



# حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودي لألفيته ابن مالك

رضى الله عنهم أجمعين

وبها مشها  
الشرح المذكور ، ضاعف الله لمؤلفه الأجور

المجلد الأول

( ١٣٧٤ هـ — ١٩٥٥ م )

دار الكتب العلمية  
مسي الباني الجبني وبشركاه

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الامام الصالح سيدى عبد الرحمن الكودى رحمه الله :

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله ﴾ اللهم بالمنطق النصيح الاسانى \* للاعراب عما استكن في الضمير من المعانى \* المميز المخصوص بجميع صفات وحالات  
الكلمات والمفاخر \* هادى الالباب للغوص في بحر علم العربية مفتاح العلوم الزاخر \* فأخرجوا منه لؤلؤ المعانى والفوائد \* ومرجان  
النكت والقلائد \* العاطف على من إليه رجع وأتاب \* المبدل سياته حسنات بجزيل فضله وحسن الثواب \* لا إله إلا هو النشئ  
النشئ \* من المؤلفات الاطراف والحواشى \* المنزه عن الابتداء والانتهاى والزمان \* والفقه واللغة والنحو والجهة والمكان \* مرشد  
القلوب لخلاصة الكافية \* الجامعة الشافية الوافية \* ونصلى ونسلم على ناسخ الشرائع ذى المقام المحمود الأحمد \* سيدنا ونبينا ومولانا  
محمد \* أفصح من نطق بالصاد \* وكسر بفصاحته ظهر كل معاند متطاوّل مضاد \* وآله وأصحابه \* وكل من اقتفى أثره وسكر بحبه  
وتحبه \* مادام العلم منشورا في المجالس والدروس \* ومنظوما ومنشورا في الأوراق والطروس \* وبعد فيقول أقفر العبيد إلى  
مولاه \* وأوجههم إليه من عظيم كسبه وخطاياهم \* أحمد بن محمد بن حمدون السلمي الرداىى النجار \* المعروف بابن الحاج الفاسى  
الدار \* لما كان علم النحو من أفضل العلوم \* ومبغا لنهم كتاب الله المغنى عن كل مرقوم \* وأجل ما ألف فيه خلاصة ابن مالك \*  
غير أن من حصلها فهو لسائر رقاب العلوم مالك \* وأنفع شروحها الذى انتفع به الناس \* شرح الامام الكودى العاطر الانقاس \*  
بيد أنه لاختصار لفظه وعبارته \* يحتاج إلى حاشية تسفر اللثام عن مراده وإشارته \* طلب منى بعض الفقهاء الأجلة \* الطالع في  
سماء العلوم طلوع البدور والأهلة \* وضع حاشية على الشرح المذكور \* سهلة التناول قريبة الحضور \* جامعة لما في غيرهما من الشروح  
والحواشى \* شارحة للشواهد من رآها يقتبط بها ويعطف عليها عطف الحواشى \* فأجبت مطلوبه ومرامه \* وان كنت لأملك  
من العلوم ولو قلامه \* ومن حاول ما ليس في طوقه \* عجب الناس من حمقه \* لكن :

إذا كان من عون الله للمرء ناصرا \* تهيأ له من كل صعب مراده

وان لم يكن عون من الله للفتى \* فأكثر ما يحنى عليه اجتهاده

﴿ وسميتها الفتح الودودى على الكودى ﴾ والله أسأل أن تكون خالصة لوجهه الكريم \* انه غفور رحيم ﴿ بسم الله الرحمن  
الرحيم ﴾ الكلام على البسملة لاحدله ولا غاية ومن رام حصره عجز بداية ونهاية الا ان الفرض والواجب التشبث بأذيالها حسبما يقتضيه  
الراغب فبحسب ما قصدناه هنا يقال ومن الله التوفيق في الحال والمآل الفرض متعلق بها من فصول خمسة فضلها وسبب الابتداء بها  
واعرابها واشتقاقها ومعانيها \* فمن فضلها ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ما من كتاب يلقي على الأرض وفيه بسم الله الرحمن  
الرحيم الا يبعث الله الملائكة يحفون عليه بأجنحتهم حتى يبعث الله وليا من الأولياء يرفعه فنرفع كتابا من الأرض فيه البسملة رفع  
الله اسمه في عليين وغفر له ولوالديه ببركتها. وقد ورد أن قيصر ملك الروم كتب الى سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن برأسى  
صداعا فأرسل الى شينا من الدواء فبعث له قلنسوة فكان إذا وضعها على رأسه سكن وجعه وإذا رفعها عاد اليه الوجع فعجب من ذلك ففتح  
القلنسوة فوجد مكتوبا فيها بسم الله الرحمن الرحيم لا غير فقال ما أكرم هذا الدين وأعزه شفاىى الله بآية منه فأسلم وحسن اسلامه



وعن خالد بن الوليد رضى الله عنه أنه حاصر قوما من الكفار في حصن لهم فقالوا له انك تزعم أن دين الاسلام حق فأرنا آية فقال  
احملوا الى السم القاتل فأتوه بكأس منه فأخذه وقال بسم الله وشربه فلم يضره فأسلموا وعن بشر الحافي نفعنا الله به أنه وجد رقعة  
في الأرض فيها بسم الله الرحمن الرحيم فأخذها وكان معه درهان لا يملك غيرها فاشترى بهما طيبا وطيب به الرقعة فرأى في منامه  
الحق سبحانه وهو يقول له يا بشر طيب اسمي لأطيبن اسمك في الدنيا والآخرة وروى أن عيسى عليه السلام مر بقبر فرأى الملائكة  
يعذبون صاحبه فلما قضى حاجته ورجع مر بذلك القبر فرأى الملائكة ومعهم أطباق من نور فتعجب من ذلك فأوحى الله اليه أن صاحب  
القبر كان عاصيا وقد ترك ولدا صغيرا فدفعته أمه للمسكتب فلحقه معلمه بسم الله الرحمن الرحيم فاستحييت أن أعذبه وولده يذكرك اسمي  
﴿ وأما سبب الابتداء بها ﴾ فالعبد إذا أراد أن يعمل عملا صالحا كالتأليف بالغ الشيطان في افساد نيته فشرع الابتداء بالله كطردا له  
لأنه مع الذكر ضدان لا يجتمعان على أنها وردت أحاديث ترغب في الابتداء بها فمنها قوله صلى الله عليه وسلم: أول ما كتب القلم في اللوح  
المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها في أوله. وعنه عليه السلام: من أراد أن يحيا سعيدا أو يموت شهيدا فليقل  
عند ابتداء كل شيء بسم الله وعنه عليه السلام: من قال بسم الله الرحمن الرحيم في مبدأ أقواله دخل الجنة. وعنه عليه السلام: البسملة  
فاتحة كل كتاب أنزل من السماء. ﴿ فان قيل ﴾ كونها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء ينافي ما جزموه من أن البسملة من خصائص  
هذه الأمة ﴿ فالجواب ﴾ أن المختص بهذه الأمة البسملة باللفظ العربي وأما إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم فترجمة عما  
في كتاب سليمان لأنه لم يكن عربيا وعن أبي ذر الغفاري قال يارسول الله كم أنزل الله من كتاب قال : مائة صحيفة وأربعة كتب  
على شيت خمسين صحيفة وعلى أخنوخ وهو ادريس ثلاثين صحيفة وعلى ابراهيم عشر صحائف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف وأنزل  
التوراة والانجيل والزبور والفرقان. ولم يذكر في هذه الرواية آدم وفي الإنجيل وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صحف موسى ومعاني  
تلك الكتب مجموعة في القرآن العظيم ومعانيه مجموعة في البسملة ومعانيها مجموعة في بأنها ومعناها ان الله يقول بي كان ما كان وبى  
يكون ما يكون إذ هو تعالى أصل الاكوان ومعاني الباء مجموعة في تغطيتها لأنها تدل على أن الله واحد وعنه عليه السلام : كل أمر  
ذى بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبت. وفي رواية بدل أبترا قُطِع وفي رواية أجذم والأبت الحسى الحيوان المقطوع ذنبه  
والاقتطع الحسى المقطوع بعض الأعضاء والاجذم الحسى الحيوان المقطوع أنفه ثم الكلام من قبيل التشبيه البليغ أى فهو كالأبت أو  
كالأقتطع أو كالأجذم فحذفت الاداة وصار المشبه بنفس المشبه به مبالغة والمراد بالبال الحال والشرف فيخرج به المحرمات والمكروهات  
فتحرم معها أو تكره مع المكروه لأنه لا شرف فيهما شرعا ﴿ لا يقال ﴾ كثير من الأمور تبدأ بالبسملة ولا تكمل وكثير منها تتم  
من غير بدء بها ﴿ لأننا ﴾ نقول معنى الابتية والاقطعية والاجذمية نقصان البركة شرعا وعدم الثواب عليه وان كمل حسا والمبدوء  
بالبسملة تام شرعا مثاب عليه وان لم يكمل حسا ولم تشرع في الأذان والاقامة والصلاة والحج لأن جميع ذلك مشتمل على معنى البسملة  
﴿ لا يقال ﴾ البسملة مشتملة على صفى الرحمة وقد شرعت في الذكاة مع أنها عذاب ظاهر والبسملة أيضا من الأمور التي لها بالفتححتاج  
إلى بسملة أخرى تتقدم عليها فيلزم التسلسل ﴿ لانه ﴾ أجيب عن الأول بأن الذكاة رحمة للانسان لا كله ورحمة للحيوان أيضا لأن  
موته لا بد منه وهكذا أسهل لسرعته وعن الثانى بأن البسملة تحصل البركة لنفسها ولغيرها فلا يحتاج لأخرى لأنها كالشاة من أربعين  
تركى عن نفسها وعن غيرها ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لأنه لفظ كل وهو من ألفاظ الاحاطة والشمول ﴿ وأما إعرابها ﴾ فالباء حرف  
جر مبنى على أصله ﴿ فان قلت ﴾ لم بنيت على حركة ولم تبين على السكون مع أن الأصل فى المبنى أن يسكن ولم كانت الحركة خصوص كسرة  
ولم تكن ضمة ولا فتحة ﴿ فالجواب ﴾ ان بناءها على السكون يؤدى إلى الابتداء بالسككن والعرب لا تبتدىء بساكن (١) وكانت خصوص  
كسرة لمناسبة عملها وللازمتها الحرفية مع الجر فمجموع الحرفية مع الجرعة واحدة فيندفع بالحرفية كاف التشبيه فانها وان كانت ملازمة  
لعمل الجر فلا تلازم الحرفية ويندفع بجر نحو واو العطف فانها وان لزمت الحرفية فلا تلازم الجر لأنها يعطف بها المنصوب والرفوع نعم  
يرد واو القسم وتاؤه فانها ملازمان للحرفية والجر ومع ذلك بنى على الفتح ﴿ وأجيب ﴾ بأنهما نائبان عن الباء نفسها والفرع لا يقوى قوة  
الأصل من كل وجه وفتحت اللام الجارة للضمير مع أنها ملازمة للحرفية مع الجر وليست نائبة عن الباء للفرق بين الجارة للظاهر والضمير واسم  
مجرور بالباء بكسرة ظاهرة تحت الميم والله مضاف اليه والعامل فيه المضاف وهو اسم على مذهب الجمهور من أن العامل في المضاف اليه  
المضاف لا الحرف المتقدروا لا الاضافة ولاهما والرحمن الرحيم كل منهما إما مخفوض أو مرفوع أو منصوب أو الأول مخفوض والثانى منصوب

أو مرفوع أو الأول مرفوع والثاني منصوب أو العكس فهذه سبعة أوجه فالحذف على التبعية والنعمة لله والرفع على الجبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية لفعل محذوف وكل من المبتدأ والفعل لا يظهر لقول الناظم :

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرًا \* مبتدأ أو ناصبا لن يظهر

وتقدير المدرسين المبتدأ بهو والفعل بأمده ونحوها لأجل أن يفهم الطالب لا غير وأما خفض الرحيم على التبعية لله بعد رفع الرحمن أو نصبه فممنوع ولذا قيل :

ان ينصب الرحمن أو يرتفع \* فالخفض في الرحيم قطعاً منعاً

وعلى النع بأمور منها الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي ومنها ان العرب كانت إذا صرفت وجهها عن شيء فلا ترجع إليه بوجه وأنشد الشلوبين :

إذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكن \* إليه بوجه آخر الدهر تقبل

والحاصل أن الصور التي تقتضيها القسمة العقلية تسع خفض الأول مع خفض الثاني أو نصبه أو رفعه ورفع الأول مع رفع الثاني أو نصبه أو خفضه ونصب الأول مع نصب الثاني أو رفعه أو خفضه الجائز منها سبع والمنعوت منها اثنتان كاعلمت \* ثم ان الباء في بسم من حروف المعاني والربط فلا بد لها مما تتعلق به وفي الجمل :

وكل حروف الجر بالفعل عقلت \* أو اسم كشبه الفعل حيث تنزلاً

وظاهره ان الذى يتعلق انما هو حرف الجر وحده ومذهب الجمهور ان الذى يتعلق الجار والمجرور مع لان حرف الجر معناه فى غيره والعامل الذى يتعلق بسم به محذوف اتفاقاً من المصريين والكوفيين ثم اختلفوا فى تقديره اسماً أو فعلاً خاصاً أو عاماً مؤخراً أو مقدماً فقال الكوفيون يقدر نحو أبتدىء فيكون العامل المحذوف فعلاً مضارعاً وبسم فى محل نصب متعلق به وقال البصريون يقدر نحو ابتدأ اسماً مصدراً مبتدأ ورجح الأول بأن الاصل فى العمل للافعال وبأن تقديره فعلاً مضارعاً يفيد التجدد والاسم يفيد الثبوت والتجدد أنسب بالمقام ورجح الثانى بشرف الاسم والمختار أن العامل يقدر خاصاً مناسباً للعمل الذى شرع فيه فاذا أردت الاستعانة على القراءة مثلاً قدرت أقرأ وإذا أردت الاستعانة على الاكل قدرت آكل وعلى الشرب أشرب وهكذا وانما اختيار تقديره خاصاً لامور منها انه حيث سمع التصريح بالعامل لم يسمع الا مناسباً لما سيقى التسمية له كقرا فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك وكوضعت فى قوله عليه السلام باسمك ربى وضعت جنبي ومنها أنه لو قدرنا عاملاً عاماً فى كل موضع كأبتدىء كما يقتضيه حديث كل أمر ذى بال لا يبتدأ الخ لأوهم أن التبرك مطلوب فى الابتداء لا غير مع أنه مطلوب ابتداءً ووسطاً وانتهاءً والراجح أن يقدر مؤخراً عن الرحيم لان تقديم المعمول يفيد الحصر والاختصاص على حد ما قيل فى قوله تعالى اياك نعبد اذ المعنى لا نعبد إلا اياك فيكون فى البداية بالبسملة الرد على المشركين الذين كانوا يتبركون باسم آلهتهم وقدم العامل فى أقرأ باسم ربك لانها أول آية نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة أهم وقيل هو متعلق بأقرأ الثانى ومعنى أقرأ الاول أو وجد القراءة ولا يقدر العامل بين اسم الله ولا بين الله والرحمن ولا بين الرحمن والرحيم لما فى الاول من الفصل بين المضافين ولما فى الثانى من الفصل بين التابع والتبوع ولما فى الثالث من الفصل بين التابعين ولا يجوز شيء من الثلاثة عند الجمهور والباء فى بسم قيل للاستعانة وحقيقتها هى الداخلة على آلة الفعل بحيث لا يوجد إلا بها نحو كتبت بالقلم ووجه بأن الامر لما كان لا يعد كاملاً شرعاً اذا لم يبتدأ باسمه صح ذلك وقيل للمصاحبة وهى التى يصلح فى موضعها مع أو يغنى عنها وعن مصحوبها حال نحو اهبط بسالم أى مع السلام اوفى حال كونك مسلماً ورجح كونها للمصاحبة بأمور منها أن باء الاستعانة هى التى يصلح استعاطها ويرتفع مجرورها على الفاعلية مجازاً نحو كتبت بالقلم فيقال كتب القلم وفى بسم لا يصح ذلك ومنها ان الاستعانة تفيد ان اسم الله آلة والآلة ليست مقصودة لنفسها وفيه من سوء الأدب ما لا يخفى ومنها ان باء المصاحبة أكثر استعمالاً عند العرب وهذه الوجوه كلها مردودة بما يطول وطوات الباء للتفخيم والتعظيم لانها مبدأ كتاب الله العظيم وقيل لكونها عوضاً من الف اسم المحذوف كما يأتى ﴿ وأما اشتقاق الفاظها ﴾ فاسم مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو والارتفاع وأصله حينئذ سمو بكسر السين وضمها مع سكون الميم ثم لما كثر استعماله فى كلام العرب حذفوا واوه تخفيفاً كيبدو مفعول سكون الميم الى السين قبلها لاجل أن توصل الى الاتيان بهمزة الوصل لكونها عوضاً من لام الكلمة المحذوفة وان كانت فى غير محلها ورد هذا بأن المعهود عند أهل التصريف نقل الحركة الى محل السكون لا العكس وقالوا الصواب ان حركة السين نقلت للميم وبقيت السين ساكنة فأتى بهمزة الوصل وقال الكوفيون انه مشتق من السمة وهى العلامة وأصله حينئذ وسم حذفوا الواو لكثرة الاستعمال كما حذفوها فى عدة اذ أصله وعدة بقيت السين ساكنة فأتى بهمزة الوصل للابتداء بالساكن وعوضاً من المحذوف وما قاله البصريون ارجح لفظاً ومتعين معنى أما اللفظ فاتهم صغروا اسماً على سمي لا على وسيم وجمعوه على اسماء لا على أو سام والجمع والتصغير

إردان الأشياء الى أصولها وأصل سمي سيمو بضم السين وفتح الميم وسكون ياء التصغير وسيقول الناظم : فعيلا اجعل الثلاثي اذا \*  
صغرتة... ثم قلبت الواو التي بعد ياء التصغير ياء لقوله أيضا: إن يسكن السابق من واو ويا \* واتصلا ومن عروض غريا فياء الواو  
اقلب مدغما \* ثم قلبت فتحة الميم كسرة وأما أسماء فاصله اسماو بالواو قلبت همزة لقوله أيضا :  
فابدل الهمزة من واو ويا آخرها إثر الف زيد ...

وللحافظ الداني :

واشتق الاسم من سما البصري \* واشتقه من وسم الكوفي  
واللهب المتقدم الجلي \* دليله الاسماء والسمى

وأما كونه متعينا من جهة المعنى فلا ن مذهب البصريين يوافق مالأهل السنة من كون الله تعالى مسمى باسمائه الحسنى قبل  
وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد فناهم لا وضع لهم في اسمائه وما للكوفيين يوافق المالمعتزلة من أن الله لم يكن له اسم فلما خلق  
الخلق جعلوا له أسماء فاذا في الخلق لا يبقى له اسم تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وفي اسم ثمان عشرة لغة جمعها من قال :  
اسم سم سما سماء وسمه \* سماء ثلثين نلت المكرمه

فسم الثاني والثالث أحدهما بالتنوين والآخر بالقصر وقوله ثلثين أى ثلث هذه الاسماء بالحركات الثلاث \* والله من لاه يلوه اذا  
أحتجب وقيل من لاه يليه اذا ارتفع وأصله على الأول لوه بفتح الواو وعلى الثاني ليه بفتح الياء قلبت عينه الفا لتجر كها وانتاح  
ماقبلها وسيقول الناظم من ياء أو واو الخ وأنى بآل وأدغم اللام في اللام فصار الله وقيل في اشتقاقه غير ذلك والرحمن الرحيم صفتان  
مشبهتان من رحم بالضم بعد نقله من رحم المكسور لان المكسور متعد وهى لا تصاغ الامن اللازم وسيأتى : وصوغها من لازم  
لحاضر \* أو بعد تنزيل رحم منزلة اللازم كقولك فلان يعطى أى يوجد الاعطاء ويحتمل في الرحيم أن يكون له بالغة في راحم وما يقال  
من ان المبالغة انما تصح في صفة تقبل الزيادة وصفة مولانا لا تقبل الزيادة يقال عليه ان معنى المبالغة حينئذ ان الله يقبل توبة من رحمه  
حتى يصيره كأنه لم يذنب قط لسعة كرمه وفضله تبارك وتعالى ﴿ وأما معانيها ﴾ فالاسم لغة هو اللفظ الدال على معنى ويعم أنواع  
الكلمة فيطلق على زيد مثلا أنه اسم لذلك اللفظ وقام اسم لذلك اللفظ وهل اسم لذلك اللفظ وهكذا في الاصطلاح ما قبل الفعل والحرف وقد يطلق  
الاسم على الذات بعينها والسمى هو الذات التى وضع اللفظ لها واذا علمت الاسم والسمى تبين لك انه ان أريد بالاسم معناه الذى  
وضع له فهو غير المسمى قطعا وان أريد به الذات فهو عين المسمى وحينئذ فلا معنى لاطالة الخلاف في كون الاسم عين المسمى أو غيره  
ولذا قال الامام الرازى لا ينبغي الخوض في كون الاسم عين المسمى أو غيره لانه لا فائدة تنبنى على ذلك والله علم على الذات الواجبة  
الوجود المستحقة لجميع المحامد وله خصائص منها انه لم يسم به غيره قال تعالى هل تعلم له سميا وروى ان بعضهم ولد له ولد فأراد أن يسميه بلفظ  
الله فنزلت نار من السماء فاحرقته قبل سابعه وقيل ابتاعته الارض وقيل مسح ومنها انه اذا حذفت منه حرف بقى ما يدل على  
الذات العلية فاذا حذفت الالف صار الله واذا حذفت اللام الاولى بقى له واذا حذفت اللام الثانية بقى فتشبع الضمة فينشأ عنها  
الواو فيقال هو ومنها أنه لا يصح الدخول في الاسلام الابنه وقد تكرر في القرآن النى مرة وخمسائة وستين مرة والرحمن الرحيم  
مشتقان من الرحمة التى هى فى الاصل رقة فى القلب وانعطاف وهى بهذا المعنى محال فى حقه تعالى لانها تقتضى الجارحة فتعين حمل  
الرحمة على لازمها الذى هو ارادة الانعام للعبد أو ايصاله بالفعل على خلاف بين الاشعري وأبى بكر الباقلاني فعلى الأول يكونان  
صفتى ذات وهى قديمة وعلى الثاني يكونان صفتى فعل وهى حادثة والفرق بين صفة الذات وصفة الفعل أن صفة الذات لا يجوز الجمع  
بين الوصف بها وبضدها كالعلم والجهل وصفة الفعل يجوز فيها ذلك كالرحمة والغضب وقدم الرحمن لامور منها أنه على صيغة المثنى  
فكان الصيغة كررت فيه مرتين ومنها أنه صار كالعالم اذ لا يوصف به غيره تعالى وأما قول من قال الرحمن الرحمة مع قول بعضهم :  
وأنت غوث الورى لازلت رحمانا \* فمن التعنت فى الكفر ومنها أن الرحمن يعم الدنيا والآخرة ورحيم خاص بالآخرة ولذا قيل  
يارحمن الدنيا والآخرة وقيل رحيم أبلغ لأنه من أمثله المبالغة ولأن العادة تقديم الوصف الغير الابلق ثم يؤتى بالابلق كقولهم  
عالم نحرير وقيل هما سواء وكرر الوصفين مع ان كلا منهما يفيد الرحمة اشارة الى أن الحاجة للرحمة آ كدفى الدنيا والآخرة ولهذا  
بعث الله الرسل قال عز وجل وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين وفى حديث ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء وفى الحديث  
من لم يرحم الناس لا يرحمه الله ومن لم يرحمه الله فهو شقى وقد ورد فى الحديث عنه عليه الصلاة والسلام من كتب بسم الله الرحمن الرحيم  
ولم يع الميم والماء كتب الله له ألف حسنة ومحا عنه ألف سيئة وعنه عليه الصلاة والسلام إذا كتبتم كتابا فجددوا فيه  
بسم الله الرحمن الرحيم تقض لكم الحوائج وفيه رضا الله والله أعلم .

الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضا عن آله وأصحابه الهادين المهتدين

### ﴿ التعريف بالامام الكودى رحمه الله ﴾

هو الامام الصالح أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح الكودى بتخفيف الكاف كما عند غير واحد وعند بعضهم بتشديدها وهو المناسب لنسبته لبني مكود قبيلة قرب فاس كانت دارهم دار علم وعدالة وكان اماما بارعا في العلوم كلها وهو آخر من قرأ كتاب سيدي به بناس كما ذكره الولي الصالح سيدي أحمد بن الحاج أخذ عنه غير واحد من الأئمة الاعلام منهم العلامة ابن مرزوق واثني عليه ديناً وعلماً وهو من أشياخ شيوخ الامام ابن غازي له تأليف عديدة منها هذا الشرح الذي عم نفعه قديماً وحديثاً وآخر أكبر منه لم يكمله وقيل بل أنه وأحرقه من لم يراقب الواحد الأحد أحرقه في بيت النار من فرن حومة فرن الشطة لا بفرن السبعويات وعند الله تجتمع الخصوم وله شرح على مقدمة ابن آجروم ومنظومة سماها البسط والتعريف في علم التصريف وله مقصورة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وشرح على المتصور والممدود لابن مالك ونظم ذكر فيه ماعرب من الالفاظ العجمية وكان ذاباع في الشعر ويدل على ذلك ماورد أنه كان له ولد صغير فوقع بينه وبين الصبيان خصومة باليد وسيدي الكودى ينظر فكانت الغلبة لولده فأئسدا ارتجالاً :

نحن بنو مكود \* أهل التقى والجود نكر في الأعادى \* ككرة الأسود

وهو أول من شرح الألفية بناس وبسببه اشتهرت وظهرت ويدل على هذا ما ذكره سيدي الحسن اليوسى نقلاً عن الامام ابن غازي أن الشيخ الكودى كان يقرأ كتاب الكودى بمدرسة العطارين فحضر مجلسه طالب من البربر قدم من المشرق فلما فرغ الشيخ من القراءة قال له ياسيدي هنا رجز لابن مالك فأراه إياه مع شرحه لابن الناظم والراى فاستحسنه واطاع عليه وزير الوقت فطلب منه شرحه على نحو ما يأتى ولا ينافي ما ذكره العلامة ابن مرزوق أنها اشتهرت بناس سنة نيف وستين وسبعائة على يد شيخه أبي عبد الله سيدي محمد بن حياتي وهو انتهى أرشد الناس إليها لاحتمال أن يكون أول من شرحها واطلع عليها الفقيه المذكور الكودى لأنهما كانا معاصرين وكلاهما شيخ ابن مرزوق وكان الذي أرشد الناس إليها وتولى قراءتها مع الطلبة واشتهرت بسببه الشيخ المذكور والله أعلم (توفي رحمه الله) على ما ذكره العلامة ابن القاضى في جذوة الاقتباس في حادى عشر شعبان سنة سبع بموحدة وثمانائة ودفن بحومة الاصدع من فاس وتعرف الآن بمندق اليهودى وقبره هنالك في مسجد يزار ويتبرك به وفي جذوة الاقتباس هو الذى صححه سيدي محمد بن سيدي عبد الرحمن الفاسى وهو الذى وجد بخط ابن غازي زادوكان شاهدا بمدينة فاس وحانوته متصلة بالدالية وابنه حماد كان نحوياً دون أبيه وذكر في الضوء اللامع في أهل القرن التاسع أنه توفي سنة إحدى وثمانائة ودفن بباب الفتوح والأول هو الصحيح والله أعلم (قال الكودى الحمد لله) الكلام على الحمدلة يأتى بعضه في شرح كلام الناظم (وقوله العالمين) اسم جمع وليس جمعاً لعالم بفتح اللام لأن لفظ العالمين خاص بالعقلاء وعالم اسم لكل ماسوى الله تعالى فهو عام في العقلاء وغيرهم والقاعدة أن الجمع يكون أعم من المفرد لا العكس فهو ماحق بجمع المذكر السالم (وقوله وصلواته وسلامه) يأتى معنى الصلاة لغة واصطلاحاً وأما السلام فمعناه النجاة وجمع بينهما امثالاً لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليماً وكراهة افراد أحدهما عن الآخر ولو خطأ (وقوله وعلى سيدنا) السبلة معان منها الفائق قومه ومنها الحليم الذى يملك نفسه عند الغضب ومنها الكريم ولا شك أنه عليه السلام حاز جميع ذلك وزاد أضعافاً وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء للقاعدة (وقوله محمد) علم منقول من اسم مفعول حمد المضعف سماء بذلك جده عبد المطلب لرؤية رآها ولكثرة حمد الناس له وهو أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم (وقوله خاتم) بفتح التاء اسم جاهد فيكون بدلاً من محمد ويصح قراءته بكسر التاء فيكون بدلاً أيضاً ان قلنا إنه علم وان قلنا إنه اسم فاعل باق على وصفيته فيكون نعتاً لحمد على اللفظ و (النبيين) جمع نبيء بالهمزة من النبأ الذى هو الخبر ويحتمل أن يكون جمع نبي بغير همز (وإمام المرسلين) من أمك إذا صار أمامك وإمامته عليه السلام للمرسلين حسية ومعنوية فالحسية إمامته بهم ليلة الاسراء والمعنوية تفضيله عليهم (وأصحابه) جمع صاحب والمراد به الصحابي وهو من اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله عليه وسلم ويزاد على رأى ومات على ذلك وأطلق كدى أصحابه على كل مقته به عليه السلام من آل وغيرهم بدليل عدم ذكرهم على ما في بعض النسخ وفي غالب النسخ والرضا على آله وأصحابه وحينئذ يكون المراد بأصحابه معانهم للتعريف (المهادين) جمع هاد اسم فاعل من هدى بمعنى أرشد أى المرشدين من اهتدى بهم الى ما فيه نجاحه وفلاحه (المهتدين) جمع مهتد اسم فاعل من اهتدى مطاوع هديته فيكونون مهتدين في أنفسهم ﴿فان قلب﴾

﴿وبعد﴾ فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد واضح المسالك تفهم به ألفاظها، ويحظى بمعانيها حفاظها، معرب عن إعراب آياتها، ومقرب لما شرد من عباراتها، من غير تعرض للنقل عليها، ولا إضافة غيرها إليها، ولا انشاد شواهد إلا ما لا بد منه، ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه،

هنا اقتصر على أحد الوصفين ﴿قلت﴾ لما كان لا يلزم من كون الإنسان هادياً لغيره أن يكون مهتدياً في نفسه ولا العكس، جمع بينهما وقول الزياتي كونهم هادين لغيرهم يستلزم أن يكونوا مهتدين في أنفسهم فذكر المهتدين بعد الهادين كالتوكيد لما لم يرد غلطاً إذ كثير من الناس يكون هادياً لغيره غير مهتد في نفسه كما هو مشاهد ولم يقدم المهتدين لأن النفع المتعدى للغير أولى من القاصر على نفس الإنسان لا تقطاع القاصر بالموت وأما المتعدى فقد لا ينقطع (وبعد) في بعض النسخ أما بعد وهي من الأسماء اللازمة للإضافة ولها أحوال أربعة تعرب في ثلاث وتبني في واحدة وذلك إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ونوى معناها كما في كلام كدى هنا وفي الألفية:

واضمم بناء غير ان عدمت ما \* له أضيف ناويا ما عدما \* قبل كغير بعد ...

ثم يرد عليها أسئلة ثلاثة لم يثبت مع أنها اسم ولم يثبت على حركة ولم كانت الحركة خصوص ضمة \* والجواب أنها بنيت لشبهها بحرف الجواب كنعم وبلى في كونها يستغنى بها عما بعدها مع ما انضم لذلك من شبه الحرف في الجود والافتقار وهذا أصبح ماعللاً به بناؤها وبنيت على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وبنيت على خصوص الضمة لأنها حركة لا تكون لها حالة الإعراب لأنها فيه إما مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية (فهذا) الفاء جواب أما اذهى قاعة مقام مهما يكن من شيء وعلى نسخة وبعد تكون الواو قاعة مقام أما والمشار إليه هو مافي الدهن فكان كدى صور جميع مافي هذا الشرح في ذهنه وأشار له بما يشار به للحاضر وهذا هو الحق سواء قلنا ان الخطبة تقدمت على الشرح أو تأخرت (شرح) أى ألفاظ مرتبة ترتيباً خاصاً من حيث دلالتها على معان مخصوصة (مختصر) نعت أول للشرح ومعناه قليل الألفاظ كثير المعاني وهو كما قال رحمه الله غالباً (على ألفية) متعلق بمحذوف نعت ثان للشرح تقديره موضوع على ألفية ابن مالك ولا يتعلق بشرح لانه وان كان مصدراً فلا ينحل لأن والفعل لانه هنا اسم جامد (مذهب المقاصد) وصف ثالث والمذهب بالندال المعجمة مأخوذ من التهذيب الذي هو التنقية والتصفية كأنه قال شرح منقى مصفى وهو كذلك غالباً ولم يحرر بعض المواضع الغير المسلمة في النظم لانه أعما التزم حل ألفاظها والمقاصد جمع مقصد مصدر ميمي أو جمع مقصود بعد حذف الواو والمراد ما يقصده الإنسان منها من المعنى والإعراب (واضح المسالك) وصف رابع للشرح ليس متداخلاً مع ما قبله والمسالك جمع مسلك والمراد به الطريق فكأنه شبه الألفاظ الموصلة للمعاني المقصودة بهذا الشرح بالطريق الحسية الموصلة للحاجة الحسية ثم أطلق اسم التشبه به الذي هو الطريق على التشبه الذي هو الألفاظ على سبيل الاستعارة التصريحية والجامع بينهما أن كلاهما موصول للمقصود لكنه في التشبه معنوي وفي التشبه به حسي (تفهم به ألفاظها) هذا وصف خامس للشرح (ويحظى بمعانيها حفاظها) يحظى مضارع حظى كرضى من الحظوة بكسر الحاء وضمها بالطاء المشالة وهي المسكنة والمراد هنا الظفر بالمعاني المقصودة من الألفية والجملة معطوفة على جملة تفهم الواقعة نعتا والمعطوف على النعت نعت ولا بد حينئذ من رابط وهو غير مذكور فيجب تقديره بأن يقال ويحظى به بمعانيها فيكون حذفه من المعطوف لوجوده في المعطوف عليه ويوجد في بعض النسخ بمعانيه بضمير التذكير العائد على شرح ولا تقدير حينئذ (معرب عن إعراب آياتها) أى مفصح ومبين فهو وصف سادس للشرح وتأتى معاني الإعراب لغة والخلاف فيه اصطلاحاً (ومقرب لما شرد من عباراتها) هذا وصف سابع في المعنى القاموس يقال شرد شروداً وشراداً بالكسر نثر فهو شارد وشبه الصعوبة التي في عباراتها بشروء الإبل ثم انه أطلق اسم التشبه به الذي هو الشروء على التشبه الذي هو الصعوبة فيكون فيه استعارة تصريحية تبعية في الفعل لأنها صارت من المصدر إليه وما يقال انه لا استعارة للجمع بين طرفي التشبيه الذي، سر الشروء والعبارة يرد بأن التشبه هو الصعوبة التي في العبارة لا العبارة نفسها (من غير تعرض للنقل عليها) هذا المناسب لمن أراد التحصيل ونفع العباد فينبغي لمدرسها أن يفعل مثل ذلك فلا يشتغل بذكر الأقوال لقوم لم يحصلوا فتضيع أوقاتهم من دون نفع (ولا إضافة غيرها إليها) مراده أنه لا يأتي بتبعية ولا فرع زائد على النحو الذي فيها فهو مغاير لما قبله (ولا انشاد شواهد إلا ما لا بد منه) كأن تكون المسألة خلافية ويختار الناظم قولاً فيأتى كدى بشاهد له والغالب أن يفعل ذلك حيث لم يجد آية أو شاهداً ثراً فيأتى به شعراً (ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه) أى ما لا يستغنى تركه مأخوذ من النسخ بفتح النون وضمها وهو السعة يقال ندحه



يستفيد به البادى، ويستحسنه الشادى، والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين، والفئة المجتهدين، من المعتنين بحفظها، القانعين بمعرفة لفظها، طلب منى أن أضع له شرحا على نحو ما ذكرته، وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته، فأجبتة الى ما اقترح على، وأسعفته بما أمل لدى، والله سبحانه وتعالى ينفعنا وإياه بالعلم ويرزقنا وإياه سلامة الادراك والفهم بمنه وفضله قال المصنف رحمه الله :

( قال محمد هو ابن مالك \* أحمد ربى الله خير مالك  
مصليا على الرسول المصطفى \* وآله المستكبين الشرفا  
وأستعين الله فى ألفيه \* مقاصد النجوى بها محويه  
تقربا لأقصى بالخط موجز \* وتبسط البذل بوعده منجز  
وتقتضى رضى بغير سخط \* فائقة ألفية ابن معطى  
وهو بسبق حائز تقضيل \* مستوجب ثنائى الجميلا  
والله يقضى بهيات وافره \* لى وله فى درجات الآخرة )

قال فعل ماضى لفظا والمراد به الاستقبال ووضع الماضى موضع المستقبل وارد فى كلام العرب كقوله عز وجل : أتى أمر الله .

كمنه ويذكر المذاهب والأقوال لأشارة الناظم لها غالبا ( يستفيد به البادى ) يحتمل أن يكون بالهمز فيكون المراد به من شرع فى قراءة العلم وأصله حينئذ البادى بالهمز قلبت ياء ويحتمل أن يكون من بدا بدون همز أى ظهر وشرع فى طلب العلم فيرجع للأول ( ويستحسنه الشادى ) بالبدال للمجالة من شدا بمعنى حقق والمراد به هنا من حصل جملة من العلم يهتدى بها إلى ما يرد عليه من باقية وهذا هو الذى يطلق عليه اسم العالم وليس المراد بقولهم علما من حصل جميع العلم فان هذا لا يمكن إلا مولانا عز وجل بل المراد به من فيه أهلية بحيث إذا أراد مسألة طالعا وفيهمها فيها سليا ( والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المجتهدين الخ ) هكذا فى غالب النسخ التى بأيدينا وما يوجد فى بعض النسخ من مدح بعض الوزراء وآباءهم فعله كان ذلك فى نسخة الشارح الأصلية لأن الوزير المدوح هو الذى طلب منه الشرح المذكور ثم بعد حين حذف الشارح أو ولده أو بعض تلامذته مدح من ذكر وأبدله بما هو فى غالب النسخ ومعنى ( ما اقترح على ) سأله وطلبه منى بحث وازعاج ويحتمل أن يكون معناه ابتدعه واختاره منى من غير مثال سبق ومنه قوله :

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه \* قلت اطبخوا لى جبة وقيصا

فطبخ الجبة والقيص لا مثال له سبق وعطف ( والفهم ) عطف تفسير على الادراك وقيد بها بالسلامة لأن الانسان قد يدرك الشيء على ما هو عليه ويقال له فهم مستقيم وقد يدركه على خلاف ما هو عليه ويقال له فهم سقيم وجهل مركب والله أعلم ( قال محمد هو ابن مالك ) بدأ رحمه الله التعريف بنفسه لأنه من الأمور المهمات والعلوم أقسام ثلاثة عقلية محض كالْحَسَاب ولا يضر جهل قائله لأن دليله معه وتقلي محض كالحديث ولا بد من معرفة قائله وعدالته وإلا بطل ومركب منهما كالنحو فمعرفة ناقلة متأكدة تعليلها لجانب النقل على العقل لأن الانسان إذا علم جلاله الناقل أقبل على ما نقل بقلبه وجوارحه فيحصل له النفع فى أقرب مدة فتعريف المؤلفين بأنفسهم من باب النصيحة للقرائين وتعظيم نعمة العلم وفى الحديث : ليس منا من لم يتعاطى بالعلم . وحاشاهم أن يقصدوا فخر أو رياء ومباهاة وان لم يعرف مؤلفه كان كيان من غير أساس وكوله لم يعرف أبوه وأصل قال قول بفتح الواو قلبت ألفا لقوله فيما يأتى :

من ياء أو واو بتجريك أصل \* ألفا ابدل بعد فتح متصل

والمصدر الذى هو القول يدل على كون عينه واوا ودليل كونها مفتوحة أنه ورد متعديا وفعل المضموم لا يكون إلا لازما وانتفاء فعل بالكسر مجبىء مضارعه على يفعل بضم العين وفعل الكسور العين لا يأتى مضارعه مضموما ( قول كدى لفظا والمراد الخ ) قصد بهذا دفع ما أورده على الناظم من أنه عبر بالفعل الماضى وهو لا وقع واتقطع غالبا فيقتضى أن نظم الألفية سابق على قوله قال والأمر ليس كذلك فأجاب كدى بأنه عبر بقال وأراد به يقول المستقبل ( وقوله ووضع الماضى موضع الخ ) هذا جواب عن سؤال مقدر أيضا كأنه قيل لكدى وهل وقوع الماضى موقع المستقبل وارد فى كلام العرب فأجاب بقوله ووضع الماضى ( وقوله كقوله تعالى أتى الخ ) المراد بأمر الله الساعة وهى الى الآن لم تأت فيكون وقع الماضى موقع المستقبل ﴿ فان قلت ﴾ إنه قال وارد فى كلام العرب وأتى بالقرآن شاهدا ﴿ قلت ﴾ إنه لما كان القرآن نازلا على منوال كلام العرب صح ذلك ثم انه اعترض جواب كدى بأن محل جواز وضع الماضى موضع المستقبل إذا كان المحكوم عليه محقق الوقوع كالساعة فى الآية فانها محققة الوقوع والتأليف ليس محقق الوقوع إذ يحتمل بمجرد قوله يموت وأجيب بأن الناظم لما رجا من الله تعالى ثلثة

ومحمد اسم الناظم رحمه الله وهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي النسب الاندلسي الاقليم الجبالي المنشأ الدمشقي الدار وبها توفي لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان

عليه بتمام هذا التأليف عبر عنه بما يعبر به عن المحقق الوقوع وهذا الجواب من كدى بكون الناظم عبر بالماضي وأراد المستقبل مبنى على ماهو التحقيق من ان الخطبة تقدمت على التأليف والدليل عليه قوله : وأستعين الله حيث طلب الاستعانة وانما تطلب عند الشروع والابتداء وبه تعلم بطلان قول من قال ان الماضي وقع في محله لكون الخطبة تأخرت عن التأليف واجيب بأن الماضي في محله وان الناظم دون ما أراد أن يقوله في نفسه فعبّر عنه بالماضي والكلام النفسى يطلق عليه قول قال تعالى : ويقولون في أنفسهم. (وقوله جمال الدين أبو عبد الله الخ) قدم اللقب هنا على الاسم مع انه إذا اجتمع اللقب مع الاسم يجب تأخير لقوله فيما يأتي : وأخرن ذا ان سواء صحبا \* واجيب بأن محل وجوب التأخير اذا لم يشتهر باللقب والا فيجوز التقديم والناظم اشتهر بجمال الدين ومنه تقديم المسيح على عيسى في غير مائة وعبر بالظاهر ولم يقل قلت أو أقول اظهارا للولاية ذلك بنفسه ولا جل أن يعلم الناس القائل من هو فيقبلوا على كتابه (وقوله محمد بن عبد الله الخ) اشار بهذا الى ان مالك جده وظاهره أنه جده أبو أيه دنية وهو الذي وجد بخط ابن الناظم أول شرحه لعمدته والذي للدمامي والمقرى في نفح الطيب ان مالك جده لانهما قالاهو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك (فإن قيل) لم نسب نفسه الى جده وهلا نسب نفسه الى أبيه (فالجواب) أنه نسب نفسه لجده لأموار منها التأدب مع المصطفى عليه السلام لا تفارق اسمه واسم أبيه ومنها أنه اشتهر بجده أكثر من اشتهاره بابيه ومنها التفاؤل بان يملك رقاب العلوم ومنها الاقتداء بنسبة النبي صلى الله عليه وسلم نفسه الى جده بقوله :

انا النبي لا كذب \* انا ابن عبد المطب

ومنها قصد الجناس التام بين مالك الواقع عروضا ومالك الثاني الواقع ضربا وقوله : الطائي نسبة الى طيء قبيلة من العرب والقياس في النسبة اليها طيئ وسيقول الناظم :

وثالث من نحو طيب حذف \* وشذ طائي مقولا بالالف

(وقوله النسب) لفظ النسب وما بعده تمييز فالأولى ان يأتي بتلك الالفاظ نكرات (وقوله الاندلسي الاقليم) والاندلسي بالياء نسبة الى الاندلس قطر معروف طيب التربة قليل الهواء معتدل الهواء كثير الفواكه يقابل ثغر طنجة ويتصل بالبر من جهة الشام يشقه أربع نهر اكبرها وبها من قواعد المدن نحو الثمانين وبها من المدن المتوسط ما يزيد على ثلاثمائة مدينة والقرى والحصون لا تحصى وليس في المعمورة ما يقطع فيه المسافر ثلاث مدن وأربع مدن في اليوم الواحد الا بها ولا يسير المسافر فيها فرسخين دون ماء أصلا قوى بها أمر المسلمين حتى كان العدو لا يقدر ان يطعم لهم في كراع الشاة بل يخاف ويتطلب الامان جهده وطاقته ثم وقع الاختلاف بين المسلمين وجعل بعضهم يهين بعضها بالفتن حتى استولى العدو على جميعها في حدود الف (وقوله الجبالي) بفتح الجيم ويأؤه مشددة نسبة لجبالي اسم بلد بالاندلس كفاس بالمغرب وبها ولد ثم ارتحل الى حلب وتصدر بها ثم تحول الى دمشق الشام وبقي الى أن توفي وكان مالكيًا ولما ارتحل الى الشام انتقل لمذهب الشافعي وكان اماما في علم النحو والتصريف أربى فيهما على العلماء المتقدمين وكان حافظا للقراءة وعالما بالإنشاد والتفسير والحديث وكان أحفظهم للغة العرب حتى وضعت له الفاظ مهمة وأخرى مستعملة وميز المستعمل من المهمل وكان حريصا على العلم روى أنه حفظ يوم موته من شواهد كلام العرب ثمانية أبيات وكان يؤم بالمدرسة العادية بدمشق وكان قاضي قضاة الوقت ومفتيها ابن خلكان صاحب التاريخ المعروف يصلى وراء ابن مالك ويذهب ابن خلكان آخذًا بيده الى ان يصل الى داره ويرجع قاضي القضاة تعظيما لابن مالك وكان رحمه الله ورعا ومن ورعه انه كان لا يقرأ مع الاحداث وان اقرأهم جعل ظهره لهم ووجهه للقبلة وذلك اقتداء بشيخه ابن الحاجب فقد ورد ان بعض الولاة طلب من ابن الحاجب أن يقرأ مع ولده فامتنع فقال له اقرأ معي فجلس للقراءة مع الوالد المذكور وجاء الولد الذي امتنع من القراءة معه وجلس وراء الشيخ فالتفت الشيخ وراءه يوما فرأى الولد فقال هكذا يجتال على العلماء فوالله لا أقرأ مع واحد أبدا وما يدلك على ورعه واجتهاده أنه خرج يوما مع جملة من الطلبة لدرجة فلما وصلوا للموضع الذي أرادوا بحثوا عنه فوجدوه مكبا على أوراق يطالعها

سنة اثنتين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة وقوله هو ابن مالك جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال ومحكيه وأحمد فعل مضارع من حمد وربى مفعول به

خاليا عن الناس وله شيوخ عديدة معتمدة أربعة ابن يعيش وابن عمرو وثابت بن خيار وابن الحاجب خلافا لابن حيان في انكاره أن يكون له شيئا وذلك منه تحامل على ابن مالك لا غير لكن كما يدين الفتى يدان فقد ورد أن ابن مالك كان لا يقبل من شيخه ابن الحاجب عشرة فسلط الله عليه أبا حيان ومن تلامذته ابن النحاس ومحي الدين النووي وولده بدر الدين وابن العطار وابن أبي الفتح وله تأليف عديدة منها هذه الالفية المسماة بالخلاصة على ما هو الحق قيل انه ألفها لولده تقي الدين المدعو الاسد ومن كتبه الكافية وشرحها والعمدة وشرحه وكال العمدة وشرحه والتسهيل وشرحه ولامية الافعال والاعلام بثلاث الكلام سفر والتوضيح في اعراب مشكلات من الجامع الصحيح والنظم الأوجز فيما يهزم وشرحه الى غير ذلك وفي الدماميني عن ابن رشد أن له نظائره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ويدل ذلك على خلوص نيته أن الله جعل الإقبال على هذه الالفية واعتكف الناس عليها في جميع الاقطار :

والناس اكيس من أن يمدحوا رجلا \* حتى يروا عنده آثار احسان

وقد أكره الناس في مدحها فمن ذلك قول ابن الجراد في مدحها :

خلاصة النحو لا أبغى بها بدلا \* مستغرقا درسها في كل أوقاتي

قد جمعت لب علم النحو مختصرا \* نظما بديعا حوى جل الملهات

قل لابن مالك اني قد شغفت بها \* لم يأت مثل لها يوما ولا ياتي

وها أنا أسأل الرحمن مغفرة \* له تبوءته في خير جنات

(وقوله سنة اثنتين وسبعين الخ) هذا هو الذي ذكره غ وابن القاسم وابن جابر وإلى مدة عمره مع تاريخ وفاته أشار غ بقوله :

قد خبعت ابن مالك في خبعا \* وهو ابن عه كذا حكى من قدرعى

فخبعت الاول مبنى للمفعول معناه ستر وغطى بالتراب وخبعت الثاني بفتح الباء رمز لوقت وفاته فالحاء بستمائة والباء باثنين والعين بسبعين والالف لاطلاق القافية وعه بكسر العين وهاءه للسكت بمعنى احفظه لمدة عمره فالعين بسبعين والهاء بخمسة وغير هذا لا يعول عليه من ان عمره احدى وسبعون سنة ( وقوله معترضة بين قال الخ ) فلا محل لها من الاعراب حينئذ وفائدتها رفع توهم الاشتراك العارض في محمد ويحتمل أنه من قبيل النعت المقطوع وان الاصل قال محمد بن مالك فيكون نعتا لمحمد ولكنه قطعه عنه وجعله خبراً لضميره لكون النعوت الذي هو محمد تعين بدون النعت لان محمدا اذا أطلق عند النحاة لا ينصرف الا لابن مالك ﴿ فان قيل ﴾ الواجب حذف هو حينئذ لقول الناظم بعد :

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا \* مبتدأ أو ناصبا لن يظهر

﴿ فالجواب ﴾ ان محل وجوب حذف العامل اذا كان النعت له مدح أو الذم أو الترحم وما هنا ما هو لرفع الاشتراك لا غير فيصح ذكر العامل (١) أحمد ربى أتى بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالكتاب العزيز وامثالا لقوله صلى الله عليه وسلم : كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمدلة فهو أبقتر ﴿ وما يقال ﴾ الابتداء بالبسملة يهوت الابتداء بالحمدلة والعكس بالعكس يحاج عنه بأمر منها أن يحمل الابتداء بالبسملة على الابتداء الحقيقي المتقدم على كل شيء والابتداء بالحمدلة على الاضافى الذى قدم عليه غيره وقدم هو على المقصود بالذات وخص الحقيقي بالبسملة لموافقة الكتاب والعمل وحصول البركة لا يتوقف على الابتداء بهما معا بل الواحد منهما يكفي لكن الأكمل هو ذكرهما معا والحمد واجب مرة في العمر كالحج والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكلتي الشهادة \* وقد أكره الناس في النسب التي بين الحمدلة لغة وعرفا والشكر كذلك فلنذكر من ذلك جملة مختصرة مفيدة فالحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى على جهة التعظيم والتبجيل نخرج بالجميل الذم

(١) (قول المحشى أحمد ربى الخ) جرت عادته في غير موضع من هذه الحاشية انه في أثناء كلامه على عبارات الشارح يذكر بعض ألفاظ المتن ويتكلم عليها حتى كأنها مسوقة كذلك في عبارة الشارح والخطب سهل فان مراد البالغة في الافادة ولا لبس اه



وبعلى الجميل من مدح شخصا حياء منه أو انقاء لعرضه ويخرج به أيضا التهم كافي قوله تعالى خطابا للفرعون: ذق انك أنت العزيز الكريم. وقيد الاختيارى راجع للجميل الثانى المجرور بعلى وهو مخرج لما إذا كان الباعث على الوصف جميلا غير اختيارى كصفاء اللؤلؤة فهو مدح لاحمد ويخرج بقوله على جهة التبجيل والتعظيم الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى لكن لا على جهة التعظيم فان لم يخطر ببال الواصف تعظيمه كما إذا قصد مجرد الاخبار فلا يقال له حمد على الأصح وعطف التعظيم على التبجيل من عطف التفسير والحمد عرفا فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعم على الحامد أو على غيره سواء كان قولاً باللسان أو عملاً وخدمة بالاركان أو اعتقاداً بالقلب والجنان فمورده عام وهو اللسان والاركان والقلب ومتعلقه خاص وهو النعمة لأنه لا يكون إلا مقابلاً لها والحمد لغة بعكسه فمورده خاص وهو اللسان لأنهم قالوا هو الوصف والوصف لا يكون إلا باللسان ومتعلقه عام لأنه يكون فى مقابلة النعمة وغيرها إذا علمت هذا فبين الحمد لغة والحمد عرفا عموم وخصوص من وجه يجتمعان فيما إذا كان باللسان فى مقابلة نعمة وينفرد الحمد اللغوى فيما إذا كان باللسان لافى مقابلة نعمة وينفرد العرفى فيما إذا كان عملاً بالاركان أو اعتقاداً بالجنان فى مقابلة النعمة والشكر لغة هو الحمد عرفا والشكر عرفا هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من سمع وبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله وذلك العبادة المشار إليها بقوله تعالى: وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون. ثم انهم جعلوا النسب الذى بين الحمد لغة وعرفا والشكر لغة وعرفا ستانسية بين الحمد لغة وعرفا وهى العموم والخصوص من وجه ومثلها بين الحمد لغة والشكر لغة ونسبة بين الحمد عرفا والشكر لغة وهى الترادف ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفا وهى العموم والخصوص باطلاق ومثلها بين الحمد عرفا والشكر عرفا ومثلها أيضا بين الشكر لغة وعرفا والحق أن النسب انما هى ثلاث لا غير نسبة بين الحمد لغة وعرفا ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفا ونسبة بين الحمد عرفا والشكر عرفا وأما النسبة التى بين الحمد لغة والشكر لغة فهى عين النسبة التى بين الحمد عرفا والشكر عرفا ونسبة بين الحمد لغة والشكر لغة وهى الترادف فليس من النسب وأما النسبة التى بين الشكر لغة وعرفا فهى التى بين الحمد عرفا والشكر عرفا فثنتان مكررتان والترادف ليس من النسب كما حقق ذلك بعض الأئمة الاعلام وعدل عن صيغة الحمد المبدوء بها كتاب الله العظيم وان اشتملت على فوائد منها انها جملة اسمية وهى تفيد الدوام والثبوت ومنها انها تفيد الجنس أو الاستعراق أو العهد كما يؤخذ ذلك من آل ومنها انها تفيد الاستحقاق والمالك كما يؤخذ من لام الاستحقاق ومنها انها تفيد أن نسبة الحمد لله لا تختص بزمان ولا فاعل اظهارا لولاية ذلك بنفسه وتحقيقا لمقام العبودية ولم يقل نحمد بالنون لأنها تفيد التعظيم وهو لا يناسب المقام ولم يقل حمدت لثلاث تفيد الانقطاع ثم المناسب لقال محمد أن يقول محمد بيا الغيبة لأن الاسم الظاهر من قيل الغيبة وأجيب بأنه التفت من الغيبة الى التكلم لأجل ادخال نفسه فى الفعل لأجل الخضوع والتواضع وانما أخر المفعول الذى هو ربى وان كان تقديمه يفيد الاهتمام والاختصاص لأن المقام مقام الحمد فالمناسب تقديمه والرب المالك والثابت والسيد وهو حينئذ من صفات الذات ويطلق على المصالح والخالق فيكون من صفات الأفعال والأول هو المراد هنا بدليل خير مالك ثم قيل صفة مشبهة بعد جعل فعله لازما وقيل اسم فاعل وأصله راب حذف الألف تخفيفا كما حذفت فى باروقد اجتمع فى أحمد ربى الاعراب اللفظى فى أحمد والتقديرى فى رب والحلى فى الياء انى للتكلم والفرق بين التقديرى والحلى أن التقديرى المانع من ظهور الحركة الحرف الآخر فقط ولولا ظهورت الحركة والحلى المانع جملة الكلمة كياء للتكلم هنا ( وقوله والله بدل منه ) لكونه معرفة قدم نعمة ونعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوالم وأعربت هى بدل منه كقوله تعالى : صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الله بالجر والأولى انه عطف بيان لكونه أوضح من متبوعه ولأنه لا إيهام فيه وذكر اسم الجلالة بعد ذكر الوصف لرفع إيهام انه انما استحق الحمد لذلك الوصف لا لذاته فيكون هذا عاما بعد خاص ( وقوله وخير مالك بدل بعد بدل ) لا يصح لوجوه منها ان الذى يتكرر انما هو بدل الاضراب أو الغلط ومنها ان خير مشتق والبدل كاذكر ابن هشام لا يكون الا جامدا فى الغالب ومنها أن فيه سوء أدب لأنه انما يؤتى بالبدل منه توطئة للبدل فيكون لفظ اسم الجلالة انما ذكر توطئة والحق أنه محال لازمة أو مفعول بفعل محذوف أو يقرأ بالرفع فيكون خبر المبتدأ محذوف والجملة مستأنفة ولا يصح أن يكون نعتا ولا عطف بيان لأنه نكرة والمنعوت معرفة ولا ايطاء بين مالك الأول والثانى لأن الأول علم على جده والثانى صفة بمعنى التصرف فى الأعيان المملوكة كيف شاء وجملة أحمد محكية يقال إلى آخر الرجز والجملة المحكية بالقول وما تصرف منه مفعول به لا مفعول مطلق على الأصح وعليه أنز ابن غازى بقوله :

حاجتكم معشر جمع النبلا \* العربيين مفردا وجلا

بألف بيت غير شطر نصبت \* بوتد منها رقيتم في العلا

( مصليا على الرسول المصطفى ) أتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم امتثالا لقوله عليه السلام: كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة على فهو أقطع. واعتناما لقوله صلى الله عليه وسلم: من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تصلي عليه مادام اسمى في ذلك الكتاب. ولقوله صلى الله عليه وسلم: من صلى على مرة واحدة صلى الله عليه عشرا. قالوا ومن صلى عليه الله مرة واحدة كفاه هم الدنيا والآخرة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة قطعاً وقد صلى الناظم في أول الكتاب وفي آخره فتكون الصلاتان مقبولتين قطعاً فيقبل الله ما بينهما ومن المشهور أن الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين دعاء والفرق (١) بين المذهبين أن الصلاة على الأول لفظ مشترك بين المعاني الثلاثة يطلق على كل واحد منها وعلى الثاني معناه واحد إلا أن ذلك المعنى يختلف باعتبار حمله في كل واحد على المعنى الذي يليق به والصلاة بمعنى الدعاء خاصة بالأنبياء ولا تكون لغيرهم الاتباع ومشهور مذهبنا أنها واجبة مرة في العمر ومشهور مذهب الشافعي أنها واجبة في كل صلاة وقيل واجبة عند ذكره صلى الله عليه وسلم وقيل يجب على الإنسان الاكثار منها ما لم تحصل له مشقة فهذه أقوال أربعة وهل منفعتها راجعة للمصلي أو للمصلى عليه وهو النبي صلى الله عليه وسلم أولها وهو الحق لأن رحمة الله واسعة أقوال ثلاثة ( قول كدى ومصليا حال من فاعل أحمد ) أى مقارنة وما يقال أن المقارنة هنا متعذرة لأن الحمد لفظ والصلاة لفظ وتقارن اللفظين محال يجاب عنه بتزليل اللفظين الواقع أحدهما عقب الآخر منزلة المصطحبين ولا يصح أن يقال إنها حال مقدرة لأن المطلوب إيقاع الصلاة بالفعل لا تقديرها فقط وقال ابن مرزوق الصواب أنها حال من محذوف مؤكدة والتقدير وأصلى مصليا وعامل الحال المؤكدة يحذف قال تعالى: بلى قادرين. أى بلى نجمعها قادرين ثم إن الناظم أفرد الصلاة ولم يذكر السلام مع أنه شافعي المذهب ويكره عندهم افراد أحدهما عن الآخر وأجيب بأن الكراهة عندهم تنقضي بالنطق بالسلام وكتب الصلاة ولعل هذا هو الذى فعله الناظم هنا ولا يحتاج حينئذ إلى اصلاح من قال :

مصليا مساماً على النبي \* وآله وصحبه ومن حبه

( على الرسول ) فى بعض النسخ على النبي بدل الرسول وكلاهما علم بالغلبة على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم والمشهور أن النبي انسان أوحى اليه بشرع فان أمر بتبليغه فرسول أيضاً والا فبى فقط فكل رسول نبى ولا عكس وعدد الأنبياء كما فى صحيح ابن حبان مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا الرسل منهم ثلاثمائة وأربعة عشر وكلهم من غير العرب الا أربعة الرموز لهم بقول بعضهم: شههم ساداتنا شبيب وهود وصالح ومحمد صلى الله عليه وسلم ومذهب المحققين انه لا ينبغي أن يحصر عددهم بقوله تعالى: منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك. فربما اذا حصرنا العدد يدخل فيهم من كان منهم وعند الشافعي التعبير بالرسول مكروه وهو شافعي وأجيب عنه بأن محل الكراهة ما لم يقترن بما يدل على التعظيم فان اقترن به كالمصطفى هنا جاز ( قول كدى وهو الخالص ) أى مما يكدره وأصله مصتفي بالياء قبلت التاء طاء لمجاورة الصاد الذى هو من حروف الصغير وسيقول الناظم: طاتا افتعال ردائر مطبق \* والاولى أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعول بفعل محذوف لأن تكثير الجمل فى مقام التعظيم أولى وحذف المتعلق للعموم أى المصطفى منه أوله أى من جميع الخلق مرسل لهم دليل الأول ما فى الطبرانى من قوله عليه الصلاة والسلام: ان الله اختار خلقه فاختر منهم بنى آدم ثم اختار بنى آدم فاختر منهم العرب ثم اختار العرب فاختر منهم بنى هاشم ثم اختار بنى هاشم فاخترنا مني منهم فلم أزل خياراً من خيار. ودليل الثانى قوله تعالى: وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً. وقوله تعالى: تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً. وهو أفضل العالمين على الاطلاق اجماعاً (٢) وقول الزمخشري ان جبريل أفضل منه لأن الله وصف جبريل بقوله: لقول رسول كريم. الآية وقال فى حق

(١) قوله : والفرق الح لعل هنا سقطا أتى فيه بمعنى الصلاة الثانى وهو العطف فليتأمل اهـ .

(٢) رحم الله من قال : نبينا أفضل بالإطباق \* من كل مخلوق على الاطلاق

ومن قال : وانعقد الاجماع ان المصطفى \* أفضل خلق الله والخلف ائمتي

وما انتحى الكشف فى التكوير \* خلاف اجماع ذوى التحرير

والمستكملين صفة لآله والشرفا مفعول بالمستكملين وأستعين جملة معطوفة على أحمد وأحمد وما بعده محكي بقال الى آخر الرجز وقوله في ألفية أي في نظم قصيدة ألفية والظاهر أن في بمعنى على فان الاستعانة وما تصرف منها

النبي صلى الله عليه وسلم وما صاحبكم بمجنون رده غير واحد بأنه إذا كان الرسول موصوفاً بالأوصاف المذكورة فما بالك بالمرسل اليه وكذا قال سيدنا الجدي : جرى صاحب الكشف في غير مهيع \* ولا حرج (١) عليه أعمى وأعرج ثم ان هذا الوصف الذي هو المصطفى خاص به عليه السلام غالباً وقد يستعمل في غيره كقوله تعالى : وانهم عندنا لمن المصطفين الأخيار. ( وآله ) أني بالصلاة على الآل بعد الصلاة على المصطفى لقوله عليه السلام : اياكم والصلاة البتراء. قالوا وما هي الصلاة البتراء يا رسول الله قال : أن تصلوا على دون آلي. وآل اسم جمع لا واحد له من لفظه وآل الرجل خاصته وآله عليه الصلاة والسلام فيهم تفصيل على ما هو الحق ففي باب الزكاة من تحرم عليهم وهم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب على خلاف في المطلب ذكره الفقهاء وفي باب الدعاء هم أتقياء أمته لأن الدعاء منهما كان أعم كان الى الاجابة أقرب ولحديث آل محمد كل تقى وورد أناجد كل تقى وهذا هو مراد الناظم هنا لعدم ذكره الصحابة ومن تبعهم فاطلق الآل على ما يعم الجميع وهو أولى من كونه صلى على الصحابة لفظاً ولم يكتبها خطأ واختلف في أصله فقال سيبويه أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل ثم أبدلوا هاء أهل همزة فاجتمع همزتان ثانيتهما ساكنة قبلت ألفاً من جنس حركة ما قبلها لقول الناظم بعد : ومدا ابدل ثاني الهمزين من \* كلمة ان يسكن ... وما أورد عليه من ان العهود ابدال الثقيل خفيفاً وهنا عكسنا لانا ابدلنا الهاء همزة والهمزة أثقل من الهاء أجيب عنه بأنهم فعلوا ذلك ليتوصلوا الى الحفيف الذي هو الابدال ألفاً وقال الكسائي أصله أول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً لقوله : من ياء او واوا الخ وقد نص في القاموس على أنه صغر على أويل وأهيل فدل على صحة كل من القولين وبه تعلم بطلان الوجوه التي رد بها مذهب سيبويه ( قول كدى والمستكملين صفة الخ ) الأولى أنه مفعول بفعل محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف لأن المقام مقام الدعاء ينبغي فيه تكثير الجمل وهو جمع مستكمل اسم فاعل من استكمل واسم الفاعل يعمل عمل فعله وفاعله ضمير يعود على الآل ( قوله والشرفا مفعول بالمستكملين الخ ) هذا ليس على اطلاقه والأولى أن يقال السين والتاء في المستكملين إما للمطلب أي الطالبين كمال شرفهم الطيبى الأصل بالشرف الدينى وهو التقوى قال تعالى : ان أكرمكم عند الله أتقاكم . أو هما زائدتان أى الكاملين الشرف به عليه الصلاة والسلام وعلى كل من الوجهين فالشرفا اما بفتح الشين أو ضمها فهذه أربعة من ضرب اثنين في اثنين فان كان الشرفا بالضم جمع شريف وسبق قول الناظم : ولسكرى وبخيل فعلا فيصح فيه الوصفية للمستكملين وكونه خبراً لمبتدأ محذوف أو مفعولاً بفعل محذوف وعلى الوجوه الثلاثة يكون مفعول المستكملين محذوفاً أى كل المجد ولا فرق مع ضم الشين بين كون السين والتاء للمطلب أو زائدتين وعلى فتح الشين مفرداً مصدراً زيدت الألف في آخره للقافية فان كانت السين والتاء للمطلب فيكون الشرف مفعولاً على حذف مضاف أى الطالبين كمال الشرف وان كانتا زائدتين فيحتمل أن يكون مفعولاً به أيضاً فيكون للمستكملين بمعنى المكملين ويحتمل أن يكون تمييزاً وأل فيه زائدة على حد : وطبت النفس ياقيس عن عمرو \* ( وأستعين الله في ألفيه ) لما دعا ضمناً بالجدلة وبالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم هنا ضراحة ثم ان الاستعانة لغة الظهور على الأمر واصطلاحاً خلق القدرة على الفعل مطلقاً وانما طلب العون من الله تعالى لأن من اعانه الله تيسرت عليه المطالب وفي الحديث : اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً . وفي الحكم ما تعسر مطلب أنت طالبه بربك ولا تيسر مطلب أنت طالبه بنفسك وقد قيل :

إذا كان عون الله للمرء ناصراً \* تهيأ له من كل صعب مراده

وان لم يكن عون من الله للفتى \* فأكثر ما يحنى عليه اجتهاده

والأولى أن يقدم اسم الجلالة بأن يقول والله أستعين ليفيد الحصر \* وأجيب بأنه لما كان المقصود طلب العون والمقصود يقدم قدم أستعين كاقيل في تقديم القراءة في اقرأ باسم ربك ( قول كدى أى في نظم قصيدة ) النظم لغة الجمع واصطلاحاً كلام موزون قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية والأولى أن يبدل كدى قصيدة بأرجوزة لان المشهور أن القصيدة ما كانت على روى واحد كالبردة والهمزية والروى في الألفية متعدد والرجز أحد البحور الخمسة عشر وسمى رجزاً لاضطرابه واختلاف قوافيه حتى قيل ليس بشعر (و ألفيه ) منسوبة الى الألف للفرد فيكون مجموع الشطرين بيتاً وهو المتعارف فيكون الرجز من قبيل التام ويحتمل أن تكون منسوبة الى ألفين اللتين وحذف علامة التثنية لأنه سيقول : \* وعلم التثنية احذف للنسب \* فيكون كل (١) ( قوله ولا حرج عليه الخ ) كذا بالأصل ولا يخفى ما فيه من جهتي الوزن والمعنى ولعل المناسب أن يقال : ولا حرج في فعل أعمى وأعرج اهـ.

انما جاءت متعدية بعنى كقوله تعالى: وأعانه عليه قوم آخرون. والله المستعان على ماتصفون. إلا أن يجعل أستمعين مضمنا معنى فعل يتعدى  
بني كأستخير وشبهه ومقاصد النحو أى معظمه وجل مهماته والقصد فى الشيء عدم الافراط فيه ومحوية أى مجموعة وهو خبر عن  
مقاصد وبها يتعلق به

شطر بيتا فيكون فيها ألفان والمآل واحد ورجح الشاطبي كونها منسوبة الى الفرد ( وقوله انما جاءت متعدية ) أى للمفعول الثانى  
وحاصل كلامه أنه لا بد من التضمين وجعله فى الحرف بأن يكون الحرف تضمن معنى آخر وهذا مذهب الكوفيين القائلين بأن حروف  
الجر ينوب بعضها عن بعض ومنعوا نيابة الفعل عن الفعل وجعلوا منه قوله تعالى : ولأصلبكم فى جذوع النخل. أى عليها ولك أن تجعل  
التضمين فى الفعل بأن يكون الفعل ناب عن الفعل ويبقى الحرف على حاله وهو مذهب بصري وجعلوا منه قوله : تعالى وقد أحسن  
بى. أى لطف <sup>بى</sup> فان قيل <sup>بى</sup> يرد على الثانى وهو تضمين أستمعين معنى أستخير بأن الاستخارة انما تكون قبل الشروع وفى الأمر الجائز  
والناظم شرع قبلها والتأليف من الأمر المستحب <sup>بى</sup> والجواب <sup>بى</sup> عن الأول بأنه شرع بنية خالصة خاف من حصول رياء أو سمعة فاستخار  
الله فى التمام وعن الثانى بأنه استخار فى التأليف أن يعمل عملا آخر يكون فيه أجر أكثر منه ( مقاصد النحو بها محويه ) وصف  
الألفية بهذه الأوصاف ليعتنى الطالب بها حفظا وفهما فيحصل الثواب والأجر لمؤلفها ومقاصد جمع مقصد مصدر ميمى أو جمع مقصود  
حذفت منه الواو ثم ان اضافة مقاصد الى النحو تفيد العموم فيقتضى أن الألفية جمعت مقاصد النحو كلها ومحال عادة أن يكون كتاب  
جامعا للمقاصد من العلوم مع أن ما ذكرهنا مخالف لقوله فى آخر الكتاب: نظرا على جل المهمات اشتمل \* والذى ذكره فى آخر الكتاب  
هو الموافق لما فى الألفية إذفاته كثير من المقاصد كباب القسم والتقاء الساكنين وأجيب بأجوبة منها أن هذا عام أريد به خاص قريبته  
ما يأتى ومنها حمل ما هنا على ما قصده فى الابتداء وما يأتى إخبار بالواقع لوجود مانع صده عما قصده ومنها حمل ما هنا على البالغة والادعاء  
لأنه فى مقام مدحها وما يأتى إخبار بالواقع ومنها أن يقدر هنا مضاف أى جل مقاصد النحو وأخبر عنه بالمؤنث الذى هو محويه لأنه  
اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهو مقاصد وسيقول الناظم : وربما أكسب ثان أولا تأنيثا \* هذا وقد قيل ان المعارضة بين ما هنا  
وما يأتى غير واردة من أصلها لأنه سأل الله أن ييسر عليه ألفية موصوفة بهذه الأوصاف وطلب الشيء لا يستلزم وجوده فلا معارضة  
أصلا والنحو لغة يطلق على معان جمعها من قال :

والنحو فى اللغة قصد أصل \* وجهة قدر وقسم مثل

واصطلاحا حده ابن عصفور على دخول علم التصريف فيه كما فعل الناظم فقال علم مستخرج بالقائيس المستنبطة من استقراء كلام  
العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التى اختلف منها \* وأول من وضعه على التحقيق سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه وذلك  
ان أبا الأسود الدؤلى دخل على ابنته بالبصرة فقالت يا أبت ما أشد الحر برفع أشد وجرح الحرف ظن أنها تستفهمه فقال لها شهرنا هذا  
فقلت يا أبت ما أردت أن أستفهمك وانما أردت أن أخبرك فأنى الى على وقال يا أمير المؤمنين ان السنة العرب اختلطت بغيرها وكر  
له قصة ابنته فضع لنا علما فأملى عليه الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو ولفضله آثار منها قوله عليه الصلاة  
والسلام: أعربوا الكلام كى تعربوا القرآن. وقال سيدنا عمر رضى الله عنه تعلموا العربية فانها تزيد فى العقل والبروء وكان ابن عمر  
وابن عباس يضربان أولادهما على اللحن ومر عمر على قوم أخطؤا فى الرمى فقال سووا رميكم فقالوا نحن متعلمين فقال لحكم أشد  
على من سوء رميكم سمعت رسول الله ﷺ يقول : رحم الله امرأ أصلح من لسانه. وقد قال مالك لو صرت من العلوم فى غاية ومن  
المفهوم فى نهاية ما خرجت عن أصلين كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ولا سبيل اليهما الا بمعرفة اللسان العربى وقال على :

النحو يصلح من لسان الألعكن \* والراء تكممه إذا لم يلحن  
وإذا طلبت من العلوم أجلبها \* فأجلها حقا مقيم الألسن

وقيل :

النحو زين للفقى \* يكرمه حيث أتى

من لم يكن يعرفه \* حقه أن يسكتا

وقال حماد بن سامة مثل الذى يطالب الحديث ولا يعرف النحو كمثل الحمار فى رأسه مخلاة ولا شعير بها ومحوية أصله محوية

والباء بمعنى في وتقرب الاقصى أى تقرب البعيد للفهام والموجز الكلام الكثير المعانى القليل الألفاظ وتبسط البذل أى توسع العطاء والوعد المنجز الموافى بسرعة وتقتضى أى تطلب الرضى من قارئها غير مشوب بالسخط وفائقة منصوب على الحال من فاعل تقتضى وألفية مفعول بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين

اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة كسرة وأخبر به وهو مفرد عن الجمع لأن الغالب الانفتح في جمع الكثرة إعادة الضمير عليه مفردا مؤثرا (تقرب الأقصى) هذا وصف ثان لألفية واسناد التقريب اليها مجاز وإلا فالمقرب هو الناظم لسنن لما كانت سبب التقريب صح اسنادها اليها وكذا يقال في وتبسط وتقتضى (قول كدى البعيد للفهام) أشار بهذا إلى أن اسم التفضيل ليس على باب به بل المراد به القصى والمبنى أنها تقرب المعنى البعيد والذي يظهر بقاء اسم التفضيل على باب ويكون معناه تقرب المعنى الأبعد وإذا كانت تقرب الأبعد فأحرى البعيد والحاصل أن المعانى البعيدة تقربها الألفية بألفاظ مختصرة حتى تصبح سهلة وهذا لم يصل اليه أكثر المتقدمين فيكون كقوله في التسهيل وإذا كانت العلوم منحا إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين (وقوله والموجز الكلام الكثير المعانى الخ) هو كما قال رحمه الله اذ يأتى بألفاظ يسيرة جامعة لقواعد متعددة أو بالمثل الجامع لشروط كثيرة جمعها غير في ألفاظ كثيرة صعبة انظر لقوله: \*ورفعوا مبتدأ بالابتداء الخ مع قول سيديوه فأما الذى يبنى عليه إلى آخر ما يأتى في كلام كدى وانظر ما يدخل في عموم قوله: وكل حرف مستحق للبناء \* مع قوله:

وكل مضمحل له البناء يجب \* مع: ورب منكرا ...

مع قول بعض: وكل ما رب عليه تدخل \* فانه نكرة يا رجل

لكن هذا الذى قاله غالب ومن غير الغالب أن يطول في مواضع يمكن اختصارها كقوله: كذا إذا عاد عليه مضمحل \* البيتين وقوله في التنازع: ولا تجيء مع أول الى آخر الأبيات الأربعة فانها أصلحت في بيت واحد نصه:

والفضلة احذف وسواها آخر \* وأظهر المخالف المفسرا

ولكن كفى بالمرء نبلا أن تعد معانيه وباء بلفظ سببية أو بمعنى مع وهو يتعلق بتقرب لا بالأقصى (وتبسط البذل بوعد منجز) الوعد مصدر وعد يعد وعدا ويستعمل في الخير فان أريد به الشر قيد كقوله تعالى: النار وعدها الله الذين كفروا. بخلاف أوعد يوعد إيعادا فالغالب استعمالها في الشر وقد جمع الأمرين قوله:

وانى إذا أوعدته أو وعدته \* لخلف إيعادى ومنجز موعدى

ومعنى توسيعها العطاء أنه ليس بين وقت حفظها وحصول النفع بها لقارئها الا وقت يسير أو ما وعدتك به في التراجم مجعلا لا بد من الوفاء به مفصلا داخل التراجم (فان قيل) اعطاء الشيء من غير وعد أبلغ من العطاء بعد الوعد (فالجواب) أنه لما كان النفع لا يحصل بمجرد وجود ذاتها بل لا بد من قراءتها ومطالعها وفهم معانيها احتاجت الى الوعد (وتقتضى رضى بغير سخط) لما كان الكتاب لا ينتفع به الا بالنظر فيه بعين الرضى طلبت الألفية بلسان حالها أو مؤلفها بلسان مقاله ذلك لأن النظر بعين الرضى يصير التيسير حسنا والنظر بعين السخط بالعكس وقد قيل:

وعين الرضى عن كل عيب كهيئة \* ولكن عين السخط تبدى المساويا

وقال البوصيرى: \* ان المحب عن العذال في صمم \* وهذا منه رحمه الله تواضع كقول خليل وأسأل بلسان الخ ومعنى الرضى أن لا يعترض على مؤلفها كثيرا إذ لا يخلو جواد من كبرة ولا عالم من هفوة والرضى بكسر الراء مصدر رضى على غير قياس والقياس بفتح الراء كما أن السخط بضم السين وسكون الحاء مصدر سخط والقياس في المصدر فتحها وسيقول الناظم: وفعل اللازم بابه فعل \* الى أن قال:

وما أتى مخالفا لما مضى \* فبانه النقل كسخط ورضى

(فائقة ألفية ابن معطى) (قول كدى منصوب على الحال من فاعل الخ) ويحتمل أن يكون حالا من فاعل تقرب أو تبسط أو من هاء بها أو مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مجرورا نعت لألفية بناء على جواز النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة وابن معطى هو الامام أبو زكريا يحيى بن معطى الزواوى القبيلى المغربى الأصل والمنشأ قرأ العربية على أبى موسى الجزولى بالمغرب ثم رجع إلى دمشق الشام فأقام بها مدة طويلة وانتفع به خلق كثير ثم سافر لمصر وبقي بها يدرس بالجامع العتيق إلى أن توفي بها يوم الاثنين آخر يوم من ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن قرب الامام الشافعى وعمره أربع وستون سنة ثم اعترض دعوى ابن مالك بأنه لا دليل عليها وكل فاعل مفعول به فقد قال السيوطى في فريده لثل مقالة ابن مالك وذكر فى أى شىء فاقها ونصه:



وهما حائز ومستوجب ثنائى منقول بمستوجب والجميلان ثنائى والله يقضى أى يحكم والهبات العطايا والوافرة الكثيرة والدرجات الطبقات من المراتب  
﴿ السلام وما يتألف منه ﴾

فاتقة ألفتة ابن مالك \* لكونها واضحة المسالك

وجمعها من الأصول ما خلت \* عنه وضبط مراسلات أهملت

وقد يقال ان هذه الدعوى لا تحتاج لدليل فان من نظر إلى ألفتة ابن معطى وألفتة ابن مالك علم انها فاتقة ويروى أن ابن مالك زاد بعد هذا فاتقة منها بألف بيت ثم وقف ولم يستطع الزيادة على هذا الشعر أياما فرأى شخصا فى منامه فقال سمعت أنك تصنع ألفتة فى النحو قال ابن مالك نعم فقال إلى أين وصلت فقال له إلى فاتقة منها بألف بيت فقال ما منعك من أعام هذا البيت فقال له عجزت منذ أيام فقال أنريد أعامه قال له نعم فقال له والحق قد يغلب ألف ميت فقال له لعلك أنت ابن معطى قال له نعم فاستحيا منه فلما أصبح أسقط ذلك الشطر وقال وهو بسبق الخ والانصاف ان نظم ابن مالك أجمع وأوعب ونظم ابن معطى أسلس وأعزب (وهو بسبق حائز تفضيلا) لما ذكر أن ألفتة فاتقة ألفتة ابن معطى فربما يتوهم التوهم أن الناظم فاقه أيضا مع ان للسابق فضلا على اللاحق عرفا وشرا من جهة انه مقتد بتنازه فهما كالامام والمأموم وفى الحديث: أبأؤكم خير من أبنائكم الى يوم القيامة . بين أن ابن معطى حائز الفضل العلم والسبقية وتقديم الجار والجرور الذى هو بسبق للوزن لا غير وليس التقديم للحصر خلافا لمن وهم لأنه لو كان كذلك لأفاد انه لا يستحق المدح الا بتقدمه لا غير وهو للذم أقرب مع أنه حاز الفضل بالعالم أيضا والجميل صفة مشبهة من جمل بمعنى حسن صفة ثنائى كاشفة لان الثناء انما يستعمل فى الخير ولا يستعمل فى الشر الا مشاكلة وفى الحديث : من أثبتتم عليه خيرا وجبت له الجنة ومن أثبتتم عليه شرا وجبت له النار . ( والله يقضى بهيات وافر ) هذه جملة إنشائية أوردتها الناظم فى صورة الخبر مبالغة فى رجا الاجابة حتى كأن ذلك واقع بالفعل وفسر كدى القضاء بالحكم وحكم الله عند الأشاعة ارادته وهى قديعة فالحكم الذى هو الارادة لا يمكن طلبه والمطلوب انما هو المتدور المراد الذى هو متعلق القدرة والارادة وهما لا يتعلقان الا بالممكنات والارادة واجبة فالتعبير بالحكم حينئذ مجاز وأما على القول بان الحكم هو ابداء الكائنات على وفق القدرة فيكون التعبير بالحكم والدعاء به حقيقة بمنزلة قولك اللهم أعط هبات ووافرة نعت لهبات وهو مفرد صحيح وصف بالجمع به لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة المفرد فى وصفه وفعله فيقال الجدوع منكسرة وانكسرت وما يقال غير هذا لا يعول عليه والمراد بطبقات الجنة أعلاها وهو الفردوس لقوله صلى الله عليه وسلم : الجنة مائة درجة أعلاها وأوسطها الفردوس منها تنجر أنهار الجنة وعليها عرش الرحمن فإذا سألت الله فاسأله الفردوس . وخص الناظم نفسه وابن معطى بالدعاء مع ان الدعاء اذا كان أعم كان الى الاجابة أقرب فالأولى التعميم ولذا أصلحه من قال :

والله يقضى بهيات جمه \* لى وله والجميع الأمه

وهذا آخر الخطبة عند جميع من شرح أو حشى غير أن المكودى ذكر فى كبره قال ورد علينا طالب من طلبة العراق وذاكران أهل العراق يزيدون بيتا فى آخر الخطبة انه :

فما لعبد وجل من ذنبه \* غير دعاء ورجاء ربه

وهذا مناسب لما قبله للدلالة على النذل والخنوع واعرا به الفاء للتأويل وما نافية ولعبد خبر مقدم ووجل بالجر بمعنى خائف من وجل كفرح نعت له وغير مبتدأ مؤخر وأصل الكلام غير دعاء ربه ورجاء ربه ثم حذف ربه من الأول وبقى دعاء غير منون والشرط موجود وسيقول الناظم : ويحذف الثانى ويبقى الأول . البينين ثم ان الناظم قدم نفسه بالدعاء تبعا لآية رب اغفرلى ولوالدى ولحديث كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه وعلى هذا أكثر العلماء ومنهم من يقدم غيره على نفسه ايثارا للغير ومنهم من يفرد غيره والدعاء والتضرع الى الله تعالى مطلوبان أخرج الامام مسلم عنه عليه الصلاة والسلام فيما يرويه عن ربه : يا عبادى كلكم ضال إلا من هديته فاستهدونى أهديكم يا عبادى كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعمونى أطعمكم يا عبادى كلكم عار إلا من كسوته فاستكسونى أكسكم يا عبادى إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعا فاستغفرونى أغفر لكم والله أعلم .

﴿ السلام وما يتألف منه ﴾

جرت عادة المصنفين رحمهم الله أن يفصلوا تأليفهم بالأبواب لامور منها أن تكون كل مسألة مجموعة تتبع نظائرها فى باب مستقل بحيث إذا أراد الطالب مراجعة مسألة طالع بابها فيسهل عليه الأمر ومنها إذا ختم بابا حصل له النشاط للآخر كالمسافر يفرح بقطع كل

الكلام خبر لمبتدأ مضر وهو على حذف مضاف ومأموصولة واقعة على الكلم والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام والتقدير هذا باب الكلام والاشياء التي يتألف منها الكلام وهى الكلم ولوقال وما يتألف منها مراعاة لما وقعت عليه ما لجاز ثم قال رحمه الله :

( كلامنا لفظ مفيد كاستقم \* واسم وفعل ثم حرف الكلم )

فقوله كلامنا يعنى الكلام عند النحويين فاكتفى عن ذلك بإضافته الى الضمير الدال على التكلم ومعه غيره وهو نا وقوله لفظ مخرج لما ليس

مساقة ولهذا والله أعلم جعل مولانا سبحانه القرآن سورا وجزأ العلماء أحزابا وبدأ الناظم بالكلام على الكلام لأنه به يقع التفاهم والتخاطب والبحث عن غيره كالمبتدأ والفاعل انما هو وسيلة لمعرفة تركيبه وما أوردوه من أنه اذا كان الكلام هو المقصود بالذات وغيره وسيلة له فللمناسب تقديم الكلام على الوسائل وتأخير الكلام على المقصود بالذات كما هو القاعدة أجاب عنه الحافظ سيدى الطيب ابن كيران بانه لما كان الحكم على الشئ فرع تصوره ولا يمكن معرفة المبتدأ وغيره إلا بعد معرفة الكلام وما يتألف منه قدم بحث الكلام وما يتألف منه على غيره والكلام بفتح الكاف مشتق من الكلام بكسرها وهى الجراحات ومن اطلاق الكلام على الجراحات قول الشاعر :

أجذك ما لعينك لاتنام \* كأن جفونها فيها كلام

ووجه اشتقاقه منه ظاهر لأن الجراحات تؤثر فى الجسد والكلام يؤثر فى النفس فان كان حسنا أثر سرورا وان كان قبيحا أثر حزنا بل تأثير الكلام أقوى لان أثر الجرح يمكن برؤه وأثر الكلام القبيح لا يمكن برؤه ولذا قيل :

جراحات السنان لها التئام \* ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلام بالضم الأرض الصلبة التى لاتنبث شيئا وأل فى الكلام للمح والاصل كما فى الحارث والنعمان لان لفظ الكلام صار علما بالعادة عند النحاة على المفوظ به المركب المفيد الموضوع وضعا عربيا والعلم لا يقبل أل المعرفة فليست للعهد ولا للحقيقة وان كثر قائله ( قول كدى الكلام خبر لمبتدأ الخ ) أشار بهذا الى بيان اعراب تراجم النظم من هنا الى آخر الكتاب وهو صحيح لا يخرج عنه ترجمة بخلاف زيادة الموضح شرح بأن قال هذا باب شرح الخ فيحتاج اليه بالنسبة لهذه الترجمة لان المقصود بها حقيقة الكلام وحقيقة الاجزاء التى يتألف منها الكلام منها بخلاف التراجم بعد فلا يحتاج اليه لأنه لو قدر فيها شرح كما هنا لتوهم أنه ذكر داخلها بيان الشرح والحقيقة فقط مع ان المقصود بها بيان ما يتعلق بالترجم مطلقا وزيادة الأزهرى ماهية لاحاجة اليه أيضا لأنه عين تقدير الموضح شرح ( وقوله وهو على حذف مضاف الخ ) أى واحد وهو باب بدليل تقديره بعد وقول بعض ان المراد بالمضاف فى كلام كدى الجنس فيوافق ما للموضح مردود بما مر من أنه صحيح بالنسبة لهذه الترجمة باطل بالنسبة للتراجم بعد مع ان المقصود العموم ( وقوله وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام ) فيه تنكيت على الناظم فان الموافق لما يأتى ان شاء الله فى قوله وأبرزنه مطلقا الخ وجوب الابرار لان الضمير فى يتألف جرى على غير من هوله وقديقال ذهب هنا على مذهب الكوفيين الذين لا يوجبون الابرار الا اذا خيف اللبس والا فيجوز الابرار كما هنا ( وقوله والتقدير هذا الخ ) ها حرف تنبيه وذا اسم إشارة مبتدأ والاشارة الى ما فى الدهن من المعانى سواء قلنا ان ما فى داخل الترجمة وضع قبل الترجمة أو بعدها وباب خبره والكلام بالجر مضاف اليه ثم حذف هذا المبتدأ وحذف الخبر الذى هو باب المضاف وأقيم المضاف اليه الذى هو الكلام مقامه فارفع ارتفاعه واعراب كدى هو أشهر وأظهر من جعل الكلام مبتدأ وخبره محذوف تقديره هذا الآتى ومن جعل الكلام بالنصب مفعولا بمحذوف أى خذ الكلام. والباب لغة: فرجة يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه وفى اصطلاح المصنفين اسم لطائفة من المسائل مشتركة فى حكم ( وقوله مراعاة لما وقعت عليه ما ) الذى وقعت عليه ما الاشياء الثلاثة الاسم والفعل والحرف ( كلامنا لفظ مفيد ) لما ترجم لشيئين للكلام والاسكليات التى يتألف منها بدأ بالشئ الأول ( قول كدى فاكتفى عن ذلك ) أى عن قوله عند النحويين وهذا الكلام من كدى يقتضى ان كون الكلام عند النحويين لا يؤخذ الامن الاضافة هنا مع ان الناظم صرح بذلك فى الخطبة فى قوله مقاصد النحو حتى قيل لاحاجة الى هذه الاضافة لأخذ ذلك مما مر وأجاب السيوطى بان الاضافة فى كلامنا ليست للاحتراز اذ من المعلوم أن أهل كل فن يتكلمون باعتبار فهم وانما هى لبيان ان للكلام معنيين اصطلاحيا ولغويا والكلام الآن فى الاصطلاحى وتعريفه وأما اللغوى فهو عبارة عن القول وما كان مكتفيا به ( وقوله مخرج لما ليس الخ ) كان الأليق بكدى أن يعرف اللفظ ثم بعد ذلك يذكر ما خرج به وتعريفه تبعا لبعض المحققين بالنطق المشتمل على بعض الحروف الهجائية هاز تعريف اللفظ الحقيقى ومن زاد كالموضح فى تعريفه أو ماهو فى قوة ذلك كالضمير فى أقوم فمراده تعريف اللفظ حقيقيا أو مجويا

بلفظ كالأشارة وقوله مفيد مخرج للملافة فيه كقولنا النار حارة وشمل قوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية فائدة دلالة الاسم على مسماه كزيد ولذا احتاج الى اخراج الثاني بقوله: كاستقم. فالمثال تميم للحد وفقا للشارح لا تمثيل بعد تمام الحد خلافا للمرادى وقوله: واسم وفعل ثم حرف السكلم. السكلم مبتدأ والخبر مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف والمراد أسماء وأفعال وحروف وشم بمعنى الواو

ثم ان اللفظ في الأصل مصدر لنظت الرحا الدقيق اذارتمه من داخلها لخارج والمصدر فعل الالفاظ والسكلم ملفوظه ففعلاه ليس هو السكلم بل ما نشأ عنه وهو الملفوظ به وأجيب بانه أطلق المصدر وأراد اسم المفعول وهو الملفوظ على حد: هذا خلق الله. أى مخلوقه واعتراض بان هذا مجاز والمجاز يجب اجتنابه في الحدود والحق في الجواب أن اللفظ صار حقيقة عرفية في الملفوظ فهما أطلق لا ينصرف الا للملفوظ (وقوله كالأشارة) فهما قول بعضهم:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها \* إشارة محزون ولم تتكلم  
فأيقنت ان الطرف قد قال مرحبا \* وأهلا وسهلا بالحبيب التيم  
(ومنه قول الآخر)

حواجبنا تقضى الحوائج بيننا \* ونحن صموت والهوى يتكلم  
وأدخلت الكاف الكتابة والنصب والعقد وتسمى هذه مع الاشارة الدوال والعلامات الأربع وما يدخل أيضا تحت الكاف حديث النفس (وقوله كقولنا النار حارة) ومثله الطعام يشبع والماء يروى وهكذا وهذا لا يخرج الا على مذهب ابن مالك الذي يشترط تجديد الفائدة وأما على مذهب أبي حيان الذي لا يشترط تجديدها وهو الحق فيسمى كلاما وما ألفت قول أبي سودون يمازح:  
إذا ما التقى في الناس بالفعل قد سما \* تيقن ان الأرض من فوقها السما  
وأما السما من تحتها الأرض لم تزل \* وبينهما أشيا متى ظهرت ترى  
وانى سآبدى بعض ما قد علمته \* ليعلم أنى من ذوى العقل والحجا  
فمن ذاك ان الناس من نسل آدم \* ومنهم أبوسودون أيضا ولوقضى  
وان أبى زوج لأبى واننى \* أنا ابنيها والناس قديرون ذا

وقد يعرض لنحو الطعام يشبع ما يصير كلاما قطعيا اتفاقا كأن تقول الطعام يشبع والماء يروى لا بطبع ولا بقوة (وقوله وشمل قوله مفيد الخ) حاصل ما للسكدي باينصاح انه فسر المفيد بمعناه الأعم اللغوى أى سواء حسن السكوت عليه أم لا فاحتاج الى زيادة كاستقم لاجرا مالم يحسن السكوت عليه وهو المفرد كزيد فيكون كاستقم حينئذ تنميا للحد عبر به عن المركب فتكون القيود ثلاثة لا يغنى واحد منها عن الآخر كأنه قال لفظ مفيد مركب وهذا هو الذى قاله الشارح وفسر المرادى المفيد بالمعنى الأخص المصطلح عليه وهي الفائدة التي يحسن السكوت عليها ولا تكون هذه الفائدة التركيبية فنكون فائدة دلالة الاسم على مسماه التي أخرجها كدى بكاستقم خرجت بقوله مفيد فيكون مثالا بعد تمام الحد اذا تقرر هذا فآل القولين واحد والخلاف لفظي فمن فسر المفيد بالمعنى الأعم كالمكودى جعل كاستقم تنميا للحد ومن فسر كالمرادى بالمعنى الأخص جعل كاستقم تنميا للحد هذا تقرر بما للمكودى والمرادى وما للمكودى والمرادى غير ظاهر والحق ما قرره الشاطبي وغيره وهو تفسير المفيد بالمعنى الأخص كما فسر المرادى فيكون شاملا للمركب لكن يكون كاستقم تنميا للحد لا بالمعنى الذى قال المكودى وهو خروج المفرد به لأن المفرد خرج بمفيد بل لاجرا ملام العجم وغير المقصود وقول من قال ان كلام العجم خارج بالضمر في كلامنا لا يصح لان كلامنا محدود لا يدخل له في التعريف فلا يخرج شيئا وعلى ما للشاطبي فيكون كلام الناظم سالما وكلام الموضح معترض لانه جعل كاستقم تنميا فبقى عليه قيد يخرج الوضع العجمي وغير المقصود وفي قول الناظم استقم إشارة الى أن العلم لا يحصل الامع الاستقامة والتقوى قال عز وجل: فاستقم كما أمرت. وقيل العلم متعلق بالعمل فان وجده والا ارتحل ورحم الله من قال:

العلم لا ينفع إلا إذا \* به عملت فاسمع كلام العبيد

لو ينفع العلم بلا عمل \* لكان إبليس نظير الجنيد

(واسم وفعل ثم حرف السكلم) هذا هو الشق الثاني في الترجمة (وقول كدى والمراد أسماء الخ) قصد بهذا الكلام تبعا لأبي حيان دفع اعتراض وارد على قوله واسم وفعل الخ وحاصله أن يقال السكلم في الاصطلاح ما تركب من ثلاث كلمات وتقسيم الناظم لا يصح أن يكون من باب تقسيم



وليست على بابها من المهلة لتأخر رتبة الحرف عن الاسم والفعل كقيل وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر ثم قال :  
( واحد كلمة والقول عم \* وكلمة بها كلام قد يؤم )

الكلى إلى جزئياته لأن علامته صحة اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من جزئياته كاتقسام الاعراب إلى رفع ونصب وخفض وجزم فالرفع وحده يقال له اعراب والنصب كذلك وهكذا وكاتقسام الحيوان إلى انسان وفرس وغيرهما فالانسان يقال له حيوان والفرس كذلك وهنا لا يصح اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الثلاثة ولا يصح أن يكون من باب تقسيم الكل إلى أجزائه لأن علامته عدم صحة اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أجزائه كالمداد فانه مركب من الزاج والعفصة والعلك ولا يصح اطلاق اسم المداد عليه إلا إذا اجتمعت أجزاؤه التي تتركب منها وهنا لا يصح لأنه يقتضى أنه لا يقال له كلم إلا إذا اجتمعت الثلاثة نحو قد قاله زيد وأما إذا اجتمع اثنان منها نحو قام غلام زيد أو واحد نحو أبو زيد قائم فلا يقال له كلم وليس كذلك فبان بهذا بطلان القسمة من حيث هي فأراد كدى أن يدفع هذا الإراد بأن الناظم أطلق المفرد وأراد الجمع فتكون القسمة حينئذ نوعية لصحة اطلاق اسم المقسوم وهو الكلام على كل نوع وقسم من أقسامه وهو الأسماء والأفعال والحروف لكن يرد على جوابه ما هو أقبح مما ورد على عبارة الناظم وذلك إما أن تبقى الواو في عبارة كدى والأفعال والحروف على بابها فيفهم منه أن الكلام لا يطلق إلا على ما تركب من تسع كلمات فكأن أكثر لأن أقل الجمع ثلاثة وذلك باطل وإما أن تجعل الواو بمعنى أو فيفهم منه أن الكلام لا يكون إلا من الأسماء وحدها أو من الأفعال وحدها أو من الحروف وحدها وإما من اثنين أو ثلاثة منها فلا يكون وهو باطل أيضا فبان بما بيناه عدم صحة جواب الكودى عن الأشكال وأجاب الموضح بأن الإشكال يرتفع بجعل الكلام في النظم مبتدأ أول وواحد مبتدأ ثان وكلمة خبر عن الثانى والثانى وخبره خبر عن الأول ويكون اسم وفعل خبرا للمبتدأ محذوف تقديره وهى أى الكلمة اسم الخ فيكون قوله واسم الخ تقسيما للكلمة لا للكلم فيكون من باب تقسيم الكلى إلى جزئياته لصحة اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الثلاثة وهذا الجواب ظاهر في نفسه لكنه بعيد من كلام الناظم والحق في الجواب ما حققه ابن هشام في بعض تعاليقه وتبعه السيوطى والعرب وارتضاء الولي الصالح سيدى عبد القادر الفاسى ان الكلام مبتدأ وأنه ليس المراد به معناه الاصطلاحي وهو ما يتركب من ثلاث كلمات بل المراد به الكلمات أى أشخاصها لأنها وإن كثرت فلا تخرج عن هذه الثلاثة واسم الخ خبره قيل ويستفاد الحصر من تقديم الناظم الخبر فيكون فيه الرد على من زاد رابعا وسماء خالصة وقصد بذلك الرابع النوع المسمى عند الجمهور باسم الفعل نحو هيهات بمعنى بعد وأل في الكلام على هذا للعهد والمعهود ما وقعت عليه ما في الترجمة فيصير التقدير الكلمات الثلاث المؤلف منها الكلام اسم وفعل وحرف ﴿ فان قلت ﴾ ما الدليل على كون الكلمات منحصرة في الثلاث ﴿ قلت ﴾ له دليان نقل وعقل فالنقل قول على كرم الله وجهه لأبى الأسود الدؤلى : الكلام اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو والعقل أن تقول الكلمة ان دلت على معنى يظهر في غيرها فهى حرف وان دلت على معنى في نفسها فان تعرضت بينيتها للزمان ففعل والا فاسم ( وقوله وليست على بابها الخ ) وجهه المراد هنا تقسيم الكلام إلى أجزائه وأجزاء الشيء لا مزية لواحد منها على الآخر فهى بالنسبة له على حد سواء ومن قال ان ثم على بابها قال ان مرتبة الحرف متأخرة عن الاسم والفعل وعلله بأن الاسم يخبر به وعنه والفعل يخبر به لاعنه والحرف لا يخبر به بولاعنه فاستحق التأخير وعلل أيضا بأن الاسم مشتق من السمو وهو العلو والارتفاع والحرف طرف الشيء فحقه التأخير فلم يبق للفعل مرتبة الا التوسط ( وقوله وقد بسطت الخ ) تعبيره هنا بالماضى يقتضى أن هذا الشرح تأخر عن الكبير وتعبيره بالمضارع في الصفة المشبهة حيث قال وأنا أبسط يقتضى أن الكبير تأخر وأجيب بأنه شرع أولا في الكبير وقبل تمامه شرع في الصغير فآتمه ثم رجع إلى تمام الكبير ( واحد كلمة ) قول كدى مما بينه وبين مفردة بسقوط التاء هكذا في غالب النسخ وفي بعضها مما يفرق الخ بزيادة يفرق وهى أولى فعلى هذا إذا قلت كلمة نقص معناه وصار دالا على الواحد وان حذف صار دالا على الجنس فزاد معناه مثل لبن ولبنة ونبق ونبقة ( وقوله فلذلك قال واحد ) أى ذكر باعتبار اللفظ كما ذكر متعبر في قوله تعالى : أعجاز نخل متعبر. لكن المناسب لما حملنا عليه الكلام سابقا وانه بمعنى الكلمات أن يقول واحدها ( وقوله وقال ابن معطى واحدها ) أنت باعتبار معناه كما أنت خاوية في قوله تعالى : أعجاز نخل خاوية ( وقوله من الكلام والكلم والكلمة ) صرح بالمفضل عليه وهو المجرور بمن دفعا لما أوردوه على الناظم من أن من جملة ما مر اللفظ والقول ليس أعم منه بل كل ما يطلق عليه قول يطلق عليه لفظ وحاصل الجواب أن الناظم أراد أن القول أعم مما ذكرنا وأصله وهو الكلام الخ واللفظ انما ذكر تبعاً فلا يدخل ( وقوله وعم فعل ماض الخ ) ويحتمل أن يكون اسم فاعل وأصله عام بحذف منه الألف كما حذف في بر إذ أصله بار ويحتمل أن يكون اسم تفضيل وأصله أعم حذف منه الهمزة كما حذف في خير وشر وفي الكافية :

أى واحد الكلم كلمة والكلم اسم جنس جمعى مما يفرق بينهما مفردة بسقوط التاء وهذا النوع يجوز تكثيره وتأنيثه فلذلك قال واحده وقال ابن معطى واحدها وقوله والقول عم يعنى أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة وهو مبتدأ وعم فعل ماضى فى موضع الخبر وحذف مفعوله اختصارا وتقديره عم جميع ما ذكر وقوله وكلمة بها كلام قد يؤم يعنى أن الكلمة يقصد بها الكلام ويعنى بذلك فى اللغة لافى الاصطلاح كقولهم فى لفظ الشهادة كلمة الاخلاص وهو من باب تسمية الشئ باسم بعضه وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها احدى أجزاء الكلام وإلى كونها يقصد بها الكلام وخبرها فى الجملة بعدها وبها متعلق يؤم ومعنى يؤم يقصد ثم قال :

( بالجر والتنوين والندا وأل \* ومسند الاسم تمييز حصل )

يعنى أن الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء الأول الجر وهو عبارة البصريين وعبارة الكوفيين الحذف وشمل الجر بحرف الجر وبالإضافة .

وغالبا أغناهم خير وشر \* عن قولهم أخير منه وأشر

وهذا الوجه الثالث هو الصواب لأنه يفيد أن القول يطلق على ما ذكر ويؤيدوه كذلك لأنه يريد بنحو غلام زيد فليس بكلام لعدم الفائدة ولا كالم لعدم وجود الثلاثة ولا كلمة للتركيب بخلاف الوجهين قبله فلا يفيد إلا كون القول يعنى ما ذكر وهل يزيد يبقى ما هو أعم ( وقوله يقصد الخ ) يقصد فى كلام كدى تفسير ليؤم ولم يأت بقدر المشعرة بالتقليل مع يقصد على ما فى غالب النسخ تنكيته على الناظم الذى يقتضى أن إطلاق الكلمة على الكلام قليل مع أنه كثير كما نكت عليه كدى أيضا بقوله : ويعنى بذلك فى اللغة فإن الناظم يقتضى أن إطلاق الكلمة على الكلام اصطلاحا فيها تنكيتهان أجيب على الأول بأن إطلاق الكلمة على الكلام قليل بالنسبة لإطلاقها على معناها الحقيقى وهو المفرد فهو تقليل نسبي وإن كان إطلاق الكلمة على الكلام نفسه كثيرا لعمد وكيف يخفى على الناظم وقال السيوطى فى التنكيث الثانى هذا الاعتراض من الاعتراضات التى لا يمكن علاجها فى الألفية وقد أصلحه ابن غازى بقوله :

واحد كلمة وقد يؤم \* بها كلام لغة والقول نعم

وكلمة فيها ثلاث لغات جمعها ابن معطى فى قوله :

فيها ثلاث من لغات لاهمه \* كلمة وكلمة وكلمة

( وقوله وجاز الابتداء بكلمة الخ ) لا حاجة لهذا لأن المقصود هذا اللفظ بعينه فكلمة حينئذ علم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وصرفه الناظم ضرورة وسيقول الناظم : \* ولاضطرار أو تناسب صرف \* ذو المنع... ( وقوله وخبرها فى الجملة بعدها ) اعلم أن هذا التركيب اشتمل على جمل ثلاث كبرى قطعا وهى كلمة مع خبرها وجملة صغرى وهى قديوم الواقعة خبرا عن المبتدأ الثانى وعلى جملة يقال لها صغرى وكبرى باعتبارين وهى جملة كلام قد يؤم فباعتبار كونها خبرا عن كلمة هى صغرى وباعتبار وقوع خبرها جملة هى كبرى فيكون هذا التركيب مشتملا على طرفين وواسطة ( بالجر والتنوين والندا وأل ) قول كدى ( وعبارة الكوفيين الحذف ) اعترض بأن عبارة التحوين جميعهم الجرو لم يعبر بالحذف إلا الزجاج والجزولى وتبسم ابن آجروم ( وقوله وشمل الجر بحرف الجر وبالإضافة الخ ) لم يذكر الجر بالتبعية بناء على أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع وهو الصحيح فلا يخرج الجر عن الحرف أو المضاف وقد اجتمع الاثنان أو الثلاثة على القول بالتبعية فى البسملة فاسم محرور بالحرف والله بالمضاف الذى هو اسم والرحمن الرحيم مخفوضان بالتبعية لله وزاد غير واحد الجر بالمجاورة أو بالتوهم فمثال الجر بالمجاورة قول امرئ القيس :

كأن أبانا فى أفانين ودقة \* كبير أناس فى مجاد مزمل

يخفف مزمل وهو نعت كبير المرفوع على أنه خبر كأن التى للتشبيه العاملة عمل أن واسمها أبانا فالتنوين على رأى وهو اسم جبل لكن لما جاور مزمل المخفوض الذى هو مجاد اسم كساء انخفض ومثال الجر بالتوهم قول زهير :

بدالى أئى لست مدرك ما مضى \* ولا سابق شيئا إذا كان آتيا

فعطف سابق بالجر على مدرك المنسوب على أنه خبر ليس لتوهم دخول حرف الجر على مدرك لكونه خبر ليس وسيقول الناظم : \* وبعمد ما وليس جرابا الخبر \* والحق أن كسرة المجاورة ليست للأعراب وإنما هى للاتباع وإن مزمل فى البيت الاول مرفوع نعت كبير بضمه مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة والاتباع وإن العامل فى التوهم ما توهم من حرف أو مضاف فيكون سابق فى البيت الثانى محرورا بالحرف التوهم وهو الباء ثم إن قول الكودى وبالإضافة يقتضى أن العامل فى المضاف إليه

الثاني التنوين وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم بعد كاله تفصله عما بعده والمراد به التنوين الخاص بالأسماء وهو تنوين التامكين كرجل وتنوين التشكيل كصه وتنوين العوض كيومئذ

الجر معنوي وهو الاضافة والحق كما يأتي في باب الاضافة أن العامل إنما هو المضاف (وقوله الثاني التنوين الخ) هو في الاصل مصدر نونت الكلمة تنويناً اذا جعلت التنوين في آخرها وفي الاصطلاح قال كدى نون الخ سماها نونا باعتبار النطق بها ولم يعتبر الخط (وقوله ساكنة) أي اصاله ولا عبرة بتجريكها لالتقاء الساكنين نحو زيد العاقل فاضل واحترز به من نون ضيفن للطفلي ورعشن للعرش فان النون فيهما وإن كانت زائدة فليست بساكنة فلا يقال لها تنوين وإنما زيدت النون فيهما للاحق بجعفر تشبيهاً بهما علمهما فإن الاول يأتي من غير دعاء فهو زائد والآخر حركته لا يقصدها بل تكون جبراً عليه وما أظف قول بعض الأدباء في الطفلي:

أنا طفلي كأن يمينه \* على الأكل برق للموائد تخطف

تحاكي عصا موسى اذا هي أقبلت \* فما هي إلا حية تتلقف

فلو كان في شرق وفي الغرب زردة \* وقد قطعت أقدامه جاء يزحف

(وقوله زائدة) وصف كاشف لبيان الواقع لا للاحتراز لأنه لا يخرج به شيء وقيل احترز به من نون منع من أنعم فانها أصلية وقد حذف الموضح قيد الزيادة (وقوله تلحق آخر الاسم) الأولى أن يبذل الاسم بالكلمة لأن في كلامه دوراً إذ معرفة التنوين تتوقف على معرفة الاسم إذ الاسم مأخوذ جزءاً من حقيقة التنوين ومعرفة الاسم تتوقف على معرفة التنوين وخارج بالاسم على بقاءه على حاله نون التوكيد الخفيفة في نحو لنسفعاً (وقوله بعد كاله) احترز به من نون نحو منطلق فانها في الوسط فلا تكون علامة الاسم (وقوله تفصله عما بعده) هذه فائدة التنوين وأنه يدل على أن الكلمة التي هو فيها تمت وأنها غير مضافة لما بعدها لأن التنوين والاضافة ضدان لا يجتمعان بل يتعاقبان على الكلمة فلهما وجد أحدهما فقد الآخر (وقوله التنوين الخ) نظم أقسام التنوين الأربعة الكودية في قوله:

تنويننا الذي بالأسماء حرى \* مكن وقابل عوض ونكر

وماعدا هذه الأربعة يكون في الأسماء وغيرها (وقوله وهو تنوين التامكين الخ) الأولى أن يعبر بالتمكن بدل التامكين لأن الأول وصف للفظ والثاني فعل الفاعل وأجيب بأنه عبر بالتمكين مناسبة لتعبيره بعد التشكيل وتنوين التمكن هو المسمى بتنوين الصرف على ما يأتي للناظم حيث قال:

الصرف تنوين أتى مبيناً \* معنى به يكون الاسم أمكناً

وهو أكثر التنوينات استعمالاً وأشهرها وأسرعها إلى الدهن عند الاطلاق فإذا أريد غيره قيد بأن يقال تنوين التشكيل مثلاً وهو اللاحق للأسماء العربية المنصرفة وهي التي لم تشبه حرفاً ولا فعلاً (وقوله كرجل) أشار به إلى أن تنوين التامكين كما يكون في المعارف كزيد يكون في النكرات كرجل وهذا هو الحق وقيل تنوين رجل للتشكيل وهو باطل لأن تنوين التشكيل إنما يلحق المبنيات ورجل معرب (وقوله وتنوين التشكيل الخ) هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فإذا قلت صه بالتنوين فمعناه اسكت عن كل كلام ولا تتكلم بكلمة فهو نكرة وإذا قلت صه بكسرة واحدة كان معرفة ومعناه اسكت عن الكلام الذي تتكلم به وإن شئت تكلم بغيره وسيقول الناظم:

واحكم بتشكيل الذي ينون \* منها وتعريف سواء بين

(وقوله وتنوين العوض الخ) العوض تارة يكون عن جملة أو عن كلمة أو عن حرف فمثال الأول قوله تعالى: ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله. واصله والله أعلم ويوم إذ غلبت الروم فارساً يفرح المؤمنون فحذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول اختصاراً وعوض منها التنوين وكسر ذال إذ على أصل التقاء الساكنين والكسرة للبناء لأن إذ باقية على بناءها كما يأتي في قول الناظم: وإن ينون يَحْتَمِلُ أفراد إدومثال كونه عوضاً عن كلمة تنوين كل في قوله تعالى: قل كل يعمل على شاكلته. أي كل إنسان ثم حذف إنسان المضاف إليه وعوض منه التنوين ومثال كونه عوضاً عن حرف جوار وغواش أصلهما جوارى وغواشي بحركة واحدة ثم تقول استثقلت الضمة أو الفتحة النابتة عن الكسرة على الياء فحذفت الحركة ثم الياء اعتباراً لغير موجب وقوع هنالك إخلال بصيغة منتهى الجموع لأنه لم يبق بعد ألف مفاعل الاحرف واحد فلو رددت الياء لرجع الثقل فأبقوها محدوفة وعوضوا عنها التنوين وهذا الذي قلنا مبني على أن المنع من الصرف سابق على الاعلال وهو الحق وقيل الاعلال سابق على منع الصرف وأن الأصل جوارى بتنوين التامكين فاستثقلت الضمة مثلاً على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفنا الياء لرفع التقاءهما ثم بعد الاعلال نظرنا فوجدنا لفظ جوار مثلاً على صيغة منتهى الجموع تقديراً لأن الياء حذفت لعلها فهي كالثابتة فلماذا لا يجوز الاعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين لأن العلة تدور مع المعالول وجوداً وعدمافعوضاً ومنها التنوين لينقطع طماعه رجوعها وهذا القول هو الذي اختاره

وتنوين المقابلة كسمات الثالث النداء وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها الرابع أل وهى الألف واللام وأل عبارة الحليل وشملت الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الرجل الخامس الاسناد وهو المبرع منه بمسند فان مسند يطلق على المصدر وعلى اسم المفعول والتقدير واسناد اليه ويختل هذا البيت وجوها كثيرة من الاعراب أظهرها أن يكون تمييز مبتدأ وحصل في موضع الصفة وخبره للاسم وبالجر متعلق بحصل والتقدير للاسم تمييز حاصل بكذا ثم قال : ( بتا فعلت وأنت ويا افعلى \* ونون أقبلن فعل ينجلي )

يعنى أن الفعل ينجلي أى يظهر بأربعة أشياء الأول تاء فعلت والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضى ويجوز ضبطها بالضم على أنها للمتكلم وبالفتح على أنها للمخاطب وبالكسر على أنها للمخاطبة وجميعها خاص بالفعل الماضى الثانى تاء أنت وهى تاء التانيث الساكنة اللاحقة للفعل الماضى دلت على تانيث فاعله الثالث ياء افعلى وهى ياء المخاطبة وتلحق الأمر والمضارع الرابع نون أقبلن وهى نون التوكيد وتكون مشددة ومخففة وتلحق أيضا الأمر والمضارع وفعل مبتدأ وسوغ الابتداء به ما ذكر فى كلة وينجلي خبره وبتا فعلت متعلق بينجلي

بعضهم وقيل التنوين عوض من الحركة وأن الاصل جوار بحركة واحدة فحذفت للاستتقال وعوض منها التنوين ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين قاض وسوار حتى قلتم تنوين الاول تنوين تمكين وتنوين الثانى تنوين عوض ﴿ قلت ﴾ لما كان تنوين قاض يثبت فى حالة الرفع والنصب والجر دل على أن تنوينه تنوين تمكين ولما كان تنوين جوار إما يثبت فى حالة الرفع والجر ويحذف فى حالة النصب للتصريح بالياء دل على أنه عوض منها فى حالتى الرفع والجر فلذلك لم يجمع بينهما فى حالة النصب ( وقوله وتنوين المقابلة كسمات الخ ) أى مما جمع بألف وتاء مزيدتين وسمى بتنوين المقابلة لأن جمع المؤنث فرع جمع المذكور السالم وجمع المذكور فيه النون ولم يوجد فى جمع المؤنث فأعطى جمع المؤنث التنوين مقابلة للنون فى جمع المذكور وإنما قيل فى هذا التنوين انه قسم مستقل رابع غير داخل فيما قبله لأنه لو كان للتمكين لما ثبتت فى المفرد الذى على صيغة جمع المؤنث نحو عرفات لوجود علة المنع من الصرف فيه وهى العلمية والتانيث ولو كان للتنكير لم يثبت فى العربات وليس عوضا عن شىء ( وقوله وهو الدعاء الخ ) أى تحية نداء الكلمة وأشار المكودى بهذا إلى أنه ليس المراد بالنداء دخول حرف النداء فى اللفظ لانه قد يدخل فى اللفظ على ما ليس باسم كقوله تعالى : يا ليت قومى . ثم قيل ان النادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومى أو الياء فى ياليت ليست للنداء وإنما هى حرف تنبيه ( وقوله فان مسند يطلق على المصدر الخ ) ظاهره أن مسند ليس باسم مفعول حقيقة وليس كذلك والاولى أن يبين أولا أن مسند اسم مفعول حقيقة من أسند ثم يقول فيحتمل أن يبقى مسند على حاله ويكون المعنى من علامة اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسنداً إليها ويحتمل أن يكون أطلق اسم المفعول وأراد المصدر كإورد عكسه والمراد به أن تسند الى الكلمة ما تتم به الفائدة فعلا أو اسماً أو جملة فالنعل كقيام زيد فقام فعل مسند وزيد مسند إليه والاسم نحو زيد قائم فقام مسند وزيد مسند اليه والجملة نحو أنا قلت فقام فعل مسند والتاء مسند اليها والجملة مسندة وأنا مسند اليه وهذا الاسناد معنوى وتارة يكون لفظيا كقوله من حرف جر وقال فعل ماض وفى الكافية : وان نسبت لأداة حكما \* فاحك أو أعرب واجعلها اسما

( وقوله والتقدير واسناد اليه ) أى الى اللفظ لا الى الاسم والالزم الدور ( وقوله ويحتمل هذا البيت الخ ) أنهاها سيدنا الوالد فى حاشيته على التوضيح الى سبعين وجها ( وقوله أظهرها الخ ) اعترض العرب هذا الوجه بأنه يلزم عليه تقديم معمول الصفة وهو بالجر وما عطف عليه على الموصوف وهو تمييز والصفة لا تتقدم على الموصوف فأحرى معمولها واعتراضه وورد ولا تلتفت لكلام بعض وفى نسخة الشاطبى ميزه حصل وأعر به بأعراب المكودى ( بتا فعلت وأنت ) ( قول كدى اللاحقة للفعل الماضى ) قيل الصواب أن يقول للكلمة بدل للفعل إذ يلزم على عبارته الدور بأن تكون معرفة تاء الفاعل متوقعة على معرفة الفعل الماضى ومعرفة الفعل متوقعة على معرفة تاء الفاعل وهذا الاعتراض وارد عليه فى الموضع بعد ( وقوله وهى تاء التانيث الساكنة ) ولا تحرك إلا لعارض كالخلاص من التقاء الساكنين نحو قالت الأعراب لأن همزة الوصل تحذف فى الدرج أو لثقل نحو قالت أمة وأما المتحركة فهى مختصة بالاسم كانت حركتها اعرابا نحو فاطمة أو بناء نحو لا قوة واما نحو تمت ورت فهى لغة بعض العرب وليست للتانيث أصلا خلافا للأزهرى واختصت بالمتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لأن الاسم خفيف والفعل ثقل والسكون أخف من الحركة فأعطى الخفيف للثقل ليقع التعادل ( وبيا افعلى ) لم يقل ياء الضمير لأن هذه العبارة تصدق بياء المتكلم وياء المتكلم متصل بالحرف والفعل والاسم نحو قوله تعالى : إني هدى ربى . بخلاف عبارة الناظم فلا تصدق الا بياء المؤنثة المخاطبة نحو : كللى واشربى وقرى عينا . ( وقوله وتكون مشددة ومخففة ) فيه تسكين على الناظم حيث مثل بالمشددة فيقتضى أن الفعل لا تكون علامة له الا بالمشددة وليس كذلك ولذا أصلحه من قال : \* ونونى التوكيد فعل ينجلي \* وعبر الناظم مع الاسم بتمييز ومع الفعل بينجلي لأن بعض علامات الاسم وهو النداء والاسناد خفى فلما نسب التعبير بالتمييز وعلامات الفعل كلها ظاهرة فلما نسب التعبير بالانجلاء والظهور ( وقوله ما ذكر فى كلة الخ ) المذكور فى كلة هناك هو التنوين ولا تنويع هنا والسوغ كما قيل كون المراد بفعل الحقيقة فانها من المسوغات كما ذكره فى المغنى . ومثله بقوله : حاء . امرأة . وقال الأشمعى : المسوغ قصد الجنس . وقوله وبتا فعلت متعلقة الخ /

ثم قال (سواها الحرف) يعنى أن مالا يقبل العلامات المذكورة هو حرف فسواها مبتدأ والحرف خبره ويجوز عكسه وهو الاظهر فان سوى عند الناظم بمعنى غير فاضاقتها لا تعرف ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال ومختص بالأسماء ومختص بالأفعال أتى لكل واحد من الأقسام بمثال فقال (كهل وفي ولم) فهل مثال للمشارك وفي مثال للخاص بالاسم ولم مثال للخاص بالفعل ثم قال : (فعل مضارع يلى لم كيشم) لما أتى في تعريف الفعل بالعلامات التي تخصه على الجملة وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام بين المضارع من قسيمه بما يختص به وهو لم أو احدى أخواتها ففعل مبتدأ ومضارع نعت له وخبره الجملة وقوله كيشم مثال للمضارع العارى من لم فهو متأخر من تقديم والتقدير فعل مضارع كيشم يلى لم لا مثال للمضارع للقرون بلم اذ لو كان كذلك لقال كيشم بالماضى ثم بالكسر لأنك تقول شمت الطيب هذه هى اللغة الفصيحة ويقال شمتت بالفتح ومضارعه على هذه اللغة

فيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وكثيرا ما يعترض العرب على المكودى بهذا وهو غفلة منه رحمه الله عما ذكره هو بنفسه في التصريح في فصل خبر كان نقلا عن ابن هشام في الحواشي أن البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع كون المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور فأحرى إذا كان أحدهما كاهنا (سواها الحرف) (قول كدى يعنى أن مالا يقبل العلامات الخ) أشار بهذا إلى دفع اعتراض وارد على الناظم وحاصله أن يقال قوله سواها الحرف لا فائدة له لأنه معلوم من قوله سابقا واسم وفعل حيث حصر القسم في الثلاثة أن الحرف غير الاسم والفعل فأجاب كدى بأن كلامه على حذف مضافين وأن الأصل سوى قابل علامة الاسم والفعل حرف وحينئذ فتكون علامة الحرف عدمية ونظير ذلك ما قال ابن مالك ج ج خ فالجيم والحاء علامتهما وجودية كالاسم والفعل والحاء علامتهما عدمية كالخرف ولذا قيل : والحرف ما ليست له علامه \* ترك العلامة له علامه

(وقوله ويجوز العكس الخ) بل الظاهر أنه هو اللعين لوجهين أحدهما أن الحرف هو المحدث عنه فيجب أن يكون مبتدأ والثاني أنه ان جعل الحرف مبتدأ كانت سوى هى الخبر فيكون موافقا للمذهب سيبويه في سوى أنها لازمة للنصب على الظرفية وان جعلت سوى مبتدأ والحرف خبرا خرجت عن مذهب س وصارت متصرفه (كهل وفي ولم) (قول كدى فهل مثال للمشارك الخ) محل كون هل تدخل على الجمل الاسمية مالم يكن بحرفها فعل والافلاتقارق الفعل كقولك هل زيد قام فيتعين أن يكون زيد فاعلا بفعل محذوف فتكون الجملة فعلية ويرحم الله من قال :

ملیحة عشقت ظیبا حوی حورا \* فمذ رأته سعت فورا لخدمته

كهل إذا ما رأته فعلا بحيزها \* حنت إليه ولا ترضى بفرقة

ثم الحرف المشترك لا يعمل والمختص يعمل وفي هذا المعنى قال سيدنا الجد أبو الفيض سيدى حمدون بن الحاج رحمه الله تعالى :

إذا كان منك اختصاص بى قويت على \* ما شئت منى بتفصيل واجمال

وإذا غدوت مشاركا ضعفت فلم (١) \* تعمل وأهملت عندى كل اهل

كالخرف عند اختصاص فهو ذو عمل \* وفى التشارك لم يظفر بأعمال

(فان قلت) عندنا حروف مشتركة كما ولا النافيتين ومع ذلك تعمل عمل ليس وعندنا حروف مختصة كالسين وسوف ومع ذلك لا تعمل (قلت) قد حقق العلامة أبو عبد الله سيدى محمد الزروالى أن الحروف أقسام ثمانية قسم مشترك ولا يعمل كل وهو الأصل ثانيها ما هو مشترك ويعمل على خلاف الأصل كما ولا وانما خرجتا عن أصلهما تشبيها لهما بليس ثالثها ما يختص بالاسم كفى فيعمل الجر على الأصل رابعها ما يختص بالاسم ويعمل العمل الغير الخاص بالاسم وهو أن وأخواتها وخرجت عن العمل الخاص لشبهها بالفعل فى المعنى والفعل يرفع وينصب فكذلك ما أشبهه خامسها ما يختص بالاسم ولا يعمل شيئا على خلاف الأصل كأل التعريفية وانما لم تعمل لشدة اتصالها بالاسم فهى كالجزء منه سادسها ما يختص بالفعل كلف فيعمل الجزم على الأصل سابعها ما يختص بالفعل أيضا ويعمل النصب على خلاف الأصل كلن وانما خرجت عن الأصل تشبيها لهما بليس فى نفي الحال ثامنهما ما يكون مختصا بالفعل ولا يعمل شيئا كقد والسين وسوف وانما لم تعمل لأنها صارت كالجزء منه فهى بمنزلة أل التعريفية فى الأسماء (فعل مضارع يلى لم) (قول كدى أو احدى أخواتها) مراده بأخواتها ما يحزم فعلا واحدا احترازا لما لا يحزم أصلا وهو على صورة الجازم كلا التى بمعنى حين فانها تدخل على الماضى نحو قوله تعالى : ولما جاء عيسى . ولما يحزم فعلين كالتى فإنه يدخل على الماضى

(١) (قوله وإذا غدوت مشاركا ضعفت فلم) لا يخفى ما فيه من عدم استقامة الوزن مع ركاكة المعنى فلعل المناسب أن يقول \* وان

يكن منك تشريك ضعفت فلم الخ أو نحو ذلك اهـ .



أشم بالضم ثم قال : ( وماضى الأفعال بالتاء مز )

يعنى ان الفعل الماضى يمتاز من المضارع والأمر بصلاحيته للتاء وأل فى التاء للعهد وشملت التاءين المذكورتين. وهما تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة ثم قال :

( وسم \* بالنون فعل الأمر إن أمر فهم )

يعنى أن فعل الأمر يمتاز بشيئين صلاحيته لنونى التوكيد وهو معنى قوله وسم بالنون وافهم الأمر وهو معنى قوله إن أمر فهم وأل فى النون للعهد وهو نون التوكيد المتقدمة ثم قال :

( والأمر ان لم يك للنون محل \* فيه هو اسم نحوه وحيل )

يعنى أن اللفظ إذا أفهم الأمر ولم يكن صالحاً للنون فهو اسم فعل ولذلك مثله بضمه ومعناه اسكت وحيل ومعناه أقبل أو عجل أو أقدم وليس فى هذا البيت زيادة على ما أفهم البيت الذى قبله الا كون غير القابل للتونين مما أفهم الأمر يقال فيه اسم فعل لأنه صرح بأنه اسم فى قوله هو اسم وفهم كونه اسم فعل من تشبيله بضمه وحيل .

والمضارع ( وقوله أشم بالضم ) وأما على لغة الكسر فى ميم الماضى فهى فى المضارع مفتوحة والفتح هو المتعين فى كلام الناظم موافقة لفتح اللام فى ولم فى الشطر الأول ( وماضى الأفعال بالتاء مز ) ( قول كدى وشملت التاءين الخ ) فيكون حينئذ أطلق المفرد وأراد اثنتين وذلك سماعى ولهذا أصلحه ابن غازى بقوله :

وماضى الأفعال بالتاءين سم \* والأمر بالنون اذا أمر فهم

والصواب ابقاء التاء فى الضم على افرادها ولا يحتاج لإصلاح ويكون المعنى بالتاء المنوعة الى نوعين لجواز التعبير عن الأمرين المشتركين فى حكم واحد بالمفرد نحو قوله عروجل : وما أنت بتابع قبلتهم . أى قبلتهم لأن لكل واحد قبلة تخصه بدليل : وما بعضهم بتابع قبلة بعض . ( وسم بالنون ) ( قول كدى يمتاز بشيئين الخ ) كلامه يقتضى أن كل شئ علامة مستقلة مع أن مجموع الشيئين علامة واحدة فكان الواجب أن يقول يعنى أن علامة الأمر مركبة من شيئين ويجب أن يقرأ قوله بعد وافهم بالنصب على أنه مفعول معه ليستفاد منه ما ذكرنا ثم ان المراد بالأمر المعروف بأل فى كلام الناظم الاصطلاحى المقابل للمضارع والماضى والمراد بأمر فى قوله إن أمر فهم الطلب فالمدور مدفوع ( والأمر ان لم يك للنون محل ) ( قوله اذا أفهم الأمر الخ ) أى الطلب أشار بهذا الى دفع اعتراض وارد على الناظم حاصله أن يقال إنه غير بقوله والأمر فيقتضى أن المراد بالأمر الاصطلاحى وهو فعل الأمر فيكون قوله بعد هو اسم منافيا له ومناقضا وأجاب عنه المكودي بأن المراد بالأمر الطلب وإن كان كلامه على حذف مضاف تقديره ومفهم الأمر ثم ان ابن غازى حمل قول الناظم اسم على مطلق الاسم الشامل للمصدر النائب عن الفعل نحو ضربا زيدا ولا سم الفعل وقال صوابه أن يبدل صه بصبرا ويحذف الواو من حيل وأجابوا بأن مقصود الناظم اسم الفعل فقط لأنه هو الذى يلزم الدلالة على الأمر والطلب فهو الذى ينبغى الاحتراز منه نعم يرد عليه لام الأمر فيقتضى أنها اسم فعل قال الشاطى ولا جواب له وليس كإداء يعالجه الطبيب ( وقوله ولذلك مثله بضمه الخ ) اعترض على الناظم فى التمثيل بهما فان اسميته معلومة من قوله والتنوين وأجيب بأن المعلوم سابقا مطلق الاسمى والمراد هنا الاسمى المخصوصة وهى للفعل وتشبيله يرشد لذلك ثم ان حيل فيها لغات منها إبدال هائها عينا وليست هى التى فى الأذان والاقامة لأن مجموع الحروف الأربعة هنا كلمة مستقلة وحى فى الأذان والاقامة اسم فعل كلمة برأسها وعلى حرف جر والصلاة أو الفلاح مجرور بقله الصفار فى شرح كتاب سيويوه ولا تغتر بما نقله الزياتى فى شرح الرسالة ( وقوله وليس فى هذا البيت الخ ) يقال ان هذه فائدة وأى فائدة ولولا هذا البيت لتوهم أن اسم الفعل حرف لقوله سواهما الحرف نعم لو اعترض عليه بأنه ذكر اسم الفعل من فعل الأمر دون اسم الفعل من الماضى والمضارع لكان متجها ولذا أصلحه من قال :

وما يكن منها غير ذى محل \* فاسم كهيات ووى وحيل

فهيات ناب عن بعد ووى ناب عن أعجب المضارع وأجيب عن الناظم بأنه لما كان اسم الفعل من الأمر كثيرا لقوله :

\* وما يعنى افعل كأمين كثر \* خصه بالذكر ولما كان اسم الفعل من الماضى والمضارع قليلا كما يأتى فى قوله :

\* وغيره كوى وهيات نزر \* لم يذكره والله أعلم .

## \* العرب والمبنى \*

(والاسم منه معرب ومبنى \* لشبهه من الحروف مدنى)

يعنى أن الاسم على قسمين منه معرب ومنه مبنى وقدّم العرب لانه الأصل ومعرب مبتدأ وخبره منه مبنى مبتدأ وخبره محذوف تقديره منه ولما كان المبنى من الاسماء على خلاف الأصل وأنه لا يبنى الا لعلته نه على ذلك بلام التعليل فقال لشبهه من الحروف ولما كان الشبهه منه مقرب من الحروف وغير مقرب نه على المقرب بقوله مدنى والشبهه غير المدنى ما عارضه معارض كأى فى الاستفهام والشرط فانها أشبهت

## \* العرب والمبنى \*

النظر فى علم النحو باعتبارين باعتبار المفردات وباعتبار المركبات فالأول نظر تصريفى يأتى وأخره وان كان المناسب تقديمه على المركبات لان مدار علم النحو دأى على المركبات مع تمام فائدتها حتى قيل ان علم التصريف ليس من علم النحو ثم الكلام على المركبات مبدؤه المبتدأ والخبر ومن هذا الباب الى المبتدأ والخبر كله وسيلة لعلم النحو وانما احتيج لهذه الوسيلة لان الأحكام التركيبية تنفقر الى مقدمتين الاعراب والبناء والتعريف والتنكير ويان افتقار تفصيلهم فى اسم لا والمنادى مشلا بين أن يكون مضافا أو شبيها به فيعرب وبين أن يكون مفردا فيبنى ويأتى ان الحال والتمييز مثلا لا يكونان إلا انكترتين وصاحب الحال والمبتدأ لا يكونان الا معرفتين فاحتجنا لتقديم معرفة الاعراب والبناء والتعريف والتنكير وقدم العرب والمبنى لأن معرفتهما آكد ولقصر الكلام عليهما ثم المناسب تقديم الاعراب والبناء وتأخير العرب والمبنى لأن العرب والمبنى مشتقان من الاعراب والبناء ومعرفة المشتق منه الأصل سابقة على معرفة المشتق الفرع وأجيب بأنه قدم الكلام على المعرب والمبنى لطول الكلام على الاعراب والبناء تأصيلا وتفريعا والاعراب فى اللغة يطلق على معان خمسة جمعها بعضهم فى بيت نصه :

بيان وحسن وانتقال تغير \* . ومعرفة الاعراب فى اللغة اعقلا

فمن اطلاقه على البيان قوله عليه السلام : البكر تستأمر وإذنها صماتها والثيب تعرب عن نفسها أى تبين ومن اطلاقه على الحسن قولهم جارية عروب أى حسناء ومن اطلاقه على الانتقال قولهم أعربت الابل عن مرعاها أى انتقلت ومن اطلاقه على التغير أعربت معدة الرجل أى تغيرت ومن اطلاقه على المعرفة أعرب الرجل اذا كان عارفا بالخليل \* وأما الاعراب فى الاصطلاح فاختلّفوا فيه على قولين فقليل إنه لفظى وهو مذهب المحققين وعرفوه بقولهم ماجىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وقيل إنه معنوى وهو ظاهر كلام س وذهب اليه الأعلّم وأبو حيان وتبعه تلميذه ابن آجروم وعرفوه بقولهم الاعراب تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها ﴿فان قلت﴾ هل هنالك ما يبنى على كون الاعراب لفظيا أو معنويا ﴿قلت﴾ لا يبنى عليه شىء من جهة المعنى وانما يبنى عليه من جهة اللفظ فاذا قلت جاء زيد مثلا فعلى أنه لفظى تقول زيد فاعل مرفوع بضمة ظاهرة فى آخره وعلى أنه معنوى تقول مرفوع وعلامة رفعه ضمة الخ فعلى كونه لفظيا تكون الضمة مثلا نفس الاعراب وعلى أنه معنوى تكون علامة على الاعراب فقط وظاهر الناظم فى قوله : فارفع بضم الخ مع قوله : \* والرفع والنصب اجعلن اعرابا \* وصرح به فى التسهيل ان الاعراب لفظى ( والاسم معرب ومبنى ) ( قول كدى على قسمين الخ ) رفع بهذا الابهام الذى فى عبارة الناظم حيث قال منه معرب ومبنى فتقتضى على ظاهرها أن منه شيئا آخر لا يقال فيه معرب ولا مبنى وهو الذى اختاره أبو حيان والسيوطى فى الأسماء قبل التركيب واليه ذهب بعضهم فى المنادى المفرد نحو يازيد وقيل به أيضا فى المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامى والحق أن الاعراب والبناء ضدان لا واسطة بينهما كالحركة والسكون وأحسن ما يجاب به عن الناظم أن الحصر فى القسمين مأخوذ من قوله هنا : لشبهه من الحروف مع قوله \* ومعرب الأسماء ما قد سلما \* من شبه الحرف إذ يلزم من اعراب السالم من شبه الحرف بناء غير السالم فحينئذ لا واسطة بينهما ولا يؤخذ الحصر من جعل مبنى مبتدأ والخبر محذوف على حد : فهم شق وسعيد . بل العبارة بهذا التأويل تحتل الحصر وغيره ( وقوله لأنه الأصل الخ ) المراد بالأصل ما يستحقه الاسم أولا وبالذات لا أن المراد بالأصل الرجوع لانه يقتضى أنه يجوز فى كل اسم الاعراب راجعا والبناء مرجوحا وهو باطل وانما كان الاعراب أصليا فى الاسم لانه قد تعثر به معان لاتميز الا بالاعراب كقولك ما أحسن زيد فيجمل ثلاثة أوجه الاستفهام والتعجب والنفي فان رفعت أحسن وجررت زيد كان استفهاما وان بنيت أحسن على الفتح فان نصبت زيدا كان تعجبا وان رفعت كان نفيًا وقد يختلف الاعراب مع اتحاد المعنى كالحسن الوجه رفع الوجه ونصبه وجهه ( لشبهه من الحروف مدنى ) قيل

الحرف في المعنى لكن عارض شبه الحرف لزومها الاضافة والاضافة من خواص الأسماء فألغى شبه الحرف ثم قال :

( كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا \* والمعنوي في متى وفي هنا  
وكناية عن الفعل بلا \* تأثر وكافتقار أصلا )

نوع شبه الحرف إلى أربعة أقسام الأول شبه الوضعي وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعا على حرف أو حرفين وهو المشار إليه بقوله : \* كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا \* أي في الاسمين من قولك جئتنا وهما التاءونا فالتاء مبنية لشبهها بالحرف في وضعها على حرف واحد ونا مبنى أيضا لشبهها بالحرف في وضعه على حرفين الثاني المعنوي وهو ما أشبه الحرف في المعنى وهو المشار إليه بقوله والمعنوي أي والشبه المعنوي في متى وفي هنا أما متى فأشبهت همزة الاستفهام إن كانت استفهاما وإن الشرطية إن كانت شرطاً وأما هنا فأشبهت معنى حرف لم يستعمل لأن هنا اسم اشارة والاشارة معنى من معاني الحروف فحقها أن يوضع لها حرف كالنبيه والخطاب الثالث شبه الاستعمال والمراد به أن الاسم يبنى إذا أشبه بعض الحروف كأسماء الأفعال فانها أشبهت أن في كونها عاملة غير معمولة وهو المشار إليه بقوله : وكناية عن الفعل بلا \* تأثر ... فعبّر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل لأن الفعل عامل غير معمول فيه وما ناب عنه كذلك ولم يرد أن الشبه هو النياابة عن الفعل فقط فكون أسماء الأفعال نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن يكون

ان هذا يقتضى ان الحرف سابق وضعاً على الاسم للمبنى وليس كذلك وأجيب بان الواضع صور الحروف ذهناً ووضع الاسماء المبنيات أولاً ثم وضع الحروف ووقع الشبه باعتبار ما في الذهن وحصر الناظم علة البناء في شبه الحرف وهو مذهب الجمهور ولا عبرة بقول أبي حيان لا سلف له في الحصر ( قول كدى في المعنى ) الذي هو الاستفهام إن كانت استفهامية نحو : فأى الفريقين أحق . فأشبهت همزة الاستفهام والشرط ان كانت شرطية نحو : أيعا الأجلين قضيت . فأشبهت إن الشرطية ﴿ فان قلت ﴾ إذا واذ حيث ملازمة للاضافة ومع ذلك بنيت ﴿ قلت ﴾ هذه الثلاثة مضافة إلى الجملة والاضافة إليها على خلاف الأصل لأنها في تقدير الانفصال فلا تمنع من البناء ﴿ فان قلت ﴾ لدن وكم كل منهما لازم للاضافة إلى المفرد ومع ذلك بنينا ﴿ قلت ﴾ كل منهما أشبه الحرف من وجوه فضعفت الاضافة الأصلية . فلذلك لم تعتبر ( كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ) ( قول كدى في كونه موضوعاً على حرف الخ ) اعلم أن الأصل في الحرف الوضع على حرف أو حرفين والأصل في الاسم أن يكون موضوعاً على ثلاثة أحرف وسيقول الناظم : \* وليس أدنى من ثلاثي يرى \* قابل تصريح ... بحيث وضع على أقل من ثلاثة استحق ما يستحق ما الأصل فيه الوضع على حرف أو حرفين وهو البناء لكن قياس هذا ان الحرف إذا أشبه الاسم في الوضع على ثلاثة كنعم وبلى انه يعرب ولا قائل به وأجيب بأن الاعراب إنما يؤتى به للدلالة على معنى والحرف لا معنى له في نفسه فلا يعرب ( وقوله وهو ما أشبه الحرف في المعنى الخ ) المراد بالمعنى الأمر النسبي الذي لا يقع إلا بين اثنين كالنبيه فانه نسبة بين للنبيه والنبيه ووضعوا له الهاء والخطاب فانه نسبة بين المخاطب بالكسر والمخاطب بالفتح ووضعوا له الكاف وذلك المعنى النسبي الأصل فيه أن يؤدي بالحروف فاذا أدى ذلك المعنى بالاسم بنى والمراد بالشبه المعنوي تضمن الاسم معنى الحرف بحيث لا يصح جمع الاسم المضمن مع الحرف المضمن معناه نحو من الاستفهامية فانها تضمنت معنى همزة الاستفهام ولا معنى للاتيان بالهمزة مع من فلا يرد نحو الحال والتمييز فان الأول على معنى في والثاني على معنى من لكنها ليست على سبيل التضمنين إذ يمكن التصريح بالحرف مع ما ذكر ولذا أعربت فلا يقال فيه تضمين وإنما يقال فيه تقدير نص على هذا أبو حيان وغيره ( وقوله فأشبهت معنى حرف الخ ) الأولى فأشبهت حرفاً في المعنى لأن عبارته تقتضى ان هنا أشبهت المعنى مع أنها اما أشبهت حرفاً في المعنى كان من حق العرب أن تضع ذلك الحرف فلم تضعه هذا قول الجمهور والذي للزم محشى أن العرب وضعت له حرفاً وهو أل العهدية فانها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الاشارة الخارجية ورده المحقق سيدى الطيب بأنه وان ذكره في النكت وشاع في مجالس التدريس فاسد إذ لو كان لا فرق بين الاشارة الذهنية والخارجية واكتفى بمطلق الاشارة لزم أن تبنى جميع الأسماء فانها مشار بها ذهناً إلى مسمياتها كزيد وهو باطل فتعين أن العتبر تضمن الاشارة الحسية الخارجية ولم تضع لها العرب حرفاً ( وقوله والمراد به أن الاسم يبنى الخ ) أراد كدى بهذا الكلام صرف عبارة الناظم عن ظاهرها من غير موجب كما ستره ( وقوله فعبّر عن هذا الشبه ) وهو كونها عاملة غير معمول فيها ( وقوله وما ناب عنه ) الذي ناب عنه هو اسم الفعل ( وقوله كذلك ) أي يكون عاملاً غير معمول فيه ( وقوله ولم يرد أن الشبه الخ ) هذا على ما قرر هو به من ان وجه الشبه هو كونها عاملة غير معمول فيها وذلك لازم من النياابة فحاصل كلامه ان الناظم عبّر بالمزوم الذي هو النياابة عن الفعل وأراد لازم لازمه وهو شبهها بالحرف وبين الملازمة بقوله لأن الفعل الخ فاللازم هو كونها عاملة غير معمول فيها ولازم اللازم شبهها بالحرف وهو



اسم الفعل هو النيابة عن الفعل فقط واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر النائب عن الفعل فإنه مؤثر للفعل الذي ناب عنه الرابع الشبه الافتقاري وهو ان يكون الاسم مفتقرا إلى غيره افتقارا مؤصلا كالموصولات وهو المشار اليه بقوله : وكافتقار أصلا واحترز به من الافتقار غير المؤصل كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها فإنه غير مؤصل نحو سررت برجل يكتب إذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها ثم قال :  
( ومعرب الأسماء ما قد سلما \* من شبه الحرف كأرض وسما )

انما آخر المعرب وان كان الأصل تقديمه لأن المبني محصور فيما ذكر وما عداه معرب وقوله :

\* ومعرب الأسماء ما قد سلما \*

يعنى ان ما سلم من شبه الحرف في الأوجه المذكورة وهو معرب ولما كان المعرب على قسمين ظاهر الاعراب ومقدره أنى بمثال من الظاهر وهو أرض ومثال من المقدر وهو سما مقصورا

المراد هذا تقرير وبيان ما للمكودي كما لأبي حفص سيدي عمر الفاسي وكتب عليه ما حاصله هذا الكلام ولا حاجة اليه ولا دليل عليه ولا يصح اما انه لا داعي اليه فلا أن كلام الناظم ظاهر من غير احتياج إلى تقدير لأن معناه كشبه الاسم الحرف في كون كل من الاسم والحرف ناب عن الفعل فسه الذي هو اسم فعل ناب عن اسكت كما أن ليت مثلا نابت عن الفعل وهو أتمنى فوجه الشبه هو النيابة قطعاً واما كونه لا دليل عليه فلا أن اطلاق النيابة على لازمها المذكور وهو كونها عاملة غير معمول فيها مجازاً يحتاج إلى قرينة ولا قرينة في كلام الناظم ترشد اليه واما انه لا يصح فلا أن ما بين به للالزمة من أن الفعل عامل غير معمول فيه كأسماء الأفعال باطل لأن الفعل عامل معمول فيه إذ النواصب والجوازم عاملة فيه ﴿ فان قلت ﴾ مراده بقوله غير معمول فيه العمل الخاص كالفاعلية والمفعولية ﴿ قلت ﴾ لا قرينة تدل على حملها على العمل الخاص وبعد ذلك فلا نسلم ان النيابة عن الفعل تستلزم مماثلة النائب للمنوب عنه من كل وجه فالمصدر النائب عن الفعل معمول الفعل الذي ناب عنه ( وقوله واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر الخ ) نحو ضربا من قولك ضربا زيدا فان ضربا ناب عن اضرب وهو يؤثر فيه وأشار كدى إلى أن المراد بعدم التأثير عدم صحة تسلط العامل عليه فلا يرد اعتراض الشاطبي ( وقوله أن يكون الاسم مفتقرا إلى غيره الخ ) ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين أن يكون مفتقرا إلى جملة أو إلى مفرد وليس كذلك لأنه يوجب البناء إلا الافتقار إلى الجملة فيخرج ما كان لازماً للاضافة إلى المفرد نحو قبل وبعد فلا يلزم بناؤه ( وقوله كافتقار النكرة الموصوفة ) مثله في شرح الكافية بقوله رجل يقول الحق محمود فرجل مبتدأ نكرة مفتقر للوصف بجملة يقول الحق تكون مسوغة للابتداء بالنكرة لكن رجل مفتقر في هذا التركيب الذي جعل مبتدأ وفي تركيب آخر لا يفتقر هذا الافتقار ومنه قول الناظم هنا : وكافتقار أصلا. فوقع في كلامه محترز ما يتكلم عليه لأن لفظة افتقار لا تفيد إلا بقيد أصلا فافتقار مفتقر إلى الوصف بأصلا لكن في خصوص هذا التركيب إذ يصح أن تقول نحن إلى الله ذوو افتقار وأشار كدى بقوله أول التقرير فنوع شبه الحرف إلى أربعة الخ إلى أمرين أحدهما الرد على من جعلها ثلاثة فقط كالموضح وجعل الشبه الثالث والرابع قسما واحدا وجعل ضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف وذلك باطل لأن هذا التفسير يشمل جميع أنواع الشبه الأربعة لا خصوص شبه النيابة والافتقار والصواب أن يتبع الجمهور في جعلها أربعة أو يجعلها شبيهاً واحداً شاملاً للأربعة ثانيهما الإشارة إلى أن الكاف استقصائية لا تدخل شيئاً رداً على من زعم انها للتمثيل وأدخل تحتها ثلاثة أنواع أخرى من أنواع الشبه الالهالي واللفظي والمجودي والحق ان هذه داخلة في الأربعة الأولى كما يعلم من المطولات ( ومعرب الأسماء ما قد سلما ) قول كدى ( لأن المبني محصور الخ ) فالكلام فيه قصير وعادتهم أن يقدموا ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا إلى ما الكلام فيه طويل وقدم أيضاً لأن علته وجودية وهى شبه الحرف ( وقوله وما عداه معرب الخ ) دفع به الإيهام الذي يقتضيه قوله منه معرب ومبنى المقضى ان منه شيئاً لا مبنياً ولا معرباً وقد مر الجواب عنه ثم الاضافة في قول الناظم ومعرب الأسماء بمعنى من إذ بين الأسماء والمعرب عموم وخصوص من وجه يجتمعان في نحو زيد وينفرد الاسم في المبني نحو هذا وينفرد المعرب في الفعل المضارع المعرب نحو يقوم وهذا ضابط الاضافة التي بمعنى من ( وقوله ومثال من المقدر ) على هذا جمهور الشراح وجوز الشاطبي أن يكون مقصوراً من سماء ضد أرض وهو أنسب من جهة التنظير إذ نظير أرض سماء والمتعين في النظم الأول لأن قصر الممدود ضرورة ولا داعي اليها مع امكان التخريج على غير ما يقتضيه ولأنه يكون فيه التنصيص على

وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم ثم قال :

( وفعل أمر ومضى بنيا )

لما فرغ من مبنى الأسماء ومعربها شرع في مبنى الأفعال ومعربها وبدأ بالمبنى منها وهو فعل الأمر والماضى فلما مضى مبنى على الفتح ان كان صحيح الآخر نحو ضرب والأمر على السكون ان كان صحيح الآخر نحو اضرب أو على حذف آخره ان كان معتل الآخر نحو اغز واخش وارم ويجوز في قوله ومضى الرفع والجر والرفع أقبس لان التقدير وفعل مضى فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ووجه الجر انه حذف المضاف وترك المضاف اليه على جره للدلالة ما تقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالألف في قوله بنيا للتنشئة ثم أشار الى العرب من الأفعال بقوله : ﴿ وأعربوا مضارعا ان عريا \* من نون توکید مباشر ومن \* نون اناث كير عن من قنن ﴾

يعنى ان الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعرى من نون الاناث نحو الهندات يرعن أو نون التوكید نحو هل تقوم من ولما كان نون الاناث لا يكون الامباشرا للفعل لم يقيد ولما كان نون التوكید يوجد مباشرا للفعل وغير مباشر وانه لا يمنع من الاعراب الا اذا كان مباشرا فيه على ذلك بقوله مباشر وفهم منه اذا كان غير مباشر كان الفعل معربا سواء فصل من الفعل بلفظ به نحو هل تقومان

الاعراب التقديرى ويكون المأخوذ من هذا البيت حينئذ فائدتين حصر الاسم في الاعراب والبناء وكون الاعراب لفظيا أو تقديريا وهذا يستقط قول من قال لافائدة في هذا البيت (وقوله وهي لغة من اللغات الخ) مر في البسملة انها ثمان عشرة لغة (وفعل أمر ومضى بنيا) قول كدى (وبدأ بالمبنى منها الخ) هذا كأنه تنكيت على الناظم فان الأولى أن يقدم المضارع لشرفه بالاعراب ولشبهه بالاسم وأجيب عن الناظم بانه آخر المضارع لخروجه عن أصله اذ الأصل في الأفعال البناء ولطول الكلام عليه وقول من قال انه قدم الماضى لكون زمانه سابقا غير ظاهر لانه لم يصير زمانه ماضيا حتى كان مستقبلا (وقوله فلما مضى مبنى على الفتح ان كان صحيح الآخر نحو ضرب والأمر الخ) نكت بهذا الكلام على الناظم من وجهين الأول انه قدم في عبارته الأمر على الماضى مع ان الماضى مبنى اتفاقا والأمر فيه خلاف الثانى لم يبين ما يبنى عليه الأمر والماضى وأجيب عن الأول بانه قدم الأمر زيادة في الرد على المخالف في بناءه حتى قدمه على المتفق عليه وعن الثانى بان المقام لتمييز العرب والمبنى لافيا يقع عليه البناء لكن اخلاء الكتاب من ذلك لا ينبغي أما الماضى فمبنى على الفتح صحيح اللام كضرب أو معتلها نحو رمى وغزا أصلهما رمى وغزو بفتح الياء في الأول والواو في الثانى ثم تحركت الياء أو الواو في الاصل وانفتح ما قبلها فانقلبا ألفا فسكونها عارض والفتحة مقدرة في الألف وقيل مبنيان على سكون الألف وأما نحو ضربت مما اتصل به ضمير رفع متحرك وضربوا فالسكون في آخر الأول عارض كضم آخر الثانى فتقول في ضربت وضربوا مبنيان على الفتح القدر على بانهما منع من ظهوره في الأول السكون العارض لدفع ثقل توالى أربع متحركات فمما هو كالكلمة الواحدة وفي الثانى اشتغال الحلق بضمة مناسبة للواو وقيل الماضى مبنى على السكون في الأول وعلى الضم في الثانى ﴿ فان قلت ﴾ ما وجه بناء الماضى على حركة مع ان الأصل في المبنى أن يسكن ﴿ قلت ﴾ لشبهه بالمضارع والمضارع معرب فما أشبهه لا أقل ان يبنى على حركة ووجه شبهه بالمضارع انه يقع في المواضع التي يقع فيها المضارع فيقع صلة وصفة وخبرا وحالا وشرطا وجزاء مثال ما يجمع هذه الستة على ترتيبها الذى طلع على سطح يبيت نزل وقد ذكره ان جاءنى أكرمه وقد حاز هذه المزية على فعل الأمر لأنه لا يقع في موضع من هذه المواضع فلهذا لم يبن على حركة وبنى على خصوص الفتح للخفة (وقوله والأمر على السكون الخ) الى قاعدة ما يبنى عليه الأمر أشار بعضهم بقوله :

والأمر مبنى على ما يحزم \* به مضارعه أيا من يفهم

وبقى على المسكودى من هذه القاعدة ما يبنى على حذف النون نحو اضربا واضربوا واضربى وقال الكوفيون انه لا أمر وانما هو مضارع مجزوم بلام الأمر فأصل اضرب عندهم لتضرب ثم حذف لام الأمر للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وآتى بهمة الوصل للتوصل للنطق بالسالكين (وقوله والرفع أقبس) لانه الغالب عملا بقوله : وما يلى المضاف يأتى خلفا \* عنه في الاعراب ... (وقوله وترك المضاف اليه على جره) والشرط المشار اليه بقوله \* وربما جروا الذى أبقوا كما \* الى آخر البيتين موجود (واعربوا مضارعا ان عريا) الضمير عائد على العرب أى نطقوا به معربا والعرب لم يتقدم لهم ذكر فهو مما يفسره السياق أو على النحاة أى حكموا باعرابه (قول كدى نحو الهندات يرعن) هذا مثال للمفهوم وهو عدم العرو من نون الاناث والفعل مع نون الاناث مبنى على السكون (وقوله نحو هل تقوم من) بفتح الميم مثال للمفهوم أيضا والفعل مع نون التوكید مبنى على الفتح وسيأتى

أومقدر نحوهل تقوم من يازيدون وعلامة رفع الفعل في غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال ثم انتقل الى الحرف فقال :

( وكل حرف مستحق للبناء )

يعنى الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية بذلك لانه لايلزم من استحقاق الشيء وجوده فيه فان الشيء قد يكون مستحقا للشيء وينع منه ثم قال :

( والأصل في المبنى ان يسكن )

أصل كل مبنى اسما كان أو فعلا أو حرفا ان يبنى على السكون ولا ينتقل عنه للحركة الملوّج من تعذر أو غيره وقوله :

( ومنه ذوفتح وذو كسر وضم \* كأيّن أمس حيث والسا كن كم )

أى ومن المبنى ما يبنى على الفتح كأيّن أو على الكسر كأمس أو على الضم كحيث

فالتقى ثلاث نونات حذفنا نون الرفع لتوالى الأمثال فصار تقومان بفتح نون التوكيد فالتقى سا كنان ولا يمكن حذف أحدهما أما الألف فلئلا يلتبس بالفعل المسند الى الواحد وسيقول الناظم :

\* والمضمر احذفه الا الالف \*

وأما النون المدغمة فلا تحذف لقوات الدلالة على التوكيد المقصود فكسرت النون تشبيها بنون اللثني فالفعل مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالى الأمثال ومثله قوله تعالى : ولا تتبعان . ( وقوله أومقدر نحوهل تقوم ) بضم الميم أصله قبل التوكيد تقومون بنون الرفع مفتوحة ثم أكد بالشديدة فاجتمع ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالى الأمثال فالتقى سا كنان الواو والنون المدغمة فحذفنا الواو لدفع التقاء السا كنين لقوله :

\* والمضمر احذفه الا الالف \*

فبقيت ضمة الميم دالة على الواو المحذوفة ومثله قوله تعالى : لتبكون . فالفاعل في مثال كدى والنائب في لتبكون هو الواو المقدرة والضمة قبل النون دالة عليها والمقدر كالمفوض به وبه يرد ما زعمه العصام من انه تفطن لما أغفله سيبويه حيث منع حذف الفاعل مع أنه حذف هنا وإنما أعرب المضارع العارى من التنوين لشبهه باسم الفاعل في اللفظ والمعنى أما اللفظ فلجربانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وأما المعنى فلا أن كلامهما بمعنى الحال والأستقبال فزيد ضارب أو يضرب يحتمل كل منهما الحال والأستقبال فيكون المضارع محمولا على اسم الفاعل كما ان اسم الفاعل عمل بالحمل على الفعل فكل حمل على الآخر من وجه وإنما بنى الفعل مع النونين لبعده به بالاسم باتصال النونين به اللذين لا يتصلان بالأسماء وأما قوله :

\* أفأتلن أحضروا الشهودا \*

باتصال نون التوكيد الشديدة بالاسم فضرورة ﴿ فان قلت ﴾ لم يبنى الفعل مع نون الاناث على السكون مع ان الماضى بنى على حركة لشبهه بالمضارع كما مر فكان بناء المضارع المشبه به على الحركة أولى ﴿ قلت ﴾ حملوا المضارع المتصل به نون الاناث على الماضى المتصل به نحو ضرب بن فان آخره سا كن لفظا فشكل من الماضى والمضارع حمل على الآخر وضم قوم أن المضارع المتصل به نون الاناث معرب تقدير ابحركه منع من ظهورها لزوم السكون في محل الاعراب ( وكل حرف مستحق للبناء ) قول كدى ( وعبارته غير موفية بذلك لانه الخ ) تبع في هذا جمهور الشراح ولذا احتاج ابن غازى الى اصطلاحه بقوله :

\* والحرف لا يخرج عن حكم البناء \*

وأنشدوا : كم من مستحق ليس يعطى ما استحق \* ورائم لحقوق أمر ما لحق

فسلم الأمر لب ما خلق \* فكل شيء في المقادير سبق

وهذا وان تمالؤا عليه غلط فاحش وعبارة الناظم حسنة غاية لان وجوب بناء الحرف مأخوذ من قوله سابقا : لشبهه من الحروف مع قوله : ما قد سلم من شبه الحرف لانه اذا كان المشبه بالحرف يبنى لشبهه به فأحرى المشبه به نعم يقال هل بناء الحرف عروض كبناء الاسم أو استحقاق وأصالة بين هنا أصالة وأيضا التعبير بالاستحقاق أخص من الواجب بخلاف التعبير بالوجوب فلا يقتضى الاستحقاق ولذا عبر بالوجوب في قوله :

\* وكل مضمر له البناء يجب \*

لان المضمرات أسماء والبناء فيها على غير طريق الاستحقاق وإنما بنى الحرف أصالة لانه لا ينصرف ولا معنى له في نفسه ( والأصل في المبنى أن يسكن ) ( قول كدى أصل كل مبنى الخ ) أشار به الى أن أُل في قول الناظم المبنى للاستغراق وإنما كان الأصل في البناء السكون لان البناء ثقيل والاعراب خفيف والحركة ثقيلة والسكون خفيف فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل وعبارة الناظم في قوله : ان يسكننا تقتضى انه كان محركا ثم سكن وليس كذلك لان السكون أصل لا طارئ ومعنى كون البناء على السكون أصليا انه أكثر ( ومنه ذوفتح وذو كسر وضم ) هذا في جواب سؤال مقدر وارد على قوله : والأصل في المبنى أن يسكننا كأنه قيل له وهل خرج البناء عن الأصل الذى هو السكون

أما أين فاسم وبني لشبهه بالحرف في المعنى وهو الهمزة ان كانت شرطاً وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت فتحة إمالة وإمالة تبعاً لحركة الهمزة وأما أمس فاسم وبنيت لشبهه بالحرف وهو تضمن معنى أل وبنيت على حركة لتمكينها باستعمالها معربة في نحو ذهب أمسنا لا لتعذر السكون خلافاً لبعضهم وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين وأما حيث فاسم وبنيت لشبهه بالحرف لأنها تفتقر إلى جملة أبداً وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت ضمة تشبيهاً بقبل وبعد وأما كم فاسم وبنيت على الأصل الذي هو السكون وهو المنبى عليه بقوله : \* والأصل في المبنى أن يسكننا \* وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية أو لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين ان كانت خبرية

فأجاب بقوله : ومنه الخ ثم ان الاسم ان بنى على السكون كم فلا يرد عليه الا سؤال واحد وان بنى على حركة فترد عليه أسئلة ثلاثة كما في أين وأمس وحيث قول كدى (أما أين فاسم الخ) دليل اسميتها دخول حرف الجر عليها في نحو من أين جئت (وقوله وأما أمس فاسم) اعلم أن أمس له احوال أربعة تعرب في ثلاثة أحدها اذا كانت نكرة منونة اسماً لمطلق زمن سابق على يومك نحو جئتك أمساً ثانياً اذا كانت مقرونة بال ثالثاً اذا كانت مضافة وتبنى في صورة اذا كانت اسماً لليوم الذي قبل يومك ودليل اسميتها في صورة الاعراب التنوين أو أل أو الاضافة وفي صورة البناء العالمية ووجه بناءها في هذه الحالة قال المكودي هو تضمن معنى أل أى العهدية فكما أن أل تفيد العهد فكذلك أمس واعترض كلامه من لم يفهم معناه من وجهين أحدهما أن الاسم اذا تضمن معنى الحرف فلا يصرح بذلك الحرف معه وهنا يقال بالأمس ثانيهما أنه يقتضى أن أمس تعرف غيرها كما تعرف أل مع أنها معرفة في نفسها بل ليس ثم ما تعرفه وكلا الاعتراضين ساقط أما الأول فلأن أمس التي الكلام فيها علم أو بمنزلة وأل العرفة لا تدخل عليه وانما تدخل على أمس المنون النكرة الذي هو اسم لمطلق زمن مجهول وأما الثاني فلأن وجه الشبه بينهما أن كلا من أل وأمس يفيد العهد أما أمس فاسم لليوم الذي قبل يومك وهو معهود وأل تكون للعهد الذكري أو الذهني فقد تضمنت أمس المعنى الذي يفيد أل وأل حرف ومعناه في غيره وأمس اسم ومعناه في نفسه (وقوله لتمكينها) يقتضى أن أمس المبني تستعمل معربة وليس كذلك اذ هي بناؤها لازم فالأولى أن يقول لشبهه بالمتمكنة أو يقال ضمير تمكينها عائد على أمس لا بقيد المبني (وقوله لا لتعذر السكون الى قوله على أصل التقاء الساكنين) قال سيدى العربى الفاسى كل من سمعنا عليه هذا المحل يقول ان في كلام كدى تدافعا وتناقضا ففي أول تعذر السكون وأثبتته آخراً في قوله على أصل التقاء الساكنين وتمحل بعضهم بأن جعل في الكلام تقديم وتأخير وان الأصل لا لتعذر السكون وكان كسرة على أصل التقاء الساكنين خلافاً لبعضهم وهو المراد فيكون قوله وكانت كسرة من تمام كلام هذا البعض هذا حاصل ما قالوا هنا والحق أن كلام المكودي ظاهر غاية ولا وجه لاشكاله ويبانه ان قوله لا لالتقاء الساكنين ليس المراد به نفي الالتقاء مطلقاً فان هذا لا يقول به عاقل فضلاً عن فاضل مثل المكودي فان التقاء الساكنين موجود قطعاً على انه علل به في أين قبل وفي حيث بعد فكيف يمكن أن ينكره هنا مطلقاً بل المراد بقوله لا لالتقاء الساكنين نفي الخصوصية وهي كون العلة التقاء الساكنين فقط بل العلة أحد أمرين اما تمكينها وإما التقاء الساكنين (وقوله خلافاً لبعضهم) في اقتصاره على علة واحدة وهي التقاء الساكنين فقط ويكون قوله وكانت كسرة مرتباً على التعليل الثانى ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين أمس وغدا الذي هو اسم اليوم الذي بعد يومك حتى بنى الأول وأعرب الثانى ﴿قلت﴾ غدا محذوفة لامة بنى لخرج عن الأصل من وجهين حذف لامة وبنائه وأجاب أبو حيان بأن أمس بمعنى الماضى وهو مبنى فما كان بمعناه يبنى وغدا بمعنى المضارع وهو معرب فيكون ما بمعناه معرباً مثله (وقوله وأما حيث فاسم) دليله كونه ظرفاً مفعولاً فيه (وقوله لأنه يفتقر الى جملة) وفي بعض النسخ لأنها وسبقوا الناظم : \* وأزموا إضافة الى الجمل \* حيث وإذ... (وقوله تشبيهاً بقبل وبعد) وجه التشبيه أن كلا منع مما يستحقه أما حيث فكانت تستحق الاضافة الى المفرد إذ هي الأصل فمنعت منها وأما قبل وبعد فكانا يستحقان الاضافة الى الملفوظ به دائماً فمنعاً منها في الصورة التي يبينان فيها على أن ثاء حيث قد تفتح وقد تسكن على أصل التقاء الساكنين وقبلهما لعتان كالضم (وقوله ان كانت خبرية الخ) الصواب أن الشبه الوضع عام

أو بالحمل على رب أو لشبهها بكم الاستفهامية ثم قال :

( والرفع والنصب اجعلن اعرابا \* لاسم وفعل نحو لن أهابا )

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الاعراب بالنسبة الى الاسماء والأفعال وهى ثلاثة أقسام مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب واليه أشار بقوله : \* والرفع والنصب اجعلن اعرابا \* لاسم وفعل... ومثل للفعل بقوله : \* نحو لن أهابا \* وهو مضارع هاب من الهيبة ومختص بالاسم وهو الجر واليه أشار بقوله :

( والاسم قد خصص بالجر )

ومختص بالفعل وهو الجزم واليه أشار بقوله :

( كما \* قد خصص الفعل بأن ينجزما )

في الخبرية والاستفهامية ولاوجه لتخصيصه بالخبرية (وقوله أو بالحمل على رب ) أى بحمل كم الخبرية على رب الدالة على التكثير فان كم الخبرية تفيد التكثير نحو : وكم من ملك. كما أن رب تفيد التكثير نحو رب رجل طالح لقيته لأن لقاء الرجل الطالح كثير ( وقوله أو لشبهها بكم الاستفهامية ) فيه نظر لأن كم الاستفهامية اسم والاسم لا يبنى إلا إذا أشبه الحرف اللهم إلا إذا قلنا شبيهه الشبيه شبيهه فلا اشكال حينئذ وترتيب الناظم الأمثلة مقصود لأنه قدم الخفيف وهو الفتح ثم الثقيل وهو الكسر ثم الاثقل وهو الضم فهو من باب التدرج وأتى الناظم بمن التبعية في قوله : ومنه ذو فتح الح إشارة الى أن أنواع البناء لا تنحصر في الأربعة وهو كذلك خلافا للموضح وشارحه ز قال لا زائد عليها لأنه بقي عليه البنى على حرف نحو يا زيدان ويا زيدون أو على حذف نحو اخش واغز وارم ( والرفع والنصب اجعلن اعرابا ) قول كدى ( على ألقاب ) للراد بالألقاب الأنواع فيؤخذ منه أن الاعراب جنس وتحتة أنواع أربعة رفع ونصب وخفض وجزم وتحت هذه الأربعة أصناف فأنصاف الرفع الضمة والواو والألف والنون وأصناف النصب الفتحة والالف والكسرة والياء وحذف النون والذى تحت الحذف الكسرة والياء والفتحة والذى تحت الجزم السكون والحذف وإنما فسرنا الألقاب في كلامه بالانواع لأن الرفع ليس لقبا وعلامة للاعراب بل هو نفسه ونوع منه بناء على أن الاعراب لفظى وهو الذى صرح به الناظم في سائر كتبه وظاهر عبارته في قوله : اجعلن اعرابا أى نفسه وتقدير بعضهم اجعلن علامة اعراب ليفيد أن الاعراب معنوى غير سديد وتعريف الموضح الاعراب يقتضى أنه لفظى وقوله بعد علامات يقتضى أنه معنوى وجواب الأزهرى غير تام ( وقوله وهو مضارع هاب من الهيبة ) وهو الخوف فعين الكلمة ياء وأصله هيب هيب كعلم يعلم فيقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ومصدره هيبة وأما الهيبة بمعنى العطية فهو من وهب هيب وأصله يوهب ومنه قوله تعالى : يهب لمن يشاء. الآية واجعلن فى كلام الناظم بمعنى اعتقدن وليست تصيرية لأن الرفع والنصب لم يكونا غير اعراب فصارا اعرابا ثم ان الناظم قدم المعمول وهو الرفع على العامل المؤكد بالنون وهو اجعلن وقد فعله فى مواضع منها قوله : \* والفاعل المعنى انصبين بأفعلا \* ومنها قوله : \* وتلوأ فعل انصبته... وهو جائز خلافا للسيوطى فى منعه التقديم معترضا بذلك على الناظم ( والاسم قد خصص بالجر ) اعترض كلام الناظم هنا من وجهين الأول أن هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر الثانى أن فى عبارة الناظم قلبا لأن الاسم ليس هو المختص بالجر بل الجر هو الخاص بالاسم وكذا يقال فى قوله : كما قد خصص الح فالاسم مقصور عليه والجر مقصور والغالب دخول الباء على المقصور عليه وأجيب عن الأول بأن ذكر الجر فى قوله بالجر لبيان كونه علامة من علامات الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الاعراب خاص بالاسم فال موضوع مختلف فلا تكرار وأجيب عن الثانى بأن الباء قد تدخل على المقصور من غير الغالب ومنه ما هنا وبعد كونه قليلا فهو جيد وقد أشار العلامة الولى سيدى أحمد بن الحاج الى قاعدة البناء بعد الاختصاص بقوله :

والباء بعد الاختصاص يكثر \* دخولها على الذى قد قصروا

وعكسه مستعمل وجيد \* ذكره الجبر الهمام السيد

وفى العروس للها بطلانه \* والحق ما مر لنا بيانه

لكن قيد السعد بهذه القاعدة بما إذا لم تقع الباء بعد لفظ خصص والافان وقعت بعده كما هنا فال كثير دخولها على المقصور والقليل دخولها على المقصور عليه فعلى هذا ما هنا من الكثير فلا اعتراض ساقط على أن قلب العبارات من محسنات البديع كقولهم خرق الثوب المسبار وهو



وقوله ( فارفع بضم وانصبن فتحا وجبر \* كسرا كذا ) يعني ان أصل الاعراب أن يكون بالضمه رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جراً ثم مثل بقوله: كذا كذا الله عبده يسر . فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمه والله مضاف اليه وهو مجرور بالكسرة وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ويسر خبر عن ذكر الله وهو أيضاً مرفوع بالضمه ووقف عليه بالسكون ثم تم علامات الاعراب الأصول بعلامة الجزم فقال ( واجزم بتسكين ) هذه العلامات التي ذكرها في الأصل في علامات الاعراب وغيرها من العلامات إنما هو بالنيابة والى ذلك أشار بقوله ( وغير ما ذكر ينوب ) ثم مثل بمثال وهو ( نحو جا أخو بني نمر ) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبني مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة ثم شرع في مواضع النيابة فقال :

( وارفع بواو وانصبن بالألف \* واجرر بياء ما من الاسماء أصف )

يعني ان الواو تنوب عن الضمة والألف تنوب عن الفتحة والياء تنوب عن الكسرة فيما أصف لك أى فيما أذكر لك بعد هذا البيت وهى ستة أسماء أشار الى اثنين منها بقوله : ( من ذاك ذو إن صحبة ابانا \* والفم حيث اليم منه بانا )  
فقوله ان صحبة ابانا أى إذا أظهر الصحبة نحو جاءنى ذو مال أى صاحب مال ورأيت ذا مال ومررت بذى مال واحترز به من ذو بمعنى الذى فى لغة طىء فإن الأشهر فيها ذو بالواو فى جميع الأحوال وقوله \* والفم حيث اليم منه بانا \* أى إذا ذهبت منه اليم نحو هذا فوك ورأيت فاك ونظرت الى فيك واحترز به من فم باليم فانه يعرب بالحركات نحو هذا فمك ورأيت فمك ونظرت الى فمك ثم أشار الى الأربعة الباقية من الأسماء الستة فقال :

واقع فى القرآن قال تعالى : وقد بلغنى الكبير . الاصل وقد بلغت الكبير وفى الحديث قال عليه السلام : زينوا القرآن بأصواتكم . أى زينوا أصواتكم بالقرآن لأن القرآن حسن لا يحتاج الى تحسين وفى كلام العرب كقولهم أدخلت القلنسوة فى رأسى الاصل أدخلت رأسى فى القلنسوة وذلك كثير ﴿ فان قلت ﴾ لم خصص الجر بالاسم والجزم بالفعل ﴿ قلت ﴾ لما كان الفعل ثقیلاً لدلالته على أمرين الحدث والزمان أعطيناه الجزم الذى هو خفيف ليتع التعداد ولما كان الاسم خفيفاً أعطيناه الحذف الذى هو ثقیل ثم ان التشبيه فى كما قد خصص الفعل الخ للتنظير لا للتعليل فيندفع ما قيل ان عبارة الناظم تقتضى أنه انما امتنع دخول حرف الجر فى الفعل لاجل امتناع دخول الجزم فى الاسم وتعبير الناظم بأن ينجز ما المؤول بالانجزام غير مناسب للتعبير بالرفع والنصب والجر والناسب للتعبير بالجزم ( وأجيب عنه ) بأنه لما كان الجزم ملازماً للانجزام اكتفى بالانجزام اتكالا على ظهور المعنى وفهم المراد ومثل ماورد وأجيب به يقال فى قوله بعد واجزم بتسكين ﴿ فارفع بضم ﴾ الباء فى بضم للتصوير أو الآلة فيؤخذ منه ان الاعراب لفظى ولو جعلت للمصاحبة لاقتضى انه معنوى ( كذا كذا الله عبده يسر ) هذا المثال اشتمل على المرفوع والمنصوب والمجرور من الاسماء وعلى المرفوع من الافعال وأما المنصوب منها فقد مر فى قوله لن أهابا فقد استوفى الامثلة ولم يبق عليه الامثال للجزم ( قول كدى ثم تم علامات الخ ) مع قوله بعد هذه العلامات انما يتمشى على القول بأن الاعراب معنوى وأما على أنه لفظى فهى نفسه لعلامه ( وغير ما ذكر ينوب ) الذى ينوب عن الضمة أشياء ثلاثة الواو والالف والنون والذى ينوب عن الفتحة الالف والكسرة والياء وحذف النون والذى ينوب عن الكسرة شيثان الياء والفتحة والذى ينوب عن السكون شئ واحد وهو الحذف ( نحو جا أخو بني نمر ) يجوز فى نمر وجهان الصرف وعدمه لانه علم على قبيلة من العرب نسبوا الى أبيهم نمر بن واسط فان صرفته نظرت الى الحى فلا تبقى الالعلمية وهى لا تؤثر وحدها وان منعه من الصرف فالعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة وهذا الاخير هو الذى ينبغى حمل كلام الناظم عليه ليفيد أن النائب تارة يكون حرفاً عن حركة وتارة يكون حركة عن حركة وحذفت نون بنى الاضافة لان أصله بنين ( قول كدى ثم شرع فى مواضع الخ ) المراد بالمواضع أبواب النيابة وهى سبعة أشار الى الباب الاول منها بقوله ( وارفع بواو وانصبن بالالف ) ( قول كدى وهى ستة الخ ) جعلها ستة تبعاً للناظم وعددها القراء وتبعه الزجاج وابن آجروم خمسة باسقاط الهم ل أن اعرابه بالحروف لغة قليلة كما يأتى وقال الجوهري فى كتاب له فى النحوانها سبعة زيادة من فى حكاية النكرة فاذا قيل لك جاء رجل فقل فى حكايته سائلا عنه منو رأيت رجلاً تقول منا ومررت برجل تقول منى ( من ذاك ذو إن صحبة ابانا ) ( قول كدى بالواو فى جميع الأحوال ) ذوهذه المحترز عنها هى الموصولة المشار اليها بقوله فيما يأتى \* وهكذا ذو عند طيىء شهر \* فتقول جاء ذو قدام رأيت ذو قدام ومررت بذو قدام وكما احترز من ذوا الطائفة احترز من ذواذى الاشاريتين ثم ان يس قال لو حذف الناظم قوله : \* ان صحبة ابانا \* لما ضره لأن ذا وذى الاشاريتين مبنيان قطعاً فهما خارجان لأن كلامنا فى العربيات وأما ذو الطائفة فان قلنا انها مبنية أيضاً وهو مذهب الجمهور فهى خارجة وان قلنا انها معربة على مقابل ما للجمهور . فالمتقصد دخولها

## ( أب أخ حم كذاك وهن )

فأب مبتدأ وأخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف وكذلك خبر المبتدأ وهن مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه أي وهن كذاك فتقول هذا أبوك ورأيت أخاك ومررت بحميك وهذا هنوك ورأيت هناك ونظرت الى هنيك والحم أبوزوج المرأة والهن كناية عما يستتبع كالفرج ثم أشار الى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أخر غير الاعراب بالحروف فقال :

( والنقص في هذا الأخير أحسن \* وفي أب وتاليه يندر \* وقصرها من نقصين أشهر )

يعنى ان النقص في هن وهو الاعراب بالحركات الثلاث في النون أحسن من اعرابه بالواو رفعا والألف نصبا والياء جرا وان النقص في أب وأخ وحم يقل والقصر أشهر فيهما من النقص فمن النقص قوله :

بأبه اقتدى عدى في الكرم \* ومن يشابهه أبه فما ظلم

ومن القصر قولهم في المثل : مكره أخاك لا بطل . فأخاك مبتدأ ومكره خبره مقدم

وانها إذا زالت منه أعرب بالحروف وليس كذلك بل أصله فوه حذف لامه واعتباطا ولكثرة الاستعمال فتارة تبدل عينه وهى الواو ميم وتارة تبقى على حالها قاله السيوطى فالأولى أن يقول إذا لم تقلب عينه ميم أو إذا لم تكن فيه الميم وقدم ذو للزومها الاضافة ﴿ فان قلت ﴾ فوملازمة أيضا للاضافة كذوقها وجه تقديم ذو عليها ﴿ قلت ﴾ أخره لأنه انحط عن درجة ذو لأنها لاتضاف لياء التكلم وهو يضاف لها وفي الفم لغات أنهاها المرادى إلى عشر ( أب أخ حم كذاك وهن ) ( قول كدى والحم أبوزوج المرأة ) هذا تخصيص لها باعتبار العرف وإلا فالحم في اللغة أقارب الزوج مطلقا قال ابن مالك وقد يطلق نادرا على أقارب الزوجة والاختان أقارب الزوجة والصهر يطلق عليهما معا ( وقوله كناية عما يستتبع الخ ) وقيل لا يطلق الا على الفرج ومن اطلاقه على الفرج قول من قال :

رحت وفي رجليك ما فيهما \* وقد بدا هنك من التمر

ولا يختص بفرج المرأة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا له. والشاهد في الحديث حيث أتى بلفظ من وهى من صيغ العموم فيشمل الذكر والأنثى ( والنقص في هذا الأخير أحسن ) ( قول كدى وهو الاعراب بالحركات الخ ) يعنى بعد حذف لام الكلمة وتفسير النقص بما ذكر صحيح لاتسامح فيه خلافا لبعض لأن الناطم أطلق النقص هنا وأراد ما يقابل الاعراب بالحروف ولم يرد النقص المصطلح عليه المشار اليه بقوله والثاني منقوص الخ وقد أطلق النقص في باب كان حيث قال: \* وما سواه ناقص \* على ما يقابل التمام وأطلقه في التصغير على ما حذف لامه حيث قال: \* وكل المنقوص في التصغير \* ( وقوله والقصر أشهر فيها الخ ) تبع في التعبير باسم التفضيل الناطم وهى عبارة توهم ان النقص مشهور إلا أن القصر أشهر منه مع أنه صرح قبل بقلته في قوله يندر وأجيب بأن النقص نادر مشهور فبالنسبة للاعراب بالحروف نادر وبالنسبة للقصر مشهور إلا أن القصر أشهر وأكثر منه ( وقوله فمن النقص قوله بأبه ) إلى آخر البيت من الرجز ونسبه العيني وتبعه الأزهرى لرؤبة وهو لا يصح لأن عديا صحابي ومات في خلافة معاوية ورؤبة الشاعر أدرك الدولة العباسية فكيف يكون كبير امعدا من الشعراء في خلافة معاوية والصواب ان البيت لأبيه العجاج قاله غير واحد وعدى الممدوح هو عدى بن حاتم الطائى الجواد المشهور وقد على النبي صلى الله عليه وسلم في شوال سنة تسع أو عشر فأسلم وحسن اسلامه وكان أولا نصرانيا ومات سنة ثمان أو سبع وستين وله مائة وعشرون سنة \* اعراب البيت بأبه الباء حرف جرواؤه مجرور بالكسرة الظاهرة تحت الباء والهاء مضاف اليه وهو متعلق بقتدى وعدى فاعل اقتدى ومعنى اقتدى تبع وقدم الجار والمجرور ليفيد الاختصاص وفي الكرم متعلق بقتدى أيضا وهو بيان لقتدى فيه ومن شرطية ويشابه فعل الشرط وفاعله ضمير عائد على من وأبه مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة فوق الباء وجملة فما ظلم أبوه حيث وضع النطفة في رحم طيب وقيل فما ظلمت أمه حيث لم ترن بالكسرة ونصب الثاني بالفتحة واختلفوا في معنى فما ظلم قليل فما ظلم أبوه حيث وضع النطفة في رحم طيب وقيل فما ظلمت أمه حيث لم ترن به وقيل فما ظلم الولد حيث كان على نسق أبيه وقيل فما ظلم الجميع ( وقوله ومن القصر قولهم في المثل الخ ) قائل هذا المثل أبو حنن وذلك ان ناسا قتلوا أخاه وكانوا بغار يشربون الخمر فجاء خاله فقال له يا أبا حنن ان هناك طباء في غار فهل لك في اصطباها قال نعم فخرجنا فلما وصلا لباب الغار دفع خاله وقال له ضربا أبا حنن فقال بعض من كان في الغار: ان أبا حنن لبطل

وقوله: وفي أب وتاليه بندر . يعني ان النقص يقل في أب وتاليه وهما أخ وحم وفاعل ينذر ضمير يعود على النقص وقصرها مبتدأ وخبره أشهر ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعال التفضيل وذلك قليل ثم قال :

( وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا \* ليا )

الاشارة بهذا إلى الاعراب بالحروف يعني ان هذه الأسماء يشترط في اعرابها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرأ أن تكون مضافة الى غيرياء التكلم نحو قام أبو زيد ورأيت أخاه ومررت بحمها فان كانت غير مضافة كانت منقوصة معربة بالحركات نحو قام أب ورأيت أخا ومررت بحم وان كانت مضافة الى ياء التكلم كانت معربة بالحركات المقدره كسائر الأسماء المضافة الى ياء التكلم وشرط مبتدأ وخبره أن وصلها ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف وتقديره أن يضمن لسائر الأسماء لالياء ثم مثل بقوله :

( كجا أخو أليك ذا اعتلا )

فأخ مضاف الى أليك وأب مضاف لكاف الضمير وذامضاف الى اعتلا وهذه الأمثلة محتوية على أنواع غير ياء التكلم لان غيرياء التكلم اما ظاهر أو ضمير والظاهر امام معرفة أو نكرة ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك في المثني وما أحق به وهو كدلاوكلتا واثنان واثنان والى هذه أشار بقوله :

( بالألف ارفع المثني وكلا \* اذا ضمير مضافا وصلا كلكا كذلك اثنان واثنان \* كابنين وابنتين بحريان )

( وتخلف اليا في جميعها الألف \* جرا ونصبا بعد فتح قدألف )

فقال أبو حنبل : مكره أخذ لا بطل . وقيل لانه عمرو بن العاص حين حمله معاوية على الخروج لمبارزة على فلما لقيه على وأراد مبارزته قال له : مكره أخذك لا بطل . فأخاك مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ومكره خبر مقدم ولا يجوز أن يعرب مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سدمسد الخبر لعدم الاعتماد إلا على قوله فيما يأتي وقديجوز نحو فائز أولو الرشد ( وقوله في أب وتاليه ينذر الى قوله وهما أخ وحم الخ ) تكرار لانه شرحه أولا بقوله وان النقص في أب وأخ وحم يقل ( وقوله وذلك قليل الخ ) يؤخذ منه أنه جائز إذا أنه قليل وهو اختيار الناظم واستدل عليه بنحو قول الشاعر : وأسماء من تلك الطعينة أمدج . والجمهور لا يجيزون التقديم الامع الاستفهام نحو أزيد من عمرو أفصل ثم ان الناظم خالف بين ضميرى قصرها ونقصهن فيوهم ان مفادها مختلف مع أنه واحد فالأولى ان يعربهن في الموضوعين لانها انما تعود في الغالب على جمع الكثرة وهن على جمع القلة وشاهدما قوله تعالى : منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظنوا فيهن أنفسكم . فلما كان ضمير منها يعود على اثني عشر في قوله : إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر . أتى بها ولما كان ضمير فيهن يعود على أربعة من قوله أربعة حرم أتى بهن ( وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا \* ليا ) ( قول كدى الاشارة بهذا الى الاعراب ) نكت بهذا على الناظم حيث كانت الاشارة الى البعيد فالأولى أن يقول ذلك باللام والكاف معا ليفيد أن الاشارة للأبعد الذي هو الاعراب بالحروف لا للبعد والمتوسط وأجيب بان هنا قرينة تبين المراد وهى ان الاعراب بالنقص والقصر اعراب بالحركات والاعراب بالحركات على الأصل فلا يحتاج الى شروط والاعراب بالحروف على خلاف الأصل فهو الذى يحتاج الى شرط أو تقول ان النقص والقصر ذكرنا استطرادا وتبعنا الباب انما هو الاعراب بالحروف فالشرط انما يرجع له وضمير يضمن في النظم يحتمل أن يعود للأسماء الستة وهو ظاهر تقدير كدى أولا ويحتمل أن يعود الى أب وما بعده وكلاهما مشكل أما الأول فلان ذو وفولا يستعملان لإضافتين فاشتراط الاضافة فيهما من باب تحصيل الحاصل وأما الثانى فيشكل عليه التمثيل بهذا اعتلالا ناحيت جعلنا ضمير يضمن عائدا على غير ذو وفودل على أنهم غير مقصودين وحيث مثل بهذا دل على أنها مقصودة فيكون فيه تناف وأجيب باختيار الثانى وان ذا اعتلا أى ارتفاع تميم البيت ثم ان من جملة شروط الاعراب بالحروف أن تكون مكبرة لا مصغرة والأعربت بالحركات وأن تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة والأعربت بالحروف على غير هذه الصفة لان المثني يرفع بالألف وينصب بالياء وجمع المذكر السالم ينصب بالياء فهما مخالفان لاعراب هذه الأسماء وان اشترك الجميع في مسمى الاعراب بالحروف وأهملها المصنف لذكره هذه الأسماء كذلك لكن نص على تلك الشروط في جميع كتبه المطولة والمختصرة فالأولى التنصيص عليها هنا واد بعضهم في الشروط أن لا تكون منسوبا اليها ولا أعربت بالحركة فتحصل مما مر أن هذه الأسماء الستة على ثلاثة أقسام قسم لا يعرب إلا بالحروف وهو ذو وفو وقسم يجوز فيه وجهان الاعراب بالحروف والنقص وهو الاعراب بالحركات الظاهرة وهو المهن وقسم يجوز فيه ثلاثة أوجه الاعراب بالحروف والنقص والقصر الذى هو لزوم الألف في الأحوال كلها والاعراب بالحركات المقدره عليه وهو أب وأخ وحم ( وقوله لسائر الأسماء لالياء الخ ) مثله في المعرب وهو غير صواب لانهم ذكروا في باب العطف انه يشترط في معطوف لأن لا يصدق أحدهما على الآخر فصوابها العبر الماء لالياء ويكون لالياء غير ضرورى الذكر ( بالألف ارفع ) هذا الباب الثانى من أبواب النناة



هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه بقوله : بالألف ارفع المثني . يعني ان الألف تكون علامة للرفع في المثني نحو قال رجالان والزيدان قائمان وقوله وكلا يعني ان كلا يرفع أيضا بالألف كالمثني لكن بشرط إضافته الى الضمير والى ذلك أشار بقوله :

\* اذا ضمير مضافا وصلا \*

وفهم من عطفه كلا على المثني أن كمال ليست بمثنى حقيقة تقول قام الزيدان كلاهما

(قول كدى الاسم هو الخ) الاسم جنس في الحد يصدق بكل اسم فيخرج به الفعل وجمعه بناء على ان الجنس يخرج اذ الفعل لا يثنى ولا يجمع وسبب عدم صحة تثنيته ان مدلوله جنس فيصدق بالقليل والكثير نحو ضرب زيد عمرا فمدلول ضرب الضرب وهو يصدق مرة ومرتين فأكثر فلا فائدة لتثنيته ولا جمعه اذ لفظه يفيد التثنية والجمع فلا حاجة لهما صوتا للفظ عن الزيادة من غير فائدة بخلاف الاسم فاذا قلت زيد لم يدل الا على مفرد فاذا أردت اثنين أو أكثر فلا يستفاد ذلك الا بالأتين بعلامة التثنية أو الجمع ﴿فان قيل﴾ ان الفعل مثنى في يفعلان مجموع في يفعلون ﴿قلت﴾ ان ذلك باطل اذ لو كان مثنى لجاز ان تقول زيد قاما اذا صدر منه القيام مرتين أو زيد قاما واذا صدر منه القيام ثلاث مرات فأكثر وهو باطل وأما الزيدان يقومان فيقال قاما مرة أو مرتين أو أكثر (وقوله الدال على اثنين) خرج به المفرد نحو رجل رجلان كسكران وصف لمن يشى على رجله وجمع التكسير نحو صنوان جمع صنو وهو الريب الذي يكون في جنب النخلة أو غيرها اذا أعرب بالحركات على النون المنونة لان صنوانا يستعمل بلفظ واحد للمثنى وجمع التكسير ويفرق بينهما بأنه اذا أريد به الجمع أعرب بالحركات على النون المنونة وان أريد به المثني كسرت النون دائما وأعربت بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا فهو لفظ مشترك بين المثني وجمع التكسير وليس له نظير الا قنوقن وان اسم للعنقود والأولى التعبير بالموضوع لاثنتين بدل الدال ليخرج كرتين من قوله تعالى : ثم ارجع البصر كرتين . لانه وان دل على اثنين لكن لم يوضع الا للجمع قاله الزياتي (وقوله بزيادة في آخره) خرج به نحو شفع وزوج مما دل على اثنين لا بالزيادة لكن اعترض الزمخشري التمثيل بزواج لما يدل على اثنين من أن الحيوان اذا كان وحده قيل له مفرد فاذا كان معه غيره قيل لكل واحد منهما زوجا وزوجان بدليل قوله تعالى : خلق الزوجين الذكر والأنثى . فأطاق الزوج على المفرد اهـ واعترض الزمخشري ساقط لان الذى يدل على العدد والكلام فيه زوج بدون أل والذى اعترض به الزوج بأل بمعنى البعل فلم يتواردا على فعل واحد (وقوله صالحا للتجريد) احتراز به من نحو اثنين واثنين وان خرجا مما بعده وكلا وكلتا (وقوله وعطف مثله عليه) احتراز به من نحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لأبى بكر وعمر مما فيه تغليب ثم الضمير في مثله المتبادر من كدى عوده على الاسم الدال على اثنين وهو لا يصح ولك أن تقول هو عائد على المجرد المفهوم من التجريد أو عائد على الاسم لا بقيد كونه دالا على اثنين ويشترط في كل ما يثنى عند الأ أكثر ثمانية شروط أشار لها من قال :

وللذى ثنى قل ثمان \* من الشروط فزت بالبيان

أولها الاعراب والتذكير \* وعدم التركيب والنظير

وان يكون مفردا وأن لا \* يعنى عنه غيره ع تقلا

كذا اتفاق اللفظ والمعنى فدى \* شروطه مجموعة للمحتذى

فيخرج بالشروط الاول البنى كأسماء الاشارات والموصولات ﴿فان قلت﴾ يرد ذان وتان والذتان واللتان فانها مشاة معربات مع أن مفردا مبنى ﴿قلت﴾ أجيب بانها غير مشاة حقيقة وانما على صورة المثني تقول الناظم في اسم الاشارة : وذان تان للمثنى . لصورته وللملحق به كقوله في الموصول : واليا اذا ما ثنيا لا تثبت . اذا كان على صورة المثني والملحق به ويخرج بالثاني العلم الباقي على علميته ولا يثنى العلم كزيد الا اذا قدر تنكيه والدليل على التنكيه دخول الألف واللام ويخرج بالثالث المركب الاسنادى كزيد قائم مسمى به فلا يثنى اتفاقا وكذا المركب تركيبا مزجيا على الاصح وأما المركب الاضافى فيثنى صدره وهو المضاف فتقول في تثنية غلام زيد غلاما زيد وقوله والنظير بالرفع عطف على الاعراب لا بالجر عطف على التركيب مدخول لعدم لانه شرط وجودى لاعدمى ويخرج به مالا نظيره في الوجود كالشمس والقمر وأما قولهم القمران فن باب التغليب فهو ملحق بالمثنى ويخرج بالحامس غير المفرد فلا يثنى المثني ولا الجمع الذى على حده ولا الجمع الذى لا نظير له في الآحاد ويخرج بالسادس اللفظ الذى لم يثن أصلا لاستغنائهم بعدد يدل على ذلك

وقيده بإضافته إلى الضمير احترازاً من المضاف إلى الظاهر فإنه يعرب حينئذ بحركات مقدرة بالألف ومضافاً حال من الضمير المستتر في وصلاً وضمير متعلق بوصولاً والتقدير إذا وصل بضمير في حال كونه مضافاً إليه أي إلى الضمير وقوله كلتا كذلك أي كلتا مثل كلا في أنه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى الضمير وفهم أيضاً من قوله كلتا كذلك أن كلتا ليست بمثنى حقيقة على مقتضى التشبيه وكلتا مبتدأ وكذلك خبره وقوله :

### اثنتان واثنتان \* كائنين وابنتين مجريان

يعني ان اثنتين واثنين يرفعان بالألف كالمثنى بغير شرط ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقي وهما اثنتان وابنتان وإنما حكم على كلا وكلتا واثنين واثنين أنها ليست بمثنى حقيقة لأنها لا تصلح للتجريد وعطف مثلها عليها وقوله : \* وتختلف اليافى جميعها الألف \* جرا ونصبا... يعني أن الياء تخلف الألف في الجر والنصب في جميع ما ذكر فتكون الياء علامة للجر والنصب نحو مررت بالزبدتين والاثنتين كليهما ورأيت الهنديين والاثنتين كليهما وقوله بعد فتح قد ألف يعني ان الياء في الجر والنصب يفتح ما قبلها بالفتح العهود في الرفع وهو المراد بقوله قد ألف والياء فاعل بتخلف والألف مفعول به وقصر الياء ضرورة ونصب جرا ونصبا على إسقاط الخافض أي في جر ونصب ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال والتقدير في حال كون هذه الأشياء مجرورة ومنصوبة وفي جميعها وبعد فتح متعلقان بتخلف \* ومن مواضع النيابة نيابة الواو عن الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك في جمع المذكر السالم وما ألحق به وإلى ذلك أشار بقوله : ( وارفح بواو وبيا اجرر وانصب \* سالم جمع عامر ومذنب \* وشبه ذين وبه عشرونا \* وبابه ألحق والاهلونا \* أولو وعالمون عليونا \* وأرضون شذوا السنونا \* وبابه ومثل حين قد يرد \* ذا الباب وهو عند قوم يطرد

كثلاثة فأنهم يستغنون عن تثنيته بسمة وعن جمعه بتسعة ويخرج به اللفظ الذي استغنى عن تثنيته بتثنية غيره كسواء فأنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سى فقالوا سـيان ولم يقولوا سوا آن ويخرج بالسابع ما اذا اختلفا في اللفظ فلا يشيان حقيقة وأما الأبوان بالألف واللام فهو من باب التغليب ملحق بالمثنى ويخرج بالثامن ما اذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى كالمشترك نحو عنيين اذا أريد باحدهما الجارحة وبالأخرى الذهب فلا يشي جميع ذلك ﴿فان قلت﴾ لم أعرب المثنى والجمع على حده بالحروف دون الحركات ﴿قلت﴾ لان التثنية والجمع فرعا للأفراد والاعراب بالحروف فرع عن الحركات فاعطى الفرع الفرع والاصل للاصل وما ذكره الناظم من اعراب المثنى بالألف رفعا لجهو لغة الجمهور وأما كنانة وهمدان فيلزمان المثنى الألف في الاحوال كلها ويعربانه بالحركات المقدرة عليها وعليه يخرج ان هذان لساحران وهنالك لغة أخرى تلزمه الألف أيضا في الاحوال كلها أيضا ولكن تعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعا ونصبا وجرا كالمفرد وبعضهم بالضممة المقدرة على الألف رفعا وبالفتحة على الياء والكسرة عليها وقال الزجاج ان المثنى مبني على الألف رفعا وعلى الياء جرا ونصبا وهو ضعيف والباعث على التثنية الاختصار فالزيدان أخصر من زيد وزيد (وقوله وقيده بالإضافة إلى الضمير الخ) ﴿ان قلت﴾ ما الفرق بين الإضافة إلى الظاهر وإلى الضمير حتى فرقوا بينهما ﴿قلت﴾ لان الإضافة إلى الضمير على خلاف الأصل والاعراب بالحروف على خلاف الأصل فاعطى خلاف الأصل خلاف الأصل وأعطى الأصل للأصل وإنما كانت الإضافة إلى الضمير على خلاف الأصل لانه لا يظهر فيه اعراب والإضافة إلى الظاهر أصل لانه يظهر فيه الاعراب أو يقال اعرابا تارة بالحركات المقدرة في الألف مثل المقصور حيث أضيفا إلى اسم ظاهر نحو كلتا الجنتين نظرا إلى لفظهما وهو مفرد وبالحروف حيث أضيفا إلى ضمير نظرا إلى المعنى وهو مثنى (وقوله ومضافا حال الخ) لم يذكر له كدى محترزا ويؤخذ منه ان قوله مضافا تأكيد للمعنى الوصل وعلى هذا جمهور الشراح وقال الراكشي انه احتراز به من يازيد ويا عمرو والقمح والشعير كلاهما أمر من كال من الكيل والألف فيه فاعل وهما مفعوله فالضمير موصول بها وهو غير مضاف وهذا وان أمكن من جهة اللفظ فهو بعيد من جهة المعنى لان الكلام في الاسم للعرب على انه وان أمكن في كلا لا يمكن في كلتا والصواب أنه أتى بمضافا ليفيد أن المراد بالوصل الوصل البعدي لان لفظ الوصل يشمل القبلي والبعدي فيكون احترازاً من الوصل القبلي نحو الزيدان هما كلا الرجلين فتعرب حينئذ بالحركات (وقوله على إسقاط حرف الجر) النصب على إسقاط حرف الجر لا يكثر في غير ان وأن وكى الا والمجرور معرفة بأل نحو يمشون الديار أي بالديار وأما ان كان نكرة كما هنا فندر والوجه الثاني لا يصح الا بتأويل لان وقوع المصدر حالا موقوف على السماع ومقول الناظم : \* ومصدرا منكرا حالا تقع \* بكثرة... قال كدى هناك ومع كثرته فلا تقاس عليه ( وارفح بواو ) هذا

يعنى أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء ولما كان على نوعين أحدهما اسم ويشترط في مفردة أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب والآخر وصف ويشترط في مفردة أن يكون مذكرا عاقلا خاليا من تاء التأنيث لا يتمتع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء أتى بمثالين الأول للأول وهو عامر والثاني للثاني وهو مذهب وقوله وشبه ذين يعنى وشبه عامر ومذهب في كونهما على ما ذكر وبواو متعلق برفع وياء متعلق باجرر وانصب فهو من باب التنازع وفيه تقديم التنازع فيه وهو جائز عند بعضهم وسالم جمع منصوب بأحد العوامل فهو أيضا من باب التنازع وقوله وشبه ذين مجرور عطفا على عامر ومذهب والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما وقوله وبه عشر ونا وبابه ألحق هذه هي السكك التي ألحقت بجمع المذكر السالم في الاعراب وذكر منها سبعة ألفاظ

هو الموضع الثالث من أبواب النياية ( قول كدى أن جمع المذكر السالم الخ ) أشار بهذا إلى أن قول الناظم سالم جمع من إضافة الصفة إلى الموصوف وكما يسمى جمع المذكر السالم يسمى الجمع الذي على حد المثنى والجمع على هجاءين ﴿ فان قلت ﴾ لم أعرب المثنى بالألف رفعا والجمع الذي على حده بالواو رفعا وهلا عكسوا ﴿ قلت ﴾ لكون الألف تدل على التثنية مع الفعل نحو اضربوا والواو تدل على الجمع معه نحو اضربوا فاستصحب ذلك في الاسم وتعليل الملوى تقلا عن ابن غازى لا معنى له ( وقوله أحدهما اسم الخ ) المراد الاسم الخالص المقابل للصفة بدليل ما بعده ( وقوله أن يكون علما الخ ) احترز به من نحو رجل فلا يجمع بالواو والنون ﴿ فان قلت ﴾ قد ذكروا أن شروط المثنى الثمانية المارة تشترط في الجمع على حده ومن جعلها أن يقدر تنكيره ولا يعرف إلا أن دخات عليه أل نحو الزيدون والافيني على تنكيرهما الفرق بين النكرة الأصلية كرجل والعارضة كزيد حتى جمع الثاني دون الأول ﴿ قلت ﴾ أجاب الطيبي في حواشى الكشف بأن الأصل في العلم أن لا يجمع لدلالته على شخص معين لكن جمع بتقدير كونه في قوة وصف وهو كونه مسمى بالزى والياء والدال بخلاف رجل فلا يدل على معين فلا يمكن تقديره وصفا هـ ( وقوله لمذكر ) احترز به من المؤنث نحو هند ثم إن المراد كونه مذكرا في المعنى ولا عبرة بلفظه فلو كان نحو هند وزينب علما لمذكر لجمع هذا الجمع ( وقوله عاقل ) احترز به من نحو واشق اسم لكلب ثم انه يوجد في بعض النسخ تقديم عاقل على مذكر وفي بعض المذكر بلام الجر ( وقوله خاليا من تاء التأنيث ) احترز به من نحو طلحة وحمزة واستشكل عدم جمعه جمع تذكير مع قولهم في العدد ثلاثة طلحات بالتاء فاعتبروا تذكيره في العدد دون الجمع وأجيب بأن المعدود مدلول اللفظ وهو مذكر قطعاً والمجموع هو اللفظ وهو مؤنث قطعاً وفيه ألغز الزمخشري فقال أخبرني عن علم مذكر عاقل يجمع بالألف والتاء ( وقوله ومن التركيب ) أما المركب الاسنادى إذا سمي به نحو قلم زيد فلا يجمع لأنه محكي والمحكى لا يغير وأما المركب للزجى فقيل يمنع جمعه مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل إن ختم بويه نحو سيدييه جاز جمعه والامتنع نحو بعلبك وأما المركب الإضافى فلا يجمع الاصدده تقول في جمع غلام زيد غلاموز يد بحذف نون غلاموا الجمع للإضافة وقال الكوفيون يجمع كل من الصدر والعجز فيقال غلاموا الزيد ( وقوله أن يكون مذكرا ) أى صفة لمذكر فقط احترزا من نحو حائض وطالق واحترزا مما إذا كان الوصف يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو جريح لأنه لو جمع بالواو والنون لتمحض للتذكير والفرض انه مشترك فلا يتمحض لأحدهما الا بذكر قرينة خارجة عن جوهر وذات اللفظ كذكر الموصوف ( وقوله عاقلا ) ويوجد في بعض النسخ مقدما على مذكرا واحترز به من نحو صاهل صفة لفرس ﴿ فان قيل ﴾ يرد على هذا القيد قوله تعالى : رأيتهم لى ساجدين . اذ هو جمع ساجد وصف في المعنى لمن لا يعقل وهو أحد عشر كوكبا والشمس والقمر ﴿ فالجواب ﴾ ان ما ذكر منزل منزلة من يعقل ليعلمهن السجود الذى هو من أفعال العقلاء ( وقوله خاليا من تاء التأنيث ) احترز به من نحو علامة وفهامة ﴿ فان قلت ﴾ التاء في نحو علامة وفهامة ليست للتأنيث وانما هي لتأكيد المبالغة ﴿ قلت ﴾ مرادهم هنا بتاء التأنيث التاء الموضوعية للتأنيث في الأصل وان لم تستعمل الآف فيه ( وقوله لا يتمتع مؤنثه الخ ) احترز به من نحو سكران وغضبان فلا يجمع هذا الجمع لأن مؤنثه التي هي سكرى وغضبي لا تجمع بالألف والتاء فلو جعل ما ذكر علما صح فيه الجمعان وخرج عن موضوعنا ﴿ فان قلت ﴾ أجمع في التوكيد في نحو جاء الزيدون أجمعون جمع هذا الجمع فهو علم أو صفة ﴿ قلت ﴾ هو من قبيل الوصف لأن أصله اسم تفضيل ثم استعمل في الجمعية ( وقوله أتى بمثالين ) جواب لما وحينئذ فقتضى الظاهر أن يقول الناظم جمعى عامر ومذهب بتثنية جمع لكن أفرد اتكالا على ظهور المعنى ( وقوله وهو جائز عند بعضهم ) لكن الناظم لا يراه فالاولى أن معمول انصب محذوف لدلالة معمول اجرر عليه أو العكس فهو من باب الحذف لا من باب التنازع ( وقوله وذكر منها سبعة ألفاظ ) في هذا إشارة إلى أن الناظم لم يحرز للمحقات

عشرون وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه وبابه يعني ثلاثين إلى التسعين ويتضمن أيضاً سبعة ألقاظ والاهلون وهو جمع غير مستوف للشروط لأنه ليس بعلم ولا صفة وأولو وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه وليس جمعاً للعالم لأن عالمنا أعم وعليون اسم لأعلى الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ وأرضون جمع أرض وقوله شذ راجع إلى أرضين ووجه شذوذه أنه من باب سنين وباب سنين مطرد فيما حذف من مفردة حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كسبعة وعدة ولم يحذف من أرض حرف أصلي فيعوض منه بل حذف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير كقولهم أريضة فشذ على هذا جملة في موضع الحال من أرضون والتقدير وأرضون في حال كونه شاذاً والسنون وبابه يعني كل ما حذف من مفردة حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كعزيرين وثينين ومئين

وأجحف بها غاية ولم يرتبها بل ذكرها على حسب ما سمح الوزن وهو كذلك وقد أجاد الموضح هنا غاية حيث قسمها إلى أربعة أقسام ورتبها ترتيباً حسناً فرحمه الله (وقوله وهو اسم جمع) لا يقال لو كان جمعاً لعشرة لكان أقل مصدوقه ما يصدق عليه ثلاثون بناء على أن أقل الجمع ثلاثة وقد علمت أنه لا يدل على ذلك (وقوله ثلاثين إلى التسعين) نسكت بهذا على الناظم إذ قوله وبابه يشمل مئين وليس مراداً لأنه من باب سنين كما يأتي ولو عبر بعشرين وأخوانها لكان أولى (وقوله ويتضمن) أي باب عشرين وأدولى استقامه لأن قوله من الثلاثين إلى التسعين يعني عنه فمجموع ألقاظ عشرين وبابه ثمانية وكلها واردة في القرآن قال تعالى: إن يكن منكم عشرون ذراعاً سبعون ذراعاً فاجلدهم ثمانين جلدة. إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة (قوله لأنه ليس بعلم الخ) الضمير في لأنه يعود على المفرد وهو أهل لأنه اسم للنساء الذي ينسب إليه العشيرة وفي التزيل: شغلنا أموالنا وأهلونا. من أوسط ما تطعمون أهليكم. إلى أهلهم (وقوله لأنه لا مفرد له من لفظه) وأما من معناه فموجود وهو ذو معنى صاحب وأولو من الأسماء اللازمة للانصاف قال عز وجل: ولا تأتوا أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى. إن في ذلك لذكرى لأولى الألباب (وقوله لأن عالمنا أعم الخ) بيان العموم والخصوص أن عالم المفرد بفتح اللام اسم لكل ما سوى الله تعالى من عاقل وغيره وعالمون إنما يطلق على العقلاء والقاعدة أن الجمع يكون أعم من المفرد لا العكس كما هنا وقيل جمع له باعتبار من يعقل (وقوله اسم لأعلى الجنة) هو الذي عليه الازهرى وجمهور شراح الألفية واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين مع أن في آخر الآية ما يشهد أن عليين اسم للكتاب نفسه وهو وما أدراك ما عليين كتاب إلا أن يكون كتاب على حذف مضاف أي محل كتاب والذي عند أبي السعود وغيره أن عليين علم على ديوان الخير الذي دون وجمع فيه كل معاملته صلحاء الثقلين والملائكة سمي بذلك لأنه سبب الارتفاع لأعلى الجنة فعلى هذا يكون كتاب في الآية مراداً به حقيقة (وقوله جمع في اللفظ) بل هو في الأصل جمع على بكسر العين وتشديد اللام مكسورة من العلم ولم تتوفر فيه الشروط لأنه غير علم ولا صفة ثم نقل وصار علماً على مذكر (وقوله ووجه شذوذه أنه من باب سنين) مراده بكونه من باب سنين أن كلاماً من أرضين وسنين وأمثاله جمع تكسير لتغيير بناء الواحد إلا أنه ألحق بجمع المذكور السالم فإن توفر فيه ضابط باب سنين فيكون لحاقه مطرداً والا فيكون شاذاً كالأرضين وبما قررنا تعلم أن كلام كدى صحيح ولذا قال بركة في حواشيه عليه أصاب في رجوعه للأرضين والذي للشاطبي أنه راجع لجميع الملحقات وجعل الأهلون وما عطف عليه مبتدأ وجملة شذ خبره وأفرده باعتبار ما ذكر فيكون الناظم موافقاً لما نص عليه في التسهيل من أن جميع الملحقات شاذة (وقوله فيعوض منه) أي حتى يعوض منه (وقوله حرف أصلي) الحرف الأصلي هنا وفيما قبل صادق بحذف فاء الكلمة وعينها ولاهما والصواب تخصيص ذلك باللام (فإن قلت) على اللام يحمل كلام كدى (قلت) يصح هذا الحمل لو لم يمثل قبل بعزة وهنا بعزيرين المحذوف فاء الكلمة (وقوله وعوض منه تاء التأنيث) الصواب أن يقول وعوض منه هاء التأنيث لاخراج نحو بنت مما حذفته لانه وعوض منها تاء التأنيث (وقوله كعزيرين) غير صواب ويوجد في بعض النسخ عشرين بالضاد بدل عزيرين وهي نسخة مصلحة (وقوله وثينين) جمع ثبة بضم ثاء المفرد ويجوز في الجمع الكسر وهو الأكثر والضم والثبة الجماعة أصله ثبو بالواو حذفت وعوض منها هاء التأنيث وقيل أصله ثبي بالياء (وقوله ومئين) جمع مائة وأصله مئى بالياء ففعل به كما فعل بما قبله ومحترزات القيود التي ذكر كدى على الصواب أنه يخرج بقوله ما حذف نحو تمرة لعدم الحذف فالتاء غير معوضة من شيء وبقوله لأم الكلمة نحو عدة مما حذف فآؤه وعوض منها هاء التأنيث إذ أصل عدة وعد بكسر الواو حذفوا فاء الكلمة وعوضوا منها هاء التأنيث فليس من باب سنين خلاف ما يقتضيه

وقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب الاشارة بذلك إلى سنين وبابه يعنى أنه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون ولا تحذف النون للاضافة وفهم من قوله قد يرد أن ذلك قليل ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف . في احدى الروايتين وقوله وهو عند قوم يطرد يعنى ان هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله :

دعاني من نجد فان سنينه \* لعين بنا شيئا وشيننا مردا

( ونون مجموع وما به التحق \* فافتح وقل من بكسره نطق )

يعنى أن نون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قليل وقيل هو مختص بالضرورة كقوله :

وماذا يدري الشعراء منى \* وقد جاوزت حد الاربعين

كدى ويخرج نحو ثبة اسم لوسط الحوض لان المحذوف عين الكامة وقوله وعوض عنه نحو يد ودم مما حذف منه لام الكامة ولم يعوض منها شيء إذ أصلهما يدى ودمى وقوله هاء التأنيث نحو اسم وبنت مما حذفت لامة وعوض عنها غير هاء التأنيث فأصل اسم سمو حذفوا لام الكامة وعوضوا منها الهمزة وأصل بنت بنو ( وقوله الاشارة بذلك إلى باب سنين ) مثله في المرادى والسيوطى والأشمونى والوضح على أحد الاحتمالين وقيل هو راجع للنوع المسمى به أيضا ويكون الناظم حينئذ افراد الاشارة باعتبار ما ذكر ثم ان الموضح شبه ذلك بغسلين وهو أحسن من تشبيه الناظم بحين لوجهين أولهما أن حيننا لا يلزم الاعراب لجواز اضافته إلى الجمل وبنائه حملا على إذ وسيقول الناظم وما كاذ معنى الخ بخلاف غسلين فهو ملازم للاعراب والياء ثانيهما أن يكون التشبيه تاما فان الياء والنون زائدتان في سنين مثلهما في غسلين بخلاف حين ( وقوله في احدى الروايتين ) وهى اثبات النون في سنين والاعراب بالكسرة الظاهرة تحتها فبقاء النون مع الاضافة دليل على أنه آتى به على لغة غسلين ولو حذف النون للاضافة لكان على اللغة المشهورة وهى الرواية التى احرز عنها كدى بقوله في احدى الروايتين ( وقوله يعنى ان هذا الاستعمال ) أى الذى هو لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة على النون ( وقوله كقوله دعاني الى آخر البيت ) من الطويل وقائله الصلت بن عبد الله شاعر اسلامى ولجده محبة وهو بيت من قصيدة قالها حين اشتاق الى وطنه وذلك انه كان يهوى ابنة عمه فنع من تزويجها فخرج طبرستان ومات بها ودعاني فعل أمر بمعنى اتركاني وهو من خطاب الواحد بما يخاطب به المثنى على لغة الشاعر ويريدون بذلك التوكيد على حد قول امرئ القيس : قفا نبك الخ فيكون الفاعل ضميرا مستترا عائدا على مخاطب واحد الالف توكيد له وقيل الالف هو الفاعل والنجد بفتح النون لغة ما ارتفع من الارض والمراد به هنا موضع أوله من ناحية الحجاز من ذات عرق الى العراق وفاء فان للتعليل وسنينه باثبات النون قبل الهاء منصوب بفتحة ظاهرة على النون على انه اسم ان ولعين فعل ماض والنون فاعله عائدا على سنينه وشيئا بكسر الشين جمع أشيب حال من نا المجرور بالياء وشيننا بفتح الياء المشددة فعل ماض والنون فاعله ونا مفعوله ومردا حال من نا وهو جمع أمرد وهو الذى لم ينبت شعر شاربه والمعنى اتركنى من ذكر هذا الموضع لان مرور السنين به لعب بنا كبارا وصغارا والشاهد في سنينه حيث ثبتت النون مع الاضافة ونصب بالفتحة تم ان كدى صرح بان المراد بقوم في النظم العرب وظاهره تخصيص هذا الاطراد بسنين وبابه وصرح بذلك الشارح والمرادى والذى فى الأشمونى والموضح ان قول الناظم وهو عند قوم يطرد راجع للجمع المذكور السالم وكل ما ألحق به وهو الصواب ويكون المراد بقوم النحاة وهو الموافق لما يوجد في بعض نسخ الناظم والفراء يراه مطردا ( ونون مجموع وما به التحق ) ( قول كدى وقيل هو مختص بالضرورة ) أى بعد الياء ولم يسمع بعد الواو وفي هذا تنسكت على الناظم الذى يقتضى انه لغة قليلة لا ضرورة وما اقتضاه الناظم في الخلاصة من القلة هو الذى صرح به في الكافية وذكره العيني وأجازه أبو حيان ولعله لكون التنسكت غير تام ضعفه كدى بقل ( وقوله كقوله وماذا ) البيت من الوافر وقائله سحيم بن وثيل الرباحى على اختلاف فيه وما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول والجملة بعده صلاته والعائد محذوف أى يدري ومعنى يدري يتبغى والجملة من الموصول وصلته خبر ما ويجوز أن تكون ذا ملغاة مركبة مع ما فتكونا مفعولا مقديما وسيقول الناظم : ومثل ما ذا بعد ما استفهام. والواو في وقدا والحال والشاهد في كسر نون الاربعين وقيل لا شاهد في هذا البيت لاحتمال أن تكون النون كسرت للقفائية ولاحتمال أن تكون الكسرة كسرة اعراب وانها مجرور بها فيكون معربا بالحركات اجزاء له مجرى حين وقد اضطرب كلام ابن مالك كالموضح فتارة استشهد به على الاعراب بالكسرة وتارة على كسر



وقوله :

(ونون مائى والملحق به \* بعكس ذلك استعمالوه فانتبه)

يعنى أن نون المثنى وما ألحق به بالعكس من نون الجمع فكسرها كثير وفتحها قليل قيل وهى لغة مع الياء وقيل مطلقا وقوله فانتبه أى فانتبه لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية \* ومن مواضع النيابة نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك فى جمع المؤنث السالم وما ألحق به وإليه أشار بقوله :

(وما بتا وألف قد جمعا \* يكسر فى الجر وفى النصب معا)

كذا أولات والذى اسما قد جعل \* كأذرع فى ذى أيضا قبل)

يعنى أن المجموع بالألف والتاء الزائدين وهو جمع المؤنث السالم مجر وينصب بالكسرة فتقول مررت بالهندات ورأيت الهندات وإنما نصب بالكسرة

النون والاعراب بالحروف (ونون مائى) (قول كدى قيل وهى لغة مع الياء) شاهده قول حميد بن ثور يصف قطاة :

\* على أحوديين استقلت عشية \*

والشاهد فى فتح نون أحوديين تثنية أحودى وهو الحفيف فى المثنى وأراد بها هنا جناحى حمامة يصفها بالحفة (وقوله وقيل مطلقا) أى بعد الألف وبعد الياء ويوجد فى بعض نسخ المسكودى بيت شاهد لكونها مفتوحة بعد الألف نص ما يوجد ومنه قول الشاعر :

أعرف منها الجيد والعينا \* ومنخرين أشبها ظيانا

البيت من الرجز وقائله رجل من بنى ضبة وقيل مصنوع والجيد العنق وطيانا اسم رجل وليس تثنية ظى خلافا للهواري وضمير منها يعود لسدى والشاهد فى العينا حيث أثبت الألف وفتح النون وقول من قال هذا البيت لادليل فيه لاحتمال انه لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال كلها ويعرب بالحركات على النون بمنزلة المفرد غير صحيح لقوله بعد ومنخرين بالياء فدل على انه لا يلزم الألف فى الأحوال كلها (وقوله من الفرق الخ) ﴿ان قلت﴾ ما علة ذلك وهلا عكسوا فكسروا نون الجمع وفتحوا غيره ﴿قلت﴾ المثنى خفيف والجمع ثقيل والكسر ثقيل والفتح خفيف فأعطى الخفيف للثقل ليقع التعادل وكسر ما قبل الياء فى الجمع وفتح فى المثنى طلبا للتعادل لتقع الياء بين مفتوح ومكسور فى التثنية وبين مفتوح ومكسور فى الجمع وإنما لحقتهما النون عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول التنوين وقدم نون الجمع على نون المثنى لان الجمع مختص بالعقلاء فكان أشرف ولان الكلام فى الجمع يقلل الفصل اذ فصل واحد بين المثنى ونونه خير من فصلين ولم يذكر كل نون متصلا بجملة لانه غير مقصود بالذات فى هذا المحل لان المقصود به بيان العلامات الفرعية لكنه من التبرعات الجميلة وقد جمع الناظم البيتين فى بيت واحد فى الكافية نصها :

والنون فى جمع له فتح وفى \* تثنية كسر وعكس قد ينفى

(وما بتا وألف قد جمعا) هذا هو الموضع الرابع من أبواب النيابة وكان الأولى أن يقدم جمع المؤنث والاسم الذى لا ينصرف على سائر المعربات بالحروف لان نيابة الحركة عن الحركة نيابة أصل عن أصل ونيابة الحرف نيابة فرع عن أصل وأجيب بان المفرد أصل للمثنى والمثنى أصل للجمع المذكور وجمع المذكور أصل للجمع المؤنث وأما ما لا ينصرف لما كان شبيها بالفعل تأخر وهو فرق حسن غاية وما فى النظم موصوله فان جعلتها واقعة على المفرد طابقت ضمير الصلة وهى جمع وخالفت ضمير يكسر الذى هو خبر عن ما لان المفرد لا يكسر فى النصب وان جعلتها واقعة على الجمع طابقت ضمير الخبر وهو يكسر وخالفت ضمير الصلة الذى فى جمع لان الجمع لا يجمع وأجيب بان ما واقعة على الجمع وان ضمير جمع يعود على ما على حذف مضاف والتقدير والجمع الذى جمع مفردة بكذا يكسر كما مر نظيره أو انها واقعة على المفرد وهو على حذف مضاف تقديره وجمع ما أى المفرد الذى جمع فيكون جملة جمع صلة ما وضمير جملة عائد على ما وضمير يكسر الخبر عائد على جمع المقدر هكذا فى جميع ما وقفت عليه والذى ذكره بعض المحققين أن ما واقعة على المفرد والجمع معا وضمير جمع يعود عليها باعتبار المفرد وضمير يكسر يعود عليها باعتبار الجمع فهو من باب الاستخدام لان الاستخدام له نوعان أحدهما أن تريد بلفظ له معنيين أحدهما ثم تعد الضمير عليه باعتبار المعنى الآخر كقوله :



مع تأتي الفتحة حملا على جمع المذكر السالم لانه فرع عنه وقدم الجر لان النصب محمول عليه وقوله : كذا أولات والذي اسما قد جعل \* كأذرعَات فيهذا أيضا قبل هذا هو المالحق بجمع المؤنث السالم وهو نوعان الأول أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه واليه أشار بقوله كذا أولات يعني ان أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة كقوله تعالى : وإن كن أولات حمل . الثاني ماسمى به من جمع المؤنث السالم واليه أشار بقوله : والذي قد جعل الح . فتقول في رجل اسمه هندات هذا هندات ومررت بهندات ورأيت هندات كما كان قبل التسمية ومنه أذرعَات اسم موضع بالشام وذال معجمة فأولات مبتدأ وخبره كذا والذي مبتدأ وصلته اسما قد جعل وفي جعل ضمير مستتر عائدا على الوصول واسما مفعول ثانٍ بجعل وكأذرعَات متعلق بجعل وفي موضع الحال من الضمير المستتر في جعل وذا مبتدأ وهو إشارة الى الحكم المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره وقبل خبره وفيه متعلق بقبل والتقدير والذي جعل اسما من جمع المؤنث السالم كأذرعَات قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره \* ومن مواضع النيابة الفتحة عن الكسرة واليه أشار بقوله :

إذا نزل السماء بأرض قوم \* رعيناه وإن كانوا غضابا

فاطلاق السماء أولاهي المطر ثم أعاد الضمير على السماء باعتبار النبات اذ هو الذي يرعى والسماء يطلق على المطر والنبات وثانيهما أن يكون اللفظ له معنيان أيضا فتطلقه عليهما وتعيد الضمير عليه أولا باعتبار معنى وثانيا باعتبار معنى فتكون ما واقعة على المفرد والجمع فأعاد عليها ضمير جمع باعتبار المفرد وضمير يكسر باعتبار الجمع ومنه قوله :

فسقى الغضى والساكنيه وان هموا \* شبوه بين جواحي وضلوعى

فالغضى يطلق على الشجر وعلى النار فأعاد الضمير الأول الذي هو فى الساكنيه على الغضى باعتبار مكانه وأعاد الثانى الذى فى شبوه باعتبار النار الحاصلة من الشجر وكلاهما مجاز وهذا ظاهر غاية هذا وقد قال الحافظ سيدى الطيب ان السؤال غير وارد من أصله لان المفرد الذى جمع نفس الصيغة الدالة على الجماعة فعاد الضمير على أحدها يكون عودا على الآخر وباء بتا للاستعانة ليفيدان التاء والألف زائدتان أولالة فيؤخذ منه انهما آلتان للجمع فهما زائدتان فلو كانت احدهما أصلية لم يكن جمع مؤنث سالما بل تكسير فيسقط قول من قال الصواب التقييد بالزائدتين لخروج نحو أليات وقضاة فالتاء فى الأول أصلية والألف فى الثانى أصلية اذ أصله قضية جمع تكسير ينصب بالفتح على الأصل لان ذلك مستفاد من كلام المصنف كما علمت وبه تعلم غلط بعضهم فى قوله نظمت أليات بكسر التاء فقل له قل أليات بالفتح فقال وما بتا وألف الح ثم لافرق بين أن يكون التانيث حقيقيا كهندات أو مجازيا نحو : إن الحسنات يذهبن السيئات (قول كدى حملا على جمع المذكر الح) يانه ان جمع المذكر أصل وجمع المؤنث فرع والأصل يعرب بالياء جرا ونصبا فلو أعرب الفرع بالفتحة على الأصل لكان له مزية على الأصل (فان قلت) المزية موجودة على كل حال فان الأصل معرب بالحروف والفرع معرب بالحركات (قلت) أجيب عنه بانه لما لم يكن فى آخر جمع المؤنث السالم حروف تصلح للاعراب جعل الاعراب بالحركات (وقوله وقدم الجر الح) أشار بهذا الى رد قول من قال لاحاجة الى ذكر الكسر لانه على الأصل كالرفع فأجاب كدى بان فائدته التنبيه على ان النصب محمول عليه (وقوله ولا مفرد له الح) بل له مفرد من معناه وهو ذات وقيل انه جمع الى وزن مدى خلط بينهما (١) (وقوله وإن كن أولات) أصله كون من باب فعل بالفتح فنقل الى فعل بالضم لقوله فى اللامية واقل (٢) لفاء الثلاثى شكل عين اذا اعـتلت الح فلما اتصلت نون النسوة سكن النون لام الكلمة بعد تسكين الواو ونقل حركتها للكاف وحذفت الواو لدفع التقاء الساكنين وأدغمت النون فى نون النسوة فالنون هو اسمها وأولات خبرها منصوب بالكسرة (وقوله الثانى ماسمى الح) أشار بهذا الى ان المراد بقول الناظم : والذي اسما قد جعل . ان معناه جعل علما على مسمى به وليس المراد فيه مطلق الاسمية فينصب لانها موجودة فى الجمع وفيه لغتان غير هذه وهما اعرابه اعزابه ما لا ينصرف فيخفف بالفتحة النائية عن الكسرة من غير تنوين والثانى اعرابه اعزابه جمع المؤنث فينصب بالكسرة مع حذف التنوين فاللغة الأولى راعت الجمعية فقط والثانى راعت العلمية والثالثة توسطت بين الأمرين راعت الجمعية فصبته بالكسرة وراعت العلمية فحذفت تنوينه (يقال) التنوين هنا للمقابلة لاتنوين الصرف (لانا نقول)

(١) (قوله وزن مدى خلط بينهما) كذا بالأصل ولا يخفى ما فيه فلعل الصواب حذف قوله خلط بينهما على أنى لم أر هذا القول فى جميع مواد الألفية شروحا وغيرها فلوز كر أصلها وما آلت اليه بعد الاعلال كما فعل غيره لكان أحسن فائدة اه

(٢) (قوله لقوله فى اللامية واقل الح) لا يصح أن يكون علة لما قبله فلعل فيه حذف تقديره ثم نقلت ضمة العين الى الفاء لقوله فى اللامية :

واقل الح اه

( وجر بالفتحة مالا ينصرف ) يعنى ان الاسم الذى لا ينصرف يجر بالفتحة ولم يذكر النصب لانه على الأصل السابق ولما كان جره بالفتحة مشروطا بان لا يضاف ولا يدخل عليه أل أشار الى ذلك بقوله :

( مالم يضاف أو يك بعد أل ردف ) فشملت أل الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الاحسن ومعنى ردف تبع وقوله وجر يحتمل أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمفعول وما في موضع رفع نائية عن الفاعل ويحتمل ان يكون فعل امر وما في موضع نصب على أنه مفعول به وما في قوله مالم يضاف ظرفية مصدرية والتقدير مدة كونه غير مضاف ولا تابع لآل \* ومن مواضع النياية نيابة النون عن الضمة ونيابة حذفها عن السكون والفتحة وذلك في خمسة أمثلة من الفعل واليه أشار بقوله :

( واجعل لنحو يفعلان النونا \* رفعا وتدعين وتسألونا \* وحذفها للجزم النصب سمه \* كلم تكونى لتروى مظهره ) يعنى ان علامة الرفع في هذه الأمثلة الثلاثة هي النون وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ وفهم من قوله لنحو أنها أكثر وتصل بالاستقراء إلى ثمانية لأن يفعلان شامل لما الفه ضمير نحو الزيدان يفعلان ولما ألفه علامة التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث ويتضمن أيضا تفعلان بالتاء فانه شبيه يفعلان ويكون أيضا ألفه ضميرا نحو أتما تفعلان وعلامة التثنية نحو تفعلات الهندان وأما تسألون فيكون واوه ضميرا نحو أنتم تسألون وهو متضمن ليفعلون لأنه يشبهه وواو يفعلون يكون ضميرا نحو الزيدون يفعلون وعلامة جمع نحو يفعلون الزيدون وأما تدعين فلا تكون ياؤه الا ضميرا فهذه ثمانية أمثلة في التقدير وان كانت ثلاثة في اللفظ والنون مفعول أول واجعل ورفعا مفعول ثان وهو على حذف مضاف أى علامة رفع والتقدير واجعل النون علامة رفع لنحو يفعلان وتدعين وتسألون

كان للمقابلة حيث كان جمعا وقد انسلخ بعد جعله مسمى به عن الجمعية فالنوين للصرف ( وجر بالفتحة ) هذا هو الباب الخامس من أبواب النياية ( قول كدى ان الاسم الذى لا ينصرف الخ ) الاسم الذى لا ينصرف هو ما فيه علتان فرعيتان نحو مررت باحمد فانه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل أو علة واحدة قامت مقامهما نحو مساجد فهو ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ومجموع العلل تسع جمعها ابن النحاس في قوله : اجمع وزن عادلا أنت بمعركة \* ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل

ويأتى بيانه في باب مالا ينصرف ان شاء الله وانما لم يدخل في الاسم الذى لا ينصرف الجر لانه أشبه الفعل فكما لا يدخل الجر في الأفعال كذلك لا يدخل فيما أشبهها وهو الاسم الذى لا ينصرف فان أضيف أو دخلت عليه أل يعد من الأفعال فرجع الى الأصل فدخل الجر فيه ( مالم يضاف أو يك بعد أل ردف ) يس أى مدة انتفاء كل من الأمرين معالا أحدهما فقط وان كان العطف بأولها وقعت في حين النفي فتفيد العموم كما في قوله تعالى : مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة. وانما تكون لأحد شيئين إذا وقعت بعد الاثبات ( قول كدى ومعنى ردف تبع ) قيل ان ردف مستغنى عنه بقوله بعد أل وأجب عنه بأن البعدية لا تستلزم الاتصال لان بعد ظرف متسع فيتناول نحو مررت بالرجل أحمد فزاد ردف لرفع هذا الإيهام وقول بعض زاده خوف توهم ان بعد في النظم بالضم مقطوع عن الإضافة مع أنه مفتوح بعيد غاية البعد ( وقوله ويحتمل أن يكون فعل أمر ) هذا أولى ليوافق قوله بعد واجعل لنحو الخ قوله وسم معتلا الخ وجملة ردف في موضع الحال من اسم يكن على حذف قدم مفعوله محذوف تقديره قد ردفها \* واجعل لنحو \* لما فرغ من ذكر النياية في الأسماء شرع في ذكرها في الأفعال ولهذا قال كدى في التوطئة ومن مواضع الخ وهذا هو الباب السادس من أبواب النياية ( قول كدى في هذه الأمثلة ) لم يقل كقول بعضهم الأفعال لأن هذه ليست أفعالا بأعيانها كالأسماء الستة وضابطها كل فعل اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو باء المؤنثة المخاطبة ( وقوله وهذه الأمثلة ثلاثة ) اضطرب كلامه فجعلها في التوطئة خمسة وفي التقرير ثلاثة وثمانية والكل صحيح بل تصل بالاستقراء الى عشرة فمن نظر لمجرد اللفظ مقرونا بالواو والألف أو الياء ولم يعتبر كونه مفتوحا بناء ولا ياء جعلها ثلاثة ومن نظر الى كون الفعل مفتوحا بالياء أو التاء في تفعلان وتفعلون ولم ينظر لضمير ولا حرف وأما تفعلين فلا تكون الا بالتاء جعلها خمسة ومن نظر الى ما ذكر مع زيادة كون الألف في يفعلان بالياء وتفعلان بالتاء يكون ضميرا وحرفا الى كون الواو في يفعلون بالياء يكون ضميرا وحرفا الى كون الواو في تفعلون بالتاء يكون ضميرا وكون الياء في تفعلين ضميرا جعلها ثمانية ومن نظر الى أن أتما تفعلان المثال الأول في التاء عند كدى شامل للمثنى الذكر والمؤنث المخاطبتين نحو أتما يا هندان تفعلان فتكون تسعة وزاد عاشر وهو ما إذا كان مفتوحا بالتاء للمؤنثين الغائبتين والألف ضمير نحو الهندان تفعلان وهو عكس المثال الثاني في التاء عند كدى جعلها عشرة وبعضهم جعلها تسعة باعتبار كون الخطاب مع التاء قسما واحدا لا فرق بين كونه للمذكر أو للمؤنث وبعضهم جعلها سبعة ومنهم من جعلها ستة ( وقوله على لغة أكلوني الخ ) أى على لغة من يلحق الفعل المسند الى الجمع علامة الجمع وهذه اللغة هي المشار اليها بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الخ وأما على لغة الجمهور فالقياس أكلتني أو أكلني ( كلم تكونى لتروى مظهره ) اعراه لم حرف جزم وتكونى مجزوم محذوف النون والياء اسمها

وقوله وحذفها للجزم والنصب سمى أى علامة وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله كالمصطفى والمرتقى مكارما فالأول الاعراب فيه قدرا \* جميعه وهو الذى قد قصرا \* والثانى منقوص ونصبه ظهر \* ورفع ينوى كذا أيضا يحرك

يعنى أن ما كان من الأسماء حرف اعرابه الفاقبلها فتحة لازمة كالمصطفى أو ياء قبلها كسرة لازمة كالمترقى يسمى معتلا وليس من الأسماء ما حرف اعرابه واو قبلها ضمة وما موصولة مفعول أول بسم ومعتلا مفعول ثان من الأسماء متعلق بسم وصلة ما كالمصطفى ومكارما مفعول لأجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به ثم ان القسم الأول من المعتل وهو ما حرف اعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الاعراب يعنى الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها نحو قام الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى ويسمى مقصورا وقد نبه على ذلك بقوله :

(فالأول الاعراب فيه قدرا \* جميعه وهو الذى قد قصرا)

ثم نبه على القسم الثانى بقوله : ( والثانى منقوص ونصبه ظهر \* ورفع ينوى كذا أيضا يحرك )

يعنى أن القسم الثانى من المعتل يسمى منقوصا وتظهر فيه الفتحة فى حال النصب لحذفها فى الياء نحو رأيت القاضى وتنوى فيه الضمة والكسرة فى حال رفعه وجره لثقلهما فى الياء نحو قام القاضى ومررت بالقاضى ثم أشار إلى المعتل من الأفعال بقوله : ( وأى فعل آخر منه ألف \* أو واو ياء فمعتلا عرف \* فالألف انوفيه غير الجزم \* وأبدى نصب ما كيدعوى \* والرفع فيهما انوا وحذف جازما \* ثلاثين تقض حكما لازما ) يعنى ان المعتل من الأفعال على ثلاثة أقسام ما آخره ألف نحو نختى وما آخره واو نحو يغزو وما آخره ياء نحو يرمى وجميع ذلك يسمى معتلا

واللام فى لتروى لام الجحود وتروى منصوب بحذف النون بان مضمرة بعد لام الجحود ومظامة مفعوله وحجلة لتروى فى محل نصب خبر تكونى ( فرع ) انما أعربت هذه الأمثلة بالنون لأنه لما اشتغل محل الاعراب وهو لام الكلمة بالفتحة ليناسب الألف وبالضمة ليناسب الواو وبالكسرة ليناسب الياء لم يمكن الاعراب فيه ولا موجب للبناء فجعلت هذه النون بدلا من الضمة لمشايتها للواو فى الغنة وفى ادغامها فيها نحو من والواو آخرت النون وهى علامة للرفع عن الفاعل وهى الألف أو الواو أو الياء لأن الضمير المرفوع كالجزء لا سيما ان كان الضمير حرفا من حروف اللين وكسرت النون فى يفعالان تشبيها بنون التثنية وفتحت فى يفعالون وتفعلين تشبيها بنون الجمع وبعضهم زعم أن الاعراب بحركات أو سكون مقدرات على لام الأفعال ( وقوله والقياس الفتح ) موافقة للغة والكسر فى كلام الناظم متعين لسلامته من سناد التوجيه وهو اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى ( وسم معتلا ) قدم الموضح شرح قول الناظم واحذف جازما ثلاثين على قوله وسم معتلا لأنه هو الباب السابع من أبواب النيابة ولما فاعله الناظم وجه حسن وهو أنه لما فرغ من اعراب الصحيح من الأسماء والأفعال شرع فى المعتل منهما وقدم الاسم لشرفه ( قول كدى وليس من الأسماء الخ ) أى العربية كما هو موضوع كلام النحاة وأما قولهم سبوا وصفروا وكسكسو فمن أوضاع العجم ( وقوله قبلها ضمة ) أى لازمة احترازا من نحو هذا أخوك فانها غير لازمة ( وقوله لتعذر النطق بها ) وقد قيل :

تعذرا فى الألف استتقلا \* فى الواو والياء غفدا مثالا

كقال موسى معشر اليهود قد \* يأتى محمد ويغزو من جحد

( وقوله ويسمى مقصورا ) سمي بذلك لقصر جميع الحركات فيه لتعذر ظهورها لكن يشاركه الفعل فى هذا ولا يسمى مقصورا اصطلاحا لكن الممدود منه نحو جاء لا يقال فيه ممدود اصطلاحا والقصور يقابله الممدود وكتب بعض الأدباء الى بهاء الدين ابن النحاس :

سلم على المولى البهاء وصف له \* شوقى اليه وأنى مملوكة

أبدا يحركنى اليه تشوق \* جسمى به مشطوره منهوكة

لكن نخلت لبعده فكأننى \* ألف وليس بممكن تحريكه

ثم ان كان الاسم الذى آخره ألف ممنوعا من الصرف قدرت فيه الضمة والفتحة على الأصل والفتحة نيابة عن الكسرة نحو قوله تعالى : رب موسى . مخفوض بالفتحة النائية عن الكسرة للعلمية والعجبة فان أضيف خفض بالكسرة كموسى بنى اسرائيل ( والثانى ) يقرأ بحذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة وهى لغة لا للوزن كما قيل ( فان قلت ) ما الفرق بين يدوقاض حتى جعل الاعراب فى الأول ظاهرا وفى الثانى مقدرا مع ان كلاهما حذف لامة ( قلت ) العرب تحذف شيئا ولا تزيد ويصير نسيا منسيا ومنه يدوقد يحذف الشيء وتريده ومنه قاض ويدلك على الارادة وعدمها التثنية فانهم قالوا يدان بدون رد المحذوف وقالوا قاضيان بالرد ( وأى فعل ) لله درمن قال :

ألف القوام وواو صدغك بعده \* ياء العذار المستدير لحنى \* أعلن جسمى بالصدود فسميت \* عند النحاة لئلا حروف العلة

وأى فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبره مفسرة للضمير المستتر في كان الشانية المقدرة ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والفاء جواب الشرط وفي عرف ضمير مستتر عائد على فعل ومعتلا حال منه مقدم على عامله وقوله : \* فالألف انوفيه غير الجزم \* يعنى ان ما آخره ألف من الأفعال المعتلة بنوى فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما في الألف نحو زيد يرضى ولن يخشى فالألف مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال ويجوز رفعه على الابتداء وقوله : أبد نصب ما كيدعو يرمى \* يعنى أن ما آخره واو كيدعو أو ياء كيرمى يظهر نصبه بالفتحة لحتمها نحو لن يدعو ولن يرمى ومعنى أبد أظهر وما موصلة وصلتها كيدعو ويرمى معطوف على يدعو بحذف حرف العطف وقوله : والرفع فيهما انو . يعنى ان الرفع بنوى في الواو والياء لثقل الضمة في الواو والياء والرفع مفعول مقدم بانو وقوله : واحذف جازما \* ثلاثهن الح

يعنى ان هذه الحروف الثلاثة أعنى الألف والواو والياء تحذف في الجزم نحو لم يخش ولم يعز ولم يرم وجازما حال من الفاعل المستتر في احذف ثلاثهن مفعول باحذف ومعمول جازما محذوف تقديره للأفعال وتقض مجزوم على جواب الأمر وحكما مفعول به ان جعات تقض بمعنى تؤدى ومفعول مطلق ان جعلته بمعنى تحكم كأنه قال تحكم حكما لازما

( قول كدى وأى فعل شرط الخ ) هذاهو الصواب ولا يصح جعلها موصولة لأن أى هذه مضافة الى النكرة والموصولة لاتضاف إلا إلى المعرفة عملا بقوله : \* واخصصن بالمعرفة \* موصولة أيا ... ( وقوله وهو مرفوع بالابتداء الخ ) لم يبين الخبر واختلف فيه قيل جملة الشرط فقط وهو الأصح أو جملة الجواب أوها وعدم البيان أول الاعتراضات العشرة التي اعترض بها العرب على المكودي ( وقوله وكان بعده مقدرة ) أى وهى فعل الشرط وهذا مخالف لما أصلوه انه لا يحذف الفعل بعد شيء من أدوات الشرط غير ان ولو إلا ان كان مفسرا بفعل بعده نص عليه ابن هشام ( وقوله ويحتمل أن تكون شانية ) هذا يقتضى ان الشانية غير الناقصة مع انها عنها لا احتياجها الى اسم وخبر وأجيب عنه بأنه ذهب على مذهب أبي حيان وانها تامة ويكون اسمها على انها شانية ناقصة ضمير الشأن وجملة آخر منه ألف خبرها واعترض هذا العرب أيضا بأن جملة خبرها لا بد أن تشمل على ضمير يعود على اسمها وليس هنا الا ضمير منه فان عاد على اسم كأن بقى المبتدأ الذى هو أى بلا ضمير يعود عليه من الخبر لان الأصح ان الخبر الشرط فقط وان عاد على المبتدأ بقى اسم كان بلا ضمير يعود ( وقوله مفسرة للضمير المستتر ) ( فان قلت ) الجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب ( قلت ) ما لم تكن عمدة والالكان لها محل وهو هنا خبر والخبر عمدة ( وقوله ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة الخ ) الأولى أن يقول ووقف عليه بحذف الألف لأنهم يقفون على المنون المنصوب بحذف الألف ولم يتعرض كدى لاعراب قول الناظم \* أو أو أو ياء \* واعرابهما انه إن جعل ألف بالرفع مبتدأ كانا مرفوعين وان جعل بالنصب خبرا لكان كانا منصوبين ( وقوله والفاء جواب الشرط ) الأولى أن يقول والفاء رابطة بين الشرط والجواب سيقول : \* واقرن بفاحتماجوا بالو جعل \* وقد قيل : والفاء فى الجواب قل للربط \* ولا تقل فيها جواب الشرط ( وقوله ومعتلا حال منه ) يعنى ان جعل عرف يتعدى لواحد وان جعل متعديا لاثنتين كان معتلا مفعولا ثانيا وبما قلنا يتطابق مع ما يأتى له جمع التكسير حيث أعرب جمعا من قوله : \* وفعل لفعة جمعا عرف \* مفعولا ثانيا ... ( وقوله من باب الاشتغال ) أى فيكون مفعولا فيه على معنى في والأصل انوفى الألف فحذفت وانتصب الألف على التوسع ( وقوله ويجوز رفعه على الابتداء ) الأولى أولى لقوله :

\* واختير نصب قبل فعل ذى طلب \* ( واحذف جازما ) مذهب سيبويه ان الجازم لما دخل حذف الحركة المقدرة مكتفيا بها فصار صورة المجزوم والمرفوع واحدة فحذفوا حرف العلة للفرق المذكور فهو محذوف عنده لا بهوا بن السراج يقول ان الحركة فى الأفعال لا تقدر لان الاعراب فرع فيه فلا حاجة لتقديره فلما دخل الجازم حذف الحرف فهو كاللواء المسهل ان وجد ففعله أخذها والا أخذ من قوى البدن فالحرف محذوف بالجازم لانه لا حركة مقدره قال ز ويحتمل كلام الناظم المذهبين وفيه نظر لان الناظم نص أولا على ان المعنى معرب بالحركات في قوله : فالألف انوفيه غير الجزم . وفي قوله : \* والرفع فيهما انو \* وهو قول سيبويه ونص ثانيا على انه مجزوم بحذف الحرف في قوله \* واحذف جازما ثلاثهن \* وهو قول ابن السراج فيكون ما قاله الناظم مذهبا ثالثا مركبا منهما وبه قرر ضح كلام الناظم وهو الذى فى الشذور وابن الحاجب فى كافيته والرضى فتكون أبواب النيابة سبعة عندنا ناظم أيضا وأجيب عن كدى بان كلام الناظم محتمل للمذهبين بالنظر لقوله : واحذف جازما . وقطع النظر عما تقدم لكنه بعيد ( وقوله ثلاثهن مفعول باحذف ) ثم يحتمل أن يعود الضمير على الأفعال ويكون على حذف مضاف أى احذف أو اخرهن أى الأفعال ويحتمل أن يعود على الأحرف ولا تقدير حينئذ ( لا يقال ) القياس حذف حرف العلة كما حذف للجازم ( لانا نقول ) علامة النصب

## \* النكرة والمعرفة \*

النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عنها ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال :

(نكرة قابل آل مؤثرا \* أو واقع موقع ما قد ذكرا)

يعنى ان النكرة هي ما يقبل آل وهي الألف واللام وقوله مؤثرا أى مؤثرة للتعريف واحترز بذلك من آل التي لا تؤثر التعريف كالآلف واللام الزائدة كاللآتي والتي للمح الصفة كالحارث فان كليهما لم يؤثر في ادخل عليه تعريفا وقوله : \* أو واقع موقع ما قد ذكرا \* يعنى ان من النكرة ما لا يقبل آل كذى بمعنى صاحب وما الوصوفة فهما نكرتان لا يقبلان آل لكنهما في معنى ما يقبلها فذى بمعنى صاحب وما بمعنى شئ وكلاهما يقبل آل وقوله :

( وغيره معرفة كهم وذى \* وهند وابنى والغلام والذى )

يعنى أن غير النكرة معرفة فالمعرفة هي ما لا يقبل آل ولا واقع موقع ما يقبلها وذكر من المعارف ستة الضمير كهم واسم الإشارة كذى والعلم كهند والمضاف إلى المعرفة كبنى والمعرف بأل كالغلام والموصول كالذى ولم يذكر المقصود بالنداء نحو يارجل وهو من المعارف لأنه داخل كما قيل

وجودية لأنها حركة وعلامة الجزم عدمية والوجودية لا بدلها من حرف تقوم به فلو حذف لبقيت من غير حرف وهي لا تقوم بنفسها والله أعلم .

## \* النكرة والمعرفة \*

هذه هي المقدمة الثانية من المقدمتين السابقتين وهما في الأصل اسم مصدر نكرة وعرفته فنقلا وسمى بهما المنكر والمعرف ومناسبة ذكر هذا الباب عقب العرب والمبنى أن غالب المعارف مبنى وغالب النكرات معرب ( قول كدى هي الأصل الخ ) وجه بأمر منها ان النكرة لا تحتاج إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ومنها ان بعض الأسماء النكرة لم تعرف والمستقبل بنفسه أولى بالاصالة ومنها ان مسماها سبق في الذهن ( نكرة قابل آل مؤثرا ) ( قول كدى والتي للمح الصفة ) التعبير بلح الأصل أولى بل قد يكون منقولا من غير صفة بل من مصدر كفضل أو من اسم عين كنعمان وأجيب بأن المراد بالوصف الحالة التي كان عليها قبل النقل لا الصفة الاصطلاحية ( وقوله كذى بمعنى صاحب ) نحو مررت برجل ذى مال أى صاحب مال واستشكل التمثيل بنحو بوجهين أحدهما انها تفسر بصاحب وهو وصف وأل الداخلة على الاوصاف نحو الضارب موصولة معرفة ثانيهما أن ذو لا تستعمل إلا مضافة فتفسر حينئذ بصاحب المضاف وصاحب المضاف لا يقبل آل لأن آل والاضافة لا يجتمعان وأجيب عن الأول بأن آل الداخلة على الأوصاف قد تكون للتعريف اذا أريد بالوصف الدوام والثبوت بأن يكون صفة مشبهة وذلك كاف إذ لا يشترط قبولها في كل تركيب أو تقول ان المراد بصاحب ذات موصوفة بصاحبة وذات تقبل آل وأجيب عن الثانى بأنه روعى لفظ صاحب مجردا وذلك كاف ورده الحافظ سيدى الطيب بأن الشرط أن يقبلها مع الاضافة والازم أن يكون غلام من غلام زيد نكرة وهو باطل قال ولم أرجو ابا عنه مقنعا ( وقوله وما بمعنى شئ ) في نحو مررت بما معجب لك أى انسان معجب لك ( فرع ) الأفعال نكرات لأنها موضوعة للخبر وحقة ان يكون نكرة إذ لو كان معرفة لم يكن للمخاطب فيه فائدة إذ الخبر هو الجزء المستفاد من الجملة ( فان قلت ) إذا كانت نكرات فهل تعرف كما يعرف الاسم النكرة ( قلت ) تعريفها محال لأنها لا يضاف اليها لأنها جمل ولذلك لا تدخل عليها آل ودخلها على الجمل محال وهذا على ما للنحويين والذي للأصوليين أن الفعل لا يوصف بتعريف ولا تنكير ( فان قلت ) يرد علينا العلم كزيد وعمر وفانه يقبل آل عند تثنيته أو جمعه ( قلت ) العلم لا يثنى ولا يجمع إلا بعد تقدير تنكيره كما مر فهو عند ارادة تثنيته نكرة ولم يتعرض كدى لآعراب هذا البيت مع انه صعب وحاصل ما قالوا هنا ان نكرة مبتدأ والمسوغ كونه صفة لمحدوف أى اسم نكرة ولذا قال قابل آل ولم يقل قابلة اعتبارا بلفظ اسم المقدر ويصح أن يكون قابل مبتدأ ونكرة خبره وهو الذى يناسب قوله وغيره معرفة وأل مضافة (١) إلى ما قبلها من اضافة الوصف إلى مفعوله ومؤثرا حال من آل وشرط اتيان الحال من المضاف اليه الآتى في قوله : \* ولا تجز حالا من المضاف له \* إلا إذا... الخ موجود إذ المضاف الذى هو قابل يصح ان يعمل في الحال وموقع مفعول فيه ولا يصح أن يكون مفعولا مطلقا لأن المعنى ان يقع في محل ما يقبلها لا ان المراد ما يقع وقوعا كوقونه إذ لو كان كذلك لدخلت عليه آل بنفسه وهناك مناقشات في كلام الناظم كلها ساقطة ( وغيره معرفة ) الضمير عائد على ما ذكر من قبول آل أو الواقع موقع ما يقبلها على حد عوان بين ذلك ولا يصح عوده على نكرة والا لقال وغيرها ولا يصح أن يعود على ما يقبل آل أو الواقع من غير اعتبار ما ذكر وإلا لقال



في العرف بأل لكنها حذفت لأنها لا تجتمع مع حرف النداء وفي اسم الإشارة ولم يرتبها في المثل ورتبها في الفصول ثم شرع في أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال :

( فما لدى غيبة أو حضور \* كأت وهو سم بالضمير )

يعنى ان ما دل على غيبة نحو هو أو حضور نحو أنت وأنا يسمى ضمير او دخل في قوله أو حضور اسم الإشارة لأنه حاضر لكنه أخرجه بالمثال ولما كان الضمير متصلا ومنفصلا أشار الى المتصل بقوله :

( وذو اتصال منه مالا يتبدا \* ولا يلى الا اختيارا أبدا )

يعنى ان الضمير المتصل هو مالا يصلح الابتداء به أى وقوعه في أول الكلام ولا يلى الا في الاختيار وفهم منه انه يلى الا في غير الاختيار كقول الشاعر :

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا \* أن لا يحاورنا إلاك ديار

وغيرهما ( لا يقال ) أفرد لأن العطف بأو ( لانا نقول ) أو التى يصح فيها ذلك هى التى للتخيير وهى هنا للتنويع ولا يعود على اسم المقدر لأنه يصير لا فائدة في الاخبار اذ من المعلوم أن غير النكرة معرفة ( قول كدى في العرف بأل الخ ) أى فتكون أل مقدرة وناب عنها حرف النداء ( وقوله وفي اسم الإشارة ) وعليه فتكون تعرف بالقصد والاقبال وهذا الأخير هو الذى اختاره في التسهيل ( وقوله ولم يرتبها في المثل الخ ) نسخة فيها بالمثل بجمع الكثرة وفي بعضها بالمثال بالافراد وكلاهما غير ظاهر والأولى أن يقول في الأمثلة بجمع القلة ( وقوله ورتبها في الفصول الخ ) تبعاً لترتيبه في كافيه أيضاً حيث قال :

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* واسم إشارة وموصول متم

وذو أداة ومنادى عينا \* وذو اضافة بها تيننا

وقوله في التوطئة وأعرفها وهو الضمير المراد بالاعرفية شدة التميز لمساه ولا شك أن ضميرى التكلم والمحاطب أشد تميزاً لمساهما من العلم وان كان يعين مسماه مطلقاً وأما مرتبة ضمير الغيبة فبعد العلم كما صرح به في التسهيل خلاف ما يقتضيه كلام الموضح هنا من ان الضمير مطلقاً في مرتبة واحدة ثم يجب أن يقال الضمير أعرف المعارف بعد اسم الجلالة \* وقد رأى ابن جنى سيويوه في منامة فقال له ما فعل الله بك فقال له غفرلى بقولى أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة وليس المراد ان الله جل جلاله لم يقبل من سيويوه الا هذا العمل بل غفر له بسببه ( فما لدى غيبة ) ( قول كدى يعنى ان ما دل على غيبة الخ ) صوابه على صاحب غيبة لتخرج أحرف المضارعة لأنها وضعت لما ذكر من الغيبة والحضور لكنها لا تدل على الصاحب لأن الياء تدل على مطلق الغيبة وما عداها على الحضور ( وقوله ودخل في قوله أو حضور الخ ) فيه نظر لأن اسم الإشارة عند الناظم قريب ويعيد فالبعيد لا دلالة له على الحضور قطعاً والقريب دلالة عليه بالاتزام لأن الواضع انما وضعها لتدل على القرب أو البعد أو التوسط على القول به وقد لا يلزم من القرب الحضور فقد يكون قريباً منك ولا يكون حاضراً معك فالحضور أخص ولا ترد أيضاً الاسماء الظاهرة نحو زيد فانها وان دلت على الغيبة ولذا يقولون الاسم الظاهر من قبيل الغيبة الا انها وضعت لمسمياتها المعينة مطلقاً لا بقيد كونها غائبة فلو صدر العبارة بقوله : يعنى ان ما وضع لصاحب غيبة نحو هو أو حضور نحو أنت كما في عبارة غيره لسم من الابهام ( وذو اتصال ) ( قول كدى أى وقوعه في أول الكلام الخ ) تفسير الابتداء في النظم بهذا يصير قوله بعد ولا يلى الاختياراً أبداً حشواً لانه على هذا التفسير يخرج ضمير الرفع المنفصل نحو هو قائم وضمير النصب المنفصل نحو اياك نعبد لأن كلاهما يصح وقوعه في أول الكلام والذى ينبغى أن يفسر الابتداء به في النظم أنه هو الذى لا يصح جعله مبتدأً فيخرج به ضمير الرفع المنفصل بأنه يكون مبتدأً وبقي ضمير النصب المنفصل أخرجه بقوله ولا يلى الاختياراً أبداً انعم يستغنى بهذا عن الأول لكن لا يضر اغناء الثانى عن الأول بل المضارع العكس ويؤخذ منه أن المنفصل هو الذى يصح الابتداء به ويلى إلا في اختيار الكلام ( وقوله كقول الشاعر وما نبالى الخ ) البيت من بحر البسيط وما الأولى نافية ونابالى فعل مضارع وفاعله مستتر فيه من البالغة بمعنى الاكثر اثاراً وفي بعض نسخ كدى وما علمينا وإذا ظرف فيه معنى الشرطية وما زائدة لا مصدرية لأن إذا الشرطية لا يليها الا جملة فعلية وسيقول الناظم : الزم إذا اضافة إلى جمل الأفعال وجار تناخير لكنت منصوب بالفتحة من الجار وأن حرف نصب مدغمة في لا النافية ويجاور منصوب بأن وأن وصلتهما معمول لنابالى والاحرف ايجاب والكاف في موضع نصب على الاستثناء مقدم على المستثنى منه وهو ديار أى أحد



وقوله (كالياء والكاف من ابني أكرمك \* والياء والها من سليه ماملك) فأتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي ياء التكلم من ابني وهي مجرورة بالإضافة وكاف الخطاب من أكرمك وهو منصوب بأكرم وياء المخاطبة وهاء الغائب من سليه والياء من سليه مرفوعة بسل والهاء منصوبة به وقوله : ( وكل مضممر له البناء يجب \* ولفظ ما جر كلفظ ما نصب )

يعني ان الضمائر كلها مبنية وقوله : \* ولفظ ما جر كلفظ ما نصب \* يعني ان كل ضمير نصب صالح للجر وان كل ضمير جر صالح للنصب ففهم منه ان الياء من ابني تصلح للنصب لأنها مجرورة وان الكاف من أكرمك تصلح للجر لأنها منصوبة وان الهاء من سليه تصلح للجر لأنها منصوبة وان الياء من سليه لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع قوله :

(الرفع والنصب وجرا صالح \* كاعرف بنا فانتا فلنا المنح)

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو نا الدال على التكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو صالح للاعراب كله رفعاً ونصباً وجراً وقد مثل به مجروراً في قوله كاعرف بنا ومنصوباً في قوله فانتا ومرفوعاً في قوله فلنا المنح والمنح جمع منحة وهي العطية وفهم منه أن الياء من سليه مرفوعة ومالم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو ياء التكلم والكاف والهاء وما يستعمل في الاعراب كله وهو نا علم أن عدا القسمين خاص بالرفع وهو ياء المخاطبة وتاء الضمير متكلما كان أو مخاطباً وواو الضمير وألف الاثنين ونون الاناث فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ قوله :

وفيه الشاهد لأن القياس أن يقول الاياك وأنكر المبرد وجود هذا وأنشد سواك ومعناه إذا كنت جارتنا فلا نبالي بعدم مجاورة غيرك ونائب فاعل يبتدأ في النظم ضمير مجرور بالياء أصله به ثم حذف الجار وحده توسعاً فاستتر الضمير كما قالوا في المشترك أصله المشترك فيه ولا يقال إن الجار والمجرور النائب محذوف وان كان العائد محذوف نحو قوله ولم يحسدوني أي فيه لأن النائب لا يحذف (كالياء والكاف) (قول كدى فأتى بهذه المثل الخ) الأولى أن يقول الأمثلة وانما أتى بهذه الأمثلة الأربعة وان كان يمكنه أن يأتي ببعضها إشارة إلى تقسيم الضمير إلى مرفوع ومنصوب ومخفوض وتقسيمه إلى متكلم ومخاطب وغائب لكن لم يربط الأمثلة للتقسيم الأول كما جرى عليه اصطلاحهم بأن يقدم المرفوع ثم المنصوب ثم المجرور بل ذكرها على سبيل ما سمح له الوزن ورتبها بحسب التقسيم الثاني حيث أتى بما للتكلم ثم للمخاطب ثم للغائب فيكون تدلياً وذلك ترتيبها في درجة التعريف والاختصية وتظهر فائدة الاختصية في قوله بعد: وقدم الاختص في اتصال. وفي قوله ابني أكرمك إشارة إلى أن الناظم كاشف ابنه بأنه مضيع ويكرم هذه الألفية بشرح ثم قال انه لأمته له عليها فسليه أيها الألفية ماملك واكتسب منك من العلوم . ( وكل مضممر له البناء يجب ) قيل الأولى أن يؤخر هذا الشرط إلى أن يفرغ من الضمائر وفيه نظر لان الناظم لما تكلم على الضمير المتصل منطوقاً وعلى المنفصل مفهوماً وتضمن قوله ابني الخ الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور فجميع اقسام الضمير فناسب ذكر البناء عقبها وعبر بكل إشارة إلى عدم خروج فرد من البناء بخلاف اسم الإشارة خرج بها ذان وتان والوصول خرج منه اللذان واللذان ولم يذكر كدى علة بنائه وهو من التأكيد وقد ذكر في التسهيل له أربعة أسباب أحدها شبه الوضع في جميعها لأنها اما موضوعة على حرف أو حرفين فقط على الأصح إلا نحن فهو موضوع على ثلاثة وحمل على سائرهما طرداً للباب ويدل على أنه أصح قوله سابقاً: كالشبه الوضع في اسمي جئتنا . ولا تكرار بين ما هنا وهناك لانه لما كان الوضع فيها قد يكون على ثلاثة ربما يتوهم التوهم أنه معرب رفع ذلك التوهم بالنص على البناء هنا وقد ذكر كدى في الكبير أن علة بناء الضمير هو المخالفة لانك إذا أردت التبتدأ قلت أنا والفاعل أكرمك والمفعول أكرمني والاسماء العربية لا تختلف صيغها كزيد رفعاً ونصباً وجراً ( ولفظ ماجر ) ( قول كدى يعني ان كل ضمير نصب الخ ) تقديره صحيح والمناسب لعبارة المصنف أن يقول يعني ان لفظ المجرور من الضمائر شبه لفظ المنصوب وانما قدم المصنف الجر ليستفاد من أول كلامه أن المشاركته انتهى في المتصل لان ضمير الجر لا يكون منفصلاً ( وقوله ففهم منه ان الياء الخ ) هذا منطوق لامفهوم ومثاله ربي أكرمني ومثاله في الكاف ما وعدك ربك . وفي الهاء قال له صاحبه وهو محاوره فيكون ترقياً من المجرور إلى المنصوب والرفوع ( للرفع والنصب ) ( قول كدى مرفوعاً في قوله فلنا ) لم يبين هل نال مبنى للفاعل أو للمفعول والذي صرح به غيره أنه مبنى للمفعول ونا نائبه وهذا لا يظهر لان نال إنما يتعدى للمفعول واحد وهو المنح هنا فلم يبق لنا إلا أن يكون فاعلاً ومعنى فلنا حزنا ولا يقال ان نا نائب إلا لوقيل أنيل بالهمزة المتعدى إلى اثنين لان أصله أنا لنا والله المنح ( وقوله وفهم منه ان الياء الخ ) الأولى أن يؤخر هذا التحصيل ويندكره عند قول الناظم بعد وألف والواو الخ وقد يعتذر عنه بأنه لما كان قول الناظم بعد وألف الخ مؤخراً عن محله ومحلّه عند قوله سابقاً لما لدى غيبة الخ كما قاله ضح تنكيتاً عليه ذكر هذا التحصيل هنا ( وقوله فمجموع الضمائر المتصلة ) أي البارزة مع قطع النظر عما يتفرع منها ( وقوله تسعة الخ ) هذا بحسب مواضع الاعراب رفعاً ونصباً وجراً خمسة للرفع فقط وثلاثة للنصب والجر وواحد للثلاثة ثم ان الناظم يقول لك .

(وَأَلْفَ وَالْوَاوِ وَالنُّونَ لِمَا \* غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَعَلَمَا)

يعنى ان ألف الاثنين وواو الجمع ونون الاناث الغائب والمخاطب فثالثها للغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثالها للمخاطب قوما وقوموا وقمن الا أن قوله وغيره شامل للتكلم والمخاطب ولا تكون هذه الضمائر للتكلم أصلا ولكن تمثيله بقاما وهو للغائب واعلما وهو للمخاطب يرشد الى مراده ولو قال عوض قوله وغيره وخوطب لكان أحسن وألف مبتدأ والواو والنون معطوفان عليه وسوغ الابتداء بألف عطف المعرفة عليه ولما غاب خبر المبتدأ وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها الا التاء وانما استغنى عنها لتقديم ذكرها في قوله: بتأفعلت. ثم قال :

(ومن ضمير الرفع ما يستتر \* كافعل أوافق نعبط اذ تشكر)

يعنى ان من ضمائر الرفع ما يجب استناره وفهم من قوله ومن أن ذلك لا يكون في ضمائر النصب ولا في ضمائر الجر وذكر أربعة

أيها الطالب اعرف حقنا لاننا من العلماء ويحتمل أن يكون المعنى اعرف بحق كتابنا فانه نفعلك المنح والعطايا التي هي فيه وقدم المصنف المجرور وهو بنا ثم أتى بالمنصوب ثم الرفع اشارة إلى أن الطالب ينبغي له أن يخفض جناحه في مبدأ القراءة ليصير في مقام المنصوب ثم يصير في مقام الرفع وهم العلماء العاملون (وَأَلْفَ وَالْوَاوِ) قد علمت أن الاولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله فما لدى غيبة لأنها أمثلة له وينص على أنها ضمائر الرفع (قول كدى يرشد إلى مراده) لاسيما ان أعرب قول الناظم كقاما حالا من فاعل غاب واعلما حالا من غيره لأن الحال قيد في صاحبها ويكون كلام الناظم من باب اللف والنشر المرتب وأجاب بعضهم عن الناظم بأن لفظ غير عند البيانين تطلق على معنيين قريب وبعيد لكن اطلاقها على القريب أولى والقريب هنا هو المخاطب فيحمل عليه فلا اعتراض عليه  $\{$  لا يقال  $\}$  من أى وجه يكون المخاطب أقرب من التكلم  $\{$  لأننا نقول  $\{$  ضمير الغائب موال لضمير المخاطب في الرتبة لا للتكلم  $\}$  وقوله وانما استغنى عنها  $\{$  الح  $\}$  أصاحه ابن غازى بما يرفع الابهام الذى في غيره مع بيان أن الواو والالف والنون ضمائر الرفع وزيادة التاء بأقسامها الثلاثة بقوله :

وَأَلْفَ وَالْوَاوِ وَالنُّونَ لِمَا \* غَابَ وَخُوطِبَ وَلِلرَّفْعِ انْتَمَى

وللحضور التا كقمت قمت \* قمت وللرفع قد نبهت

ثم المراد بالألف ألف الاثنين كما قال وأما الألف المتقلبة عن ياء التكلم نحو يا حسرتا فهو في محل جر وفي ذلك ألغز العلامة سيدي الطيب بن كيران بقوله :

أيها العالم بالنحو \* والذى فيه تهر

وأجابه جدنا العلامة أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج :

أيها اللغز في يا \* حسرتا ممن تحسر

لاعدمناك مفيدا \* ما على الغير تعسر

(ومن ضمير الرفع ما يستتر) كان ينبغي لكدى أن يأتي بتوطئة قبل هذا البيت ونصها لما قسم الضمير إلى متصل ومنفصل وعرف الأول بالمنطوق والثاني بالمفهوم وكان المتصل ينقسم إلى قسمين بارز وهو ماله صورة وقد مر أن ألفاظه تسعة والى مستر والاستتار اما وجوبا أو جوازا أشار إلى بيان ذلك بقوله هنا (قول كدى وفهم من قوله ومن الح) أخذ هذا من تقديم الناظم الخبر الذى هو من ضمير على المبتدأ الذى هو ما وانما خص ضمير الرفع بالاستتار دون ضمير النصب والجر لأن ضمير الرفع عمدة والعمدة لا بد منها فان لم توجد في اللفظ ادعى تقديرها بخلافها لأنها فضلتان والفضلة اذا لم توجد في اللفظ لم يدع تقديرها  $\{$  فان قلت  $\}$  قد ورد الاستتار في المنصوب كقوله تعالى: أهذا الذى بعث الله رسولا. أى بعثه وفى المحفوظ كما في قوله تعالى: وإشرب مما تشربون أى منه  $\{$  قلت  $\}$  هذا من باب الحذف لامن باب الاستتار (وقوله وذكر أربعة مواضع الح) الأولى أن يقول وذكر من ذلك زيادة من التبعية ليفيد أنها أكثر وهى تصل إلى عشرة اقتصر السيوطى في فريده منها على تسعة فقال :

وستر مرفوع بأمر حتما \* ودون يا مضارع واسميها

وفعل الاستثناء والتعجب \* وأفعل التفضيل فاحفظ تصب

ولو قال بدل فاحفظ صبرا لوفى بالمقصود فيدخل المصدر النائب عن فعله الا أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر قليلا كما سيأتى في قوله: ورفعه الظاهر نر. وزيد على هذه العشرة اياك وأخواتها في التحذير فانها ترفع الضمير المستتر وجوبا نيابة عن الفعل وفى الحادى عشر ألغز العلامة سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالى بقوله :

مواضع يجب فيها استتار الضمير الأول فعل الأمر للواحد المذكور وهو المشار إليه بقوله كأفعل والثاني الفعل المفتوح بهمزة التكلم وهو المشار إليه بقوله أوأفعل الثالث الفعل المضارع المفتوح بنون التكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار إليه بقوله نغبت الرابح الفعل المضارع المفتوح بئاء المخاطب وهو المشار إليه بقوله اذ تشكر وما موصولة في موضع رفع بالابتداء ويستتر صلتهما وخبرها في المحرور وأوافق مجزوم على أنه جواب الامر ونغبت معطوف على أوأفعل على حذف حرف العطف ولما فرغ من الضمير المتصل المستتر شرع في بيان المنفصل وهو ضربان مرفوع ومنصوب وقد أشار إلى المرفوع بقوله :

(وذوارتفاع وانفصال أنا هو \* وأنت والفروع لاتشبهه)

يعني أن ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر ضمير للتكلم منها اثنان أنا ونحن وللمخاطب خمسة أنت وأنت وأنتا وأتم وأنتن وللغائب خمسة هو وهي وهما وهم وهن وقد اكتفي منها بذكر ثلاثة لأنها أصول لما لم يذكره ولذلك قال والفروع لاتشبهه فإنا فرعه نحن لأن الفرد أصل للجمع وأنت فروعه أنت وأنتا وأتم وأنتن لأن أنت له فرعان فرع من جهة الافراد وهو أنتا وأتم وأنتن وفرع من جهة التذكير وهو أنت وكذلك أيضا هو فروعه من جهة الافراد هاوهم وهن ومن جهة التذكير هي وأشار إلى المنصوب من المنفصل بقوله : (وذو انتصاب في انفصال جعلنا \* إياي والتفريع ليس مشكلا) اكتفي بذكر ضمير التكلم وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع لكنه اكتفي بإياد عما سواه لوضوحه ولأنه ذكر ذلك في المرفوع وثبت في بعض النسخ وذو انتصاب بالواو واعرابه مبتدأ

يا أيها المبرز المبرز \* لما اختفى والجامع المحرز

ما مضمير يرفعه مضمير \* مستتر فيه ولا يبرز

إياك أن يخفى عليك وقد \* أبان خبئه لك المبرز

وضابط ما يجب فيه الاستتار مالا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل والمستتر جوازا ما يخلفه ظاهر أو ضمير منفصل نحو زيد قام فتقول هو (وقوله الأول فعل الأمر للواحد) احترازا لما اذا كان لغير الواحد فيجب بوزنه نحو قاما وقاموا (وقوله المذكور) احترازا لما إذا كان للواحدة فيجب بوزنه أيضا نحو قومي (وقوله المضارع المفتوح بئاء الخطاب) أي للمذكر الواحد احترازا من البدوء بئاء الغيبة نحو هند تقوم فانه يجوز فيه الاظهار والاستتار ومن البدوء بئاء الخطاب لكنه للواحدة نحو قومين يهندأولمثنى نحو تقومان أو للجمع نحو تقومون فيجب البروز في الجميع (وقوله ونغبت معطوف على أوأفعل الخ) الأولى أنه بدل شيء من شيء لأنه إذا غلبه في فعله فقد واقفه عليه فهما راجعان إلى معنى واحد قاله الضرير وتقل هذا الوجه العرب عن الهواري وقال التحرير مع كدى والغلبة محمودة شرعا بخلاف الحسد ابن الرحل :

وقد غلبت المرء في أحواله \* أعبطه بالكسر في استقباله

أعنى تمنيت لنفسي مثل ما \* له ولا يسلب تلك النعما

واذ في اذ تشكر ظرف للماضي وتستعمل في المستقبل مجازا وتشكر روى بالبناء للفاعل والمفعول (وذو ارتفاع وانفصال) اعلم أن انا للتكلم كان مذكرا أو مؤنثا والهاء زائدة عند البصريين لبيان الحركة ولهذا تحذف وصلا وتعقبها هاء السكت فقد ورد عن حاتم الطائي أنه قال هذا قصدي أنه وأما نحن فهو لما فوق الواحد مذكرا أو مؤنثا فلا يقال نحن قائم بل يقال نحن قائمان وهو ثلاثي وضعا بنى لامر وحرك لالتقاء الساكنين وكانت خصوص ضمة للدلالة على الجمع الذي حقه الواو وأما أنت فالتخار أن الضمير أن وقيل أنت بتمامه ضمير وأما هو وهي فالتخار عند البصريين أن الضمير الجميع وقال الكوفيون الماء فقط والواو والياء للاشباع بدليل حذفهما في التثنية والجمع ورد بأن حرف الاشباع لا يتحرك (وذو انتصاب في انفصال) (قول كدى لوضوحه الخ) وجه وضوحه أن الضمائر المنصوبة المنفصلة لفظها واحد وهو يا لأن الصحيح أن الضمير في الجميع يافقط والواو حق تدل على المراد فاستغنى بلفظ يا عنها بخلاف الضمائر المنفصلة المرفوعة فلفظها مختلف فلم يمكنه الاستغناء ببعضها وعبر في المنصوب بالتفريع لبقاء بعض الأصول وفي المرفوع بالفروع لذلك جميع الأصول فلم تبق الا الفروع تأمل والله أعلم والخيار أن الضمير نفس إياوان اللواحق لها حروف تدل على تكلم أو خطاب أو غيبة وما أورد عليه من أن الضمير ما دل على تكلم أو خطاب أو غيبة ولفظ يا لا تدل على ذلك يحجب عنه بأنها وضعت مشتركة بين ما ذكر وعند الاستعمال يؤتى معها بحروف تدل على المعنى المراد وقيل اللواحق لها هي الضمائر وان يا زائدة ليعتمد عليها (فرع) الحاصل أن الضمير خمسة أقسام مرفوع ومنصوب متصلان ومنفصلان ومحرور ولا يكون إلا متصلا وفي كل اثنا عشرة صورة لأنه اما للتكلم وحده أو معه غيره أو للمخاطب أو مخاطبة أو مؤنثا مطلقا أو جمع مذكر أو مؤنث أو لغائب أو غائبة أو مؤنث أو جمع مذكر أو جمع مؤنث فالخارج ستون من ضرب اثني عشرة في خمسة يزداد عليها ياء المؤنثة المخاطبة المتقدمة في قول الناظم عليه فيكون مجموع الضمائر احدى وستين

وجعلنا إلى آخر البيت خبره وفي جعل ضمير يعود على المبتدأ وإيأى مفعول ثانٍ بجعلنا وفي بعض النسخ وذا انتصاب بالألف وأعرابه مفعول ثانٍ بجعل مقدم وإيأى مفعول للملمس فاعله لجعل ثم قال :

(وفي اختيار لايجيء المنفصل \* إذا تأتى أن يجيء المتصل)

يعنى أن الضمير إذا تأتى اتصاله بماقبله لايجيء منفصلا في الاختيار وفهم منه أن يجيء في غير الاختيار منفصلا مع تأتى الاتصال كقول الشاعر :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت \* إياهم الأرض في دهر الدهارير

لأنه يتأتى الاتصال فتقول قد ضمنتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفي اختيار متعلق بجيء ثم قال :

(وصل أو افصل هاء سلتيه وما \* أشبهه في كنته الخلف اتمى

كذلك خلتيه واتصلا \* اختار غيرى اختار الانفصلا)

يعنى أنه يجوز اتصال الضمير واتصاله في الهاء من سلتيه وما أشبهه وهو كل ثانٍ ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك إياه واختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله وصل وقوله في كنته الخلف اتمى أى انتسب ويعنى به خبر كان أو إحدى أخواتها

وأمثلها ظاهرة (وقوله وجعلنا إلى آخر البيت) سبق قلم بل الخبر جملة جعل لا غير وأما والتفريع ليس مشكلا فجملة من مبتدأ وخبر (وقوله وذا انتصاب بالألف) هذه النسخة أولى لأن إيأى هو المحدث عنه والمحكوم عليه فيكون نائبا عن الفاعل بجعل وذا مفعول ثانٍ ويطلق اللفظ المعنى وعلى نسخة الرفع يكون النائب ضميرا يعود على ذو وإيأى مفعول ثانٍ فيخالف اللفظ المعنى (وفي اختيار لايجيء المنفصل) علمته أن اصل وضع الضمير على الاختصار والضمير وضع لاختصار الظاهر والمتصل أخصر من المنفصل (قول كدى كقول الشاعر بالباعث الخ) البيت من البسيط وقائله الفرزدق وهو في الأصل قطع العجين ولقب بذلك لأنه كان في وجهه جدري واسمه هام وهو تابعى لقي على بن أبي طالب وأبا هريرة والحسن وابن عمر توفي بالبصرة سنة ست عشرة ومائة وقد ناهز مائة سنة والباعث متعلق بخلف في البيت قبله ونصه :

أنى خلقت ولم أحلف على فداء \* فناء بيت من الساعين معمور

والباعث الذى يبعث الموتى ويحييهم والوارث هو الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك والأموات مجرور باضافة الباعث أو الوارث إليه على حد قطع الله يد ورجل من قائلها أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعا وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى تكملت بأبدانهم والأرض فاعل ضمنت وإياهم مفعوله والدمر الزمان والدهارير الشدائد والشاهد في إياهم حيث فصل مع تأتى الاتصال وبقى على كدى مفهوم إذا تأتى أن يجيء وهو انه إذا لم يتأتى بجيء المتصل فيؤتى به منفصلا وقد ذكر المرادى انه يتعين الانفصال لعدم تأتى الاتصال فى اثني عشر موضعا منها أن يتقدم الضمير على العامل نحو إياك نعبد أو يلى إلا نحو أمر ألا تعبدوا إلا إياه ويرحم الله مولانا الجدا أبا الفيض سيدى حمدون بن الحاج إذا يقول :

لقد غاب الرقيب وقد تأتى \* لنا وصل فجدلى باتصال

ومهما الاتصال لنا تأتى \* فلا أحد يقول بالانفصال

(وصل أو افصل هاء سلتيه) هذا مستثنى من قوله وفي اختيار (قول كدى يعنى انه يجوز اتصال الخ) لكل وجه مرجح أما الاتصال فنظرا إلى الأصل وأما الانفصال فقراراً من توالى اتصاليين في فضلتين (وقوله كل ثانٍ ضميرين منصوبين الخ) لقوله منصوبين مفهوم أحدهما مفهوم موافقة وهو أنه إذا كان الأول مخفوضا باسم كقولك عجبت من حبي إياه فيجوز أيضا في الثانى الاتصال والانفصال لأن الانفصال أولى ومفهوم مخالفة وهو أنه إذا كان الأول مرفوعا والثانى منصوبا تعين فى الثانى الاتصال نحو يزدر به والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (وقوله بفعل) خصص ذلك بالفعل لأجل قوله منصوبين والأولى حذف منصوبين وأن لا يقتصر على فعل بان يقول كل ثانٍ ضميرين الأول منهما غير مرفوع معمولين لفعل أو اسم والعذر لكدى أنه لما كان الانفصال أرجح إذا كان العامل اسما والناظم قدم الاتصال فيؤخذ منه أنه أرجح خص ذلك بالضميرين المنصوبين بالفعل وقد اعترض كلام الناظم بوجوه منها أن ما اقتضاه قوله وصل أو افصل من التخيير مناقض لما جزم به أولا من أنه إذا تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله ومنها أن قوله أو افصل يوهى أن المتصل يصير بنفسه منفصلا وهو باطل ومنها انه يقتضى أن هذا الحكم خاص بما إذا كان الضمير هاء لكون ضمير أشبهه عائدا على سلتيه وأجيب عن الأول بان هذا مستثنى من القاعدة السابقة كما صرح بالاستثناء الموضح فلا تعارض وعن الثانى بان معنى أو افصل اجعل فى موضع المتصل منفصلا وعن الثالث بان ضمير أشبهه البارز عائدا على هاء سلتيه لا على سلتيه فيرفع

إذا كان اسمها ضميرا متصلا أخص من خبرها وقوله كذلك خلتني أي مثل كنته في الخلف المذكور يعني وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب ظن الأول منهما أخص نحو ظننتك وظننتك إياه وظاهر قوله الخلف اتهم أن الخلاف في جواز الاتصال والانفصال وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وإنما المراد الخلاف اتهم في الاختيار ويدل على أن مراده ما ذكر قوله : واتصالا \* أختار غيري أختار الانفصالا \* وهو موافق وذلك لابن الطراوة والرماني وأو في قوله : أوافصل للتخيير وهاء سلبية مفعول بأفصل وهو من باب التنازع وقد أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال وصل أو أفصله واتصالا مفعول مقدم باختار ثم قال : (وقدم الأخص في اتصال \* وقدمنا ما شئت في انفصال)

الأخص هو الأعراف فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب والغائب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فإذا أريد اتصال الضمير الثاني بالأول قدم الأخص لأنه لا يتوصل إلى اتصاله بتقديم الأخص وعلى ذلك نبه بقوله : وقدم الأخص في اتصال وإذا أريد انفصاله قدم ما شئت من الأخص وغيره لأنه إذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثاني وعلى ذلك نبه (١) بقوله : وقدمنا ما شئت في انفصال. وإذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني وانفصاله وقد اجتمع الأمران في قوله عليه الصلاة والسلام : إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم. فاتصال الضمير الثاني في قوله ملككم إياهم جائز لتقدم الأخص وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير في قوله ملككم إياكم واجب لتقدم غير الأخص ثم قال : (وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا \*) يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا متساويين أو للمخاطب أو للغائب لزم انفصال الثاني نحو ظننتي إياك وحسبتك إياك والدرهم أن جاء زيد فاعطاه إياه ثم قال : (وقد يبيح الغيب فيه وصلا) يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الغيبة قد يتصل الثاني منهما لكن بشرط أن يختلفا اختلافا ما كأن يكون أحدهما مفردا والآخر

الاشكال لكن كان المناسب أن يقول وما أشبهها (وقوله إذا كان اسمها ضميرا) شرط كون اسمها ضميرا غير صحيح بل لافرق بين كونه ضميرا أو ظاهرا كقولك الصديق كنته أو كانه زيد وبهذا تفارق المسئلة الأولى ( واتصالا... \* أختار غيري أختار الانفصالا) وجه اختيار الاتصال أنه الأصل فلا يعدل عنه إلى الانفصال ووجه اختيار الانفصال أن الضمير خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال وما أوردوه عليه من كون المفعول الأول مبتدأ في الأصل وحق المبتدأ الانفصال أيضا أجابوا عنه بأنه اتصل لقربه من الفعل بخلاف الثاني فهو بعيد من الفعل فكان الأولى فيه الانفصال على الأصل وجعل النظم المستثنيات ثلاثة باب سلبية وكنته وخلتني لأن الأول ليس من نواسخ الابتداء والثاني من نواسخه لأن الاسم يكون ظاهرا أو ضميرا مرفوعا والثالث من نواسخه فهذا الاعتبار جعلت ثلاثة وجعلها الموضع مسئلتين فجعل مسئلة سلبية وخلتني واحدة (وقدم الأخص) (قول كدى لأنه لا يتوصل إلخ) مراده أنه لا يجوز عند أكثر النحويين التقديم الأخص وليس مراده أنه لا يمكن النطق به لأنه يمكن وقد أجازوه لبعض النحويين ومثلوا له بنحو الدرهم أعطيتك ومحل جواز تقديم غير الأخص إذا لم يخف لبس والواجب تقديم ما هو فاعل معنى ولومع انفصال الثاني لقوله ويازم الأصل لموجب عراو الأصل سبق فاعل معنى نحو زيد أعطيتك إذا كان للأخوذ زيدا والآخذ المخاطب فلوقات زيد أعطيتك إياك لانعكس الحكم (وقوله وقد اجتمع الأمران إلخ) ظاهره أن المراد بالأمرين الأمران المذكوران في النظم وهو جواز اتصال الثاني مع جواز تقديم الأخص وجواز تقديم الأخص وغيره مع الانفصال وأن الحديث شاهد لهما مع أن الحديث ليس شاهدا للأول لكون الضمير الثاني غير متصل في الموضعين وإنما هو شاهد للثاني وهو كون الضمير الثاني منفصلا مع تقديم الأخص في الأول وغيره في الثاني فيكون الحديث أولا وآخرًا أما هو شاهد لقوله : وقدمنا ما شئت في انفصال. ويكون ما كتاعن مثال قوله : وقدم الأخص في اتصال. ومثاله : فسيكفكم الله . وأجيب بأن مراده بالأمرين ما ذكرتموه في المنفصل من تقديم الأخص وغيره لأنه بعد ذلك بين لك أنه إذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني بقوله فاتصال الضمير ويكون معنى قوله فاتصال الضمير على تقدير لو أتى به في الحديث متصلا بأن يكون إن الله ملككم إياهم وليس مراد كدى أنه أتى به في الحديث متصلا حينئذ فيسقط اعتراض من قال إن قوله فاتصال يقتضى أنه أتى بالضمير الثاني في الحديث أولا متصلا وصوابه أن يقول بانفصال بدل في اتصال والحاصل أن الأقسام الثلاثة قسم يتعين في الضمير أن يكون متصلا وذلك إذا كان الأول مرفوعا بغير ناسخ وقسم يتعين فيه الانفصال وهو إذا قدم غير الأخص وقسم يجوز فيه وجهان وذلك إذا قدم الضمير الأخص وكان الأول منصوبا أو مرفوعا بكان أو إحدى أخواتها فالمسئلة على طرفين وواسطة ( وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ) (قول كدى نحو ظننتي إياي) معناه ظننت أنت أني الآن على الحالة التي كنت عليها قبل ومعنى حسبتك إياك أنت في ظني الآن كما كنت عليه قبل واتالمزم فصل الثاني في اتحاد الرتبة لعدم وجود شرط جواز الاتصال وهو تقديم الأخص لأنه مع اتحاد الضميرين لأخص حتى يقدم (وقوله والآخر



مثنى أو مجموعا أو يكون مذكرا والآخر مؤنثا كقوله : لوجهك في الاحسان بسط وبهجة \* انا لهماء قفو أكرم والد وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف واعتذر عنه ولده في شرحه بأن قوله وصلا بالفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه بعد وهذا يقتضي أن البيت الواقع بعد هذا البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف ما الخ غير ثابت في الألفية وانما هو من أبيات الكافية ثم قال :

( وقبل يا النفس مع الفعل التزم \* نون وقاية وليسى قدنظم \* وليتني فشا وليتي ندرا \* ومع لعل اعكس وكن مخيرا في الباقيات واضطرار اخفقا \* منى وعنى بعض من قدسلفا \* وفي لدنى لدنى قل وفي \* قدنى وقطنى الحذف أيضا قدبنى ) قد تقدم أن من جملة الضائراء التكم وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف فاذا اتصلت بالفعل لزم ان يفصل بينها وبينه نون تسمى نون الوقاية لأنها تبقى الفعل من الكسر الذي لا يكون نظير دفيه وهو الجر ويستوى في ذلك الماضي والمضارع والامر والى ذلك أشار بقوله : وقبل يا النفس مع الفعل التزم \* نون وقاية ... وقد حذفت في الضرورة مع ليس كقوله :

عددت قومي كعديد الطيس \* إذا ذهب القوم الكرام ليسى

وإلى ذلك أشار بقوله : وليسى قدنظم . يعنى أن نون الوقاية حذفت مع ليس في النظم لضرورة الوزن وقال يا النفس وهو مخالف لعادة النحويين فانهم يسمونها بياء التكم وقبل متعلق بالتزم ومع الفعل كذلك وإذا اتصلت أعنى بياء التكم بالحروف لم تلحق نون الوقاية إلا مع ثمانية أحرف أشار إلى ستة منها وهي ان وأخواتها بقوله : وليتني فشا وليتي ندرا \* ومع لعل اعكس وكن مخيرا في الباقيات ... يعنى أن لحاق نون الوقاية لليت كثير وعدم لحاقها قليلا فليتني أكثر من ليتى ولم يحىء في القرآن إلا بالنون كقوله عز وجل : ياليتني كنت معهم . ومن حذف بقول الشاعر : كنية جابر إذ قال ليتى \* أصادفه ويذهب جل مالى وقوله : ومع لعل اعكس . يعنى ان عدم لحاق النون للفعل كثير ولحاقها قليلا فهمى بالعكس من ليت ولم تأت في القرآن إلا بدون نون كقوله عز وجل : لعل أبلغ الأسباب .

مثنى ( شاهد البيت بعده ) وقوله أو مجموعا ( نحو ان زيدون الدرهم أعطيه موه ) وقوله والآخر مؤنثا ( نحو عند الدرهم أعطيتها ) وقوله كقوله لو جحك الخ ( البيت من الطويل لم يعرف قائله ولو جحك خبر مقدم وبسط أى بشاشة مبتدأ مؤخر وبهجة بفتح الباء أى سرور وفرح معطوف عليه وأتلف ماض من باب أعطى متعد إلى اثنين وقفوا على اتباع قائله وهما العائد على البسط والبهجة مفعول أول وه ضمير الوجه مفعول ثان وعكس يس وقال انه الأولى والشاهد في حيث أتى به متصلا والاكثر انما إياه بانفصال الثاني والشاعر مدح هذا بكونه كريما في نفسه وورث ذلك من آباءه ( وقوله وفيه بعد ) وجه بعده أن فيه مشقة وكلفة قيل والحق انه لا بعد لأن التنكير يؤتى به للتنويع نعم يبق الاجمال بأن يقال ما هذا النوع الذى أراد من الانواع ( وقوله وهذا يقتضى ) أى وهذا الاعتذار عن الناظم بما ذكره يقتضى الخ إذ لو كان البيت موجودا ما احتاج لاعتذار ونص البيت بتمامه :

مع اختلاف ما ونحو ضمنت \* اياهم الأرض الضرورة اقتضت

على ان هذا البيت لو كان من أبيات الألفية لكان تكرار اربع مفهومات قوله سابقا : وفي اختيار لا يحىء الخ ومفهوم هذا الشرط الذى هو الاختلاف ان ضميرى الغيبة إذا لم يختلف لفظهما لا بد من انفصال الثاني وهو كذلك نحو مال زيدا أعطيته اياه ولم يجز اتصال الثاني إذا كانا متكلم أو مخاطب لاتحاد المدلول وعسر النطق ولو مع الاختلاف نحو علمتاني وعامتك ( وقبل يا النفس مع الفعل التزم ) ( قول كدى لانها تبقى الفعل من الكسر الخ ) معنى هذا الكلام كقولوا إن الفعل لا يدخله الجر فلا تقع في آخره الكسرة التى هى أصل علامات الجر ( فان قيل ) قد كسروا آخر الفعل إذا اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة نحو كللى واشربنى وكذلك كسر لا لتقاء الساكنين نحو اضرب الرجل مع ان الكسر عارض في الجميع ( فالجواب ) ان ياء المخاطبة لعمدتها وشدة اتصالها الفعل نزلت منزلة جزئية فكأنها آخره لا الحرف الذى قبلها المكسور ولأن الكسر لا لتقاء الساكنين انما يكون وصلا لا وقفافلم يعتبروا الكسر ليا المتكلم يكون وصلا ووقفافعتبر حتى احتيج لما يصرفه عن الفعل ( وقوله في قوله عددت الخ ) البيت من الرجز المقطوع وقائله رؤبة وعددت فعل وفاعل وقومى مفعوله كعديد الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحدوف مفعول مطلق أى عديدا مثل عديد والعديد العدد والطيس بفتح الطاء وسكون الياء الرمل الكثير وإذا ظرف زمان على الأصح وجملة ذهب الخ فعل وفاعل وصفته وليس فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها عائد على البعض المفهوم من القوم وباء المتكلم خبرها والشاهد في ليسى حيث حذف نون الوقاية ضرورة ( وليتني فشا وليتي ندرا ) ( قول كدى ومن حذفها قول الشاعر الخ ) البيت من الوافر وقائله زيد الحيل الطائى الذى سماه النبي ﷺ زيدا الخير وهو من المؤلفات قلوبهم توفي في خلافة عمر رضى الله عنهما وكان رجلا من بني أسد اسمه يزيد يتحنى



ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر : قلت أغير أني القدوم لعلنى \* أخطبها قبرا لأبيض ما جد وقوله : ولكن خيرا في الباقيات...  
يعنى بالباقيات ما بقي من الاحرف الأربعة وهى ان وأن وكأن ولكن فيجوز أن تلحقها نون الوقاية وان لا تلحقها وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله عز وجل : اننى أنا الله . وانى برىء مما تشركون . وانما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالافعال وكان لحاقها غالبا في ليت لقوة شبهها بالفعل لأنها تغير معنى الابتداء وكان عدم لحاقها غالبا مع لعل لأنها بعدت عن شبه الفعل لأنها شبيهة بحرف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها في نحو تب لعلك تفلح وخيرا خبر كن ويجوز كسريائه وفتحها وهو أظهر وفي الباقيات متعلق به ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما من وعن بقوله : واضطرار خففا \* منى وعن بعض من قد سلفا \* يعنى أن الوجه في من وعن إذا دخلا على ياء التكلم أن يقال منى وعن بتشديد النون لأنهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدغمت فيها وانما لحقتهما نون الوقاية محافظة على بقاء سكون نونيهما وأشار بقوله : واضطرارا خففا \* منى وعن بعض من قد سلفا إلى قول الراجز : أيها السائل عنهم وعن \* لست من قيس ولا قيس منى وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون وإلى ذلك أشار بقوله : وفي لدنى لدنى قل... البيت يعنى ان لحاق نون الوقاية للدنى كثير وعدم لحاقها لقل ولذلِكَ قرأ أكثر القراء من لدنى بالتشديد وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف وقوله وفي قدنى إلى آخر الشطر يعنى ان قد وقط مثل لدنى في ان لحاقها لهما أكثر من عدم لحاقها وذلك مفهوم من قوله قدنى وقد وقط اسما فعل بمعنى حسب

لقاء زيد فيقتله فلما لقيه طعمه زيد وهرب الرجل وكاف كنية اسمية بمعنى مثل صفة المحذوف مفعول مطلق عامل تمنى في البيت قبل والتقدير تمنى منية مثل منية والنية بضم اليم ما يتمناه الانسان وإذ بمعنى حيث بيان لمنية جابر وياء التكلم في لى اسمها وحمله أصادفه خبرها والواو في ويذهب وفي بعض النسخ وأفقدواو الحال وجل وفي بعض النسخ بعض مفعول على نسخة أفقد وفاعل على نسخة ويذهب وجابر تمنى لقاء المحبوب فيذهب جل ماله ومزيد تمنى لقاء زيد ليقته فلما لقيه كانت الكرة عليه والشاهد في لى حيث حذف منه نون الوقاية (وقوله قول الشاعر قللت الخ) البيت من الطويل وقلت فعل وفاعل وأعيرا أمر من أعار والألف فاعله والنون نون الوقاية والياء مفعول به أول والقدوم بفتح القاف وضم الدال مخففة آلة ينجر بها الحشبه مفعول ثان لأعيرا وياء التكلم اسم لعل وأخط مضارع بمعنى أحفر وقبرا مفعوله وأراد بالقبر الغلاف وسمى الغلاف بالقبر لأنه يستر السيف كما يستر القبر صاحبه وأيضا صفة لسيف محذوف وماجد أى عظيم صفة للمحذوف أيضا والشاهد في لعلنى حيث أثبت نون الوقاية (وقوله وقد جاءت في القرآن بالوجهين) هذا من باب السكك وهو الحكم على المجموع والبعض لا من باب السككية وهو الحكم على كل فرد لأنهم يحجى في القرآن بالوجهين الا ان المكسورة وأما كأن فلم ترد ياء التكلم متصلة بها فيه وأما أن الفتوحة ولكن فلم يرد الا بحذف نون الوقاية (وقوله لشبهها بالافعال) أى فى المعنى لان معنى ليت كأمنى ولعل كأترجى وكأن كأشبه ولكن كأستدرك وان وأن أو كدوى العمل فان الفعل المعتدى يرفع وينصب فكذلك هى تنصب وترفع (وقوله لأنها تغير معنى الابتداء) يئانه ان نحوز بدقائهم كان قبل دخولها جملة خبرية فلما دخلت صارت انشائية وتغير معنى الابتداء موجود (١) وهذا المعنى موجود مع لعل الا أنها بعدت بما ذكره بعد (وقوله لأنها شبيهة بحرف الجر الخ) بل هى تكون حرف جر بنفسها كإيأتى للنظم ثم ان مقتضى العلة السابقة وهى شبه الفعل أن تكون الاربعة الباقية مثل ليت وأجيب بأنه عارضه معارض وهو توالى ثلاثة أمثال ولما تقابل ثلاثة أمثال مع شبه الفعل تساقط العلتان وبقي الأصل الذى هو جواز الوجهين ( واضطرارا خففا \* منى وعن ) ( قول كدى بتشديد النون الخ ) علة لحاق نون الوقاية بالمحافظة على بقاء السكون لأنه الأصل في البناء ( وقوله إلى قول الشاعر ) وفي بعض النسخ أراجز بدل الشاعر وهى توهم ان البيت من الرجز مع أنه من الرمل وأى مبنى على الضم لفظا وها حرف تنبيه آتى به عوضا عما فات أى من الاضافة التى كانت تستحقها وأيها فى محل نصب على الاختصاص بعامل محذوف والسائل بالرفع لا غيرعت أيها واعراب باقى البيت واضح إلا أن قيس الواقع بعد لا يتعين فيه الرفع على العطف على التاء فى لست ولا يصح أن تكون لاعاملة عمل ليس وهو معمول لها لأنه علم ولأنها تعمل فى النكرات والشاهد فى منى وعن حيث حذف منهما نون الوقاية ضرورة وقيل لا شاهد فيهما لأن المحذوف نونهما الأصلية ورد بأن الحرف الأصلى بعيد من الحذف ( وفى لدنى لدنى قل ) ( قول كدى وقد وقط اسما فعل ) اعلم ان قد وقط تارة يكونان اسمين فقط فيفسران بحسب ويكون لحاق نون الوقاية غالبا وهذا مراد الناظم وتارة يكونان اسمى فعل فيفسران بالفعل نحو اته فيكون لحاق نون الوقاية حينئذ لازما ولم يذكره الناظم ولذلك نكت عليه الموضح بزيادة اسم الفعل وتارة تكون قد حرفا

وقد جمع الراجز بين لحاقها وعدم لحاقها في قوله :

قدنى من نصر الحبيبين قدى \* ليس الامام بالشيخ المنحد

ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والأسماء التي ذكر كما صرح بذلك في الأفعال لكونها كتفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها منها في معرض عدم لحاقها والوزن يحفظ جميع ذلك واضطرارا منصوب على المفعول له ومعنى مفعول على حذف مضاف تقديره خفف نون منى ثم قال .

### ﴿ العلم ﴾

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو العلم وهو ضربان علم شخص وعلم جنس وقد أشار الى الأول بقوله :

( اسم يعين المسمى مطلقا \* علمه كجعفر وخرنفا

و قرن وعبدن ولاحق \* وشدقم وهيلة وواشق )

ف قوله اسم جنس ويعين المسمى مخرج للنكرة ومطلقا مخرج لما سوى العلم من المعارف لان كل معرفة غير العلم يعين مسماه لكن بقرينة إما لفظية كأل والصلة وإما معنوية كالخضور والغيبة بخلاف العلم فإنه يعين مسماه بغير قرينة ولما كان العلم الشخصي

وقط طرفا لما مضى من الزمان فلا تلحقها النون أصلا ولا الياء اذا علمت هذا فكلام كدى معترض من وجهين الأول اذا كانا اسمي فعل يكون لحاق النون لازما لا غلبا فقط ثانيهما أنهما يفسران حينئذ بالفعل لا بالاسم كما علمت فالصواب أن يقول اسمان بمعنى حسب ( وقوله وقد جمع الراجز ) البيت من الرجز وقد اضطربوا في قائله والذي في الأزهرى أنه حميد بن مالك وقدنى بمعنى حسب مبتدأ والياء المفتوحة منافع اليه وقدنى الثاني تؤكد له ومن نصر خبره والحبيبين تثنية خبيب بضم الخاء وهو من باب التغليب لانه أراد عبد الله بن الزبير وهو الذى كان يكنى بأبي خبيب وأخاه مصعبا ويروى الحبيبين بكسر الباء بصيغة الجمع ويكون الثالث ولعبد الله خبيبا والامام اسم ليس وخبرها بالشيخ وهو البخيل والملحد المائل عن الحق ويروى اللد أى الظالم لقتاله فى الحرم وان كان رضى الله عنه على الحق والشاهد فى قدنى حيث أثبت النون فى الأول وحذفه فى الثانى وقال ابن هشام فى شرح الشواهد لك أن تقول لا شاهد فيه على ترك النون فى قدنى لاحتمال أن يكون أصله قد بسكون الدال ثم كسرت للقافية فلحقت ياء الاشباع ووجه كون نون الوقاية غالبا مع لن وقد وقط الحافظة على بقاء سكونها الأصل الذى بنيت عليه وبنيت قد وقط لشبههما بالحرف فى الوضع على حرفين وأما لدن ففيها لغة أخرى وهى لدثائية بنيت لشبهها بالحرف فى الوضع وحملت الثلاثة عليها ثم إن المكودى كالموضح والمرادى جعلوا بنى فى النظم بمعنى يوجدفؤ خدمته ان الحذف قليل وهو الصواب ويدل له نسخة نقي بنون مضمومة مبنى للمفعول وجعل الشارح والضيرر والموارى معنى يفتى بكثرة وقد لا تحقيق فيفيد الناظم أن الحذف أكثر وهو غلط والله أعلم .

### ﴿ العلم ﴾

أل للعهد والمعهود قول الناظم سابقا وهند وهو مشتق من العلم بكسر العين وسكون اللام لأن العلم يقتضى الاحاطة بأوصاف العلوم والعلم الاصطلاحي يقتضى الاحاطة بجميع أوصاف الذات قاله الرضى وقيل من العلم الذى هو الجبل والجامع بينهما التمييز فى كل والظهور والعلم لغة الجبل والراية والعلامة وسيد القوم والخط فى الثوب واصطلاحا ضربان الخ ( وقوله وقد أشار الى الأول ) هذا لا يتم إلا على ما للناظم من أن علم الجنس لا يعين مسماه لاذنه ولا خارجا وانه فى المعنى مرادف للنكرة فيكون خارجا بقوله يعين المسمى ويكون الحد إنما هو لعلم الشخص ويدل على الخصوصية كونه عدد الأمثلة لعلم الشخص مع افراد الجنس بالذكر فى قوله ووضعوا البعض الخ والذى عليه المحققون أن علم الشخص يعين مسماه ذهنا وخارجا وعلم الجنس يعينه ذهنا لا خارجا ولولا قوله بعد : لفظا وهو علم لأمكن حمله على ما للجهمور بأن تقول إن معنى قول الناظم مطلقا ذهنا وخارجا وهو علم الشخص أو ذهنا لا خارجا وهو علم الجنس وجعل الموضح التعريف لعلم الشخص فقط لأنه مشى فى علم الجنس على ما للجهمور فالأولى أن يجعل الحد شاملا لهما .

( اسم يعين المسمى مطلقا )

( قول كدى كأل والصلة ) فالرجل مثلا معرفة مادامت فيه أل فاذا فارقه فارقته التعريف والذى مثلا إنما يعين مسماه بالصلة فاذا فارقه فارقته التعريف ( وقوله كالخضور والغيبة ) مراده بالخضور التكلم والخطاب فى الضمير والمواجهة الحسية فى اسم الإشارة لان مطلق الخضور فيها لا يكفي فى التعريف ومعنى الغيبة أن يكون معاد الضمير معلوما عند المخاطب وأما مطلق الغيبة فلا تعرف ( فان قيل )

لا يختص بأولى العلم بل يكون لأولى العلم وغيرهم مما يؤلف نوع المثل فقال كجعفر وهو اسم رجل وخرنقا اسم امرأة وقرن اسم قبيلة وعدن اسم بلدة ولاحق اسم فرس وشدقم اسم جبل وهيلة اسم شاة وواشق اسم كلب واسم مبتدأ ويعين المسمى جملة في موضع الصفة له ومطلقا حال من الضمير المستتر في يعين وعلمه خبره والضمير في علمه عائدا على المسمى ويجوز أن يكون علمه مبتدأ وخبر اسم يعين المسمى ويكون حينئذ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من الاعراب فلا نطيل بها ثم قال :

( واسما أتى وكنية ولقباً )

يعني ان العلم ينقسم الى ثلاثة أقسام اسم ويقال فيه الاسم الخاص

العلم المشترك الذي سمي به أشخاص لا يعين مسماه إلا بقرينة فيقتضى النظم انه غير علم لعدم صدق حقيقته عليه والحق خلافه فيكون حد الناظم غير جامع ﴿ فالجواب ﴾ أن العلم وضع جزئيا للمعين ويستعمل المتكلم به كذلك ولا يحتاج للقرينة إلا بالنسبة للسامع فيكون المشترك داخلا في حد الناظم أما غير العلم من العارف فوضع كلياً واستعمل جزئياً بمعنى أن الواضع وضع ذا للإشارة به لكل مفرد مذكر وعند استعمال المتكلم إياه لا يستعمله إلا لواحد معين كما حققه السعد ورجح السيد خلافه ﴿ فان قلت ﴾ مقتضى كون العلم يعين مسماه مطلقاً أن يكون أعرف من الضمير الذي لا يعين مسماه إلا بقيد الحضور وقدم أن الضمير أعرف من العلم ﴿ قلت ﴾ معنى الأعرافية شدة التمييز للمسمى ولا شك أن ضمير المتكلم والمخاطب أشد تمييزاً لمسماها من العلم ويدل على شدة تمييزها للمسمى عدم صحة نعمتها إذ نعت العارف إنما يكون للإيضاح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل الذي هو محال ولما كان تمييز العلم ضعيفاً بالنسبة لتمييزها احتاج الى النعت لرفع الإيهام نعم ضمير الغائب مرتبته في التعريف دون مرتبة العلم على الحق ( وقوله لا يختص بأولى العلم الخ ) عبر بأولى العلم دون أولى العقل ليشمل من يصلح استعمال العقل فيه ومن لا يصلح كذات مولانا لأنه يقال فيه عالم ولا يقال فيه عاقل بخلاف زيادة ضح من المذكورين فلا يشمل إلا أولى العقل ( وقوله وهو اسم رجل ) هو في الأصل اسم نهر صغير والحفرة التي لاماء فيها ثم قل وصار علماً على جعفر بن كلاب بن ربيعة ( وقوله اسم امرأة ) شاعرة أخت طرفة الشاعر لأمة والحرق في اللغة ولد الأرنب ( وقوله اسم قبيلة ) إليها ينسب أويس القرني رضي الله عنه أحد الزهاد الثمانية الذين من توصل بهم قضى الله حاجته واستشكل التمثيل لعلم الشخص بقرن وقرن كسائر أسماء القبائل يطلق على القبيلة من حضر الوضع منهم ومن لم يحضر ولا زال يطلق عليهم قرن إلى يوم القيامة ولو قلنا انه علم شخص لاقتضى انه إنما يطلق على طائفة من الناس مشخصين موجودين حين الوضع فقط وأجيب بأن الموضوع له قرن في الأصل جماعة محصورة مشخصة في الخارج ثم هذه الجماعة قد تقع فيها الزيادة والنقصان فلا يعتبران بل العبرة بأصل الوضع وهكذا يقال في أسماء البلدان ويدل على أن التغيير لا يعتبر أن الكعبة غيرت مرارا ولا زال هذا الاسم يطلق عليها ( وقوله اسم بلد ) زاد غيره بساحل اليمن ( وقوله اسم فرس ) كان لمعاوية الصحابي رضي الله عنه ( وقوله اسم جبل ) كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الأبل الشدقية وداله مهملة كما في القاموس والصحاح ووجدت معجمة بخط الشنواني ( وقوله اسم شاة ) من العز كانت لبعض نساء العرب وقيل اسم صنم كان لبعض العرب يعبد ( وقوله وواشق اسم كلب ) سمى الكلب بذلك تفاؤلاً بأن يصطاد فيشقى وجعل الناظم السكاب ثامن الاعلام إشارة لقوله تعالى : وثامنهم كلبهم . وذكر أن رجلاً جاء للمعتصم فقال له من أنت قال شاعر أمدح الكرماء وأذم البخلاء فقال له ما تقول في أن أنا حرمتك وإننا من الخلفاء قل ولا تسمع أحدا فقال أمني على نفسي فقال أمنتك فأنشده :

ملوك بني العباس في الكتب سبعة \* ولكن لم يوجد لثامنهم كتب

كما أن أهل الكهف سبع أجلة \* كرام إذا عدوا وثامنهم كلب

ولكن تنزه كلهم عنك رفعة \* لانك ذو ذنب وليس له ذنب

فقال أخرجوه عنى وأعطوه وعد ذلك من حلم المعتصم ( وقوله واسم مبتدأ الخ ) أي والصفة بعده مسوغة للإبتداء بالنكرة قال يس هذا الاعراب لا يصح لوجهين أحدهما انه يلزم عليه أن يكون الخبر الذي هو علمه أعرف من المبتدأ لما تقرر أن المضاف الى الضمير في مرتبة العلم الثاني أن المحكوم عليه والخبر عنه إنما هو علمه والصواب الاعراب الثاني عنده إلا أن الضمير في علمه لا يعود على الاسم ولا على المسمى وإنما يعود على الشخص المعهود لأن التعريف له ولا حاجة حينئذ لجعل اسم خبر المبتدأ محذوف أي هو اسم الاول كان التعريف لعلمى الشخص والجنس وقد علمت أن التعريف إنما هو للأول ( وقوله ومطلقاً حال من الخ ) الأولى أنه صفة لمحذوف منصوب على المفعولية المطلقة أي تعييناً مطلقاً ( واسما أتى وكنية ولقباً ) ( قول كدى ويقال فيه الاسم الخاص ) أشار بقوله الخاص الى الجواب عما يقال الكنية واللقب اسمان أيضاً فكيف يكون الاسم مقابلاً لهما وحاصل الجواب أن الاسم تارة يراد به ما يقابل الفعل والحرف ويقابل الاسم العام ويدخل فيه أنواع العلم الثلاثة وتارة يراد به نوع خاص وهو المقابل للكنية واللقب وهذا هو المراد

كجعفر والى كنية وهو كل ماصدر بأب أو أم كأي زيد وأم كلثوم والى لقب وهو ما دل على رفعة مسماه كالصديق والفاروق أو وضعته كقفه وأنف الناقة ثم قال :

( وأخرن ذا ان سواء صحبا )

الإشارة بهذا الى اللقب يعنى ان اللقب اذا صحب سواء يجب تأخير موصاه شامل للاسم والكنية نحو هذا زيد قفقه وأبو عبد الله أنف الناقة ثم قال :

( وان يكونا مفردين فأضف \* حتما والا أتبع الذى ردف )

يعنى ان اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أى غير مضافين ولا أحدهما فأضف الاسم الى اللقب وجوبا نحو هذا سعيد كرز ولا مدخل هنا للكنية فانها من قبيل المضاف ويلزم حينئذ أن يكون اللقب هو المضاف اليه لأنه قد ذكر قبل أنه يجب تأخير وقوله : وإلا أتبع الذى ردف يعنى ان لم يكونا مفردين أتبع الآخر للأول أى اجعله تابعا فى الاعراب وتبعيته له إما على البدل أو عطف البيان وشمل قوله وإلا ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو هذا عبد الله أنف الناقة أو الأول مضافا والثانى مفردا نحو هذا عبد الله كرز أو الأول مفردا والثانى مضافا نحو هذا زيد أنف الناقة والاتباع فى جميع ذلك واجب وحتم منسوب على أنه نعت لمصدر

هنا وبما قررنا تعلم سقوط اعتراض بعض على كدى ثم كلامهم يوهم ان الاسم هو الذى لم يصدر بأب ولا أم ولم يدل على رفعة ولا ضعة والافكنية أو لقب وليس كذلك بل الحق أن يقال الاسم ما وضعه الابوان أو غيرها فى سابع ولادته كان مصدرا بأب أو أم أم لا دل على الرفعة أو الضعة أم لا ثم ما حدث بعد وضع الاسم لذلك المسمى ان كان مصدرا بأب أو أم فكنية والافلقب ثم قد يكنى الشخص بولده حقيقة كآبى الحسن سيدنا على كرم الله وجهه وقد يكنى الصغير تفاؤلا بأن يعيش ويولد له كقوله صلى الله عليه وسلم لصغير : يا أبا عمير ما فعل الصغير . والكنية خاصة بالعرب من مفاخرهم ولم ترد فى القرآن الا فى أبى لهب وأما اللقب فهو فى كلام العرب وغيرهم ولا يختص بالدم ولا بالنسب كور على الاربع فى الحديث : خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء . يعنى عائشة الصديقة رضى الله عنهما وعزيرة لقب فاطمة محبوبة امرئ القيس ( وأخرن ذا ان سواء صحبا ) ( قول كدى وسواء شامل ) نسخة كدى سواء بتذكير الضمير وهى تفيد أنه يجب تأخير اللقب عن الكنية وليس كذلك بل لا ترتيب بين الاسم والكنية وفى بعض النسخ ان سواها بتأنيث الضمير عائدا على الكنية وفى بعضها اذا جعل آخرها إذا سما صحبا وقد ذكر ضح وابن عقيل وجل الشراح والحواشى أن هاتين النسختين الأخيرتين هما الصواب ومقتضاهما هو الذى فى السكافية والتسهيل لكن الذى حققه بعض وذكره ابن هشام فى بعض تعاليقه أنه يجب تأخير اللقب عن الكنية أيضا ويدل لذلك أنه فى شرح التسهيل علل وجوب تأخير اللقب عن الاسم بأن اللقب كبطة منقول من اسم غير انسان فلو قدم لتوهى السامع أن المراد به مسماه الأصل وهذه العلة كما تأتى فى تقديم اللقب على الاسم تأتى فى تقديمه على الكنية من دون فرق وعلى هذا فالنسختان الأخيرتان فاسدتان والصواب النسخة الأولى المشهورة وقد رجع ابن هشام الى هذا فى بعض تعاليقه وبينه أى تبيين وتعليل وجوب تأخير اللقب بكونه نعتا والنعت لا يتقدم على النعت باطل لأن النعت يتقدم على النعت منسلخا عن النعتية فيصير متبوعا نحو : صراط العزيز الحميد . فى قراءة الله بالجر فهو فى الأصل منعوت والعزير الحميد نعتان له فلما قدم النعتان وأخر النعت جعل الذى كان منعوتا بدلا من النعت أو عطف بيان ومحل وجوب تأخير اللقب حيث لم يشتهر المسمى باللقب والاقدم اللقب وعليه خرج تقديم المسيح على عيسى فى غير ما آية ( وان يكونا مفردين فأضف ) ظاهره ان الاضافة جائزة مطلقا ولو كان الأول مقرونا بأل والثانى مجردا منها وليس كذلك بل ما فيه أَل لا تجوز اضافته للمجرد منها وأجيب بأن اطلاقه هنا يقيده ما يأتى فى الاضافة من قوله : ووصل أَل بهذا المضاف مغتفر \* ان وصلت بالثان... الخ مع قوله فى الصفة للشبهة : ولا \* تجرر بها مع أَل سمان أَل خلا الخ ثم ان قوله هنا فأضف يقتضى ان الاضافة مقبسة وما يأتى فى الاضافة فى قوله :

ولا يضاف اسم لما به اتحد \* معنى وأول موها إذا ورد

يقتضى أنها مسموعة وأجيب بأن ما هنا تفيد لما يأتى فانهم نصوا على ان اضافة الاسم الى اللقب مقيسة واطافة ما عداها من المتحدين إلى الآخر موقوفة على السماع وان كان الجميع يجب تأويله وحينئذ فتمثيل كدى وغيره هناك بسعيد كرز إنما هو لبيان أنه يؤول كما يؤول المسموع ( قول كدى والاتباع فى جميع ذلك واجب ) تبع فى ذلك تعبير الناظم بالأمر فى أتبع مع أن الصواب

محذوف والتقدير اضافة حتماً وأتبع جواب الشرط وحذف منه الفاء للضرورة ثم قال :

( ومنه منقول كفضل وأسد \* وذو ارتجال كسعاد وأدد )

يعنى ان العلم ضربان منقول ومرتجل فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون منقولاً من المصدر كفضل ومن اسم العين كأسد ومن الصفة كعباس ومن الجملة كسابق رناها ومن الفعل المضارع كيزيد ومن الماضى كسمراسم فرس والمرتجل ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية كسعاد اسم امرأة وأدد اسم رجل ومنه منقول مبتدأ وخبر وذو ارتجال مبتدأ ومحذوف الخبر والتقدير ومنه ذو ارتجال ثم قال :

( وجملة وما بمزج ركبا \* ذا ان بغيرويه تم أعربا )

أى ومن العلم جملة نحو برق نحرة وقوله وما بمزج ركبا يعنى ان العلم المركب تركيب مزج والمزج الخلط وهو ما ختم بغيرويه كعلبك وما ختم بويه نحو سيديويه فالأول يعرب آخره اعراب مالا ينصرف والثانى يبنى آخره على الكسر والى ذلك أشار بقوله : \* ذا ان بغيرويه تم أعربا \* فذا اشارة إلى المركب تركيب مزج وأطلق هنا فى الاعراب ومراده اعراب مالا ينصرف .

جواز القطع عن التبعية بالرفع والنصب وأجيب عن الناظم بأن معنى أتبع احكم له بحكم التابع وحكم التابع أنه يجوز فيه القطع كما جاز فيه الاتباع كما أجيب عن كدى بأن معنى وجوب الاتباع عدم وجوب الاضافة فيكون مقابلاً لقوله قبل فأضف ( ومنه منقول كفضل وأسد ) ( قول كدى ما تقدم له استعمال قبل العلمية ) اعترض هذا بالمنقول من علم الجنس إلى علم الشخص نحو أسامة مسمى به رجل فيقتضى أنه لا يقال له منقول إذ حد المنقول لا يصدق عليه لأنه لم يتقدم له استعمال قبل العلمية في غيرها وإنما تقدم له استعمال فى العلمية فالأولى حذف قبل العلمية من حد المنقول ليدخل ما ذكر وأجيب بأن ألى فى العلمية المذكورة فى الحد للعهد والمعهود علم الشخص ( قوله ومن الجملة الخ ) تبع فى ادخال الجملة هنا ش واعتراض عليهما بأن الصواب تخصيص قوله ومنه منقول بالفرد بدليل قوله : وجملة وما بمزج الخ والحق معهما وان المنقول شامل للجملة ولما كان المنقول يكون منقولاً من المركب وكان المركب اسنادياً ومزجياً واضافاً احتاج الى ذكر أنواع التركيب التى منها الجملة فيكون قوله بعد وجملة وما الخ تقسيماً لبعض ما دخل تحت قوله : ومنه منقول : وليس مغايراً ( وقوله ما لم يتقدم له استعمال الخ ) بل من أول الأمر وضع علماً وهو صادق بصورتين احدهما أن تكون مادة العلم موجودة لكن الصيغة لم تستعمل الا فى العلم وهذا النوع هو الغالب ثانيهما أن يكون لا مادة له كفقعس وقول من قال فقعس منقول رده غير واحد واعتراض ابن هشام فى الحواشى كون أدن مرتجلاً وإنما هو منقول من جمع أداة واحد الود كقربة وقرب ومع ذلك تبعه هنا فى ضح ( وجملة وما بمزج ركبا ) كان الأولى للسكودى أن يأتى بتوطئة هنا قبل هذا البيت تكون موافقة لما مر نصها ولما كان منقول يشمل المنقول من المركب وكان المركب اسنادياً ومزجياً واضافياً أشار الى الأولين بقوله : وجملة الخ ( قول كدى ومن العلم جملة ) أى منقول من جملة اسنادية وتقديره هذا يقتضى أن جملة معطوفة على منقول وهو فاسد لما مر أن الجملة قسم من المنقول والقسم لا يكون قسماً ومقابلاً والصواب أن جملة معطوفة على مقدر أى ومن المنقول مفرد وجملة والمركب الاسنادى كل كلمتين أسندت احدهما إلى الأخرى وحكم العلم المنقول من المركب الاسنادى الحكاية فتقول فى رجل مسمى ببرق نحرة جاء برق نحرة واعرابه جاء فعل ماض وبرق نحرة فاعل مرفوع بضممة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وهكذا فى النصب والجر وكل منقول من المركب الاسنادى لأن المحكى من قبيل العرب خلافاً للأزهرى حيث قال : وهذا النوع مبنى ( وقوله والمزج الخلط ) هذا معناه لغة واصطلاحاً كل كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة هاء التانيث فى أن آخر ما قبل كل لا يكون الا مفتوحاً وفى شدة الاتصال فكما ان الاعراب انما يكون على هاء التانيث نحو فاطمة فكذلك هنا لا يكون الا فى الجزء الأخير من المركب المزجى لكن محل فتح الأول من المركب المزجى إذا لم يكن ياء وإلا سكنت نحو معدى كرب ( وقوله كعلبك ) اسم بلد بالشام وبعلى فى الأصل اسم ضم كان لأهل تلك البلد قال تعالى : أتدعون بعلاً وتذرون أحسن الخالقين . ( وقوله اعراب مالا ينصرف ) لوجود علتين فرعيتين فيه وهما التركيب المزجى والعلمية ( وقوله والثانى يبنى آخره على الكسر ) علة بنائه كون آخره وهو بويه



على ما ينبيه عليه في باب مالا ينصرف وجملة مبتدأ والخبر محذوف أى منه أى من العلم وما يمزج مبتدأ وخبره محذوف أى من العلم وذا مبتدأ وخبره أعربا وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبرا عن ذا ثم قال :

( وشاع في الاعلام ذو الاضافه \* كعبد شمس وأبى قحافة )

من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لان منه الكنى وغيرها ولذلك قال وشاع ومثل بمثال من غير الكنى وهو عبد شمس ومثال من الكنى وهو أبو قحافة ثم أشار الى النوع الثانى من العلم وهو العلم الجنسى فقال :

( ووضعوا لبعض الاجناس علم \* كعلم الاشخاص لفظا وهو علم )

يعنى ان العرب وضعت لبعض الاجناس أعلاما هى فى اللفظ كعلم الاشخاص فيأتى منه الحال فى فصيح الكلام ويمنع من الصرف ان وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلل المانعة من الصرف ولا يضاف ولا يدخل عليه التعريف ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله : كعلم الاشخاص لفظا . ومدلوله مع ذلك شائع كمدلول النكرة وهذا معنى قوله : وهو علم . وفهم من قوله لبعض الاجناس انها لم تضع ذلك لجميع الاجناس ووقف على علم السكون على لغة ربيعة وعم فعل ماض فى موضع خبر هو ويجوز أن يكون ممدودا قصصره بحذف ألفه كبر فى بارولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس مالا يؤلف كالسباع والحشرات والآخر للمعاني أشار الى الاول بقوله :

اسم فعل وهو مبنى قبل التركيب فاستصحب ذلك بعد التركيب والعلمية فتسلط البناء على ما قبله قاله غير واحد وقيل وبه اسم صوت وبني على الكسر على أصل التقاء الساكنين ( وقوله على ما ينبيه عليه فى باب مالا ينصرف ) حيث قال والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج ﴿ واعلم ﴾ أن بين ماهنا وبين ما يأتى شبه احتباك اذا لم يعتبر المثال الآتى بمعنى كبر والافلا احتباك ثم ان اعراب مالا ينصرف غير اعرابه مالم يختم بويه وذكره هنا ومحل الاحتباك اذ حذف من هنا ما يعرب به لذكره هناك وحذف من هنالك التقيد بان محل متحتم فيه لجواز أن يركب الجزء الاول مع الثانى تركيب خمسة عشر واطافة الاول للثانى ( وشاع فى الاعلام ذو الاضافة ) المركب الاضافى كل اسمين جعل اسم واحد ونزل ثانيهما منزلة التنوين فى كون الاعراب يقع على ما قبل التنوين والمضاف اليه وفى لزوم التنوين والمضاف اليه حالة واحدة الا أن التنوين لازم للسكون والمضاف اليه لازم للجر وحكم المركب الاضافى أن يحجر المضاف اليه دائما ويعرب المضاف بحسب العوامل ﴿ فان قيل ﴾ القياس فى المركب الاضافى كعبد الله أن يكون الاعراب على آخر المضاف اليه لانه آخر العلم ﴿ فالجواب ﴾ أنهم راعوا حالة المضاف قبل التركيب والعلمية وقد كان الاعراب عليه كما راعوا فى صحة دخول ال على العلم صفة المنقول منها نحو العباس والا لما صح دخول ال عليه وأبو قحافة كنية عثمان بن عامر صحابى والد أبى بكر الصديق رضى الله عنهما ( ووضعوا لبعض الاجناس علم ) قول كدى فيأتى منه الحال فى فصيح الكلام ( نحو هذا أسامة مقبلا ) وقوله ويمنع من الصرف ان وجدت الخ ) نحو مررت بأسامة وثعالة فهما ممنوعان من الصرف للعلمية والتأنيث ( وقوله ويوصف بالمعرفة ) نحو هذا أسامة المفترس ( وقوله ومدلوله مع ذلك شائع ) قيل الاولى أن يعبر بقوله وهو شائع لان الشائع من صفة اللفظ لا من صفة المدلول وكذا يقال فيما بعده وقد أكثر الناس فى الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس النكرة والنكرة وأحسنه تقريبا أن يقال علم الشخص اسم يعين المسمى بلا قيد ذهنا وخارجا فزيد مثلا يعين مسماه ذهنا وخارجا بحيث لا يتناول عمرا مثلا وعلم الجنس على ما حققه العضد والسيد والدمامنى وغيرهم أنه الموضوع للماهية والحقيقة المتحدة فى الذهن المعهودة عند المخاطب مع قطع النظر عن أفرادها الموجودة فى الخارج فعلم الجنس حينئذ يعين مسماه ذهنا وخارجا واسم الجنس هو الموضوع للحقيقة أيضا لكن باعتبار تصور فرد من أفرادها الخارجية لابعينه ويسمى فردا مبهما وفردا منتشرا ووحدة شائعة ولا يحتاج لتصورها فى ذهن المخاطب كما هو قول الآمدى وابن الحاجب وسعد الدين والسبكي فيكون حينئذ الفرق بين علم الجنس واسم الجنس من وجهين الاول أن علم الجنس لابد أن تكون الحقيقة فيه معهودة عند المخاطب وأما اسم الجنس فلا يشترط فيه ذلك الثانى انه لابد من تصور فرد خارج من أفراد الحقيقة فى اسم الجنس وأما علم الجنس فلا وهذا على ما للجهمور وأما الناظم ومن واقفه كالرضى وغيره فعلم الجنس عندهم مرادف لاسم الجنس النكرة فى المعنى فلا فرق بين أسامة وأسد فعلم الجنس حينئذ نكرة معنى معرفة لفظا فاطلاق العلم عليه تجوز ورد مالا بن مالك المحقق المرادى وغيره وأما النكرة فهى الموضوعة للفرد المبهم من أول وهلة فيفرق حينئذ بينهما وبين اسم الجنس النكرة أن اسم الجنس وضع للماهية وهى أنما وضعت للفرد فاستعمال أسد الذى هو اسم الجنس فى فرد من استعمال السكى فى جزئيه واستعمال رجل الذى هو نكرة فى فرد من استعمال اللفظ فى حقيقة التى هى استعمال اللفظ فيما وضع له ( وقوله فى التوطئة كالسباع ) جمع سبع وهو ماله ناب ( وقوله والحشرات ) جمع حشرة وهى صغار دواب الارض ثم ان المكودى جعل علم الجنس ضربين تبعا لتمثيل الناظم والحق انها ثلاثة

(من ذاك أم عريط للعقرب \* وهكذا ثعالة للثعلب)

من ذاك أى من علم الجنس أم عريط وهو علم الجنس العقرب ومن علم جنسها أيضا شجرة وهكذا ثعالة أى وكذلك أيضا ثعالة علم الجنس الثعلب وهو غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث إلا أنه صرفه للضرورة ثم أشار إلى النوع الثانى من علم الجنس بقوله :

(ومثله برة للمبرة \* كذا فخار علم للفجرة)

أى ومثل أم عريط وثعالة فى كونها علمى جنس برة وهو علم للمبرة بمعنى البرور وفخار علم للفجرة بمعنى الفجور وبرة أيضا غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث وفخار مبنى على الكسر لشبهه بنزال وقد جمع الشاعر بينهما فى قوله :

(أنا اقتسمنا خطيتنا بيننا \* فحملت برة واحتملت فخار)

﴿ اسم الإشارة ﴾

هذا هو النوع الثالث من أنواع المعارف وهو اسم الإشارة وهو إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع ويشترك فيه المذكر والمؤنث وقد أشار إلى الأول بقوله : (بذا مفرد مذكر أشير) يعنى ان ذا إشارة إلى المفرد المذكر وأشار الى الثانى بقوله : (بذى وذو تى تا على الأنثى اقتصر) يعنى ان المفرد المؤنث يشار اليه بأربعة ألفاظ وهى ذى وذو وتى وتا فحذف العاطف لضرورة الوزن واقتصر فعل أمر وبذى متعلق به أى اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث

زيادة مجهول الذات والنسب نحو هيان بن بيان وظائر بن طائر كما نكت عليه الموضح بزيادة النوع الثالث وأجاب عن الناظم جدنا العلامة المحقق سيدى محمد بن منصور فى حواشى التصريح بأن الناظم تبعالابن خاتمة قسم علم الجنس الى قسمين خاص بالاعيان وخاص بغير الاعيان فالأول يشمل أم عريط وهيان بن بيان ولا يلزم الناظم أن يستوفى جميع الأمثلة (من ذاك أم عريط للعقرب) أى هى علم الجنس العقرب وكذا يقال فى الثعلب وفى للمبرة بدليل تصريحه بلفظ علم فى قوله للفجرة والذى للمعرب أى للعقرب ونظائره متعلقان بمحذوف حالان من الضمير فى الجار والمجرور الواقع خبرا والتقدير أم عريط من ذاك حال كونها للعقرب (ومثله برة للمبرة) (قول كدى لشبهه بنزال الخ) وجه الشبه أمور ثلاثة الوزن والتعريف والعدل (وقوله فى قوله انا الخ) البيت من الكامل وقائله النابغة يهجو به زرة وأنا بفتح الهمزة مطلوب لأعلمت فى قوله قبل :

أعلمت يوم عكاظ حين لقيتنى \* تحت العجاج فما شققت غبارى

وجملة اقتسمنا خبر أن وخطيتنا مفعول اقتسمنا ثنية خطة وهى الخصلة فكأنه يقول كانت لى ولك خصلتان الوفاء والفجور فحزت أنا الوفاء والبرور وحزت أنت يا زرة الغدر والفجور ونقض العهد وعبر بالنسبة لنفسه بحمل الثلاثى والنسبة لزرة باحتمل تنبها على كثرة غدر زرة لأن التاء تدل على الكثرة كما فى كسب واكتسب والشاهد فى برة فانه علم الجنس البرور وفى فخار لأنه علم الجنس الفجور ثم ان البسكرة اعترض على الناظم فى قوله : علم للفجرة بأن الفجرة واحدا والفجور وفخار انما هو علم للمصدر الذى هو الفجور لا للمرة منه والجواب أن الفجرة ليست للمرة وانما هى اسم مصدر للفجور والله أعلم .

﴿ اسم الإشارة ﴾

عادة المصنفين أن الشئ إذا كان محصورا بالعد لا يحدونه إذا لحد انما يتضمن أفراد الحدود اجمالا والاعد يتضمن افراد تفصيلا وهو أتم ولما كان اسم الإشارة محصورا بالعد استغنى الناظم كالموضح عن حده وحده فى التسهيل بقوله ما وضع لمسمى وإشارة اليه وأورد عليه أمران كما يعلم بالوقوف على شراحه (بذا مفرد مذكر أشير) المفرد اما حقيقة كما هو الغالب أو حكما بأن تكون الإشارة بذا إلى أكثر من واحد فيؤول بما ذكر كما يقع كثيرا ومنه قوله تعالى : عوان بين ذلك . أى بين ما ذكر من الفارض والبكر والمذكر أيضا قد يكون تأويلا وقد اختلفوا فى ذا فقال الكوفيون انها موضوع على حرف واحد والألف للاشباع زائدة واستدلوا بسقوطها فى المثنى الذى هو ذان وتان ومذهب البصريين أنها ثنائية لفظا ثلاثية وضعوا وأصلها ذى بياءين الأولى ساكنة قال الرضى لأن سيويه حكى فى ألفه الامالة فهى منقلبة عن ياء ولا مياء والياء الأخيرة حذف اعتبارا ثم تحركت الأولى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وقيل بل الياء الأولى مفتوحة أصالة وقول التصريح فأنه أصلية معناه منقلبة عن أصل كما علمت وأجوابا عن استدلال الكوفيين بالمثنى بأن الألف حذفت لالتقاء الساكنين فرقا بين ثنية العرب والمبنى . (بذى وذو تى تا على الأنثى اقتصر) (قول كدى لضرورة الوزن) الحق أنها لثنية قال أبو على فى قوله تعالى : ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم . قلت أى وقلت (وقوله على الواحد المؤنث) أشار بهذا أن الأولى للناظم أن يعبر بالمؤنث بدل الأنثى وهو كذلك لأن التعبير بالأنثى يقتضى أنه لا يشار بها إلا للمؤنث الحقيق مع أنها كما يشار بها للمؤنث الحقيقى يشار بها بالعجazy قال تعالى : وما

ولا تشربها الى غيره وليس المراد أنه لا يشار الى الفرد المؤنث الا بها فانه يشار اليه بغيرها نحو ذهى وته وذه وذات وتا ويجوز ضبط اقتصر بضم التاء مبنيًا للمفعول ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله :

(وذا ن تان للمثنى المرتفع \* وفي سواء ذين تين اذكر تطع )

فقوله ذان راجع لثنية الأولى وهو ذان وتان راجع لثنية الثانى وهو تا ولا يثنى من الفاظ المؤنث الا تا وقوله المرتفع يعنى أن هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالألف انما يكونان المرتفع من الثنية لأن الألف فيهما علامة على الرفع وقوله وفي سواء أى سوى المرتفع أى سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو النصب والجرف يشار الى المثنى المنتصب والمنخفض بذين وتين مقرونين بالياء لأن الياء علامة للنصب والجرف فيهما وذا ن مبتدأ وتان معطوف عليه بحذف العاطف والمثنى خبر المبتدأ وذين وتين مفعول مقدم بذكر وتطع مجزوم على جواب الأمر ثم أشار الى الخامس بقوله : ( وبأولى أشرف لجمع مطلقا \* والمد أولى ) يعنى أن لفظ أولى يشار به للجمع مطلقا أى سواء كان مذكراً أو مؤنثاً فتقول أولى الرجال وأولى النساء وقوله والمد أولى يعنى أن زيادة الهمزة بعد الألف مكسورة أولى من قصره وانما كان أولى لانها لغة أهل الحجاز ولم يحىء في القرآن الا ممدودا كقوله تعالى ها تم أولاء..

تلك يمينك ياموسى . ولو عبر بالمؤنث لشمل المجازى ( وقوله ولا تشربها الى غيره ) أشار بهذا الى أن الباء في بدى داخلية على المقصور وحاصل الألفاظ التي يشار بها للمؤنث عشرة خمسة مبدوءة بالدال وخمسة بالتاء وهى ذى ذى ته ته بالاختلاس ذه ته بالاسكان ذات تا وأغربها ذات وفي الحقيقة ألفاظ المؤنث اثنان ذى وتى وغيرهما فروع ( لا يقال ) لم جعلوا المذكر لفظا وجعلوا للمؤنث عشرة ألفاظ ( لانا نقول ) جعلوا ذلك لامور منها أن المؤنث أكثر من المذكر ففي الحديث : إن لكل مؤمن امرأتين من نساء الدنيا فى الجنة . وفى الحديث أيضا : اطلعت على النار فوجدت أكثر أهلها النساء . ومنها أن الإشارة من باب الكناية وأن العرب تكره أن تصرح باسماء النساء فى مجالسهم فكانوا يكتفون عنها كثيرا ومنها أن العرب يحتاجون إلى النساء فى كل وقت فوضعوا لهن ألفاظا كثيرة اختصارا عن التصريح بأسمائهن والرجال لا يحتاج اليهم الا فى الأمور المهمة كال حرب فكان التصريح باسمهم أولى ( قوله ويجوز ضبط اقتصر الخ ) ابن عاشر فى هذا الضبط تكلف لان النائب فى المعنى هو بدى وهو متقدم فلا تجوز نيابته وأجيب بأن النائب ليس هو الجار والمجرور بل ضمير الاختصار المفهوم من اقتصر على حد من ييخل عليك ويعتدل هو أى الاعتلال المفهوم من يعتدل ( وذا ن تان للمثنى المرتفع ) قد مر أن المثنى هو الاسم الدال على اثنين الخ والإشارة بذا ن وتان ليست للفظ وانما هى للذات التى اللفظ لها نعم إذا كان اللفظ مقصودا بعينه فتصح إليه الإشارة بأن يقال هذا لفظ بديع وأجاب بأن قول الناظم للمثنى على حذف مضاف أى لمدلول المثنى الذى هو الذات لكن يشكك عليه كون المرتفع بمعنى المرفوع صفة لمدلول القدر لان الذى يوصف بالرفع وغيره انما هو اللفظ لا مدلوله وأجاب عنه بعضهم بأنه صفة لذان وتان وأورد عليه أنه كان من حقه أن يقول المرتفعان وأجيب عنه بأنه صفة لتان وصفة ذان محذوفة لدلالة صفة تان عليها ثم ظاهر الناظم أنهما مثنيان حقيقة ومذهب المحققين كما مر أنهما ملحقان بالمثنى لان من جملة شروط ما يثنى أن يكون معربا واسم الإشارة مبنى ولو كانا مثنيين حقيقة لقل ذيان وتيان كما قالوا فتان كما مر الجواب عن : إن هذان لساحران . فى قوله : بالألف ارفع المثنى وقد ذكر هنا سبعة أجوبة منها أن تكون ان فى الآية بمعنى نعم فيكون حينئذ هذان مبتدأ وساحران خبر لمبتدأ محذوف أى لهما ساحران والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر عن الأول ولا يكون ساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على الخبر وان بمعنى نعم وان لم ترد فى القرآن فقد ورد فى كلام العرب فمن ذلك أن أعرايا سأل ابن الزبير شيئا فنعه فقال الاعرابى لعن الله ناقة حملتني اليك فقال له ان ورا كبتها أى نعم ورا كبتها ( وبأولى أشرف لجمع مطلقا ) ( قول كدى فتقول أولى الرجال وأولى النساء ) كان الاولى أن يزيد ضربوا وقرن مثلا واعرا به أولى مبتدأ مبنى على سكون الألف والرجال أو النساء بالرفع عطف بيان أو بدل وجملة ضربوا وقرن خبر والغالب أن يكون للعلاء ومن غير الغالب مجيئه لغيرهم منه قوله تعالى : ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك . ( فان قيل ) ما الفرق بين أولى الذى هو اسم إشارة وبين الاولى الذى هو موصول ( فالجواب ) أنهم فرقوا بينهما من وجوه منها أن الذى فى اسم الإشارة يكتب بالواو والذى فى الموصول بدونها على وزن العلى ومنها أنه فى الإشارة مجرد من أل وفى الموصول مقرون بها ومنها أن الذى فى اسم الإشارة لا يقع بعدها الا مفرد والذى فى الموصول لا يقع بعدها الا جملة ( وقوله يعنى أن زيادة الهمزة الخ ) احتاج الى تفسير الممدود وان كان معروفا إشارة الى أن وصف البنى بالممدود والمقصود مجاز غير معروف والمعروف أن ذلك للمعرب ( وقوله مكسورة ) يعنى من غير تنوين وفيه لغتان غير هذه وهما كسر الهمزة مع تنوينها

﴿عَمَّ اَعْلَمُ﴾ أن اسم الإشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب قريية ومتوسطة وبعيدة وعند الناظم على مرتبتين قريية وبعيدة وقد أشار الى البعيدة بقوله : ( ولدى البعد انطقا \* بالكاف حرفا دون لام أو معه )

يعنى أنك إذا أردت الإشارة الى البعيد فأنت مخير بين أن تأتي باسم الإشارة مقرونا بكاف الخطاب دون لام فتقول ذاك وأولاً وبين أن تأتي به مقرونا بالكاف واللام معا فتقول ذلك وأولاً لك وفهم منه أن القريب لا يقترن بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام وهى المثل التى أتى بها أول الباب ولدى معنى عند وهو متعلق بانطقا وألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف وانما نبه على ذلك لئلا يتوهم أن الكاف ضمير كما فى هى نحو غلامك ودون لام فى موضع نصب على الحال من الكاف واو معه معطوف على دون فهو فى موضع الحال من الكاف أيضا وتقدير البيت انطقن فى البعد بالكاف حرفا غير مقرون باللام أو مقرونا بهما ثم قال : ( واللام إن قدمت ها ممتنعة ) يعنى أنك إذا قدمت ها التى للتنبيه على اسم الإشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال هذا لك وفهم منه أنه يجوز اقتران ها بالجر دون ها وهؤلاء بالمقرون بالكاف دون اللام نحو هذاك وهؤلاء الأنا الأول أكثر وهى لغة القرآن ومن الثانى قول طرفة : رأيت بنى غبراء لا ينكرونى \* ولا أهل هذاك الطراف الممدد وقوله واللام مبتدأ وخبره ممتنعة وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه لان الخبر مقدم على الشرط فى التقدير والتقدير واللام ممتنعة إن قدمت ها فهى ممتنعة ثم قال : ( وبهنا أو ههنا أشير الى \* داني المكان وبه الكاف صلا فى البعد أو بتم فه أو ههنا \* أو بهنا لك انطقن أو ههنا )

وضمها من غير تنوين ﴿فان قلت﴾ كلام الناظم محتمل لهذه اللغات الثلاث ﴿قلت﴾ هو كذلك اعتبارا بظاهر اللفظ لكن اطلق لان اللغة الاولى هى المشهورة فلا ينصرف الكلام عند الاطلاق إلا لها وانما اكتفوا فى الإشارة بلفظ واحد للجمع مطلقا ولم يفعلوا ذلك فى الوصول لأن الإشارة كافية فى بيان حال المشار اليه من تذكير وتأنيث وأما انصلة المبينة للوصول فمفصلة عنه ﴿فان قلت﴾ يلزم الاستغناء فى اسم الإشارة عن التثنية والجمع ﴿قلت﴾ لو فعلوا ذلك لأجحفوا بها غاية فشرکوا فى الجمع فقط لانه آخر المراتب ( وقوله فى التوطئة على ثلاث مراتب الخ ) فانهم جعلوا المجرى من الكاف نحو هذا للقريب والمقرون بالكاف فقط نحو ذاك للمتوسط والمقرون باللام والكاف نحو ذلك للبعيد ( ولدى البعد انطقا بالكاف ) ( قول كدى وانما نبه على ذلك الخ ) بعد كون الكاف حرفا لا محل لها من الاعراب فهى تتصرف تصرف الكاف الاسمية فتفتح مع المفرد المذكر وتكسر مع المفردة المؤنثة وتلحقها الميم والالف فى التثنية وتلحقها الميم فى علامة جمع المذكر والنون فى علامة جمع المؤنث وهذه اللغة المشهورة ﴿فان قلت﴾ ما الدليل على كونها حرفا ﴿قلت﴾ لو كانت اسما لا يصح أن تكون فى محل رفع ولا يمكن لانها ليست من ضمائر الرفع وعلى صحة فرضه فلا رافع ولا يصح أن تكون فى محل نصب لانه لا ناصب ولا أن تكون فى محل جر لأن الجر اما بالحرف أو بالمضاف ولا حرف ولا مضاف والدليل على عدم الاضافة ثبوت النون فى : فذا نك برهانان ﴿لا يقال﴾ الحرف موجود ههنا وهو اللام ﴿لانا نقول﴾ لو كان اللام جاز الفتح كما يفتح مع سائر الضمائر غير ياء المتكلم وأصل اللام السكون وكسر لالتقاء الساكنين أو فرقا بينه وبين الجارة فى ذلك وظاهر تقدير كدى وتقديره ان بالكاف متعلق بانطق وصرح به غيره وهذا الاعراب يؤهم أنك اذا أردت الإشارة الى البعيد أتيت بالكاف وحدها دون ما تقدم أو بالكاف مع اللام وهو غير صحيح والاولى أن بالكاف متعلق باسم فاعل محذوف حال من معمول انطق المحذوف والتقدير انطق عند البعد بما تقدم من أدوات الإشارة حال كونها متلبسة بالكاف الخ ( واللام ان قدمت ها ممتنعة ) انما لم تجتمع الهاء مع اللام فرارا من كثرة الزوائد وظاهر النظم أن اللام لا تتمتع الامع تقديم الهاء وليس كذلك بل يمتنع اللام مع المثنى مطلقا ومع الجمع فى لغة من مده وعلة النع كثرة الزوائد أيضا ولذا أذيل بعض كلام الناظم بقوله :

ولا يلى ذا اللام إلا المفردا \* والجمع مقصوراً فا ذين عدا

( قول كدى ومن الثانى قول طرفة الخ ) البيت من الطويل وبنى غبراء مفعول أول برأيت والمراد بهم الفقراء والاضياف أو اللصوص أو أهل الارض ولا ينكرونى مفعول ثان لرأيت اذ قلنا إنها بمعنى علمت أو حال ان قلنا إنها بمعنى أبصرت وأهل بالرفع مبتدأ وخبره محذوف أى كذلك لا ينكرونى ويصح من جهة الصناعة عطفه على الواو فى ينكرونى ومن جهة المعنى فيه بعد بالنسبة لكونه مدخولا لرأيت بنى غبراء ولا يصح فيه النصب بالعطف على الياء لانه يقتضى أن بنى غبراء لا ينكرون الشاعر وكذلك لا ينكرون أهل ذلك الخ وليس بمراد إذ مراده أن الفقراء لا ينكرونه لجوده وكذلك الاغنياء وهم لئلا يهابوا بالاطراف لكثرة ماله وهذا المعنى لا يستفاد الا بالرفع والاطراف بيت من الجدل على هيئة الحباء والحكمة وفى الغالب لا يكون الا لاغنياء والممدد بالاطراف والحبال صفته والشاهد فى هذاك حيث ألحق هاء التنبيه باسم الإشارة المقرون بالكاف ( وقوله وتقدير البيت انطقن فى الخ ) جعل أولا لدى فى النظم بمعنى عند وثانيا فى تقديره جعلها معنى فى وكل ذاك يصح ( وبهنا أو ههنا أشير الى \* داني المكان أو ههنا )

ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشار بها إلى المكان دون غيره منها اثنان للمكان القريب وهما هنا وههنا واليهما أشار بقوله :  
وههنا أوههنا أشر إلى \* داني المكان . . .

أي إلى المكان الداني وهو القريب فأضاف الصفة إلى الموصوف ومنها خمسة للمكان البعيد واليهما أشار بقوله : \* وبه الكاف صلا في البعد \*  
يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى المكان البعيد فأنت تخير بين أن تلحق هنا كاف الخطاب فتقول هناك أو تأتي بهم كقوله عز وجل : وإذا  
رأيت ثم رأيت نعيما . أو تأتي بهنا مفتوح الهاء مشددة النون فتقول هنا أو تلحق بهنا الكاف واللام معا فتقول هنالك أو تأتي بهنا  
مكسورة الهاء مشددة النون والكاف مفعول بصلا والألف في صلا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وفي البعد متعلق بصلا وبهم متعلق  
بفه وهو فعل أمر من فاه يفوه إذا نطق وكل ما ذكره في البيتين من أوفوه للتخيير ثم قال :

### ✽ الموصول ✽

هذا هو النوع الرابع من المعارف والموصول إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع مذكر أو جمع مؤنث وقد  
أشار إلى الأول بقوله : (موصول الاسماء الذي) أنما قال موصول الاسماء احترازا من موصول الحروف فإنه لم يذكره وقد  
ذكر أحكامه في أبوابه وقوله : موصول الاسماء مبتدأ والذي مبتدأ ثان وخبره محذوف والتقدير موصول الاسماء منه الذي ثم أشار إلى  
الثاني بقوله : (الأنثى التي) يعني التي للمفرد المؤنث وفهم منه أن الذي للمذكر والأنثى مبتدأ والتي خبره والتقدير والأنثى منه أي من الموصول  
ويحوز أن يكون أل في الأنثى عوضا من الضمير والتقدير وأشاء أي وأنثى الذي ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله :

(قول كدى ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ) بل ذكر ثمانية اثنان للقريب وستة للبعد وكلها مأخوذة من النظم أدقوله وبه أي بما  
ذكر صادق باثنين هناك وههنا والغلط وقع لكدى من جعله ضمير يعود به للأول وههنا دون الثاني والصواب أنه يعود عليهما معا باعتبار  
ما ذكر (وقوله كقوله عز وجل : وإذا رأيت ثم رأيت الح) ثم ظرف مكان لا يتصرف عامله رأيت المتقدم عليه لأن ثم مفعول رأيت  
خلافًا لزعمه لأنها لازمة للظرفية ولا تخرج عنها إلا إلى حالة تشبهها وهو الجر بمن تقول جئت من ثم وهي مبنية على الفتح للتخفيف ولم  
تبين على الكسر لتقل الكسرة مع التضعيف ولا تتقدم عليها ها التنبيه ولا يتأخر عنها كاف الخطاب (وقوله فتقول هنا) أصله هنن  
ثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال وكسر هاهنا أردأ من فتحها ولذلك أخره الناظم وفيها لغة ثالثة وهي ضم الهاء وهي  
رديئة ولذلك لم يذكرها الناظم والله أعلم .

### ✽ الموصول ✽

أل للبعد والمعهود قوله سابقا والذي أوّل موصولة بمعنى الذي يوصل بغيره أي يتبع بغيره وهو الصلة ولم يحدد الناظم هنا استغناء بعده وحده  
في الكافية بقوله : ملزوم عائد وجملة وما \* أشبهها موصول الاسماء فاعلما  
(موصول الاسماء الذي) (قول كدى احترازا من موصول الحروف الح) حقيقة الموصول الحرفي كل حرف صح أن يؤول ما بعده  
بمصدر وهو آلة السبك وحروفه ستة جمعت في قول من قال :

موصولنا الحرفي ان ولو وما \* وان وكى ثم الذي يامن صما

واشتشكل كون الذي موصولا حرفيا مع اقترانه بأل وقد حكموا على كل مقرون بالانه اسم ولذا قال الرضى والحق أن الذي لا يكون موصولا حرفيا  
وأجاب الرضى وغيره ممن منع كون الذي موصولا حرفيا عن الآية التي مثل بها المجيز وهي : وخضمت كالذي خاضوا . بأجوبة خمسة ذكرها في التصريح  
أولاها أن الأصل كالذين بالنون وهي لغة لبعض العرب (وقوله وقد ذكر أحكامه في أبوابه) بل أنما ذكر ما عدا الذي وأما هي فلم يذكرها  
أصلا فيكون كلام كدى من باب الحكم على المجموع لا على الجميع أو يقول إنه مر على أن الذي ليست من الموصولات الحرفية (وقوله والذي مبتدأ  
ثان الح) مثله في الشاطبي وإنما احتاج لهذا ليكون قوله موصول الاسماء عاملا في المفرد المذكور وغيره ويدخل تحته جميع الموصولات وهذا  
الاعراب متعين وقول يس لا يحتاج إلى هذا التكليف بل الذي خبره عن موصول ويقدر العطف سابقا على الأخبار لا يصح الالوة عطف الناظم  
بألف الموصولات على الذي مع أنه ذكرها في حكم الاستثناء (الأنثى التي) في الذي والتي ست لغات التي باثبات الياء ساكنة والذوات  
بمحذوف الياء وكسر الذال والتاء والذال والتاء والذي والتي بتشديد الياء مكسورة والذي والتي بتشديد الياء مضمومة والذي  
ولتي بمحذوف الألف واللام وبقاء اللام الثانية مفتوحة وهي تكون للعالم نحو : الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن . وتسكون لغيره نحو : هذا يومكم  
الذي كنتم توعدون . وأما التي فهي للعاقل نحو : قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها . ولغيره نحو : ما ولا هم عن قبلتهم التي كانوا عليها . (قول  
كدى والتي خبره) مراده أن التي مبتدأ ثان وخبره محذوف أي منه والجملة خبر المبتدأ الأول يدل لهذا تقديره بقوله : والأنثى منه التي . وعلى الوجه الثاني



(واليا إذا مائنيا لا تثبت \* بل مائليه أوله العلامة)

يعنى أن الذى والى اذا مائنيا لا تثبت ياؤها لسكونها وسكون علامة التثنية واليا مفعول مقدم تثبت ولا نهاية وقوله :  
(بل مائليه أوله العلامة) مائليه هى الدال من الذى والتاء من التى وأل فى العلامة للعهد لتقدم علامة التثنية وهى الألف رفعا والياء جرا ونصبا فى قوله : \* بالألف ارفع المثنى وكلا \* وفى قوله : \* وتخالف اليا فى جميعها الألف \* فتقول اللذان والتان رفعا والذين والتين جرا ونصبا ومما موصولة وصائها تليه وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره أوله ويجوز أن تكون فى موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والاول أجود والهاء فى أوله مفعول أول والعلامة مفعول ثان ثم قال : (والنون إن تشدد فلا ملامه)  
يعنى أنه يجوز فى نون اللذين والتين التشديد ومذهب البصريين انها لا تشدد بعد الألف ومذهب الكوفيين انها تشدد بعد الألف وبعد الياء وهو اختيار الناظم ولذا أطلق فى قوله : \* والنون إن تشدد \* والنون مبتدأ وخبره جملة الشرط والجواب والضمير المستتر فى تشدها هو الرابط ثم قال : ( والنون من ذين وتين شدا \* أيضا وتعويض بذلك قصدا )

يعنى أنه يجوز أيضا تشديد النون من ذين وتين وانما ذكر هنا ذين وتين وليستا من الموصولات لاشتراكهما مع اللذين والتين فى جواز تشديدهما وليس التشديد خاصا بالياء كما مثل به بل هو عام مع الياء ومع الألف فاذا جاز التشديد مع الياء كما فى المثالين فيكون التشديد مع الألف أحرى لأن التشديد مع الألف متفق عليه ومع الياء مختلف فيه وقوله : وتعويض بذلك قصدا ، يعنى أن تشديد النون قصده التعويض من المحذوف فى جميع ما ذكر والمعوض منه فى اللذين والتين الياء من الذى والتى ومن ذين وتين الألف من ذا وتافان ذلك كله حذف فى التثنية وعوض منه التشديد فالإشارة من قوله بذلك راجعة الى التشديد وتعويض مبتدأ وبذلك متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة وقصد خبره ويجوز أن يكون بذلك متعلقا بقصد وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنى الحصر لأن المراد ما قصد به الا التعويض فهو كقولهم : شئ جاء بك وشئ أهرذا ناب وفيه . تعريض لابطال قول من جعل التشديد فى ذين وتين دالا على البعد ثم أشار الى الخامس وهو جمع الذى بقوله : ( جمع الذى الألى الذين مطلقا \* وبعضهم بالواو رفعا نطقا )

فذكر للذى جمعين أحدهما الألى تقول جاءنى الالى قاموا أى الذين قاموا والثانى الذين بالياء فى الرفع والنصب والجر وعلى ذلك به بقوله مطلقا أى فى جميع الأحوال وقوله : وبعضهم بالواو . يعنى أن من العرب من يجرى الذين مجرى جمع المذكر السالم فيرفعه بالواو ويجره وينصبه بالياء فتقول نصر اللذين آمنوا على الذين كفروا ومنه قول الشاعر :

نحن اللذين صبحوا الصباحا \* يوم النخيل غارة ملحاحا  
وهى لغة هذيل وقيل لغة تميم وجمع الذى مبتدأ والألى خبره والذين معطوف على الألى على حذف العاطف وبعضهم مبتدأ ونطق خبره بالواو متعلق بنطق ورفعا منصوب على اسقاط حرف الجر أى فى رفعه ويجوز

تكون التى خبرا حقيقة ( واليا اذا مائنيا لا تثبت ) ( قول كدى لسكونها الخ ) اعلم تثبت ياؤها وتفتح كافى تثنية المنقوص كقاص لسكونهما مبنيين فلاحظ لهما فى التجريك أو قصد الفرق بين تثنية العرب والبني ( وقوله واليا مفعول الخ ) وعليه تثبت بضم التاء وكسر الياء وهو مسند لضمير المخاطب وكسر آخره للوزن وهذا الوجه هو المناسب للتعبير بالأمر فى قوله بعد : أوله العلامة . ويصح كون الياء مبتدأ ولا نافية وتثبت بفتح التاء وضم الباء من ثبت الثلاثى وهو مسند لضمير الياء وهو مرفوع للتجرّد وكسر للوزن لكن يناسب ما قبله ولا يناسب ما بعده ( بل مائليه أوله العلامة ) لا يقال لا يحتاج الى هذا الشرط لا غناء لا تثبت عنه لا ناقول لما كان قوله لا تثبت يحتمل اقلها ويحتمل احذفها وهو المراد صرح به فى قوله : بل مائليه الخ ( والنون اتشدد فلا ملامه ) ( قول كدى بعد الألف وبعد الياء ) لم يأت بمثلهما ومثال التشديد بعد الألف : واللذان يأتيا نهما . ومثاله بعد الياء : ربنارنا اللذين . قرى بتشديد النون ( والنون من ذين وتين شدا ) لم يثل كدى لهما أيضا ومثاله بعد الألف فذا نك قرى بتشديد النون ومثاله بعد الياء : إحدى ابنتي هاتين . قرى بتشديد أيضا ( وتعويض بذلك قصدا ) ( فان قلت ) لم عوضا هنا ولم عوضا فى يدان ودمان مع أن الاخير حذف فى الجميع ( قلت ) قد مر أن العرب يحذفون الشئ ويصيرونه نسيا منسيا كيدوم ولا يعوضون منه ويحذفون الشئ ويراعونه كما هنا يعوضون من المحذوف ( وقوله وشئ أهر ذا ناب ) أهر بفتح الهمزة والهاء وتشديد الراء مأخوذ من الهرير الذى هو صوت دون نبح جمع الذى الأولى الذين مطلقا ) ( قول كدى فذكر للذى جمعين الخ ) سماها جمعين تبعا لعبارة الناظم والحق انها سماها جمع لاجتماع حقيقة أما الألى فظاهر لان لفظه مخالف للفظ الذى وأما الذين فانه لا يطلق الا على العقلاء والذى يكون للعاقل وغيره كما رفلو كان جمعا حقيقة لكان المفرد أعمن من الجمع على خلاف التعارف ولا جمل كون الذين أخص من الذى وخالف طريقة الجمع الذى من شأنه أن يكون أعمن من المفرد أعمن من استحق البناء ولما كان اللذان والتان على سنن المثنى الذى مفرده معرب لكونهما ليسا أخص من المفرد أعربا ( وقوله بالياء فى الرفع الخ ) أى فهو مبنى على الياء فى جميع الأحوال ( وبعضهم بالواو رفعا نطقا ) ( قول كدى مجرى المذكر الخ )

أن يكون مصدرا في موضع الحال والتقدير نطق بالواو في حال كونه رافعا ثم أشار إلى السادس وهو جمع التي بقوله : ( باللات واللاء التي قد جمعا ) فذكر أيضا التي جمعين الأول اللاتي والثاني اللائي فتقول جاءني اللاتي قمن واللائي خرجن فالتى مبتدأ وقد جمعا خبره وباللتي متعلق بجمع واللائي معطوف عليه والتقدير التي قد جمع باللاتي واللائي ثم قال : ( واللاء كالذين نزرا وقعا ) يعني أن اللاء الذي هو جمع التي قد يطلق على الذين فيكون جمعا للذي على وجه الندور والقلة ومنه قوله :

فما آباؤنا بأمن منه \* علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

يعني الذين قدمهوا الحجور واللاء مبتدأ ووقع خبره وكالذين متعلق بوقع ونزرا منصوب على الحال من الضمير المستكن في وقع وهو اسم فاعل من نزر أى قل وما فرغ من الذى والى وتثنيتهما وجمعهما انقل إلى ما سواهما من الموصولات فقال : ( ومن وما وأل تساوى ما ذكر ) يعني ان من وما وأل تساوى ما ذكر من الذى والى وتثنيتهما وجمعهما ففهم منه انها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث فتقول جاءنى من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتوا ومن قاموا ومن قمن وكذلك مع ما وأل فمن تقع على من يعقل وما على ما لا يعقل وأل عليها معا ثم قال : ( وهكذا ذو عند طي شهر ) يعني ان ذو في لغة طي تستعمل أيضا موصولة وهى أيضا مساوية للذى والى وتثنيتهما وجمعهما وإلى ذلك أشار بقوله : وهكذا ذو أى هى مثل من وأل فى مساواتها لما ذكر فتقول جاءنى ذو ققام وذو ققام وذو قما وذو قامنا وذو قاموا وذو قمن وهى مبنية والواو لازمة لها فى الرفع والنصب والجرفى اللغة المشهورة وفهم ذلك من تشبيهها بالواو فبدأ وشهر خبره وعند طي متعلق بشهر وهكذا كذلك أيضا أوفى موضع نصب على الحال والتقدير وذو شهر عند طي أى مثل من وما وأل ثم قال :

لم يجعله جمعا حقيقة بل ملحقا به لفقد شرط من شروط الجمع الثمانية وهو اعراب المفرد ووجه الاعراب أنهم جعلوه جمعا حقيقة للذي باعتبار من يعقل ويدخل فيه غير العاقل تعليقا على قاعدة جمع المذكور من تغليب العاقل فيه على غيره ولذلك كرر على المؤنث ولم يعتبروا الافتقار الى الصلة الموجب للبناء لأنه عارضه معارض وهو الجمعية التي هي من خصائص الأسماء وفي العرب أن الذين الجمع يكتب بلام واحدة وأما للذنان في التثنية فيكتب بالامين فهذا يفرق بينهما ولم يعكسوا لأن التثنية سابق على الجمع فبقى على أصله من ثبوت اللامين معا اهـ . وعامله فان الذي في الرسم أن يكتب الجمع والتثنية بلام واحدة ولعل ذلك اصطلاح المشاركة أو النجاة ( باللات واللاء التي قد جمعا ) اطلاق الجمعية على هذين تجاوزا أيضا وانما هما اسماء جمع والهمز في اللائي بدل من تاء اللاتي وقد تحذف ياؤها ما نافية حجازية وآبأونا اسمها بأمن خبرها نزرا وقعا ) ( قول كدى ومنه قوله فما آبأونا الخ ) البيت من الوافر وقائله رجل من بني سليم وما نافية حجازية وآبأونا اسمها بأمن خبرها والهاء في منه ترجع للمدح واللاصة لآبأونا وحلة قدمهم صلتها والعائد الواو في مهدوا ومعنى مهدوا جعلوها كالمد والهاد في اللاء حيث أوقعه موقع الذين بدليل عود ضمير مهدوا مذكرا وكان ينبغي للناظم أن يشبه باللائي بأن يقول واللائي كاللائي لأن الألى يقع موقع اللائي كما في قوله : \* محابب الألى كن قبلها \* فالألى اسم موصول بمعنى اللائي بدليل عود الضمير في كن عليه مؤثنا فاللائي والألى يتعارضان ( قوله ولما فرغ من الذي الخ ) الأولى أن يقول في التوطئة ولما فرغ من الموصولات المختصة شرع في المشتركة فقال الخ وان كانت توطئته هذا معناها لكن ما قلنا أصرح ( ومن وماوأل تساوى ما ذكر ) ( قول كدى ففهم منها أنها تقع الخ ) هذا منطوق المفهوم والذي يبين ما وقعت عليه الموصولات المشتركة ضمير الصلة فان كان مفردا مذكرا علمنا أنها وقعت على الذي المفرد المذكور وان كان مفردا مؤثنا علمنا أنها وقعت على التي المفردة المؤنثة وهكذا ( وقوله فمن تقع على الخ ) جعلوا من لمن يعقل غالبا وما غير غالبا لأن آخر من صحيح وآخر ما معتل والعاقل صحيح وغير العاقل كأنه معتل فأعطوا الصحيح للصحيح والمعتل للمعتل وعلل أيضا بأن من قليلة في الكلام وما كثيرة والعقلاء قليلون بالنسبة لغيرهم فجعلوا القليل للقليل والكثير للكثير ( وقوله وأل عليهما معا ) مثال وقوعها على العاقل : ان الصديق والصدقات . ومثال وقوعهما على غيره المرفوع من قوله تعالى : والسقف المرفوع . ثم ان الاعراب وقع على مدخول أل وكان من حقه أن يقع على أل لأنها اسم مستقل وأجيب بأن أل نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان الجميع اسم واحد معرب بحسب العوامل ( وهكذا ذو عند طيء شهر ) ( قول كدى وهى مبنية الخ ) أى على سكون الواو بدليل قوله بعد والواو لازمة ( وقوله في اللغة المشهورة ) ذكر الرضى ان في ذو الطائية أربع لغات احدها من مامر الثانية ذو بلفظ واحد للمفرد المذكور ومثنى ومجموعه وذات بلفظ واحد لمفردة وتثنيته وجمعه الثالثة كالثانية الا انه يقال الجمع المؤنث ذوات مبنية على الضم في الأحوال كلها الرابعة تتصرف تصرف ذى بمعنى صاحب مع اعراب متصرفاتها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا واستشكل اعرابها بأن سبب البناء لا زال قائما وهو الافتقار إلى الصلة وأجيب بأن سبب البناء عارض معارض وهو شبهها بنو التي بمعنى

(وكالتى أيضا لديهم ذات \* وموضع اللاتى أئى ذوات ) يعنى أن من طيىء من إذا أراد معنى اللاتى قال ذات وإذا أراد معنى اللاتى قال ذوات كقول بعضهم: بالفضل ذو فضلكم الله به \* والكرامة ذات أكرمكم الله به . يريد بها نقل حركة الهاء الى الباء ووقف عليها بالسكون وكقول الشاعر: جمعها من أينق سوابق \* ذوات ينهضن بغير سائق فذات مبتدأ وكالتى خبر مقدم ولديهم متعلق بالاستقرار العامل الخبر وموضع اللاتى ظرف متعلق بأئى وذوات فاعل بأئى والتقدير وذات مساوية للتى عندهم أى عند طيىء وأئى ذوات فى موضع اللاتى ثم قال رحمه الله : (ومثل ما ذا بعد ما استفهام \* أو من إذا لم تلغ فى الكلام)

يعنى أن ذا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين ولم تكن سلعة فهى مثل ما يعنى ما الموصولة وفهم من تشبيهها أنها تساوى أيضا اللتى والتى وتثنيتهما وجمعهما فتقول من ذا يقوم ومن ذا يقوم ومن ذا يقومان ومن ذات قومان ومن ذا يقومون ومن ذا يقمن ومن ذا قاما ومن ذا قامتوا ومن ذا قاموا ومن ذا قمن واحترز بقوله إذا لم تلغ فى الكلام من أن تكون ملغاة وذلك بأن يغلب الاستفهام فيصير مجموع من ذا وماذا استفهاما ويظهر أثر ذلك فى البدل إذا قلت من ذا ضربت أزيد أم عمر وفادار فعت فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره وهو اسم موصول وإذا نصبت فقلت من ذا ضربت أزيد أم عمر أعلم أن ذاملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم أنه مفعول مقدم بضررت وذا ملغاة وذا مبتدأ وخبره مثل ما وبعد فى موضع الحال من ذا وإذا متعلق بمثل ومن مضافة فى التقدير أى بعد ما استفهام أو من استفهام والتقدير وذاتى حال كونه تاليا لمن أو ما الاستفهاميتين مساوية لما إذا لم تلغ فى الكلام ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع فى بيان صلتها فقال: ( وكلها يلزم بعده صلة \* على ضمير لائق مشتمله ) يعنى أن الموصولات كلها لا بد أن يكون بعدها صلة تكملها

صاحب ( وكالتى أيضا لديهم ذات ) كل من ذات وذوات مبنى على الضم فى الأحوال كلها وحكى إعرابها إعراب صاحبة وصاحبات ( قول كدى كقول بعضهم بالفضل الخ ) هذا نثر ليس بشعر وصدره يمكن أن يكون رجزا قال الفراء سمعت أعرابيا من طيىء يسأل ويقول بالفضل الخ وبالفضل يتعلق بمحذوف أى أسألكم بالفضل وذو اسم موصول بمعنى اللتى وجملة فضلكم صلتها والعائد الضمير المحرور بالباء والكرامة بالجر عطف على الفضل وذات اسم موصول بمعنى اللتى مبنى على الضم صفة للكرامة وجملة أكرمكم الله به صلتها والعائد الضمير المحرور بالياء إذا صله بها والشاهد فى ذات المستعملة فى موضع اللتى ( وقوله وكقول الشاعر جمعها الخ ) البيت من الرجز وثله رؤبة وجمعها فعل وفاعل ومفعول والهاء للنون المذكورة فى بيت قبله وأينق بتقديم الياء على النون جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا وسوابق بالسين جمع سابق صفة لأنيق ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع وفى نسخة بدل سوابق موارق جمع مارق من مرق السهم إذا خرج بسرعة وذوات اسم موصول بمعنى اللاتى الذى هو جمع التى صفة لأنيق أيضا مبنى على الضم وجملة ينهضن صلتها والعائدون ينهضن الفاعل والشاهد فى ذوات فانه بمعنى اللاتى ( ومثل ما ذا بعد ما استفهام ) ( وقول كدى وفهم من تشبيهها ) جعل وجه الشبه بما كونهما تقع على ما يقع عليه ما وليس الشبه كما قيل به أنها تكون لغير العاقل كما قبل الفاء رقة ذى أنها إذا وقعت بعد من فهى للعاقل وان وقعت بعد ما فهى لغيره وقدم الناظم ما فى قوله بعدما استفهام على من والقياس العكس لا من لمن يعقل وما لغيره لأن موصولة ذا مع ما باتفاق ومع من على الرجح وبقي على الناظم شرط ثالث ذكره الوضوح وهو أن لا تكون مشاربا والزم تكن موصولة نحو ماذا التواني فهى هنا اسم إشارة لدخولها على المفرد والمفرد لا يقع صلة إلا لال ( وقوله ويظهر أثر ذلك ) أى ما ذكر من الاحتمالين كما يظهر فى البدل يظهر فى الجواب لأن الأصل فى الجواب أن يكون مطلقا للسؤال وقد قرئ بالوجين قوله تعالى : ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو . قرأ أبو عمرو والعفو بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أى العفو مسئول (١) فتكون حينئذ ما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول خبرها وجملة ينفقون صلة ذا والعائد محذوف وقرأ الباقر بالنصب باضمار فعل أى يسئلونك العفو فتكون ذاملغاة مركبة مع ما والجميع اسم استفهام ( وقوله ولما فرغ من ذكر الموصولات الخ ) الأولى أن يقول غير أى لأنه إلى الآن لم يتكلم عليها ( وكلها يلزم بعده صلة ) ( قول كدى يعنى أن الموصولات كلها الخ ) تبس فى التعبير بكل عبارة الناظم واعترض بأنها تشمل الموصولات الحرفية وهو غير مراد والجواب أن العبارة وإن كانت هنا عامة فالموضوع أنما هو لموصولات الأسماء وأيضا قوله: على ضمير لائق مشتمله . يبين المراد لأن الضمير أنما يعود على الأسماء ولو قال كدى يعنى أن موصولات الأسماء كلها مختصة أو مشتركة الخ لأفاد المراد ويكون مختصة أو مشتركة تفسيرا لقول الناظم كلها وقد أكثر الشعراء فى هذا المعنى ومن أحسن ما قيل فى ذلك :

قالت وقد حاولت نيل وصلها \* من غير شئ لا تجوز المسئلة

(١) ( قوله أى العفو مسئول ) الذى قدره فى وجه الرفع فى الآية أن العفو خبر لمبتدأ محذوف أى هو العفو وفى وجه النصب أنه مفعول لأنفقوا محذوف أى أنفقوا وبه تعرف ما فى تقدير الحشى اه .

رابط بينهما وبين الموصول ولذلك سميت موصولات ونواقص وقد نبه على ذلك بقوله: على ضمير لاتق مشتملة. أى مطابق للموصول في الأفراد والتذكير وفروعهما فتقول جاءنى الذى قام أبوه والذى قامت أمه والذنان قاما واللذان قامتا وما أشبه ذلك وكلها مبتدأ وخبره يلزم وبعده متعلق يلزم والضمير في بعده عائد على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وصلة فاعل يلزم ومشتملة صفة صلة وعلى ضمير متعلق بمشتملة ثم ان الموصولات بالنظر الى ما توصل به على قسمين قسم يوصل بحملة وشبهها وقسم يوصل بصفة وقد أشار الى الاول بقوله: (وجملة أو شبهها الذى وصل \* به كمن عندى الذى ابنه كفل) فقوله وجملة شامل للجملة الاسمية والفعالية وقوله أو شبهها هو الظرف والمجرور أى بمثابة الموصول بشبه الجملة وهو قوله كمن عندى وبمثال للموصول بالجملة وهو قوله الذى ابنه كفل ويشترط في الجملة الموصول بها أن تكون خبرية ولم ينبه على ذلك لكن تمثيلة بالذى ابنه كفل يرشد اليه وجملة مبتدأ أو شبهها معطوف عليه وهو الذى سوغ الابتداء والذى خبره ويجوز العكس وهو أظهر ووصل صلة الذى وفيه ضمير يعود على الموصول والضمير في به عائد على الجملة وشبهها وهو الرابط بين الصلة والموصول والتقدير والذى وصل به الموصول جملة أو شبهها ويحتمل أن يكون به نائباً عن الفاعل ولا ضمير حينئذ في وصل والتقدير والذى وقع الوصل به جملة أو شبهها ثم أشار الى القسم الثانى من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال: (وصفة صريحة صلة أل \* وكونها بعرب الافعال قل) الصفة الصريحة هى اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وفي وصل أل بالصفة المشبهة خلاف فتقول جاءنى القائم أبوه والشاربه زيدى الذى قام أبوه والذى ضرب به زيد وقام الكرم والضروب أبوه أى الذى أكرم والذى ضرب أبوه وقام الضرابه

بالله قل لى أين نحوك يافتي \* أرأيت موصولا يحى بلاصلة

وأخذ من قول الناظم بعده ان الصلة لا تتقدم على الموصول واذا لم تتقدم الصلة فكذلك معمولها وأما قوله تعالى: وكانوا فيه من الزاهدين. فإن فيه ليس متعلقا بالزاهدين المذكور بل متعلق بمحذوف والتقدير والله أعلم وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين (لا يقال) الزاهدين لا يعمل في فيه وما لا يعمل لا يفسر عاملاً (لا نأقول) ذلك خاص بباب الاشتغال وهذا من الحذف والفرق بين الاشتغال والحذف انه في الحذف يجوز التصريح بالعامل المحذوف وفي الاشتغال لا وتصريحهم به في الاشتغال انما هو للفهم وكما لا يجوز التقديم لا يجوز الفصل بين الصلة والموصولات لانها بمنزلة شىء واحد (وقوله ورابط بينهما) يحكى أن سائلاً وقف بباب نحوى فقال له من أنت فقال الذى اشتريتم الاجر فقال النجوى أله فقال لا فقال أمنه فقال لا فقال له اذهب فمالك في صلة الذى شىء حلوا الصلة من العائد (وقوله أى مطابق للموصول الخ) اعلم ان الموصول ان كان مختصاً كالذى فلا يختلف لفظه ومعناه فكذلك العائد عليه وان كان مشتركاً كمن وما فلفظه مفرد مذكر وقد يكون معناه محالاً للفظه بان يكون المؤنث وللجمع فلك أن تعتبر لفظه وهو الغائب فتعيد الضمير مفرداً مذكراً ومنه قوله تعالى: ومنهم من يستمعون. اليك بجمع ضمير يستمعون العائد على من باعتبار معناها ويجوز اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قيل ومنه قوله تعالى: ومن يفتن منكن فليعنفه الله ولعلهم يرجعون. فاعنى لفظ من فذكر يقتضى وزاعى معناها فأنت تعمل ومن الشرطية في المعنى كالموصولة وأما باعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى فلا يجوز بأن تقول جاء الناس من يقولون ويعمل وانما جاز الاول دون هذا لان الواحد سابق على الجمع في الرتبة وهذا اذا لم يلزم من مطابقة اللفظ لبس والا وجب اعتبار المعنى نحو أعط من سألتك ولا تقل من سألك اذا أردت أن السائلة مؤنثة (وجملة أو شبهها الذى وصل) (قول كدى أن تكون خبرية) الخبرية هى المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر لقائلها وانما اشترط هذا الشرط لان الموصول يعرف بمضمون الصلة ومن شرط المضمون أن يكون المخاطب يعرف نفسه في الخارج لمعين والانشاء لا خارج له وانما يوجد بالتلفظ بما بعد وعلل أيضاً بأنهم لما أرادوا وصف المعرفة بالجملة لم يمكنهم ذلك لان القاعدة ان الجمل بعد المعارف أحوال أتوا بالموصول ليتوصلوا الى نعت المعرفة بالجملة فاذا قلت جاء الذى قام أبوه كأنك قلت جاء زيد قام أبوه والجملة الواقعة نعتاً أو ماهى بمنزلة لا تكون الا خبرية ويسقط الناظم: وامنع هنا اياع ذات الطلب. ويشترط في الظرف والجار والمجرور ان يكونا تامين وهما اللذان يفهم متعلقهما الذى هو الاستقرار بمجرد التلفظ بهما كما أخذ من تمثيلة بمن عندى احترازاً من غير التام كقولك جاء الذى اليوم أو عنك فلا يتم معناها الا بذكر متعلق خاص جاز الذكر نحو جاء الذى قام اليوم أو اعرض عنك ثم ان الظرف والمجرور الواقعين صلة لا يتعلقان الا بفعل لانه جملة لا بالاسم لانه مفرد بخلاف غير الواقعين صلة كما يأتى وفي الجمل: وان صلة الموصول جاء فكلمه \* تعلقه بالفعل لا غير فاعقلا (وقوله ثم أشار الى القسم الخ) هذا مع ما تقدم في التوطئة قبل قوله وجملة الخ يقتضى أن الصفة الصريحة ليست من أقسام الشبيهة بالجملة وهو ظاهر الناظم وليس كذلك بل هو منها كما هو صريح كلام الموضح وافراده بالذكر لا اختصاصاً بالالف واللام فكأنه قال وجملة أو شبهها يوصل به جميع الموصولات ما عدا ال فلا توصل الا بكذا فكأنه مستثنى وتقدم الخبر من قوله وصفة يشعر بالخصر (قول كدى وفي وصل أل الخ) الجمهور على انها ليست موصولة لأن الصفة

زيد أى الذى ضرب به زيد وجاء الحسن وجهه أى الذى حسن وجهه والصريحة الخالصة واحترز بها من الصفة غير الصريحة وهى الصفات التى أجريت مجرى الاسماء نحو أخرج وأبطح وصاحب فلا يوصل بها آل وقوله: وكونها بمعرب الافعال قل . يعنى انه قد جاءت صلة آل بمعرب الافعال وهو الفعل المضارع قليلا ومنه قوله: ما أنت بالحكم الترضى حكومته \* ولا الأصيل ولاذى الرأى والجلد أى الذى ترضى حكومته وقوله وصفة صريحة خبر مقدم وصلة آل مبتدأ مؤخر وكونها مبتدأ بمعرب الافعال متعلق به وقيل خبر المبتدأ والظاهر ان كونها مصدر لكان التامة وتقدير البيت وصلة آل صفة صريحة ووقوعها بالفعل المضارع قليل ثم قال رحمه الله تعالى: (أى كما وأعربت مالم تضاف \* وصدر وصلها ضمير المحذف وبعضهم أعرب مطلقا) من الموصولات أى وانما آخرها عنها لما اختصت به دون سائر الموصولات من اعرابها فى بعض المواضع ولزوم اضافها لفظا أو معنى وجواز حذف صدر صلتها بقوله أى كما يعنى أن ايا مثل ما فيها تقدم من كونها تطلق على المذكر والمؤنث وفروعها فتقول جاءنى ايهم قام وايهم قامت وايهم قاموا وايهم قامتوا وايهم قفنا وقوله: وأعربت مالم تضاف وصدر وصلها ضمير المحذف . أى بالنظر الى التصريح بالمضاف اليه وتقديره واثبت صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام الاول أن يصرح بالمضاف اليه ويثبت صدر صلتها نحو جاءنى ايهم هو قائم الثانى أن يحذف معا نحو جاءنى أى قائم الثالث أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمضاف اليه نحو جاءنى أى هو قائم فإى فى هذه الصور الثلاث معربة وهى المشار اليها بقوله: وأعربت. الرابع أن يصرح بالمضاف اليه ويحذف صدر صلتها نحو جاءنى ايهم قائم فإى فى هذه الصورة مبنية على الضم والى ذلك أشار بقوله: مالم تضاف وصدر وصلها ضمير المحذف. ومن ذلك قوله عز وجل: ثم لنزغن من كل شيعة أيهم أشد. فإى مبتدأ وكما خبره وأعربت مبنى للمفعول والنائب عن الفاعل ضمير عائد عليها وما ظرفية مصدرية وصدر وصلها مبتدأ وضمير خبره والمحذف فى موضع الصفة لضمير والواو الداخلة على المبتدأ واو الحال والتقدير أى مثل ما فى جميع أحوالها وأعربت مدة كونها غير مضافة فى حال كون صدر صلتها ضميرا محذوفا وقوله: وبعضهم أعرب مطلقا يعنى أن بعض

للشئوت فلا تؤول بالفعل لانه للتجدد وللحدوث ولذلك قالوا ان آل الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة اتفاقا (وقوله أخرج) هو مذكر جرعاء وهو فى الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التى لا تثبت شيئا (قوله وأبطح) كما يوجد فى غالب النسخ وفى بعضها باسقاطه وهو مذكر بطحاء فى الاصل وصف لكل مكان منبسط فى الوادى غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المنبسطة (وقوله وصاحب) هو فى الاصل فاعل وصفا ثم غلب على صاحب المالك (وقوله ومنه قول الشاعر: ما أنت إلخ) انبئت من البسيط وقائله الفرزدق وسبب قوله أنه تحاكم مع رجل عند عبد الملك بن مروان وكان شخص هنالك حاضرا فاراد أن يحكم بينهما فقالا أيا منا من جملها قوله: ما أنت إلخ فما نافية تيمية وأنت مبتدأ والحكم مجرور بالباء الزائدة خبر أنت ولا تعمل ما هنا شيئا لانها انما تعمل فى لغة أهل الحجاز والفرزدق تسمى بناء على أن العربى لا يتكلم بغير لفته والحكم بفتحتين من يحكمه الشخصان والترضى اسم موصول وترضى صلتها وهو صفة للحكم وحكومته نائب عن الفاعل ولا الاصيل بالجر أى الحسيب معطوف على الحكم وكذلك ما بعده والجلد بفتحتين كثرة الخصومة والشاهد فى ترضى حيث وقع صلة لأل مع كونه فعلا مضارعا وهذا البيت عند الجمهور ضرورة لان الضرورة عندهم ما وقع فى الشعر كان للشاعر مندوحة عنه أم لا وعند ابن مالك قليل لان الضرورة عنده مالم ليس للشاعر مندوحة عنه والشاعر هنا متمكن من أن يقول المرضى بصيغة اسم المفعول بدل الترضى وانما كانت صلة آل لا تكون الا مفردة صفة صريحة عملا بشبهين فمن حيث إنها أشبهت آل المعرفة فى اللفظ وآل المعرفة لا تدخل الا على المفرد استحققت أن يكون ما بعدها مفردا ومن حيث انها أشبهت الموصولات كالذى استحققت أن يكون هذا المفرد شبيها بالجملة ودليل شبه الصفة الصريحة بالجملة احتياجها الى مرفوع (قاعدة) أجمعوا على أن صلة الموصول لا محل لها قال الدمامينى وليس على اطلاقه بل ان كانت لغير آل فلا محل لها أصلا وان كان صلة آل فلها محل باعتبار ما يقتضيه العامل الذى قبل آل من رفع ونصب وحذف (أى كما وأعربت مالم تضاف) (قول كدى وانما آخرها إلخ) هذا الاعتذار لا ينفع الا لو آخرها عن الموصولات فقط وأما تأخيرها عن الصلة فلا وجه له ولهذا نكت عليه الموضح فى تقديمها على الكلام على الصلة (وقوله فتقول جاءنى ايهم إلخ) جعل عامل أى ماضيا وهذا مذهب البصريين والذى للجمهور وهو حرج به الموضح أن العامل فيها لا يكون إلا مستقبلا لأنها وضعت للإبهام والعموم والذى يناسبهما المستقبل وأما الماضى فلا إبهام فيه ولا عموم وهذا معنى جواب الكسائى لما سئل فى حلقة يونس عن عدم جواز كون عاملها ماضيا فأجاب أى كذا خلقت أى وضعت للإبهام والعموم (وقوله وهى المشار اليها بقوله وأعربت) الاولى تمام البيت لان الاحوال الثلاثة انما تؤخذ من البيت كله (وقوله والى ذلك أشار بقوله مالم تضاف) أى عنفيموه



العرب يعرب أيا الموصولة في جميع الصور الأربع المذكورة وقرأ بعضهم: ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد . بنصب أيهم ثم قال :  
 ( وفي \* ذا الحذف أيا غير أي يقتضي ) يعني أن غير أي من الموصولات يتبع أيا في جواز حذف صدر صلتها فالإشارة بهذا إلى حذف  
 صدر صلة أي لكن يشترط في جواز حذف صدر صلة غير أي أن تطول الصلة وإلى ذلك أشار بقوله : ( أن يستطيل وصل ) أي  
 تطول الصلة وطولها أن يكون فيها زائد على المفرد المخبر به عن الصدر نحو ما حكاه سيبويه من قولهم ما أنا بالذي قائل لك سوءا التقدير  
 بالذي هو قائل لك سوءا فالصلة طالت بالمجرور والمفعول ومن ذلك قوله عز وجل : وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله . والتقدير وهو  
 الذي هو إله في السماء خذف الصدر لطول الصلة بالمجرور ثم قال : ( وإن لم يستطيل \* فالخذف نزر ) يعني أن حذف صدر صلة غير  
 أي أن لم تطول الصلة قليل ومنه قراءة بعضهم : تماما على الذي أحسن . بالرفع أي على الذي هو أحسن وقوله :  
 من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه \* ولا يحمد عن سبيل المجد والكرم

أي بما هو سفه وغير أي مبتدأ ويتقنى خبره وأيا مفعول مقدم يبتقنى وفي ذامتعلق يبتقنى وإن يستطيل شرط ووصل مفعول لم يسلم  
 فاعله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه وقوله وإن لم يستطيل معطوف على جملة الشرط والجواب وجوابه فالخذف نزر ثم قال :

ثم ظاهر كلام كدى أن الصور الأربع كلها محذوفة من النظم على التفصيل الذي ذكر من غير تأويل في العبارة وليس كذلك  
 بل عبارة الناظم إذا أقتبها على ظاهرها اقتضت أن الاعراب في صورة وهي إذا حذف المضاف إليه مع المصدر نحو جاءني أي قائم وتبنى  
 في الصور الثلاثة الباقية وذلك باطل كما يعلم من تقرير كدى حتى قال ابن مرزوق هذا أشكلى بيت في الألفية وأحسن ما يجب به عن  
 الناظم أن مالم بمعنى لا فيصير المعنى وأعربت في جميع الصور إلا إذا أضيفت والحال أن صدر وصلها ضمير محذوف فيكون كلام الناظم  
 حينئذ موافقا لما في نفس الأمر وهو الذي في كدى ومالم قد وردت بمعنى الألفي الحديث : ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين  
 إلا اختار أيسرهما مالم يكن إثمًا أي إلا أن يكون إثمًا وحينئذ فلا يحتاج لجواب المرادى لأن صدر وصلها راجع لمفهوم مالم تضاف ولا  
 لأصاح بعضهم بقوله أي كما وبنت مالم تضاف الخ \* لا يقال \* ما موجب الاعراب في الصور الثلاث مع أن موجب البناء وهو الافتقار  
 موجود \* لأننا نقول \* عارضه معارض وهو لزوم الإضافة لفظا ونية \* فان قيل \* مقتضى الظاهر أن صورة البناء تعرب من باب أخرى  
 لأنه إذا كان إذا نوى المضاف إليه تعرب فأخرى إذا صرح به \* فالجواب \* أنهم زلوا في صورة البناء منزلة المنقطعة عن الإضافة  
 لفظا ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار أما لفظا فلا لأن المضاف إليه نزل منزلة صدر الصلة المحذوف لكون ما بقى مفردا لا يصح  
 أن يكون صلة وأما معنى فلا لأن المضاف إليه لا ينوى إلا إذا كان محذوفا وهو هنا مذكور قاله يس زاد غيره فاستقام بهذا ما قاله الامام  
 وانتفت شبهة الزجاج في قوله : لم يغلط سيبويه إلا في موضعين هذا أحدهما ولما لم يصل نظر غير الامام إلى ما وصل إليه نظره من الدقة  
 واعترض عليه في صورة البناء اهـ . \* قلت \* الظاهر أن هذا عمل باليد لأنهم جعلوها أولا بمنزلة المنقطعة عن الإضافة والمضاف إليه قائم  
 مقام صدر الصلة وقالوا ثانيا لا يصح نية اضافيا لأنها مضافة فكان في ذلك تناقض والحق أن النقل في صورة البناء يتبع ولم يظهر له تعليل  
 ( وفي \* ذا الحذف أيا غير أي يقتضي ) اعلم أن الأصل ذكر الصلة والموصول والعائد وقد يحذف ما علم من الثلاثة فن حذف الموصول : وسارب  
 بالنهار . أي ومن هو سارب بالنهار ومن حذف الصلة قوله :

نحن الألى فأجمع جو \* عك ثم وجههم الينا

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة وأما العائد فيحذف مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا وقد تكلم على حذف الثلاثة فأشار هنا إلى أن المرفوع  
 لا يحذف إلا إذا كان صدرا مع شرط آخر نبه عليه بقوله : أن يستطيل وصل . ( قول كدى والتقدير وهو الذي هو الخ ) جعل إليه خبرا لمبتدأ  
 محذوف وذلك المبتدأ هو العائد وفي السماء متعلق بالله بمعنى معبود ولم يجعل إليه مبتدأ وفي السماء خبره والجملة صلة أو إله فاعل بالجار والمجرور  
 لاعتداده لثلاث تكون الصلة خالية من العائد إذ على جعل في السماء خبرا يكون ضمير الاستقرار يعود على المبتدأ وعلى جعل إله فاعلا فلا ضمير  
 في الجار والمجرور وظاهر النظم أنه لا يشترط هذا الشرط إلا في غير أي من الموصولات مع أنه عام في الجميع على الحق ويمكن الجواب بأن  
 أيا لما كانت ملازمة للإضافة لفظا ومعنى فقد طالت وطولها ينزل منزلة طول الصلة فاشترطه فيها كأنه تحصيل للحاصل ( وإن لم يستطيل فالخذف  
 نزر ) ( قول كدى ومنه قراءة بعضهم تماما ) الخ الذي قرأ بذلك ابن أبي اسحق ويحيى بن يعمر بضم اليم العدوانى الذي نقط المصحف  
 العثماني وأما على قراءة النصب ففيها وجوه أحسنها أن يكون فاعل أحسن عائدا على الذي والجملة صلتها والمراد جنس المحسنين أو فاعل أحسن  
 ضمير عائدا على موسى والعائد محذوف والتقدير تماما على العمل الذي أحسنه موسى من طاعة زبه وتبليغ رسالته ( وقوله من يعن الخ )

(وأبوا أن يختزل \* إن صلح الباقي لوصول مكمل) يعني أن الباقي بعد حذف صدر الصلة إذا كان صالحا لأن يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر نحو جاء الذي هو جاريته قائمة أو فعلا أو فاعلا نحو جاء الذي هو قام أبوه أو ظرفا نحو جاءني الذي هو عندك أو مجرورا نحو جاءني الذي هو في الدار لا يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك لأن ما بقي بعد حذفه صالح لأن يكون صلة فلا دليل حينئذ على حذفه والضمير في قوله وأبوا عائد على العرب وأن يختزل في موضع المفعول بأبوا والاختزال القطع وعبر به عن الحذف وقوله إن صلح شرط والباقي فاعل بصلح ولوصل متعلق بصلح ومكمل صفة لوصل وهو اسم فاعل من أكمل لأنه قد أكمل به الموصول فهو مكمل له \* ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع في بيان حكم الضمير المنصوب فقال :

(والحذف عندهم كثير منجلى \* في عائد متصل إن انتصب \* بفعل أو وصف كمن نرجو يهب)

يعني أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوبا متصلا بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة ومثل للمنصوب بالفعل بقوله : كمن نرجو يهب. فمن مبتدأ وهو موصول بمعنى الذي ونرجو صلته ويهب خبر عنه والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره من نرجوه ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر : ما الله موليك فضل فاحمدنه به \* فما لدى غيره نفع ولا ضرر أي الذي الله موليكه فضل إلا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف ولم ينبه الناظم على ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشده إليه واحترز بقوله متصل من الانفصال نحو جاءني الذي أياه ضربت فلا يجوز حذفه وبقوله : إن انتصب بفعل أو وصف . من المنتصب بالحرف نحو جاءني الذي أنه قائم فلا يجوز حذفه أيضا والحذف مبتدأ وخبره كثير ومنجلى خبر بعد خبر وعندهم متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى وفي عائد متعلق بكثير أو بمنجلى أو بالحذف فهو من باب التنازع وإن انتصب شرط وبفعل متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف للدلالة ما تقدم عليه والتقدير وحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوبا متصلا بالفعل أو بالوصف كثير في كلام العرب ثم قال : (كذلك حذف ما بوصف خفضا \* كانت قاض بعد أمر من قضى) . يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان محذوفا بالوصل مثل حذف الضمير المنصوب في جوازه بكثرة فالإشارة بقوله : كذلك راجعة إلى حذف الضمير المنصوب المتقدم ثم مثل

البيت من البسيط ومن شرطية لا موصولة خلافا لبعضهم ويعن مضارع فعل الشرط مبنى له مفعول مجزوم بحذف الألف وبالمجد متعلق به ولا ناهية وينطق مجزوم بها والجملة جواب الشرط على حذف الفاء وبما متعلق بينطق ومما موصولة وسفه خبر مبتدأ محذوف أي بما هو سفه والجملة صلة ما والعائد المبتدأ المحذوف والسفه الكلام الفاحش ومعنى لا يحمد لا يعدل عن الطريق المستقيمة والشاهد في حذف هو صدر الصلة (وأبوا أن يختزل) (وقول كدى عائد على العرب) مثله في زوجه السيوطي عائد على النجاة وهو أولى لأن العرب إنما يتكلمون والحاكمون النجاة (وقوله والاختزال القطع) هذا هو الذي في الصحاح والذي في المحكم وهو الحذف نفسه وعليه فلا حاجة لقول كدى وعبر به عن الحذف (والحذف عندهم كثير منجلى) الكثرة راجعة للنقل لأنه دليل الكثرة والانجلاء أي الظهور في نفسه لأنه فضلة فلا تكرر بين كثير ومنجلى (قول كدى ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر الخ) البيت من البسيط ومما موصولة مبتدأ والله مبتدأ ولا تقل مبتدأ ثان وموليك اسم فاعل من أولئك يوليك بمعنى أعطاك خبر اسم الجلالة والجملة من اسم الجلالة وخبره صلة ما والعائد محذوف أي موليكه وفضل خبر ما والفاء في فاحمدنه مع فما لدى للتعليل كما ناله بعض والباء في به سببية ومما نافية ولدى بمعنى عند خبر مقدم ونفع مبتدأ مؤخر والشاهد في موليك حيث حذف منه العائد المنصوب بالوصف (وقوله إلا أن حذفه الخ) هذا صريح في أن حذفه مع وصفه كثير إلا أنه مع الفعل أكثر وهو الذي في المرادى والنكت والذي في الموضح أن حذفه مع الوصف قليل وقد يقال في الكثير في نفسه قليل بالنسبة لما هو أكثر منه فيتحد ما للموضح مع ما لغيره (وقوله أياه ضربت فلا يجوز حذفه) في التعبير بقوله فلا يجوز التنكيت على النظم المقتضى أنه يجوز ولا يكثر مع أنه ليس كذلك وعلة عدم الجواز أن المنفصل ذكر مقدم ما ليفيد الحصر والاختصاص ولو حذف وقدر لكان مؤخرا متصلا على القاعدة فيفوت ذلك والذي حققه ابن ذكرى أن هذا المفهوم فيه تفصيل وحاصله أنه إذا كان العائد منفصلا وكان إذا حذف يقدر متصلا فيفوت غرض معين كالخصر والاختصار فلا يحذف وإن كان إذا حذف يقدر منفصلا فيجوز حذفه نحو : وما رزقناهم ينفقون. أي مما رزقناهم إياه فالعائد هنا لا يكون إلا منفصلا ذكر أو حذف لاتحاد الضميرين في الغيبة وقد مر : وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا. والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (وقوله وفي عائد متعلق بكثير الخ) على جعله متعلقا بكثير يكون فيه الفصل بأجنبي وهو منجلى وعلى جعل في عائد متعلقا بالحذف وعندهم متعلقا بما بعده يكون فيه الفصل بين المصدر ومعموله والمصدر لا يعمل مفصلا وأوجب على هذا أن الفصل بمعمول المعمول وهو لا يضر (وقوله وعندهم متعلق الخ) على تقدير تعلقه بمنجلى يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بكثير وهو أجنبي من منجلى أي غير معمول له (كذلك حذف ما بوصف خفضا) لا بد من تقديره تقدير الوصف كنه عاملا بأن كنه

بقوله: كانت قاض وأشار به الى قوله عز وجل: فاقض ما أنت قاض. أى ما أنت قاضيه واحتز بقوله ما بوصف من الضمير المجرور بغير وصف فانه لا يجوز حذفه نحو جاءنى الذى أبود ذاعب فحذف مبتدأ وما مضاف اليه موصول وصلته خفض وبوصف متعلق بخفض والتقدير حذف الضمير الذى خفض بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو بالوصف فى الكثرة ثم قال:

( كذا الذى جر بما الموصول جر \* كمر بالذى مررت فهو بر )

يعنى ان حذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول اذا كان مجرورا بحرف الجر كثير لكن بثلاثة شروط الأول أن يكون الموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف أى الذى جر به الضمير لفظا ومعنى الثانى أن يكون العامل فى المجرورين متفقا لفظا ومعنى الثالث أن لا يكون فى الصلة ضمير غيره وقد نبه على الأول بقوله كذا الذى جر بما الموصول جر. وعلى الثانى والثالث بالمثل فالذى فى المثال مجرور بمثل الحرف الذى جر به الضمير وهو الباء والعامل فى الذى وفى به مررت ونظما ومعناها واحد وليس فى الصلة ضمير غيره فالذى مبتدأ وخبره كذا موصلة الذى جر وبما متعلق به وصلة ما جر الاخير والموصول مفعول مقدم مجر والتقدير الذى جر بالحرف الذى جر الموصول مثل المجرور بالوصف فى جواز الحذف بكثرة وفى بعض النسخ: كذا الذى جر بما الموصول جر. برفع الموصول وضم الجيم من جر بعده فالموصول على هذا مبتدأ وجر فى موضع خبره والضمير المستتر فى جر عائد على الموصول والضمير العائد على ما محذوف والتقدير كذا الذى جر بما جر الموصول به وقوله فهو بر تتميم للبيت

﴿ المعرف بأداة التعريف ﴾

هذا هو النوع الخامس من المعارف والمراد بأداة التعريف الألف واللام واعلم ان الألف واللام على أربعة أقسام للتعريف وزائدة وللمح الصفة والغلبة وقد أشار الى الأول بقوله:

( أَل حرف تعريف أو اللام فقط \* فتمط عرفت قل فيه النمط )

اختلف فى أَل فقيل هى يحملتها للتعريف وهمزتها همزة قطع وحذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب الخليل وكان الخليل

بمعنى الحال والاستقبال كما يدل عليه المثال وأما بن كان بمعنى الماضى فلا يحذف نحو جاء الضارب أمس لكونه غير عامل (قول كدى من الضمير المجرور بغير وصف الخ) غير وصف صادق بالمجرور بالحرف ولم يدخله كدى لما يذكر الناظم له بعد (وقوله فانه لا يجوز حذفه) فيه التنكيت على الناظم أيضا لان التشبيه يقتضى جواز حذف المحفوض بوصف بكثرة وهو صحيح والمحفوض باسم بقلة وليس كذلك ﴿فان قلت﴾ ما الترقى بين المحفوض بالوصف والمحفوض بالاسم ﴿قلت﴾ المحفوض بالوصف منصوب تقديرًا بخلاف المحفوض بالاسم وأخذ من قوله ما يوصف خفضا مع قوله فيما أتى وليس حتما فى سوى ما انخفضا باسم إن العامل فى المضاف اليه هو المضاف وهو الاصح (كذا الذى جر بما الموصول جر) (قول كدى متفقا لفظا ومعنى الخ) العبرة هنا وفيما قبل انما هى بالاتفاق فى المعنى وأما اللفظ فى المعنى فلا عبرة به فان اتفقا فى اللفظ والمعنى جاز الحذف بلا اشكال كمثل الناظم وقوله تعالى: ويشرب مما تشربون. أى منه وكذلك ان اتفقا فى المعنى واختلفا فى اللفظ فيجوز الحذف أيضا نحو: فاصدع بما تؤمر. أى به لان معنى اصدع مروأما ان اختلفا معنى فلا يجوز الحذف ولوا اتفقا لفظا نحو وجدت على من وجدت عليه تريد بوجد الأول خزن وبالثانى حقد أى حزنت على من حقدت عليه (وقوله أن لا يكون فى الصلة الخ) فلا يجوز الحذف فى مررت بالذى مررت به فى داره لان فى الصلة ضمير يصلح أن يكون عائدا فلو حذف لم يبق ما يدل عليه وهذا الشرط عام فى كل عائد يصلح غيره بعد حذفه للربط فلا يحذف ومثاله فى المنصوب جاء الذى أكرمته فى داره وبحت ابن هشام فى الحواشى فى هذا الشرط من أصله (وقوله وفى بعض النسخ الخ) هذه النسخة أولى ليكون قد وقع فى كلامه ما يتكلم عليه وهو من المحسنات (وقوله والتقدير كذا الذى الخ) هذا تقدير معنى لا تقدير اعراب لانه جعل الموصول أولا مبتدأ وفى التقدير جعله نائبا عن الفاعل ولا يقال هذا تقدير للنصب فيكون الموصول منصوبا لانه صرح بالعائد وهو به وعلى جعله منصوبا يكون العائد ضمير جر والله سبحانه وتعالى أعلم.

### ﴿ باب المعرف بأداة التعريف ﴾

فيه مناقشة من وجهين أحدهما الأولى حذف التعريف ويقول المعرف بالأداة كما عبر بذلك فى الكافية والألفية أخصر منها لا غناء المعرف عنها لانه لا يتوهم أحدا أنه معرف بالأداة وليست للتعريف الثانى كان ينبغى له حذف المعرف والتعريف ويقول ذوا الاداة لانه لم يذكر المعرف الا فى قوله فتمط عرفت الخ كما أتى لكدى (وقوله على أربعة أقسام الخ) صريحه أن التى للمع الأصل والتى للغلبة مغايران لازائدة وليس كذلك بل هما قسمان منها وحينئذ فالحق أن يقول على قسمين للتعريف وزائدة والزائدة أقسام ثلاث زائدة محضة ولدهج الأصل والغلبة (أَل حرف تعريف أو اللام فقط) (قول كدى وحذف فى الوصل الخ) حوا اب عما قال اذا كانت همزة قطع فلا تحذف فى الوصل فقال لكثرة الاستعمال (وقوله وكان الخليل

يسمى أُل فهي عنده مثل هل وبل وهي عبارة الناظم في هذا النظم وقيل أيضا هي بجملة تعريف الأُن همزتها همزة وصل وقيل اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل لئلا يبدأ بالسّاكن وهذا قولان عن سيبويه فقوله أُل حرف تعريف يفهم منه القول الأول والثاني أي هي حرف تعريف بجملة مع كون الهمزة أصلية أو زائدة وقوله أو اللام فقط هذا هو القول الثالث وقوله فتمط عرفت قل فيه النمط أي إذا أردت تعريف نمط أدخلت عليه أُل فقلت النمط والنمط ظاهرة الفراه وقل النمط جماعة من الناس رأيهم واحد وقل النمط الطريق ولم يذكر المصنف المعروف بالأداة الا في قوله فتمط عرفت وأما تكلم في سائر الباب على الأداة فقط ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه وأل مبتدأ وحرف تعريف خبره واللام معطوف على المبتدأ وأوللتخير وقطع اسم فعل بمعنى حسب ونمط مبتدأ وعرفت في موضع الصفة لنمط وحذف الضمير العائد من الصفة الى الموصوف والتقدير عرفته وقل فيه النمط خبر المبتدأ وتصحيح المعنى فيه انه على حذف الارادة والتقدير فتمط ان أردت تعريفه فقل فيه النمط والنمط مفعول بقل على تضمنه معنى اذ كرم أشار الى القسم الثاني وهي الزائدة فقال :

( وقد تزداد لازما كالكلمات \* والآن والدين ثم اللاتي

ولاضطرار ككنات الأوبر \* كذا وطبت النفس يا قيس السرى )

فذكر أن زيادة أُل على قسمين الأول زائدة لازمة وذكر من ذلك أربعة ألفاظ اللات وهو اسم صنم كان بالطائف وأُل فيه زائدة لازمة لانه علم والآن وهو اسم للزمان الحاضر وأُل فيه زائدة لانه لم يستعمل في كلام العرب مجردا عنها وهو مبنى لتضمنه معنى أُل

يسمى أُل ) أي ولا يقال الألف واللام كما يقال في قد القاف والذال إشارة الى ان الهمزة معتد بها وضعها ( وقوله الا أن همزتها همزة وصل ) ( فان قلت ) ما الفرق بين القول الثاني والثالث ( قلت ) الفرق أن القول الثاني يقول إن الهمزة موضوعة مع اللام مرة واحدة لكن سميت همزة وصل لكثرة حذفها في الوصل وأما الثالث فيقول وضعت لاما ساكنة الى آخرها لكسدي وينبئ عليهما أنك اذا قلت جاء القوم فعلى الثاني يقال حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وعلى الثالث لا همزة حتى تحذف اذا علمت هذا فالقول الأول والثاني الخلاف بينهما لفظي فالخليل راعى في تسميتها همزة قطع الوضع وسيبويه راعى في تسميتها همزة وصل الحذف ( وقوله فقوله أُل حرف تعريف الخ ) جعل كلام الناظم شاملا للأقوال الثلاثة وهو الصواب وقول ز والناظم اقتصر في النظم على قولين غير صحيح وفي المسألة قول رابع لا مبرد وهو أنه حرف الهمزة وحدها وآتى باللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام واختار الناظم في سائر كتبه مذهب الخليل وقواه بوجوه منها السلامة من الزيادة في الحرف اذ هو ليس مما يزداد فيه لانه لا يدخله التصريف والاكثر على ان اللام وحدها للتعريف كما قال السيوطي في فريده : أُل حرف تعريف وسيبويه \* اللام قط وجلهم عليه

( وقوله وأوللتخير ) الحق انها لتتويع الخلاف لأن التخيير لا تقع الا بعد الطلب ( وقوله فقط اسم فعل بمعنى حسب ) وقدم أن الصواب انها اذا كانت اسم فعل أن تفسر بالمفعول كانه ( وقوله وعرفت في موضع الصفة الخ ) لا يصح لأنها اذا كانت صفة يكون المعنى فتمط المعرف قل فيه أي في تعريفه النمط ونمط المعرف لا تدخل عليه أُل لان تعريفه ان كان بالاضافة أو بالعلمية فلا يجامع ان أُل وان كان تعريفه بأُل فكيف تدخل عليه أُل أخرى وتقديره مخالف لاعرابه والصواب ما في التقدير من ان عرفت شرط لان مقدرة والسوغ الابتداء بالهمزة في نمط حينئذ اعادته معرفة في قل فيه النمط ( وقوله ثم أشار الى القسم الثاني الخ ) المناسب لما مر ثم أشار الى الزائدة وهي ثلاثة أقسام زائدة محضة وللمح الأصل وللعلبة أشار الى الأول بقوله وقد تزداد لازما كالكلمات ( قول كدى الأول زائدة لازمة ) معنى زيادتها انها غير معرفة ومعنى لزومها انه لم يسمع من العرب حذفها فهي جزء من الكلمة فلا مناعة بين زيادتها ولزومها ( وقوله اللات وهو الخ ) أصله اسم الفاعل من لت يلبت فهولات فلما أرادوا نقله الى العلمية تصر فوافيه بتخفيف التاء وزادوا فيه الألف واللام وأصل عبادة ثقيف أهل الطائف لهذا الصنم ان رجلا كان يلبت السويق بالطائف ويطم الناس فمات فاعتكفوا على قبره وجعلوا عليه صخرة مربعة وجعلوا يعبدونها ويطوفون بها كالكمبة المشرفة ويكسونها ويعتكفون عندها وأما العزى فشجرة بنخله تعظمها قريش وتعبدوها غطفان وسبب عبادتهم لها زيادة على ما ذكر في اللات قول عمرو بن ربيعة ان الرب يشقى باللات ويصيف بالعزى وعمرو وهذا من أعظم الكفار وهو الذي رآه النبي ﷺ يجر أمتعاء في النار فلما جاء الاسلام بعث النبي ﷺ الغيرة بن شعبة وهو ثقي فيهم اللات وأحرقها بالنار وبعث خالد بن الوليد للعزى فقطعها فخرجت منها شيطانة وهي ناشرة شعر رأسها تقول يا ويلها فبعضها حتى قتلها فقال عليه السلام : لن تعبد أبدا . ( وقوله لانه علم ) هذا دليل الزيادة ودليل اللزوم ان الاسم لم يأت مجردا منها ( وقوله وهو اسم للزمان الخ ) أي علم للزمان الحاضر وهذا هو الذي عليه الفارسي والذي يقتضيه ضح وذهب اليه ابن مالك ان الآن اسم إشارة وهو مردود بان اسم الإشارة انما وضع للذات والمكان ولم يوضع للزمان ( وقوله لتضمنه معنى أُل ) الذي هو الدلالة على الحضور فالآن يدل على الحضور

التي تعرف بها وهذا من الغرائب لكونهم جعلوه مضمنا معنى أَل وجعلوا أَل الموجودة فيه زائدة لازمة والذين من الموصولات وأَل فيه أيضا زائدة لازمة لأنه تعرف بالصلة وقيل أَل فيه للتعريف وهو مذهب الفراء واللاتي جمع التي وهو مثل الدين في أن أَل فيه زائدة لازمة القسم الثاني زائدة لضرورة الشعر وذ كرم من ذلك لفظين الأول بنات الأوبر وأشار بذلك إلى قول الشاعر : ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا\* ولقد نهيتك عن بنات الأوبر أراد بنات أوبر وهو علم على نوع من الحكاة والثاني طببت النفس وأشار بذلك إلى قول الشاعر: رأيتك لما أن عرفت وجوهنا\* صددت وطبت النفس يافيس عن عمرو أراد طببت نفسا فأدخل أَل على التمييز ضرورة لأن التمييز لا يكون الانكسرة وقوله : وقد تزداد لازما. يقتضى التقليل وأشار بذلك إلى عدم اطراد زيادتها ولازما اسم فاعل من لزوم وهو نعت لمصدر محذوف أى زيدا لازما وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في تزداد على أَل التي للتعريف لأنه قال: أَل حرف تعريف. ثم قال وقد تزداد وليس الأمر كذلك لأن التي للتعريف لا تزداد وإنما يعنى لفظ أَل دون تقييد بالتعريف وقوله ولاضطرار مفعول له وجره باللام مع توفر شروط النصب وهو جائز وطبت النفس إلى آخر البيت مبتدأ وخبره كذا والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر وإنما أتى بالواو في وطبت النفس لقصد الحكاية إذ هو كذلك في البيت وتممه بالسرى وهو الشريف ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام أَل وهي التي للمح الصفة بقوله : ( وبعض الأعلام عليه دخلا \* للمح ما قد كان عنه تقلا \* كالفضل والحارث والنعمان \* فذكر ذا وحذفه سيان ) . يعنى أَل دخلت على بعض الأعلام للمح الأصل الذى كانت عليه قبل تقلها للعلمية وذكر ثلاثة مثل الفضل وهو منقول من الصدر والحارث وهو منقول من اسم الفاعل والنعمان وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم وقوله: فذكر ذا وحذفه سيان. يعنى انه يجوز

كما أن أَل تكون للحضور كما في قوله تعالى : اليوم أكملت لكم دينكم. أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة في حجة الوداع ( وقوله التي تعرف بها ) أى بمعناها الذى هو الحضور لا بنفسها ( وقوله وهذا من الغرائب ) معنى الغرابة كالبعض المحققين أن تضمن اسم معنى حرف اختصارا يقتضى عدم زيادة مالا يعتد به في ذلك الاسم هذا ان كان الزائد غير الحرف المضمن معناه فكيف إذا كان نفسه كما هنا وبهذا يسقط قول من قال لا غرابة لأنهم ضمنوه معنى أَل المعرفة لا الزائدة وأَل الموجودة فيه زائدة لا معرفة فانفكت الجهة والحق في الآن خلاف القولين السابقين وانها ظرف معرب بالفتحة الظاهرة كعند وبدل لاعرابها ورودها مجرورة بمن بكسرة ظاهرة في شعر بعض العرب ( وقوله لانه تعرف بالصلاة ) فلا يتعرف بغيرها كذا يجتمع معرفان على معرف واحد ولا يعترض لزومها بسقوطها في قراءة بعض : صراط الدين . لأن العبارة بالاعلة الفصيحة ( وقوله القسم الثاني زائدة ) أى غير لازمة بدليل ما قبله ( وقوله إلى قول الشاعر ولقد الخ البيت من الكامل والواو في ولقد للتسم واللام لتوكيده وجنيتك أصله جنيت لك فحذف الجار واتصل الضمير بفعل الفعل توسعا أو يضمن جنيتك معنى أعطيتك وأكمؤا بفتح الهمزة وضم الهم جمع كمء كفلس مفعول جنيت وعساقلا جمع عسقول بضم العين الحكاة الكبار البيض التي يقال لها شجمة الأرض وأصله عساقيل بالياء فحذفت للضرورة وبنات الأوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر وبنو عرس لانها لغير العاقل وبنات أوبر حكاة صغار مزغبة رديئة الطعم على لون التراب وهو أدنى الحكاة وكتب بعضهم على الحكاة أنه هو المعروف عند العامة بالفكاع واعترضه بعض وقال الصواب انه الترفاس والمعنى أمرتك أن تصحب من هو مثلك ومن هو أفضل منك ولقد نهيتك عن صحبة من هو دونك والشاهد في الأوبر حيث أدخل أَل عليه ضرورة ووجه احتياج الشاعر إلى أَل ان الراء في جميع قوافي القصيدة مكسورة ولو حذف أَل من الأوبر لفتحت راءه لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والوزن فان جزء العلم علم على الأصح فتختل القافية ﴿ فان قلت ﴾ يجر أوبر بالكسرة فيكون مصروفا ضرورة ولا يحتاج إلى أَل ويكون من أفراد قوله: ولاضطرار وتناسب صرف \* ذو النع... ﴿ قلت ﴾ يكون فيه الانتقال من ضرورة إلى ضرورة وغسل دم بدم ( وقوله إلى قول الشاعر الخ ) البيت من الطويل وقائله رشيد بن سهاب بسين مهمله مكسورة وروى بالشين المعجمة اليشكري ورأيتك بمعنى أبصرتك ولذا عداه لمفعول واحد ولما يعنى حين أو شرطية وأن بفتح الهمزة زائدة ووجوهنا بالنصب مفعول عرفت والمراد بالوجوه النوات وأعيان القوم وصددت بمعنى أعرضت جواب لما والنفس تمييز وفيه الشاهد ( وقوله دون تقييد بالتعريف ) على حد عندي درهم ونصفه وكتوله تعالى : وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره . ( وقوله مع توفر شروط النصب ) وسيقول الناظم وليس يمتنع مع الشروط وهذا مبنى على مذهب الفارسي الذي لا يشترط كونه قليلا أو ما على مذهب الجمهور الذين يشترطونه فهو مفقود هنا ( وبعض الأعلام عليه دخلا ) فائدة مراعاة الأصل التفاؤل بأن يدرك هذا المسمى كالحارث سمي بذلك تفاؤلا بأن يعيش حتى يحرق والفضل سمي به لأجل أن يعيش حتى يصير ذا فضل وهكذا فان لم يراع الأصل فلا يصح دخول أَل عليه ( قول كدى وهو منقول من اسم عين ) أى ذات ثم في التسهيل جعل النعمان مما وضع



أن يؤتى بهذه الأسماء التي ذكرت مقرونة بأل ومجردة منها وفهم من قوله: وبعض الأعلام. أن ذلك لا يكون في جميع الأعلام وفهم من قوله: نقلا أن ذلك لا يكون في الأعلام المرتجلة وقوله: وبعض الأعلام. مبتدأ ودخل خبره وعليه متعلق به والضمير المحرور عائد على بعض وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وفي دخل ضمير مستتر يعود على أل واللام في قوله للمح لام التعليل وهو متعلق بدخل وما اسم موصول وهو واقع على الحال التي كانت عليه هذه الأسماء قبل النقل وقد كان إلى آخر البيت صلتها والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير في عنه وفي كان ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض وعنه متعلق بنقل والتقدير وبعض أسماء الأعلام دخل عليه أل للمح الشيء الذي كان عليه قبل النقل من قبول أل وقوله: فذكر ذا. مبتدأ وحذفه معطوف عليه وسيان خبرها ومعناه مثلاً ومفردة سي ثم أشار إلى القسم الرابع من أقسام أل وهي التي للغلبة فقال :

( وقد يصير علما بالغلبة \* مضاف أو مصحوب أل كالعقبه )

ذو الغلبة هو كل اسم اشتهر به بعض ماله معناه وهو على ضربين مضاف كابن عمرو ابن الزبير وذو أداة كالنابغة والأعشى والعقبه وهذا النوع تعرف قبل العلمية بالاضافة أو بأل ثم غلبت عليه الشهرة فصار علما وألغى التعريف السابق والمراد بابن عمر عبد الله بن عمر بن الخطاب وبابن الزبير عبد الله بن الزبير بن العوام رضى الله عنهم وأما ذكر المصنف في هذا الفصل المضاف وليس من الباب لاشتراكه في الغلبة مع ذى الاداة وفهم من قوله وقد يصير أن العلمية طرأت عليه وإن التعريف بالاضافة والاداة سابق للعلمية وعلما خبر يصير وهو مقدم على اسمها واسمها مضاف ومنصوب أل معطوف عليه ثم قال :

( وحذف أل ذى إن تناد أو تضاف \* أوجب وفي غيرها قد تنحذف )

يعنى أن أل التي للغلبة إذا نودى ما هي فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها فمثال النادى يا نابغة يا أعشى ومثال المضاف يا نابغة ذبيان يا أعشى همدان وقوله : وفي غيرها قد تنحذف . يعنى أن أل المذكورة قد تنحذف في غير النداء والاضافة وفهم من قوله قد قلة ذلك ومن حذفها في غيرها قولهم هذا يوم اثنين مبارك فيه

مقرونا بأل فتكون أل لازمة والتي للمح الاصل غير لازمة فكيف يمكن ادخاله هنا وأوجب بأنه وضع مقرونا بأل ومجردا منها والعبرة هنا بالمجرد منها ( وقوله ومجردة منها ) فسر الحذف في كلام الناظم بالتجريد تنكيتهما عليه لأن الحذف يقتضى أنها كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك لأنه علم والأصل عدمها فيه ولذا قال ابن غازى تبعاً للشاطبي لو قال: فذكر ذا وتركه سيان. لدفع الإبهام ( وقوله إن ذلك لا يكون في جميع الخ ) يشمل قسمين مالا تدخل عليه أل لكون ذاته لا تقبلها كالمقول من فعل نحو يزيد أو يقبلها ولكنه لم يسمع كمحمد وصالح ( وقد يصير علما بالغلبة ) ( قول كدى ذو الغلبة هو كل اسم الخ ) ضمير به يعود على اسم وما موصولة واقعة على أشياء وله متعلق بمحذوف خاص خبر معناه وضميره يعود على ما هو الرابط بين الصلة والموصول وذكر باعتبار لفظ ما والمعنى كل اسم اشتهر بذلك الاسم بعض الأشياء التي معنى ذلك الاسم وضع لها في اللغة كوضع لذلك الاسم أيضا ( وقوله كالنابغة ) هو في الأصل اسم فاعل من نبغ إذا فاق أقرانه وكان يطلق على كل من قال الشعر بعد كبره ثم غلب على شاعر معلوم اسم يزيد كان مادحاً للنعان بن النضر أحد الشعراء الستة ( وقوله والأعشى ) هو لغة كل من لا يبصر ليلاً وقيل نهاراً ثم صار علما بالغلبة على أعشى همدان ( وقوله والعقبه ) هي في اللغة اسم لكل طريق صاعدا في الجبل ثم صار علما بالغلبة على عقبه معنى التي تضاف إليها جمرة بأن يقال جمرة العقبة وفي القاموس المراد بالعقبه عقبة أيلة وأيلة اسم مدينة بين مصر وينبع وعقبها صعبة جدا ( وقوله وهذا النوع الخ ) قيل يلزم عليه اجتماع معربين على معرف واحد والجواب أن الجهة منفكة فأن الذي تعرف بالمنفك إليه إنما هو المضاف والذي تعرف بأل إنما هو مدخولها والعلم إنما هو مجموع المضاف والمضاف إليه وأل مع مدخولها ( وقوله في هذا الفصل ) أى في هذا النوع الرابع من أقسام أل وهو الذى للغلبة ( وقوله وليس من الباب ) أى الذى هو المعروف باداة التعريف ( وقوله وفهم من قوله وقد يصير الخ ) هذا تكرار مع قوله سابقا وهذا النوع الخ ( وحذف أل ذى إن تناد أو تضاف ) ( قول كدى هذا يوم اثنين الخ ) هو بالغلبة على اليوم المعلوم وأل فيه للغلبة لا للتعريف إذ لو كانت لبقى اثنين بعد حذفها نكرة فلا يأتى منه الحال في فصيح الكلام مع انه قد أتى فدل على أن أل فيه زائدة للغلبة ويكون اضافة يوم إلى اثنين من اضافة المسمى الى الاسم أى في اليوم المسمى بالاثنتين وهنالك بحث وجوابه ورد للجواب انظر جميع ذلك في حاشية سيدى الطيب

إذا دبران منك يوما لقيته \* أو مل أن ألقاك غدوا بأسعد

وحذف المفعول مقدم بأوجب وفي غيرهما متعلق بتخذف والضمير في غيرهما عائدا على النداء والاضافة المفهومين من قوله : ان ناداؤا وتصف .

### ❦ الابتداء ❦

الابتداء هو الاسم صريحا أو مؤولا مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة .

( وقوله وقول الشاعر إذا دبران الخ ) البيت من الطويل ودبران فاعل بمحذوف يفسره ما بعده أى إذا لقينى دبران ويصح أن يقرأ بالنصب على أنه مفعول بمحذوف أى إذا لقيت دبرانا ولا يصح أن يكون مبتدأ لأن إذا لا يليها الا جملة فعلية والدبران فى الأصل اسم لكل كوكب يدبر ثم صار علما على خمسة كواكب فى الثور ومنك صفة لدبران ويوما منصوب على الظرفية وأؤمل مضارع أمل وأن مصدرية يؤول ما بعدها بمصدر أى لقياك مفعول أؤمل وغدوا منصوب على الظرفية وبأسعد جمع سعد وأسعد النجوم عشر والمعنى إذا عرضت عنى يوما فسلامة صدرك أرجو أن ألقاك غدا وأنت مقبل على والشاهد فى دبران أن أصله بأل وحذفت فى غير نداء ولا اضافة ثم ان قول الناظم وحذف أل مستغنى عنه بقوله فى النداء وباضطرار خص جمع يا وأل قيل وبقوله : ووصل أل بهذا المضاف مغتفر الخ وأجيب بأن ذكر وجوب حذفها هنا ليس لذاته بل ليرتب عليه ما لم يذكره فى بابى النداء والاضافة وهو ان حذفها فى غيرهما قليل والله أعلم .

### ❦ الابتداء ❦

لما فرغ من الوسائل شرع فى المقصود بالذات وهو الاحكام التركيبية المسماة بعلم النحو وعلم العربية ثم ان التراكيب راجعة إلى جملتين اسمية وفعلية وقدم الكلام على الاسمية بناء على أن المبتدأ أصل للفاعل وهو مذهب سيبويه ووجهه انه لا تزول ابتدائية تقدم أو تأخر بخلاف الفاعل ففعلية تزول ان تقدم وقيل الفاعل أصل ووجهه أن عامله لفظى وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوى ونسب للخليل ولما رأى ابن السراج والأخفش ان لكل حجة قال كل منهما أصل وهو الذى اختاره الرضى وأشار الى الأقوال الثلاثة السيوطى فى الفريدة بقوله :

واختلفوا فيما له التأصل \* فى الرفع أهل مبتدأ أو فاعل

وجه كل باتجاه يحلو \* من ثم قال البعض كل أصل

﴿ فان قات ﴾ هل ينبئ على هذا الخلاف شيء ﴿ قلت ﴾ نعم ينبئ عليه كما للدماميين أنك إذا وجدت اسما احتملا لكونه فاعلا محذوف الفعل ومبتدأ محذوف الخبر ترجح كل عند القائل باصالته وتكافأ عند من يقول كل منهما أصل وذلك كريد فى جواب من قرأ فعلى اختيار المبتدأ تقدر زيد قرأ وعلى اختيار الفاعل تقدر قرأ زيد ﴿ لا يقال ﴾ تقدر زيد قرأ ترجيح على كل ليكون الجواب مطابقا للسؤال الواقع بجملة اسمية ﴿ لانا نقول ﴾ هو جملة اسمية لفظا فعلية معنى إذ أصل من قرأ أقرأ زيد أم عمرو أم بكر لان الاستفهام بالفعل أولى لسكونه يتجدد ويتغير فيقع فيه الابهام فعلى هذا تقع المطابقة مطلقا أحبب بالاسمية أو الفعلية وبما قال الدماميين يظهر بطلان قول المرادى تبعا لأبى حيان هذا الخلاف لا يجدى شيئا وقد أطلق الناظم الابتداء المصدر على المبتدأ اسم المفعول فكأنه قال المبتدأ كثيرا ما يطلق الناظم المصدر فى هذا النظم ويريد به اسم المفعول كقوله : التنازع والنداء والاختصاص وفى الترجمة حذف الواو مع ما عطف كأنه قال المبتدأ أو الخبر والدليل على ذلك انه ذكرهما معا داخل الترجمة أو يقال عبر بالابتداء والابتداء يستلزم المبتدأ والمبتدأ يستلزم الخبر ( قول كدى صريحا ) حال من الاسم نحو الله ربنا ومحمد نبينا ( وقوله أو مؤولا ) بأن يسبك الفعل الواقع بعد ان بمصدر يكون مبتدأ وما بعده خبر نحو قول الله تعالى : وان تصوموا خير لكم أى صيامكم أو صومكم وخير خبره ( وقوله مجردا عن العوامل الخ ) أى كما علمت فى المثالين واحترز به من المقرون بعامل لفظى نحو كان زيد قاعا وقام زيد فلا يقال فى زيد مبتدأ بل يقال فى الأول اسم كان وفى الثانى فاعل ( وقوله غير الزائدة ) أى أو شبهها فثالث الزائدة قوله تعالى : هل من خالق غير الله ، خالق مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من وغير الله خبر ويزقكم خبر بعد خبر أو غير بدل من خالق والخبر محذوف أى لكم ولا تنقل ان خالق وصف مبتدأ وغير فاعل اغنى عن الخبر لأن الوصف الرفع لما سد فاعله مسد الخبر نزل منزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من فكذلك ما أشبهه ومنه محسبك درهم ومثال الشبيه بالزائد \* لعل أبى العوار منك قريب \* فاعل حرف جر وأبى مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النابتة عن الضمة للقلوبه ياء لأجل الحرف الشبيه بالزائد وقريب خبر المبتدأ والفرق بين الزائد وشبهه وان كان كل واحد منهما لا يتعلق بشئ أن الزائد اذا حذف لا يتوقف المعنى عليه كمن فى الآية والباء فى محسبك والشبيه بالزائد يتوقف المعنى عليه ككل فى المثال فانها تفيد

مخبراً عنه أو وصفاً رافعا لمكتنف به وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين ذو خبر ووصف رافع لما يغني عن الخبر وقد أشار إلى الأول بقوله: مبتدأ زيد وعاذر خبر \* ان قلت زيد عاذر من اعتذر فاكتمى بالمثال عن الحد فزيد من قولك زيد عاذر من اعتذر مبتدأ وعاذر من المثال المذكور خبره ومن اعتذر تتميم للبيت ومبتدأ خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وعاذر مبتدأ وخبر خبر عنه وان قلت شرط وزيد عاذر مبتدأ وخبر ومن اعتذر مفعول بعاذر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولو قال :

ان قلت زيد عاذر من اعتذر \* فالمبتدأ زيد وعاذر خبر

لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله :

(وأول مبتدأ والثاني \* فاعل أغنى في أسار ذان

وقس وكاستفهام النفي وقد \* يجوز نحو فائز أولو الرشد

والثان مبتدأ وذا الوصف خبر \* ان في سوى الافراد طبقا لستقر

يعني انك اذا قلت أسار ذان فالاول الذي هو اسار مبتدأ والثاني الذي هو ذان فاعل أغنى عن الخبر فصار اسم فاعل من سرى وذان تثنية ذا وانما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر لانه بمنزلة الفعل فاكتمى بمرفوعه وفس أى قس على المثالين وهما زيد عاذر واسار ذان وفس على الثاني أيضا في كونه بعد استفهام وقوله وكاستفهام النفي يعني ان النفي مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور بعده فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر :

أقطن قوم سلمى أم نواظعنا \* ان يظعنوا فعبج عيش من قطنا

ومثاله بعد النفي قول الشاعر : خليلي ما واف بهدي أتما \* اذا لم تكونا لى على من أقاطع

وقوله : وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد يعني ان هذا الوصف المذكور قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي وفهم من قوله قد يجوز قلة ذلك

الترجي فلو حذف لم يبق ما يدل عليه (وقوله مخبر عنه الخ) خرج به وبما بعده اسم الفعل نحو زال لأنه غير مخبر عنه وغير وصف ولا محل له من الاعراب على الاصح (مبتدأ زيد وعاذر خبر) (قول كدى فاكتمى بالمثال الخ) عادة الناظم أن يعطى الاحكام بالمثال غالبا فهو كقول من قال :

وشادن يسألني \* ما المبتدأ وما الخبر بينهما لى مسرعا \* قلت له أنت القمر

ثم قبول العذر من الاوصاف المحمودة والله در من قال :

اذا اعتذر الصديق اليك يوما \* تجاوز عن مساويه الكثيره

فان الشافعي روى حديثا \* باسناد صحيح عن الغيرة

عن المختار أن الله يمحو \* بعذر واحد ألقى كبره

(وقوله لم يكن فيه حذف الخ) أى للفاء الرابطة ولا تقديم للجواب ولا تأخير للشرط (وقوله ثم أشار إلى النوع الثاني الخ) وهو الوصف لكن هذا بالنسبة للبيتين الاولين وأما الثالث وهو والثاني الخ فهو ذو خبر من النوع الاول فكان الاليق للمكودي ان يفصل البيتين الاولين والثالث بالشرح (وأول مبتدأ والثاني فاعل) (قول كدى فأسار اسم فاعل الخ) وأصله سارى بياء منونة استقلت الضمة على الياء حذفت الضمة فالتقى سا كمان حذفت الياء لدفعهما فالاعراب مقدر استقالا على الياء المحذوفة \* وسئل بعضهم عن قراءة والليل اذا يسر بحذف الياء فقال لأجيبك الا ان تبيت عند باب دارى مقيدا ففعل فلما أصبح قال له إن العرب اذا وضعا شيئا في غير محله حذفوا منه حرفا تنبيها على أنه موضوع في غير محله اذ الليل مسرو فيه لاسار (وقوله لانه بمنزلة الفعل) والفعل لا يرفع الخبر فكذلك ما محل عليه وعلى أيضا أن الخبر محكوم به على المبتدأ ومرفوع الوصف محكوم عليه (وقوله أى قس على المثالين الخ) مما يدخل تحت وفس الجمع والمفرد مقيسا على المثني ومما يدخل تحته أيضا اسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة فان الجميع مقيس على اسم الفاعل ولاجل هذا كان ينبغي للناظم أن يعبر بمرفوع بدل فاعل ليشمل اسم المفعول فانه لا يرفع الا النائب والوزن يقبله (وقوله قول الشاعر أقطن الخ) البيت من البسيط والمهمزة للاستفهام وقاطن اسم فاعل من قطن بالمكان اذا قام به مبتدأ منون وقوم فاعل أغنى عن الخبر وأما عاطفة ونوا فعل وفاعل بمعنى قصدوا معطوف على قاطن وظعنا مفعول نوا وهو مصدر ظعن يظعن كعلم يعلم والظعن الارتحال ان يظعنوا ويرحلوا شرط وعجيب خبر مقدم وعيش مبتدأ مؤخر والجملة جواب الشرط ومن اسم موصول وما بعدها صلتهما بالشاهد في أقطن فانه عمل لاعتماده على همزة الاستفهام فهو مثل اسار في النظم (وقوله ومثاله بعد النفي قول الشاعر خليلي الخ) البيت من الطويل وخليلى مثنى منادى باسقاط حرف النداء منصوب بالياء المدغمة في ياء المتكلم وواف اسم فاعل من وفي مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الاستقالات على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وأتما فاعل أغنى عن الخبر واذا ظرف

خير بنو لُهب فلا تك ملغيا \* مقالة لُهي اذا الطير مرت

فقائز أولو الرشد في المثال مثل خير بنو لُهب في البيت وقوله : والثاني مبتدا وذا الوصف خبر. الى آخر البيت يعني ان الوصف المذكور اذا كان مطابقا لمرفوعه في غير الافراد وهو التثنية والجمع جعل الثاني وهو الذي كان مرفوعا بالوصف مبتدأ وجعل الوصف خبرا مقدما وذلك نحو قائلان الزيدان وقاعون الزيدون فالزيدان مبتدأ وأقائلان خبره ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذي بعده وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع وفهم من قوله: في سوى الافراد. أن المطابق في الافراد لا يتعين فيه كون الثاني مبتدأ والوصف خبرا بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو : أراغب أنت عن آلهي . فيجوز في أراغب أن يكون خبرا مقدما وأن يكون مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر

لواف واسم تكون الألف العائد على خليلي ومن اسم موصول وجملة أقاطع صلتها والعائد محذوف أى أقاطعه والمعنى يا خليلي اذا لم تكونا ناصرين لى على من أقاطعه وأهجره فما أنما وافيين بعهدى ولا مؤدين حق صحبتى والشاهد فى واف حيث رفع أنما وقد اعتمد على النفي وانما اشترط تقدم الاستفهام أو النفي على الوصف لانه فرع فى العمل عن الفعل والفرع لا يقوى قوة الأصل فاحتاج الى ما يزيده قريبا من الفعل فأتى بالاستفهام أو النفي لأن الغالب فيهما أن يدخل على الفعل ( وقوله ومنه قول الشاعر الخ ) البيت من الطويل وقوله رجل من الطائيين وخير صفة مشبهة مبتدأ والوصف مهما وقع مبتدأ يلزمه التنكير لقيامه مقام الفعل والفعل كما مر لا يكون الانكسرة والخبر بالشئ العالم به وبنو فاعل أغنى عن الخبر ولُهب بكسر اللام وهم حى من الأزد ومنهم الرجل الذى لما أصاب عمر فى الحج حجر فسأل دمه فقال أشعر أمير المؤمنين فوالله لا يحج بعد هذا العام أبدا فكان الأمر كما قال ولانهاية وتك مجزوم بالسكون على النون المحذوفة تخفيفا وملغيا خبرها ومقالة مفعول ملغيا من الالغاء وهو عدم الاعتداد بالشئ ولُهي منسوب الى هذه القبيلة والطير فاعل بفعل محذوف والشاهد فى عمل خير من غير اعتماد وقيل لاشاهد فى هذا البيت لاحتمال أن يكون بنو مبتدأ وخبر خبره ولا تضر عدم المطابقة لان فعلا يخبر به عن المفرد والثنى والمجموع بلفظ واحد والملائكة بعد ذلك ظهير ( والثاني مبتدا وذا الوصف خبر ) هذا تقييد لقوله وأول مبتدأ الخ كأنه قال محل كون الأول مبتدأ والثاني فاعلا اذا كان الوصف غير مطابق فان كان مطابقا لما بعده فى سوى الافراد فالتعين كون الثاني مبتدأ ( قول كدى اذا كان مطابقا لمرفوعه ) الأولى أن يقول لما بعده لأن ما بعده مرفوع بالابتداء لا بالوصف اللهم إلا أن يقال سماء مرفوعا باعتبار غير المطابقة ( وقوله وهو الذى كان الخ ) يعنى فى نحو أسار دان لاهنا والا فى نحو هذا لا يجوز فيه ذلك ( وقوله ولا يجوز أن يكون الخ ) يعنى على اللغة المشهورة وأما على غيرها فيجوز ( وقوله لتحمله ضمير الخ ) يقتضى هذا الكلام ان من يجعل الوصف مبتدأ يقول ان الألف والواو ضميران ولا معنى له لانهما اذا كان ضميرين فقد أخذ الوصف المبتدأ مرفوعه فلم يبق لقوله الزيدان والزيدون الواقعان بعد الوصف المطابق الا أن يعربا بدلين من الألف فى الوصف أو الواو فيكون ذلك خروجا عن الموضوع بل الحق ان من يقول ان الوصف المطابق مبتدأ يجعل الألف والواو حرفين ( وقوله وهذا الوصف الخ ) هذا جواب عن سؤال مقدر يقال هذا الذى قلت من تحمل الوصف ضمير الاسم الذى بعده على تسليمه لا يأتى الا على جعل الألف والواو فى الوصف للمطابق ضميرين ونحن نجعلهما حرفين دالين على التثنية والجمع فقال وهذا الخ يعنى على اللغة المشهورة ( وقوله فلا يثنى ولا يجمع ) مراده الوصف اذا رفع ما بعده لاتلحقه علامة تثنية ولا علامة جمع كالفعل اذا أسند لثنى أو مجموع على اللغة الفصيحة وهنا لحقه الألف والواو فدل على انه غير مسند الى الاسم الظاهر بعده بل الاسم الظاهر مبتدأ والوصف خبر مقدم وفاعل الوصف الألف والواو وليس مراده ان الوصف من حيث هو لا يثنى ولا يجمع فان هذا لا يقوله عاقل فضلا عن فاضل وان اعترض عليه به ( وقوله فيجوز فى أراغب أن يكون خبرا الخ ) فيه نظر بل المتعين فى هذه الآية الوجه الثانى لما يلزم على الوجه الأول من الفصل بين العامل الذى هو راغب ومعموله الذى هو عن آلهي بالمبتدأ الذى هو أنت وهو أجنبى من الخبر لان الصحيح ان المبتدأ غير معمول للخبر والأولى التمثيل أقيم زيد والحاصل ان الوصف اما أن يخالف ما بعده أو يطابقه فان خالفه بان كان الوصف مفردا والاسم مثنى أو مجموعا تعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان طابقه فى غير

فقوله فأول مبتدأ ومبتدأ خبره والثاني مبتدأ وفاعل خبره وأغنى فعل ماض في موضع الصفة للفاعل ومعموله محذوف وتقديره أغنى عن الخبر وفي أسار على حذف القول أى في قولك أسار دان وقس فعل أمر معموله محذوف أيضا تقديره قس على ما ذكره والنبي مبتدأ وخبره كاستفهام ونحو فاعل يجوز وفائز مبتدأ أولو الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكي بقول محذوف أى نحو قولك فائز أو لولوا الرشد والثاني مبتدأ وخبره مبتدأ وإذا مبتدأ والوصف صفة له وخبر خبره وإن حرف شرط وفعل الشرط استقر وفي سوى متعلق باستقر وطبقا حال من فاعل استقر المستر وهو عائذ على الوصف والتقدير إن استقر الوصف مطابقا لمرفوعه في غير الافراد ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع واعرابه فاعل بفعل مقدر يفسره استقر وهو معنى مطابقة والتقدير إن استقرت مطابقة بين الوصف ومرفوعه ثم قال :

(ورفعوا مبتدأ بالابتداء \* كذا رفع خبر بالابتداء)

يعنى أن الرفع للمبتدأ هو الابتداء والرفع للخبر هو المبتدأ والابتداء هو جعلك الاسم أولا لتخبر عنه ثانيا فهو معنى من المعانى وهذا الذى ذكره هو مذهب سيبويه قال فاما الذى يبنى عليه شيء هو هو معنى فإن البنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك نحو قولك عبدالله منطلق والضمير في رفعوا عائذ على العرب ورفع مبتدا وخبره بالابتداء والعامل في كذا الاستقرار الذى تعاقبت به الباء في قوله بالابتداء ثم قال :

الافراد تعين في الوصف أن يكون خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا وإن طابقت في الافراد جاز الوجهان (وقوله فأول مبتدأ الخ) سوغ الابتداء به وهو نكرة كونه مقابلا لقوله بعد والثاني المعروف بأل (ورفعوا مبتدأ بالابتداء) (قول كدى وهو جعلك الاسم أولا الخ) في هذا التعريف قصور بخروج الوصف الرفع للفاعل وأجيب بان فيه حذف الواو مع ما عظفت والتقدير لتخبر عنه ثانيا أو لترفع ما بعده ولو عبر بترفع ما بعده بدل لتخبر عنه لكان جامعا (وقوله قال) أى سيبويه فاما الذى اسم موصول واقع على المبتدأ وهو عبدالله في مثال سيبويه بعد يبنى فعل مضارع مبنى للمفعول عليه متعلق ببنيى وضميره للذى الواقع على المبتدأ شيء نائب عن الفاعل واقع على الخبر والجملة صلة الذى والعائد ضمير عليه هو مبتدأ ثان واقع على الخبر هو خبر هو قبل واقع على المبتدأ والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر الذى ومعنى هو هو أن الخبر نفس المبتدأ فى المعنى فإن البنى ال اسم موصول واقعة على الخبر عليه يتعلق بالمبنى وضميره للمبتدأ يرتفع فاعله يعود على الخبر الواقع عليه ال ضميره يعود للمبتدأ وجملة يرتفع خبر إن كما ارتفع فاعله هو الكاف اسمية بمعنى مثل مفعول مطلق صفة لمحذوف وما مصدرية وما بعدها مؤول بمصدر مجرور بالكاف وهو فاعل ارتفع عائذ على المبتدأ وتقدير الجمع فاما المبتدأ الذى يبنى الخبر على المبتدأ هو أى الخبر نفس المبتدأ فى المصدوق فإن الخبر المبنى على المبتدأ يرتفع هو أى الخبر بالمبتدأ ارتفاعا مثل ارتفاع المبتدأ بالابتداء وانظر لهذه العبارة ما أصعبها وأسهل عبارة الناظم وقيل إن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ وقيل إن الابتداء رفعهما معا وقيل الابتداء رفع المبتدأ والابتداء والمبتدأ رفع الخبر والحق المشهور القول الذى ذكره الناظم ﴿فان قلت﴾ كيف يكون مشهورا مع انه رد بوجوه منها أن الخبر قد يكون نفس المبتدأ فى المعنى نحو زيد أخوك فلو رفع الأخ زيد لكان رفعا لنفسه بنفسه ﴿والجواب﴾ بأنهما وإن اتفقا مصدوقا فقد اختلفا مفهوما لأن زيدا دل على الذات والأخ على الاخوة وهذا شأن كل مبتدأ وخبر \* وقد أوردوا هنا سؤالا بان قالوا المبتدأ والخبر هل هاشيان أو شيء واحد إن أجبت بأنهما شيان لزم الاخبار عن الشيء بغيره وإن أجبت بأنهما شيء واحد لزم الاخبار عن الشيء بنفسه وهو من باب تحصيل الحاصل ﴿والجواب﴾ الحق أن يقال هاشيء واحد باعتبار مصدوقهما إذ مصدوقهما ذات واحدة وهما شيان باعتبار مفهومهما لأن الاول اسم للذات والثاني يدل على المعنى (وقوله والعامل في كذا الخ) يلزم عليه تقديم معمول الخبر على المبتدأ والأولى أن يكون كذا خبرا مقدما وبالمبتدأ متعلق برفع ويكون التشبيه في كونه منسوبا للعرب أول الحاجة ﴿حكايتان﴾ \* الأولى اجتماع المازنى وقيل الجرمى من البصريين مع الفراء من الكوفيين فقال له الفراء أخبرنى عن زيد منطلق بهم رفعتهم زيد فقال له بالابتداء فقال ما معنى الابتداء فقال له تعريته عن العوامل اللفظية قال اظهره لى قال لا يظهر قال مثله لى قال لا يمثل فقال الفراء ما رأيت عجا كاليوم عامل لا يظهر ولا يمثل فقال له المازنى أخبرنى عن زيد ضربته بهم رفعتهم زيد قال بالهاء في ضربته فقال المازنى الهاء اسم فكيف ترفع الاسم فقال الفراء نحن لا نبلى بل نجعل كل واحد من الاسمين مرفوعا بالآخر كما في زيد منطلق فقال له يجوز ذلك في زيد منطلق لأن كلا منهما مرفوع في نفسه وهنا لا يمكن لأن الهاء في محل نصب فلا ترتفع فقال الفراء لم ترفعه بالهاء بل بالعائد على زيد فقال اظهره لى قال لا يظهر قال مثله قال لا يمثل فقال ما فررت منه وقعت فيه وقنسئل الفراء بعد افتراقهما كيف وجدت المازنى فقال آية وسئل الآخر كيف وجدت الفراء قال شيطانا \* الثانية مسألة الزبوردية المقرونة بشهادة الوزيرية وهى كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى



والخبر الجزء المم الفائدة \* كالله بر والأيدى شاهده ) . يعنى ان الخبر هو الجزء الذى تمت به فائدة الجملة الاسمية وانما خص الخبر بكونه مم الفائدة وان كانت الفائدة حصلت بتجميع الجزأين لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين فيه تمت الفائدة ولانه الجزء المستفاد من الجملة ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين الله بر لان الله تعالى ير عباده بمعنى يحسن اليهم والأيدى شاهدة والأيدى النعم وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع ثم قال :

( ومفردا يأتى ويأتى جملة \* حاوية معنى الذى سيقته له )

يعنى أن خبر المبتدأ يأتى مفردا وهو الأصل ويأتى جملة والمفرد فى هذا الباب ما ليس بجملة ولا شبيها بالجملة وذلك نحو زيد قائم والزبدان قائمان والزبدون قائمون وشمل الجملة الاسمية نحو زيد أبوه قائم والفعلية نحو زيد قام أبوه وقوله : حاوية معنى الذى سيقته له . يعنى ان الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ وانما قال حاوية معنى ولم يقل حاوية ضميرا ليشمل الضمير نحو زيد قام أبوه وغيره مما يقع به الرابط وهو اسم الإشارة كقوله عز وجل : ولباس التقوى ذلك خير . على قراءة الرفع وتكرار اللفظ بعينه كقوله تعالى : الحاقة ما الحاقة . ومفردا حال من فاعل يأتى الأول المستتر وجملة حال من الضمير فى يأتى الثانى والضمير ان معائد ان على الخبر وحاوية صفة جملة ومعنى مفعول بحاوية والذى واقع على المبتدأ وصلته سيقته له والضمير العائد من الصلة إلى الموصول هو المحرور باللام وفى سيقته ضمير يعود على الجملة والتقدير يأتى الخبر مفردا ويأتى جملة مشتملة على رابط يعود على الاسم الذى سيقته له الجملة وهو المبتدأ

أو فذا هو اياها قال سيمويه المروى عن العرب فاذا هو هي لا اياها وقال الكسائى المروى اياها لا هي واختلفا بخضرة أبى جعفر الأمير ومحيى بن خالد الوزير فقال لهما الأمير قد اختلفتا وأنتما علما بليدكما فن فصل بينكما فقال الكسائى العرب بالباب فقال له الأمير أنصفت وأمر باحضارهم فسئلوا فامتنعوا من الجواب حتى يعلموا ما قاله الكسائى فيقولون الحق معه لقربه من الملك فقال الكسائى قلت كذا وسيمويه قال كذا فقالوا الحق مع الكسائى فقال سيمويه مبرهم أن ينطقوا بذلك فأمرهم فامتنعوا لكونهم لا يرضون أن ينقل عنهم اللحن لأجل أنهم لا يقدرون على النطق بذلك كإقيل به فروى أن الكسائى قال ليحيى أصلح الله الوزير انه قد وفد اليك من بلده فلا تردده خائبا فأمره بعشرة آلاف درهم خرج سيمويه وقصد فارسا ولم يعد لبلده البصرة ومات بقرب ذلك قيل ولم يمت حتى شم رائحة كبده بما وقع له قالوا والحق فى هذه المسئلة جواز الوجهين أما على ما لسيمويه فهو مبتدأ وهي فى محل رفع خبر وأما النصب على ما للكسائى فعلى اضممار فعل قام مقامه معموله والأصل فاذا هو يساويها ( والخبر الجزء المم الفائدة ) ( قول كدى وان كانت الفائدة حصلت ) الأولى أن يسقط هذا مع قوله بعد ولانه الجزء الخ لأنه لا يقال ذلك إلا لو عبر الناظم بحصلت بدل المم كما عبر به الموضح هنا منسكتا به على الناظم وعلله فى حواشيه بأن التمام يكون فى الفضلات والموصول يكون فى العمدة والخبر وعمدة والتحرير مع الناظم لانه لم يرد بالتام ما أتى بعد تمام الكلام بل أراد به ان الفائدة ابتدئت بالمبتدأ وكملت بالخبر ( وقوله لأن الخبر الخ ) هذه العلة هي المناسبة لتعبير الناظم بالمتم فالأولى الاقتصار عليها بأن يقول وانما خص الخبر بكونه مم الفائدة لأن الخبر الخ ( وقوله ولذلك كان أصله الخ ) أى ولأجل حصول الفائدة يكون الخبر نكرة وأيضا لو كان معرفة والمبتدأ معرفة لتوهم انه صفة له فتبقى النفس متشوقة للخبر وقد اعترض على الناظم بأن حده للخبر غير مانع لشموله فاعل الفعل وفاعل الوصف فالأولى أن يزيد فى التعريف كإزاد الموضح مع مبتدأ غير الوصف المذكور لاخراجهما ولعله للجواب عن ذلك أشار كدى بقوله أول التقرير فائدة الجملة الاسمية والحق ان حده للخبر مانع وما أوردوه عليه لا يردلانه أخرج ذلك بالمثال على عادته إذ التقدير المم الفائدة تماما كتمامها فى قولك الله بر الخ ( ومفردا يأتى ويأتى جملة ) ( قول كدى فى هذا الباب ما ليس بجملة الخ ) فيشمل الثنى والجموع واحترزه من المفرد فى باب الاعراب فانه ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا واحدا من الأسماء الخمسة ومنه فى باب النداء وباب لا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فالمفرد أقسام ثلاثة ( وقوله يعنى ان الجملة تكون الخ ) الأولى أن يقول يعنى ان الجملة الواقعة خبرا لا بد أن تشتمل على رابط الخ ليفيد الحصر وانما اشترط ذلك لأن الجملة فى الأصل كلام مستقل والأصل فيها الاستئناف فاذا وجد الرابط علمنا انها خرجت عن أصلها وتعينت للمبتدأ ولهذا ان كانت نفسها لا تحتاج لرباط ( وقوله على قراءة الرفع الخ ) أى للباس فيكون لباس مبتدأ أول وذلك مبتدأ ثانى وخبر خبر عن الثانى والجملة منه ومن خبره خبر عن الأول والرابط اسم الإشارة للعلم انه لابد من مشار اليه وأما على قراءة لباس بالنصب فيكون معطوفا على ريشا ( وقوله الحاقة ما الحاقة الخ ) الحاقة مبتدأ أول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقة خبر ما والجملة من ما وخبره خبر الحاقة والرابط تكرار المبتدأ بلفظه والمراد بالحاقة الساعة سميت بذلك لانها حق ولأن فيها تعرف حقائق الأمور والله أعلم . ومنه : القارعة ما القارعة . وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم وقد ذكر بعضهم أن جملة الروابط عشرة وانما عممها فى رابط الخبر دون الصفة والصلة والحال لأن الموصوف أحوج إلى صفته من المبتدأ إلى خبره والحال صفة

ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج إلى رابط نبه على ذلك بقوله : ( وان تكن اياه معنى اكتفى \* بها كنطقى الله حسبي وكفى )  
يعنى ان الجملة الخبر بها إذا كانت هى نفس المبتدأ فى المعنى اكتفى بها عن الرابط ثم مثل ذلك بقوله : كنطقى الله حسبي وكفى . فنطقى  
مبتدا والله حسبي جملة فى موضع الخبر وليس فيها ضمير لأن الله حسبي هو نطقى ونطقى هو الله حسبي ومثل ذلك هجيرى أبى بكر لا إله  
إلا الله وإياه خبر تكن واممها مستتر يعود على الجملة ومعنى منصوب على اسقاط حرف الجر واكتفى جواب الشرط وفيه ضمير يعود على  
المبتدأ والضمير فى بها عائدا على الجملة ثم قال :

( والفرد الجامد فارغ وإن \* يشق فهو ذو ضمير مستكن )

قسم الخبر المفرد الى جامد ومشتق وذكر ان الجامد فارغ . يعنى من الضمير نحو زيد أخوك وأنت زيد وان المشتق يتحمل ضميرا مستكنا  
أى لا يظهر نحو زيد قائم ففى قائم ضمير مستكن تقديره هو والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعال  
التفضيل ودخل فى قوله وان يشق ما هو مؤول بالمشتق فانه يتحمل الضمير نحو زيد تيمى وزيد أسد ﴿ فان قلت ﴾ ظاهر كلامه ان الضمير  
فى يشق عائدا على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح لان الجامد لا يشق ﴿ قلت ﴾ هو عائدا على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود  
ونظيره ما تقدم فى قوله وقد تزداد لازما وما ذكره من كون المشتق يستكن فيه الضمير انما هو فى الخبر الحقيقى حيث يرفع ضمير المبتدأ وأما  
السبب فلا يستتر فيه الضمير بل يجب ابرازه ضميرا كان الفاعل أو ظاهرا والى ذلك أشار بقوله :

لصاحبها فى المعنى الصلة كالصفة فى بيان الموصول ( وقوله ولما كان من الجملة الخ ) الأولى أن يقول ثم محل احتياج الجملة الواقعة خبرا الى  
الرابط إذا لم تكن نفس المبتدأ فى المعنى والا فلا تحتاج للرابط وانيه أشار بقوله : وان تكن اياه معنى اكتفى \* بها... ليفيد أن هذا البيت  
تقييد لحاوية معنى الخ ونطقى فى النظم مصدر بمعنى اسم المفعول أى منطوقى ثم ان كفى فى قول الناظم وكفى مثال آخر لما فيه الاخبار بالجملة الفعلية  
عن المبتدأ الثانى كما أخبر عنه بالمفرد وهو حسب الذى هو بمعنى كاف ويكون التقدير منطوقى الله كفى جملة كفى خبر عن الله وجملة المبتدأ  
الثانى وخبره خبر عن الأول الذى هو نطقى ولا رابط لأنها نفسها فى المعنى ( وقوله ومثل ذلك هجيرى الخ ) هجيرى فعلى مقصور ألفه  
للتأنيث كحديثى ومعنى هجيرى دأبه وعادته فى وقت الهجرة وهو اشتداد الحر لا إله إلا الله قاله عياض وابن عقيل فى شرح التسهيل  
﴿ فان قيل ﴾ ان أرادوا بقولهم الجملة الواقعة خبرا نفس المبتدأ اتحادها فى المصدق يقال كل مبتدأ وخبر كذلك وان أرادوا اتحادها  
فى المفهوم فباطل لأن الخبر لا بد أن يكون مغايرا للمبتدأ فى المعنى لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر محكوم به ﴿ فالجواب ﴾ ان معنى كون الجملة  
نفس المبتدأ انما خبر عن مبتدأ مفرد مدلوله جملة كلفظ حديث وكلام ومنطوقى كما فى التسهيل هذا وفى المعنى أن الجملة المراد لفظها  
مفرد حقيقة يدل لذلك وقوعها مبتدأ الذى لا يكون الا مفردا كالحديث : لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز الجنة . قال الحافظ سيدى  
الطيب فعلى الأول يكون اعرابها محليا وعلى الثانى وهو التبعين ان اعرابها بحركة مقدرة فى آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل  
بحركة أو سكون الحكاية وهكذا يقال فى لا حول الخ الواقع مبتدأ وكثر خبره ( والفرد الجامد فارغ ) المفرد الجامد هو الذى لا يشعر  
بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى كزيد فانه لا يدل على زاد المال فاذا وقع خبرا فلا يتحمل ضمير المبتدأ  
والمشتق ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى نحو قائم فاذا أخبر به عن المبتدأ فيتحمل ضميره ( وقوله  
يعنى من الضمير ) بين به متعلق قول الناظم فارغ ويدل لهذا المتعلق قوله بعد : فهو ذو ضمير . وحينئذ فاعتراض من اعترض عليه بقوله لم يبين من  
أى شىء يكون فارغا ساقط ثم ان قول الناظم وإن يشق فهو الخ يقتضى أن كل خبر مشتق يتحمل الضمير مع انه إذا رفع المشتق الظاهر نحو زيد  
قائم أبوه فلا يتحملة ولذا نكت عليه الموضح بقوله إلا إذا رفع الظاهر وأجاب المرادى بأنه إذا رفع الظاهر فقد جرى الوصف على غير من  
هوله فيكون من أفراد قوله بعد : وأبرزنه مطلقا . ويكون وأبرزنه تقييد لهذا وستعلم ما فى ادخاله صورة الظاهر فى وأبرزنه الخ ( وقوله  
قلت هو عائدا على الخبر المفرد الخ ) رد هذا بأنه يلزم عليه عود الضمير على الموصوف دون الصفة وهما كائىء الواحد فلا يصح  
ذلك ﴿ وأجيب ﴾ بأجوبة منها أن مراد السكودى بالمفرد العائد عليه الضمير المفرد المار فى قوله ومفردا يأتى الخ لكن هذا بعيد  
من كلامه ومنها أن يكون المفرد مبتدأ أول والجامد مبتدأ ثان وفارغ خبر الثانى والجملة خبر الأول فيكون الضمير انما عاد على  
المبتدأ لا على الموصوف ﴿ قلت ﴾ وهذا الكلام من السكودى وغيره لا حاجة اليه أصلا والصواب ابقاء عبارة الناظم يشق على  
ظاهرها من عود الضمير على المفرد الجامد ويكون المعنى وإن يشق المفرد الجامد أى يؤول بالمشتق نحو زيد تيمى فهو  
ذو ضمير مستكن وإذا كان المؤول بالمشتق يتحمل الضمير فأولى المشتق أصالة فكون كلام الناظم صحيحا صرحا

(وأبرزنه مطلقا حيث تلا \* مالميس معناه له محصلا)

يعنى ان الخبر المفرد المشتق اذا لاغير من هوله وجب ابراز الضمير العائد على المبتدأ وشمل صورتين احدهما أن يكون المرفوع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالضمير المضاف اليه أب عائدا على المبتدأ وهو بارز والأخرى أن يكون المرفوع ضميرا وقوله مطلقا يعنى خيف اللبس أو لم يخف وشمل صورتين احدهما ما يمرض فيه اللبس نحو زيد عمر وضار به هو اذا أردت ان الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو وهذه الصورة متفق على وجوب ابراز الضمير فيها والأخرى ما لبس فيها نحو زيد همد ضاربها هو وهذه تختلف في مذهب البصريين أنه يجب فيها ابراز كالتى قبلها ومذهب السكونيين انه يجوز فيها ابراز والاستتار ومذهب النازم في هذا الرجز موافق للبصريين ولذلك قال مطلقا وقوله : أبرزنه مطلقا . أى ابرز الضمير ومطابقا منصوب على الحال من الضمير المنصوب في أبرزنه وفي تلا ضمير يعود على الخبر وما واقعة على المبتدأ وهى موصولة مفعولة بتلا ومعناه اسم ليس والضمير في معناه عائدا على ما هو الرابط بين الصلة والموصول والضمير في له عائدا على المبتدأ ومحصلا خبر ليس وفي قوله محصلا ضمير مستتر يعود على الخبر وتقدير البيت وبرز الضمير العائد من الخبر الى المبتدأ مطلقا اذا تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ثم قال :

( وأخبروا بظرف أو بحرف جر \* ناوين معنى كائن أو استقر )  
من أقسام الخبر أن يكون ظرفا أو جاريا ومجرورا وهو راجع في التقدير إلى المفرد أو إلى الجملة ولذلك قال : ناوين معنى كائن أو استقر . فإذا قلت زيد عندك أو زيد في الدار فالتقدير زيد كائن أو مستقر عندك أو استقر عندك وإنما جعلوا هذا النوع قسما ثالثا زائدا على المفرد والجملة لانه عوض من الخبر ولذلك لا يجمع بينهما واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه ووجهه ان أصل الخبر الافراد واختار أكثر البصريين تقديره بالفعل لانه أصل في العمل والضمير في وأخبروا عائدا على العرب وناوين حال منه ومعنى مفعول بناوين ثم قال :

في الصورتين المشتق والمؤول به ( وأبرزنه مطلقا حيث تلا ) ( قول السكودي احدهما أن يكون المرفوع ظاهرا ) في ادخاله الظاهر هنا نظر لأن كلام الناظم فيما اذا رفع الوصف ضميرا مستترا جرى على غير من هوله فيجب برونه نحو زيد قائم أنت وان كان الوصف رافعا للظاهر فلا ضمير فيه حتى يبرز ( لا يقال ) ان الوصف اذا كان رافعا للضمير قبل رفعه لظاهر ( لا نأقول ) ذلك تركيب وهذا تركيب ( وقوله نحو زيد قائم أبوه ) الأولى أن يقول أبواه بالثنية لان مثاله بالافراد فيجوز فيه أن يكون أبوه مبتدأ وقائم خبره مقدم فيكون خروجا عن موضوعه ويجوز أن يكون أبوه فاعلا بقاءم ( وقوله أن يكون المرفوع ضميرا ) مثله في التصريح بزيد قائم أنت اليه والظاهر انه لا يحتاج اليه لان الوصف مع مرفوعه في حكم المفرد فلا يحتاج الى عائدا ( وقوله نحو زيد عمرو وضار به هو ) فضارب خبر عن عمرو وهو في الحقيقة لزيد لانه هو الضارب والجملة من عمرو وخبره خبر زيد والعائد لفظه هو ( لا يقال ) ابراز لا يرفع اللبس لاحتمال عود هو على عمرو والمبتدأ ثانيا ( لا نأقول ) سمان ذلك لكن الواضح جعل ابراز علامة على كون الوصف جرى على غير من هوله ولهذا يمنع ابراز إذا جرى على من هوله على الصواب فلا نقول زيد قائم هو ونسب ليس الجواز وفي مثال السكودي هذا مع الذى بعده نظر لان الاخبار فيهما على الأول بالجملة وموضوعنا فيما اذا كان الاخبار بالمفرد فالصواب أن يثبث على الموضع غلام زيد ضاربه هو وغلام همد ضاربه هي ( وقوله ومطلقا منصوب على الحال الخ ) الأولى انه صفة لمخدوف مفعول مطلق أى ابرازا مطلقا ( وقوله عائدا على ما ) قد علمت ان ما واقعة على المبتدأ وضمير معناه لا يعود على المبتدأ وإنما هو للخبر فصوابه أن يقول عائدا على ما عاود عليه ضمير تلا وهو الخبر وهذا هو الواقع في تقريره ( وقوله وهو الرابط بين الصلة الخ ) مبنى على ما قبله من أنه عائدا على ما وقد علمت ما فيه والحق أن الرابط ضمير له العائد على ما ( وقوله يعود على الخبر ) الحق انه يعود على اسم ليس وهو معناه ( وأخبروا بظرف أو بحرف جر ) ( قول كدى من أقسام الخبر الخ ) هذا يقتضى ان الاخبار بالظرف أو الجار والمجرور قسم ثالث زائد على المفرد والجملة وصريح بذلك في قوله بعد وإنما جعلوا الخ وهذا هو الذى يقتضيه تعبير الناظم بقوله وأخبروا ( وقوله وهو راجع في التقدير الخ ) يقتضى انه ليس قسم ثالثا بل ان تعلق بالاسم فهو مفرد وان تعلق بالفعل فجملة وهو الذى يقتضيه قول الناظم ناوين معنى الخ فيكون التناقض وقع في كلامه وفي كلام الناظم وأجاب يس عن الناظم بأن قوله : وأخبروا بظرف الخ فيه مجاز رفعه بقوله ناوين الخ وأخذ من قول الناظم ناوين انه لا يجوز اظهاره وهو مذهب الجمهور وجوزه ابن جنى كما يؤخذ من قوله معنى انه لا يتعين تقدير لفظ كائن أو استقر بل يجوز تقدير كل لفظ عام دل على الكينونة والاستقرار كما يستفاد من قوله كائن أو استقر انه لا يخبر بها الا اذا كانا تامين بأن يفهم متعلقهما بمجرد ذكرهما فان كانا ناقصين فلا يخبر بهما فلا يجوز نحو زيد مكانا أو أمس أوفيك لعدم الفائدة ثم الواجب في كائن المقدر أن يكون اسم فاعل من كان التامة لا الناقصة والا كان الظرف أو المجرور بعد متعلقين بكائن أخرى خبر كائن وهكذا فيلزم التسلسل والحق أن الضمير الذى كان في كائن أو استقر انتقل

(ولا يكون اسم زمان خبرا \* عن جثة وان يفد فأخبرا)

يعنى أن اسم الزمان لا يكون خبرا عن الجثة فلا يقال زيد اليوم وفهم منه أن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو زيد أمالك وان اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو القتال يوم الجمعة وقوله وان يفد فأخبرا أى وان يفد الاخبار عن الجثة باسم الزمان فأجز الاخبار به ومنه قولهم الهلال الليلة وهو فى المعنى راجع الى الاخبار باسم الزمان عن المعنى لان التقدير حدوث الهلال الليلة وقوله فأخبرا أراد فأخبرن فوقف على نون التوكيد الخفيفة بالألف وفاعل يفد ضمير يعود على الاخبار المفهوم من قوله خير اسم قال :

(ولا يجوز الابتداء بالنكرة \* مالم تفد كعند زيد نمره

وهل فتى فيكم فما خل لنا \* ورجل من الكرام عندنا

ورغبة فى الخير خير وعمل \* برزين وليقس مالم يقل)

الغالب فى المبتدا أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة الأول ان يتقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار اليه بقوله : كعند زيد نمره . الثانى أن يتقدم أداة استفهام وهو المشار اليه بقوله : وهل فتى فيكم ... الثالث أن يتقدم عليها أداة نفي وهو المشار اليه بقوله : \* فما خل لنا ...

وسكن فى الظرف والجار والمجرور قدما أو تأخرا وقيل لا ضمير فيهما وانه حذف مع المتعلق به وقيل ان تأخرا ففيهما ضمير وان تقدما فلا (ولا يكون اسم زمان خبرا) هذا تقييد لقوله بظرف فى قوله واخبروا بظرف الخ وعلة المنع ان نسبة الذوات الى الأزمنة على حد السواء فلا فائدة فى الاخبار بالزمان عنها (وقوله وهو المعنى راجع الخ) هذا كأنه اعتراض على الناظم المقتضى ان الخبر اذا حصلت فيه الفائدة جاز الاخبار باسم الزمان عن الجثة ولا تأويل مع انه لا يخبر باسم الزمان عن الجثة مطلقا ونحو الورد فى ايار لم يقع خبرا عن الذات وانما وقع خبرا عن اسم المعنى اذ هو على حذف مضاف أى خروج الورد فى ايار الذى هو شهر من أشهر العجم وهذا هو الذى عليه الجمهور وقال بعض التأخرين ان الخبر اسم الزمان حقيقة فلا تأويل وياه يتبع الناظم وعبر الناظم باسم الزمان دون ظرف الزمان ليفيد ان ما كان للزمان لا يخبر به عن الذات مطلقا كان منصوبا نحو زيد اليوم وهذا يسمى بالظرف وباسم الزمان أو مجرورا نحو زيد فى اليوم وهذا يسمى باسم الزمان ولا يسمى ظرفا ولو عبر بظرف الزمان لاقضى أن المنصوب يمتنع وقوعه خبرا دون المجرور وليس كذلك ثم ان الجثة اسم للجسم اذا كان قاعدا فان كان قائما قيل له قائما فالأولى للناظم حينئذ ان يعبر بالجسم ليشمل ما يطلق على الذات كانت قائمة أو قاعدا وهذا البيت والآيات الثلاثة بعد لفائدة فيها لان غاية البيت الأول هذا ان اسم الزمان ان أفاد جاز كونها خبرا عن الذات والافلا وحاصل الآيات بعد أن النكرة ان أفادت جاز الابتداء بها والافلا وهو عين قوله سابقا : كلامنا لفظ مفيد... لانه اذا لم يفد فلا يقال له كلام أصلا فضلا عن ان يقال له خبر فى الأول أو مبتدأ فى الثانى وأجيب بأن الشئ تارة يكون لفائدة فيه لذاته لكونه معلوما عند كل أحد أو عند المخاطب وهذا هو الخارج بقوله سابقا : كلامنا لفظ مفيد. وأما ان كان الشئ يفيد باعتبار ذاته قطعاً ويفيد باعتبار بعض التراكيب ولا يفيد باعتبار بعضها فهو داخل فى مفيد ففصل فيه هنا فاسم الزمان يفيد باعتبار ذاته ويفيد باعتبار كونه خبرا عن غير الذات ولا يفيد باعتبار كونه خبرا عنها والنكرة مفيدة فى ذاتها وباعتبار وجود مسوغ وباعتبار عدمه غير مفيدة لابل النسبة لكونها معلومة عند المخاطب بل بالنسبة لعدم دلالتها على شئ مخصوص (ولا يجوز الابتداء بالنكرة) (قول الكودى الغالب فى المبتدا أن يكون معرفة الخ) لانه محكوم عليه والحكم على غير معين لا يفيد (فان قلت) هذه علة مطردة فى الفاعل ولم يشترطوا فيه تعريضا ولا تخصيصا (فالجواب) أن الأهم المقدم فلما كان المبتدأ مقدما فى الرتبة على الخبر علمنا انهم اهتموا به والاهتمام أنما يكون بالمعلوم ولما كان الفعل لا يكون الامتدما على الفاعل علمنا انهم اهتموا بالفعل فاذا ذكر الفاعل ولو منسكرا فقد حصل المقصود فاذا قلت جاء مثلا استفدنا حصول مجيء واحتمل أن يكون الجائى رجلا أو امرأة أو دابة أو غير ذلك فتتشوف النفس الى بيانه فاذا قيل رجل مثلا فقد حصلت فائدة وهى معرفة جنس الجائى فلهذا جاز كون الفاعل نكرة (وقوله كثيرة) عدها فى المعنى عشرة واختار الأشمونى فى شرحه للناظم انها خمسة عشر وقد قيل انها تسعة وعشرون واثان وثلاثون ونيف وأربعون وقيل خمسون (وقوله الأول ان يتقدم الخ) ظاهره أن التقديم له دخل فى التسويغ والذى فى المعنى ونقله فى التصريح وقال انه التحقيق ان التقديم لا دخل له فى التسويغ وانما المسوغ الاخبار بظرف مختص أوجار ومجرور كذلك والتقديم للخبر وجب لرفع التباس الخبر بالصفة كما يأتى فى قوله ونحو عندى درهم الخ والذى حققه الشيخ سيدى الطيب وهو الصواب ان المسوغ مركب من جزأين التقديم والتخصيص والا لما احتاج قول الناظم بعد هل فتى فيكم لتقدم الاستفهام المسوغ وما احتاج خل لنا لتقدم المسوغ وما احتاج رجل من الكرام لذكر من الكرام الصفة المسوغة

الرابع أن تكون موصوفة وهو المشار إليه بقوله : ورجل من الكرام عندنا. الخامس أن تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار إليه بقوله : ورغبة في الخير خير. السادس أن تكون مضافة إلى نكرة وهو المشار إليه بقوله : وعمل برزين. ثم قال وليقس ما لم يقل فقههم منه أنه لم يستوف المسوغات ولم يشترط سيديويه في الابتداء بالنكرة للحصول الفائدة وحكى من كلام العرب امت في الحجر لا فيك وليس فيه شيء من المسوغات التي ذكرها النحويون وما في قوله ما لم تعد ظرفية مصدرية أي مدة كونها غير مفيدة واللام في قوله وليقس لام الأمر والفعل بعدها محذوم بها وما موصولة أو نكرة موصوفة في موضع رفع على النيابة عن الفاعل ثم قال :

(والأصل في الأخبار أن تؤخر) \* وجوزوا التقديم إذ لا ضرر \* فامنع حين يستوى الجزآن \* عرفا ونكرا عادمي بيان كذا إذا ما الفعل كان الخبرا \* أو قصد استعماله منحصر \* أو كان مسندا إلى لام ابتداء \* أو لازم الصدر كمن لي منجدا )  
انما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصفه في المعنى وحق الوصف أن يكون متأخرا عن الموصوف والخبر بالنسبة إلى تقديمه عن المبتدأ وتأخير عنه على ثلاثة أقسام الأول جواز تقديمه وهو المشار إليه بقوله : وجوزوا التقديم إذ لا ضرر . أي أن لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتي ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازا قولهم تيمى أنا ومشئى من يشئوك الثاني وجوب تأخير ذلك في خمسة مواضع الأول أن يستوى المبتدأ والخبر في التعريف والتكثير وهو المشار إليه بقوله : فامنع حين يستوى الجزآن \* عرفا ونكرا ... فمثال استوائهما في التعريف زيد أخوك ومثال استوائهما في التكثير

لكون الخبر في الأولين جاريا ومحذورا مختصا وفي الثالث ظرفا كذلك مع انهما احتاجتا لما ذكر فدل على أن الاختصاص وحده لا يكون مسوغا فوجه كون الأخبار بطرف مقدم أو عديله مسوغا تعيين الخبرية كإقيل ووجه كون الاستفهام مسوغا أن الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فاعتبار التبيين في الجواب قالوا إنه مسوغ ووجه كون النفي مسوغا أن النكرة في سياق النفي تعم وإذا تمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرفة بأل الاستغراقية ( وقوله الرابع أن تكون موصوفة الخ ) لا فرق بين أن تكون النشئة مذكورة كتوله تعالى : ولعبد مؤمن خير . ومثله من الكرام في النظم وقد قيل إنه لما كان يؤلف هذا المحل بات عنده الامام النووي فأشار له بهذا أو بمحذوفة نحو : وطائفة قد أهمتهم أي طائفة منكم ولا يقدر المحذوف من غير كم وقيل المسوغ في الآية التفصيل وقيل إن جملة قد أهمتهم صفة مسوغة وجملة يظنون خبر ووجه كون الصفة مسوغة أن النكرة إذا وصفت صارت مخصصة فتكون قريبة من المعرفة وبهذا يعلم كون العمل المذكور بعدم مسوغا ( واعلم ) أن حصول الفائدة بهذه المسوغات إنما هو على سبيل الغلبة لا للزوم لأن المسوغات قد توجد وتعدم الفائدة نحو عند الناس درهم وفي السماء نجم وذلك لا يقدر في عددها مسوغة لأن العبرة بالغالب بل قد يكون المبتدأ معرفة ولا تحصل فائدة نحو زيد موجود إذا كان السامع يعلم حياته ( وقوله فقههم منه أنه لم يستوف الخ ) يقتضى هذا أن معنى قوله وليقس الخ أن ما لم يذكر من المسوغات يلحق بهذه المسوغات المذكورة في النظم وهو تابع في هذا للرادى والصواب ما في الموضح من أن معنى وليقس الخ أنه يقاس على عند زيد مرة ما أشبهه وهكذا يقال فيما بعد وأما حمل المكودي فيوجب التكرار مع ما أفاده السكاف في كعند زيد مرة ( وقوله وليس فيه شيء الخ ) ذكر في التسهيل أن فيه من المسوغات الدعاء وذلك لأن من جملة معاني أمت كما في القاموس الرطوبة والاعوجاج فعلى الأول يكون دعاء عليه كأنه قال لتكن رطوبة في الحجر لا فيك والحجر لا يمكن ترطيه وتلينه وعلى الثاني يكون دعاء له كأنه قال ليكن اعوجاج في الحجر لا فيك فيكون دعاء له بالاستقامة وقيل دعاء له بطول البقاء كأنه قال لتدم دوام الحجارة ( وقوله وما موصولة أو نكرة موصوفة الخ ) هذه النسخة هي الصواب وفي بعض النسخ وما موصولة مصدرية وهي غير صواب لأنها لا يمكن أن تكون مصدرية وفي بعضها وما موصولة أو مصدرية والصواب حذف أو مصدرية أيضا ( والأصل في الأخبار أن تؤخر ) ( قول كدى والخبر بالنسبة إلى الخ ) مثله قول الموضح والخبر ثلاث حالات وحمل كلامهما على ظاهره لا يصح لأن الخبر باعتبار تقديمه وتأخير له ليس له الاحتمالان التقديم والتأخير وإن أوله باعتبار وجوب التقديم وجوب التأخير وجواز الوجهين صح ما قالاه والتأويل هو مقتضى كلامه بعد ( وقوله ومشئى من يشئوك ) من اسم موصول مبتدأ وجملة يشئوك صلة وخبر من مشئى مقدم ومعنى مشئى مبغوض ( وقوله زيد أخوك ) هذا يقال لمن عرف زيدا بعينه ولا يعرف كونه أخا له وأردت أن تعرفه بأخوته وأما أن كان يعرف أن له أخا ويجهل أنه عين زيد وأردت أن تعرفه به فانك تقول أخوك زيد فكل منهما صالح للخبر عنه بالآخر لكن الغرض مختلف لا يتبين إلا بتقديم المحكوم عليه ( فان قيل ) إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فهما معلومان فما الفائدة التي حصلت بالخبر ؟ فالجواب : أنهما معلومان من جهة تصور كل واحد منهما على انفراده لكن نسبة أحدهما إلى الآخر مجهولة فإذا أسند أحدهما



أفضل مني أفضل منك وقوله : عادمي بيان . يعني أنه لا يتمتع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين في التعريف والتكبير الا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين وفهم منه انه إذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو أبو حنيفة أبو يوسف فأبو حنيفة خبر مقدم وأبو يوسف مبتدأ مؤخر وعلم من ذلك بأن أبا يوسف هو المشبه بأبي حنيفة فهو المبتدأ ومن ذلك قول الشاعر :

بنونا بنو آبائنا وبناتنا \* بنوهن أبناء الرجال الأبعد . فبنونا خبر مقدم لأن المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين الموضع الثاني أن يكون الخبر فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفردا وهو المشار اليه بقوله : كذا إذا ما الفعل كان الخبرا . يعني انه يتمتع أيضا بتقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلا فاعلا وهو مقيد بما تقدم فانه لا يتمتع تقديمه في نحو الزيدان قام وزيد قام أبوه وإنما يتمتع تقديمه في نحو زيد قام وهذا قامت الموضع الثالث أن يكون الخبر محصورا بالأبواب أو بأعوا وهو المشار اليه بقوله : أو قصد استعماله منحصر . مثاله ما زيد الا قائم وإنما زيد قائم الموضع الرابع أن يكون الخبر مسندا لمبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار اليه بقوله : أو كان مسندا لندي لام ابتداء . يعني انه يتمتع تقديم الخبر إذا كان مسندا لمبتدأ ذي لام ابتداء نحو لزيد قام الموضع الخامس أن يكون مسندا لمبتدأ من أدوات الصدر وهو المشار اليه بقوله : أو لازم الصدر . يعني أو كان مسندا للآزم الصدر وذلك نحو أدوات الاستفهام وأدوات الشرط ومثل الاستفهام بقوله : من لي منجدا . ومثل الشرط من يقيم أقم معه الثالث وجوب تقديمه أعني تقديم الخبر وذلك في أربعة مواضع الموضع الأول أن يكون ظرفا أو مجرورا مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار اليه بقوله : ونحو عندى درهم ولى وطير \* ملترزم فيه تقدم الخبر . الموضع الثاني أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار

الى الآخر حصلت فائدة لم تكن قبل ذلك ( وقوله أفضل مني الخ ) يقال على هذا الترتيب لماذا كان المتكلم أفضل من المخاطب أو مساويا له والمعنى كل من هو أفضل مني فهو أفضل منك لكونى أفضل منك أو مساويا لك وان عكست قلقت أفضل منك أفضل مني لتوهم أن المخاطب أفضل من المتكلم أو مساو له فيعكس المعنى فلا يتبين المراد الا بالمحافظة على الرتبة ( وقوله ومن ذلك قول الشاعر بنو نا الخ ) البيت من الطويل ولم ينسبه العيني والقياسى والأزهري وهو لعبد الرحمن بن الحكم وسبب انشاده مع أبيات أخر أن المغيرة بن شعبة خطب منه ابنته ابن أخيه وابن أخته فقال كلا كما أقرب القرابة فلا أدري أيكما أزوجهما منه ولكنى أكتب إلى عبد الرحمن بن الحكم مفوضا الأمر اليه فقدا عليه بالكتاب فأمره أن يزوجهما لابن أخيه وبنو نا خبر مقدم وبنو آبائنا مبتدأ مؤخر وبناتنا مبتدأ أول وبنوهن مبتدأ ثان وأبناء خبر عن الثاني والثاني وخبره خبر عن الأول والشاهد في تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما معرفتين والقرينة موجودة وقيل لا شاهد بل بنونا مبتدأ وبنو آبائنا خبر ولا تقديم ولا تأخير بل جاء على عكس التشبيه مبالغة ( وقوله فاعطى وهو مقيد الخ ) على هذا جمهور السراخ والحواشي وانه أطلق في محل التقيد حتى قال بعض لو قال الناظم :

كما إذا خيف التباس المبتدأ \* ففاعل نحو سعيد اهتدى

سلم من الاعتراض والحق ان هذا تحامل على الناظم من غير موجب إذ التقدير المذكور مأخوذ من النظم فان قوله كذا تشبيه تام في منع التقديم بقيد وهو عدم البيان ولا يعدم البيان الا إذا لم تكن هنالك قرينة تبين المبتدأ من الفاعل بان كان الفعل الواقع خبرا رافعا لضمير المبتدأ المستتر نحو زيد قام وهدت قامت واما ان كانت هنالك قرينة بان كان الفاعل اسما ظاهرا نحو زيد قام أبوه أو ضميرا بارزا نحو الزيدان قاما لجاز التقديم والتأخير إذ الفعل لا يأخذ فعلين وهذا على اللغة الفصحى واما على لغة أكلوني البراغيث فيمتنع التأخير أيضا في الصورة الأخيرة مع اللئى للبس والجمع مثل المثنى قاله الرضى والرد عليه غير سديد ( أو قصد استعماله منحصر ) اصطلاح الناظم في هذا النظم ان يطلق المنحصر والمحصور على ما بعد إلا وانحاة جميعهم إنما يسمونه محصورا فيه ولا وجه لمخالفتهم الا لو كان هنالك نكتة من جهة اللغة ولا نكتة هنا فالصواب التعبير بما عبروا به ولا يقال في مثل هذا اصطلاح ولا مشاحة فيه وأجيب عنه بأجوبة منها أنه يقرأ منحصرا بفتح الصاد والأصل منحصر فيه فحذف الجار واستتر الضمير ورد بأنه في سائر كتبه يطلق المحصور والمنحصر على المحصور فيه فلا وجه لتأويل عبارته هنا ( أو كان مسندا الذى لام ابتداء ) هذا يعني عما بعده لأنه إذا كان يجب تقديم المبتدأ الذى ليس من أدوات الصدر وإنما كان مقرونا بما هو من أدوات الصدر فأحرى إذا كان بنفسه من أدوات الصدر كما ان الشرط الثاني يغنى عن هذا لأن قوله أو لازم الصدر يصدق بصورتين ما إذا كان بنفسه من أدوات الصدر أو مقرونا بما هو من أدوات الصدر وأجيب بأنه من عطف عام على خاص واولى معنى الواو أو من عطف المغاير ويحمل كل على الصورة الظاهرة منه ومعنى منجدا فى النظم ناصرا حال من الضمير المستتر فى الخبر وقيل معناه مرشدا إلى الطريق مأخوذ من النجد قال تعالى : وهديناه النجدين . أى طريق الخير والظاهر أن المعنى الثانى راجع للأول ( ونحو عندى درهم ولى وطير ) إنما وجب تقديم الخبر فى نحو هذا لأنه لو أخر لتوهم

اليه بقوله :

(كذا اذا عاد عليه مضمّر \* ممابه عنه مبينا مخبر)

هذا على حذف مضاف أى على ملابسه والتقدير كذا يلزم تقديم الخبر اذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذى يخبر بالخبر عنه نحو  
على التمرة مثلاً زبدا فلا يجوز مثلاً زبدا على التمرة وهو متأخر لفظاً ورتبة \* الموضع الثالث أن يكون الخبر من أدوات الصدور وهو  
المشار اليه بقوله :

(كذا اذا استوجب التصديرا \* كآين من علمته نصيرا)

يعنى أنه يلزم تقديم الخبر اذا كان صدرا ومثل ذلك بقوله كآين من علمته نصيرا فإن ظرف مكان مضمن معنى همزة الاستفهام ومن  
مبتدأ وعلمته صلاته والضمير فى علمته مفعول عائد على من ونصيرا مفعول ثان أو حال من الهاء فى علمته اذا جعل علم بمعنى عرف

أنه صفة اد احتياج النكرة الى الصفة أكثر من احتياجها الى الخبر فتبقى النفس بعد ذكر الظرف أو الجار والمجرور متشوقة لذكر  
الخبر ولا تكرار بين قوله هنا ونحو عندى درهم الخ مع قوله كعند زيد نمرة لان السلام هنا فى المسوغات وهناك فى وجوب التقديم  
خوف الالتباس بالصفة لكن هذا الجواب إنما يتم اذا قلنا ان التقديم لامدخل له فى التسويغ وقد مر أن الحق خلافه فيكون الجواب  
أنه أعده ليجمعه مع نظائره التى يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ وفى ذكر الوطر عقب الدرهم مناسبة إذ الوطر الحاجة وبلوغ منية  
الشخص وهى لا تقتضى الا بالدرهم والدنانير وفى الحديث : الدراهم والدنانير خواتم الله فى أرضه فمن أتى بخاتم ربه قضيت حاجته .  
وعن الأصمعي أنه رأى جارية فى البيداء على خدها خال فقال لها ما اسمك قالت مكة فقال لها ماعلى خدك قالت الحجر الاسود قال  
أريد الطواف بالبيت وتقبيل الحجر الاسود فقالت هيأت لم تكونوا بالفيه الا بشق الانفس فأخرج دراهم ودفعها لها فقالت ادخلوها  
بسلام آمنين ان شئت طفت بالبيت وادخل الحرم وقبل الحجر وفى المعنى قيل :

هل تعلمين وراء الحب منزلة \* تدنى اليك فان الحب أقصاى

فأجابت :

اجعل شفيعك منقوشا تقدمه \* ان الدراهم تدنى كل انسان

ومما نسب للسعد :

جمعت فنون العلم أبغى بها العلى \* ويمنعنى مما أحاوله القل

تبين لى ان العساوم بأسرها \* فروع وأن المال قطعاهو الاصل

ومما قيل أيضا :

أرسلت فى حاجتى رسولا \* يكفى أبا درهم فتمت

ووجهه أبيض نقى \* له رقاب الانام ذلت

لولم يكن درهم رسولى \* لم تبلغ النفس ماتمت

(كذا اذا عاد عليه مضمّر) (قول المكودى اذا عاد على ملابسه) هكذا فى بعض النسخ وهى الصواب لانها تصدق بوجوب تقديم  
الخبر اذا عاد الضمير على ملابس الخبر أى معموله فاحرى اذا عاد على الخبر نفسه فيجب التقديم واما على نسخة حذف ملابسه بان قال  
عليه أى الخبر فلا تغيد وجوب التقديم اذا عاد على معمول الخبر مع ان التقديم واجب كما علمت وان كانت عبارة الناظم باعتبار ظاهرها  
لا تشمل الا عوده على الخبر ثم ان التحرير فى هذه المسئلة أن يقال الضمير ان عاد على الخبر نفسه وجب تأخير المبتدأ مثاله قول الناظم  
سابقا : اسم يعين المسمى مطلقا \* علمه... فيمن أعرب علمه مبتدأ واسم خبرا مقدما على مامر فيه وان لم يعد على الخبر نفسه وانما عاد على  
ملابسه فان كان الملابس مضافا اليه والخبر مضافا نحو ملء عين حبيبها فحبيبها مبتدأ مؤخر وضميره يعين المضاف اليه وملء خبره فيجب  
أيضا التقديم للخبر بلا خلاف لثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة اذ المضاف اليه لا ينفك عن المضاف ولم يمثل المكودى لهاتين  
الصورتين وان كان الملابس الذى عاد الضمير عليه بعض معمول الخبر كمثاله فحبيب يجب التأخير أيضا وقيل لا يجب التأخير للخبر  
لجواز أن يقدر مؤخرا ويذكر معموله الذى هو الجار والمجرور مقدما على المبتدأ ويصير التقدير على التمرة مثلاً زبدا كائن فعلى هذا  
الواجب أن يشرح كدى بصورتى عوده على الخبر وعلى ما أضيف الى الخبر لا بالصورة المختلف فيها ويجعل كلام الناظم من باب حذف الواو مع  
ما عطف والتقدير كذا اذا عاد على الخبر أو على ملابسه (كذا اذا استوجب التصديرا) (قول المكودى مضمن معنى همزة الاستفهام)  
التضمن المذكور أو يجب لأن أمرين البناء والتصدير ثم لافرق بين أن يكون الخبر بنفسه من أدوات الصدور كآين فى المثال أو يكون مضافا

للموضع الرابع ان يكون المبتدا محصورا بالآ أو بانما وهو المشار اليه بقوله (وخبر المحصور قدم أبدا) ومثل ذلك بقوله (كالنا إلتابع أحدا) فلنا خبر مقدم واجب التقديم لان المبتدا وهو اتباع أحمد محصور بالآ ومثاله محصورا بانما اتما في الدار زيد وقوله والاصل مبتدا وفي الاخبار متعلق به وأن تؤخر خبر المبتدا والضمير في وجوزوا عائد على العرب وضررا اسم لا والخبر محذوف تقديره في التقديم والضمير في امنه عائد على التقديم وعرفا ونكرا منصوبان على اسقاط حرف الجر والتقدير في عرف ونكر وعادى يان منصوب على الحال من الجزأين والعامل في كذا محذوف تقديره ويتمتع والفعل مرفوع بكان مقدرا من باب الاشتغال وفي كان ضمير مستتر عائد على الفعل وأو قصد استعماله جملة معطوفة على الجملة التي بعد اذا والماء في استعماله عائدة على الخبر والتقدير كذا اذا كان الفعل خبرا أو قصد استعمال الخبر منحصر وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله ومضمر فاعل بعاد والضمير في عليه عائد على الخبر وما في قوله مما واقعة على المبتدا وهى موصولة وصلتها بخبر وبه وعنه متعلقان بيخبر والضمير العائد على الموصول هو الضمير في عنه والضمير في به عائد على الخبر ومبيننا حال من الضمير في به وهذا البيت من الايات المعقدة من هذا الرجز وكذا متعلق أيضا بمحذوف كما سبق والفاعل يستوجب ضمير عائد على الخبر والتصديرا مفعول يستوجب وخبر المحصور مفعول مقدم بقدّم وأبدا منصوب على الظرف ثم قال: (وحذف ما يعلم جائز) يعنى انه يجوز حذف كل واحد من المبتدا والخبر اذا علم ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله: (كما \* تقول زيد بعد من عندك) فزيد مبتدا والخبر محذوف للعلم به وتقديره زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدا للعلم به بقوله: (وفي جواب كيف زيد قل دنف \* فزيد استغنى عنه اذ عرف) فدنف خبر والمبتدا محذوف تقديره زيد دنف وفهم من قوله: وحذف ما يعلم جائز . أنه يجوز حذف المبتدا والخبر معا اذا علما ومنه قوله تعالى: واللاتى لم يحضن

لما هو من أدوات الصدور نحو صبيحة أى يوم سفرك فكان ينبغي للناظم حذف المثال او يمثل للثانى للتوهم (وخبر المحصور قدم أبدا) أطلق المحصور على المحصور فيه كما مر وأتى الناظم بأبدا ليفيد أن الامر في قدم لا وجوب كما قيل (قول كدى منصوبان على اسقاط حرف الجر) الاولى انهما منصوبان على التمييز المحول عن الفاعل (وقوله من باب الاشتغال) سبق قلم لان كان لا تعمل في اسمها المتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والاولى انه من باب حذف كان من الاول لدلالة الثانى عليه (وقوله وبه وعنه متعلقان يخبز) لم يبين النائب وهو فى المعنى عنه ولا يصح صناعة لانه لا يتقدم والاولى ان النائب ضمير الاخبار المفهوم من يخبز (وقوله من الايات المعقدة الخ) قيل دعاه الى ذلك ضيق النظم قال ابن غازى وقد أصلحه بعض أصحابنا بما ليس فيه تعقيد وجمع معنى البيتين في بيت واحد فقال: كذا اذا عاد عليه مضمر \* من مبتدا أو ما به يصدر (وحذف ما يعلم جائز) (قول كدى من المبتدا والخبر الخ) أشار بهذا الى أن ما فى النظم وان كان الاصل فيها انها تفيد العموم فالمراد بالمبتدا الذى يحذف المبتدا الذى له خبر والخبر بدليل مابعد وأما المبتدا الذى له فاعل أغنى عن الخبر فلا يحذف لاهو ولا فاعله والمراد بالعلم العلم التفصيلى بان يكون عالما بعين المبتدا أو الخبر المحذوفين كما فى المثالين بعد فلو كان عالما به اجمالا فقط بأن كان يعلم ان هناك مبتدا محذوف أو خبرا محذوف ولا يعلم عينه فلا يحذف كما أن المراد بالجائز ما ليس بمنوع فيصدق بحذف أحدهما جوازا أو وجوبا أما حذف الخبر وجوبا ففى أربعة مواضع كما ذكر الناظم بعدو أما حذف المبتدا وجوبا فلم يذكر الناظم هنا مواضعه تفصيلا ولكن ذكره فى مواضع متفرقة فمنها قوله فى المفعول المطلق: والحذف حتم مع آت بدلا \* من فعله... نحو سمع وطاعة أى أمرى سمع وطاعة ومنها قوله فى نعم وبئس: أو خبر اسم ليس يبدو أبدا. نحو نعم الرجل زيد أى هو زيد ومنها قوله فى النعت: وارفع أو انصب ان قطعت مضمر \* مبتدا... نحو الحمد لله العظيم أى هو العظيم فهذه ثلاثة مواضع وبقي عليه موضع رابع ذكره أبو على وهو القسم نحو فى ذمتى لأفعلن فى ذمتى خبر لمبتدا محذوف سد جواب القسم مسده والتقدير عهد الله فى ذمتى لأفعلن وقد ذكر المواضع الاربعة الموضح هنا تسكيئا عليه

(كما \* تقول زيد بعد من عندك) القياس أن يقول كأن تقول لان المسئول شخصان وأجيب بأنه أفرد لاحتمال أن يكون الذى أجاب منهما واحدا (وفي جواب كيف زيد قل دنف) (قول كدى تقديره زيد دنف) الاولى ان يقول هو دنف لان المقام لا يمكن تبع اظهار الناظم

أى فعدتهن ثلاثة أشهر حذف البتدا والخبر لدلالة ما تقدم عليه وفي جواب متعلق بقل وقوله : فزيد استغنى عنه اذ عرف . تسمي البيت ولو استغنى عنه لصح المعنى ثم ان الخبر يحذف وجوبا في أربعة مواضع \* الاول بعد لولا الامتناعية واليه أشار بقوله : ( وبعد لولا غالبا حذف الخبر \* حتم ) وفهم من قوله غالبا أن لولا استعمالين غالبا وغير غالب وأنه لا يجب الحذف الا بعد الاستعمال الغالب والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدا نحو لولا زيد لأكرمك في مثل هذا يجب حذف الخبر لسد الجواب مسده وغير الغالب أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدا نحو لولا زيد بك اضحكت فالامتناع في هذه الصورة معلق على بكاء زيد لا على زيد ففي مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز اذا دل عليه دليل فعابا حال من لولا وحذف الخبر حتم جملة من مبتدا وخبر وبعد متعلق بحذف أو بفتح والتقدير وحذف الخبر متحتم بعد لولا في غالب أمرها وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدا \* الثاني بعد مبتداهون نص في القسم واليه أشار بقوله : ( وفي نص يمين ذا استقر ) وذلك نحو قولك لعمر ك لأفعلن فالخبر واجب الحذف تقديره قسمي ووجب حذفه لسد الجواب مسده وذا الإشارة لتحتم حذف الخبر \* الثالث بعد واو المعية وهو المشار إليه بقوله :

في قوله فزيد استغنى الخ إذ يقتضى أن المقدر لنفس زيد وليس كذلك حتى قيل الشطر فيه الایهام مع عدم فائدته اذ معناه فزيد استغنى عن التصريح به في الجواب اذ عرف في السؤال وهو معنى ما قبله على أن دنف في النظم محكي بقل ولا يصح تقديره محذوفا هنا لان اعتبار المقدر انما هو المجهوب عن السؤال والدنف قال جمهور الشراح المرض من العشق والذي في الصحاح والقاموس المرض للالام من حيث هو ( وقوله أى فعدتهن ثلاثة أشهر ) تبس في كون المحذوف من الآية للمبتدا والخبر القارسى والحق أن المحذوف انما هو الخبر واللائي مبتدا والتقدير واللائي لم يحضن كذلك لانه ينبغي تقليل الحذف ما أمكن وقيل انه لا حذف وان واللائي لم يحضن معطوف على واللائي يئسن وتكون جملة فعدتهن الخ خبرا عنهما معا وهذا لا يصح لان الخبر اذا كان مقرونا بالفاء لا يتقدم على المبتدا كما لا يتقدم جواب الشرط \* وقاعدة كيف أنها ان دخالت على مفرد كما هما فهي خبر عنه وان دخلت على جملة فهي حال نحو كيف جاء زيد وعن سيوبه أنها ظرف أبدا في محل نصب وعن ابن مالك ليست ظرفا حقيقة لكن لما كانت في تأويل على أى حال سميت ظرفا مجازا وهذا هو الظاهر وقال بعض تستعمل مفعولا مطاعا ومنه قوله تعالى : كيف فعل ربك . اذ المعنى أى فعل فعل ربك ( وبعد لولا غالبا حذف الخبر \* حتم ) ( قول كدى أن يعلق الامتناع الخ ) أى امتناع وجود مضمون الجواب الذى هو الاكرام في مثاله لاجل وجود نفس زيد ولم تأت في القرآن الا بالاستعمال الغالب قال تعالى : ولولا رهطك لرجمناك . لولا أنتم لكننا مؤمنين . ( فان قلت ) هلا جعلوا جوابا خبر المبتدا ( قلت ) لا يصح لعدم وجود الرابط ووجوده في نحو لولا زيد لأكرمك أباه غير غالب فحمل غير الغالب على الغالب ( وقوله بل يجوز اذا دل عليه دليل ) فباك الخبر في مثاله يصح أن يحذف إذا دل عليه دليل كما اذا قيل هل زيد بك فقول لولا زيد لضحكت فيعلم أن الخبر بك فهو مثل لولا أنصار زيد حموه ماسلم فلو حذف حموه الخبر لبقى ما يدل عليه وهو المبتدا اذ من شأن الناصر أن يحصى من يتصره ويتعين ذكره إذا لم يكن هنالك ما يدل عليه فيكون مثل قوله عليه السلام : لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت الحكة على قواعد ابراهيم . فلو حذف حديثو الخبر لم يبق ما يدل عليه وهذا التفصيل الذى ذكره الناظم تبس فيه الرماني والشلوبين والجمهور بوجوب حذف الخبر بعد لولا مطاعا ولو أراد الناظم ما لهم لقال : وبعد لولا دائما حذف الخبر . \* ثم لولا هذه يقال لها امتناعية والواقع بعدها الفعل يقال لها تحضيضية ( وقوله وغالبا حال من لولا ) فيه اتيان الحال من المضاف اليه ليس المضاف واحداً تماسياً في قوله : ولا تجز حالا من المضاف له \* الا إذا اقتضى المضاف عمله \* أو كان جزء ماله أضيفا \* أو مثل جزئه . . . والأولى أنه منصوب على اسقاط حرف الجر وهو الذى في تقديره للبيت ( وقوله وبعد متعلق بحذف أو بفتح ) يلزم على كليهما تقديم معمول المصدر عليه وأجيب بالجواز حيث كان المعمول ظرفا ( وفي نص يمين ذا استقر ) ( قول كدى لعمر ك لأفعلن الخ ) قال يس هو من عمر الرجل بكسر الميم اذا طال عمره وله مصدران عمر بفتح العين وسكون الميم وهو خاص بالقسم بمعنى حياتك والثانى عمر بضم أوله وسكون ثانيه هو بمعنى الحياة كالعمر بضميتين ولا يستعملان في القسم وعلى مثال كدى اقتصر الناظم في شرح الكافية وزاد الشارح وتبعه الموضح أيمن الله أى قسمي وفيه نظر لاحتمال أن يكون المبتدا هو المحذوف أى قسمي أيمن الله بخلاف لعمر ك فالمحذوف الخبر لان لا م الابتداء لا تدخل على الخبر وبقى على كدى مفهوم قول الناظم نص وهو اذا كان المبتدا غير نص في القسم فلا يحذف الخبر الا ان دل عليه دليل نحو عهد الله قسمي وظاهر قول كدى الثانى بعد الخ أن فى من قوله : وفي نص يمين . معنى بعد وهو حسن المعنى غير موجود لغة ثم ان الناظم صرح باستقر الخبر عن ذا مع أنه قال : سابقة معنى كائن أو استقر . أى

(وبعدوا عينت مفهوم مع \*) أى يجب حذف الخبر بعد الواو التى بمعنى مع ومثل ذلك بقوله: (كمثل كل صانع وماصنع) فكل صانع مبتدا وما معطوفة عليه وهى موصولة أو مصدرية وهو أظهر والخبر محذوف وجوبا تقديره مقرونان وبعدوا متعلق بمحذوف تقديره ويحذف \* الرابع أن يقع المبتدا قبل حال لا يصح جعلها خبرا عن المبتدا وهو المشار اليه بقوله :  
(وقبل حال لا يكون خبرا \* عن الذى خبره قد أضمر)

أى يجب حذف الخبر أيضا قبل الحال المتنع جعلها خبرا عن المبتدا المذكور قبلها فقبل متعلق بمحذوف تقديره ويحذف ولا يكون خبرا جملة فى موضع الصفة لحال وعن الذى متعلق بخبرا والذى نعت لمحذوف تقديره عن المبتدا الذى وشرط هذا المبتدا أن يكون مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال المذكورة أو أفعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور وقد مثل الاول بقوله :  
(كضربى العبد مسيئا) والتقدير ضربى العبد إذا كان مسيئا فضرى مبتدا وهو مصدر عامل فى العبد والعبد مفسر للضمير المستتر فى كان المحذوفة وكان المحذوفة تامة ومسيئا اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل فى اذا المحذوفة أى ضربى كأئن اذا كان ثم مثل للثانى أيضا بقوله : (وأثم \* تبينى الحق منوطا بالحكم) فآثم أفعل تفضيل وهو مبتدا مضاف الى تبينى والحق مفعول بتبينى ومنوطا حال من الضمير المستتر فى كان المقدره ومعنى منوطا متعلق وبالحكم متعلق به ثم قال :

ولا يصحون بذلك كما مر وأجاب بعض بأن استقر معناه ثبت فهو كون خاص فلذا ذكر كإفعل فى قوله تعالى: فلما رآه مستقرا عنده. أى ثابتا لا يتحرك لا مطلق الوجود قاله فى المعنى (وبعدوا عينت مفهوم مع) بأن تكون الواو نصا فى المعية وهى التى يكون ما بعدها معنى قائما بالمعطوف عليه كفى المثال فان الصنعة قائمة بالصانع قال الرضى وفى وجوب حذف الخبر فى هذا الموضع اشكال إذ ليس هنا ما يسد مسده والظاهر أن حذفه هنا إنما هو غالب فلو لم تعين الواو للمعية فلا يحذف الخبر الا ان دل عليه دليل نحو كل شخص والموت يلتقيان فلا يحذف يلتقيان اذ الواو مجرد الجمع فى الحكم كما قال اللغوى لا للمعية (قول كدى وهو أظهر) بل هو المتعين ولا يصح جعلها موصولة لان الذى يلزم الانسان الصنعة وهو مقتضى جعل ما مصدرية لا الشئ المصنوع كما يقتضيه جعل ما موصولا اسما وبعضهم صحح الموصولة بأن قال كل عامل والذى عمل بعد موته يلتقيان (وقوله وبعدوا متعلق بمحذوف الخ) الاولى أنه معطوف على فى نص يمين مدخول لاستقر ولا حذف (وقبل حال لا يكون خبرا) (قول كدى فقبل متعلق بمحذوف) الاولى أن يكون معطوفا على فى نص يمين مدخولا لاستقر (وقوله أو أفعل التفضيل مضافا الخ) شرط فى المبتدا أن يكون اسم تفضيل ومثله فى التصريح والحق عدم اشتراط كون المبتدا اسم تفضيل بل يكون غيره نحو بعض ضربى زيدا قائما وكل ضربى عمرا قائما والشرط أن يكون المبتدا مضافا الى المصدر لا غير ولعل كدى تبع تمثيل الناظم بآثم اسم تفضيل (كضربى العبد مسيئا) (قول كدى اذا كان الخ) يقدر إذا حيث أريد المستقبل وان أريد الماضى قدرت اذ وانما اختاروا تقدير الظرف دون غيره لأن التقدير مجازهم يتوسعون فى الظروف أكثر من توسعهم فى غيرها واختاروا ظرف الزمان لأن المبتدا حدث وهو الضرب فى مثال الناظم أو مضاف الى الحدث واسم الزمان لا يخبر به الا عن الحدث أى المعنى دون الجثة وقد مر: ولا يكون اسم الزمان الخ فهو أخص من ظرف المكان واختاروا إذا أواز لأنهما يفيدان العموم لأن اذا لاستغراق الزمان المستقبل واذا لاستغراق الزمان الماضى (وقوله وكان المحذوفة تامة) (فان قيل) هلا كانت ناقصة مع أن حذف الناقصة أكثر (فالجواب) أنه منع من ذلك الترام تنكير الاسم الذى قلنا انه حال فلا يقال ضربى زيدا قائم ولو كان خبرا لكان ما التزم فيه التنكير لان خبر كان يكون نكرة ويكون معرفة نحو قوله تعالى : كنت أنت الرقيب عليهم . وانما لم نجعل الاسم المنكر المنصوب وهو مسيئا حالا من الاسم الظاهر وهو العبد فى المثال لان العبد معمول للمصدر والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فيكون الحال من تنمة معمولات المصدر فيكون الخبر محذوفا من دون شئ يسد مسده والشرط المشار اليه بقوله لا يكون خبرا موجودا فى المثالين فان معنى المثال الاول ضربى العبد إذا تحصل منه إساءة أو اذ حصلت منه ولورفعت مسيئا على أنه خبر ضرب اقتضى أن الضرب هو الذى يوصف بالإساءة وانعكس المعنى ومعنى المثال الثانى أن أكمل تبينى الحق ما كان مع بيان الوجه وذكر الدليل لانه أوقع فى النفس فالمراد بالحق الشئ الذى تريد اثباته أو نفيه والمراد بالحكم دليله من الكتاب أو السنة أو الاجماع مثلا والدليل غير المدلول ولو رفعت منوطا على الخبرية لاقتضى أن التعليل بالحكم وصف لاتمام مع أنه وصف للحق نفسه قاله المسنوى وبقى على كدى مفهوم الشرط وهو أنه إذا صح جعلها خبرا فلا يحذف الخبر لانه لا يبقى ما يدل عليه نحو خرج فاذا زيد موجود جالسا فلو حذف موجود لصح



( وأخبروا باثنين أو بأكثر ) \* عن واحد كهم سررا شعرا ) يعنى أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد وذلك على وجهين أحدهما أن يتعدد لفظا لا معنى نحو الزمان جازوا حامض لأن معنى الخبرين راجع الى شيء واحد إذ معناها مز فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر لأنهما بمنزلة اسم واحد والثانى ان يتعدد لفظا ومعنى نحو زيد كاتب شاعر فهذا يجوز أن يعطف الثانى على الأول وأن لا يعطف والى هذا المثال أشار بقوله : كهم سررا شعرا . فهم مبتدأ وسررا خبر أول وشعرا خبر بعد خبر وسررا جمع سرى على غير قياس وهو الشريف .

### ﴿ كان وأخواتها ﴾

لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع فى نواسخ الابتداء وسميت نواسخ الابتداء لأن الابتداء رفع المبتدأ فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها وبدأ بكان وأخواتها فقال : ( ترفع كان المبتدأ اسما والخبر \* تنصبه ككان سيذا عمر ) يعنى ان كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على انه اسمها وتنصب ما كان قبل دخولها خبرا على أنه خبرها ثم مثل ذلك بقوله : ككان سيذا عمر . وفهم من تشبيهه بجواز تقديم خبرها على اسمها وسينص عليه بعد وكان فاعل بترفع والمبتدأ مفعول واسما حال من المبتدأ والخبر منصوب باضمار فعل يفهمه تنصبه ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والأول أجود لعطفه على الجملة الفعلية ثم قال :

أن يكون جالسا خبرا من غير احتياج الى تقدير ( وأخبروا باثنين أو بأكثر \* عن واحد ) إنما جاز تعدده لأنه وصف للمبتدأ فى المعنى والصفة اصطلاحية تتعدد فكذلك ماهو بمنزلة اسم ( قول كدى أذمعناها مز ) المز ما ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما وذلك يكون فى زمانة واحدة وضابط هذا النوع أن لا يستقبل كل واحد بالخبرية مع كون المبتدأ متحدا لفظا ومعنى ( كهم سررا شعرا ) ( قول كدى جمع سرى على غير قياس الخ ) إنما كان على غير قياس لأن قياس فعيل المثل اللزم كسرى ان يجمع على افعلاء عملا بقول الناظم : وناب عنه افعلاء فى المثل . لاما . . . والحق كما فى التاموس والسبيل انه اسم جمع لاجمع حقيقة ( خاتمة ) كما يتعدد الخبر يتعدد المبتدأ إلا أنه لابد من الروابط وآخر الكلام قطعا يكون خبرا عن المبتدأ الذى قبله متصلا به وهو وما بعده خبر عن الاسم الذى قبله الى ان تصل للأول فاذا قلت مثلا زيد أبوه جاريته فأتى خبر المبتدأ الثالث الذى هو جاريته والمبتدأ الثالث وخبره خبر عن أبوه المبتدأ الثانى والرابط الهاء فى جاريته والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن زيد المبتدأ الأول والرابط الهاء فى أبوه والله أعلم .

### ﴿ كان وأخواتها ﴾

ذكرها عقب المبتدأ والخبر لأنها لا تدخل الا عليها ( قول كدى وسميت نواسخ الخ ) النسخ فى اللغة هو الازالة يقال نسخت الشمس الظل إذ أزالته وبين كدى مناسبة الاصطلاح بقوله : لان الخ ثم إن النواسخ باعتبار عملها أقسام ثلاثة ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها وما ينصب الجزأين وهو ظن وأخواتها وقيل أربعة أقسام يحمل أعلم وأرى قسما مستقلا وباعتبار ذاتها قسما أفعال وذلك كان وظن وأخواتها وحروف وهى ان وأخواتها كان وقدم كان وأخواتها على القسمين الآخرين لأن الجزء الأول معها مرفوع وان كان الرفع غير الرفع وإنما قال كان وأخواتها ولم يقل أمسى وأخواتها مثلا لأن كان أم الباب اذ كل شيء داخل تحت الكون ولأن غيرها من أخواتها يخبر به عنها كان يقال كان زيد أمسى قائما ولا يحسن أمسى زيد كان قائما ( ترفع كان المبتدأ اسما ) ( قول كدى ما كان دخولها مبتدأ الخ ) أشار بهذا الى وجه تسمية الناظم له بالمبتدأ أى اعتبارا بما كان يسمى به قبل دخول الناسخ والتسمية بالاسم والخبر إنما هى اصطلاح خالية عن المعنى والافزيد من قولك كان زيد قائما اسم للذات لا لكان لأن اسم كان اللفظ المخصوص وهو الذى اشتمل على الكاف والواو والنون اذ الأصل كون بفتح الواو وقائما ليس خبرا فى المعنى عن كان لان كان فعل والأفعال يخبر عنها فالإضافة فى كل لأدنى ملاسة وهى كونها تعمل فيه ويؤخذ من تعبير الناظم بترفع المضارع أن الرفع جديد وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه باق على رفعه بالذى كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ ورد باتصال الضمير به فى نحو كنته ولا يتصل الضمير إلا بالعامل وأما الخبر فنصوب اتفاقا لأنه عند البصريين خبر للناسخ وعند الكوفيين حال ( وقوله وسينص عليه بعد ) فى قوله : وفى جميعها توسط الخبر \* أجز . . . ( وقوله وكان فاعل بترفع الخ ) فيه أنجز بعضهم فقال :

يا قارئنا ألفية الجياني \* وسالكا فى أحسن المعاني

فى أى بيت جاء فعل فاعلا \* والمبتدأ من بعده مفعولا

﴿ فأجبت به بقولى ﴾

يا أيها الخبر الهام السيد \* أبقاك ربى للعباد ترشد \* أهديت لغزافى الخلاصة بدا \* فى قوله ترفع كان المبتدأ

(ككان ظل بات أضحي أصبحا \* أمسى وصار ليس زال برحا \* فقيء وانفك)

يعنى أن ظل وما بعدها مثل كن في رفعها الاسم ونصبها الخبر ثم ان هذه الأفعال على ثلاثة أقسام قسم يعمل بالشرط وهو كان وليس وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو شبهه وهو النهى وذلك زال وانفك وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام وإلى هذا القسم أشار بقوله :

(وهذى الأربعه \* لشبه نفى أو لنفى متبعه \* ومثل كان دام مسبوقا بما \* كأعط مادمت مصيبا درهما)

يعنى ان زال وبرز وقيء وانفك لا تعمل العمل المذكور الا بشرط أن تكون متبعة لنفى أو شبهه وشمل قوله أو لنفى جميع أدوات النفي والمراد بشبه النفي النهى كقوله :

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموءنة فنتسيانه ضلال مبين

وقوله : ومثل كان دام مسبوقا بما . يعنى ان دام مثل كان في عملها ويشترط في عملها العمل المذكور ان يتقدم عليها ما ثم مثل ذلك بقوله : كأعط ما دمت مصيبا درهما . وفهم من المثال أن ما المذكورة ظرفية مصدرية

(ككان ظل بات أضحي أصبحا) كان ينبغي لكى أن يبين معاني هذه الأفعال تنميما للفائدة أما كان فعنها ثبوت مضمون الجملة لاسمها اما دواما نحو : وكان ربك قديرا . واما مع الاقتران نحو كان الشيخ شابا وإما مع الحال نحو : كنتم خير أمة أخرجت . واما مع الاستقبال نحو : يخافون يوما كان شره مستطيرا . واما ظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى فهى تفيد وقوع مضمون الجملة في النهار أو في الليل أو في الضحى أو في الصباح أو في المساء وأما صار فهى للتحويل والانتقال من ذات الى ذات نحو صار الطين ابريقا أو من صفة الى صفة فقط نحو صار العدو حبيبا وأما ليس فهى تحمل على أنها نفيت الحال لا الماضى ولا المستقبل عند الاطلاق نحو ليس زيد قائما يعنى الآن ولو أريد الماضى لقليل أمسى أو المستقبل لقليل غدا وأصل ليس فعل المكسور العين فقد ورد أن الاصهاني دخل على أبا القاسم الصيدلاني في مرضه الذى مات فيه فقال له أين كنت فقلت عند الزعفرانى فقال فى أى شىء تكلمتما قلت سألنى عن وزن ليس فقلت فعل المفتوح أو المضموم فقال أخطأت وان لم يعلم بخطئك انما هو فعل بالكسر ولم أسأله عن علة ذلك ومات وفى قاي حازرة فرأيت فى النوم فسألته عن ذلك فقال لا يكون فعل المفتوح لأنه مخفف ولا فعل المضموم لأن ذوات الياء لا يأتى عليه قيل ولم يسمع منه الا هيا فبين أن يكون فعل المكسور ثم خفف بحذف الكسرة كما تقول فى علم المكسور اللام علم بسكونها وقال بعض سمع لست بضم اللام فيكون وزن ليس فعل المضموم العين (وهذى الأربعه \* لشبه نفى أو لنفى متبعه) (قول كدى وشمل قوله أو لنفى جميع الخ) فيشمل النفي بالحرف نحو قوله تعالى : ولا يزالون مختلفين . والنفي بالاسم ومثاله غير منفك زيد قائما والنفي بالتعل نحو ليس زال زيد قائما ثم ظاهر النظم ان جميع أدوات النفي تدخل على هذه الأفعال وهى بلفظ الماضى مع أنهم نصوا على أنها ان كانت بلفظ الماضى لا يكون النافي الا ما أولا وان كانت بلفظ المضارع نفيت بجميع الأدوات \* وأجيب بأن فى كلامه حذف مضاف ووو مع ما عطفه والتقدير وماضى هذه الأربعة وغيره مما سيذكره (وقوله كقوله صاح الخ) البيت من الحفيف وصاح مرخم صاحب على غير قياس لأن ترخيم الحال من التاء شرطوا له أربعة شروط ومن جعلتها العلمية وصاحب صفة وليس بعلم وقيل ان صاح لغة فى صاحب فلا ترخيم حينئذ وشمر أمر من شمر بمعنى اجتهد ولا ناهية وتزل مضارع زال مجزوم بلا واسمها ضمير المخاطب مستتر فيها وذا كرا بالنصب خبرها والموت مضاف اليه وفاء فنتسيانه تعليلية وهو مبتدأ وضلال خبره ومبين نعت له والشاهد فى تقديم شبه النفى وهو النهى على زال وقد خص كدى شبه النفى بالنهى والصواب زيادة الدعاء بلا نحو \* ولا زال منها لا يجر عائلك القطر \* فمها خبر زال مقدم على اسمها الذى هو القطر وهذا دعاء للمحبوبة بدوام المطر وقت الحاجة له الذى يدوم معه كل خير وانما اشترط تقدم النفى لأن المقصود من هذه الأفعال افادة أن مدلول خبرها مستمر ولم ينقطع الى الآن وهى فى نفسها نفى تفيد عدم الوقوع فاذا دخل عليها النفى انقلبت اثباتا لان نفى النفى اثبات فتفيد ما ذكرنا وانما قام النهى والدعاء بالمقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى (وقوله ان ما المذكورة ظرفية الخ) سميت ظرفية لأنها استعملت فى موضع يستعمل فيه الظرف الذى هو مودة وليس المراد انها نابت عن الظرف لانها حروف والظرف اسم والحرف لا ينوب عن الاسم وسميت مصدرية لتأويل ما بعدها بمصدر وهى آلة السبك ودرهما فى النظم مفعول ثان لأعط ومفعوله الأول محذوف أى السائل ويحتمل أن يكون ضمن أعطى معنى أوجد فيكون فعلا لازما فيكون درهما مفعول مصيبا والأول أظهر

إذ التقدير أعط درهما مدة دوامك مصيبا وفهم من اشتراط تقدم النفي أو شبهة في زال وأخواتها وتقدم ما في دام أن ما بقى من الأفعال المذكورة لا يشترط فيه شيء ولما ذكر هذه الأفعال بالفاظ الماضي وكان غير الماضي كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضي أشار إلى ذلك بقوله :

( وغير ماض مثله قد عملا \* ان كان غير الماض منه استعمالا )

وفهم من قوله أن كان غير الماضي منه استعمالا أن منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك ليس ودام \* فغير مبتدأ وخبره قد عملا ومثله نعت لمصدر محذوف وهو أيضا على حذف مضاف بين مثل والماء والتقدير قد عمل عملا مثل عمله وان كان شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه \* ثم اعلم أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه فاما تقديمه على اسمها فجائز في جميعها وإلى ذلك أشار بقوله :

( وفي جميعها توسط الخبر \* أجز )

أي في جميع هذه الأفعال ومنه قوله عز وجل : وكان حقا علينا نصر المؤمنين . وتوسط الخبر مفعول مقدم بأجز وأما تقديمه عليها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يمتنع تقديمه عليها باتفاق وهو مادام وما اقترن منها بما النافية وإلى ذلك أشار بقوله :

( وكل سبقه دام حظر \* كذلك سبق خبر ما النافية \* فجىء بها متلوها لاتاليه )

يعني أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام ولذلك صورتان الأولى أن يسبق ما المقرونة بدام نحو قاتما مادام زيد فهذا يمتنع اتفاقا لأن ما مصدرية وما بعدها صلتها والصلة لا تتقدم على الموصول والأخرى أن يسبق دام ويؤخر عن ما نحو ما قاتما دام زيد وفي هذه خلاف وظاهر كلامه أن منع هذه الصورة مجمع عليه فانه أتى بدام مجردة من ما فشمعل صورتين ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية الداخلة على هذه الأفعال وإلى ذلك أشار بقوله : كذلك سبق خبر ما النافية . أي وكذلك يمتنع أيضا أن يسبق الخبر ما النافية الداخلة على هذه الأفعال لأن ما لها صدر الكلام فلا يجوز قاتما كان زيد ولا مقما ما صار عمرو فكل مبتدأ وحظر خبره ومعناه منع وسبقه مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ودام مفعول بالمصدر والتقدير كل النحويين منعوا أن يسبق الخبر دام وسبق خبر مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما مفعول بالمصدر والنافية نعت لما وخبره كذلك والتقدير أن يسبق الخبر ما النافية مثل سبق خبر دام في المنع

( وقوله إذ التقدير أعط درهما الخ ) واعترض هذا بان دام الناقصة لا تتصرف كما يأتي فلا مصدر لها وقد استعمله هنا وأجيب بان المصدر في هذا التفسير من التامة والمنصوب بعده حال وار تكب هذا بقصديان المعنى فليس المفسر بالكسر عين للمفسر بالفتح من كل وجه فلو لم تتقدم على مادام أصلا فالمنصوب بعدها حال من فاعلها وهي تامة نحو دمت صحيحا وكذلك ان تقدمتها ما ولو كنها كانت مصدرية غير ظرفية نحو يعجبني مادمت صحيحا أي دوامك صحيحا وأما كونها ظرفية غير مصدرية فلا يمكن ( وغير ماض مثله قد عملا ) بشرح المسكودي هذا الشطر إلا في التوطئة ولم يمتل لعمل التصاريح وما كان ينبغي ذلك فمثال المضارع : ولم أك بغيا . ومثال الأمر : كونوا ربايين . أي علماء عاملين منسولين إلى الرب وهذا المثال أولى من تمثيل الموضح : بقل كونوا حجارة . لانه مخاطب المتعلمين ولا يناسبهم الخطاب بذلك ومثال المصدر : وكونك إياه عليك يسير . فكون مبتدأ مصدر مضاف إلى الاسم وإياه خبر من جهة النقصان وحمله يسير خبره من جهة الابتدائية ومثال اسم الفاعل : وما كل من يمدى البشاشة كائنا \* أخاك . . فكائنا خبر ما الحجازية اسم فاعل من كان الناقصة واسمه ضمير ومستتر فيه عائد على كل وأخاك خبره ( قول كدى وذلك ليس ودام ) أما ليس فلا تتصرف اتفاقا وذلك لانها شبهة بالحروف في كونها لا يفهم معناها إلا بذكر مدخولها وأما دام فعند الأكثر وعلة منع تصرفها انها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه وأما يدوم ودم ودوام ودائم فمن تصرفات التامة ( وقوله نعت لمصدر محذوف ) أي وعامله عامل الفعل المذكور بعد كما هو صريح تقديره وانظر هذا مع ما نصوا عليه من أن الفعل المقرون بقدر لا يعمل في معمول سابق على قدر ( وفي جميعها توسط الخبر \* أجز ) ( قول كدى ومنه قوله عز وجل الخ ) فحقا خبر كان ونصر اسمها مؤخر قال ابن عطية وقدم الخبر إتماما به لانه في موضع فائدة الجملة والشاهد في الآية على قراءة الجمهور الذين لا يفقهون على حقا ووقف بعض القراء عليه فلا يكون حينئذ في الآية شاهد لان ما بعد حقا مبتدأ وخبره محل جواز التوسط ما لم يكن هنالك شيء يوجب تأخير الخبر أو تقديمه والاعمال به فمن الأول كون الخبر محصورا فيه نحو ما كان زيد لا قاتما ردا على من قال قام وقعد ومن الثاني اذا كان الاسم محصورا فيه نحو ما كان الاقاما يدر دأ على من قال قام غير زيد ونكت بهذا التقييد الموضح وقد يقال هذا مستفاد من باب المبتدأ والخبر فلهذا لم يحتج الناظم إلى التقييد لكن يقال لا يحتاج أيضا إلى النص على تقدم الخبر على الاسم لانه قد مر :

( وكل سبقه دام حظر )

( قول كدى والأخرى أن يسبق دام الخ ) علة المنع في هذه أن الموصول الحرفي لا يعصل بينه وبين صلتها بعمومها ( وقوله ولا مقما ما صار عمرو ) الصواب ابدال صار بزال أو إحدى أخواتها فانه النفي شرط في العمل ليفيد انه لا فرق بين أن يكون النفي غير شرط في العمل كالمثال الاول أو شرطا كالثاني وما سيأتي في قوله فشمعل نحو الخ هو في المفهوم لا في المنطوق على الحق ( وقوله وسبق خبر مبتدأ وهو الخ ) يجب أن يقرأ

وقوله: فجىء بها متلوقة لاتالية. تصریح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما النافية المقرونة بالفعل وفهم من تخصيص الحكم بما أنه لا يمنع التقديم اذا كان النفي بغيرها وفهم من قوله: فجىء بها متلوقة. أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو ما قلنا كان زيد وفهم من اطلاقه أن ذلك في جميع الأفعال فشمّل نحو ما كان زيد قائماً وما زال عمرو مقياً وفي هذا الأخير خلاف والمشهور المنع ومتلوقة حال من ما وفي بعض النسخ بها وهي عائدة على ما ومتلوقة حال منه وتالية معطوف وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه \* القسم الثاني ما في تقديمه خلاف وهو ليس والى ذلك أشار بقوله: ( ومنع سبق خبر ليس اصطفي ) يعني أن في تقديم خبر ليس عليها خلافاً والمختار عند الناظم المنع لعدم تصرّفها وفي ذلك خلاف مشهور فمنع مبتدأ مضاف الى سبق وسبق مصدر مضاف الى الفاعل وهو خبر وليس مفعول بسبق واصطفي خبر المبتدأ والتقدير منع ان يسبق الخبر ليس مصطفى \* القسم الثالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقى منها ﴿ان قلت﴾ من أين يفهم من كلامه هذا القسم ﴿قلت﴾ من سكوتها عنه فانه لما ذكر ما يمنع تقديمه وما في تقديمه خلاف علم ان ما بقى يجوز تقديمه ثم قال: ( وذو تمام ما برفع يكتفى \* وما سواء ناقص )

يعني ان ما اكتفى من هذه الأفعال بالرفع عن النصب يسمى تاما كقوله عز وجل: وإن كان ذو عسرة . أى وان حضر ذو عسرة وما لم يكتف بالرفع يسمى ناقصا نحو: وكان الله بكل شيء عليم . ولكونه لا يكتفى بالرفع سمي ناقصا وقيل سميت ناقصة لانها ناقصة عن درجة الأفعال لانها لا تدل على الحدث وقيل لانها تسلب الدلالة على المصدر خلافاً للمذهب البصريين لوجود مصدرها عاملاً معها في قوله: يبدل وحلم ساد في قومه الفقى \* وكونك إياه عليك يسير

وما موصولة والظاهر أنها مبتدأ وخبرها ذو تمام و برفع متعلق يكتفى وهو مصدر في معنى المفعول أى برفع وما الثانية موصولة أيضاً وصلتها سواء وهي مبتدأ وخبرها ناقص ثم قال: ( والنقص في \* فتى ليس زال دائماً فتى ) يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي فتى وليس وزال لا تستعمل الاناقصة أى غير مكتملة بالرفع فالنقص مبتدأ وخبره فتى أى تبع ودائماً حال من الضمير المستتر في فتى وفي فتى متعلق بفتى أو بالنقص وليس وزال معطوفان على حذف العاطف ثم قال:

خبر في قول الناظم وسبق خبر بالتنوين لا وزن ولدفع الإيهام اذ لو حذف منه التنوين وأضفته الى ما اقتضى انه خبر ما النافية وهو غير صحيح لان ما النافية الحجازية وان كان لها خبر لكن لم يتقدم لها ذكر بل ستأتى على أن الترتيب بينها وبينها واجب وسأأتى: وترتيب زكن. ( فجىء بها متلوقة لاتالية ) ( قول كدى تصریح بما فهم الخ ) فيه تنكيك على الناظم بان هذا الشرط حشو وأجيب بانه صرح بالمفهوم لقوائدها أنه صرح به ليدفع الإيهام الذى يقتضيه التشبيه في قوله كذلك فانه يقتضى انه تام في المنع وفي كونه متفقا عليه مع أن التشبيه في المنع قسماً لا فيه وفي الاتفاق إذ في التقديم هنا خلاف كما يؤخذ من التأكيده بقوله لاتالية زيادة في الرد على المجيز ومنها بيان علة منع التقديم على ما وهو أن لها الصدارة ومنها افادة أن المعمول لا يتقدم على ما في هذا الباب وفي غيره فكيف يقال إن هذا الشرط حشو ( وقوله اذا كان النفي بغيرها ) بالهاء وفي بعض النسخ بغيرها وفي ذلك نحو قائماً لم يكن زيد ومقياً لن يزال عمرو والحق أن النافية مثل ما في المنع أيضاً كما نص عليه الرضى والشاطبي وأما لا فالذى تقتضيه عبارته هنا أنها لا صدارة لها وهو الذى درج عليه في التسهيل والكافية وقيل لها الصدارة وهو الذى مر عليه في قوله: والترم التعليل قبل نفي ما \* وان ولا الخ . فسواها بما وان في التعليل قالوا وهذا القول الثانى هو الذى يقتضيه القياس ( وقوله وفي هذا الأخير خلاف ) الاشارة تعود الى المثال الأخير وهو الذى فيه النفي شرط في العمل والخلاف في جواز توسط الخبر بين ما والفعل وعدمه ( ومنع سبق خبر ليس اصطفي ) ( قول كدى والمختار عند الناظم الخ ) هذا كأنه تنكيك على الناظم بأن الواجب أن يقول اصطفي بفتح الهمزة مضارع اصطفي بمعنى اختار ليستفاد منه انه اختار ذلك ولدفع هذا التنكيك أصلحه ابن غازى بقوله: \* ومنع سبقه ليس اصطفي \* والصواب أن تعيره باصطفي مبنياً للمفعول يقتضى أن الغير اختاره وهو صحيح اذ من جملة من اختاره البرد والرجاء وأبو على والجرجاني وأكثر المتأخرين لكن يبقى العموم هل اختاره الناظم أم لا مع أنه اختاره أيضاً ولو عبر به مبنياً للفاعل كما صوب ببقى العموم هل هو تابع في اختياره لغيره أم لا وقد علمت أنه تابع لغيره ( وقوله من سكوتها عنه الخ ) كنت أسمع كثير من شيخنا العلامة سيدى على قصارة الاعتراض على كدى بان السكوت لا يفهم منه شيء ثم بعد ذلك ظهر لى أنه لا اعتراض عليه ومراعاة بالسكوت ان المصنف لما لم يتكلم عليه علمنا انه باق على أصله من الجواز كما بينه بعد ولو كان ممنوعاً أو فيه خلاف لنص عليه ( وذو تمام ما برفع يكتفى ) المناسب تقديم الكلام على معمول الخبر كإفعل الموضح تنكيكاً عليه ( قول كدى وقيل سميت ناقصة الخ ) هذا القول الذى ضعفه قول سيديوه وأكثر البصريين لكن رده ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه عشرة أظهرها ان مدعى ذلك معترف بفعالية هذه العوامل والفعالية تستلزم الدلالة على الحدث

( ولا يلي العامل معمول الخبر \* إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر ) مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعنى أن معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها فلا تقول كان طعامك زيد أكلاً فإذا كان معمول ظرفاً أو مجروراً جاز أن يليها نحو كان عندك زيد مقبلاً وكان في الدار عمرو جالساً والعامل مفعول ييلي وفاعله معمول الخبر وظرفاً أو حرف جر حالان من الضمير المستتر في أتى وهو عائداً على معمول الخبر وأجاز الكوفيون أن يليها معمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر :

قنأفد هداجون حول بيوتهم \* بما كان إياهم عطية عودا

وهو عند البصريين مؤول بتقدير ضمير الشأن وإليه أشار بقوله :

( ومضمّر الشأن اسماء إن وقع \* موهّم ما استنبات أنه امتنع )

يعنى أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهّم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على أن ينوى في كان ضمير الشأن وهو اسمها والجملة بعدها في موضع خبرها ففي كان من قوله بما كان إياهم ضمير الشأن وهو اسمها وعطية مبتدأ وعودا في موضع خبره وإياهم مفعول بعودا مقدم على المبتدأ وقوله ومضمّر الشأن مفعول مقدم بانو واسمها منصوب على الحال من مضمّر الشأن وإن وقع شرط وموهّم فاعل بوقع وما موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها استبان الخ وأن وما بعدها مؤولة بمصدر وهو الفاعل باستبان والرابط بين ما وصلتها أو صفتها الضمير في أنه ثم قال : ( وقد تزايد كان في حشو كما \* كان أصح علم من تقدما ) وفيهم من قوله وقد تزايدت زيادتها بالنسبة إلى عدم الزيادة وفيهم من قوله كان أنها تزايدت بلفظ الماضي وأنه لا يزايد غيرها من أخواتها

والزمان معايد الأقسام ثلاثة الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان وعليهما معا فاعل والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر والاتسمت باسمه والأمر بخلافه اه فتبين أن ما يقتضيه المصنف هو الصواب ولذلك ضعف المكودي الثاني بقيل ( فان قيل ) بين لنا الحدث الذي تدل عليه هذه الأفعال ( فالجواب ) أن الأفعال دلت على حدث مبهم عين في الخبر كما أن الخبر دل على زمن مبهم عين في الأفعال فإذا قلت كان زيد قائماً فكانت دلت على زمن معين وهو الماضي وعلى حدث مبهم عين في الخبر وقائماً دل على حدث معين وعلى زمن مبهم عين في كان ثم إن قول الناظم : وما سواه ناقص لا فائدة فيه إذ الناقص هو المذكور من أول الباب وأجيب بأن ما سبق لا يفيدانها تسمى ناقصة فأفاد هنا تلك التسمية وبهذا تعلم أن ما موصولة بمبتدأ وناقص خبرها كما في المكودي وهو الصواب وقول من قال إن الأخبار معكوس وإن الصواب تعريف الناقص غير سديد وكلام الناظم هنا أحسن من كلام الواضح إذ فائدة التنبيه على تسميتها ناقصة إذا احتاجت لمنصوب ( ولا يلي العامل معمول الخبر ) ( قول كدى مراده بالعامل الخ ) خص العامل بكان وأخواتها تبعاً لذكر الناظم له في هذا الباب والأولى أن ذلك لا يختص بباب كان بل كل عامل كذلك لا يفصل بينه وبين معموله بمعمول معمول فلا يقال أقبل فرسه زيد راكباً إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ولعل هذا هو السر في تعبير قول المصنف بالعامل معرّفاً بأل المفيدة للعموم ولذا لم يذكر ذلك في سائر أبواب النواسخ ما عدا ما ( وقوله فلا تقول الخ ) علة المنع الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي بناء على أن معمول المعمول غير معمول للعامل وعلة جواز الفصل بالظرف وعديله أنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرها والسر في التوسع فيهما أن كل عامل متضمن للحدث والحدث لا بد له من زمان ومكان يقع فيه والظرف زمان أو مكان فصار معنى الظرفين ملازماً للعوامل والملازم للشيء قريب والأقارب يدخلون حيث لا يدخل الأجانب وحمل الجار والمجرور على الظرف لكون الظرف مضمناً معنى الحرف وهى في ( وقوله بقول الشاعر قنأفد الخ ) البيت من الطويل وقائله الفرزدق يهجو به جريراً وقومه وقنأفد جمع قنأفد بضم القاف وفتحها خبر لمحدوف تقديره هم قنأفد وهداجون جمع هداج صفة قنأفد من المهدجان وهو مشية الشيخ وحول بيوتهم منصوب على الظرفية وباء بما سبقت وجه الدليل من هذا البيت أن كان فعل ماض ناقص وعطية اسمها وجملة عودا خبرها وإياهم مفعول عودا فقدولى معمول الخبر العامل وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور وهو مؤول بما في النظم وعطية أبو جرير وهذا من أقبح المهجو لكونه وصفهم بالخيانة للجيران وبالجنين حيث لا يقدر على السرقة الاحول بيوتهم ويمشون مشية الشيخ ومن تمام المهجو لجرير أنهم ورثوا ذلك من أبيه عطية ( ومضمّر الشأن اسم انو إن وقع ) ( قول كدى أو مصدرية ) لا يصح صناعة ومعنى أما صناعة فلأن الضمير يعود عليها وهى حرف والضمير لا يعود على الحرف وأما معنى فلفساده لأن التقدير حينئذ إن وقع موهّم استبانة امتناعه والوهّم إنما هو للجواز لا المنع وقد يجاب عن هذا الثاني بأن يقال إنه على حذف مضاف أى جواز استبانة ( وقد تزايد كان في حشو كما ) ( قول كدى وفيهم الخ ) الأولى للصناعة شرح كلام الناظم والاثنيان بمثاله ثم تأت بعد بالمفاهيم وكثرة ما تقدم الفهم على المنطوق ، ( وقوله وفيهم : قوله كان الخ ) إنما خصت زيادتها بالماضي لتعين زمانه بخلاف



وفهم من قوله في حشوائها لا تزداد أولا ولا آخرها وما في قوله كما تعجبية وهي تامة في موضع رفع ضمير وأصح فعل ماض وفاعله مستتر عائدا على ما وعلم مفعول بأصح فكان على هذا زائدة بين ما وأصح ثم قال : ( ويحذفونها وييقون الخبر ) يعني ان العرب يحذفون كان وفهم من قوله وييقون الخبر انها تحذف مع اسمها ويطرد حذفها في ثلاثة مواضع الأول بعد ان الشرطية الثاني بعد لو الثالث بعد أن المصدرية وقد أشار الى الأول والثاني بقوله : ( وبعد إن ولو كثيرا إذا اشتر ) فمثال حذفها بعد إن قولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسياف وان خنجرا خنجرا أى ان كان المقتول به سيفا ومثاله بعد لو قوله صلى الله عليه وسلم : احفظوا عني ولو آية . أى ولو كان المحفوظ آية وكذلك قول الشاعر : لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملسكا \* جنوده ضاق عنها السهل والجبل وفهم من قوله اشتر أن حذفها مع اسمها في غير ما ذكر قليل ومنه ما أنشده سيبويه : من لد شولا فالى اتلائها . أى من لد إن كانت شولا فذا إشارة الى الحذف وهو مبتدأ واشتر خبره وبعد متعلق باشتر وكثيرا نعت لمصدر محذوف أى اشتهارا كثيرا ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر في اشتر ثم أشار الى الثالث بقوله :

( وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب \* كمثل أما أنت برا فاقرب )

يعنى ان كان تحذف بعد أنت ويعوض عنها ما وفهم من قوله تعويض ما عنها أنها لا يحذف اسمها معها وتعويض مبتدأ وهو مضاف الى ما وارتكب خبره وبعد وعنها متعلقان بتعويض ومثله بقوله : أما أنت برا فاقرب . والتقدير اقرب لأن كنت برا فحذفت مكان وعوض عنها ما فانفصل الضمير الذى كان متصلا بها وحذفت لام الجر لأن حذفها مع أن مطرد

المضارع فيحمل الحال والاستقبال ومعنى زيادتها أنها لا تعمل في مرفوع ومنصوب وليس المراد زيادتها انها لا تدل على معنى بل هي دالة على الزمان الماضى فتسميتها زائدة ما هو لعدم عملها ﴿ فان قلت ﴾ لم قلت ان المأخوذ من الناظم هنا أن الحكم معلق على كان بلفظ الماضى فقط وقلتم في قوله قريبا وبعد لا ونفى كان الخ وقوله في إعراب الفعل وبعد نفى كان حتما أضمرنا أنه شامل لنفيها بصيغة المضارع أيضا مع أنه عبر في المواضع الثلاثة بكان بلفظ الماضى ﴿ فالجواب ﴾ أن الزيادة المذكورة هنا من عوارض الألفاظ فاقترن فيها على خصوص اللفظ الذى نطق به لأن الحكم على أحد اللفظين لا يستلزم الحكم على اللفظ الآخر والنفي المذكور في الموضعين من عوارض المعانى ولا يختص بلفظ معين ( وقوله وفهم من قوله في حشوا الخ ) انما لم تزد أولا لأن التقديم يدل على الاعتناء بها وزيادتها تدل على عدم الاعتناء بها ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين كان الزائدة فلا تعمل وحرف الجر الزائد يعمل لفظا نحو محسبك درهم ﴿ قلت ﴾ حرف الجر الزائد يبقى اختصاصه بالأسماء بخلاف كان الزائدة فتدخل على الفعل كما مثل الناظم ( ويحذفونها وييقون الخبر ) ( قول كدى ويطرد حذفها الخ ) أعم من أن تحذف مع اسمها وذلك في موضعين بعد إن ولو الشرطيتين أو تحذف وحدها وذلك بعد أن المصدرية فبطل اعتراض بعض بأن كلام كدى يقتضى انها تحذف مع اسمها في ثلاثة مواضع مع ان الأمر بخلافه ( وبعد ان ولو كثيرا إذا اشتر ) ( قول كدى أى ان كان المقتول الخ ) الأولى ان كان ما قتل به سيفا وتمثيل كدى أولى من تمثيل الموضع بأن خيرا خيرا لأنه يحتمل أن يقدر عملوا خيرا ( وقوله كقول الشاعر لا يأمن الخ ) البيت من البسيط ولا نافية ويأمن مضارع والدهر منصوب على الظرفية وذو بغى فاعل يأمن أى صاحب ظلم وملكا خبر لكان المحذوفة مع اسمها أى ولو كان ذو البغى ملكا وجملة جنوده ضاق الخ من البتداء والخبر صفة ملكا والشاهد في حذف كان واسمها بعدلو \* ومن أعجب ما فعل الدهر بأهلها ما فى ابن خالكان أن ابن غسان دخل على والدته فوجد عندها امرأة رثة الثياب فقالت يا بنى أتعرف هذه قلت لا قالت هذه أم جعفر البرمكى فأقبل عليها وأكرمها وقال لها يا أم ما أعجب ما رأيت فقالت يا بنى أتى على عيد مثل هذا وعلى رأسى أربعاء جارئة وأنا أعد ولدى عاقلى ولقد أتى على هذا العيد ومالى إلا جلد شاتين أقترش أحدهما وألتحف بالآخر فأعطاها خمسمائة دينار ففرحت بها وبقيت تردد اليهم حتى فرق الموت بينهم ( وقوله ومنه ما أنشده الخ ) الرواية له بضمة واحدة مع حذف النون فيكون شعرا لاثرا وهو من مشطور الرجز ولذا عبر المكودى بأنشده وقول من قال الصواب ان يعبر بحكاية بدل أنشده مبنى على أنه غير شعر وقد علمت أن الحق خلافه وشولا بفتح فسكون جمع شائلة بالهاء على غير قياس لأن شائلة وصف خاص بالمؤنث وقياس الصفة المختصة بالمؤنث أن لا تلحقها الهاء كحائض وطالق والشائلة الناقة إذ اجف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من تناجها سبعة أشهر أو ثمانية والاتلاء مصدر أثلت الناقة إذ اتلاها ولدها أى من زمن كون الناقة شائلة الى زمن كون الناقة متلوة بولدها والشاهد في حذف كان مع اسمها بعد لدن وهو قليل وانما كثر الحذف مع إن ولو الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فطال الكلام معهما تخفف بالحذف وخص اشتهار الحذف معهما دون غيرها من أدوات الشروط لأن إن أم أدوات الشروط الجازمة ولو أم أدوات الشروط الغير الجازمة وهم يتوسعون في الأمهات دون غيرها ( وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب ) ( قول كدى والتقدير اقرب الخ ) المراد بالتقدير الأصل

فأنت في قوله أما أنت اسم كان المحذوفة وبأخبارها ثم قال :

( ومن مضارع لكان منجزم \* تحذف نون وهو حذف ما التزم )

يعنى أنه إذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول لم يكن ويجوز بعد ذلك أن تحذف النون لشبهها بحرف العلة والكثر استعمال فتقول لم يك زيداً ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم وقبل الساكن كقول الشاعر :

لم يك الحق سوى أن هاجبها \* رسم دار قد تعفى بالسرر

ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن وفهم من إطلاق النظم أنه موافق لمذهب يونس وقوله : وهو حذف ما التزم . أى لا يلزم حذفها بل هو جائز ومن مضارع متعلق بتحذف ولما كان متعلق بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبر وما نافية وهى وما بعدها صفة لحذف ثم قال :

﴿ فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ﴾

إنما فصل هذه الأحرف من باب كان وإن كان عملها كلها واحداً لأن هذه حروف وتلك أفعال ثم قال :

( إعمال ليس أعملت مادون إن \* مع بقا النفي وترتيب زكن )

ما النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال فأصلها أن لا تعمل فذلك أهملها بنو تميم على الأصل وأما أهل الحجاز فأعملوها عمل ليس لشبهها بها في نفي الحال ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا في عملها أربعة شروط الأول أن لا تزداد بعدها إن وهو النبه عليه بقوله دون إن نحو ما إن زيد قائم لأن إن لا تزداد بعد ليس فبعدت عن الشبه

ثم إن كلام كدى فيه اجتهاد وتقديم وتأخير والذي ينبغي أن يقال إن الأصل أن كنت برا فاقترب فقدم المعمول وهو لأن اهتماماً به فصار لأن كنت برا اقتراب (١) فحذفت لام الجر للاقتصار لأن حذفها مع أن مطرد ثم حذفت كان له وانفصل الضمير لأن القاعدة أن عامل الضمير المتصل إذا حذفت انفصل الضمير ولذا قيل : وحامل الضمير مهما حذف \* فان فصله لديهم الفا

ولما حذف كان عوض منها ما وأدغمت النون في ما ﴿ فان قيل ﴾ وجه تعويض مادون غيرها عن كان ﴿ فالجواب ﴾ أنه لما كثر استعمال ما زائدة بعد أشياء منها قوله : ووصل ما بذى الحروف مبطل \* إعمالها... وقوله : وبعد من وعن وباء زيدما . وتزاد بعد كيف وحيث خصوصاً بالعوض عن كان (ومن مضارع لكان منجزم) أظهر بأن قال لكان ولم يقل لها بالأضمار وإن كان هو المناسب إشارة إلى أنه لا فرق في حذف النون من المضارع بين كونه من الناقصة أو التامة فالناقصة كمثل كدى والتامة كقوله تعالى : وإن تك حسنة . وعبرة الناظم أحسن من عبارة الموضح بقوله ومنها الخ إذ يقتضى أن حذف النون خاص بالناقصة والأمر ليس كذلك (قول كدى لشبهها بحرف العلة) وجه الشبه أن النون إذا سكنت تشيد الغنة كحروف العلة وحروف العلة قد تحذف فكذلك ما أشبهها (وقوله كقوله لم يك الحق الخ) البيت من الرمل ويك مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة تخفيفاً والحق اسمها وسوى خبرها وقال شيخنا سيدى محمد قسار إن يك هنا تامة والحق فاعلها ومعنى هاجبها هيح ما بها من التوجد والاشتياق ورسم بالرفع فاعل هاج وجملة قد تعفى أى اندرس واضمحل في محل رفع صفة رسم والسرر بفتحين كثرة المطر والشاهد في يك الحق حيث حذف الشاعر النون وقدر عليها ساكن والله أعلم .

﴿ فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ﴾

الناسب تقديم أفعال المقاربة على هذه الأحرف لتسكون الأفعال ذكر بعضها عقب بعض من غير فصل وأجيب بأن هذه الأحرف لما كان عملها هذا العمل على خلاف الأصل وكانت ضعيفة إذ لم تشبه إلا فعلاً واحداً وهو ليس قدمها جبراً لضعفها وبين وجه عملها بقوله المشبهات بليس (إعمال ليس أعملت مادون إن) (قول كدى فأصلها أن لا تعمل) قدمه عند قول الناظم كمل وفى ولم أن الحروف أقسام ثمانية فراجع ذلك (وقوله وأما أهل الحجاز الخ) قيد بذلك تنكيته على الناظم في الإطلاق فإنه يوهم الاتفاق ونظيره في الإيهام قوله في باب الحكاية : والعلم أحكيته من بعد من . فكان من حقّه أن يقيد الحكم في البابين بالحجاز بين إذ من عادة الناظم أن ينص على ما يرفع الإيهام كقوله في باب الموصول \* وهكذا ذو عند طيء شهر \* وكالتى أيضاً لديهم ذات . وكقوله في باب الاستثناء : وعن تميم فيه ابدال وقع . وفي باب المضان لاء التكلم : وفي القصور عن \* هذيل انقلابها بيا حسن . وفي باب ما لا ينصرف وهو نظير جثما عند تميم وفي باب العدد والشين فهما عن تميم كسره وقيد بـ لغة أهل الحجاز في الكافية والشذور وقيد بحاجب عن الناظم بأن عدم الاتفاق يؤخذ من بناء عمل للمجهول (وقوله في نفي الحال) أى الزمان الحاضر وذلك أنهم نصوا على أن نحو قولك ليس زيد قائماً ما هو مجرد عن القرينة المفيدة للماضى أو للاستقبال يحمل فيها على الحال فقط كما مر وإن كانت قرينة كأمس أو غداً عمل عليها وما ولا ولات مثلاً وأما أن فأشبهت ليس في النفي الدام (وقوله الأول أن لا تزداد الخ) نكت بتقييد أن بالزيادة على الناظم المقضى أنه مهما وقعت أن بعدما أن لا تعمل ما مع أن المانع من العمل إنما هو أن الزائدة وأما النافية للو كدما نحو ما أن أنت قائماً فلا تمنع العمل وفرق

(١) (قوله فصار لأن كنت برا اقتراب) لا حاجة إليه لأنه هو عين ما قبله فالناسب حذفه فتأمل اه

الثاني بقاء النفي فلو بطل النفي لم تعمل نحو ما زيد الا قائم وهو المنبه عليه بقوله: مع بقا النفي. الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو ما قائم زيد وهو المنبه عليه بقوله: وترتيب زكن. أي علم والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور فلو كان ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم وهو المنبه عليه بقوله:

(وسبق حرف جر أو ظرف كما \* بي أنت معنيا أجاز العلماء)

يعني أن معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على اسمها لتوسيعهم في الظروف والمجرورات نحو ما في الدار زيد جالساً وما عندك عمرو مقياً وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه فلا يجوز النصب بعد تقديمه نحو ما طعامك زيداً كلا وأما تقول ما طعامك زيداً كل بالرفع ويكون مبتدأ وآكل خبر وطعامك معمول للخبر وهذا هو الشرط الرابع فمثال ما توفرت فيه الشروط ما زيد قائماً وهذه اللغة جاء القرآن نحو: ما هذا بشراً. وما هن أمهاتهم. وقوله: إعمال ليس منصوب على المصدر بأعملت ودون متعلق بأعملت وسبق حرف جر مفعول مقدم بأجازوني في المثال متعلق بمعنيا فهو مجرور معمول للخبر ثم قال:

(ورفع معطوف بلكن أو بيل \* من بعد منصوب بما لزم حيث حل)

يعني أن المعطوف بلكن أو بيل على المنصوب بما لزم رفعه لأن المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول ما زيد قائماً لكن قاعد وما عمرو منطقاً بل مقيم وتجوز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً وأما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد بل هو مقيم وفهم من تخصيصه العطف بلكن أو بيل أن العطف إذا كان بغيرها من حروف العطف ينصب المعطوف ورفع مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف إلى المفعول والباء في بلكن وبيل متعلقان بمعطوف ومن بعد كذلك ويجوز أن يكون متعلقاً بالزم أو برفع وحيث متعلقة بالزم أو برفع وتقديره لزم رفع المعطوف بلكن أو بيل بعد المنصوب بما حيث جاء ثم قال:

(وبعد ما وليس جر الباء الخبر \* وبعد لا ونفي كان قد يحجر)

يعني أن باء الجر تدخل على خبر ما وخبر ليس فتجرهما نحو قوله تعالى: وما ذلك على الله بعزيز. أليس الله بكاف عبده. وهو كثير وهذه الباء زائدة لتأكيد النفي وتزاد أيضاً الباء للتوكيد في خبر لا نحو قول الشاعر:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة \* بمعن فتيلاً عن سواد بن قارب

وفي خبر كان النفية كقول الشاعر:

بينهما بأن الزائدة مؤكدة للكلام برمته والنافية مؤكدة لما خاصة فكأنها نفسها (وقوله الثاني بقاء النفي الخ) تبع ظاهر عبارة الناظم للفتية أنه مما بطل نفي ما أن لا تعمل مع أن عملها أنما يبطل إذا بطل نفي خبرها فقط كمثل كدى وأما الوبق خبرها مبتدأ وبطل النفي بالنسبة لغيره جاز العمل نحو ما زيد صار بالاعمر (وقوله أي علم) من قول الناظم سابقاً: والأصل في الأخبار أن تؤخر. أي كل خبر ثم ان زكن لازم لكنه ضمنه معنى علم فلذلك بناء للمفعول (وسبق حرف جر أو ظرف كما) (قول كدى جاز تقديمه على اسمها) أشار بهذا إلى أن في كلام الناظم حذف المتعلق يدل عليه المثال ونسب الناظم ذلك للعلماء دون العرب إشارة إلى أن سماعه في حكم المردود (فان قيل) القاعدة أن لا يتقدم معمول الال حيث يتقدم العامل وهنا قلتم يتقدم معمول الخبر إن كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ولا يتقدم الخبر ولو كان أحدهما قوله وترتيب زكن (فالجواب) أن الخبر إن كان أحدهما وتقدم كان متعلقاً بكائن أو استقر فالخبر غير ظرف حينئذ وان تقدم معمول الخبر ان كان أحدهما فهو متعلق بنفس الخبر لا بمحذوف وما في الحواشي هنا لا يعمل عليه (وقوله لتوسيعهم في الظروف الخ) قد علمت سابقاً وجهه ثم ان كدى مثل للمجرور بما في الدار الخ وترك مثال الناظم له وهو خلاف قاعدته (فان قيل) يستغنى عن هذا البيت بقوله قبل ولا يلي العامل معمول الخ لأنه مر أن المراد بالعامل مطلق العامل لا خصوص كان (فالجواب) أنه لما قال وترتيب زكن الخ اقتضى أنه لا يتقدم معمول ولو كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً لكون عاملها الذي هو الخبر لا يتقدم فرفع ذلك التوهم بهذا البيت (ورفع معطوف بلكن أو بيل) هذا البيت مرتبط ومرتب على قوله مع بقا النفي فالمناسب أن يقدمه على الشرط الثالث والرابع كإفعل الموضح تنكيته عليه لكن يقال ان ضيق الوزن يحفظه (وبعد ما وليس جر الباء الخبر) المناسب أن يؤخر هذا البيت حتى يفرغ من الحروف المترجم لها كما فعل الموضح تنكيته عليه (قول كدى على خبر ما الخ) كما تدخل الباء في خبر المبتدأ بعدما التسمية كما صرح به الناظم في غير هذا النظم وتخصيص أبي على والز مخشري ذلك بالحجازية مردود ونقل سيدي به ذلك عن تميم وجوده في أشعارهم (وقوله زائدة لتأكيد النفي) بيان ذلك أنه إذا قال لك قائل أن زيداً قائم فتريد الرد عليه بما يفيد زيادة التأكيدي فتأتي بنفي مؤكدة كالباء فتقول ما زيد قائم فتكون الباء في النفي مقابلة للام الابتدائية في الإثبات وقيل جىء بالباء في الخبر لدفع توهم الإثبات فان السامع قد لا يسمع أول الكلام فينسى أنه موجب فاذا سمع الباء ارتفع له الوهم ولذلك لا تدخل في الخبر الموجب فلا تقول ما زيد إلا قائم (وقوله نحو قول الشاعر فكن لي الخ)

وان مدت الايدي الى الزا ادم اكن \* بأعجلهم اذ أشجع القوم أعجل

وفهم من قوله قد يجر ان زيادتها في هذين المثالين الاخيرين قليل والباء فاعل بجر وقصرها ضرورة والخبر مفعول يجر وفي يجر آخر البيت ضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم (فان قلت) كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لان الخبر المتقدم هو ما وليس والضمير في يجر عائد في المعنى خبر لا أو كان المنفية فلم يتجدا في المعنى (قلت) هو مما يفسره لفظا لا معنى كقولهم عندي درهم ونصفه ثم قال : (في النكرات أعمت كليسا \* وقد تلى لات وإن ذا العملا)

يعنى ان لا النافية تعمل اعمال ليس قرفع الاسم وتنصب الخبر لكن بشرط أن يكون اسمها نكرة فتقول لارجل قائما ومنه قول الشاعر : تعز فلاشيء على الارض باقيا \* ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله : وقد تلى لات وان ذا العملا . يعنى ان لات وإن النافيتين مثل ليس يرفعان الاسم وينصبان الخبر فلات مركبة من لا النافية وتاء التأنيث وفهم من قوله وقد تلى لات أن ذلك قليل وفهم من اطلاقه أيضا أنها لا يختصان بالعمل في النكرة كلا فمن اعمال إن في النكرة قولهم إن أحد خيرا من أحد الا بالعافية ومن اعمالها في المعرفة قول الشاعر :

البيت من الطويل وقائله سواد بن قارب الصحابي يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم ولا نافية وذو اسمها مرفوع بالواو وبمعن خبرها وفتيلا بفتح الفاء الحيط الذي يكون في شق نواة وعظم الثمرة منصوب على المفعولية المطلقة على حذف مضاف أى إغناء فتيل وعن سواد متعلق بمعن والاصل عنى فاطر زيادة في التذلل إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم والشاهد في جر معن الخبر بالباء الزائدة بعد لا (وقوله كقولاه وان مدت الخ) البيت من الطويل وقائله الشنفرى الأزدي واسمه عمرو ووقيل حريث وكان من فتاك العرب وشياطينهم ومن خبره ان أباه كان شجاعا فتكا بسائر العرب فاهدر قومه دمه فذهب الى قبيلة يقال لها بهم وتزوج بامرأة منهم فحملت بالشنفرى هذا فلما ولدت له قتل قوم من الأزد أباه فرجعت المرأة إلى أهل زوجها فلما شب الولد عاموا انه يكون كأبيه فاهدر قومه دمه أيضا فهربت به أمه إلى قومها فلما أخبرته أمه الخبر جعل يقتل واحدا بعد واحد من القبيلة التي قتلت أباه فكان يرد بالليل ماء وبالنهاري يختفي فكمن رجل يقال له أسد بن جابر ومعه ابنان له فأتى الشنفرى ذلك الوادي يشرب حتى اذا قرب من الموضع الذي هم فيه أصابته وحشة فرجع فقال الغلامان لأبيهما رآنا فقال لهما لا ولكن شيطان ثم بعد ساعة عاد وقد شد على بطنه شيئا خوفا أن يصيبه سهم ونزع احدي نعليه وجعل يضرب بها الارض والاخرى يمشى بها يفعل كفعول الضبع فقال الغلامان هذا الضبع قد أقبل فقال لهما أبوهما انما هو الخبيث فعل ذلك ليلبس علينا ثم سار حتى قرب من الماء فرجع وهو يضحك فبقى قليلا ثم عاد الى الماء حتى صار في أسفل الوادي وأشدأ بيأنا يظن سامعها انه رأى من كان محتفيا فقال الولدان لقد رآنا ولا يهود فقال أبوهما مارا كما وانما هو حدس وتخمين ثم غلبه العطش فاقترحم الماء وشرب فاقبلوا عليه وغلوا يديه وذهبوا به إلى قومه فاختلفوا بأى نوع يكون قتله وكان هنالك صبي قتل له أباه فأخذ شفرة وقطع بها يده فقال أخذتم تارككم فاطلقتوني فضحكوا وقتلوه وقصيده هذه تسمى بلامية العرب وفيها حكم وغريب من اللغة والشاهد في باعجلهم حيث جر بالباء الزائدة في خبراً كن المنفى واذا تعليلية وأجشع بتقديم الجيم من الجشع وهو الحرص على الاكل مبتدأ وأعجل خبره وظاهر قول الناظم ونفى كان الخ أن ذلك خاص بكان والصواب أن ذلك عام في جميع النواسخ كما نكت عليه الموضح بقوله وكل ناسخ منفي ولذا أصلحه من قال :

وبعد لا ونفى ناسخ يجر (في النكرات أعمت كليسا لا) (قول كدى لكن بشرط أن يكون الخ) تبع عبارة الناظم المتضمنة انه لا يشترط في عملها الا أن يكون معمولها نكرتين مع انه مشروط بالشروط السابقة غير الأول وإنما يشترط الأول لان إن لاتزاد بعد لا أبدافشرطه تحصيل الحاصل ثم ان كدى سلم كلام الناظم فيوهم ان عملها العمل المذكور كثير مع انه قليل وبالا من معانكت الموضح على الناظم (وقوله ومنه قوله تعز الخ) البيت من الطويل وتعز أمر من التعزية بمعنى التصبر والتسلى ولا في الموضوعين عاملة عمل ليس وفيهما الشاهد والوزر الملجأ والواقى الحافظ واعراب البيت واضح والمعنى اصبر على ما أصابك من المناسبات لانه لا يبقى على الأرض شيء وما قدره الله لا بد أن يقع وفي البيت على ان لاهذه كما تكون لنفى الوحدة تكون لنفى الجنس ولا عبرة بقول من قال إنها لا تكون الا لنفى الوحدة (وقوله وتاء التأنيث) مراده بالتأنيث في اللفظ لا غير وقيل انها للمبالغة وقال الازهرى انها لهما واعتضه يس بانه يلزم عليه اجتماع متنافين لأن تاء التأنيث ساكنة رخصا وحركت مع الحرف فرقا بين اللاحقة للفعل واللاحقة للحرف وتاء المبالغة متحركة وضعا وزيادة التاء هنا أحسن من ثمت وربت لان لا فرع ليس وليس متصل بها التاء ولذا لا اتصل بالعاملة عمل ان وقيل أصل لات ليس قبلت الياء ألفا والسين تاء

ان هو مستوليا على أحد \* الا على أضعف المجانين وامالات فلا تعمل الا في الحين على ماسيأتي فلا مفعول لم يسم فاعله بأعمات وفي النكرات متعلق بأعمات وكليس نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير اعملت لاني النكرات اعمالا كاعمال ليس ولات فاعل بتلى وان معطوف عليه وذا العملا مفعول وذا اشارة الى عمل ليس والعملا نعت لذا ثم قال :

(وما للات في سوى حين عمل \* وحذف دي الرفع فشا والعكس قل)

يعني ان لات لاتعمل الا في الحين وهو اسم الزمان فلا يقال لات زيد قائما بل يقال لات حين خروج ولات وقت قتال ومنه قوله عز وجل : ولات حين مناص . وقوله : وحذف دي الرفع فشا والعكس قل يعني ان حذف الرفع وهو اسمها فاش أي كثير وعكسه وهو حذف المنصوب وهو خبرها قليل وفهم منه انه لا يجوز اثباتهما معا فن حذف اسمها : ولات حين مناص . ومن حذف خبرها قوله عز وجل على قراءة من قرأ : ولات حين مناص . برفع حين وهي قراءة شاذة وتقدير الخبر لهم وعمل مبتدأ وخبره اللات وفي سوى في موضع الحال على انه نعت لعمل مقدم عليه أو متعلق بعمل ثم قال :

### ﴿ افعال المقاربة ﴾

أفعال هذا الباب على ثلاثة اقسام قسم لمقاربة الفعل وقسم لرجائه وقسم للشروع فيه وسميت كلها افعال المقاربة تغليبا فالذي لمقاربة الفعل كاد وكرب وأوشك والذي للرجاء عسى وأخولق وحرى والذي للشروع أنشأ وجعل وأخذ وطفق وعلق وقد أشار إلى الاول والثاني بقوله : (ككان كاد وعسى) يعني ان كاد وعسى مثل كان في كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر الا ان خبر كاد وعسى لا يكون في الغالب الا فعلا مضارعا وقد نبه على ذلك بقوله :

(لكن ندر \* غير مضارع لهذين خبر)

ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الدور قول الشاعر : فأبت الى فهم وما كدت آيبا \* وكما مثلها فارقتها وهي تصفر

وهو ضعيف جدا (وقوله قول الشاعر ان هو مستوليا الخ) البيت من المنسرح لامن الوافر وان نافية عاملة عمل ليس ولفظ هو اسمها ومستوليا خبرها والاستثنائية وعلى أضعف بدل من أحد والاستثناء تام وقول العيني انه مفرغ سبق قلم والشاهد في عمل ان عمل ليس ثم انه استشكل قول الناظم وقد تلى الخ لان ذا العمل في كلام الناظم ان حمل على مطلق العمل اقتضى انه لا يشترط تنكير المعمولين مع لات وليس كذلك وان حمل على أقرب مذكور وهو العمل في النكرات اقتضى اشتراط تنكير معمولي ان وليس كذلك وبهذا تعلم ما في تقدير الاسم معرفة بعد ولات حين مناص بقولهم ولات الحين وقد نقل عن الناظم انه يقدر معرفة لان المراد نفي كون الحين الخاص حينانهم وحينئذ فلا اشكال (وما للات في سوى حين عمل) (قول كدى وهو اسم الزمان الخ) فسر الحين باسم الزمان اخراجا لعبارة الناظم عن ظاهرها المقضية انها لاتعمل الا في بعض الحين مع ان سيويه والجمهور نصوا على انها تعمل في اسم الزمان مطلقا لفظ الحين أو غيره وهو الذي في التسهيل نعم مذهب القراء انها لاتعمل الا في لفظ الحين وهو ضعيف فلا ينبغي حمل النظم عليه وان كان ظاهره (وقوله وفهم منه انه لا يجوز اثباتهما الخ) علل ذلك بأن لات شبيهة بليس الاستثنائية في نحو قام القوم ليس زيدا فكما لا يذكر بعد ليس هذان الجزآن فكذلك بعد لات فشيبة لها الا أن ليس لا يذكر اسمها فقط ولات يذكر اما اسمها أو خبرها فهذا فرع تصرفوا فيه أكثر من أصله (وقوله وتقدير الخبر لهم) الصواب تقدير الخبر حينانهم لقول الناظم : وما للات الخ (لا يقال) هذا مراد كدى (لا نقول) تقديره لهم جار او مجرور يقتضى خبرته على القاعدة في تعلق المجرور بكون مطلق \* ومعنى مناص فرار وقدر دان بعض المفسرين توقف في معنى قوله تعالى : ولات حين مناص . أي اما عيدة فخرج البادية فوجد صبيحة حشرت ثملة وأدارت عليها ترابا وثملة تريد الخروج وهي تقول لا مناص فعمل ان معنى مناص فرار وقرئ : ولات حين مناص . بجر حين فتكون لات حينئذ حرف جر لاتعمل الا في الحين أيضا والله أعلم .

### ﴿ افعال المقاربة ﴾

لم يقل كاد وأخواتها مثالا كما قال كان وأخواتها لان كاد هنا ليست أم الباب لانها لا تختص بحكم دون أخواتها وانما لم يذكر هذه الافعال في باب كان وأخواتها لانه لا يختص هذه الافعال بامور عن كان منها ان خبرها لا يكون الافعال مضارعا دائما وغالبا ومنها ان خبرها لا يتقدم على اسمها لكونها ضعيفة بخلاف باب كان والمقاربة مصدر قارب المصادر من واحد كسافر وليست للمفاعلة (قول كدى تغليبا الخ) ان أراد التغليب في العدد فافعال الشروع أكثر وافعال الرجاء مساوية لافعال المقاربة وان أراد باعتبار التوسط في المعنى لانها توسط بين الترجي والشروع في الفعل فهذا لا يسمى تغليبا لانه لا يكون الا بين مزدوجين كالشمس والقمر وبين مصطحبين كالعمرين وليست هذه مصطحبة ولا مزدوجة فالصواب أن المراد بالتغليب ان عملها أكثر من القسمين الآخرين وقول الموضح انه مجاز مرسل مردود (وقوله وقد أشار إلى الاول والثاني) أي إلى بعض القسم الأول والثاني لانه لم يستوف القسمين معا في هذا البيت بل به وبما بعده (لكن ندر \* غير مضارع لهذين خبر) (قول كدى قوله فأبت) من الطويل وقائله



قولهم في المثل عسى الغوير أبؤسا وكان مبتدأ وخبره ككان وعسى معطوف على كاد وغير مضارع فاعل بندر ومعنى ندر قل ولهذين متعلق بندر وخبرا حال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز ضبط غير بالفتح على أن يكون حالا وخبر هو الفاعل بندر إلا أن في هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وهو قليل وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال وهو خبر وهو قليل ثم قال :

( وكونه بدون أن بعد عسى \* نر )

يعني ان اقتران المضارع الواقع خبرا لعسى بأن كثير كقوله عز وجل : عسى الله أن يتوب عليهم . وخلوه منها قليل كقول الشاعر :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه \* يكون وراءه فرج قريب

ثم قال :

تأبط شرا واسمه جابر ولقب بتأبط شرا قيل لأنه لقي الغول فقبضه وجعله تحت إبطه وقيل انه حمل سيفا له قليل لامة أين ذهب فقالت تأبط شرا وسبب انشاده لهذه القصيدة التي من جملتها هذا البيت أن لحيان قبيلة من هذيل كانت تطلبه لأنه كان يغير عليهم فتدلى يوما من أعلى جبل لقطع عسل وتحتة صخرة ملساء تصل إلى قعر الجبل فعلم به لحيان وأشرفوا عليه وأيقن بالهلاك فقال لهم أصدع اليكم وأفدى نفسي منكم فأبوا فاحتال على أن أصب العسل على الصخرة للمساء وجعل صدره عليها حتى وصل لقعر الجبل سالما وهم يتعجبون منه وكان بين الموضع الذي تدلى منه والموضع الذي نزل فيه مسيرة ثلاثة أيام لمن مشى في أصل الجبل ومعنى أبت رجعت الى فهم بفتح انباء وسكون الهاء قبياته وما نافية وكاد فعل المقاربة والتاء اسمها وآيا خبرها أي وما كدت راجعا لأنى كنت في يد العدو وكم خبرية ومثليها بالجر مضاف اليه ما قبله وفارقها فعل وفاعل ومنعول خبركم وضمير مثلها للحيان عدوه لالفهم قبيلته خلاف ما في التصريح وتصغر مضارع صغر من باب تعب أى تتألف كيف نجا بعد ان كان في يدهم والشاهد في آيا حيث وقع خبرا لكاد وهو مفرد وروى ما كست آيا وحيث لا شاهد فيه ( وقوله وقولهم في المثل عسى الخ ) نسب في التصريح تبعا لغيره هذا المثل للزباء وذلك ان الزباء بعثت قصيرا اللخمى ليأتى بالنحف اليها من العراق فحمل الرجال في السناديق بيدهم السيوف وأتى من جهة القار على غير الطريق المعروفة فرأت الدواب تسير سيرا غير معتاد فقالت عسى الغوير أبؤسا فصار مثلا يضرب لمن توجه للشر من جهة خاصة وهو مشكل فان الزباء كانت رومية فكيف يستشهد بكلامها والحق ان ناسا كانوا في غار فسقط عليهم فقالوه فصار مثلا لكل شيء يخاف ان يأتي منه شر نعم الزباء استشهدت به والغوير اسم عسى ماء الكلب وأبؤسا من البأس خبر عسى والبأس الشدة والقوة والشاهد في وقوع أبؤسا خبرا لعسى وهو مفرد ثم ان كلام الناظم معترض من وجهين الأول في الاستدراك بل يمكن فانه يقتضى مساواة للمشبه وهو كاد وعسى للمشبه به وهو كان في جميع أحكام كان الا فيما استدرك وليس كذلك لقول السيوطي ان المشبه يخالف المشبه به في أمور منها ان خبر هذين الفعلين بل وغيرهما من سائر أفعال الباب لا يتقدم عليها اتفاقا بل ولا يتوسط بينها وبين اسمها ومنها ان الخبر هنا لا بد أن يرفع ضميرا يعود على اسم الثانى ان قوله غير مضارع شامل للاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والفعلية الغير المضارعية فيقتضى أن جميع ذلك وقع خبرا لهذين الفعلين إلا ان ذلك نادر مع انه لم يسمع من ذلك الا وقوع المفرد خبرا دون غيره ولهذا اقتصر المكودي في التمثيل على المفرد ( وقوله إلا ان في هذا الوجه صاحب الخ ) بل كذلك هو نكرة في الوجه الأول لأن اضافة غير لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ( وقوله وهو قليل الخ ) بل هو كثير لقوله فيما أتى ان لم يتأخر ( وكونه بدون أن بعد عسى نر ) ( قول كدى كقوله عز وجل : عسى الله . الخ ) استشكل بأن ان مصدرية يؤول ما بعدها بخصدر والتقدير والله أعلم . عسى الله التوبة والمصدر اسم للعنى واسم المعنى لا يخبر به عن الذات وأجيب بأنه على حذف مضاف اما قبل الاسم أى عسى أمر الله التوبة أو قبل الخبر أى عسى الله ذا توبة وبه يتنفي الاشكال ( وقوله كقوله عسى الخ ) البيت من الوافر وقائله رجل ركب البحر فانكسرت به المركب فمكث على لوح ثلاثة أيام فلما أيس من نفسه أنشأ يقول :

إذا شاب الغراب أتيت أهلى \* وصار القار كاللبن الحليب

فهتف به هاتف من البحر فقال عسى الخ فظرفاذا سفينة تلوح فأشار اليهم فحملوه والقار بالقاف الزفت والحليب بالرفع خبر لمبتدأ محذوف وقيل قائله هذبة بن خسرم العنزي وذلك انه قتل رجلا وله ولد صغير فخبسه معاوية حتى كبر الولد عرض معاوية على الولد سبع ديات فأبى

(وكاد الأمر فيه عكسا) يعني ان القليل في عسى وهو خلوه من أن هو الكثير في كاد نحو قوله عز وجل: وما كادوا يفعلون. والكثير في عسى وهو اقتترانه بأن هو القليل في كاد كقول الشاعر: \* قد كاد من طول البلى أن يمحصا \* وكونه مبتدأ وبدون متعلق به وكذلك بعد ونزر خبر المبتدأ وكاد مبتدأ والأمر مبتدأ ثان وخبره عكسا والجملة خبر المبتدأ الأول ثم قال: (وكعسى حرى) يعني ان حرى مثل عسى في المعنى الذى هو الرجاء قليل ولم يذكر حرى في هذا الباب غيره ثم قال:

(ولكن جعلنا \* خبرها حتما بأن متصلا)

يعنى ان حرى وان كانت بمعنى عسى فهي مخالفة لها في الاستعمال بازوم خبرها أن حرى مبتدأ وخبره كعسى وخبرها مرفوع بجعل ومتصلا مفعول ثان بجعل وحتمًا حال من الضمير المستتر في متصلا أو نعت لمصدر محذوف والتقدير اتصالا حتما أى واجبا ثم قال:

(وألزموا اخلولق أن مثل حرى) يعني ان اخلولق لا يستعمل خبرها إلا مقرونا بأن فهي إذا مثل حرى إلا انه لم ينبه على أنها شبيهة في المعنى بعسى كما نبه على حرى وقد تقدم انها من باب عسى فتقول اخلولق زيد أن يفعل ولا يجوز يفعل وقوله وألزموا يعنى العرب واخلولق مفعول أول بالزمو وان مفعول ثان ويجوز العكس ومثل منصوب على الحال من اخلولق ثم قال: (وبعد أو شك انتفاان نزا) يعني ان خلو خبر أو شك من أن قليل فهي في ذلك كعسى في الاستعمال الا في المعنى لأن عسى للرجاء وأو شك للمقاربة كما تقدم وانتفاا مبتدأ ونزر خبره

الافتله فأنشد قصيدة من جملتها هذا البيت أيام كونه في السجن ولما أمر معاوية بقتله وكانت له زوجة يحبها أرسل اليها ليلا فجاءته في لباس وطيب فحدثها وجامعها وبكى وبكت فلما أخرج للقتل التفت فرأى زوجته فأنشد شعرا يطلب منها عدم تزويجها بعده فعمدت المرأة الى السكين التي في يد الجزار فأخذتها وقطعت أنفها وقالت له اتخاف بعد هذا النكاح فرسفت في قيوده وقال الآن طاب الموت ثم قال بلغنى ان المقتول يعقل ساعة بعد قتله فان كان كذلك فأنا أقبض رجلى وأطلقها ثلاثا فلما قتل فعل ذلك وهو الذى قتل صبرا بعد عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إن الرواية الأولى يناسبها فتح التاء من أمسيت والثانية يناسبها ضم التاء والكرب الحزن يأخذ بالنفس اسم عسى وجملة يكون خبرها ثم يحتمل أن تكون تامة ويحتمل أن تكون ناقصة وفرج فاعل أو اسمها وفيهما معا نظر من جهة الصناعة لأن شرط المضارع الواقع خبرا لهذه الافعال ان يرفع ضميرا يعود على اسمها وهنا رفع ظاهرا وتعمل بعضهم فجعل في يكون ضميرا يعود على اسمها الذى هو الكرب وفرج مبتدأ مؤخر ورأى خبر مقدم والجملة خبر يكون (وكاد الأمر فيه عكسا) (قول كدى نحو قوله قد كاد الخ) هذا عجز بيت من الكامل قائله رؤية يصف به ربع حبيته بأنه من طول عمر الليالى والأيام عليه كاد أن لا يبقى له أثر وصدر البيت: \* ربع عفاه الدهر دأبا فاحمى \* ومعنى عفا اندثر فاحمى بتشديد الميم وأصله فاحمى فأبدلت النون ميما وأدغمت في الميم الأصلية والبيلى بكسر الباء مقصور عمر الليالى والأيام واسم كان ضمير عائدة على الربع وكذلك فاعل يمحصا بتقديم الصاد على الحاء بمعنى يندرس ويضمحل والشاهد في اقتران خبر كاد بان (وكعسى حرى) (قول كدى مثل عسى في المعنى) مثله في الرادى والسيوطى وابن عقيل قيل وفيه نظر لأن الناظم لم يتعرض لمعنى عسى حتى يشبه بها في ذلك وليس الناظم بصدد ذكر المعانى والصواب انها شبيهة بها في رفع الاسم ونصب الخبر اه (قلت) الحق ان الصواب مع الشراح وان الناظم وان لم يذكر معنى عسى فان معناها مشهور فصح التشبيه به وجملة على هذا فيه مزيد فائدة وأما عملها العمل المذكور فهو معلوم من ذكر هذه الأفعال التي من جملتها حرى في هذا الباب فالتشبيه غير محتاج اليه بالنسبة للعمل (وقوله ولم يذكر حرى) تبع في هذا أبا حيان حيث قال لم أقف عليها للغوى ولا نحوى غير ابن مالك والمحفوظ ان حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع اه وهذا من أبى حيان تحامل على ابن مالك فان حرى ذكرها غير واحد من أهل اللغة كالسرقسطى عدها من أفعال هذا الباب على ان أبا حيان قد عدها في اللمعة من أفعال هذا الباب فيحتمل أن يكون وقف على صحة ما لابن مالك بعد الاعتراض ويحتمل أن يكون قلده فيها (ولكن جعلنا \* خبرها حتما بأن متصلا) (ان قيل) ما الفرق بين عسى وحرى مع ان كلا منهما للرجاء (الجواب) أن الرجاء مع عسى أقوى من الرجاء مع حرى فصح اسقاط ان مع عسى لقوتها ولم يصح مع حرى لضعفها (قول كدى من الضمير المستتر في متصلا) الأولى انه حال من الاتصال المفهوم من متصلا ويدل لهذا الاحتمال الثانى عنده (وألزموا اخلولق أن مثل حرى) (قول كدى الا انه لم ينبه الخ) هذا كلام غير صحيح لأنه بناء على ان التشبيه في قول الناظم مثل حرى في كونه خبرها مضارعا مقرونا بان وهذا الحمل لا فائدة فيه إذ هو معنى قول الناظم وألزموا اخلولق ان فالصواب ان معنى التشبيه ان اخلولق مثل حرى في المعنى الذى هو الرجاء فسقط قوله الا انه الخ (وبعد أو شك انتفا أن نزا) (قول كدى كعسى في الاستعمال الخ) هذا الكلام والتأويل لا يحتاج اليه الا لو شبهها الناظم بعسى فالأولى له أن يشرح كلام الناظم ولا يشبهها

وبعد متعلق بنزراً أو باتناً ثم قال : ( ومثل كاد في الأصح كرباً ) يعني أن الأكثر في خبر كرب تجرده من أن وقديتة تنزراً قليلاً كقول الشاعر :

سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما \* وقد كربت أعناقها أن تقطعا

وأشار بقوله في الأصح إلى مخالفة قول سيديوه فإنه لم يذكر فيها غير التجريد من أن ويقال كرب بفتح الراء وكرب بكسرهما والأول أفصح ومثل مبتدأ وكرب خبره ويجوز العكس وفي الأصح متعلق بمثل ثم قال : ( وترك أن مع ذي الشروع وجباً ) يعني أن الأفعال الدالة على الشروع لا يقتزن خبرها بأن لانها دالة على الحال وإن للاستقبال فتناً فإيا وترك أن مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ووجب خبره ومع متعلق بترك ثم مثل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال :

( كأنشأ السائق يحدو وطفق \* كذا جعلت وأخذت وعلق )

فأنشأ فعل ماضٍ دال على الانشاء والسائق اسمها وهو الذي يسوق الإبل أي مقدمها ويحدو في موضع خبرها وطفق معطوف على أنشأ ويقال طفق بفتح الفاء وكسرهما وطبق بالباء مكسورة وفيهم من إتيانه بكاف التشبيه مع أنشأ عدم الحصر فإنه زاد في التسهيل عليها ثم قال :

( واستعملوا مضارعاً أو شكا \* وكاد لا غير وزادوا موشكاً )

أفعال هذا الباب كلها لا تنصرف بل تلزم لفظ الماضي كأنطق بها الناظم الاكاد وأوشك أما كاد فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى : يكاد سنابره يذهب بالأبصار . وأما أوشك فيستعمل منها المضارع كقول الشاعر :

يوشك من فر من منيته \* في بعض غراته يواقفها

ويستعمل منها أيضاً اسم الفاعل وإليه أشار بقوله : وزادوا موشكاً .

بعض حتى يقتضى الإيهام فيحتاج للتأويل ( وقوله بعد متعلق بنزراً أو باتناً ) قيل يلزم على تعلقه بنزراً تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وعلى تعلقه باتناً تقديم الصلة على الموصول لأن أنشأ مصدر وما بعده صلة قاله بعض ويحجب عنهما ما بان المعمول ظرف يتوسع فيه والأولى أنه متعلق بنزراً لأن الأصل في العمل للفعل وسئل الزمخشري عن مثل هذا فقال إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل (ومثل كاد في الأصح كرباً ) ( قول كدى يعني أن الأكثر في خبر كرب الخ ) جعل التشبيه بكاد في خصوص كون الاقتران قليلاً والتجرد كثيراً ومثله في المرادى وابن عقيل والسيوطي والحق أن التشبيه عام فيما ذكر وفي العمل والمعنى فيكون أشار بالأصح للرد على ما اقتصر عليه سيديوه فيها من خصوص التجرد للرد على ابن الحاجب الذي جعلها من أفعال الشروع ( وقوله كقول الشاعر سقاها الخ ) البيت من الطويل وقائله أبو زيد الأسدي من قصيدة يهجو بها إبراهيم بن هشام وكان أبو زيد قصداً إبراهيم بن هشام إلى المدينة مادحاً له ليصله فلقبه السعدي الشاعر فقال لأبي زيد هلم نشرك فيما يمل لنا من الدح فقال أبو زيد لا والله لأنني أمدح الملوك وأنت تمدح مطلق الناس فلما وصل إلى المدينة سار أبو زيد إلى إبراهيم فمدحه بقصيدة منها قوله : يا ابن هشام يا أخا الكرام . فقال له إبراهيم جعلتني أخا الكرام ولم تجعلني منهم فأمر به فضرب بالسياط فهجاه بقصيدة من جملتها هذا البيت وأما السعدي فمدح آل الزبير فاعطوه ستين وسقاً من التمر وقالوا له لك مثله في كل سنة وسقى فعل ماضٍ والهاء مفعوله عائد على العروق المذكورة في الآيات قبل وذوو الأحلام أصحاب العقول الكاملة فاعل سقا وسجلاً بفتح السين الدلو ملأوا ماء مفعول ثانٍ بسقى والظما العطش والواو في وقد كربت لالحال وأعناقها بالرفع اسمها وان تقطعا خبرها وفيه الشاهد حيث قرن بان وأصله تقطع بتاءين ونقطع أعناقها إما لشدة الحر أو لذل الذي هن فيه ( وقوله إلى مخالفة قول سيديوه ) تبع في هذا المرادى وابن الناظم واعترض ذلك أبو اسحق الشاطبي بأن الصواب أنه أشار بذلك للرد على ابن الحاجب القائل بان كرب من أفعال الشروع اه والحق انه رد عليهما معا كامر ( وترك أن مع ذي الشروع وجباً ) ( قول كدى فتناً ) أي مادل عليه الفعل وهو الشروع مع مادل أن وهو الاستقبال ( كأنشأ السائق يحدو ) ( قول كدى بكاف التشبيه الخ ) سبق قلم بل هي للتمثيل وهو الذي يدل عليه كلامه في التوطئة حيث قال ثم مثل بخمسة الخ وحاصل ما مر أن هذه الأفعال بالنسبة إلى اقتران خبرها بان وعدمه أقسام أربعة وجوب الاقتران وذلك مع حرى واخلوق امتناع الاقتران مع أفعال الشروع جواز الوجوبين والغالب الاقتران وذلك مع عسى وأوشك عكسه مع كاد وكرب ( واستعملوا مضارعاً أو شكا \* وكاد ) ( قول كدى أفعال هذا الباب كلها لا تنصرف الخ ) علة عدم التصرف أن هذه الأفعال تفيد انشاء الرجاء أو القرب أو الشروع والانشاءات إنما تؤدي في الغالب بالحروف والحرف وما أشبه كهذه الأفعال لا يتصرفان ( وقوله كقول يوشك الخ ) البيت من المنسرح وقائله أمية ابن أبي الصلت ويوشك بكسر الشين مضارع أوشك ومن موصولة اسمها وفربعني هرب فعل ماضٍ وفاعله ضمير عائد على من والجملة صلتها والنية الموت سميت بذلك لانها مبلغة لكل ما يتمناه الانسان في الدار الآخرة وباسم الضد وهو قطعها كل ما يتمناه في الدنيا وجملة خبر يوشك وفي بعض متعلق بيوافقها والغرات جمع غرة بكسر العين في الجمع والمفرد الغفلات والشاهد في وقوع المضارع لاوشك

ومنه قول الشاعر :  
 فوشكة أرضنا أن تعودا \* خلاف الأنيس وحوشا يابا  
 وقوله : واستعملوا . يعنى العرب وكاد معطوف على أوشك ولا عاطفة عطفت غير على أوشك وكادت لكنها بنيت على الضم لقطعها عن  
 الاضافة والتقدير لأوشك وكادلا لغيرها ثم قال :

( بعد عسى اخولق أوشك قد يرد \* غنى بان يفعل عن ثان فقد )

يعنى أن هذه الأفعال الثلاثة وهى عسى واخولق وأوشك تستند لأن يفعل ويستغنى به عن ثان الجزأين وتكون حينئذ أفعالا لازمة  
 تكتفى بالفاعل فتقول عسى أن يقوم زيد واخولق أن يقوم زيد وأوشك أن تقوم هند ومنه قوله عز وجل : وعسى أن تكرهوا شيئا وهو  
 خير لكم . وقد فى قوله تقدير للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك واخولق وأوشك معطوفان على عسى على حذف العاطف وينبغى أن ينطق  
 بعد الشين من أوشك بقاف مشددة لان الكاف من أوشك مدغم فى القاف بعد قلبه قافا لأجل استقامة الوزن وغنى فاعل يردوبان متعلق  
 بغنى لانه مصدر وكذلك عن وبعد فى أول البيت متعلق بيرد ثم قال :

( وجردين عسى أوارفع مضمر \* به اذا اسم قبلها قد ذكرا )

يعنى أن عسى اذا ذكر قبلها اسم جاز أن تجرد من الضمير وتستند الى أن يفعل وجاز أن ترفع ضميرا يعود على الاسم السابق ويظهر أثر  
 الاستعمالين فى التأنيت والتثنية والجمع فتقول على الاستعمال الأول هند عسى أن تفعل والزيدان عسى أن يفعلا والزيدون عسى أن يفعلوا  
 والهندات عسى أن يفعلن وعلى الاستعمال الثانى هند عست أن تفعل والزيدان عسيا أن يفعلوا والزيدون عسوا أن يفعلوا والهندات عسين أن يفعلن  
 وظاهر ان هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها والصواب ان ذلك فى الأفعال الثلاثة المذكورة اذ لا فرق وعلية شراح المرادى وقوله  
 وجردين عسى يعنى من الضمير وعسى مفعول بجردين وأوللتخير وبها متعلق بارفع وقبلها متعلق بذكر او اسم مرفوع بفعل مضمر يفسره ذكر اسم قال :

والعنى أن الشخص الذى يفر من الموت فى الحرب قد تأتته منيته وهو غافل عنها فلا فائدة فى الفرار حينئذ لان ما قدره الله لا بد أن يكون  
 ( وقوله ومنه قول الشاعر فوشكة الخ ) البيت من التقارب وقائله ابن سحيم الهذلى وموشكة اسم فاعل من أوشك وأرضنا اسمها وان تعودا  
 خبرها وخلاف ظرف بمعنى بعد ومنه قوله تعالى : فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله . أى بعد رسول الله ﷺ ووحوشا بمعنى متوحشة  
 حال من فاعل تعودا ويصح أن يكون جمع وحش ويكون على حذف مضاف معمول تعودا تقديره مسكن وحش ويابا بفتح الياء المثناة تحت أوله  
 وباءين موحدين بعدها بينهما ألف كما ذكره غير واحد من أهل اللغة ومعناه خراب وان كان الجارى على السنة المدرسين يابا بالباء الواحدة  
 الواحدة ثم ياء مشناة ثم قيل فيه توكيد لو وحوشا بمعنى متوحشة ومتخربة وقيل معطوف عليه بحذف حرف العطف والشاهد فى موشكة اسم فاعل  
 من أوشك ( وقوله لا لغيرها ) جعل الضمير المنوى ضمير أوشك وكاد وهذا أحد الاحتمالين فى النظم وهو معترض لانه يقتضى انه لم يسمع مضارع من  
 الأفعال الا لكاد وأوشك وهو باطل لانه سمع أيضا لاثنيين جعل وطفق قالوا جعل يجعل وطفق يطفق كعلم يعلم وطفق يطفق كضرب يضرب  
 والاحتمال الثانى أن يكون الضمير المنوى مفردا عائدا على المضارع وهو باطل أيضا لانه يقتضى انه لم يسمع غيره فيكون منافيا من قوله وزادوا  
 موشكا ولاستعمالهم للصدر لاثنيين منها وها طفق وكاد قالوا طفقا وطفوقا وكاد ومكادة قيل ولا يمكن الجواب ( بعد عسى اخولق أوشك قد  
 يرد ) ( قول كدى وتكون حينئذ أفعالا لازمة ) أى تامة هذا ظاهر كلام الناظم هنا حيث قال عن ثان وهو مذهب الجمهور وذهب الناظم فى جميع  
 كتبه الى أنها ناقصة وعليه حمل بعض الشراح كلامه هنا بل قال ان الناظم نص على التوهم وان كان الكلام على حذف الواو مع ما عطفت أى عن ثان  
 وأول اذا الاستغناء عن الشئ فرفع الاحتجاج اليه ( وقوله وينبغى أن ينطق الخ ) أشار بهذا الى ان الادغام غير واجب وهو كذلك لان شرط وجوبه  
 أن يكون الحرفان فى كلمة واحدة كقل وشذ قول الناظم : أول مثلين محر كين فى كلمة ادغم . فان كانا فى كلمتين كان جائزا نحو جعل لك الآن  
 تسكين الكاف فى أوشك واجب هنا للوزن وان لم يقع ادغام ( وجردين عسى أوارفع مضمر ) ( قول كدى جاز أن تجرد من الضمير ) أى  
 وتكون تامة ( وقوله جاز أن ترفع ضميرا ) أى وتكون ناقصة ( وقوله والصواب أن ذلك الخ ) اعترض كلام الناظم من وجوه ثلاثة أحدها  
 ما فى المسكودى وثانها أن هذا الحكم مفرع على التام والنقصان السابقين والناظم يقتضى انه مستأنف الثالث هذان الوجهان يصحان تقدم  
 الاسم نحو زيد عسى أن يقوم أو تأخر نحو عسى أن يقوم زيد والناظم يقتضى أن ذلك خاص بما اذا تقدم الاسم فلو قال بدل البيت :

فجردهن أو ارفع مضمر \* بهن واسم قبل أو بعد عرا

لم يرد عليه اعتراض فيتنبى الأول الذى عند المسكودى من النون العائدة على الثلاثة ويتنبى الثانى بالفاء للفرعة فى فجردهن ويتنبى الثالث  
 بقوله واسم قبل أو عرا ( لا يقال ) هذا البيت لا فائدة فيه لان عسى ناقصة أو تامة تقدما ( لا ناقل ) ذكره يبين لك ان عسى تختمل فى التام

( والفتح والكسر أجز في السين من \* نحو عسيت وانتقا الفتح زكن )

يعنى ان عسى اذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائبات نحو عسيت وعسيت وعسيتا وعسيتم وعسيتن يجوز في سينه الفتح والكسر والفتح أجود وبه قرأ غير نافع ولذلك قال وانتقا الفتح زكن أى واختيار الفتح علم وفهم من قوله نحو عسيت تعميم المثل المتقدمة فاتها كلها مثل نحو عسيت فيما ذكر وقوله والفتح مفعول مقدم باجز والكسر معطوف عليه وانتقا الفتح زكن جملة من مبتدأ وخبر ثم قال :  
﴿ ان وأخواتها ﴾

هذا هو الباب الثالث من النواسخ ققوله :

( لأن أن ليت لكن لعل \* كأن عكس ما لكان من عمل )

قد تقدم ان كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وان وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان والى ذلك أشار بقوله :  
عكس ما لكان من عمل \* ومعنى ان وأن للتوكيد وليت للتمنى ولكن للاستدراك ولعل للترجى والاشفاق وكأن للتشبيه وما بعد ان معطوف عليه على اسقاط العاطف وعكس مبتدأ وخبره في المجرور قبله وما موصولة وصلتها لكان ومن عمل متعلق بالاستقرار الذى يتعلق به لكان ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال :

( كان زيدا عالم باني \* كفاء ولكن ابنه ذو ضغن )

والكفاء المثل والضعف الحقد والمداوة ثم قال :

والنقصان في مثال واحد ( والفتح والكسر أجز في السين ) هذه المسألة لا ارتباط لها بما قبلها فلذلك فصلها الموضح وقال ﴿ مسألة ﴾  
( قول كدى أو غائبات الخ ) هذا هو الصواب وفي بعض النسخ أو غائب بدل غائبات وفي بعضها بالجمع بينهما وكلاهما غير صواب لأنك تقول زيد عسى أن يقوم بالفتح واحد أسند للضمير أو الى أن يفعل فلا تتغير عسى مع المفرد المذكر النائب ( وقوله والفتح أجود ) وجه بخته وبأنه اللغة المشهورة وبعدم مخالفة عسى المسندة إلى الضمير مع المسندة الى الظاهر والله أعلم  
﴿ ان وأخواتها ﴾

( قول كدى هذا هو الباب الثالث الخ ) اعترض هذا بأنه ان عنى الثالث من النواسخ باعتبار العمل فهذا هو الثانى وان عنى باعتبار الابواب فهذا هو الرابع وقد يقال ان كلام كدى صحيح على بعد بأن يقال انه راعى بابى كان وأفعال المقاربة بابا واحدا لا شرا كهما في الفعلية وباب ما ولا الخ ثانيا فيكون هذا ثالثا ( لان أن ليت لكن لعل ) انما عملت النصب والرفع وان كان المناسب لاختصاصها بالاسم ان تعمل الجر لانها أشبهت أفعالا تامة متصرفة أشبهتها في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانها ثلاثية ورباعية وخماسية كما تكون الافعال واما فى المعنى فلانها بمنزلة أكدت وتمنيت وترجيت واستدركت وشبهت وانما لم يقدم مرفوعها على منصوبها لظاهر قوتها على ما للحجازية لان ما شبيهة بفعل واحد وهو ليس لا غير ولم تشبهها الا فى المعنى ( قول كدى ومعنى ان وأن للتوكيد الخ ) الاولى حذف اللام من التوكيد وما بعده ثم اعلم ان المقرر فى علم المعانى ان مخاطب مضمون الكلام اما أن يكون خالى الذهن من النسبة أو شا كافيها أو منكرا لها أو غالبا بها خالى الذهن يلقي اليه الكلام غير مؤكد لانه مهما ألقى اليه الكلام ثبت فى ذهنه لعدم ما يعارضه فيه فالتأكيد بالنسبة اليه ضائع وهم يقتصرون فى تراكيدهم على قدر الحاجة والشاك يلقي اليه الكلام مؤكدا استحسانا لازالة الشك الذى فى قلبه ولنسكرك يجب أن يؤكد له الكلام على قدر انكاره قوة وضعفا قال تعالى : انا اليكم مرسلون . فلما بالغوا فى الانكار زيد التأكيد باللام فقال تعالى : انا اليكم مرسلون . وأما العالم بالنسبة فلا مخاطب بما علمه لعدم الفائدة الا اذا نزل منزلة واحدة من هذه الثلاثة وما اقتضاه الموضح وصرح به فى التصريح مردود بما يعلم بالوقوف على حاشية والدنا ( وقوله وليت للتمنى ) هو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالاول نحو قوله :

أليت الشباب يعود يوما \* فاجبره بما فعل المشيب

فعود الشباب مما لا طمع فيه وهذا القسم هو الغالب ومثال الثانى قول منقطع الرجاء ليت لي ما لا فاتصدق به فوجدان الفقير للمال عسير وهذا القسم غير غالب ثم التمنى يكون فى الممنوع والممكن دون الواجب فلا يقال ليت غدا يجي لان مجيئه واجب ( وقوله ولكن للاستدراك ) هو تعقيب الكلام برفع ما يثبت ثبوته أو اثبات ما يثبت نفيه عنه فالاول نحو زيد شجاع فيتوهم المتوهم أنه كريم لان من جاد بنفسه يجود بما له غالبا من باب أخرى قرفع ماتوهم ثبوته بقوله لكنه ليس بكريم ومثال الثانى زيد شجاع لكنه بخيل وبعبارة التصريح غير محررة ولكن بسيطة وقيل مركبة من لا والكاف الزائدة لا التشبيهية وأن وحذفت الهمزة تخفيفا ( وقوله ولعل للترجى ) يكون فى المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ويكون للاشفاق وهو فى المكروه نحو لعل زيدا هالك ﴿ فرع ﴾ قد ينتصب الجزآن بعد ان وأخواتها فعنه عليه الصلاة والسلام : ان قعر جهنم لسبعين خريفا ومنه



(وراع ذا الترتيب الا في الذي \* كليت فيها أو هنا غير البنى)

لما أتى بالمثل في البيت الذي قبله مرتبة تقدم فيها الاسم على الخبر وهو الأصل نه على أن هذا الترتيب المذكور مراعى أى محافظ عليه الا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً فانه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب في الظروف والمجرورات وهو التنبه عليه بقوله : \* كليت فيها أو هنا غير البنى \* والبنى الفاحش النطق وذامفعول براع والترتيب نعت لاداء الاستثناء ولا بد من تقدير حذف في كلامه ليستقيم مراده والتقدير وراع هذا الترتيب الا في المثال الذي يكون فيه الخبر ظرفاً أو مجروراً كليت فيها الذى على هذا نعت لحذف وهو المثال ثم قال : (وهمز إن افتح لسد مصدر \* مسدها وفي سوى ذلك اكسر)

يعنى ان الهمزة المكسورة تفتح اذا سد المصدر مسدها أى اذا أولت هى وما بعدها بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو يعجنى أنك قائم أى قيامك وفهم من قوله وهمز إن افتح ان الاصل ان المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين وقوله : وفي سوى ذلك اكسر . يعنى اذا لم يسد المصدر مسدها ثم ان أن في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه كسرها وقسم يجوز فيه الفتح والكسر وقسم يجب فيه الفتح ثم ذكر المواضع التى يجب فيها الكسر وهى ستة مواضع \* الاول أن تقع في الابتداء وهو المشار اليه بقوله ( فاكسر في الابتداء ) أى في ابتداء الكلام ودخل فيه صورتان الاولى أن لا يتقدمها شيء نحو قوله تعالى : انا أعطيناك الكوثر . والاخرى أن يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى : ألا إن أولياء الله \* الثانى أن تقع في بدء الصلة وهو المشار اليه بقوله : ( وفي بدء صلة ) أى وفي أول الصلة نحو قوله عز وجل : وآتيناهم من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء . واحترز بقوله : في بدء صلة . من الواقعة في حشو الصلة

خاطلى عمرو قباء \* ليت عينيه سواء \* فسل الناس جميعا \* أمديحا أم هجاء

فنصبت ليت الجزأين وكان عمرو هذا أعور فلم يعلم أمده بانه ليت عينيه معا محيحتان أو هجاء أى ليت العين الاخرى الصحيحة مثل السقيمة \* ويذكر ان المأمون تزوج ببوران بنت الحسن فاصدقها ألف خمار من الياقوت وبسط الفرش المنسوجة بالذهب وأوقد شموع العنبر العظيمة وقد كان قبل الوليمة أعد مائة وأربعين بغلا لحمل الطعام لدار الطبخ مدة من عام ثلاث مرات كل يوم وجاء نحو ثلاثين مركبا لحضور الوليمة حاملة الجواز فمدحه الشعراء فاعطى جميعهم وترك واحدا منهم فقال ان أدمت حرمانى جعلت فيك شعرا لا يعرف الناس أمدحتك فيه أم هجوتك فقال لا أعطيك الا أن تفعل فقال :

بارك الله للحسن \* ولبوران في الختن

يا امام الهدى ظفر \* ت ولكن بينت من

فلم يعلم بينت من في الرفعة والجلالة أوفى الاحتقار ثم قال : هل سمعت هذا أو ابتكرته فقال : أخذته من خاطلى عمرو الخ ( وراع ذا الترتيب الا في الذي ) لا يقال ما الفرق بين هذه الاحرف وما الحجازية حيث جاز توسط الخبر هنا اذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً وامتنع مع ما لانا نقول هذه الاحرف أقوى لانها شبيهة بالافعال المتصرفة لفظا ومعنى كما علمت بخلاف ما الحجازية فلم تشبهه إلا فعلا جامدا وهو ليس في خصوص المعنى كما مر فضعفت ( وقوله فانه يجوز الخ ) الا انك اذا أردت تقدير متعلق الخبر الظرف قدر مؤخرا عن الاسم وقد يجب تقديم الخبر الظرف على الاسم اذا عاد عليه ضمير من الاسم نحو ان في الدار ساكنها وقد يجب التأخير للخبر ولو كان ظرفا اذا كان الخبر مقرونا بلام الابتداء نحو ان زيدا لى الدار واما تقديمه على الادوات فلا يصح ( وهمز إن افتح لسد مصدر ) ( قول كدى وهو أشهر القولين ) الاولى الأقوال لانها ثلاثة قيل المكسورة أصل وقيل المفتوحة وقيل كل منهما أصل ووجه اختيار كون المكسورة أصلا بوجوه منها ان الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد وان المفتوحة مؤولة بمفرد والذى يلزم طريقة لا يؤول معها أصل لما يؤول ثم انه يسد المصدر مسدها وجوبا في ثمانية مواضع نظرها في التوضيح وعبر الناظم بمصدر ولم يعبر بمفرد اشارة إلى انه اذا أولت بمفرد غير مصدر لا تفتح وهو كذلك نحو ظننت زيدا أنه قائم فتكسر إن لان الجملة في معنى مفرد غير مصدر وهو قائم مفعول ثان لظننت ( وقوله ثم ان أن في ذلك على ثلاثة الخ ) الاولى ان يأتى بهذا التقسيم قبل قوله سا بقا وهمز إن الخ بان يجعل التى يجب فتحها هو القسم الأول ثم التى يجب كسرها ثم ما يجوز فيها الوجهان ليوافق صنيع الناظم إذ كلامه يقتضى أن الناظم قدم المكسورة وليس كذلك فان قلت لم قدم الناظم للمفتوحة مع ان المكسورة أصل قلت لان الكلام على المفتوحة قليل على اجمال الناظم والكلام على المكسورة أكثر وعادتهم تقديم ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا لغيره ( فاكسر في الابتداء ) ( قول كدى أى في ابتداء الكلام ) جعل الابتداء في النظم ضد الحشو والوسط وهو الصواب ووجه انها لو فحت في الابتداء لكان مبتدأ بلا خبر وليس المراد بالابتداء للبتداء الذى له الخبر فان هذه يجب فتحها لسد المصدر مسدها نحو : ومن آياته أنك ترى الأرض . أى رؤيتك فى مبتدأ ومن آياته خبر مقدم ( وفي بدء صلة ) انما وجب

فإنها يجب فتحها نحو جاءني الذي في ظني أنه قائم \* الثالث أن تقع جواباً للقسم وهو المشار إليه بقوله : ( وحيث إن لم يكن مكمله ) أي وحيث تكون أن جواباً للقسم فإنها حينئذ مكملة للقسم وشمل المقترن خبرها باللام نحو : والعصر إن الإنسان لفي خسر . والمجرد منها نحو : حم والكتاب المبين إنا أنزلناه \* الرابع أن تحكى بالقول وهو المشار إليه بقوله : ( أو حكيت بالقول ) ومثاله قوله تعالى : وقال الله أني معكم \* الخامس أن تحمل محل الحال وهو المشار إليه بقوله : ( أو حلت محل \* حال كزرته وإني ذوأمل ) وشمل صورتين الأولى أن تكون بعد واو الحال وقد مثله بقوله : كزرته وإني ذوأمل . ومثله قوله عز وجل : كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون . والثانية أن تكون مجردة من الواو كقوله تعالى : إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق \* والسادس أن يقرن خبرها باللام وهو المشار إليه بقوله : ( وكسر وامن بعد فعل علما \* باللام ) ثم مثل ذلك بقوله : ( كاعلم أنه لذو تقى ) ومنه قوله عز وجل : والله يعلم أنك لرسوله . فيعلم بطلب أن بالفتح فعملت اللام الفعل فوجب كسر أن فقوله في الابتداء متعلق بكسر وفي بدء صله معطوف على في الابتداء وحيث معطوف أيضاً وان مبتدأ وخبره مكملة وحيث مضافة إلى الجملة وللمين متعلق بمكمله \* القسم الثاني وهو ما يجوز فيه كسرها وفتحها وذكر لذلك أربعة مواضع أشار إلى اثنين منها بقوله :

( بعد إذا فجاءة أو قسم \* باللام بعده بوجهين نعى )

يعني أن كسر إن وفتحها جائز بعد إذا الفجائية وبعد القسم الذي لا يقرن خبرها فيه باللام فمثال ذلك بعد إذا قول الشاعر :  
وكنتم أرى زيدا كما قيل سيدي \* إذا إنه عبد القفا واللاهزم يروى بكسر إن على القياس لأن إذا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية وبالفتح على تأويل أن وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ مخدوف الخبر والتقدير فإذا العبودية حاصلة ومثال ذلك بعد القسم

السكسر هنا لأن صلة الموصول غير أل لا تكون إلا جملة أو شبهها ( قول كدى فإنها يجب فتحها الخ ) لتأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ وفي ظني خبر والجملة صلة والتقدير جاء الذي قيامه في ظني وظاهر كدى أنها مهمما وقعت وسط الصلة الاوجب فتحها وليس كذلك بل يجب كسرها أيضاً إذا كانت خبراً عن اسم عين نحو جاء الذي أبوه أنه قائم فلو فتحت لقليل الذي أبوه قيام فيكون فيه الاخبار بالمصدر عن اسم الذات وهو لا يصح إلا بتأويل فيكون هنا تأويلان ( وحيث إن لم يكن مكمله ) وجهه أن جواب القسم لا يكون إلا جملة ( أو حكيت بالقول ) وجهه أن المحكى بالقول لا يكون إلا جملة وما يؤدي معناها وأخذ من قوله حكيت أنها إن ذكرت بعد القول من غير حكاية فتحت نحو أخصك بالقول أنك فاضل لأنها على حذف الجار ( أو حلت محل حال ) ( قول كدى كقوله عز وجل إلا أنهم الخ ) ورد في التصريح وقال الصواب أن السكسر لأجل اللام والحق أنهما علتان كسرت للحال ولأجل اللام والعلل لا تتزاحم وإنما وجب السكسر هنا مع أنها لو فتحت لأولت بالمفرد وهو الأصل في الحال لأنها لو فتحت لأولت بمصدر معرف وشروط الحال التنكير ( وكسر وامن بعد فعل علما \* باللام ) ( قول كدى فيعلم يطلب أن الخ ) ظاهره أن الشاهد إنما هو في يعلم صدر الآية وأما يشهد فلا شاهد فيه والحق أن الشاهد فيهما معا والتعليق وإن كان خاصاً بأفعال القلوب إلا أن يشهد بمعنى يعلم وإنما وجب السكسر لأنها لو فتحت لزم تسلط العامل عليها ولأن الابتداء لها صدر الكلام تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها ( وقوله القسم الثاني الخ ) الحق أن هذا هو القسم الثالث كما مر ( وقوله وذكر لذلك أربعة مواضع ) أشار بهذا إلى أن الموضوع الثاني التي يجوز فيها وجهان أكثر من الأربعة التي في النظم وهو كذلك وأنها في التوضيح إلى تسعة ( بعد إذا فجاءة أو قسم ) ( قول كدى بعد إذا الفجائية الخ ) نسبة للفجاءة بضم الفاء والمدو هي الهجوم والبقعة يقال فاجأه كذا إذا بغته وهي اسم على الأصح وقيل حرف ( وقوله قول الشاعر وكنتم الخ ) البيت من الطويل أنشده سيدي به ولم يعزه لأحد وأرى بضم الهمزة مبنى للفعول مضارع أرى المتعدي إلى ثلاثة وأصله يريني الله زيدا ثم حذف الفاعل وهو اسم الجلالة فنابت الياء عن المفعول الأول منابه وهي من ضمها والنصب لا تصلح أن تكون في محل رفع فأتى مكانها بضمير رفع مستتر وقلبت الياء الأولى حرف المضارعة همزة بضم أوله ضمها جديداً وفتح ما قبل آخره وهو الراء فصار أرى فمفعوله الأول الضمير النائب عن الفاعل العائد على التكلم وزيدا مفعول ثان وسيداً مفعول ثالث وقول الأزهري وغيره يتعدى إلى اثنين سبق قلم والكاف حرف جر ومصدرية لا معترضا بين الفعل الثاني والثالث والتقدير كقول الناس فيه وإذا الفجاءة وعبد القفا عبد يضرب على قفاه واللاهزم جمع لهزمة بكسر اللام وهي طرف الحلقة والمعنى كنت أظن زيدا سيدي كما قيل فاذا هو عبد يضرب على قفاه ويلكز تحت حلقومه وأذنه وخص هذين الموضعين لأن القفا محل الصفع واللاهزم موضع اللكز والشاهد في كسر إن وفتحها ( وقوله لا يليها إلا جملة اسمية ) هذا يقتضي أنها إذا كانت مفتوحة لا تكون الجملة اسمية وهو باطل والحق في تعليل القياس الجملة أن تكون مذكورة بتأنيها ولا حذف مع السكسورة دون المفتوحة ( وقوله ومثال ذلك بعد القسم ) تبع ظاهر عبارة النظم والصواب إخراجها عن

قول الشاعر : أو تخلفى ربك العلى \* أنى أبو ذالك الصبي فمن كسر ها جعلها جوا بالقسم ومن فتحها فعلى نية حذف حرف الجر والتقدير على أنى وفى نعى ضمير مستتر يعود على ان وبعد إذا وبوجهين متعلقان بنمى وإذا مضافة لفجاء أو قسم معطوف على إذا ولا لام لا واسمها وبعد خبرها والجملة صفة القسم والتقدير نعى ان بعد إذا الفجائية وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين وفهم أن المراد بالوجهين الفتح والكسر من ذكرها قبل ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله : ( مع تلوفا الجزا ) يعنى انه أيضا يجوز الفتح والكسر فى ان الواقعة بعد فاء الجزاء نحو : من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم . قرىء بالكسر على الأصل لأن الأصل فى جواب الشرط أن يكون بجملة وبالفتح على تأويل أن بمصدر مجعول خبرا والبتدأ محذوف والتقدير فجزاؤه الغفران أو العكس والتقدير فالغفران جزاؤه ومع متعلق بنمى فى البيت الذى قبله على حذف العاطف والتقدير نعى جواز الوجهين بعد إذا وبعد قسم وبعد فاء الجزاء ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله : ( وذا يطرد \* فى نحو خير القول انى أحمد )

يعنى انه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر ان وفتحها فالكسر على معنى خبر القول انى أحمد أى خبر القول هذا اللفظ الذى أوله انى فيكون من الاخبار بجملة عن مبتدأ فى معنى الجملة ولذلك لم يحتج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ ومعنى الفتح خبره القول حمد الله ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد ويكون من باب الاخبار بالمفرد لأن ان وما بعدها مؤولة بالمفرد فذا مبتدأ وهو إشارة إلى جواز الوجهين وخبر يطرد فى نحو متعلق بيطرد ونحو مضاف الى قول مقدر أى فى نحو قولك خير القول ثم قال :

( وبعد ذات الكسر تصحب الخبر \* لام ابتداء نحو انى لوزر )

يعنى ان اللام تدخل فى خبر ان وفهم من اقتصره على ان المكسورة انها لا تصحب غيرها من أخواتها خلافا لمن أجاز زيادتها بعد أن المفتوحة ولكن وفهم من قوله لام ابتداء انها اللام التى تدخل على المبتدأ فى نحو ليدقائم خلافا لمن قال انها غيرها وانما أخرت للخبر مع ان كراهية اجتماع حرفى تأكىد الخبر فاعل تصحب ولا مابتداء مفعول ويجوز العكس وهو اظهر وأنى لوزر محكى بقول محذوف والتقدير نحو قولك انى لوزر

ظاهرها بأن يقدر مضاف أى بعد فعل قسم لينتفى بهذا المضاف التناقض بين ما هنا وبين قوله قبل وحيث إن ليعين مكملة ( وقوله قول الشاعر أو تخلفى ) البيت من مشطور الرجز وقائله رؤبة قد سافر ولم يترك ولدا ولا زوجة حاملا فلما قدم وجدولدا فقالت هومنك فأنشد :

لتقعدين مقعد القصى \* منى ذى القاذورة الملقى

أو تخلفى الخ فاجابته :

لا والذى ردك يا صفى \* ما مسنى بعدك من انسى غير غلام واحد فتى \* بعد امرأين من بنى لوى وآخرين من بنى عدى \* وخمسة كانوا على الطوى وستة جاؤا مع العشى \* وغير تركى ونصرانى فقام اليها وسدفاها وقال قبحك الله وقال والله لولا انى سددت فاهالذ كرت الانس والجن وطلقها فتخلفى منصوب بحذف النون بان مضمرة بعد أو التى بمعنى الى معطوف على مقعد كذا قيل والظاهر انه معطوف على تقعدين محزوم بلام الأمرفا ليعنى اذ كرى الى القصصا فاعل بعدك منى بالطلاق أو اخلفى والشاهد فى كسر ان وفتحها ( مع تلوفا الجزا ) ( قول كدى أن يكون بجملة الخ ) هذا يقتضى انه إذا كانت مفتوحة لا يكون بعدها جملة وليس كذلك كما يعلم من كلامه والحق فى العلة ان يقول للسلامة من التقدير بخلافه مع المفتوحة ( وقوله تقديره فجزاؤه الغفران ) قدم حذف المبتدأ إشارة إلى أنه أولى لأنه إذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين حذف المبتدأ أولى لأنه هو المعلوم من الجملة ( وذا يطرد \* فى نحو خير القول انى أحمد ) ( قول كدى وما أشبهه الخ ) أى فى كون ان خبرا عن قول والقولان لقائل واحد نحو قولى انى أشكر الله ( فان قلت ) ان فى مثال الناظم غير خبر عن قول والقولان ليسا لقائل واحد ( قلت ) جوابا عن الأول لما كان خير مضافا إلى القول والمضاف والمضاف اليه كاشئ الواحد صار المبتدأ كأنه قول وعن الثانى بأن أل فى القول خلف عن مضاف اليه والأصل خير قولى حمد الله فيتجد فاعل القول والحمد ( وقوله هذا اللفظ ) المراد به الكلام المفوظ به لا اللفظ حقيقة والا كان من قبيل الاخبار بالمفرد ( وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ) ( قول كدى وفهم من اقتصره على ان المكسورة الخ ) وجه عدم لحاق لام الابتداء بعد غير ان من أخواتها أن ليت ولعل وكأن تغير معنى الابتداء وتزيل حكمه اذ معنى ليت أتمنى ولعل أترجى وكأن أشبه ووضع اللام لتأكيد معنى الابتداء فتنافيا وأما أن المفتوحة فان الجملة معها فى تأويل المفرد ولا يمكن توكيده ولكن تدل على ان ما بعدها مطلوب لما قبلها واللام تؤذت بالاستقلال فتنافيا وان سمع دخولها خبر فى غير ان المكسورة حكم عليها بالزيادة كقراءة ابن جبير الا أنهم ليا كلون بفتح أن أو حكم عليها بالشذوذ وانما دخلت اللام بعد ان المكسورة لانها شبيهة بالقسم فى التوكيد ( وقوله وانما أخرت للخبر مع ان الخ ) جواب

والوزير الحصن ثم ان مواضع هذه اللام أربعة الخبر ومعمول الخبر والفصل والاسم وأشار الى الأول بقوله :

(ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا \* ولا من الأفعال ما كرضيا)

يعنى ان هذه اللام لاتصحب الخبر اذا كان منفيا نحو ان زيدا لم يقيم ولا الفل الماضى المتصرف الخالى من قد نحو ان زيدا لرضى وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله برضى فى كونه ماضيا متصرفا خاليا من قد وفهم منه أنها تصحب المفرد نحو ان زيدا لقائم والجملة الاسمية نحو ان زيدا لأبوه قائم والفعل المضارع نحو قوله عز وجل : إن ربك ليحكم بينهم . والماضى غير المتصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل وبقي من الشروط المفهومة من تمثيله برضى أن لا يلي الماضى قد فنبه عليه بقوله : ( وقد يليها مع قد ) وفهم من قوله قد أن ذلك قليل ثم مثل ذلك بقوله :

(كأن ذا \* لقد سما على العدا مستحوذا)

ومعنى مستحوذا غالبا لهم ثم أشار الى الثانى بقوله : ( وتصحب الواسط معمول الخبر ) أى وتصحب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل الظرف والمجرور وغيرها نحو ان زيدا لعندك قاعد وان عمرا لفيك راغب وان زيدا لطعامك آكل والواسط مفعول بتصحب ومعمول الخبر بدل منه أو حال ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر والواسط حال على مذهب من أجاز تعريف الحال وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى ثم أشار الى الثالث فقال : ( والفصل ) أى تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف على الواسط فلا يحتاج الى تقدير فعل ومثاله قوله عز وجل : وإن ربك لهو العزيز الرحيم . ولم يقيد الفصل بشئ لأنه معلوم انه لا يكون الا متوسطا بين الاسم والخبر ثم أشار الى الرابع بقوله : ( واسما حل قبله الخبر ) يعنى ان لام الابتداء تدخل أيضا على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لئلا يجمع بين حرفي تأكيده ومثاله قوله عز وجل : وإن لنا للأخرة والأولى . وفهم مما تقدم ان الخبر في ذلك لا تكون الا ظرفا أو مجرورا وفهم أيضا من اشتراط الفصل فى الاسم ان ذلك مشروط فى الخبر أيضا لاتحاد العلة ونصب اسما بالعطف على الفصل أو بفعل محذوف والأول أظهر وحل قبله الخبر جملة فى موضع الصفة لاسمائ قال :

عن سؤال مقدر يقال لام الابتداء لها الصدارة فلم أخرت للخبر فأجاب بقوله كراهية الخ وأخرت اللام دون أن لان ان عاملة فهى أقوى (وقوله والوزير الحصن) القاموس الحصن كل موضع حصين لا يوصل إلى جوفه وقد سافر بعض المفسرين على معنى قوله تعالى : لا وزر . حتى وجد أعرايا يريد شيئا . وجعل يقول لا وزر فعلم أن معناه لا حصن ثم ان دخول لام الابتداء فى خبر ان المكسورة غير لازم كما يؤخذ من مثاله بقوله سابقا عالم بان الخ ومن قوله بعد وتلزم اللام اذا ما تمهل لانه لما نص على لزوم اللام اذا أهملت علمنا أنها اذا كانت عاملة لاتلزمها اللام (وقوله ثم ان مواضع هذه اللام الخ) الأولى أن يذكر هذه التوطئة قبل قوله وبعد ذات الكسر الخ لان فيه ذكر دخولها على الخبر (ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا) انما لم تدخل فى الخبر المنفى لئلا يجمع بين حرفين متماثلين فى نحو لم ولن ولا وحمل باقى أدوات النفي على هذه الثلاثة ولم تدخل فى الماضى المتصرف الخالى من قد لعدم شبهه بالاسم ودخلت فى الخبر المفرد لشبهه بالمبتدأ وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر وعلى الفعل المضارع وعلى الماضى الجامد غير ليس لشبههما بالاسم ودخلت على الماضى المقرون بقدر لشبهه بالمضارع لقرب زمانه من الحال والمضارع شبهه بالاسم وشبهه الشبيهه وشبهه على النظم من الشروط أن لا يتقدم الخبر وسيصرح بهذا المكودى عند قوله واسما حل الخ حيث قال هناك وفهم من اشتراط الفصل فى الاسم الخ (لقد سما على العدا) معنى سما ارتفع والعدا بكسر العين جمع عدو ولا نظيره قاله ابن السكيت ويقال عدا بالضم (وتصحب الواسط معمول الخبر) مفهومه ان معمول الخبر ان تأخر فلا تدخل عليه اللام نحو ان زيدا قاعد فى الدار لطلب اللام التصدير ما أمكن وهناك شرطان آخران ذكرهما التوضيح (قول كدى على مذهب من أجاز تعريف الحال) هذا اذا قلنا أل فى الواسط للتعريف والأولى انها زائدة ليكون نكرة فيكون ما شاعلى المشهور (والفصل) قال للعرب على حذف مضاف أى ضمير الفصل سمي بذلك لانه يفصل بين الخبر والوصف ويفرق بينهما فاذا قلت ان زيدا لهو القائم تعين فى القائم أن يكون خبر ان لاصفة لزيد لانه لا يفصل بين الصفة والموصوف فلو لم تأت به احتمال القائم أن يكون خبرا وأن يكون صفة فتبقى النفس متشوقة لذكر الخبر وهو غير ضمير بل صيغته صيغته كما قاله البصريون ويسمى عندهم بالفصل ويسمى عند الكوفيين بالعماد لانه يعتمد عليه فى تأدية المراد ولا محل له على كلا القولين لانه كالحرف (قول كدى فهو مفعول بفعل محذوف) لانه لهما الكلام لانه يقتضى أن عمرا من نحو صحبت زيدا وعمرا يقال مفعول بفعل محذوف ولا قائل به والا بطل باب العطف والصواب ما ذكره بعد (واسما حل قبله الخبر) فى كلام النظم هنا الايطاء وهو تكرار القافية واتحادها معنى وذلك هنا لفظ الخبر وفى بعض النسخ خبر بلفظ التنكير للثنائى والتعريف للأول فلا يطاء

(ووصل ما بنى الحروف مبطل \* إعمالها وقد يبقى العمل)

إذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عملها الزوال اختصاصها بالأسماء نحو : إنما الله إله واحد . وقد سمع الإعمال في ليت في قول النابغة :  
قالت ألا ليما هذا الحمام لنا \* إلى حمامتنا أو نصفه فقد

على رواية النصب وقاس بعضهم عليها سائرهما وهو مذهب الناظم لاطلاقه في قوله وقد يبقى العمل ووصل مبتدأ ومبطل خبره وإعمالها  
مفعول وبنى الحروف متعلق بوصل وقد يبقى العمل جملة مستأنفة :

(وجائز رفعك معطوفا على \* منصوب ان بعد أن تستكمل)

يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم ان بشرط أن تستكمل خبرها نحو ان زيدا قائم وعمرو وفهم من قوله جائز أن النصب أيضا جائز وهو  
الأصل وفهم من قوله بعد أن تستكمل أنه لا يجوز الرفع في المعطوف على اسمها قبل أخذها الخبر نحو ان زيدا وعمرا قائمان ورفع المعطوف  
على اسم ان بشرطه اما على العطف على الموضع واما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان زيدا قائم وعمرو قائم  
فيكون من عطف الجمل وأما معطوف على الضمير المستتر في الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل ورفعك مبتدأ وخبره جائز ومعطوفا  
منصوب برفعك وعلى منصوب متعلق بمعطوف وبعد متعلق بجائز ويجوز أن يكون متعلقا برفعك والتقدير ورفعك معطوفا على منصوب  
ان بعد استكمالها الخبر جائز ثم قال :

(ووصل ما بنى الحروف مبطل \* إعمالها ) ( قول كدى إذا اتصلت ما الزائدة ) نكت بقيد الزيادة على الناظم الذى يقتضى أنه  
مهما اتصلت ما بهذه الأحرف بطل عملها كانت زائدة أم لا وليس كذلك إذ لو كانت موصولة فلا يبطل العمل معها نحو ان ما يقضيه الله  
يكون ( وقوله الزوال اختصاصها بالأسماء ) أى فيصح حينئذ دخولها على الجمل الفعلية والأولى للمكودى أن يمثل بنحو قوله تعالى : قل إنما  
يوحى إلى أنما الحكم إله واحد . ليكون مثل إعمالها ولدخولها على الأفعال والمكسورة والمفتوحة ( وقوله في النابغة الخ ) البيت من  
البسيط وأشار به إلى قول زرقاء اليمامة وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام ورأت سربا من الحمام بين جباين وكانت لها حمامة واحدة فقالت :

ليت الحمام لي \* الى حمامتيه \* ونصفه قديهِ \* تم الحمام ميه

فنظر فاذا الحمام الذى رأت وقع في شبكة صياد فالقوه ستا وستين ونصفها ثلاث وثلاثون فاذا انضم إلى حمامتها كان الجميع مائة والا للتمنى  
يروى بنصب الحمام على أنه بدل من هذا أو عطف بيان عليه فليت حينئذ عاملة ولنا خبرها ويكون ونصفه بالنصب ويروى الحمام بالرفع  
فيكون هذا مبتدأ وليت حينئذ مفعلة ونصفه بالرفع وقد أخرج البيت اسم بمعنى حسب وأصله البناء على السكون وكسرهما للقافية وهو مبتدأ  
والخبر محذوف أى فحسبى ذلك والشاهد على رواية الحمام بالنصب وعدا الصفدى قصة زرقاء من المستحيل وقال محال أن يتفق هذا لأحد  
ثم ان الشاطبي استشكل قد فى النظم ان كانت للتقليل كاهو التبادر من جزمه أولا يبطلان العمل وان عرف المصنفين في قد ان دخلت على  
على المضارع أن تفيد التقليل فالعمل كثير مع ليت وقيل واجب فكيف يمكن التقليل بالنسبة اليها وان قلنا انها للتحقيق اقتضى ان غير ليت  
من أخواتها يساويها وليس كذلك قال ولا جواب له وليس كل داء يعالجه الطبيب وأجاب بعض بأنها للتقليل باعتبار الأفراد التى يقل  
عملها مع اتصال ما بها ( تنبيه ) ما هنا كافة وقد تكون سببا في العمل كالتى فى اذا ما وحيا فاتها فيهما شرط في العمل وألغز في ما هذه السيوطى بقوله :

ألا أيها النحوى ان كنت بارعا \* وكنت لأقوال النحاة تفصل

وأحكمت أبواب الاحاجى بأسرها \* أن لى عن حرف يولى ويعزل

﴿ فأجبت بقولى ﴾

أيا سيدا حاز المكارم جملة \* وأضحى لأرباب العقول يسائل

ودام لحل المشكلات موضعا \* ونال بما ما يرتجى ويؤول

(وجائز رفعك معطوفا) (قول كدى وهو الأصل) ولنا لم يتكلم عليه الناظم هنا لانه حكم تقرر في بابه وهو عطف النسق ولم يخالف فيه في هذا  
الباب غيره (وقوله أنه لا يجوز الرفع الخ) لانه إذا عطفنا عمرا المرفوع في مثال المكودى على زيد المنصوب قبل استكمال الخبر لم يزد أن يكون  
توارد عليه غاملا نلفظى وهو ان ومعنوى وهو الابتداء فالأول عمل في لفظه والثانى في محله وعطف باعتبار ذلك وهو لا يصح بهذا عللوا  
(وقوله اما على العطف على الموضع) أى محل اسم ان هذا ظاهر الناظم ورده الموضح بأنه لا يصح لزوال الابتداء بدخول الناسخ ويصير حينئذ لا فرق  
بين العطف قبل استكمال الخبر وبعده ورجع الوجهين الذين ذكرهما المكودى بعد (وقوله وبعده متعلق بجائز الخ) الأولى ما بعده وانه متعلق  
برفعك لا غير لما يترجم على تعلقه بجائز الفصل بالمبتدأ الذى هو رفعك وهو أجنبي الا اذا قلنا جائز مبتدأ ورفعك فاعله على حذف



( وألحقت بإن لكن وأن ) يعنى أنه يجوز أيضا رفع المعطوف على اسم أن المفتوحة المحمزة ولكن بالشرط المذكور فثاله بعد أن قوله عز وجل : أن الله يرى من الشركين ورسوله . وبعد لكن نحو ما قام بكر لكن زيدا قائم وعمرو وإنما ألحقت أن ولكن بإن لأنهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواقى ثم تم البيت بقوله : ( من دون ليت ولعل وكأن ) ولو استغنى عن قوله من دون ليت الخ لم يخل بالمعنى ثم قال : ( وخففت ان قتل العمل ) . يعنى أن ان المكسورة إذا خففت قل عملها وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء نحو قوله عز وجل : وان كلالا ليوفينهم . وفهم منه أن اها لها هو الكثير كتوله تعالى : ان كل نفس لما عليها حافظ . وأل في العمل إما للعهد أى للعمل المذكور وإما بدل من الضمير والتقدير قتل عملها ثم قال : ( وتلزم اللام إذا ما تهمل ) يعنى أنها إذا أهملت يلزم خبرها اللام وإنما لزم اللام للفرق بينها وبين النافية واللام فاعل بتلزم والفعل محذوف تقديره وتلزم اللام الخبر وأل في اللام للعهد وهى التى تصحب ان المشددة المتقدم ذكرها وفهم منه أنها ليست غيرها خلافا للفارسي ثم قال :

( وربما استغنى عنها ان بدا \* ما ناطق أرادته معتمدا )

يعنى أنه قد استغنى عن اللام بعد ان الخففة إذا أمن اللبس بينها وبين ان النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر :

أنا ابن أبة الضيم من آل مالك \* وان مالك كانت كرام المعادن

فان صدر البيت مدح فعلم أن ان فى عجزه ليست للنفى لثلاثا يتناقض صدر البيت مع عجزه فلم يحتج إلى اللام الفارقة عنها فى موضع رفع باستغنى على أنه نائب عن الفاعل وما موصولة مرفوعة يبدأ وناطق مبتدأ وأراد خبر والجملة صلة لما والضمير فى أرادته عائد على ما ومعتمدا بكسر الميم حال من فاعل أرادته ويجوز فتح ميمه على أنه حال من مفعول أرادته والتقدير ان ظهر المعنى الذى أرادته الناطق معتمدا عليه : ( والفعل ان لم يك ناسخا فلا \* تلفيه غالبا بان ذى موصلا ) . يعنى أن الفعل إذا وقع بعد ان الخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء

قد يجوز نحو عز أولو الرشد ( وألحقت بإن لكن وأن ) لا وجه للتعبير بالاحاق ولذا قال الشيخ يس صوابه أن يقول : ومثلها فى ذلك لكن وأن \* وامنع فى ليت ولعل وكأن ( قول كدى ثم تم البيت مع قوله بعد ولو استغنى الخ ) على هذا جمهور الشراح وأبدى له الشاطبي نكتة وهى التنكيك على الفراء باجاز ته ذلك مع كأن وليت ولعل ولعل الموضح أشار لشرحه بقوله ولم يشترط الفراء الشرط الثانى أى وهو كون العامل ان وأن ولكن وأيضا فانه مفهوم لقب ولم يعتبره الناظم لضعفه ( وخففت ان قتل العمل ) ( قول كدى نحو قوله عز وجل وان كلالا الخ ) بتخفيف ان ولما وهى قراءة نافع وابن كثير فان خففة من الثقيلة وكلا بالنصب والتنوين اسمها واللام فى ما لام الابتداء وفى الجالين انها القسم وما موصولة خبر ان ليوفينهم جواب لقسم محذوف والقسم وجوابه صلة لما والتقدير والله أعلم وان كلالا للذين والله ليوفينهم وقيل مانكرة موصوفة والقسم وجوابه سمدس الصفة المفردة والا فهوصفة وقر أشعبة بتخفيف ان وتشديد لما وقرأ البصرى والكسائى بتشديد ان وتخفيف لما وقرأ الشامى وحفص وحمزة بتشديدها ( وقوله كقوله تعالى : ان كل الخ ) ان مخففة وكل مبتدأ ولما اللام لام الابتداء وما موصولة وعليها خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر والجملة صلة ما وهى خبر كل ( وتلزم اللام اذا ما تهمل ) ( قول كدى يلزم خبرها اللام ) الأولى أن يقول بدل خبرها وما بعدها لأنها إذا أهملت فلا خبر لها وأجيب عنه بأن المراد خبرها لو لم تهمل ( وقوله وانما لزم اللام للفرق الخ ) فان وجدت اللام بعدها فهى مخففة من الثقيلة والإفافية وهذا انما يأتى على مذهب الفارسي القائل بأن اللام ليست للابتداء وانما هى للفرق والذى لسيبويه والجمهور أنها لام الابتداء وهى مقتضى قول الناظم وتلزم اللام لأن أل فى اللام للعهد والمعهود لام الابتداء فى قوله سابقا : وبعد ذات الكسر الخ لأن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى ﴿ فان قلت ﴾ ما ثمة الخلاف ﴿ قلت ﴾ ثمرته تظهر فى نحو قوله ﷺ : قد علمنا ان كنت لمؤمننا . فعلى أنها لام الابتداء يجب كسر ان وعلى أنها لام الفرق يجب الفتح لأن ان النافية لا يدخل عليها عامل ( وربما استغنى عنها ) ( قول كدى كقول الشاعر أنا الخ ) البيت من الطويل وقائله الطرماح واسمه الحكم بن حكيم وأنا مبتدأ وابن خبر وأبة جمع آب اسم فاعل من أبى بمعنى منع كغزاة جمع غاز والضيم الظن ومن آل بدل من أبة ومالك الأول اسم لأبى قبيلة ومالك فى قوله وان مالك اسم للقبيلة نفسها فلذلك أعاد الضمير فى قوله كانت مؤثرا وصرفه للضرورة وان مخففة ومالك مبتدأ وجملة كانت خبره والشاهد فى اهل ان وحذف لام الابتداء بعدهما من كانت لظهور المعنى والمعادن جمع معدن وهو الأصل ثم انهم اعترضوا على السكودى والموضح فى الاستشهاد بهذا البيت فانهما يقتضيان أنه لولا القرينة لصح دخول اللام أو لوجب دخولها على كانت وهو باطل لأن كان فعل متصرف خال من قدولا تدخل اللام عليه لقوله سابقا : ولان الأفعال ما كرضا \* قيل ويمكن الجواب بأن الشروط المذكورة خاصة بالثقيلة فان صح هذا الجواب اتفى اعتراض بعض على الموضح فى التمثيل بأن زيدان يقوم ( والفعل ان لم يك ناسخا فلا ) ( قول كدى إذا وقع بعد ان الخ ) نكتة له بعد ان الخ الناطق حدث عنه صلا والاصال وه وصل الشءء بالشءء ولا يدرى أهو قتل ان أو بعدها وأحاب

في الغالب كقوله عز وجل: وان كانت لكبيرة . وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك . وفهم من قوله غالباً أنه قد يكون غير ناسخ كقول الشاعر:

شلت يمينك ان قتلت لمساماً \* حلت عليك عقوبة التعمد

وقولهم: ان زينك لنفسك وان يشينك لهيه . والفعل مبتدأ وان لم يك ناسخاً شرط والجواب فلا تليفه أى لا تجده وغالباً حال من الهاء في تليفه وموصلاً لمفعول ثانٍ لتليفه . وبان متعلق بموصلاً وذى بدل من ان أو نعت لها والجملة من الشرط والجواب خبر الفعل والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر في يك ثم قال: ( وان تخفف أن فاسمها استكن ) يعنى أن أن المفتوحة إذا خففت لم تحمل كما أهملت ان المكسورة المخففة بل يستكن فيها اسمها وفهم عدم اهملها من قوله اسمها فانه لا يطابق عليه اسمها إلا وهى عاملة فيه وتجاوز في قوله استكن وانما هو محذوف إذ لا يستكن الضمير الا في الفعل أو ما جرى مجراه ثم قال: ( والخبر اجعل جملة من بعد أن ) يعنى أن خبر أن بعد ذلك الاسم المستكن في أن لا يكون الا جملة فشملة الجملة الاسمية والفعلية وفهم منه أنه لا يكون مفرداً والخبر مفعول أول باجعل وجملة هو المفعول الثانى ومن متعلق باجعل ثم قال:

( وان يكن فعلاً ولم يكن دعا \* ولم يكن تصرفه ممتنعاً

فالأحسن الفصل بقدر أو نفى أو \* تنفيس أو لو وقليل ذكر لو )

يعنى أن الخبر الذى ذكر أنه يكون جملة إذا كان مصدرًا بفعل غير دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل بينه وبين أن بقداً وبأداة نفى أو بالسين أو بسوف أو بلو أما قد يفصل بهما بينهما وبين الماضى كقوله تعالى: ونعلم أن قد صدقنا . وأما النفي فيكون بلا ولن ويفصل بهما بين أن وبين المضارع كقوله تعالى: أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا . أيحسب الانسان أن لن نجتمع عظامه . وأما السين وسوف فيصّل بهما بينهما وبين

عنه جدنا العلامة الحافظ سيدى محمد بن منصور في حاشية التصريح بأن الوصل في العرف لا يطلق إلا على ما كان في الآخر ( وقوله في الغالب ) إنما كان غالباً لأن ان في الأصل خاصة بالدخول على المبتدأ والخبر فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ في الغالب لثلاث فرق محلها بالكسبة فتكون قد دخلت على ما يدخل على المبتدأ والخبر ( وقوله كقوله عز وجل: وان كانت الخ ) اعترض بأن الصواب أن ان نافية والا استثنائية والاعتراض باطل وفاسد صناعة ومعنى اما الصناعة فلام الابتداء تعين أنها مخففة وأما معنى فلا أنه يصير ما كانت كبيرة على أحد إلا على الدين هدى الله والمقصود العكس ( وقوله شلت الخ ) البيت من الكامل وقائله الشخص المسمى بعاتكة الصحابية الجليلة زوج الزبير بن العوام رضى الله عنه نحاطب قاتل الزبير غدرا وهو عمرو بن جرمز الظالم وشلت فعل ماض ويمينك فاعله والجملة خبرية مقصود بها الدعاء كأنها قالت اللهم ارزقه الشلل الذى هو اليبس في يمينه اتى بقتل بها الزبير ومعنى حلت وجبت وأشارت بقولها عقوبة التعمد إلى قوله تعالى: ومن يقتل مؤمناً متعمداً الآية والشاهد في ان قتلت حيث ولى ان الفعل الماضى الغير الناسخ للابتداء وهو نادر ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش ( وقوله وقولهم ان زينك الخ ) هذا نثر لا شعر وان مخففة من الثقيلة واللام لام الابتداء ونفسك فاعل زينك والمعنى أن الانسان لا يزينة ان نفسه بفعل الطاعات ولا يشينه الاهى بفعل المعاصى والشاهد في زينك حيث ولى ان وهو فعل مضارع غير ناسخ وهو أندر مما قبله ( وان تخفف أن فاسمها استكن ) ( قول كدى إذا خففت لم تحمل الخ ) ( ان قيل ) ما الفرق بين المكسورة والمفتوحة حتى أهملت الأولى غالباً وعملت المفتوحة وجوباً ؟ فالجواب ؟ ان المفتوحة أقوى لأنها أكثر شبهاً للفعل من المكسورة لطلبها ما بعدهما من وجهين أحدهما أنه صلة لها يؤول بمصدر والآخر أنها عاملة فيه لأنها من النواسخ والمكسورة انما تطلب ما بعدهما من وجه واحد وهو العمل وانما التزم في المفتوحة أن يكون اسمها ضميراً لأن المكسورة المخففة أصل وثبت عملها في الظاهر والعمل في الظاهر أقوى والمفتوحة فرع والعمل في الضمير على خلاف الأصل فأعطى الأصل للأصل والفرع للفرع ( وقوله وتجاوز في قوله استكن الخ ) أصله سيدى يحيى الشاوى رافعا لتجاوز بقوله: وان تخفف أن فاسمها حذف \* والخبر اجعل جملة كما وصف وهذا الاعتراض مبنى على أن الاستكان عين الاستتار وهنا أطلقه الناظم على الحذف فيكون من باب استعمال المشترك في أحد معنييه وعبرة الناظم أحسن من عبارة المصلح لأن عبارة الناظم تفيد أمرين كون اسمها ضميراً وكونه غير مذكور وعبرة المصلح لا تفيد الا أنه لا بد أن يكون محذوفاً وأما تعين كونه ضميراً فلا ( والخبر اجعل جملة من بعد أن ) ( قول كدى بعد ذلك الاسم المستكن ) أشار بهذا إلى أن محل وجوب كون خبرها جملة إذا كان الاسم مستترا كما هو الواجب فلو كان اسمها مذكوراً جاز في خبرها الافراد نحو علمت أنك زيد وانما اشترط في خبرها أن يكون جملة لأنها لما خففت وكان اسمها ضميراً وقع اجحاف فجعلوا الجملة خبرها لاشتغالها على المسند والمسند اليه ( وان يكن فعلاً ولم يكن دعا ) ( قول كدى بينها وبين الماضى كقوله تعالى: الخ ) انما احتيج إلى الفصل بقداً لأنها تقرب زمن الماضى من الحال والآية من مقول الحوارين لعيسى عليه السلام حيث طلبوا منه ازال المائدة قال تعالى: إذ قال الحواريون . الآية ( وقوله فيكون بلا ولن الخ ) نكت بذلك على الناظم حيث أطلق في النفي فيظهر أنه يكون بجميع

المضارع كقوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثله قولك علمت أن سوف يقوم زيدوأمالو فيفصل بها بينها وبين الماضي كقوله عز وجل: وأن لو استقاموا. وقوله: وقليل ذكر لو. أى قليل من يذكرها من النحويين لأن الفصل بها قليل وفهم من قوله فالأحسن أنه يجوز أن يؤتى بغير فصل كقول الشاعر:

علموا أن يؤملون فجادوا \* قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل

وفهم من سكوتهم عن الجملة الاسمية أنه لا يفصل بينها وبين أن وذلك على نوعين الأول أن يتقدم المبتدأ على الخبر كقوله تعالى: وآخر دعوهم أن الحمد لله رب العالمين. والآخر أن يتقدم الخبر كقول الشاعر:

في فتية كسيوف المهند قد علموا \* أن هالك كل من يحفى ويتعل

وفهم من اشتراطه في الفعل الشرط المذكور أنه لا يفصل بينهما إذا كان الفعل دعاء كقوله عز وجل: والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين. أو غير متصرف كقوله تعالى: وأن ليس للإنسان إلا ما سعى. واسم يكن ضمير عائد على الخبر وفعلها خبرها ولم يكن دعا جملة معطوفة على الجملة قبلها والفاء جواب الشرط والأحسن الفصل جملة اسمية وبقد متعلق بالفصل لأنه مصدر و ذكر لو مبتدأ و قليل خبر مقدم ثم قال:

( وخففت كأن أيضا فنوى \* منصوبها وثابتا أيضا روى )

يعنى أن كأن تخفف أيضا ولا تنهمل وفهم عدم اهمالها من قوله فنوى منصوبها فهي إذا كأن المفتوحة المخففة إلا ان اسم كأن قد يكون منويا وقد يكون ثابتا وفهم ذلك من قوله وثابتا أيضا روى وفهم أيضا من كونه لم يشترط في خبرها أن يكون جملة كما ذكر في ان ان خبرها يكون جملة ويكون مفردا مثال الجملة قوله: ووجه مشرق النحر \* كأن ثدياه حقان فاسمها في هذا البيت ضمير الشأن وهو محذوف والجملة من قوله ثدياه حقان في موضع الخبر ومثاله مفردا قول الشاعر: ويوما توأفينا بوجه مقسم \* كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم وكأن ثديه حقان على رواية النصب وفهم من اقتصاره على أن وإن وكان ان باقيها لا يكون فيه هذا الحكم

أدوات النفي وليس كذلك ثم ان المكودي خص النفي بالاولان والصواب زيادة لم ومثالها قوله تعالى: أيحسب أن لم يره أحد. ويوجد في بعض نسخه ذكر لم وخص كدى أيضا ذلك بالمضارع أما لن فسلم وأمالا فتدخل على الماضي أيضا نحو حسبت أن لا قام زيد بل لا تدخل حتى بعد أن المصدرية ( وقوله وفهم من قوله فالأحسن انه يجوز الخ ) تبع عبارة الناظم المقتضية أن عدم الفصل حسن جائز والحق انه قليل وانما الفصل في المواضع المذكورة للفرق بين المصدرية والمخففة لأن كلا منهما يدخل على ما ذكر فان وجد الفصل علم انها غير مصدرية ( وقوله كقوله علموا الخ ) البيت من الخفيف وأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف وجملة يؤملون خبرها من التأميل الذي هو الرجاء والمراد هنا القصد فجادوا معطوف على يؤملون ويسئلون بضم الياء مبني للمفعول والواو نائبه وباعظم معمول جادوا وسؤل بضم السين مصدر سأل يسأل سؤلا والمراد المسئول وهذا غاية الجود حيث جادوا قبل السؤال وجادوا بأعظم ما يسئلونه والشاهد في يؤملون حيث كان فعلا مضارعوا ليا لأن من دون الفصل ( قلت ) قد يقال لا يحتاج الى فصل هنا لأنه انما يؤتى به للفرق بين المصدرية والمخففة وهنا ان غير مصدرية قطعاً والا لحذف نون يؤملون ( وقوله وفهم من سكوتهم الخ ) الأولى أنه مفهوم من قوله فعلا الا أن يريد بالسكوت انه لم يخرج ( وقوله كقول الشاعر في فتية الخ ) البيت من البسيط وقائه الاعشى في فتية حال من الضمير في بيتي المذكور قبل هذا البيت وكسيوف نعت لفتية وشبههم بسيف في القطع والحدة وان مخففة من الثقيلة وهالك خبر مقدم وكل مبتدأ مؤخر وجملة يحفى ويتعل صفة أو صلة لمن وأراد بمن يحفى القبر ومن يتعل الغنى والشاهد في وقوع الجملة الاسمية بعد ان ولا فصل مع تقدم الخبر وتأخر المبتدأ ( وقوله كقوله عز وجل والخامسة أن غضب الله عليها الخ ) بتخفيف أن وكسر ضاد غضب فعلا وهي قراءة نافع وفي بعض نسخ التصريح قرىء به في غير السبع وهي سبق قلم وانما لم تحتج الجملة الاسمية الى فاصل لأن أن المصدرية لا تدخل عليها فان دخلت أن عليها علم انها مخففة قطعاً والفعل الجامد شبهه بالاسم وفعل الدعاء شبهه بالجامد الشبيه بالاسم ( وخففت كأن أيضا ) ( قول كدى كقوله ووجه الخ ) البيت من المخرج من أبيات من كتاب سيبويه ولم ينسبه والواو في ووجه واورب ووجه مجرورها وروى وصدر بدل ووجه وروى ونحر مشرق الصدور كأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة ثدياه حقان من المبتدأ والخبر في محل رفع خبرها والشاهد في كون خبر كأن المخففة جملة ( وقوله قول الشاعر ويوما الخ ) البيت من الطويل وقائه علباء بن أرقم وقيل أرقم بن علباء وقيل باعث عدح امرأة يوم ما بالنصب معطوف على ما قبله وروى بالجر فتكون الواو واورب وتوافينا مضارع من الموافاة بمعنى الاقبال وفاعله ياء المؤنثة المحاطبة ومقسم اسم مفعول بمعنى حسن نعت وجهه كأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وظبية بالرفع خبرها وفيه الشاهد حيث جعل خبرها مفردا وروى ظبية بالنصب فيكون اسم كأن والخبر محذوف أى كأن ظبية مكانها وروى بالجر فتكون الكاف حرف جر للتشبيه وان زائدة بين الجار والمجرور وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت وجملة تعطو من الفعل المستتر صفة لظبية على الروايات الثلاث ومعنى تعطو تتناول ووارق السلم شجر له شوك تحبه الطباء فاذا رآته

أما ليت ولعل فلا يخففان وأما لكن فانها تخفف ولكنها لاتعمل مخففة ثم قال :

### ﴿ لا التي لنفى الجنس ﴾

قوله لا التي لنفى الجنس أى التي يقصدها نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص فاذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالاسماء فعملت ثم قال :

( عمل إن اجعل للا في نكره \* مفردة جاءتك أو مكرره )

وانما عملت عمل إن لانها في النفي نظيرة ان في الايجاب اذ إن توكيد للايجاب ولا توكيد للنفي ولما كان عملها بالجل على إن ضعفت فلم تعمل إلا في نكرة ولذلك قال في نكرة وقوله مفردة جاءتك نحو لارجل في الدار أو مكررة نحو لاحول ولا قوة الا بالله الا أن عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز وسيأتي وعمل مفعول باجعل ولا متعلق باجعل وكذلك في نكرة ومفردة ومكررة حالان من الضمير في جاءتك العائد على لائم ان النكرة التي لاتعمل فيها لا على ثلاثة أقسام مضافة وشبيهة بالمضاف ومفردة وقد أشار الى الاول والثاني بقوله :

أسرعت اليه بوجه حسن ( وقوله أما ليت ولعل الخ ) ذكر ليت هنا لا ينبغي لانه ليس فيها ما يخفف وأما لعل فالجمهور على عدم صحة التخفيف فيها وذهب الفارسي إلى جوازه ويكون اسمها ضمير الشأن وما بعدها خبرها ( وقوله ولكنها لاتعمل الخ ) علة منع العمل زوال اختصاصها بالاسماء فتدخل على الافعال نحو قوله تعالى : وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين . والله أعلم .

### ﴿ لا التي لنفى الجنس ﴾

إنما أفرد لا يباب وإن كانت من أخوات إن لاختصاصها بأحكام وطول الكلام عليها ( قول كدى أى التي يقصدها نفى الجنس ) المراد به التي يقصد بالاثباتان بها نفى معنى خبرها عن جنس اسمها وأشار بهذا التأويل الى أمرين الاول وجه عملها الثانى دفع اعتراض وارد على قول الناظم التي لنفى الجنس وصورته أن يقال لا العاملة عمل ليس قد تكون لنفى الجنس أيضا فتشملها الترجمة مع أنها غير مرادة فالاولى أن يقول العاملة عمل ان كما نكت عليه الموضع فاجاب كدى بما حاصله ان لا العاملة عمل إن تفيد نفى الجنس قطعا ولا تكون لنفى الوحدة أبدا والعاملة عمل ليس تكون لنفى الجنس وتكون لنفى الوحدة والقارئ تبين والمقصود بهذه الترجمة ما يفيد نفى الجنس لا غير وقول من قال ان العاملة عمل ليس لاتكون الا لنفى الوحدة مردود بنحو قول الشاعر : تعز فلاشئ على الارض باقيا . ( وقوله كانت مختصة ) ﴿ ان قيل ﴾ حيث اختصت بالاسم فالقياس أن تعمل الجر . ﴿ فالجواب ﴾ انها لو عملت الجر لتوهم أنه بمن مقدرة لا بالبدليل ظهورها في قوله : ألا من سبيل الى هند ( عمل ان اجعل للا في نكرة ) ( قول كدى لانها في النفي نظيرة ان الخ ) قيل صوابه أن يقول تقيضه بدل نظيرة كما يوجد ذلك في بعض نسخه المصلحة والشئ يحمل على تقيضه كما يحمل على نظيره وأجيب بأن معنى كونها نظيرة ان في خصوص كون كل منهما للتأكيـد وان كانت ان لتأكيـد الايجاب ولا لتوكيد النفي ويدل لهذا الجواب كلامه بعد وهذا الوجه الذى هو التأكيـد أحد الوجوه التي أشبهت لافيا ان ومنها ان كلاهما مختص بالدخول على الجمل الاسمية ومنها أن كلاهما له صدر الكلام ( وقوله اذ إن توكيد للايجاب الخ ) الاولى أن يقول توكيد للنسبة اثباتا ونفيا لان ان لاتكون لتوكيد الايجاب فقط ومن توكيدها النسبة المنفية قوله تعالى : ان الله لا يظلم الناس شيئا . والعدر عن كدى بانه لما كان الغالب في ان توكيد الايجاب خصا به ( ولا توكيد للنفي ) هذه العبارة تقتضى أن النفي كان موجودا قبلها فلما دخلت لا أ كدته وليس كذلك بل النفي انما حصل بها وأجيب بان لاهذه كانت عاملة عمل ليس فكانت تحتل نفى الجنس فلما عملت عمل إن دلت على نفى الجنس قطعا فهذا معنى توكيدها للنفي أو تقول ان النفي بها أقوى من النفي بسائر أدواته ( وقوله فلم تعمل الا في النكرة ) بل شرطوا لعملها شروطا سبعة كافي التوضيح الآن الشرط الرابع عنده وهو أن لا يدخل عليها جار غير محتاج اليه لانها دخلت حينئذ على مفرد فيكون خروجها عن موضوع كونها تدخل على الجملة الاسمية ( وقوله الا أن عمل المفردة واجب ) ظاهره كغيره ان المفردة اذا توفرت معها الشروط وجب عملها عمل ان وهو باطل بل يجوز حينئذ إعمالها عمل ليس الا أن يحمل كلام كدى وغيره على مطلق العمل الصادق بعمل ان وعمل ليس يكون صحيحا لانه لا يجوز الغاؤها مفردة ( وقوله وعمل المكررة جائز الخ ) ظاهره ولو مع توفر الشروط واعتراضه الشيخان بردلة والفارسي قائلين الصواب انها ان توفرت الشروط وجب مطلق العمل أفردت أو كررت .

( فانصب بها مضافا أو مضارعه \* وبعد ذلك الخبر إذا ذكر رافعه ) ينشأن أن لا تنصب المضاف والمشبّه بالمضاف والراد بالمشبّه بالمضاف ما عمل فيها بعده فمثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبّه بالمضاف لا طالعاً جبلاً عندنا ولا ماراً يزيد في الدار ولا حسناً وجهه في الدار وأما سمي مشبهاً بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف وقوله: وبعد ذلك الخبر إذا ذكر رافعه. أي بعد نصبك الاسم إذا ذكر الخبر في حال كونك رافعا له مثاله لا ظالم رجل محمود ولا طالب علم محروم وفهم من قوله وبعد ذلك أن الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم وبعد متعلق بأذكر والخبر مفعول مقدم بأذكر ورافعه حال من الضمير المستتر في أذكر والهاء في رافعه عائدة على الخبر ثم قال :

( وركب المفرد فأتاحها كلا \* حول ولا قوة )

الراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبّه بالمضاف وأتاحتها أي في حال كونك فأتاحتها له ثم أتت بمثال فيه لا مكررة وقد تقدم أن لا إذا تكررت كان عملها جائزا لا واجبا ولذلك قال :

( والثان اجعلا \* مرفوعا أو منصوبا أو مركبا \* وان رفعت أولا لاتصبا )

فهذه خمسة أوجه الأول فتحهما وهو المستفاد من المثال الثاني فتح الأول ورفع الثاني وهو المستفاد من قوله: والثان اجعلا مرفوعا. الثالث فتح الأول ونصب الثاني وهو المستفاد من قوله أو منصوبا فهذه ثلاثة أوجه في الثاني مع فتح الأول والرابع رفع الأول والثاني والخامس رفع الأول وبناء الثاني على الفتح وهما مستفادان من قوله: وان رفعت أولا لا تنصبا. فهى عن نصب الثاني مع رفع الأول وبقى رفعه وبنائه على الفتح ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع لا ووجه نصب الثاني أنه معطوف على موضع اسم لا ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر أو معطوف على لامع اسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس ووجه رفع الأول والثاني أنهما مبتدآن أو عملا عمل ليس ووجه رفع الأول وفتح الثاني أن الأول مبتدأ أو اسم لا إن عملت عمل ليس والثاني مبني على الفتح مع لا \* والثان مفعول أول اجعلا ومرفوعا مفعول ثان وما بعده معطوف عليه ومعنى أول للتخيير وان رفعت شرط ولا تنصبا جوابا وهو على حذف الفاء أي فلا تنصبا أو الألف بدل من نون التوكيد الخفيفة ثم قال :

( فانصب بها مضافا أو مضارعه ) ( قول كدى ما عمل فيها بعده ) أى عملا مثل عمل الفعل كذا تشمل العبارة المضاف أذهو عامل في المضاف إليه على الأصح والمشبّه بالشيء غيره ويدل لهذا ( قوله بعد وأما سمي مشبها الخ ) \* ثم أعلم أنه لا تكرار بين فانصب بها مع قوله قبل عمل إن لأن العمل السابق يصدق بالنصب والبناء على الفتح ففيه إجمال وما هنا تفصيل له وبه يسقط قول من قال بالتكرار ( وركب المفرد فأتاحها ) في كلامه إعطاء الحكم وهو البناء على الفتح مع الإشارة إلى علة البناء وهى التركيب كما في خمسة عشر وكون علة البناء التركيب مذهب الجمهور ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا وعملت عمل ليس نحو لا فيها رجل على مذهب من يجيز تقديم الخبر الظرف أو رجل مبتدأ وفيها خبر مقدم ( فان قلت ) لم يذكر الناظم في قوله كالمشبّه الوضع الخ أن من أسباب البناء التركيب ( فالجواب ) أنه داخل في قوله وكافتقار أصلا لأن الجزء الأول من التركيب مفتقر للثاني وتعقب بأن الافتقار الموجب للبناء هو الافتقار إلى جملة كما مر لا إلى مفرد كما هنا ولذا قال بعض الجواب أن الأسباب المذكورة هناك للبناء المستدام لا للعارض وهذا عارض وقيل بنى لتضمنه معنى من النى هو استغراق الجنس وعلى كل بنى على حركة تنبئها على عروض البناء وكانت فتحة لفتحها ثم إن الناظم أطلق المفرد على ما يشمل الحقيقي نحو رجل والمحازى وهو جمع التكسير نحو رجال واسم الجنس نحو بقرة وشجر واسم الجمع نحو قوم ورهط إذا جميع يبنى على الفتح وأما أطلقه على ما ذكر لأن المفرد في هذا الباب والنداء ما ليس بمضاف ولا مشبّه به كما أنه أطلق الفتح في قوله فأتاح وأراد ما يشمل نائبه وهو الياء في التثنية نحو لا رجلين وفي الجمع على حده نحو لا بنين وأما جمع المؤنث السالم فيبنى على الفتح وعلى الكسر نحو لا نساء للشيب ( والثان اجعلا \* مرفوعا ) ( قول كدى وهو المستفاد من المثال ) بل هو مصرح بهما في النظم أما فتح الأول فمصرح به في قوله وركب المفرد وأما فتح الثاني فمصرح به في قوله بعد أو مركبا ( وقوله أنهما مبنيان مع لا ) أى كل اسم مبني مع لا والخبر حيثئذ محذوف ويجوز تقدير خبر واحد لها بعد الثانية أى لنا كما تقول أن زيدا وعمرا قائمان ويجوز جعل خبر لكل واحد منهما متصلا باسمه أى لنا ( وقوله على موضع اسم لا ) وتكون لا الثانية حيثئذ زائدة ( وقوله أنه مبتدأ محذوف الخبر ) أى وتكون لا زائدة لا مهمة لأن مطلق عملها واجب أن توفرت الشروط كررت أو أفردت كما مر عن الشيخين وهكذا يقال في قوله بعد مبتدآن وفي قوله أن الأول مبتدأ \* ثم أعلم أن الصور التي يقتضيها العقل تسع من ضرب أحوال الأول الثابت بناؤه على الفتح ونصبه ورفع في ثلاثة أحوال الثاني لكن نصب الأول لا يجوز فتخرج صورته الثلاث تبقى ست خمس منها جائزة وواحدة ممنوعة وهى منطوق وان رفعت أولا الخ ( تنبيه ) تجوز النجاة الأوجه الخمسة أما ذلك باعتبار يقتضيه التركيب ويحتمله من غير مراعاة قصد التكلم والا فان قصد التكلم نفى الوحدة فقط فيهما أو نفى الجنس لا نصا تعين رفع ما بعدها على أن لا عاملة عمل ليس



(ومفردا نعتا لمبنى يلى \* فافتح أو انصب أو ارفع تعدل) يعنى انه يجوز فى نعت اسم لا المبني على الفتح ثلاثة أوجه فتحه ونصبه ورفعته وذلك بشرطين الأول أن يكون مفردا وهو المنبه عليه بقوله ومفردا والثانى أن يكون متصلا بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله يلى أى يلى المنعوت فتقول لا رجل قائم وقائما وقائم فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا ووجه الرفع الحمل على موضع لامع اسمها ومفردا مفعول مقدم بافتح أو انصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل وقدم مفردا على نعتا وحقه التأخير عنه لأنه ووصف له لأجل الضرورة ويجوز نصبه على الحال لانه نعت نكرة تقدم عليها والمبنى متعلق بنعتا ويلى فى موضع الصفة لمبنى وأوللتخير وتعدل مجزوم على جواب الأمر ثم قال :

( وغير ما يلى وغير المفرد \* لاتين وانصبه أو ارفع اقصد )

أشار فى هذا البيت الى مسئلتين الأولى أن يكون اسم لا مبني على الفتح والنعت مفردا الا انه مفصول بينهما الثانية أن يكون النعت يلى المنعوت الا انه غير مفرد أى مضاف أو مشبه بالمضاف فمثال الأولى لا رجل فى الدار ظريفا وظريفا ولا يجوز البناء للفصل بينهما ومثال الثانية لا رجل قاصد غلام فالفتح فيه أيضا ممتنع لمكان الاضافة ووجه النصب فيها الحمل على اللفظ لأن المبنى هنا شبيه بالعرب ووجه الرفع حمله على موضع لامع اسمها وغير ما يلى مفعول مقدم تبين والرفع مفعول مقدم باقصد ثم قال :

( والعطف ان لم تتكرر لا احكاما \* له بما للنعت ذى الفصل انتمى ) . يعنى انك إذا عطفت على اسم لا المبني ولم تتكرر لا جازفى المعطوف ما جازفى النعت المفصول وهو الرفع والنصب وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول لا رجل وامرأة بالنصب على اللفظ كقول الشاعر : فلا أب وابنا مثل مروان وابنه \* إذا هو بالحجد ارتدى وتأزرا وامرأة بالرفع على المحل

وان أراد نفي الجنس نصاتعين بناؤها على الفتح على انها عاملة عمل إن وان أريد بالأول شىء والثانى شىء فعلى حسب ما قصده التكميل (ومفردا نعتا لمبنى يلى) ( قول كدى وذلك بشرطين ) الحق أن الشروط ثلاثة كما يؤخذ من الناظم اثنان عند كدى والثالث أن يكون نعتا لمبنى فلو كان نعتا لمعرب فلا يجوز فيه ثلاثة أوجه كما سيدكره ( وقوله تركيب الصفة مع الموصوف ) لا يقال التركيب يقتضى ثلاثة أشياء لا والموصوف والصفة لأننا نقول التركيب للصفة والموصوف ثابت قبل دخول لا فهما شىء واحد فلم تدخل الا بعد التركيب ( وقوله الحمل على موضع لا الخ ) لأنهما صارا بالتركيب كشىء واحد فحكما على محلهما بالرفع بالابتداء وجعلوا النعت للمجموع ( وقوله مع تأخير العوامل ) أشار بهذا إلى ان التنازع لا يمكن الا على مذهب من يميزه فى المتقدم والناظم لا يميزه فالأولى انه من الحذف من الآخرين لدلالة الأول عليه على ان الناظم لا يرى التنازع بين أكثر من عاملين ( وقوله ويجوز نصبه على الحال الخ ) الأولى الوجه الأول ويكون قول الناظم نعتا بدلا أو عطف بيان لأنهم نصوا على انه ان تقدم النعت على المنعوت وكان النعت صالحا لمباشرة العامل فان المنعوت يعرب بدلا أو عطف بيان نحو قوله تعالى : صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الله بالجحر ( وقوله والمبنى متعلق بنعتا ) صحيح ان جعلت الضمير فى يلى يعود على النعت ويكون التقدير افتح مفردا نعتا لمبنى يلى ذلك النعت المنعوت المبني ويؤخذ حينئذ من الناظم أن القيود ثلاثة مفرد نعت لمبنى موال للمنعوت وأما النعت فهو الموضوع فلا يعد شرطا ( وغير ما يلى وغير المفرد ) ( قول كدى إلى مسئلتين الخ ) سبع مفهوم ماقاله فى البيت قبل وانهما شرطان وأصله المرادى اعتبارا بظاهر الناظم هنا والحق أن صور المفهوم ثلاث كالمنطوق وعبرة الناظم هنا مؤولة لتصدق بفاهيم الشروط الثلاثة وذلك بأن تجعل مفعول يلى محذوفا وغير يعنى الا وما واقعة على النعت والتقدير لاتين إلا النعت الذى يلى المبني فيصدق بصورتين الأولى لا موالاة أصلا وقد ذكرها الثانية أن تكون الموالاة موجودة ولكن للمعرب نحو لا غلام سفر ظريفا أو ظريفا فى الدار فهذه الصورة الثلاثة الباقية على كدى وهو مفهوم قوله سابقا نعتا لمبنى فيكون الناظم قد استوفى المسئلة منظوقا بلا تأويل ومفهوما بالتأويل والله أعلم . ( وقوله الحمل على اللفظ الخ ) هذا هو الذى للناظم والذى للجهمور انه بالحمل على محل اسم لا إذ اللفظ مبنى ثم ان كدى مرهنا على ما للناظم وفى قوله ومفردا نعتا الخ حيث قال ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا على مامر للجهمور وبهذا مجاب عن قول من قال ان فى كلامه مخالفة ( والعطف ان لم تتكرر لا احكاما ) ( قول كدى جازفى المعطوف الخ ) أشار بهذا إلى أن الناظم أطلق المصدر الذى هو العطف وأراد اسم المفعول الذى هو المعطوف لأن الرفع والنصب حكمان للمعطوف لا للعطف ( وقوله على اللفظ ) هذا على ما للناظم والذى للجهمور وهو الحق انه على المحل كما ذكر قبل ( وقوله كقول الشاعر فلا أب الخ ) البيت من الطويل وقائله رجل من بنى كنانة والفاء عاطفة ولا نافية للجنس وأب اسمها وابنا معطوف على محل أب أو لفظه ومثل بالرفع خبر لا ومروان المراد به مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان وإذا ظرف للماضى على غير الغالب استعملت استعمال إذ وأفرد هو

كقول الشاعر : هذا وجدكم الصغار بعينه \* لا أم لي ان كان ذاك ولا أب  
فجعل لازائدة وعطف على الموضع والعطف مبتدأ وخبره احكاما له ومما موصولة وصلتها انما وللنعت متعلق بانتمى وذى الفصل صفة  
للنعت وله متعلق باحكاما وكذلك بما والضمير في له هو الرابط بين المبتدأ والخبر ويجوز نصب العطف بفعل مضمرة يفسره احكاما وهو اوجود  
وعلى هذا فجواب الشرط الذى هو ان لم تتكرر محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير احكم للعطف بما انتسب للنعت المفصول ان لم تتكرر  
فاحكم به بذلك ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معا إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير فاحكم  
ثم قال : (وأعط لامع همزة استفهام \* ما تستحق دون الاستفهام)  
يعنى ان حكم لا إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها في جميع الوجوه المتقدمة وفيه نظر لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها  
همزة الاستفهام معان وهى التهنى والترجى وقد يبق كل واحد على معناه وظاهره انه موافق في ذلك للمازنى والمبرد فانها عندهما لا تجرى مجراها قبل  
الهمزة مطلقا وأما ألا تلى للعرض فلا مدخل لها في هذا الباب لأنها لا تدخل إلا على الفعل ولا مفعول أول بأعط وما مفعول ثان وصلتها تستحق  
وسم متعلق بأعط ودون متعلق بتستحق وليس قوله الاستفهام مع قوله استفهام بايطاء لان الأول نكرة والثاني معرفة ثم قال :  
(وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر \* اذا المراد مع سقوطه ظهر)  
يعنى انه اذا لم يعلم خبر لا فلا يجوز حذفه كقول الشاعر :

ورد جارهم حرفا مضمرة \* ولا كريم من الولدان مصبوح

مع أنه تعالى شين مروان وابنه فالياس هما اعتبارا بما ذكر أو أن الواو في وابنه معنى أول ذلك أفرد ضمير ارتدى أيضا ومعنى ارتدى وتأزر  
بالجد جعله رداء وإزارا والقياس تقديم تأزر على ارتدى لأن الأثر سابق لكن العطف بالواو فلا يقتضى ترتيبا والشاهد في عطف ابنا بالنصب  
على أب (وقوله كقول الشاعر هذا الخ) البيت من السكامل وقائله فيه اضطراب كثير هذا مبتدأ وجدكم الواو للقسمة وجدكم مقسم به مجرور  
والصغار بفتح الصاد الذى خبر هذا وبمعناه كيد الصغار مجرور بالباء الزائدة وقيل حال بمعنى حقوا ولا نافية للجنس وأم اسمها ولى خبرها وكان تامة  
وذلك الفعل بها إشارة إلى الأمر الذى يوجب فعله الصغار وجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه وجملة الشرط اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه  
ولازائدة وأب بالرفع معطوف قال العينى على محل اسم لا السابقة وقال الفارسى انه معطوف على محل لامع اسمها والشاهد في العطف بالرفع بعد استكمال  
الخبر ثم الاستشهاد بهذا البيت خروج عن الموضوع الذى هو عدم تكرار لا وهنا كررت ولا حاجة لدعوى زيادتها (وقوله يفسره احكاما الخ)  
أى يفسره بمعناه كأنتذكر وأقصد لأن احكم انما يتعدى بحرف الجر أو تقول يفسر العامل من لفظ احكم ويقدر الجار كما يؤخذ من تقديره بعد  
(وقوله هو اوجود) لقول الناظم واختير نصب قبل فعل ذى طلب (وقوله على هذا) أى ما ذكر من الوجه الأول الذى هو الرفع ومن الوجه الثانى  
الذى هو النصب أما الرفع فلان احكاما خبر المبتدأ وأما على النصب فلو جعلنا احكاما جواب الشرط فلا يعمل فيما قبل الشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا  
فيتعين عليهما أن الجواب محذوف (وقوله ويجوز أن يكون الخ) أى على الوجه الأول الذى هو الرفع فيكون احكاما هو الجواب وهذا هو  
الظاهر لا غيره وحذف الفاء أولى من حذف الجواب (وأعط لامع همزة استفهام) (قول كدى وفيه نظر) تبع فيه المرادى ولم يفصح بوجه  
الاعتراض كل الافصاح ووجهه على ما لها ان الناظم أطلق فظاها انه مهما دخلت همزة الاستفهام على لا فالحكم ما تقدم من العمل وليس  
كذلك بل لا يكون الحكم كذلك إلا إذا بقيت الهمزة على معناها من الاستفهام ولا على معناها من النفي وأما إذا ركت مع لا وصارا دالين  
على معنى واحد فتارة لا تدخل على الاسم أصلا وهى العرضية وتارة تدخل على الأسماء ولكنها لا تعمل كالألتمنية هذا حاصل الاعتراض  
والحق أن كلام الناظم سالم لا شئ فيه لأنه قال وأعط لا أى النافية مع همزة الاستفهام من اضافة الدال الى المدلول أى الهمزة الدالة على  
الاستفهام فيؤخذ حينئذ منه أن الحكم الذى قال يكون لها اذا بقى كل من الحرفين على معناه وأما إذا ركا وصارا دالين على معنى واحد  
فهل يكون لها هذا العمل أم لا يبق ما هو أعم ولا يعترض عليه بعموم المفهوم ثم إن السكودى جعل لا التوبيخية من المركب الذى لا تعمل معه  
والحق أنها تعمل لأن كل حرف باق على معناه انظر حاشية شيخنا الوالد (وقوله وظاهره أنه موافق الخ) هذا كأنه جواب عن الناظم  
بتخريجه على غير مذهب الجمهور وقد علمت صحة كلام الناظم على مذهب الجمهور (وقوله ومع متعلق بأعط ودون الخ) الأولى أن مع فى  
موضع نصب على الحال من لا ودون فى موضع نصب على الحال من ضمير تستحق (وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر) قدم  
كدى شاع المفهوم ومثل له على المنطوق ولم يثل له وما كان ينبغى له ذلك ومثال المنطوق قالوا لا ضمير أى علينا (قول  
كدى فلا يجوز حذفه الخ) نكت به على الناظم اذ الفهوم شاع يقتضى أن حذفه اذا لم يدل عليه دليل غير شائع ولا  
أقل أن يكون جائزا مع أنه غير جائز (وقوله كقول الشاعر ورد الخ) البيت من البسيط وقائله رجل جاهلى اجتمع

وان علم كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند بني تميم وطيء وفهم من إطلاقه في الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفا أو مجرورا أو غيرها خلافا لمن فصل وفهم من قوله في ذا الباب أن حذف الخبر في غير هذا الباب ليس بشائع وان علم والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر وجواب اذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

### ﴿ ظن وأخواتها ﴾

من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها فتدخل على المبتدأ والخبر فتصبيها بعد أخذها الفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت وهي على قسمين قلبية وتصيرية وقد أشار إلى الأول بقوله : ( انصب بفعل القلب جزأى ابتداء ) وجزأى الابتداء هما المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمل نحوه تيقن وتفكر ونحوها أشار إلى الأول بقوله :

( أغنى رأى خال علمت وجدا \* ظن حسبت وزعمت مع عد

ججاردى وجعل اللذ كاعتقد \* وهب تعلم )

يعنى أن هذه الأفعال القلبية منها ما يفيد في الخبر يقينا وتسمى علمية ومنها ما يفيد ترددا مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية ولم يرتبها الناظم بل ذكرها على حسب ما سمح به الوزن وأنا أنبه على كل واحد منها ان شاء الله أمارأى فانها بمعنى علم تقول رأيت زيدا عالما أى علمته وأما خال فبى بمعنى ظن وعلم هى أصل الأفعال العلمية ومنها يفسر سائرهما ووجد بمعنى علم وظن هى أيضا أصل الأفعال الظنية وبها يفسر سائرهما وحسب بمعنى ظن وزعم بمعنى ظن وعد كذلك وحجا كذلك أيضا ودرى بمعنى علم وجعل كذلك وفيها زيادة وهو الاعتقاد ولذلك قال :

وجعل اللذ كاعتقد . وهب بمعنى ظن وتعلم بمعنى علم فهذه ثلاثة عشر فعلا كلها متساوية في نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها وهى كلها معطوفة على رأى على حذف العاطف وهى كلها مفعولة بأغنى إلى زعمت وعد مخفوفة بمع ومع متعلق بأغنى وحجا ودرى وجعل معطوفات على عد والذى نعت لجعل وصلاته كاعتقد وهب وتعلم معطوفان أيضا على ما بعد مع وهذه الأفعال

مع النابعة وحاتم عند امرأة يقال لها مارية خاطبين لها قدمت حاتما عليهما وتزوجته فأنشد هذا الرجل أبياتا من جملتها هذا البيت ورد فعل ماض فاعله الجازر وهو الذى ينجر الإبل ويدبح غيرها وحر فامفعوله والحرف الناقصة السنة ومصرمة صفة حرفا والمصرمة الناقصة التى قطع رأس ثديها ليحبف لبنها فتقوى على الحمل وتسمن قاله غير واحد والولدان جمع وليد والمراد بهم الصبيان والعبيد والمعنى لا يسبق بالشراب في هذا الوقت الا الكبير الشريف في قومه والشاهد في ذكر الخبر وهو مصبوح ولا يجوز حذفه لأنه غير معلوم ثم ان كدى خص قول الناظم ذا الباب بآبلا والحق أن المراد به ما ينصب الاسم ويرفع الخبر فيكون شاملا لآبلا وان لا لأن الناظم لم يتعرض لحذف الخبر في باب ان وأخره هنا ليفيد عموم البابين وحكم حذف الاسم كحذف الخبر يجوز ان علم نحولا عليك أى لا بأس عليك والله سبحانه وتعالى أعلم .

### ﴿ ظن وأخواتها ﴾

هذا هو الباب الثالث من النواسخ والمراد بأخواتها نظائرها في العمل فتدخل جميع أفعال الرجحان وجميع أفعال اليقين الناصبة للمفعولين وجميع أفعال التصيير والقول بشروطه فيكون الناظم ترجم للجميع نعم فيكون قوله لعلم عرفان البيت تبرعا ولم يرد أخواتها في المعنى لأنه يخرج عنه أفعال اليقين والتصيير وعبر بظن الدالة على الرجحان ولم يقل علم وأخواتها مثلا ولا صير وأخواتها لأن أفعال الرجحان أكثر استعمالا من غيرها وذكركم غير ظن وأخواتها في المرفوعات مع أنها ليست منها تسمى للنواسخ وجمعها ( قول كدى على التشبيه بأعطيت ) وجه الشبه بينهما احتياج معنى كل منهما الى وجود مفعولين إلا أنهم في باب ظن أصلهما المبتدأ والخبر بخلاف باب أعطى وانما شبهوا ظن بأعطى ولم يعكسوا لأن معنى أعطى يتعلق بذات المفعولين ومعنى ظن وأخواتها يتعلق بهما من جهة النسبة التى بينهما والتعلق بالذات أقوى :

( انصب بفعل القلب جزأى ابتداء ) ( قول كدى وجزأى الابتداء هما الخ ) اعترض هذا بأن الناظم يقتضى أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر وهو خلاف المشهور الذى مرفى قوله ورفعوا مبتدأ الخ والجواب أنه لما كان الابتداء عاملا في المبتدأ والمبتدأ يستلزم الخبر يسمى الجميع جزأى ابتداء مجازا في مامر ( وقوله ومنها ما لا يعمل ) أى العمل المذكور وهو نصب الجزأين والنفي صادق بأن لا تعمل شيئا أصلا كما مثل أو تعدى الى مفعول واحد ونحو عرف وفهم فتكون الأقسام الثلاثة مأخوذة من كلام كدى الآن الأولى أن يزيد مثلا للقسم التعدى الى واحد ( وقوله أشار إلى الأول ) هذا يقتضى أن الناظم تكلم على الثانى وليس كذلك والأولى أن يقول أشار الى مراده من ذلك ( أغنى رأى خال علمت وجدا ) ( قول كدى منها ما يفيد في الخبر ) أى الذى كان قبل دخولها خبرا وإلا فهو الآن مفعول ثان ثم ان كدى قسم هذه الأفعال الى قسمين ما يفيد يقينا أو رجحانا والموضح جعلها أربعة أقسام ولا منافاة بينهما لأن قول كدى ما يفيد في الخبر يقينا يصدق بقسمين دائما أو غالبا وما يفيد في الخبر الرجحان كذلك دائما أو غالبا فتكون الأقسام فى كلامه أيضا أربعة وقد بين الموضح للأقسام الأربعة مثلا لكل فعل فجزأه الله خيرا ( وقوله وجعل كذلك الخ ) اعترض عليه بأن كلامه يقتضى ان جعل بمعنى علم من أفعال اليقين

معان أخر لم أنبه عليها لأنها ليست من هذا الباب ثم شرع في القسم الثاني وهو التصيرية فقال :

( والى كصيرا \* أيضا بها نصب مبتدأ وخبرا )

يعنى نصب بالأفعال التى بمعنى صير المبتدأ والخبر وهى مادل على تحويل كما تنصب بالقلبية ولم يذكر الفاظ الأفعال التصيرية كما ذكر القلبية وهى صير وأصار وجعل ورد واتخذ واتخذ وذهب فى نحو وهبى الله فداءك أى جعلنى والى مبتدأ خبره نصب بها ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل يفسره نصب من باب الاشتغال وهو أجود ثم قال :

( وخص بالتعليق والالغاء ما \* من قبل هب )

يعنى أن الأفعال المذكورة قبل هب تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والالغاء فالتعليق ترك العمل لموجب والالغاء ترك العمل لغير موجب ويحتمل قوله وخص أن يكون ماضيا مبنيًا للمفعول وما فى موضع رفع وإن يكون فعل أمر وما فى موضع نصب مفعول به والاول أظهر ومن قبل هب صلة لما وبالتعليق متعلق بخص ثم قال :

( والامر هب قد ألزما \* كذا تعلم )

يعنى أن هذين الفعلين يلزمان صيغة الامر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين وفهم منه أنه يجوز إسنادهما إلى الضمير المفرد المذكور والمؤنث وإلى المثنى والمجموع فتقول يا زيدان هباني قائما ويا زيدون هبوني قائما فإن فعل الامر صالح لذلك وهب مبتدأ وخبره قد لزما وفى الزم ضمير يعود على هب والامر مفعول ثان بالزما وتعلم مبتدأ وخبره كذا أى مثل هب فى لزومه الامر ولما أتى بأفعال هذا الباب كلها بالمشط انماضى وكان غير الماضى وهو الامر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مثل الماضى فى العمل المذكور أشار إلى ذلك بقوله :

( ولغير الماض من \* سواهما اجعل كل ماله زكن )

قوله : من سواهما أى من سوى هب وتعلم لأنها لازمان للامر وزكن أى علم وكل مفعول باجعل وما موصولة وزكن صلتها وله متعلق بزكن ولغير متعلق باجعل ومن سواهما فى موضع الحال من غير والتقدير اجعل كل ما علم للماضى من الحكم لغير الماضى فى حال كونه من سوى هب وتعلم ثم قال :

مع أنها من أفعال الرجحان كما فى التوضيح وغيره إذ لو كانت من أفعال اليقين لم يحتج لقوله بعد وفيها زيادة وهو الاعتقاد ﴿ قلت ﴾ ويمكن الجواب عنه بأن الإشارة فى قوله كذلك إلى ما قبل درى وهى أفعال الرجحان ويدل عليه الاتيان باللام والكاف الدالين على البعد وهذا مع قطع النظر عن الإشارة الواقعة قبل فأنها كلها للقريب فيؤخذ منه أن جعل من أفعال الرجحان ﴿ فان قلت ﴾ إذا كانت من أفعال الرجحان فما معنى كونها كاعتقد ﴿ فالجواب ﴾ أن معناها أنها تكون أقوى من أفعال الرجحان لأنها تحتمل القطع ( وقوله لم أنبه عليها الخ ) نبه الناظم على بعضها فيما يأتى فى قوله لعلم عرفان البيت وهذا تنكيث من المكودى كالموضح حيث قال تنبيهات على الناظم لأنه كان ينبغى أن يذكر البيت هنا لأنه تقييد لبعض الأفعال المذكورة هنا ( والى كصيرا \* أيضا بها نصب مبتدأ وخبرا ) ( قول كدى ولم يذكر ألفاظ الخ ) علمته أن أفعال القلوب لما كانت كما مر أقساما ثلاثة بين مراده منها بتعدادها لثلاث يدخل غيرها ولما كانت أفعال التصير كلها تنصب للمفعولين لم يحتج لذلك وقاعدة الناظم فى الغالب أنه إذا علق الحكم على شبهة شئ فالمراد ذلك الشئ وشبهه فتدخل صير كما فى قوله والمضاهى اقمسسا بل دخول صير أخرى هنا ( وخص بالتعليق والالغاء ) ( قول كدى ترك العمل لموجب ) كان ينبغى أن يزيد لفظا لاحتلال لحيء ماله صدر الكلام وسمى تعليقا لأنه منع من اللفظ وعمل فى المحل فهو عامل لاعمال شبيهة بالمرأة المعلقة لامتزوجة ولا مطلقة قال سيدى يحيى الشاوى ﴿ فان قلت ﴾ ما فائدة المعلق مع أن العامل يعمل فى المحل ﴿ قلت ﴾ فأنته أنه سوغ دخول الناسخ على الجملة الفعلية ولولاه لم يدخل اه ( وقوله ترك العمل لغير موجب ) العبارة مشكلة لأن للموجب موجود وهو التأخر أو التوسط واجب بأن المنفى الموجب اللفظى وأما التوسط أو التأخر فمعنوى وقيل أن غير صفة المحذوف أى لسبب غير موجب ذكر ذلك السبب الالغاء بل هو مجوز له ﴿ فان قيل ﴾ ما وجه عدم دخول الالغاء والتعليق فى أفعال التصير ﴿ فالجواب ﴾ أن أفعال التصير أقوى من أفعال القلوب لأنها تفيد وقوع شئ فى الخارج يرى بالعيان فلم يفد فيها تعليق ولا الغاء وأفعال القلوب معناها قائم بالقلب ولا تفيد ما يرى بالعيان فضعفت فآثر فيها التعليق والالغاء ووجه عدم دخولها فى هب وتعلم ما أشار له بقوله : والامر هب قد ألزما. وهذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له لم لا يجوز التعليق والالغاء مع هب وتعلم فاجاب بانها جامدان للزومهما لصيغة الامر وما لا يتصرف فى نفسه فعمولا يلزمان طريقة واحدة ( وقوله فى العمل المذكور الخ ) كلامه يقتضى أن قول الناظم : ولغير الماض من \* سواهما الخ خاص بالعمل مع أن الصواب أن عام فى العمل والالغاء والتعليق فى أفعال القلوب وفى العمل فقط فى أفعال التصير واجب عن كدى بأنه اقتصر على العمل لعمومه فى أفعال القلوب وأفعال التصير ثم أن الاولى للناظم أن يحذف قوله من سواهما لأنه تكرر مع قوله والامر هب قد ألزما

( وجوز الالغاء لا في الابتداء ) تقدم ان الالغاء ترك العمل لغير موجب وفهم من قوله وجوز أنه جائز لا واجب وفهم من قوله لا في الابتداء ثلاث صور الاولى أن يتأخر عنها نحو زيد قائم ظننت أو يتوسط بينها نحو زيد ظننت قائم أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو متى ظننت زيد قائم وفي جواز الالغاء في هذه الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لان الفعل ليس في الابتداء ولم يتعرض الناظم الى الارجح والارجح الالغاء مع التأخير والاعمال مع التوسط بين المفعولين وفهم من قوله لا في الابتداء أن اعمال التقديم واجب والالغاء مفعول يجوز ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير وجوز الالغاء في التأخير والتوسط لا في الابتداء وأجاز الكوفيون الالغاء مع التقديم واستدلوا بقول الشاعر :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي \* انى رأيت ملاك الشيعة الأدب

وهذا ونحوه مؤول عند البصريين إما على نية ضمير الامر والشان فيكون الفعل باقيا على عمله والجملة في موضع المفعول الثانى وإما على تقدير لام الابتداء والى ذلك أشار بقوله :

( وانو ضمير الشان أو لام ابتداء \* فى موهم الغاء ماتقدما )

أى اذا ورد من كلام العرب ما يوهى الغاء الفعل المتقدم فلك فى تأويله وجهان احدهما أن تنوى فيه ضمير الشأن فيكون التقدير انى رأيت ملاك الشيعة الادب فيكون الفعل باقيا على عمله والجملة المفسرة للضمير فى موضع المفعول الثانى أو تقدر لام الابتداء فيكون التقدير انى رأيت ملاك الشيعة فيكون الفعل معلقا وفى موهم متعلق بانو والغاء مفعول بوهوم وما موصولة واقعة على الفعل وتقدم صلتها ثم قال :

( والترم التعليق قبل نفى ما \* وإن ولا لام ابتداء او قسم \* كذا والاستفهام ذال انعم )

قد تقدم ان التعليق ترك العمل لموجب وهو ان يفصل بين الفعل ومفعولىه أو بين مفعولىه باحد الستة الاشياء التى ذكرها الاول ما النافية كقوله عز وجل : وظنوا ما لهم من محيص . الثانى ان النافية كقوله تعالى : وتظنون ان لبثتم الا قليلا . الثالث لا قال فى شرح التسهيل من أمثلة ابن السراج احسب لا يقوم زيد قال ابن هانئ يظهر انه لم يحفظ له مثالا عن العرب شيئا ولا شعريا وقد انشدت عليه : فعش معدما أو مت كريما فانى \* ارى الموت لا ينبجو من الموت هاربه . الرابع لام الابتداء كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراء

( وجوز الالغاء لا فى الابتداء ) ( قول كدى وفهم من قوله لا فى الابتداء ثلاث صور ) الحق أن كلام الناظم فى قوله لا فى الابتداء لا يشمل الا صورتين فقط وأما الصورة الثالثة فلا تدخل فى كلامه أصلا اذ لو دخلت كما قال لما ورد علينا نحو كذلك ادبت الخ حتى نحتاج للجواب عنه بأنه تقدم على العامل غيره مع ان الناظم احتاج للجواب عنه فدل كلامه على أن الصورة الثالثة غير داخلية فى كلامه هنا ووقع لبعض تفصيل نظره فى حواشى التوضيح ( وقوله بقول الشاعر كذلك أدبت الخ ) البيت من البسيط وقائله بعض الفراريين والكاف فى كذلك اسم بمعنى مثل مفعول مطلق عاملة أدبت بعد والتقدير أدبت ادبا مثل الادب السابق وحتى للغاية ومن خلقي خبر صار وان بفتح الهمزة تسبك مع ما بعدها بمصدر اسم صار رأيت ويروى بدلها وجدت وكل من رأيت أو وجدت يطلب مفعولين ملاك بالرفع مبتدأ والادب خبره والقياس نصبها على أنها مفعولان ووجه الدليل منه للكوفيين ان العامل تقدم ومع ذلك أحمل ( والترم التعليق قبل نفى ما ) ( قول كدى كقوله عز وجل وظنوا الخ ) مانافية ومحيص مبتدأ مجرور بمن الزائدة ومعناه هروب وفرار من العذاب ولهم خبر مقدم والفعل وهو ظن معلق عن العمل لفظا لا محلا بما النافية ( وقوله كقوله تعالى : وتظنون ان لبثتم الا قليلا ) أى فى الدنيا أو فى القبور وهذه الآية مما أجمعوا على التمثيل بها مع أنها ليست من التعليق فى شيء لان شرط الجملة المعلقة اذا حذف المعلق صح أن يعمل العامل فى جزأها نحو ظننت لزيد قائم فلو حذف اللام عمل العامل وفى الآية الكريمة لا يصح لانه لو حذف المعلق وهو ان لم يصح دخول العامل على الجملة بعد فضلا عن العمل ومثل ما قيل فى هذه الآية يقال فى الاستفهام للام القسم بعد بقوله ولقد علمت الخ ( وقوله قال ابن هانئ الخ ) ابن غازى انما وقفت لابن هانئ على انشاد هذا البيت دون تنكيته على ابن مالك ولعل التنكية وقع فى بعض نسخ ابن هانئ وهى التى وقعت يد كدى ( وقوله فعش معدما الخ ) البيت من الطويل وقائله أبو النشاش وقال الاصمعى أبو النشاش وعش امر من عاش ومعدما حال من فاعل عش والفاء فى فانى للتعليل وأرى مضارع رأى والموت مفعوله الاول وهاربه بالرفع فاعل ينبجو وعلق عن المفعول الثانى الذى هو جملة ينبجو الخ بلا النافية وفى ذلك الشاهد قال بعض المحققين فى الاستشهاد بهذا البيت نظر لأن المعلق بالكسر الذى هو لا إنما دخل على الجملة الواقعة فى موضع المفعول الثانى فقبل انه من التعليق وقيل لا وهو الصحيح لأن موضوع التعليق أن يقع بعد العامل ما يسد مسد معموليه وهنا الاول موجود وحكم الجملة بعد انما فى محل نصب مفعول ثان وجد المعلق أم لا ولهذا والله أعلم لم يمثل الناظم بهذا البيت فى شرح التسهيل ولا الموضح هنا مع اطلاعها على ما لم يطالع عليه غيرها وقال سيدى ادريس العراقى بل هو من التعليق اذ لا فرق بين كونه فى المفعولين أو فى المفعول الواحد ( وقوله كقوله تعالى ولقد علموا الخ ) الواو الفاعل يعلموا عائد على بنى اسرائيل



الخامس لام القسم كقوله : ولقد علمت لتأتين منيقي \* ان المنايا لا تطيش سهامها السادس الاستفهام كقوله عز وجل : وان أدري أقرب أم بعيد ما توعدون . وعلم من قوله والتزم أن التعليق لازم بخلاف الالغاء والتعليق مفعول بالتزم وقبل متعلق به ولام ابتداء مبتدأ وكذا خبره وأو قسم معطوف عليه على حذف مضاف والتقدير لام ابتداء أولام قسم كذا والاستفهام مبتدأ وإذا مبتدأ ثان وخبره انختم وله متعلق بانختم والجملة خبر المبتدأ الأول والضمير العائد على ذا الفاعل بانختم والعائد على الاستفهام الضمير في له ثم قال :

( لعلم عرفان وظن تهمة \* تعدية لواحد ملترمه )

يعنى أن علم إذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقا بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد كقوله عز وجل : لا تعلمونهم . وان ظن إذا كانت بمعنى تهم تتعدى أيضا إلى مفعول واحد كقوله ظننت زيداعلى المال أى اتهمته وليسئا حيثئذ من أفعال هذا الباب وتعدية مبتدأ وخبره في المجرور قبله ولواحد متعلق بتعدية وملترمة صفة لتعدية وأضاف علم إلى العرفان وهو مصدر عرف وأضاف ظن إلى تهمة وهو مصدر اتهم ثم قال :

( ولرأى الرؤيا انم ما لعلها \* طالب مفعولين من قبل انتمى )

يعنى ان رأى الخلية ينتسب لها من العمل ما انتسب لعلم الطالبة للمفعولين السابقة لأنها شبيهة بها في كونها فيها ادراك بالحس الباطنى ومنه قوله : أراهم رقتى حتى إذا ما \* توالى الليل وانخزل انخزالا وأضاف رأى إلى الرؤيا ليعلم أنها الخلية لأن مصدرها الرؤيا ومصدر رأى البصرية رؤية واحترز بقوله : طالب مفعولين من علم العرفانية وانم بمعنى أنسب واتمى بمعنى انتسب وما موصولة واقعة على حكم علم التعدية إلى مفعولين وهى مفعولة بانم وصلتها انتمى ولرأى متعلق بانم ولعلم متعلق بانتمى وطالب مفعولين حال من علم وكذلك من قبل متعلق بانتمى والتقدير انسب العمل الذى انتسب من قبل لعلم في حال كونها طالبة مفعولين لرأى الرؤيا ثم قال :

والهاء في اشتراء عائدة على السحر وقيل تعالى : اشتراء . لأنهم كانوا يعطون الأجرة ليتعلموا السحر واللام في لمن لام الابتداء علقت علم عن العمل في اللفظ من موصولة مبتدأ وصلتها اشتراء والرباط الفاعل باشتري وما نافية وخلاق مبتدأ مجرور عن الزائدة وله خبر مقدم والجملة خبر من الموصولة ( وقوله ولقد علمت الخ ) البيت من الكامل وقائله لبيد وقال العيني لم أجدي ديوانه الا الشطر الثاني والبيت من قصيدة قالها في بقرة أكلتها الذئب والواو في ولقد للقسمة واللام توكيد له واللام في لتأتين جواب للقسمة والنية الموت فاعل تأتين والمنايا جمع نية وتطيش مضارع طاش السهم عن الرمية عدل عنها والمعنى أن النية والموت لا تعدل سهامها عن أحد بل لا بد أن تصادفه والشاهد في لام لتأتين جواب القسم فانها علقت الفعل عن العمل وتقدم ما في الاستشهاد بهذا البيت ( وقوله كقوله تعالى : وان أدري . الخ ) ان نافية ومرفوع أدري عائدة على النبي صلى الله عليه وسلم وقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وما موصول اسمى في موضع رفع فاعل المبتدأ وما عطف عليه أعنى عن الخبر ويصح أن تكون ما مبتدأ وقريب مع ما بعده خبر على كل فالجملة في موضع نصب بأدري المعلق بالهمزة قال ابن عطية ومعنى الآية أن النبي صلى الله عليه وسلم أعلمهم بأنه لا يعرف وقت عذابهم أفى القرب أوفى البعد وهذا أهمل وأخوف وانما علقت هذه الستة لأن لها صدر الكلام اتفاقا وعلى الراجح كما في لا وماله صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل في لفظ ما بعده ( وقوله والعائد على الاستفهام الخ ) هذا هو الصواب وما في بعض النسخ والعائد على لام الابتداء الضمير في له سبق قلم . ( لعلم عرفان وظن تهمة ) قدمر أن الأولى ذكر هذا البيت عقب قوله أعنى رأى الخ لأنه تقييد لعلم وظن ( قول السكودي وهو أن يكون معناها متعلقا بالمفرد ) يؤخذ منه أن علم التعدية إلى اثنين معناها متعلق بالجملة وهذا مبنى على أن المعرفة ادراك نفس الشيء وذاته والعلم إدراكه على صفة من صفاته ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف لأن المعرفة تقتضى جهلا سابقا وهو محال في حقه تعالى : وقيل لا فرق بينهما والحق الأول ( ولرأى الرؤيا انم ما لعلها ) الأولى أن يذكر هذا البيت أيضا بعد أعنى رأى الخ بأن يذكر هناك لعلم عرفان الخ ثم يذكر هذا عقبه ليعرف الملحق بالفتح من الملحق به وذكره الموضح هناك لعلم تنكيته عليه ( قول كدى من العمل ) رد به عموم الناظم المقتضى جواز التعليق والالغاء في الخلية وليس كذلك وقد يقال ان هذا العموم يرفع بقوله من قبل وتأمله ( وقوله ومنه قولهم أراهم الخ ) البيت من الوافر وقائله عمرو بن أحمد الباهلي يذكر أربعة من قومه خرجوا إلى الشام فرآهم في منامه وأرى مضارع رأى وهم مفعوله الأول ورققتى مفعول ثان والرفقة الجماعة للسافرون ينزلون مرة واحدة ويسيرون كذلك وحتى ابتدائية وإذا ظرف وما زائدة ويجوز أن تكون جارة وإذا في موضع جر وتولى ماض والليل فاعله ومعنى انخزل انقطع والشاهد في نصب أرى الخلية المفعولين ( وقوله ليعلم أنها الخلية الخ ) ظاهره تبعاً لظاهر الناظم أن الرؤيا لا تستعمل مصدرا إلا للخلية وليس كذلك بل قد تكون مصدرا للبصرية كما بين ذلك في التوضيح وقد يجاب بأنه لما كانت الغالب والكثير كون الرؤيا مصدرا للخلية أطلق (١) أو يقال ان المعنى ولرأى التي لا يكون مصدرها إلا رؤيا وهى الخلية

( ولا تجز هنا بلا دليل \* سقوط مفعولين أو مفعول ) يعنى ان المفعولين في هذا الباب لا يجوز حذفهما معا ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف دليل وهذا هو الحذف على جهة الاختصار لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر وفهم منه أنه يجوز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل وهذا هو الحذف على جهة الاختصار فمن حذفهما قوله: بأى كتاب أم بأية سنة \* ترى حبه عار على وتحسب \* أى وتحسب حبه عار على ومن حذف الأول قوله تعالى : ولا يحسبن الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم. أى بخلافهم ومن حذف الثانى قول عنترة : ولقد نزلت فلا تظنى غيره \* منى بمنزلة الحب المسكرم

أى فلا تظنى غير ذلك واقعا منى وسقوط مفعول بتجز وهنا وبلا دليل متعلقان بتجز ثم قال :

( وكتظن اجعل تقول ان ولى \* مستفهما به ولم يفصل

بغير ظرف وكظرف أو عمل \* وان ببعض ذى فصلت يحتمل

وأجرى القول كظن مطلقا \* عند سليم نحو قل ذا مشفقا )

أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتحكى به وقد ينصب للفرد إذا كان فى معنى الجملة كقولك قلت خطبة ثم انه قد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشروط : الأول أن يكون مضارعا . الثانى أن يكون مفتتحا بقاء الخطاب وهذان الشرطان مفهومان من قوله وكتظن اجعل تقول . الثالث أن تدخل عليه أداة الاستفهام وهو المنبه عليه بقوله ان ولى مستفهما به . الرابع ان لا يفصل بينهما بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين وهو المنبه عليه بقوله : ولم يفصل \* بغير ظرف أو كظرف أو عمل

بخلاف البصرية فلها مصدران رؤيا ورؤية ( ولا تجز هنا بلا دليل ) الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله وهب تعلم لأمرين الأول رفع ابهام ان الإشارة بهنا راجعة لرأى الرؤيا الثانى ان رأى هذه مع تقول أخوان فى إلحاق فلا ينبغى أن يفصل بينهما ( قول كدى فى هذا الباب الخ ) هو قول الناظم هنا احترازا من باب كسا فانه يجوز الحذف ولو من غير دليل لأنه فضلة وسيقول الناظم : وحذف فضلة أجز ( وقوله لا يجوز حذفها الخ ) هذا هو اختيار الناظم وهو قول سيدييه والجمهور ولم يفرقوا بين أفعال الظن واليقين وحجتهم ان العرب تجرى هذه الأفعال مجرى القسم فكلا لا يحذف جواب القسم فكذلك لا يحذف معمولاها ( وقوله ولا حذف أحدهما الخ ) هذا ممنوع اجماعا ولم يقع فيه خلاف كالذى قبله لأن حذف أحد المفعولين أضعف من حذفهما معا وبين الضعف بقوله لأنهما فى الأصل مبتدأ الخ فكلا لا يجوز كون المبتدأ بدون خبر والخبر بدون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده فتكون العلة راجعة لحذف أحدهما ويحتمل أن تكون العلة لحذفهما أو لحذف أحدهما كما هو المستفاد من عموم مفهوم قوله سابقا وحذف ما يعلم جائز الخ ( وقوله بأى كتاب الخ ) البيت من الطويل وقائله الكميث يمدح آل البيت وكان أصم لا يسمع الرعد وقد ورد أنه قال هذه القصيدة التى من جملتها هذا البيت قبل شهرته ولما قالها أتى الفرزدق وقال يا أبا فراس قد جرى على لسانى شعر فأردت عرضه عليك فان أحسنت أمرتى باشاعته فى الناس وان كان قبيحا كنت أول من ستره على فأنشده : طربت وما شوقا الى البيض أطرب \* ولا لعبا منى وذو الشوق يلعب الى ان قال :

ومالى إلا آل أحمد شيعه \* ومالى إلا مشعب الحق مشعب

فقال الفرزدق يا ابن أخى فوالله لأنت أشعر من مضى ومن بقى وبأى جار ومجرور متعلق بترى بعده وضمير حبه عائذ على آل البيت والشاهد فى تحسب حيث حذف مفعولاه لدلالة مفعولى ترى عليهما والأصل وتحسب حبه عار على ( وقوله قوله تعالى : ولا يحسبن الخ ) الذين فاعل يحسبن وخيرا مفعول ثان والأول محذوف يقدر قبل هو أى بخلافهم خيرا لهم وقرىء ولا تحسبن بالتاء ففاعله عائذ على المصطفى صلى الله عليه وسلم والذين مفعول أول وخيرا مفعول ثان ولا حذف حينئذ ( وقوله قول عنترة ولقد الخ ) البيت من السكامل والواو فى ولقد للقسم واللام للتأكيد وتظنى مجزوم بلا الناهية وعلامة الجزم حذف النون والخطاب فى نزلت وتظنى للمحبة والمحبة بفتح الحاء بمعنى المحبوب جاء به الشاعر على القياس والأكثر محبوب على غير قياس والشاهد فى حذف المفعول الثانى اختصارا قدره كدى فلا تظنى غير ذلك واقعا ومثله فى ابن عقيل وهو الصواب وما يوجب فى بعض نسخه من تقدير ما يخالف هذا فلا تلتفت اليه على ان الاستشهاد بهذا البيت لا يصح إلا إذا جعل منى متعلقا بنزلت وان جعلته متعلقا بالاستقرار فلا شاهد فيه لأن المفعول الثانى مذکور وهو الجار والمجرور لقيامه مقام المتعلق المحذوف ( وكتظن اجعل تقول ) ( قول كدى أن يدخل على الجملة الخ ) الفرق بين الظن والقول حتى نصب الظن الجزأين بخلاف القول مع أن كلا منهما يدخل على الجملة ان الظن يقتضى الجملة من جهة معناها ونسبة الجزء الثانى للأول والقول يقتضيهام من جهة لفظها ولفظها لا اعراب فيه فلم يبق إلا حكاية معناها ( وقوله فينصب مفعولين ) أشار للكودى بهذا الى أن التشبيه فى قول الناظم وكتظن إنما هو فى العمل لافى الالغاء والتعليق وهو الذى فى التسهيل والذى فى النهاية ان التعليق والالغاء يدخلان القول فيكون التشبيه حينئذ تاما ( وقوله وهذان الشرطان مفهومان الخ ) كونه المضارع

فمثال مالا فصل فيه أتقول زيدا منطلقا ومنه قوله: متى تقول القلص الرواسما \* يدين أم قاسم وقاسما ومثال الفصل بالظرف قولك  
أعندك تقول عمرا مقيما وبالجرور أفي الدار تقول زيدا جالسا ومثال الفصل بأحد المفعولين أزيدا تقول منطلقا ومنه قوله :

أجهالا تقول بنى لؤى \* لعمر أيبك أو متجاهلينا

ويعنى بقوله أو عمل أحد المفعولين لأنه بمعنى معمول وفي تنكير عمل اشعار بأنه لا يفصل الا بأحد المفعولين لاجهما لأن التنكير يشعر  
بالثقل وقوله : ( وان ببعض ذى فصلت يَحْتَمِل ) تصريح بما فهم من الشطر الذى قبله وذى اشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهى الظرف والجرور  
وأحد المفعولين فان لم تستوف الشرط بطل العمل وتعين الحكاية وان استوفيت الشروط جاز النصب والحكاية وقوله : ( وأجرى  
القول كظن مطلقا ) البيت يعنى ان بنى سليم ينصبون بالقول مطلقا أى بلا شرط يريد على وجه الجواز لأن الرفع على الحكاية عندهم  
جائز فتقول على الأول قلت عمرا منطلقا وقل ذا مشفقا ومنه قول بعضهم : قالت وكنت رجلا فطينا \* هذا لعمر الله اسرائيلنا  
(١) أراد اسرائيل فأبدل من اللام نونا وهى لغة فى اسرائيل والقول مرفوع نائب فاعل أجرى وعند سليم متعلق بأجرى وقل  
فعل أمر وزا مفعول أول ومشفقا مفعول ثان .

مفهوما منه صحيح وأما الثانى فمفسر لأن التاء كما تكون للخطاب تكون للغيبة نحو همد تقول إلا أن يقال الخطاب فقط يؤخذ من اقتران  
تقول بأجعل ( وقوله ومنه قوله متى الخ ) فى بعض النسخ ومثله بدل منه والبيت من الرجز وقائله هدية ومتى اسم استفهام وتقول  
مضارع أجرى مجرى الظن فلذلك عمل فى مفعولين أحدهما القلص بضم القاف واللام جمع قلوص وهى الشابة من النوق والرواسم  
جمع راسمة من الرسم نوع من سير الابل صفة للناقص وثنائهما جملة يدين والنون فى يدين الفاعل عائد على النوق وأم قاسم مفعول  
يدينين اسم محبوبته وقاسما ولدها معطوف عليها وقال العيني الصواب أم حازم وحازما لقصة ذكرها فى أصله والشاهد فى تقول حيث  
عمل فى الجزأين ( وقوله ومنه قوله أجهالا الخ ) فى بعض النسخ ومثله بدل منه والبيت من الوافر وقائله الكميت من قصيدة يمدح بها  
مضر ويفضلهم على أهل اليمن وبنو لؤى المراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذى يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل  
ولعمر أيبك مبتدأ والخبر محذوف وجوبا أى قسمى وهى جملة اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه والمعنى أنظن بنى لؤى جهالا  
أو مظهرين الجهل فقط باستعمالهم أهل اليمن على أعمالهم مع فضل بنى لؤى عليهم والشاهد فى فصل جهالا المفعول الثانى بين همزة الاستفهام  
والتقول ( وقوله ويعنى بقوله أو عمل أحد الخ ) فعليه يكون كلام الناظم على حذف مضاف أو أطلق المصدر وأراد اسم المفعول ثم ان  
المكودى تبعاً للمرادى خص المعمول بأحد المفعولين فيقتضى أن الفصل بالمعمول ان كان غير مفعول لا يجوز والذي فى التصريح  
أن الصواب ابقاء كلام الناظم على عمومته وان المراد بالمعمول كل معمول فيصدق بالمفعول وغيره كالحال ومثله بقوله أمسرا تقول  
زيدا منطلقا وما فى التصريح هو الحق ( وقوله تصريح بما فهم الخ ) الحق أنه منطوق لأن القاعدة ان النفيين إذا تكررا حذفهما  
معا يكون منطوقا والنفيان هنا لم وغير وإلى هذا الاشارة بقول بعضهم :

قاعدة النفيين ان تكرر \* حذفهما منطوق قول قد جرى

وحذف أول هو المفهوم \* قول فدى جرى هو المعلوم

بل قال يس الاقرب عندي أنه احتراز من الفصل بكليها ويشهد لهذا النفي عن تتبع الرخص فى الشرع وبهذا يراد قول من قال  
انه حسن اه ( وقوله وان استوفيت الشروط الخ ) نكت به على عبارة الناظم المقتضية أن العمل واجب مع توفر الشروط حيث عبر  
بأجعل وليس كذلك ولذا قال يس الأمر الاباحة لا للتحريم ولم ينص الناظم على الحكاية لأنها الأصل والحاصل أن كدى اعترض  
على الناظم من جهة التشبيه فيقتضى أنه تام فيجوز فيه الالغاء والتعليق والأمم بخلافه ومن جهة أنه لم ينبذ على جواز الحكاية مع استيفاء  
الشروط ومن جهة أن قوله وان ببعض ذى الخ حشو لا فائدة فيه ولذا أصلحه بعضهم وزاد بيتا بقوله :

بغير ظرف أو كظرف أو عمل \* ومن حكى مع الشروط يَحْتَمِل

نعم ولا تلغ ولا تعلقا \* وكل قيد عن سليم أطلاقا

( وقوله قالت وكنت الخ ) البيت من الرجز قائله عربى صاد ضباوآنى به الى امرأته فقالت هذا لعمر الله اسرائين ففاعل قالت  
يعود على امرأته والواو فى وكنت واو الحال وهذا مفعول أول بقالت واسرائين بالنون لغة فى اسرائيل باللام مفعول ثان والشاهد  
فى قالت حيث نصب المعمولين من دون شرط وهى لغة سليم والله أعلم .

(١) قول الشارح أراد اسرائيل الى قوله فى اسرائيل ) ساقط هو فى غير نسخة وقد آتى المحشى بما يفيد سقوطه فخر اه .

## ﴿ أعلم وأرى ﴾

إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعد إلى واحد . نحو قولك أدخل وان دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو ألبست زيدا ثوبا وان دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة وذلك في فعلين خاصة وهما علم ورأى واليهما أشار بقوله : ( إلى ثلاثة رأى وعلم \* عدوا إذا صارا رأى وأعلم ) يعني أن رأى وعلم التعديين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة التعلل تعديا بها إلى ثلاثة فالفعل الأول هو الذى كان فاعلا بهما قبل دخول الهمزة كقولك علمت زيدا عمرا فاضلا ورأيت زيدا عمرا فاضلا فرأى وعلم مفعول مقدم بعد واو إلى ثلاثة وإذا متعلقان بعدوا والضمير فى صارا عائدا على علم ورأى وأعلم خبر صار والضمير فى عدوا عائدا على العرب ثم قال : ( وما لمفعولى علمت مطلقا \* للثاني والثالث أيضا حقا )

يعنى أن جميع ما استقر من الحكم للمفعولين فى رأى وعلم قبل دخول الهمزة من الغاء وتعليق ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى فما موصولة وهى مبتدأ وصلتها بالمفعولى ومطلقا حال من الضمير المستتر فى المجرور والعائد على ما وخبرها حقا وللثاني متعلق بحقا ثم قال :

( وان تعديا لواحد بلا \* همز فلاثنين به توصلا )

يعنى أن علم العرفانية ورأى البصرية التعديين إلى واحد إذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين وليست حينئذ من هذا الباب ولا من الباب الذى قبله لأن المفعول الثانى غير الأول فهو من باب كسا وأعطى وإلى ذلك أشار بقوله : ( والثاني منهما كثنائى اثنى كسا \* فهو به فى كل حكم ذو اثنتا )

يعنى ان المفعول الثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من باب كسا يجوز فيه الحذف اقتصارا واختصارا ويعتنع فيه ما جاز فى مفعولى علمت التعدية إلى اثنين من الغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه وفهم من تشبيهه باب كسا ان المفعول الأول والثاني أيضا كالمفعول من باب كسا إذ لا وجه لتخصيصه المفعول الثانى بالذكر فالضمير فى تعديا عائدا على علم العرفانية ورأى البصرية وبلا همز متعلق بتعديا والفاء جواب الشرط ولاثنين وبه متعلقان بتوصلا والضمير فى به عائدا على الهمز والثاني مبتدأ وخبره كثنائى وفى كل حكم متعلق باثنتا وكذلك به ثم قال :

## ﴿ أعلم وأرى ﴾

لم يقل أعلم واخواتها كما قال فى التراجم السابقة مع أنه ذكر داخل الترجمة سبعة أفعال لأن أعلم وأرى متفق على تعديهما وغيرهما فيه خلاف بل قيل فى المفعول الثانى لغير أعلم وأرى منصوب على اسقاط الخافض والثالث على الحال وأيضا غيرهما لا يتعدى لثلاثة حتى يتضمن معناها ( قول كدى نحو قولك أدخل الخ ) قيل الصواب أن يثبث بنحو خرج لأن دخل متعد إلى واحد بنفسه وهذا مبنى على أن المنصوب بعد دخول مفعول به حقيقة والجمهور أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به فالفعل معه لازم وأما دخل من الدخول بالمرأة كناية عن الجماع فهو لازم قطعاً ( إلى ثلاثة رأى وعلم \* عدوا إذا ) المحل لإدخال الألف إذا لا يعمل فيها الماضى لأنها لا مستقبل لكن قد ترد إذا موضع إذ كقوله تعالى : وإذا رأوا تجارة وقد استعمله الناظم هنا . ( وما لمفعولى علمت مطلقا ) ( قول كدى ثابت للثاني الخ ) لأنهما هما المفعولان قبل فيبقى لهما الحكم الذى كان لهما سابقا ولم يتكلم الناظم على حكم المفعول الأول ومذهب سيويو مع حذفه وعدم جواز الاقتصار عليه وذهب الأكثرون إلى جوازها انظر التصريح بمزوجا ( وان تعديا لواحد بلا \* همز ) ضمير تعديا لعلم ورأى لا يفيد كونهما متعديين اثنين كما صرح به فى قوله لواحد إلا ان علم التعدية لواحد مرة فى قوله لعلم عرفان وأما البصرية فلم يذكرها أصلا فيكون فيها الاحالة على مجهول فلذلك نكت عليه الموضح بذكرها هنالك لتكرن الاحالة على معلوم ( قول كدى من هذا الباب ) لأنه معهود لما ينصب مفاعيل ثلاثة ( وقوله لأن المفعول الثانى الخ ) علة لما قبله ويليها لأن الأول والثاني فى الباب السابق أصلهما المبتدأ والخبر وهنالك كذلك وهذه قاعدة باب كسا وأعطى ( والثان منهما كثنائى اثنى كسا ) أعلم أن عبارة الناظم معترضة من وجوه ثلاثة أحدها تخصيص تشبيهه الثانى هنا بثنائى كسا فيقتضى أن الأول غير الأول مع أن حكمه حكمه أيضا ولذا نكت عليه الموضح بقوله وحكمهما الثانى أن قوله فهو به حشو إذا ما أفاده هو الذى يفيد التشبيه فى كثنائى الخ الثالث أنه يقتضى أنه لا يجوز التعليق فى الثانى هنا كالثانى فى باب كسا والأمر بخلافه وقد أصلحه ابن غازى بما يرفع الاعتراضات الثلاثة بقوله :

واجعلهما معا لمفعولى كسا \* ومن يعلق ههنا فما أسا

وأجيب عن الاعتراض الأول بأن الخلاف لما كان فى الثانى هل يكون كالثانى أولا والاتفاق على أن الأول يكون كالأول خص محل الخلاف بالذكر وعن الثانى بأنه زيادة فى الرد على من قال بأنه يكون الثانى هنا جملة فلا يكون كالثانى هناك وعن الثالث بأنه مشى هنا على ما للجمهور من

(وكأرى السابق نبا أخبرا \* حدث أنبا كذا خبرا)

ذكر أن أفعال هذا الباب سبعة والذى أثبت سيوييه منها أعلم وأرى ونبا وزاد أبو علي أنبا وألحق بها السيرافي حدث وأخبر. وخبر ونبا مبتدأ وأخبر وحدث وأنبا معطوفات عليه على حذف العاطف وخبره في المجرور قبله وخبر مبتدأ وخبره كذا .

### ﴿ الفاعل ﴾

هو الاسم المرفوع المسند إليه فعل أو ما جرى مجراه مقدما عليه على طريقة فعل أو فاعل وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال :

( الفاعل الذى كرفوعى آتى \* زيد منيرا وجهه نعم الفتى )

فأتى بمثالين الأول آتى زيد فزيد فاعل لانه اسم أسند إليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو آتى والثانى منيرا وجهه فوجهه فاعل لانه اسم أسند إليه وصف جرى مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منيرا ثم عم البيت بقوله نعم الفتى وفيه تنبيه على أن فعل الفاعل يكون غير متصرف فقوله الفاعل مبتدأ والذى خبره وهو موصول وصلته كرفوعى آتى وهو مضاف الى المثالين على حذف القول والتقدير كرفوعى قولك آتى زيد منيرا وجهه ثم قال :

منع التعليق فيه ومن ادعى أن المفعول الثانى من أرى سمع تعليقه بالاستفهام يعلم جوابه بالوقوف على التوضيح وحواشيه ( وكأرى السابق نبا أخبرا ) ( قول كدى وزاد أبو علي ) أى الفارسى ولد بفارس وسكن ببغداد وولى قضاءها وكان يعيل للمعتزلة لكن لم يكن يظهر ذلك ومع هذا كان لا يأكل إلا من كسب يده وكان حسن الأخلاق توفى في رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة والله سبحانه وتعالى أعلم .

### ﴿ الفاعل ﴾

لما كان الكلام يعتمد من مبتدأ وخبر وينشأ عن ذلك نواسخ ومن فعل وفاعل وينشأ عنه النائب لما فرغ من القسم الأول شرع في الثانى ثم إن الفاعل لغة من أوجد الفعل باعتبار الكسب نحو ضرب زيد عمرا أو قام به نحو مات عمرو وعلم زيدوا اصطلاحا قال المكودى هو الاسم الخ أطلق في الاسم فيشمل الصريح والمؤول فالأول نحو آتى زيد ولؤلؤون نحو قوله تعالى : أو ليكنفهم أنا أنزلنا . أى أنزلنا ( وقوله المرفوع ) هكذا في بعض النسخ بزيادة المرفوع والرفع حكم من أحكام الفاعل وادخل الحكم في الحد مردود وفي السلم :  
وعندهم من جملة المردود \* أن تدخل الأحكام في الحدود

لأن الحكم على الشئ فرع صورته ولا يمكن تصور الشئ إلا بعد اجتماع أجزائه ومن جعلها الرفع فإى الدور وبأتى جوابه وفي غالب النسخ باسقاطه وهو أولى ( وقوله المسند إليه فعل ) لا بد من تقييد الفعل بالتام احترازا من اسم كان وأخواتها وأجيب بان مرفوع كان ليس مسندا الى كان وإنما هو مسند الى الخبر لأن أصله المبتدأ وكان وأخواتها قيد للمسند ( وقوله أو ما جرى مجراه ) الذى جرى مجرى الفعل عشرة أشياء اسم الفاعل نحو أقم زيدوا مثله المبالغة نحو اضرب زيد ووصفة مشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رأيت أحدا أحب إليه الجود من زيد والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد عمرا واسمه نحو عجبت من اعطاء الدراهم زيد واسم الفعل نحو هيأت العقيق والظرف والجار والمجرور المعتمدان نحو أعندك زيد ومثال الجار والمجرور نحو : أفى الله شك . واسم وضع موضع الفعل نحو إياك أنت وزيد أن تخرج جافى إياك ضمير مستتر فاعل وأنت توكيده ( وقوله مقدما عليه الخ ) الأولى حذفه لانه مستغنى عنه بقوله المسند إليه لانه ان تقدم فلا يسند إليه وأما يسند الى ضميره والتقدم حكم أيضا وهو الحكم الثانى عند الموضع وأدخله في الحدود قد علمت انه مردود وأحسن ما يجاب به عن مثل هذا في كل موضع ان أخذ الحكم في التعريف إنما يؤدى الى الدور إذا أخذ من حيث انه حكم وأما إذا أخذ من حيث انه وصف لازم لكونه خاصة للمعرف كالرفع فيما مر وتقدم الفعل هنا فلا يلزم الدور ولا يقصد عاقل غير هذا ( وقوله على طريقة فعل الخ ) المراد بطريقة فعل أن تكون الصيغة أصلية فيصدق بالماضى مفتوح العين ومكسورها ومضمومها والمضارع والأمر كذلك من الثلاثى أو غيره واحترز به من طريقة فعل بضم الفاء وكسر العين فلا يقال في المرفوع فاعل بل نائب كما يأتى ( وقوله أو فاعل ) مراده به ما كانت صيغته أصلية فيشمل جميع مامر ويخرج اسم المفعول فان المرفوع بعده نائب كما يأتى ( الفاعل الذى كرفوعى آتى ) ( قول كدى فأتى بمثالين مع قوله ثم تم الخ ) الأولى أن يقول فأتى بامثلة ثلاثة لانه لا يقال للشئ الا اذا لم تكن فيه فائدة مع أن الفوائد المأخوذة من نعم الفتى كثيرة منها ما ذكره المكودى ومنها التنبيه على أن الفاعل في الاصطلاح لا يلزم أن يكون فاعلا فى المعنى ومنها ان صيغة الفعل تارة تكون على الصيغة الأصلية نحو نعم وعلم يسكون اللام وحيدة فينبغى أن يقرأ مرفوعى بكسر العين جمع مذكر سالم لكن يشكل عليه انه جمع مرنوع صفة للفظ غير عاقل وقدمر أن من شرط ما يجمع جمع مذكر سالم أن يكون عاقلا ولولا قول كدى ثم تم الخ لقلنا إن مراده بمثالين مثالا من منزلة الواحد



(وبعد فعل فاعل فان ظهر \* فهو وإلا فضمير استتر)

يعنى أن الفعل لابد له من فاعل وفهم من قوله بعد أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل وقوله فان ظهر أى فان ظهر ما هو فاعل فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح والمراد بظهر برز فشمّل الظاهر نحو قام زيد والمضمر البارز نحو قمت وقوله والا أى وان لم يبرز وقوله فضمير استتر نحو قم فى قم ضمير مستتر اذ لا يستغنى الفعل عن الفاعل وفاعل مبتدأ وخبره فى الظرف قبله وفان ظهر شرط والفاء جواب الشرط وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره الفاعل وان شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وأن لا يظهر والفاء جواب الشرط وضمير خبر مبتدأ مضمرة تقديره وإلا فهو ضمير واستتر فى موضع الصفة لضمير ثم قال :

(وجرد الفعل اذا ما أسندا \* لاثنتين أجمع كفاز الشهدا)

يعنى أن الفعل اذا أسند الى فاعل مثنى أو مجموع جرد من علامة التثنية والجمع فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وهذه هى اللغة النصيحة وفهم من المثال أن شرط الفاعل المذكور أن يكون ظاهرا فالفعل مفعول بمجرد وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين والاثنتين .تعلق بأسندائهم أشار الى اللغة الأخرى بقوله :

والثانى ماجرى مجراه ﴿فان قيل﴾ لم رفع الفاعل ونصب المفعول ﴿فالجواب﴾ ان الفاعل لا يكون إلا واحدا فهو خفيف والمفعول يكون متعددا فهو ثقیل والرفع ثقيل والنصب خفيف فأعطى الخفيف للثقیل منهما ليقع التعادل بينهما (وبعد فعل فاعل) (قول كدى يعنى أن الفعل لابد له الخ) قد يقال إلا أن بعض الأفعال لا ترفع فاعلا ككان الزائدة والمؤكّد نحو قام زيد وقلم وطالما وأجيب بأنه لابد منه لفعل قصد به الاسناد بقرينة قوله فى التعريف المسند اليه فعل الخ فان لم يقصد بالفعل الاسناد كما فى هذين فلا يرفع فاعلا (وقوله وفهم من قوله بعد الخ) هذا الحكم مأخوذ من الأمثلة السابقة لكن صرح به هنا زيادة فى الرد على الكوفيين القائلين بجواز تقديم الفاعل على الفعل (وقوله فان ظهر ما هو فاعل الخ) أراد أن يرفع بهذا اعتراضا واردا على الناظم وهو أن يقال انه اتخذ فى كلامه الشرط والجواب مع أنه يجب تغايرها فأجاب بهذا التقدير وجوابه غير مانع لاقتضائه ان كل ما هو فاعل فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح وليس كذلك إذ بين الفاعل اصطلاحا والفاعل معنى وعموم وخصوص من وجه فتحو قام زيد يقال لزيد فاعل اصطلاحا ومعنى ونحو مات زيد يقال لزيد فاعل اصطلاحا لا معنى لزيد فاعل اصطلاحا ومعنى ونحو مات زيد يقال لزيد فاعل معنى لا اصطلاحا وأجاب ابن هشام بان تقدير الجواب فذاك أى فالأمر واضح على أن اتحاد الشرط والجواب قد ورد فى كلام الرسول عليه السلام وكلام العرب فمن ذلك قوله عليه السلام : فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله . وقال صلى الله عليه وسلم : من رآنى فى المنام فقد رآنى . ومن ذلك قول إمامنا مالك رضى الله عنه حين أمره الملك أن يفتى بلزوم طلاق المكره فأرسل اليه سرا من استفتاه فأفتاه بأنه غير لازم فأمر به فضرب وطيف به فى الأسواق فجعل يقول من عرفنى فقد عرفنى ومن لم يعرفنى فأنا مالک بن أنس طلاق المكره لا يلزم (وقوله وفاعل مبتدأ الخ) والنسوغ للابتداء بالنكرة العموم أى وبعد كل فعل قصده به الاسناد فاعل ﴿لا يقال﴾ النسوغ تقديم الخبر وهو ظرف ﴿لانا نقول﴾ كون تقديم الظرف الخبر مسوغا اذا كان الظرف مضافا الى معرفة كقوله سابقا: عند زيد عمره . وهنا الظرف مضاف الى نكرة فلا يكون مسوغا (وجرد الفعل اذا ما أسندا) (قول كدى وفهم من المثال أن شرط الخ) صرح به الناظم فيما يأتى فى قوله والفعل للظاهر بعد مسند والمراد بالظاهر هنا وفيما يأتى ما يشمل الضمير المنفصل ثم كما مجرد الفعل كذلك مجرد الوصف الذى جرى مجراه وليس المراد بالجمع فى النظم الحقيقى فقط بل المراد به ما يدل على الجمع الشامل للحقيقى وغيره ولأجل هذا وما قبله وأصلحه ابن غازى بقوله :

وجرد المسند حين يسند \* لاثنتين أو مفهم جمع ترشد

وأنما وجب التجريد صونا للفظ عن الزيادة من غير فائدة لأن غاية فائدة الأحرف التى تزداد آخر الفعل الدلالة على كون الفعل مثنى أو جمعا وهذا المعنى مستفاد من لفظ الفاعل الظاهر فلا حاجة حينئذ لها ﴿فان قلت﴾ سيأتى أن تاء التأنيث تلحق الفعل لزوما أو جوازا للدلالة على كون الفاعل مؤنثا مع أن التأنيث أيضا مأخوذ من لفظ الفاعل فما الفرق بينها وبين هذه الأحرف مع أن الكل علامة مستغنى عنه ﴿قلت﴾ لما كان التأنيث فى نحو هند خفيا وكانت هاء التأنيث قد تلحق المذكور نحو طلحة وربما يتوهم عند اسقاط التاء مع الفعل أن الفاعل مذكر لاسيما مع ألفاظ المؤنث الغير المتداولة كثيرا كدعد احتيج لما يؤتى به فارقا رافعا للتوهم فأتى مع الفعل بها (وقوله من العلامتين الأولى من العلامات الثلاث التى هى الألف والواو

( وقد يقال سعدوا وسعدوا \* والفعل للظاهر بعد مسند )

هذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث وهو أن يلحق الفعل المسند الى المثنى ألف والمسند الى الجمع المذكر واو والمسند الى الجمع المؤنث نون فتقول سعدا أخواك وسعدوا أخوتك وسعدن بناتك وهذه الحروف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وانما هي علامات للفاعل كالتاء من قامت هند ويكون المسند اليه بلفظ التثنية والجمع كما ذكر وبعطف آخر الاسمين على الاول كقوله :

تولى قتال المارقين بنفسه \* وقد أسلماه مبعده وحميم

وفهم من قوله قد قلة هذه اللغة وفهم من قوله والفعل للظاهر بعد مسند أن هذه الحروف علامات لاضمائر وسعدا في موضع رفع يقال والواو في قوله والفعل واو لحال أى والحالة هذه ثم قال :

( ويرفع الفاعل فعل أضمرنا \* كمثل زيد في جواب من قرأ )

يعنى ان الفعل قد محذوف ويبقى الفاعل ويجوز في قوله أضمرنا والمراد حذف وشمل اطلاقه الحذف جوازاً كالمثال الذى ذكر والحذف وجوباً كقوله عز وجل : وان أحد من المشركين استجارك . ويجوز في زيد المثال أن يكون فاعلاً والتقدير قرأ زيد وأن يكون مبتدأً محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال فان السؤال جملة اسمية ومن حذفه جوازاً قوله عز وجل في قراءة ابن عامر وشعبة : يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال . أى يسبح له فيها رجال ثم قال :

والنون كما يؤخذ من كلامه بعد ( وقد يقال سعدوا وسعدوا ) ( قول كدى ويسميها النحويون الخ ) أشار بهذا الى دفع ما يعتقده ضعفة الطلبة من أن هذه لغة قوم من العرب يسمون بهذا الاسم ومعنى كلامه ان هذه اللغة يسميها النحويون لغة من يقول أكلوني البراغيث بالواو علامة الجمع مع كونه مسنداً الى الظاهر ولو أتى به على اللغة المشهورة لقال أكلنى أو أكلتني ( وقوله كالتاء من قامت الخ ) أى كما ان التاء تدل على تأنيث الفاعل فكذلك الألف تدل على التثنية والواو والنون على الجمع والجامع بينهما ان التأنيث فرع التذكير والتثنية والجمع فرعاً للأفراد ( وقوله وبعطف آخر الاسمين الخ ) أى بالواو خاصة فان كان العطف باو امتنعت العلامات نحو قام زيد أو عمرو لان الفاعل واحد غايته أنه غير معين ( وقوله كقوله تولى الخ ) البيت من الطويل وقائله عبد الله بن قيس الرقيات وقيل له ذلك لانه كان يحب ثلاث نسوة كل واحدة اسمها رقية من قصيدة يرثى بها مصعب بن الزبير رضى الله عنهما لما قتل بدير حين خرج بجنوده من الكوفة وخرج عبد الملك بن مروان بجيوشه من الشام فلما التقى الجيشان هرب جيش مصعب وقاتل مصعب حتى قتل وضمر تولى يعود على مصعب وقتل مفعوله والمارقين اسم فاعل من مرق السهم اذا خرج من الجانب الآخر والمراد بهم الخوارج عبد الملك وأصحابه الذين خرجوا عليه وواو وقد واو الحال ومبعد الاجنبى والحميم القريب والمراد انه فرعنه كل من أتى معه كان بعيداً أو قريباً والشاهد في عطف أحد الاسمين على الآخر واقتران أسلماه المسند اليهما بالألف ( وقوله وفهم من قوله والفعل الخ ) ليس هذا تكراراً مع قوله سابقاً وهذه الاحرف لانه أولاً شرح كلام الناظم جملة ثم جعل يذكر كل فصل فصل في كلام الناظم ثم ان قول الناظم بعد انما هو تأكيد ولا يقال انه احتراز به من نحو الزيدون قاموا لان نحو هذا خارج بقوله والفعل للظاهر مسند على أصل التقدير ( ويرفع الفاعل فعل أضمرنا ) ( قول كدى كقوله عز وجل وان أحد الخ ) فاحد فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ولا يجوز ذكره لان استجارك المذكور عوض منه ولا يجمع بينهما ولا يصح ان يكون احد مبتدأً لان ان لا تدخل الاعلى الجمل الفعلية ( وقوله ويجوز في زيد المثال الخ ) هذا باعتبار الاصل والافتيين في كلام الناظم هنا ان يكون فاعلاً بفعل محذوف لانه أتى به شاهداً لذلك ( وقوله وهو أجود ) أحداً بعموم القاعدة وهى مطابقة الجواب للسؤال ومثله في المرادى وأصلحه ابن غازى بقوله :

ويرفع الفاعل فعل حذفاً \* كمثل زيد في جواب هل وفي

فعبير محذوف بديل أضمرنا لرفع التجوز الذى قال كدى سابقاً وأتى بجملة السؤال فعلية ليطابقها الجواب الذى يحذف منه الفعل والحق ان الجواب في كلام الناظم موافق للسؤال وذلك لان جملة السؤال وان كانت اسمية لفظاً فهى فعلية أصلاً ومعنى لان قولك من قرأ أصله أقرأ زيداً وعمرو ولا يزيد قرأ لان السؤال عن الفعل أولى لانه يتغير فيقع فيه الابهام وبهذا المعنى قرر السيدو الشحنى قوله تعالى : ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله . ( وقوله في قراءة ابن عامر وشعبة ) هكذا يوجد في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها ببدال شعبة بحفص وهو سبق قلم لان حفص لم يقرأ بها ويسبغ على هذه القراءة بفتح الباء المشددة مبنياً للمفعول وله نائب عن الفاعل ورجال فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل من يسبغهم قيل رجال أى يسبغهم رجال ثم حذف الفعل لاشعار بيسبغ المذكور به ولا يصح إسناد بيسبغ المذكور للرجال لفساد المعنى لان الرجال مسبحون بالكسرة لا مسبحون بالفتح والآية جمع أصل بضمين وأصل جمع أصيل والآصال جمع الجمع مجمع على أصائل فأصائل حينئذ جمع آصال

(وتاء تأنيث تلى الماضى إذا \* كان لأنثى كأبت هند الأذى)

يعنى ان الفعل الماضى إذا أسند إلى مؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله وهى فى ذلك على قسمين لازمة وجائزة وقد أشار إلى اللازمة بقوله :

(وانما تلزم فعل مضمر \* متصل أو مفهم ذات حر)

فذكر أنها تلزم فى موضعين الأول أن يكون المسند اليه مضمرًا متصلاً وشمل الحقيقى التأنيث نحو هند قامت والمجازى التأنيث نحو الشمس طلعت واحترز بقوله : متصل من المنفصل نحو ما قام الا أنت الثانى أن يكون المسند اليه ظاهراً حقيقى التأنيث وهو المشار اليه بقوله : ذات حر . والحر الفرج وفعل مفعول بتلزم وفى تلزم ضمير مستتر يعود على التاء .

وآصال جمع أصل الذى هو جمع أصيل وألغز فيه الونشريسي بقوله :

أفدنى أيها النجوى جمعا \* له جمع يحىء بالاطراد  
وجمع الجمع يجمع وهو أمر \* غريب ليس للأذواق باد  
( فأجبه بقولى )

جواب اللغز يا بدر النجاة \* بدا للناظرين ذوى الرشاد  
أصائل جمع آصال بدا جم \* مع أصل للأصيل بلا مراد  
وتسكين صاد أصل للوزن ومراد بفتح الميم أى شك واعتراض يس لغز الونشريسي بأنه كثير لا قليل \* وأخذ من قول الناظم ويرفع  
الفاعل فعل أن الانسان لا يرفعه إلا فعله ودينه قال تعالى : ان أكرمكم عند الله أتقاكم . وفى المعنى قيل :  
عليك بتقوى الله فيما تريده \* ولا تترك التقوى اتكالا على النسب  
فقد رفع الاسلام سلمان فارس \* وقد وضع الكفر الشريفاً بالهب  
وقد قال عليه الصلاة والسلام : سلمان منا أهل البيت . وقد قيل :

ولست كذى جهل يظن حدوده \* ترقيه والرفوع بالفعل فاعله

( تسمية ) قال ابن غازى ورد علينا أيام كنا بمدينة مكنتاسة من أعيان سلا الأديب المجيد أبو سعيد بن محمد فخاجانا بقوله :

يا قارئ النجو من ألفة جمعت \* فى النجو معظم ما فى النجو قد قىلا  
ان كنت تفهمها فهما تحوز به \* أسرارها حين تخفى والاقاويل  
فى أى بيت بها قد جاء فاعله \* فعلا ومن فاعل قد جاء مفعولا

فأوقع الله فى قلبى أنه أراد ويرفع الفاعل فعل أضمرنا فقلت بحيا له :

فدتك نفسى فقد أحسنت تمثيلا \* ووقت كل الورى نظما وتسجيلا

قد جاء ذاك بها فى باب فاعلها \* من بعد أربعة فى النظم تكميلا

( وتاء تأنيث تلى الماضى إذا ) هذا كالترجمة لتاء التأنيث ثم ذكر بعد ما تجب فيه ومالا ( قول كدى الى مؤنث ) نكت به على الناظم حيث عبر بأنثى لأن اللفظ انما يوصف بكونه مؤنثا لا بكونه أنثى والمراد بكونه مؤنثا أن يكون مؤنثا فى المعنى أعم من أن يكون مؤنثا فى اللفظ أيضا نحو فاطمة وعائشة أوفى المعنى فقط نحو هند وأما ان كان مؤنثا فى اللفظ فقط نحو طلحة فلا يؤنث الفعل له أصلا فأقسام المؤنث ثلاثة وأطلق المؤنث على ما يشمل الحقيقى كهند والمجازى كالشمس نظير ما تقدم فى قوله على الأنثى اقتصر ( وقوله تدل على تأنيث ) لا يقال هلا لحقت الفاعل ولم تلحق الفعل لأننا نقول لو لحقته كانت آخرها فتكون علامة الاعراب عليها وهى ساكنة أصالة فتنافيا ويقرأ الماضى فى النظم بسكون الياء وتقدير الفتح فيها لغة قليلة والقياس اعرابها بالفتحة الظاهرة لقوله سابقا ونصبه ظهر ومفهوم الماضى أن المضارع والأمر لا تلحقهما لأن المضارع غنى عنها بناء المضارعة والأمر بياء المؤنثة الفاعل ( وانما تلزم فعل مضمر ) ( قول كدى والحر الفرج ) صرح بالفرج للرد على بعض المدرسين الذين لا يصرحون بتفسيره مع أن الفقهاء صرحوا بالقبل والدبر وقال عليه الصلاة والسلام : من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أيه ولا تكنوا له . أى صرحوا له باسم الذكر فدل ذلك على الجواز وأصله حرج بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح ثم انه كان ينبغى للناظم أن يزيد

ومضمر على حذف مضاف والتقدير فعل فاعل مضمر ومتصل نعت لمضمر فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث فلما أن يكون الفاصل غير الأ أو الا فان كان الفاصل غير الا فقد أشار إليه بقوله :

(وقد يبيح الفصل ترك التاء في \* نحو آتى القاضى بنت الواقف)

يعنى انه اذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بغير الإجازة فيه الوجهان اثبات التاء وتركها وفهم من قوله وقد يبيح ان حذفها قليل بالنسبة الى اثباتها فالفصل فاعل يبيح وترك مفعول به وفى متعلق يبيح ونحو مضاف الى قول محذوف والتقدير فى نحو قولك والفصل هنا بالمفعول وان كان الفصل الا فقد أشار إليه بقوله :

(والحذف مع فصل بإفضلا \* كما زكا الافتاة ابن العلا)

فما زكى الافتاة أحسن من قولك ما زكت الافتاة وانما كان حذفها أحسن لان الفعل كان فى التقدير مسند الى مذكر لان التقدير ما زكى أحد الافتاة ابن العلا فالحذف مبتدأ وخبره فضلا ومع متعلق بالحذف وبإلا متعلق بفضلا ثم قال :

(والحذف قد يأتى بلا فصل) أشار بذلك الى ما حناه سيديويه عن بعض العرب قال فلانة وأشار بقوله :

(ومع \* ضمير ذى المجاز فى شعر وقع) الى قول الشاعر : فلا مزنة ودقت ودقها \* ولا ارض أبقل ابقالها فأسقط التاء من أبقل والفعل مسند إلى ضمير الأرض والحذف مبتدأ وخبره قد يأتى وبلا فصل متعلق بأتى ومع متعلق بوقع وذى المجاز نعت لمحذوف والتقدير مع ضمير المؤنث ذى المجاز ثم قال :

(والتاء مع جمع سوى السالم من \* مذكر كالتاء مع إحدى اللبن)

يعنى أن الفعل للماضى اذا أسند الى جمع غير المذكر السالم حكمه حكمه مع المجازى التأنيث كاحدى اللبن وهى لبنة فتقول قام الرجال وقامت الرجال كما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبن وسقط السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا قام الهندات وقامت الهندات وفى هذا خلاف والنسب الى النظم جواز الوجهين وهو مذهب كوفى ومذهب جمهور البصريين انه كواحدة فتلزم فيه التاء

بعد متصل مستتر ليخرج نحو ضربت خطا بالموثثة فان عبارته تقتضى ان تاء التأنيث تلحق هذا لان الفاعل ضمير متصل مع انها لا تلحقه فلو زاد مستتر لخرج وانما تلحق التاء هنالان كسر تاء الفاعل أغنى عنها (وقوله على حذف مضاف) سبق قلم بل على حذف موصوف كما يدل عليه تقديره الآن يريد بالإضافة الاغوية وهى مطلق الاتصال فيصح بتكافؤ ~~نفيه~~ تكون التاء للوحدة نحو أنت بقرة ومنه حكاية قتادة لما دخل العراق وقال سلونى من العرش الى الفرش فقال أبو حنيفة ثمة سليمان ذكر أم أنثى فقال أنثى بدليل تأنيث الفعل فقال أبو حنيفة هى للوحدة فاقطع قتادة (وقد يبيح الفصل ترك التاء) هذا مع ما بعده كالتقيد لقوله أو مفهم ذات حر (قول كدى الحقيقي التأنيث) خصه به تبعاً لظاهر النظم الذى ذكره عقب أو مفهم ذات حر فيؤخذ منه أنه تقيد له كما قلنا وقيداً أيضاً فى التصريح بالحقيقى وهذا يقتضى ان حذف التاء مع الفصل فى المجازى كثير مع انه قليل مثل الحقيقي فقد ورد ما يزيد على مائتى آية الفاعل مجازى مفصول من الفعل وهو مقرون بالتاء نحو : فان حبست منه اثنتا عشرة عينا ، والتجرب يدمنها التا وقع فى نحو خمسين آية وكثرة أحد الاستعمالين تدل على أرجحيته والحق التخصيص بالحقيقى لأن المجازى يجوز فيه إسقاط التاء ولا يحتاج لفصل كما يؤخذ من مفهوم قوله سابقا وانما تلزم البيت وانما جاز حذف التاء مع الفصل لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث تضعف العناية به ونزل الفاصل منزلة التاء (والحذف قد يأتى بلا فصل) تعبيره بالحذف هنا وفى قوله والحذف مع فصل الخ مع قوله والحذف فى نعم الخ غير سديد لانه يقتضى أن التاء كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك والاولى أن يعبر بالترك كما تعبر به فى قوله وقد يبيح الفصل ترك التاء (قول كدى أشار بذلك الى ما حكاها الخ) هذا تنكيت على الناظم فى قوله قد يأتى فانه يوهم انه وارد مطرد الا انه قليل والامر ليس كذلك ولوقال والحذف قد آتى أى ورد لأفاد ذلك (ومع \* ضمير ذى المجاز فى شعر وقع) الاولى أن يذكر هذا عقب قوله وانما تلزم فعل مضمر متصل لان هذا راجع له ولهذا نكت عليه الموضح يذكره عقبه (قول كدى الى قول الشاعر فلامنة الخ) البيت من المتعارف وقائله عامر بن جرير الطائى يصف سحابة وأرضا نافعين ومزنة اسم لا وجملة ودقت خبرها ويحتمل أن تكون جملة ودقت ودقها صفة من نوا الخبر محذوف أى موجودة والمزنة السحابة البيضاء والمراد بالودق المطر أى نزوله ودقها مفعول مطلق واعراب العجز كالصدر الا انه يتعين فى أرض أن يكون مبنياً على الفتح ولا عاملة عمل إن والاما ازن له البيت والشاهد فى حذف التاء من أبقل مع اسناده الى ضمير أرض وهى مؤنثة قال يس هذا البيت لاشاهد فيه لانه اذا قصد بالمؤنث التخميم فيجوز تذكره وتأنيثه وهنا قصد بالارض التخميم اذ المقصود بها المسكان اهـ (والتاء مع جمع سوى السالم من \* مذكر) هذا كالتقيد أيضاً لقوله أو مفهم ذات حر كأنه قال محله اذا كان مفرداً أو مثني فان لم يكن أحدهما فأشار بقوله والتاء مع جمع الخ (قول كدى وهو مذهب كوفى) الصواب أنه مذهب الفارسي وذلك لان البصريين يقولون كل جمع سالم تابع لمفرده فيلزم تذكر الفعل مع جمع المذكر السالم وتأنيثه

فالتاء مبتدأ ومع جمع في موضع الحال منه وخبر المبتدأ كالتاء وسوى السالم نعت لجمع ومن مذكر متعلق بالسالم واللبن جمع لبننة وهى الآجرة ثم قال :

(والحذف في نعم الفتاة استحسنوا \* لان قصد الجنس فيه بين)

يعنى ان العرب استحسنوا الحذف في نعم فتقول نعم المرأة هند وفهم منه أن بسئ مثلها اذا فرقت فتقول بسئ المرأة هند وانما استحسنوا في هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس فانه في معنى نعم جنس المرأة هند ولا يفهم من قوله استحسنوا انه أحسن من الاثبات بل هو مستحسن وان كان الاثبات أحسن منه فالحذف مفعول مقدم باستحسنوا وفي نعم متعلق بالحذف أو باستحسنوا ثم قال :

(والاصل في الفاعل أن يتصلا \* والاصل في المفعول أن يتصلا)

يعنى أن الاصل أن يتقدم الفاعل على المفعول لان الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول والاصل مبتدأ وفي الفاعل متعلق به وأن يتصلا خبره واعراب عجز البيت مثل صدره ثم قال :

(وقد يجاء بخلاف الاصل)

خلاف الاصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول ضرب عمرا زيد وبخلاف في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله وقد في قوله وقد يجاء لتحقيقه لا للتقليل فان تقديم المفعول على الفاعل كثير إلا أن يراد بالنسبة الى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل ثم قال :

(وقد يجى المفعول قبل الفعل) يعنى ان المفعول قديماً متقدماً على الفعل وشمل ما تقدمه جائز نحو فريقا هدى وما تقدمه واجب نحو إياك نعبد والظاهر ان قد هنا للتقليل لان تقديم المفعول على الفعل أقل من تقديمه على الفاعل ثم قال :

(وأخر المفعول إن لبس حذر \* أو أضر المفعول غير منحصر)

ذكر في هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول عن الفاعل الاول أن يخاف اللبس وذلك بان يكون الاعراب خفياً في الفاعل والمفعول معا نحو ضرب موسى عيسى فالاول هو الفاعل محافظة على الترتيب والآخر أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً

مع جمع المؤنث السالم ويجوز الوجهان فيما عداهما من جمع التكسير مذكراً أو مؤنثاً واسم الجمع واسم الجنس وقال الكوفيون كل جمع يجوز في الفعل معه التذكير والتأنيث ولو كان جمع مذكر سالماً لانهم جعلوا الجمع بمعنى الجماعة وعليه قول بعضهم : ان قومى تجمعوا \* وبقتلى تحدثوا \* لأبالي بجمعهم \* كل جمع مؤنث

والفارسي يقول ان كان جمع مذكر سالماً امتنع التاء والازاوت وهو ظاهر النظم ويمكن تشبيه النظم على ما للبصريين بأن يقال ان في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفت أى من مذكر ومؤنث على حد قوله تعالى : سرايل تقيكم الحر. أى والبرد أى لان كل ما بقى الحر بقى البرد (وقوله ومع جمع في موضع الخ) فيه اتيان الحال من المبتدأ وهو ضعيف والاولى انه متعلق بمحذوف صفة للتاء والتقدير والتاء الكائنة في جمع على حد ما قالوا في قول التليخيص والفصاحة في المفرد أى الكائنة في المفرد وقول المعرب انه حال من الضمير في الخبر لا معنى له (وقوله ومن مذكر متعلق بالسالم) الاولى انه متعلق بمحذوف حال من الضمير في السالم العائد على الجمع فيكون بياناً للجمع (وقوله وهى الآجرة) الاولى ان يقول وهى الطوبة الغير المشوية واما الآجرة فهى المشوية بالنار ولا يقال فيها آجرة الا بعد الشئ (لأن قصد الجنس فيه بين) انما قصدوا الجنس لان العرب اذا استحسنوا شيئاً عظموا جنسه نحو ثوبه دره فارسا واذا استقبحوا شيئاً قبحوا جنسه (فرع) بقى على الناظم كالموضح حكم المثنى وحكمه كواحده فيذكر الفعل مع المذكر نحو قال رجلان ويؤنث مع المؤنث نحو قالت الهندان كذا قيل من انه باق عليه والصواب ان حكم المثنى داخل في قوله وانما تلزم الحلالة سابق على المفرد والمثنى والجموع وما بعده كأنه مستثنى منه وما لم يستثنى بقى على حكمه فالمثنى لم يخرج منه ما بقى على حكمه في قوله وانما تلزم الخ (والاصل في الفاعل أن يتصلا) (قول كدى لان الفاعل كالجزء الخ) الدليل على انه كالجزء منه ان علامة الرفع في الافعال الخمسة وهى النون تتأخر عن الفاعل ويتوسط هو وانهم سكنوا آخر الفعل في نحو ضرب بالاجل أن لا يتوالى أربع متحركات ولما لم يكن المفعول كالجزء من فعله بقى معه الفعل على فتحه ولم يسكن نحو ضربنا زيدواً ايضاً كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المفعول فقد لا يحتاج اليه الفعل لكونه لازماً ما وذكّر الشطر الثانى مع انه مفهوم الاول زيادة في الرد على الاخفش القائل بأن الاصل في كل منهما الاتصال وفي كلام الناظم ما لا يخفى من البراعة اذا قابل الاتصال بالانفصال والفاعل بالمفعول (وقد يجى المفعول قبل الفعل) (قول كدى والظاهر أن قد هنا الخ) بل الظاهر انها لتحقيق باعتبار تقديم المفعول على الفعل اذ هو كثير في نفسه بالنسبة الى تأخير المفعول عن الفعل فهى للتقليل (وأخر المفعول ان لبس حذر) (قول كدى بان يكون الاعراب خفياً) مراده ولا قرينة تبين الفاعل من المفعول لالفظية ولا معنوية فان كانت هناك قرينة لفظية أو معنوية جاز التقديم فمثال القرينة اللفظية ضربت موسى سلمى فالتاء بينت أن المؤنث فاعل ومثال القرينة المعنوية أرضعت الصغرى الكبرى اذ من المعلوم أن الكبرى



نحو ضربت زيدا والمفعول مفعول بأخر وان شرط وليس مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره حذر أو أضمر معطوف على حذر وغير منحصر حال من الفاعل واحتريزه من الفاعل إذا كان منحصرا فإنه يجب انفصاله وتأخيره ويكون المفعول حينئذ واجب التقديم نحو ماضرب زيدا إلا أنا ثم قال : (وما بالآ أو بانما انحصر \* آخر وقد يسبق ان قصد ظهر )

يعنى انه يجب تأخير المحصور بالآ أو بانما فاعلا كان أو مفعولا فاذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره وتقديم الفاعل فتقول ماضرب زيدا وعمرا وانما ضرب زيدا وعمرا واذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول فتقول ماضرب عمرا إلا زيدا وانما ضرب عمرا زيدا وقوله وقد يسبق ان قصد ظهر لا يظهر القصد الا في المحصور بالآ واما المحصور بانما فلا يعلم حصره الا بتأخيره وأشار بذلك الى نحو قوله : فلم يدر الا الله ماهيبت لنا \* عشية آاء الديار وشامها فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول وما موصولة وهى مفعول مقدم باخر وصلتها انحصر وبالا متعلق بانحصر وفهم من قوله وقد يسبق ان ذلك قليل وان ذلك لا يكون الا مع إلا لأن القصد لا يظهر الا معها ثم قال :

(وشاع نحو خاف ربه عمر \* وشذ نحو زان نوره الشجر)

يعنى أن تقديم المفعول المتلبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير ومنه قوله خاف ربه عمر فربه مفعول مقدم متلبس بضمير الفاعل وانما كثر ذلك لان الضمير وان كان عائدا على ما بعده فان المفسر للضمير مقدم في النية لان تقديمه هو الاصل وقوله وشذ نحو زان نوره الشجر يعنى أن تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول قليل وانما قل ذلك لان الضمير المتلبس به عائدا على متأخر لفظا

ترضع النعري وما ذكره الناظم هو مذهب الجمهور وخالفهم ابن الحاج ورد ما قالوه بامور كلها من قبيل الاجمال وما هنا من قبيل اللبس فلا وجه للمخالفة (وقوله نحو ضربت زيدا) تبع في جعل المفعول ظاهرا اطلاق عبارة الناظم والحق انه لا بد أن يكون المفعول أيضا ضميرا نحو ضربته وأما ان كان المفعول ظاهرا فيجوز تقديمه على الفعل نحو زيدا ضربت عمرا بقوله: وقد يحى المفعول قبل الفعل، انظر تحقيق التمام في التوضيح واجيب عن الناظم بان في كلامه حذف الواو مع ما عطفه والتقدير أو أضمر الفاعل والمفعول به وقد يجاب عن كدى والناظم بأن كلامهما في تقديم المفعول عن الفاعل ققوط في قولك ضربت زيدا لا يجوز لانه اذا تقدم المفعول انفصل الفاعل فيقال ضرب زيدا أنا مع أنه اذا تأتى الاتصال فلا يعدل عنه الى الاتصال وهذه هى العلة فى شرط كونهما ضميرين (وما بالآ أو بانما انحصر \* آخر) (قول كدى يجب تأخير المحصور الخ) تبع ظاهر عبارة الناظم والاولى أن يقول المحصور فيه لا المحصور لان ما بعد الا أو بعد انما يقال محصور فيه لا محصور وقدم أن اصطلاح الناظم فى هذا النظم أن يطلق المحصور على ما بعد الا وتقدم ما فيه ولو قال الناظم قدم بدل آخر لأفاد الراد (وقوله فتقول ما ضرب زيدا الا عمرا الخ) أى اذا أردت انحصار ضرب زيدا فى عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فلو قلت انما ضرب عمرا زيدا أو ماضرب عمرا الا زيدا انقلب المعنى (وقوله فتقول ماضرب عمرا الا زيدا الخ) أى اذا أردت انحصار كون عمرو مضروبا لزيدا لا لغيره ويحتمل أن زيد يكون ضرب غير عمرو ولو عكست انقلب المعنى (وقوله لا يظهر القصد إلا الخ) أشار بهذا الى أن قول الناظم وقد يسبق وان كان ظاهره يشمل المحصور فيه بالآ أو بانما فليس على اطلاقه بل لا يجوز التأخير الا مع إلا لأن القصد انما يظهر معها (قوله الى نحو قوله فلم يدر الخ) البيت من الطويل وقد وقف الشاعر على ديار الأجابة فوجدهم قد ارتحلوا فانشد قصيدة من جملتها هذا البيت ويدر مجزوم بحذف الياء والله فاعل محصور فيه العلم قدم على المحصور وهو ما لظهور المعنى وما موصولة وهيبت فعل ماض والجملة من الفعل والفاعل بعد صلتها وعشية منصوب على الظرفية والعشية من المغرب الى العتمة وقيل من الزوال الى طلوع الفجر وإناء جمع نوء بضمين (١) الحفير حول الخيمة وهو فاعل هيبت والديار مضاف اليه وشامها براو مفتوحة حرف عطف معطوف على آناء الفاعل وهو جمع شامة بمعنى علامة وأراد بها مواضع الاخبية لانها اذا زلت بقي أثرها وما فى التصريح والمعنى مما يخالف هذا لامعنى له وما ذهب اليه الناظم من ان انما تفيد الحصر هو مذهب الجمهور وذهب أبو حنيفة وأبو حيان الى انها لا تفيد لانهما مركبة من ان وما الزائدة الكافة لها عن العمل واستدلالها بحديث مسلم: انما الربا فى النسبة. مع ان ربا الفضل ثابت اجماعا فلم تفدها حصرا واستفادة الحصر فى بعض المواضع انما هو من أمر خارج نحو قوله تعالى : انما الحكم الله . على الخاطبين فى اعتقادهم ألوهية غير الله فلم يستفد الحصر من انما (وشاع نحو خاف ربه عمر) هذا مرتب على قوله : والاصل فى الفاعل أن يتصلا . البيت كأنه قال اذا علمت أن رتبة الفاعل التقديم ورتبة المفعول التأخير فيتفرع على ذلك كذا (وشذ نحو زان نوره الشجر) (قول كدى عائدا على متأخر الخ) وليس هذا من المواضع التى يعود

(١) (قوله جمع نوء الخ) هو غير صواب بل هو مصدر كإبعاد وزنا ومعنى اه .

ورتبة لان المفعول في نية التأخير ونحو فاعل بشاع وهو على حذف مضاف والتقدير وشاع نحو قولك وكذلك شذ .

### ﴿ النائب عن الفاعل ﴾

يسمى النائب عن الفاعل ويسمى المفعول الذي لم يسم فاعله ثم قال :

( ينوب مفعول به عن فاعل \* فيماله كنيل خير نائل )

يعنى ان الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به وقوله فيماله أى فيما استقر له من الاحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضى معه ان كان ضميرا ولحاق تاء التأنيث في الماضى اذا كان مؤنثا ثم مثل بقوله : كنيل خير نائل . أصله نلت خير نائل فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه

الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة المجموعة في قول من قال :

وعود مضمير على ما بعده \* لفظا ورتبة فحصل عده

في مضمير الشأن ورب والبدل \* نعم وبئس وتنازع العمل

فمثال مضمير الشأن قل هو الله أحد فهو ضمير قصة لاملح له ومثال رب ربه رجلا صالحا ومثال البدل ضربته زيدا ومثال نعم وبئس نعم أو بئس رجلا زيد ففي نعم أو بئس ضمير مستتر فاعل وزيد مبتدأ أو خبر ومثال التنازع : جفونى ولم أجف الاخلاء . قالوا وفي جفونى عائد على الاخلاء وختم هذا الرابع يذكر الخوف اشارة الى أن من خاف الله نجا وأدرك حظا وافرا من العلوم وختم أيضا بذكر الرب تعالى وسيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه تبركا والله تعالى أعلم .

### ﴿ النائب عن الفاعل ﴾

عبارة الناظم بالنائب عن الفاعل أحسن من عبارة النحويين بقولهم المفعول الذى لم يسم فاعله من وجوه ثلاثة أحدها انها اخصر ثانيها ان عبارته جامعة وعبارتهم غير جامعة لانها تقتضى ان النائب لا يكون إلا مفعولا به مع انه يكون غير مفعول به كما يأتى في قوله وقابل من ظرف الخ ثالثها ان عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة لصدقها بالمفعول الثاني الذى لم ينب في نحو أعطى زيد درهما فيصدق على درهما انه مفعول لم يسم فاعله مع انه ليس بمراد وقول أبى حيان لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك فيجتمعا الدم على عادته أو المدح وهو الانصاف لما قلنا ثم ان الفاعل يحذف لاحد الأغراض المجموعة في قول أبى حيان في ارجوزته المسماة بنهاية الاعراب في علمى التصريف والاعراب

وحذفه للخوف والابهام \* والوزن والتحقيق والاعظام

والعلم والجهل والاختصار \* والسجع والوفاق والايثار

فالخوف منه أو عليه فمثال الاول قول من خاف من الحجاج قتل سعيد بن جبير ومثال الثانى قول والد قاتل زيد قتل زيد ومثال الابهام قول المتصدق الذى يخفى صدقته تصدق بصدقة على مسكين ومثال الوزن :

علقتما عرضا وعلقت رجلا \* غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل

ومثال التحقير طعن عمر بن الخطاب وقتل الحسين رضى الله عنهما ومثال الاعظام أى يعظم الفاعل بان لا يذكر مع النائب نحو قوله عليه الصلاة والسلام : من ابتلى منك بشىء من هذه القاذورات فليستتر . إذا فاعل الله ومثال العلم : أحل لكم صيد البحر وطعامه . إذ من العلوم ان الذى أحله هو الله ومثال جهل الفاعل سرق المتاع اذ لم يدرك من السارق ومثال الاختصار : واذا حينئذ . اذ هو أولى من ذكر الفاعل على انه ليس المحذوف فاعلا مخصوصا ومثال السجع من طابت سريرته حمدت سيرته ومثال الوفاق أى التوافق في اعراب القوافي

في قوله : \* ولا بد يوما أن ترد الودائع \* بضم العين لان القوافي قبله مضمومة ومثال الايثار للسامع كراهية سماع ذكر الفاعل ضرب زيد وذكر هذه الاغراض تطفل من النحويين على البيانيين والنائب أصله ناوب قلبت الواو همزة مفعلا بقوله :

وفى \* فاعل ما عل عيناذا اقتنى ( ينوب مفعول به عن فاعل \* فيماله ) ( قول كدى أى فيما استقر له من الاحكام الخ ) أى فيما ذكر من الاحكام وأشار بهذا الى أن فيما له عام مخصوص لما مر ذكره في باب الفاعل لاني جميع أحكام الفاعل مطلقا لان الفاعل يرفع واحد من احد عشر وأما النائب فلا يرفع الا الفعل واسم المفعول أو المصدر على رأى وخير في النظم بمعنى المال مثله في قوله ان ترك خير او ليس خير في النظم مصدر اضد الشر لانه يكون

ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل الفاعل عن بنيته إلى بنية تدل على النيابة به على ذلك بقوله :  
 ( فأول الفعل اضممن والمتصل \* بالآخر اكسر في مضي كوصل ) يعني أن الفعل المبني للمفعول يضم أوله وشمل الماضي والمضارع  
 فأنهما يشتركان في ضم الأول فان كان ماضيا كسر ما قبل الآخر وإلى ذلك أشار بقوله : والمتصل بالآخر اكسر في مضي . ثم مثل ذلك بقوله :  
 كوصل . وأصله وصلت الشيء . فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير الفعل إلى فعل وان كان مضارعا فتح ما قبل الآخر وإلى  
 ذلك أشار بقوله : ( واجعله من مضارع منفتح ) أي اجعل ما قبل الآخر من المضارع منفتحاً ثم مثل ذلك بقوله : ( كينتحي  
 القول فيه ينتحي ) وقوله وأول الفعل مفعول أول باضممن والمتصل مفعول مقدم أيضا با كسر وفي متعلق با كسر وبالآخر متعلق  
 بالمتصل والهاء في اجعله عائدة على ما قبل الآخر ومن مضارع متعلق باجعله ومنفتحاً مفعول ثان باجعل والقول نعت لينتحي وفيه متعلق  
 بالقول وينتحي محكي بالقول ويجوز ضبط القول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله كينتحي ثم استأنف فالتقدير على هذا واجعله  
 من مضارع كينتحي منفتحاً فالمفعول فيه إذاً على هذا العمل الذي هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر ينتحي فينتحي على هذا الوجه خبر  
 عن القول لا محكي وبالأول جزم المرادى \* ثم ان ضم الأول في الماضي والمضارع وكسر ما قبل الآخر في الماضي وفتحه في المضارع مطرد  
 في جميع الأفعال البنية للتعامل وقد يضم إلى ذلك في بعض الأفعال تغيير آخر وذلك في نوعين الأول أن يكون أول الفعل الماضي بناء المطاوعة  
 وإلى ذلك أشار بقوله : ( والثاني التالي للمطاوعة \* كالأول اجعله بلا منازعة ) يعني أن الحرف الثاني من الفعل الماضي المفتوح بناء المطاوعة  
 يقيم أيضاً كالأول فتقول في تعلمت الحساب بعد الحساب بضم الأول والثاني وفهم من قوله تا المطاوعة أن المراد بالفعل هنا الماضي لا المضارع لأن  
 المضارع لا يفتح بناء المطاوعة بل يحذف المضارعة والثاني مفعول بفعل محذوف يفسره اجعله وتا المطاوعة مفعول بالتالي وكالأول في موضع  
 المفعول الثاني لأجله وبلا منازعة منهاق باجعله وهو تميم للبيت لصحة الاستغناء عنه \* الثاني أن يكون الفعل الماضي مفتوحاً بهمزة  
 الوصل وإلى ذلك أشار بقوله :

فحالما لتوليه ينوب مفعول به إذ النائب حينئذ مصدر يؤدي إلى التكرار مع قوله وقابل من ظرف أو من مصدر ( وقوله ولما كانت الخ )  
 الأولى أن يقول ولما كان الفعل المبني للفاعل أصلاً لفعل المبني للمفعول أبقوا صيغته على حالها وغيروا صيغة المبني للمفعول لتدل على النيابة  
 وإلى كيفية التغيير أشار بقوله : وأول الفعل اضممن . ( قول كدى اضممن وشمل الماضي والمضارع الخ ) أي ولا يشمل الأمر ﴿ فان قلت ﴾  
 عبارة الناظم بالفعل عامة تشمله فن أين يؤخذ انخصيص ﴿ قلت ﴾ من تخصيصه الكلام بعد على الماضي والمضارع وإنما لم يبين الأمر للمفعول  
 لأمرين أحدهما اللبس وذلك نحو اكرم بكره الراد وفتح الهمزة أمر من اكرمك بنيتة للمفعول ضمنت الأول فان كسر ما قبل الآخر  
 التمس بالماضي وان فتحة التمس بالمضارع ثانيهما فساد المعنى وذلك ان الأمر يدل على الانشاء والمبني للمفعول يدل على الخبر وهما متناقضان  
 وأطلق في الفعل فيؤ خدمته أنه مبني للمفعول مطلقاً سواء كان متعدياً أو لازماً وهو الذي يدل عليه قوله وقابل من ظرف الخ لكن لا بد  
 من تقييده بأن يكون متصرفاً والأفلا فيجوز بناء الجامد كعم وبئس وأما الأفعال الناقصة ففي بناءها خلاف وإنما ضم أول الفعل لأن  
 الضم هنا أقوى الحركات فناسب عمل المبني للمفعول وتقوية له ( وقوله كسر ما قبل الآخر مع قوله بعد فتح ما قبل الآخر ) الأولى أن  
 يقول في الوضعين الحرف المتصل بالآخر كما عبر به الناظم لأن ما قبل الآخر عام يصدق بالمتصل وغيره ( والثاني التالي تا المطاوعة ) اعترض  
 كلام الناظم من وجوه ثلاثة أحدها أنه عبر بناء المطاوعة مع أن الصواب التعبير ببناء الزائدة ليشمل التاء الزائدة للمطاوعة وهي التي تصير  
 الفعل المتعدي لازماً ويشمل التاء الزائدة لغيرها نحو تبخر وتمسكن ثانيهما أنه يشمل ما زيادتهما معتادة وهو المراد وما زيادتها غير معتادة  
 نحو ترسم الشيء بمعنى دفنه وستره مع أنه لا يصح دخولها هنا ثالثاً أن عبارته تقتضي أن هذا يكون في الماضي وغيره مع أن ذلك خاص  
 بالماضي وقد أصلحه ابن غازي بقوله :

والثاني التالي تا الزيادة \* كالأول اجعل ان تكن معتادة

واعترض اصلاحه بأنه لا يدفع الاعتراض الثالث فلو أبدل الشطر الثاني بقوله : فاضم بماض ان تكن معتادة لكان رافعا له أيضا  
 هذا حاصل ما لهم هنا والجواب عن الأول ما حققه شيخنا العلامة القاضي سيدي الطالب ابن الحاج في حواشي اللامية أن التعبير بالمطاوعة  
 صحيح لا تجوز فيه لأن المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع وهي تكون تحقيقية كتعلم وتقديرية كتبخر وتمسكن وعن الثاني بأن  
 الأصل في الزيادة أن تكون معتادة وعن الثالث بما في كدى من قوله وفهم الخ وإنما وجب ضم الثاني هنا كالأول لأنه لو بقي  
 مفتوحاً مع كسر الحرف المتصل بالآخر لا التمس بالمضارع إلى المسند إلى الفاعل المدعو بناء المضارعة في نحو قولك أنت تعلم

( وثالث الذى بهمز الوصل \* كالأول اجعلنه كاستحلى ) يعنى أن الفعل إذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموما كالأول فتقول فى انطلق انطلق وفى استخراج استخراج وفى استحلى استحلى وفهم من قوله بهمز الوصل أن ذلك الفعل لا يكون إلا ماضيا لأن المضارع لا يفتتح بهمزة الوصل وثالث مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال والذى نعت لمخذوف والتقدير وثالث الفعل الذى ابتدئ بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ أو افتتح وليس العامل فيه السكون المطلق واعراب البيت كاعراب البيت الذى قبله ثم قال :

( واكسر أو اشم فائلاى أعل \* عيناو ضم جا كبوع فاحتمل ) يعنى أن فى الفعل الماضى الثلاثى المعتل العين ثلاث لغات الأولى اخلاص الكسر وهو المشار إليه بقوله واكسر الثانية الاشمام وهو المشار إليه بقوله أو اشم وحقيقته عند الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشئ من صوت الضمة وهاتان اللغتان فصيحتان وقرئ بهما فى التواتر الثالثة اخلاص الضمة وهو المشار إليه بقوله : وضم جا كبوع ومنه قوله :

ليت وهل ينفع شيا ليت \* ليت شبابا بوع فاشترت

وشمل قوله فائلاى المفتوح العين نحو باع والمكسور العين نحو خاف وشمل قوله أعل ما عينه ياء كباع وما عينه واو كقال والأصل فى هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح والأصل فى بيع باخلاص الكسر بيع فاستثقلت الكسرة فى الياء فقلبت إلى الفاء وذهبت حركة الفاء وسكنت العين لزوال حركتها والأصل فى قيل قول فاستثقلت أيضا الكسرة فى الواو فقلبت إلى القاف وبقيت الواو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها وأما على لغة قول و بوع فإن الكسرة حذفت من حرف العلة فسامت الواو وقلبت الياء واو السكونها وضم ما قبلها وأما على لغة الاشمام فهى مركبة من اللغتين وفائلاى مفعول باشم على اعمال الثانى ومفعول اكسر مخذوف وأعل فى موضع الصفة لثلاثى وعيناو ضم مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه فى معرض التفصيل وخبره جار وقصره ضرورة واحتمل معطوف على جا وكبوع فى موضع الحال من فاعل جائم قال : ( وان بشكل خيف لبس يجنب ) يعنى انه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموقع فى اللبس أو استعمل الشكل الذى لا لبس فيه وذلك نحو بيع العبد إذا أسندته إلى ضمير مخاطب فقلت بعث يا عبد باخلاص الضم أو الاشمام فلو قلت بعث باخلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الاشمام

زيدا الحساب من علم المضعف ولا يستغنى بالثانى عن التالى ولا العكس لأنه احترز بالثانى عما إذا كان الحرف التالى لئلا يتناولوا غير ثلث بل ثالث وذلك فى المضارع نحو يعلم فلا يضم واحترز بالتالى لئلا يتناولوا من الثانى التالى لغيرها كأكرم فلا يضم وبالْحرف المفصول بينه وبين تاء المطاوعة ( وثالث الذى بهمز الوصل ) ( قول كدى لا يكون إلا ماضيا الخ ) لا بد أن يكون الماضى محتويا على أكثر من أربعة عملا بقوله فيما يأتى : وهو لفعل ماض احتوى على \* أكثر من أربعة ( وقوله والذى نعت لمخذوف الخ ) أشار بهذا إلى أن الواجب قراءة ثالث بدون أل مضاف إلى الذى ولو عرفت الثالث بالالف واللام لكان الذى صفة له فيصير المعنى والحرف الثالث الذى الخ وهو فاسد ( وقوله واعراب البيت ) يقال عليه ما فائدة اعرابك له واستحلى فى انظم من قولهم فلان استحلى الشئ وجده حلوا أو عده حلوا ( واكسر أو اشم فائلاى أعل ) هذا تقييد لقول الناظم وأول الفعل اضممن مع ما بعده ( قول كدى المعتل العين ) الأولى المعلن بدون تاء كما عبر به الناظم فى أعل لأن المعتل ما كان أحد أصوله حرف علة دخله ظب أم لا والمعلن هو الذى أحد أصوله حرف علة بشرط أن يدخله قلب واعلال فكل معلن معتل ولا عكس فيخرج بتقييد الناظم بالمعلن ما كان معتلا غير معلن نحو عور وصيد فحكمه حكم الصحيح وكلام المكودى يقتضى أن حكمه حكم المعلن وليس كذلك ( وقوله وقرئ بهما فى التواتر ) قرأ نافع وابن عامر والكسائى فى سىء وسيئت وجوه بالاشمام والباقون باخلاص الكسر ويظهر من المكودى انها متساوين والحق أن لغة الكسر أقوى وربما يؤخذ ذلك من تقديم الناظم له ( وقوله ومنه قوله ليت الخ ) البيت من الرجز وقائله رؤبة وقيل غيره وليت الأولى للتمنى وهو يكون حق فى المستحيل كما هنا وهل للنفى بمعنى ما بدليل رواية وما ينفع وليت الثانية تأكيد لفظى للأول وجملة ينفع اعتراضية بين المؤكد والمؤكد وشبابا اسم ليت الأولى وجملة بوع خبرها وأصله بيع بضم ثم كسر ونائب بوع عائلى الشباب والشاهد فى بوع وجملة فاشترت معطوفة على جملة بوع ( وقوله والأصل فى هذه اللغات الخ ) أشار بهذا إلى أن لغة الكسر والاشمام فرعيتان على لغة الضم ولا يلزم كونها أكثر منهما ( وقوله واحتمل معطوف الخ ) ومعناه قبل واغتر وفيه إشارة إلى ضعفه ( وان بشكل خيف لبس يجنب ) هذا تقييد لقوله واكسر مع قوله وضم وأما الاشمام فلا يمكن فيه اللبس ( قول كدى بعث يا عبد ) أصله على الاسناد إلى ضمير المخاطب أن تقول للعبد باعك سيدك ثم حذف الفاعل الذى هو سيدك وأقيم المفعول مقامه وهو الكاف والكاف لا يكون فى محل رفع فائنا بضمير يواقعها يكون فى محل رفع وهو التاء فصار بيعت بضم الأولى وكسر الثانى وفتح التاء استثقلت الكسرة

وكذلك طلت زيدا إذا أسندته أيضا إلى ضمير المخاطب فقلت طلت بالضم التيسر بفعل الفاعل فترجع إلى الاشياء أو إلى الكسر إذ لا لبس فيهما وإن شرط وخيف فعل الشرط ولبس مفعول لم يسم فاعله وبشكل متعلق بخيف ويحتمل جواب الشرط ثم قال :  
( وما لباع قديرى لنحو حب ) يعنى أنه يجوز في فاء الفعل الثلاثى الضاعف نحو حب ورد ما جاز في فاء باع من كسر واشتمام وضم وقد قرئ : هذه بضاعتنا ردت إلينا . بكسر الراء وفهم من قوله قديرى أن ذلك قليل ولم يقرأ بهما في التواتر فما مبتدأ موصولة وصلتها لباع وقديرى خبره ونحو في موضع المفعول الثانى ليرى ثم قال :

( وما لباع لما العين تلى \* فى اختار وانقاد وشبهه ينجلي )

يعنى أن ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل نحو اختار أو على وزن انفعّل نحو انقاد وما أشبههما يجوز في الحرف الذى تليه العين ما جاز في فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فتقول اختير واختور وبالأشياء وفهم من تمثيله باختار وانقاد أن ما صحت عينه من هذين الوزنين لا يجوز فيه ما ذكر نحو اعتور بل يجرى مجرى الصحيح وما موصولة مبتدأ وصلتها لفاعله وخبرها لما العين تلى والعين مبتدأ وتلى خبره والجملة صلة ما الثانية وفي اختار متعلق بتلى والتقدير ما استقر من الأوجه الثلاثة لقاء باع ثابت للحرف الذى تليه العين فى اختار وانقاد وما أشبههما وينجلي فى موضع الصفة لشبه أى وما أشبههما فى الوزن والاعلال ثم إن الذى ينبو عن الفاعل أحد أربعة أشياء المفعول به والمصدر والظرف والجار والمجرور وقد ذكر فى أول الباب المفعول به وأشار هنا إلى بقية ما ينبو عن الفاعل فقال :

( وقابل من ظرف أو من مصدر \* أو حرف جرنيا به حرى )

يعنى أنه ينبو عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف وشمل ظرف الزمان وظرف المكان ويشترط فى نيابتهما أن لا يكونا مبهمين فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان وأن يكونا متصرفين فلا يجوز سير سحر ولا جلس عندك وما يقبل النيابة من مصدر ويشترط أيضا فى نيابته

تحت الياء فقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركتها لقول اللامية :

وانقل لقاء الثلاثى شكل عين إذا اعـستـلت وكان بتا الاضمار متصلا \* أو نونه ...

فالنقى ساكنان الياء والعين فحذفت الياء فصارت فوقع اللبس بالكسر فيجتنب فيؤتى بالأشياء أو بالضم ( وقوله كذلك طلت زيدا ) بمعنى غابته فى المحاولة والعلو ( وقوله فقلت طلت بالضم ) أى بالبناء للمفعول وأصله طالك زيد ففعل مامر الآنك تقول استقلت الكسرة تحت الواو فحذفت الكسرة فالتقى ساكنان الخ فلو قلت طلت بالضم التيسر بالمبنى للفاعل الذى هو من الطول ضد القصر الذى فعله لازم أو يكون الذى وقعت عليه التاء هو الذى طال عليه غيره فيجتنب الضم ويؤتى بالكسر أو الاشتمام ( وما لباع قديرى لنحو حب ) ( قوله من كسر واشتمام الخ ) أى ومن اجتناب الشكل الذى خيف به اللبس وذلك نحو حب زيد بضم الحاء فلا يدري هل زيد فاعل أو نائب لأن حب كإياى يجوز فى المبنى للفاعل فيه وجهان النتج والضم فلو ضمته اذابنيته للمفعول لوقع اللبس فيجتنب الضم ويؤتى بالكسر الذى لا لبس فيه ( وقوله إن ذلك قليل ) الإشارة إلى المجموع وهو الكسر والاشتمام لا إلى الجميع كاتقتضيه عبارة الناظم لأن الضم قراءة الجميع فكيف يكون قليلا والدليل على أن الإشارة فى كلام كدى لما قلنا قوله ولم يقرأ بهما الخ بضمير التثنية راجعا للكسر والاشتمام وهو الصواب وفى غالب النسخ ولم يقرأ بها فيحتمل أن يكون الضمير عائدا على الثلاثة ولا يصح لأن الضم قرأ به السبعة ويحتمل عوده على الكسر باعتبار لغته ولا يصح أيضا لاقتضائه أن الاشتمام قرئ به فى التواتر وليس كذلك وفى بعض النسخ ولم يقرأ به بضمير الافراد أى بالكسر ويرد عليه ما ورد على ما قبله فبان أن الصواب النسخة الأولى ( وما لباع لما العين تلى ) ( قول كدى يعنى أن ما كان من الفعل المعتل الخ ) الأولى أن أن يقول المعلن بدل المعتل لمامر ( وقوله أن ما صحت عينه الخ ) أطلق الصحيح هنا على ما يشمل المعتل كعور وهو الصواب الجارى على ما عند أهل التصريف من كونهم يطلقون الصحيح على ما يقابل المعلن خلاف ما مرله فى الموضعين السابقين ( وقوله والعين مبتدأ الخ ) هذا هو الصواب وتقديره يقتضى أن العين فاعل بفعل محذوف وهو خلاف الصواب ( وقوله وقد ذكر فى أول الباب الخ ) نكت به على الناظم بأنه كان ينبغى للناظم أن يذكر هذه الآيات إلى آخر الباب عدا وما سوى النائب عقب البيت الأول ونكت عليه الموضح بذلك أيضا لأن كلامه كان فيما ينبو فكان ينبغى أن يتمم الكلام على النائب لانه المقصود والتفريق بين الصيغة المبنية للفاعل والمبنية للمفعول وسيلة ( لا يقال ) كثير ما يقدمون الوسائل على المقاصد فهنا من الكثير ( لا نأقول ) ذلك صحيح لكن الناظم قدم بعض المقاصد وهو المفعول به على الوسائل وأخر باقى المقاصد تخليطا ( وقابل من ظرف أو من مصدر ) ( قول كدى فلا يجوز سير وقت ) لعدم الفائدة لأن الفعل يدل على ما دل عليه الظرف المهم فدل على المكان التماسا على الزمان وضعافا لفائدة الظرف المهم حيث نؤد محله اذ لم يقيد بوصف والاجاز نحو جلس مكان حسن وصم زمان طويل ( وقوله وأن يكونا متصرفين ) سيقول الناظم وما رى ظرفا وغير ظرف الخ ( وقوله فلا يجوز سير سحر الخ ) مثل بمثابة إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون لازم للنصب



أن لا يكون مؤكدا وان لا يكون غير متصرف نحو سبحان أو حرف جريعى مع مجروره ويشترط في نيابته أن لا يلزم طريقة واحدة كحروف القسم والاستثناء ومنذ ومنذ وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله وقابل فانك إذا رمت اسناد الفعل المبني للمفعول إلى أحدهذه الأشياء تعذر ذلك فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة سير زيد يومين فرسخين سيرا شديدا إن أقيمت المجرور وسير زيد يومان فرسخين سيرا شديدا إن أقيمت ظرف الزمان وسير زيد يومين فرسخين سيرا شديدا إن أقيمت ظرف المكان وسير زيد يومين فرسخين سيرا شديدا إن أقيمت المصدر وقابل مبتدأ ومن ظرف متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء به وحرى بمعنى حقيق وهو خبر المبتدأ وبنية متعلق به ثم قال :

( ولا ينوب بعض هذى ان وجد \* فى اللفظ مفعول به وقدير )

اعلم انه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرة هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين انه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به وبه أخذ الناظم وإلى ذلك أشار بقوله وقدير وفهم منه ان ذلك قليل ومنه قراءة بعضهم : ليجزى قوما بما كانوا يكسبون . على اقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوما وقوله بعض فاعل ينوب وهذى اشارة الى الأربعة المذكورة وان وجد بشرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وفاعل يرد ضمير مستتر والتقدير وقدير ذلك أى نيابة أحد المشار اليه مع وجود المفعول به ثم قال :

( وباتفاق قدينوب الثان من \* باب كسافيا التباسه أمن )

يعنى ان النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثانى من باب كسا ويعبر أيضا عن هذا النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثانى فيه غير الأول واحترز به من المفعول الثانى من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا كسى زيدا ثوب وأعطى عمرا درهم وفهم من قوله فيما التباسه أمن انه اذا وجد لبس وجب اقامة الأول كقولك أعطى زيد عمرا وفهم أيضا من سكوته عن الأول انه يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته فى قوله أول الباب : ينوب مفعول به عن فاعل . وقد إما للتحقيق لانه جائز اتفاقا وإما للتقليل بالنظر الى نيابة الأول فانه أكثر وباتفاق متعلق بينوب وكذلك فيما والثان فاعل ومن باب فى موضع الحال من الثان

على الظرفية كسحرا أو يخرج عنها الى حالة تشبهها وهو الجربى والاشارة الى العموم فى ظرف الزمان والمكان وانما امتنع كون الظرف للغير المتصرف نائبا لان نيابته توجب رفعه وذلك يخرج عن النصب الذى قصدت العرب قصره عليه فشكل نيابته تصرفا وهو تقضى للغرض (وقوله أن لا يكون مؤكدا الخ) نحو سير سير لان المصدر المؤكد لا فائدة فيه لان معناه مستفاد من الفعل فيتجد معنى الفعل والنائب ولا بد من تغيرها وأما اذا وصف فانه يجوز ومنه مثال المسكودى بعد سير سديد (وقوله نحو سبحان الخ) ظاهر كدى أنه مصدر مع انه اسم مصدر سبى ومصدره التسييح وانما امتنعت نيابة المصدر الغير المتصرف لما مر فى الظرف (وقوله يعنى مع مجروره) أشار بهذا الى أن فى كلام الناظم حذف المتعلق ووجه ان حرف الجر ملازم للمجرور فاكتفى بذكره وحمله على هذا ليوافق كلامه فى الكافية والتسهيل قال أبو حيان ولم يقل به أحد ومذهب جمهور البصريين ان النائب المجرور فقط ومذهب الفراء النائب حرف الجر فقط وهو ظاهر النظم هنا ( ولا ينوب بعض هذى ان وجد ) (قول كدى أحدهذه الأربعة الخ) جعلها أربعة والمفعول به خامسا باعتبار كون ظرف الزمان وظرف المكان قسمين وجعل فى التوطئة عند قوله : وقابل من ظرف الخ ظرف الزمان وظرف المكان قسما واحدا فذلك جعل هناك الذى ينوب أربعة أشياء بالمفعول به فلامنافاة بين ما هنا وبين ما فى التوطئة وانما لم تجز النيابة مع وجود المفعول به لان غيره لا ينوب الا بتقديره مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة فلا يتقدم غيره عليه لان تقديمه عليه من باب تقديم الفرع على الأصل (وقوله ومنه قراءة بعضهم الخ) الذى قرأ بذلك هو أبو جعفر خارج السبع ويجزى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام كي بفتحة مقدره (وقوله وقدير ذلك) جواب عن سؤال مقدر بان يقال له كان ينبغى للناظم أن يقول ترد بالتاء لانه يعود على النيابة وقدمر وانما تلزم الخ فاجاب بما ذكر وهذا مبنى على ما قدمه فى التقرير من أن الظرف وما عطف عليه ينوب مع وجود المفعول به والحق ان ذلك لم يسمع الامع الجار والمجرور فيكون الضمير فى رد عائدا على بعض هذه اشارة الى أنه لم يسمع فى جميعها ( وباتفاق قدينوب اثان ) (قول كدى يعنى أن النحويين اتفقوا الخ) تبع فى دعوى الاتفاق الناظم وقد حكى الموضع فى ذلك أقوالا أربعة تنسكتا على الناظم لا يقال ان الخلاف عنده ضعيف فلذا لم يعتبره لا نأقول قدحكى فى التسهيل الاتفاق أيضا وهو كتاب اعتنى فيه ببيان الخلاف فحيث لم يذكره دل على أنه لم يطلع عليه (وقوله من باب ظن) أما هو فيتكلم عليه فى قوله باب ظن وأرى الخ (وقوله وجب اقامة الأول الخ) لان كلا يصلح أن يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ الا بالاعراب ودعوى الاتفاق فى هذا المفهوم صحيحة لا ما ورد من قول الرضى أن اللبس ينتفى ببقاء كل منهما فى مرتبته بان يقال أعطى زيدا عمرو فيعلم ان زيدا هو الفاعل من جبة المعنى بتقديمه وان كان منصوبا (وقوله وفهم أيضا من سكوته الخ) مراد بالاول ما كان فاعلا فى المعنى تقدم أو تأخر ولا يفهم

سم قال : ( في باب ظن وأرى المنع اشتهر \* ولا أرى منعاً إذا قصد ظهر ) يعني ان نيابة المفعول الثاني من باب ظن وهو ما كان خبراً في الأصل والمفعول الثاني من باب أعلم وأرى وأصله المبتدأ اشتهر عند النحويين منعه ووجه منعه في باب ظن انه خبر في الأصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه فتناظرا ووجه منعه في أعلم ان الأول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثاني والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به وذهب بعضهم إلى جواز نيابتهما وهو اختيار الناظم وإلى ذلك أشار بقوله : \* ولا أرى منعاً إذا قصد ظهر \* وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده ظن زيداً قائم وأسلم زيداً فرسه مسرجاً وفهم من سكوتهم عن المفعول الأول من باب ظن وأعلم انه يجوز نيابتهما بلا خلاف وفي باب متعلق باشتهر وهو خبر عن المنع والقصد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر ثم قال :

( وما سوى النائب مما علقنا \* بالرافع النصب له محققاً )

يعني انه يجب نصب ما تعلق بالفعل المستند إلى النائب مع رفع النائب وشمل قوله ما سوى النائب جميع المنصوبات كظرف الزمان والمكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو مفعول أعطي زيد درهما يوم الجمعة أمام زيداً إعطاء فت نصب جميع ما علق بالفعل غير النائب وما مبتدأ موصولة وصاحبها سوى النائب وما متعلق بالاستمرار العامل في الصلة وبالرافع متعلق بعلقا والنصب له مبتدأ وخبر والجملة خبرها ومحققا حال من الضمير المستتر في له العائد على النصب .

### ﴿ اشتغال العامل عن المفعول ﴾

المراد بالعامل في هذا الباب التمسك للعامل في الاسم السابق ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه فوجب أن لا يكون إلا فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل أو اسم مفعول ولا يجوز أن يكون فعلاً غير متصرف ولا صفة شبيهة ولا حرفاً لان هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً ثم قال :

( إن مضمير اسم سابق فعلاً شغل \* عنه بنصب لفظه أو المحل \* فالسابق انصبه بفعل أضمرنا \* حتماً موافق لما قد أظهرنا )

يعني أن الفعل إذا اشتمل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أو عن نصب محله فانصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الاضمار موافقاً للفعل المشتغل بالضمير فمثال المشتغل عن نصب لفظه زيد ضربته ومثال المشتغل عن نصب محله

ما قل من السكوت فقط بل بالأحرى لأنه إذا كانت نيابة الثاني متفاد عليها فأحرى الأول ( ولا أرى منعاً إذا قصد ظهر ) ( قول كدى ونهض من سكوتهم الخ ) تقدم ما فيه والأولى أن يقول وفهم من حكاية الخلاف في الثاني ان الأول تجوز نيابته بلا خلاف وهو داخل في قوله بنوب مفعول به الخ ثم ان حكاية الخلاف في الثاني تقتضي ان الثالث تمتنع نيابته اتفاقاً وليس كذلك وأجيب بأن المفعول الثالث في باب أرى وأعلم هو المفعول الثاني في باب ظن فهو داخل في قوله في باب ظن ولو خصه بالكلام وصرح بالخلاف فيه لكان فيه شائبة تكرار مع قوله في باب ظن ورد هذا الجواب غير سديد ( وما سوى النائب مما علقنا ) تأخير هذه المسألة الى هنا أولى من تقديم الموضح لها لأن مراده من هذه المسألة أن غير النائب يجب نصبه لفظاً أو محلاً فلا يست من الوسائل ولا من المقاصد ( قول كدى والحال والتمييز الخ ) وزاد غيره التمتع والتوكيد والعطف والاستثناء وأنوا على ذلك بمثال جامع لما في كدى ولما زادوه وهو سبق قلم منهم ومنه والصواب تخصيص ذلك بما يقبل النيابة من ظرف أو مصدر أو حرف جر ولعل كدى لأجل هذا الاعتراض لم يأت بمثال الا لما ذكرنا نعم بقي عليه الجور فكان ينبغي أن يزيد في داره وأما وجب التخصيص بما قلنا لأن هذه الأشياء لا يفترق حكمها ولا تنوب فلا وجه لادخالها هنا ( وقوله أو فيه ) تكرار مع قوله قبل كظرف الزمان وظرف المكان لا يقال ﴿ لا يقال ﴾ هذا البيت غير ضروري الذكر لأن معناه مأخوذ من قوله بنوب مفعول به الخ لأن من جملة ما ثبت للفاعل أنه لا يتعد فكذلك نائبه ﴿ لأننا نقول ﴾ أخذ من هنالك التزاماً ومن هنا مطابقة والأخذ من هنا أقوى ( وقوله المستتر في له ) أي الذي كان مستتراً في المتعلق المحذوف وانتقل الى الجار والمجرور فقول بعض ضوابة حال من الضمير في المتعلق المحذوف سبق قلم لا تتأله كما علمت والله أعلم .

### ﴿ اشتغال العامل عن المفعول ﴾

لما فرغ من المرفوعات نصا شرع في الكلام على المنصوبات وبدأ منها بالاشتغال وذكره عقب النائب لاشتراك البابين في الحذف مع وجود نائب المحذوف في كل واحد وأحسن من هذا أن لو ذكر الاشتغال بعد التعدى والازوم قالوا وآركانه أربعة الشاغل وهو الضمير والمفعول وهو الفعل والمفعول به وهو العمل والمفعول عنه وهو الاسم السابق ( قول كدى ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه ) ضمير شرطه وصلاحيته عائد على العامل للمذكور المفسر بالكسر وضمير فيه يعود على الاسم السابق ( وقوله فوجب ان لا يكون إلا فعلاً الخ ) مثال الفعل زيداً ضربته ومثال اسم الفاعل أزيد أنا ضارباً ويدخل فيه أمثلة المبسوطة نحو العسل أنا شرا به ومراد كدى باسم المفعول المصوغ من التعدى إلى اثنين نحو زيد الدرهم بفضاء وبه يسقط قول من قال الصواب حذف اسم المفعول لأنه لا يمكن معه الاشتغال ( وقوله ولا يجوز أن يكون فعلاً غير الخ ) لأنه لا يتصرف في نفسه فأحرى في معموله ( وقوله ولا صفة الخ ) سياقي وسبق ما عمل فيه مجتنب ( ان مضمير اسم سابق فعلاً شغل ) ( قول كدى بنصب ضمير الخ ) أي بنصبه محله

عمرًا مررت به وفهم من قوله موافق مطلق الموافقة فشمّل الموافق في اللفظ والمعنى كالمثال الأول والموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثاني والتقدير ضربت زيدا ضربته وجاوزت عمرًا مررت به وهذا التقدير لا ينطق به لأن الفعل الثاني عوض منه فلا يجمع بينهما ويشترط في المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق بشيء مستغنى عنه نحو أنت في قولك زيداً أنت تضربه فإن وقع الفصل بهذا ومثله لم يجز النصب للفعل بأنت وإن حرف شرط ومضمر فاعل بفعل محذوف يفسره شغل وسابق نعت لاسم وفعلًا مفعول بشغل وعنه متعلق بشغل والضمير فيه عائد على الاسم السابق والباء في نصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير في عنه وينصب متعلق بشغل والضمير في لفظه عائد على الاسم السابق والظاهر في أل في قوله أو المحل أنها معاقبة للضمير والتقدير بنصب لفظه أو محله ويحتمل هذا البيت وجهًا آخر من وجوه الأعراب وهو أن تكون الهاء في لفظه أو محله عائدة على الضمير الذي اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن وعلى الأعراب الأول حمل الناظم كلامه في شرح السكافية فترجح الأخذ به والسابق مفعول بفعل مضمر يفسره انصبه وبفعل متعلق بالنصب وأضمرًا في موضع الصفة لفعل وحتمًا نعت لمصدر محذوف والتقدير اضمارًا حتمًا ويحتمل أن يكون حالًا من الضمير المستتر في أضمرًا ووافق نعت لفعل بعد نعتة بالجملة ولما متعلق بموافق وما موصولة وصلتها الجملة بعدها ثم إن الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام لازم النصب ولازم الرفع بالابتداء وراجع النصب على الرفع ومستوفى في الأمران وراجع الرفع على النصب وقد بين القسم الأول بقوله :

( والنصب حتم إن تلا السابق ما \* يختص بالفعل كإت وحيثما )

يعنى أن الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه والختص بالفعل أدوات الشروط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة وذكر هنا منها أن وحيثما فتقول أنت زيداً لقيته فاجعل إكرامه وحيثما زيداً لقيته بكرمك ومثال التحضيض هلا زيداً كلمته ومثال الاستفهام متى زيداً تأتيه وجواب أن محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم أشار إلى القسم الثاني فقال :

( وإن تلا لسابق ما بالابتداء \* يختص فالرفع التزمه أبداً \* كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد \* ما قبل معمولاً لما بعد وجد )

( وقوله عمرًا مررت به ) هذا لا يلائم تقديره وإعراجه مع اختياره وإنما يلائم الاحتمال الثاني الآتي في إعرابه والصواب أن يمثل بنحو هذا ضربته ( وقوله وهذا التقدير الخ ) أى للعامل المحذوف وهذا هو الحق خلافاً لمن أجاز إظهاره مستدلاً بقوله تعالى : أنى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم. وأجاب عنه ابن غازى بأن الثانى تؤكد للأول قال بعض والصواب أنه مستأنف كأنه قيل كيف رأيتهم فأجاب بقوله : رأيتهم لى الخ وأما فى هذا الباب فالثانى تأسيس وتقدير عامل آخر أولاً أمر صناعى ( وقوله أن لا يفصل بينه الخ ) محل هذا إذا لم يكن ما فصل به لا بدمنه والابان كان شرطاً فى العمل نحو زيداً أنت ضارب فيجوز الاشتغال فى الاسم السابق على الفاصل كما يأتى فى سؤال وجواب المكودى عند قوله وسو فى ذا الباب وصفاً ( وقوله وتكون الباء على بابها الخ ) الذى هو السببية ويكون حينئذ معنى نصب لفظا الضمير هو أن الفعل يصل إليه بنفسه ومعنى نصب محله أن يكون الفعل واصلاً إليه بحرف الجر نحو عمرًا مررت به وهو مثاله فى التقرير ( وقوله وعلى الأعراب الأول الخ ) هو الذى قرر به الموضح كلام الناظم وهو الظاهر وإن كان جمهور الشراح قرروا كلام الناظم بالوجه الثانى وفيه تجوز من وجهين الأول أن الضمير لا ينصب لفظه وإنما ينصب محله لأنه مبنى والثانى أن هذا تكرار مع قوله بعد وفصل مشغول الخ وأجيب عن الأول بأن معنى نصب لفظه لو كان محله اسماً ظاهراً لنصب لفظه وعن الثانى بأن الكلام هنا على العامل من حيث اشتغاله عن العمل فى الاسم السابق وما يأتى فى اتصال الضمير وانفصاله ( وقوله حالاً من الضمير المستتر فى أضمرًا ) فيه تجوز لأن ضمير أضمرًا عائد على الفعل ولا معنى لكون الفعل نفسه حتمًا بل باعتبار الإضمار أى فى حال كون اضمار الفعل محتملاً ( والنصب حتم إن تلا السابق ) ( قول كدى ما عدا الهمزة ) فلا تختص بالدخول على الأفعال ولذا جاز النصب على المفعولية والرفع على الابتدائية فى قوله تعالى : أبشرا منا واحداً نتبعه. ( لا يقال ) من أدوات الاستفهام ما هو غير خاص بالفعل نحو هل زيد قائم ومتى عمرو منطلق وأين زيد مقيم ( لأننا نقول ) محل دخولها على الأسماء ما لم يكن فى حيزها فعل والافلاتفارقة فيه من قولك هل زيد قام فاعل بفعل محذوف وقدم أول الكتاب ( فإن قلت ) ما الفرق بين قولك أزيد قام مع هل زيد قام حتى جاز فى الأول وجهان وتعين فى الثانى كونه فاعلاً بفعل محذوف ( قلت ) الهمزة أم الباب وهم يتوسعون فى الامهات مالا يتوسعون فى غيرها ( وقوله وذكر منها أن وحيثما الخ ) الضمير فى منها عائد على الأدوات المختصة بالأفعال وتسوية الناظم بين أن وحيثما إنما هو فى جرب النصب حيث وقع الاشتغال بعدها بما يطلب النصب وكونه فى شعر أو أثر شىء آخر وبه يسقط اعتراض الموضح على الناظم وإنما وجب النصب لأن النصب يستدعى تقديم فعل ناصب فتكون الاداة المختصة داخلية على جملة فعلية والمراد بوجوب النصب عدم جواز الرفع بالابتداء فلا ينافى جواز الرفع للاسم الواقع بعد أداة تختص بالفعل بفعل محذوف نحو : وإن أحسن الشركين استجارك . ( وإن تلا السابق ما بالابتداء ) ليس هذا من أقسام الاشتغال بل بياناً لمفهوم قول الناظم سابقاً

فقد كرجوب رفع الاسم السابق سببين أحدهما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئاً يختص بالابتداء ومثال ذلك إذا التى  
للفعاجة وليما الابتدائية نحو خرجت فاذا زيد يضر به عمرو وليما زيد أكرمه والثاني أن يفصل بين الاسم السابق والفعل بالاصح أن  
يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر نحو زيد أكرمه وعمرو ولا كرمه واعراب البيت الأول واضح وأما البيت الثاني ففيه تعقيد ويتبين  
بالاعراب فالفعل فاعل بفعل محذوف يفسره تلاوما موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا وصلتها الجملة إلى  
آخر البيت وما الثانية موصولة فاعلة يبرر واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله (١) والهاء قبله عائدة على الفاصل ومعمولا حال من ما الثانية  
وما الثالثة موصولة واقعة على الفعل المنفرد وصلتها وجد وبعد متعلق بوجوده وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف إليه بعده أى بعد  
الفاصل وتقدير الكلام كذلك أيضا يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذى لا يرد الذى قبله معمولا للفعل الذى وجد بعده  
وهو المفسر ثم أشار إلى هذا القسم الثالث فقال :

( واختير نصب قبل فعل ذى طلب \* وبعدما يلاؤه الفعل غلب

وبعد عاطف بلا فصل على \* معمول فعل مستقر أولا )

فقد كرجيح النصب على الفعل ثلاثة أسباب اشتمل البيت الأول على سببين الأول أن يكون الاسم السابق قبل فعل يقتضى الطلب  
وذلك الأمر نحو زيداً يضر به ولدعاء نحو اللهم زيدا رحمهم والتهى نحو زيداً لتهنه والثاني أن يقع الاسم السابق بعد شيء يغلب دخوله  
على الفعل نحو ما وان النافيتين وهمزة الاستفهام نحو ما زيدا ضربته وان عمراً أكرمه وأز يدأرأيته واشتمل البيت الثاني على سبب واحد  
وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة مصدرية بالفعل نحو قام زيد وعمراً كنهه ومنه قوله عز وجل : يدخل من يشاء في رحمته  
والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً . واحترز بقوله بلا فصل من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل نحو قام زيد وأما عمرو فكلمته  
لأن حكم المعطوف في ذلك حكم المستأنف وإنما اختير النصب قبل فعل الطلب لأن الطلب طالب للفعل وبعد الحروف المذكورة لأن الغالب  
فيها أن يليها الفعل ومع العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف للمعطوف عليه ونصب مفعول لم يسم فاعله باختير وقبل متعلق باختير وذى  
طلب نعت لفعل وبعد معطوف على ما قبل فهو متعلق باختير وما موصولة واقعة على الأدوات المقدمة على الاسم السابق ويلاؤه مبتدأ وهو  
مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والفعل مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأول والفعل مفعول ثان والأول أظهر لأن  
الناظم يطلق على تسع في هذا النظم كثير أو غلب في موضع الخبر لا يلاؤه وبعد معطوف على البيت الأول وبلا فصل متعلق بعاطف  
وعلى كذلك وأولا ظرف متعلق بمستقر واحترز به من الفعل الذى لم يقع أولاً كجملة ذات الوجهين ثم أشار إلى القسم الرابع بقوله :

شغل عنه كأنه قال فإن لم يكن الضمير شاغلاً لعدم صحة تسلط عامل الضمير على الاسم السابق فلا يجوز الاشتغال بل يتعين رفع الاسم  
السابق على الابتداء وبه مجاب عن اعتراض الموضح ( قول كدى وليما زيداً أكرمه الخ ) مراده بوجوب الرفع الكلام الذى فيه عدم  
جواز نصب زيد على الاشتغال والا فيجوز في ما فى ليتما أن تكون كافة فيكون زيد مبتدأ وأن تكون غير كافة فيكون زيداً بالنصب اسمها  
والجملة بعده خبر فيبقى حكم قوله : وقد يبقى العمل وقول بعض إن محل جواز أعمال ليتما في غير باب الاشتغال وأما فيه فيتعين إعمالها غير  
سديد ( وقوله نحو زيداً أكرمه الخ ) زيد مبتدأ وما نافية وجملة أكرمه خبر ( فان قيل ) ما النافية من أدوات الصدور لا يعمل  
ما قبلها فيما بعدها وهما عمل زيد فيما بعدها ( فالجواب ) أنهم منعوا ذلك في عمل المفرد وأما في عمل الجملة كما في هذا المثال فلا يمنع ذلك  
فيها وهكذا يقال مع لام الابتداء وبعد غيرهما من أدوات الصدور ( واختير نصب قبل فعل ذى طلب ) ( قول كدى اشتمل البيت  
الأول الخ ) هذا باعتبار جعل مادل على الطلب قسماً واحداً دل عليه بنفسه أو بواسطة حرف وقد مثل السكودي للقسمين معاً وأما  
الموضح فجعل مادل على الطلب بنفسه قسماً ومادل عليه بحرف قسماً آخر فقال ويجمع المسئلتين قول الناظم فعل ذى طلب والكل صحيح  
والمآل واحد ( وقوله وهمزة الاستفهام الخ ) محل اختيار النصب إذا لم يفصل بين الهزمة وبينه فاصل أصلاً أو فصل بينهما بطرف  
نحو أيوم الجمعة زيداً تضر به وان فصل بغیر طرف فالخيار الرفع نحو أنت عمرو وتضر به ( وقوله ومنه قوله عز وجل الخ ) يقدر عامل  
الظالمين من معنى أعد نحو أهان أو عذب لأن أعدائنا يتعدى بحرف الجر ( وقوله حكم المستأنف الخ ) فتارة يترجح النصب نحو ضرب  
زيداً وأما عمراً فأكرمه لقوله واختير نصب الخ وتارة يترجح الرفع كمثل السكودي وهذه العبارة بقوله حكم المستأنف وأولى من عبارة الموضح  
بقوله فالخيار الرفع لعمومها ( وقوله لأن الطلب طالب الخ ) العبارة الجيدة أن يقول لأن أصل الطلب أنما يكون بالفعل فحمل الكلام عليه  
أولى ( وقوله ثم أشار الخ ) الأولى حذف ثم يقول كجملة ذات وجهين للشار إليها بقوله وان تلا الخ وعلى إثبات ثم يقتضى انه مستأنف

(١) (قول الشارح وصلتها قبله الخ) كذا بالأصل باضافة قبل إلى الضمير وهو مع كونه لا يستقيم معه الوزن مخالف لما في نسخ الالفية

فلذا حذفنا الضمير في لفظ المتن وحرر اهـ .

(وان تلا المعطوف فعلا مخبرا \* به عن اسم فاعظفن مخبرا)

فذكر لمساواة الرفع والنصب سببا واحدا وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها مبتدأ وعجزها فعل كقولك زيد قام وعمرا كلفته فالنصب مراعاة لعجزها والرفع مراعاة لصدرها ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر وتجوز في تسمية الاسم السابق معطوفا والمعطوف في الحقيقة أنما هو الجملة التي هو جزؤها والعذر له أنه لما ولي حرف العطف أطلق عليه معطوفا والمعطوف فاعل بتلا ومخبرا نعت لفعلا وبه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بمخبرا وعن اسم متعلق بمخبرا ويجوز أن يكون مفعولا لم يسم فاعله بمخبرا وفاعظفن جواب الشرط ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله : (والرفع في غير الذي مرجح) يعني أن الرفع راجع فيما خلا من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وتساوى الوجهين ومثال ذلك زيد ضربته وإنما كان الرفع راجعا لعدم الحذف بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل والرفع مبتدأ وفي متعلق به ورجح خبر المبتدأ ثم تم البيت بقوله : (فما أيسح افعل ودع مالم يسح) لأنه مستغنى عنه ثم قال : (وفصل مشغول بحرف جر \* أو بإضافة كوصل يجرى

يعني أن الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بإضافة يجرى مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع الأقسام المذكورة فنحو أن زيدا مررت به وان زيدا رأيت أخاه يجرى مجرى أن زيدا ضربته في وجوب النصب ونحو أن زيدا مررت به ومر بأخيه يجرى مجرى أن زيدا ضربته في ترجيح النصب وكذلك سائر المسائل وفهم من قوله أو بإضافة أن نحو زيدا ضربت غلام أخيه وصاحب غلام أخيه ونحوها مما يتعد فيه المضاف يجرى مجرى زيد ضربت غلامه لأن قوله أو بإضافة أعم من أن يكون المضاف واحدا أو أكثر وفي ذلك أيضا إشعار بأن المفصول بحرف الجر نحو زيدا مررت به يجرى مجراه ما كان المجرور فيه مضافا متحدا كان أو متعددا نحو زيدا مررت بأخيه ومررت بغلام أخيه وفصل مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوبا إذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره موصلا مشغولا ومرفوعا إذا كان التقدير أن يفصل المشغول والأول أحسن لأن التقدير الثاني فيه خلاف وخبره يجرى وبحرف متعلق بفصل وكذلك بإضافة وكوصل متعلق يجرى ثم قال : (وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل \* بالفعل ان لم يك مانع حصل)

يعني أن الوصف الذي يعمل عمل الفعل يساوى الفعل في جواز تفسير العامل في الاسم السابق والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة وأفعال التفضيل لأنها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فنحو أن زيدا أنت ضاربه كقولك أن زيدا تضربه ﴿فان قلت﴾ قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال في نحو أن زيد أنت تضربه للفصل والفصل موجود في هذا المثال ﴿قلت﴾ لا يمنع الفصل إلا مع الفعل لاستقلال الفعل بخلاف الوصف فإنه لا يستقل بنفسه بل لابد من شيء يستند إليه فتزل أنت ضاربه منزلة تضربه واحترز بالوصف عما يعمل عمل الفعل

(وان تلا المعطوف فعلا مخبرا) (قول المكودي ذات وجهين الخ) كبرى وصغرى فبالنظر إلى صدر هذه فهي اسمية كبرى وبالنظر إلى عجزها فهي فعلية صغرى (وقوله كقولك زيد قام وعمرو) الأولى أن يعطف (١) بالفاء أو يأتى الضمير بأن يقول لأجله لأنك إذا رفعت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية لا محل لكل واحدة منهما من الأعراب وان نصبت فقد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية وهي خبر والمعطوف على الخبر خبر والخبر إن كان جملة لا بدله من رابط وقد يكون ضميرا أو فاء العطف وجواب بعض بأن الواو تكون للجمع فهي من الروابط مردود بان افتادها للجمع في عطف المفردات لا الجمل كما هنا (والرفع في غير الذي مرجح) (قول كدى ثم تم البيت الخ) بل رفع به توهم أن الراجع من هذه الأقسام مقيس والرجوح موقوف على السماع ابن غازي وقد كان شيخنا يقول أغفل الناظم أقسام الاشتغال في الرفع مع أن الأوجه الخمسة جارية فيه بالنسبة لتعين الابتدائية أو الفاعلية أو رجحان أحدها أو جواز الأمرين على السواء فقلت له يوما قال عوض فما أيسح الخ وليعط مرفوع كما قد اتضح فأعجبه ولهج بكركه وبقي دهره يعلمه أصحابه اه وانظر أقسام المرفوع وأمثلة في التوضيح (وفصل مشغول بحرف جر) (قول كدى المفصول بينه وبين الفعل بحرف الخ) ظاهره أن الشاغل في المسئلتين الضمير وهو كذلك فيما إذا كان الفصل فيه بحرف الجر وأما أن كان الفصل فيه بالمضاف فليس كذلك بل الشاغل ظاهر (وقوله أو بالاضافة) تبع عبارة الناظم مع أن الناظم أطلق المصدر وأراد اسم المفعول وهو المضاف والمكودي شارح فالأولى اتيانه بالعبارة من غير تأويل (وقوله وفي ذلك أيضا إشعار الخ) أشار بهذا إلى أن أوفى قول الناظم أو بإضافة مانعة خلو لمانعة جمع وهو الصواب وليت أو للتقسيم حتى يقال إنه لا يصدق كلام الناظم بالفصل بالحرف والمضاف معا (وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل) (قول كدى فنحو أن زيد أنت ضاربه كقولك الخ) أى هو مماثلة في كون الوصف يفسره العامل في الاسم السابق كما يفسره الفعل وان كان الوصف مفصولا والفعل لا يصح فيه الفصل إلا أنهم اختلفوا في هذه المسئلة أعنى مسئلة الاشتغال

(١) (قوله الأولى أن يعطف الخ) انظر من أين له هذا المثال الذي كتب عليه هذه القولة مع أن المذكور في نسخ الشرح زيد قام وعمرا كلفته فاعل الصواب اسقاط هذه العبارة بتأنيدها وحررها.



وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر. بقوله ذاعمل من اسم الفاعل بمعنى الماضي فإنه لا يعمل. بقوله ان لم يك مانع حصل من اسم الفاعل العامل المتعدي. بأن الوضوء نحو زيد أنا الضاربه غدا وفهم من قوله ان لم يك مانع حصل ان الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها في قبلها. ووصفا مفعول بسو وفي متعلق بسو وكذلك بالفعل والظاهر ان يك تامة ومانع فاعل بها وحصل في موضع الصفة لمانع والتقدير ان لم يوجد مانع حاصل ثم قال :

(وعلاقة حاصلة بتابع \* كعلاقة بنفس الاسم الواقع)

يعني ان الشاغل للعامل اذا كان اجنبيا متبوعا بسببي جرى مجرى السببي المحض والمراد بالعلاقة الضمير العائد على الاسم السابق والمراد بالتابع هنا التبع كقولك زيدا ضربت رجلا يحبه أو عطف البيان كقولك زيدا ضربت عمرا أخاه أو عطف النسق كقولك زيدا ضربت عمرا وأخاه وإطلاقه في التابع يوهم أن ذلك جائز في جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر والمراد بالواقع السببي المعمول للمفسر وعلاقة مبتدأ وحاصلة نعت له وتابع متعلق بخاتمة وكعلاقة خبر للمبتدأ وبغض صفة لعلاقة ثم قال :

﴿تعدى الفعل ولزومه﴾

بالوصف هل يفسر العامل بالفعل فقط لأنه الأصل في العمل أو بالوصف فقط أو بصحتهما معا فنذهب ابن مالك الى تقديره وصفا معتمدا متابعا للمذكور لا غير (وقوله كاسم الفعل الخ) مثاله زيد عليكه يتعين في زيد الرفع على الابتدائية ولا يجوز فيه النصب باسم فعل محذوف لأنه لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وسيقول الناظم وأخر ما الذي فيه العمل ومثال المصدر زيد ضربا إياه (وقوله وقوله ذاعمل الخ) رحم الله كدى حيث غاير بين مصدوق ذاعمل مع ان لم يك مانع حصل وحاصل كلامه انه حمل ذاعمل على العمل بالفعل في الحالة الراحة فيخرج اسم الفاعل بمعنى الماضي وان كان مهيأ لقبول العمل بدخول أل عليه لكن ليس عاملا الآن ويبقى داخلا في قوله ذاعمل الصفة المشبهة نحو وجه الأب زيد حسنه واسم الفاعل مع أل فاخرجهما بقوله ان لم يك مانع حصل فالمانع في الصفة المشبهة كونها لا تعمل في سابق وما لا يعمل في متقدم لا يفسر عاملا والمانع في اسم الفاعل المقرون بأل ان الوصف صلة لأل والصلة لا تتقدم على الوصول فيعملها كذلك وما لا يعمل الخ (وقوله زيدا الضاربه غدا الخ) الأولى حذف غدا لأن اسم الفاعل المقرون بال يعمل مطلقا لقول الناظم وان يكن صلة أل الخ (وعلاقة حاصلة بتابع) (قول كدى يعني ان الشاغل الخ) الشاغل هو رجلا في مثاله الأول وعمرا في المثالين بعده (وقوله اذا كان اجنبيا) أى لا ارتباط بينه وبين الاسم السابق ولا ضمير فيه يعود عليه (وقوله بسببي) المراد به التابع المتحمل لضمير الاسم السابق وهو يحبه في المثال الأول وأخاه في المثالين بعده (وقوله جرى مجرى السببي) أى الذى لم يقع فيه فصل بين العامل والضمير الا بالاسم الواقع شاغلا فقط نحو زيد ضربت أخاه كأمير في قوله أو بإضافة فلا يكون فيه تشبيه الشئ بنفسه كقيل به في النظم (وقوله والمراد بالعلاقة الضمير الخ) صواب التقدير وضمير حاصل ومتصل بتابع لاسم شاغل ذلك الاسم للعامل عن العمل في الاسم السابق كعلاقة أى ضمير ملابس ومتعلق بنفس الاسم الواقع شاغلا للعامل المفسر في نحو قولك زيدا ضربت أخاه فان اتصال الضمير من الشاغل في نحو قولك زيدا ضربت رجلا يحبه بمنزلة اتصال الضمير بالشاغل في نحو قولك زيدا ضربت أخاه وليس المراد من قول الناظم بنفس الاسم الضمير حتى يكون المعنى كعلاقة متعلقة بنفس الاسم أى الضمير لأنه لا معنى له وهذا هو الذى فهم بعضهم من كلام كدى فاعتراض عليه وقد علمت صحة كلامه نعم إطلاق العلاقة على الضمير مجاز لأنها في الأصل هى الارتباط والنسبة كالأخوة والبنوة وأجيب بان الضمير لما كان مسببا في العلاقة أطلق على المسبب الذى هو الارتباط من باب اقامة السبب مقام المسبب (وقوله ضربت عمرا أخاه) هكذا في النسخ المصححة وهو الصواب وفي بعضها ضربت رجلا أخاه وهى غير صواب لأنه يشترط في العطف المطابقة في التعريف والتشكيك ولا تنطبق على هذه النسخة لان الأول نكرة والثانى معرفة (وقوله وإطلاقه في التابع الخ) نكتته على الناظم حيث أطلق في التابع وأجيب بان تابع في النظم نكرة والنكرة في الاثبات لاتعم فلا يحتاج لاصلاح (وقوله والمراد بالتابع السببي الخ) الذى هو أخاه في نحو زيد ضربت أخاه والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿تعدى الفعل ولزومه﴾

لما كان العامل المشغول تارة يكون متعديا وهو المستفاد من قوله ان مضمير اسم سابق الخ مع مواضع أخر في الباب قبل وتارة يكون لازما وهو المستفاد من قوله وفصل مشغول بحرف جر الخ ذكر باب التعدى واللزوم عقب الاشتغال ثم المتعين أن يكون لزومه بالرفع عطفًا على تعدى وتجويز بعضهم جره بالعطف على تعدى باعتبار انه حذف المضاف الذى هو باب وبقي المضاف اليه

الفعل على قسمين متعد ولزام وبدأ بالتعدي فقال :

( علامة الفعل المعدى أن اتصل \* ها غير مصدر به نحو عمل )

يعنى ان علامة الفعل المتعدى جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو زيد ضربه عمرو والخير عمله زيد واحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما وعلامة مبتدأ وخبره أن اتصل وها مفعول بتصل وبه متعلق بتصل ثم قال :

( فانصب به مفعوله ان لم ينب \* عن فاعل نحو تدبرت الكتب )

يعنى ان الفعل المتعدى ينصب المفعول به اذا لم ينب عن الفاعل فاذا ناب عن الفاعل كان مرفوعا كما تقدم في بابيه وفهم من قوله فانصب به ان الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال واعراب البيت واضح ثم قال :

( ولزام غير المعدى )

يعنى ان ما لا يصح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم ويقال فيه غير متعد وقاصر ولزام خبر مقدم وغير المعدى مبتدأ مؤخر ثم ان من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل على لزومه بوزنه وقد شرع في بيان ذلك فقال :

على جره بعيد ( قول كدى الفعل على قسمين الخ ) هذا أخذ بظاهر عبارة الناظم والافلا أقسام أربعة متعد دائما ولازم دائما وما لا يوصف بتعد حقيقة ولا لزوم وهو كان وأخواتها وما يكون متعديا تارة ولازما أخرى نحو نصحته ونصحت له وشركت له وجعلها الموضح ثلاثة لان القسم الرابع سماعى عنده جائز فى الشر والجمهور على انه قسم مستقل مقيس جائز قال تعالى : وإذا كالوهم أو وزنوهم . ( علامة الفعل المعدى ) بدأ بالتعدي لشرفه وقصر الكلام عليه وان كان الأصل تقديم اللازم لان التعدي يحتاج واللازم لا يحتاج وما لا يحتاج أصل لما يحتاج ( غير مصدر ) أى مصدر ذلك الفعل المذكور فيصدق بأن لا تعود الهاء على مصدر أصلا أو تعود على مصدر غير ذلك الفعل المذكور فلذلك مثل المكودى بثالين وبه تعلم ان تشيله بالخير عمله زيد صواب لان الخير وان كان مصدرا لكنه غير الفعل المذكور وهو عمل إذ مصدره عمل وحيث فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه بان الخير المراد به المال فيكون غير مصدر وان كان الخير يطبق على المال قال تعالى : وإنه لحب الخير . أى المال لشديد إذ لا معنى له فى كلام المكودى ( قول كدى اتصال ضمير الخ ) زاد لفظ ضمير لخراج هاء السكت نحو زيد خرجته فانه ليس فى النظم ما يخرجها فتكون علامته غير مانعة وقد يقال ان هاء السكت لا تعود على شئ فتكون خارجة بقوله ها غير مصدر لأن معناه هاء عائدة على غير مصدر ( وقوله فانها تتصل بالتعدي الخ ) مثال التعدي الضرب ضربه زيد ومثال اللازم الخروج خرج عمرو ( فانصب به مفعوله ) أى جنس المفعول واحدا أو متعددا ثم هذا كأنه ترجمة للمفعول به لان غيره من المفاعيل حده وذ كر لكل بابا ينصبه وأما المفعول به فلم يفرد بترجمة ولم يحده وحده تقريبا الاسم المنصوب الذى يتعلق به فعل الفاعل اثباتا نحو ضربت زيدا أو نفيًا نحو ماضرت عمرا ويؤخذ من هنا ان المفعول به إنما ينصبه المتعدى بخلاف غيره من المفاعيل فكما ينصبها التعدي ينصبها اللازم ( قول كدى كما تقدم فى باب الخ ) فى هذا تنسكت على الناظم بانه حيث قدم فى قوله ينب مفعول به عن فاعل فلا يحتاج إلى استثنائه لانه معلوم بل قال بعض ان كلام الناظم يقتضى انه اذا ناب عن الفاعل لا ينصب ان فعل شيئا آخر مع ان التعدي لاثنين ينصب الثانى والتعدي لثلاثة ينصب الثانى والثالث وأجيب بانه أطلق اتسالا على ما مر فى قوله وما سوى النائب مما علة الخ والأولى أن يبذل قوله ان لم ينب عن فاعل الخ بان لم ينب عن قاصر نحو سمعت للكتب ليكون إشارة الى أن محل نصبه للمفعول اذا لم يضمن التعدي معنى فعل قاصر والا فلا ينصب وذلك نحو سمع فانه فى الأصل متعد لكنه لما ضمن معنى أصغى وأصغى لازم صار لازما فلذلك عدى للكتب باللام ( وقوله هو أصح الأقوال ) وحجته ان أصل العمل للفعل وقيل الناصب الفاعل وقيل الفعل والفاعل وقيل معنى المفعولية ( ولزام غير المعدى ) ( قول كدى ان يتصل به الخ ) أشار الى جواب اعتراض وارد على الناظم وهو ان الاخبار فى كلامه غير مفيد لانه معلوم من الترجمة ان غير المتعدى لازم وحاصل الجواب ان فى الكلام حذفًا ليدل عليه ما قبله والتقدير وغير ما يقبل علامات المتعدى لازم وقدم نظيره فى قوله سواها الحرف مع قوله وغيره معرفة ثم ان قوله ولزام أى اصاله احترازا مما اذا كان هناك شئ يصيره متعديا كالمزعة نحو : أذهبتم طياتكم . فان ذهب فى الأصل لازم فلما دخلت الهمزة عليه صار متعديا كآلف المفاعلة فى نحو جالست زيدا فى جلس زيد وكالاتيان به على فعلت للدلالة على الغلبة نحو كرمت زيدا أى غلبته فى الكرم كذا قالوا والحق انه لا يحتاج للتقيد بذلك اذا ما ذكر داخل فى قوله علامة الفعل الخ لانها كلها تقبل هاء غير المصدر ( وقوله وقد شرع فى بيان ذلك الخ ) لم يقل فى بيان الأول والثانى إشارة الى أن الناظم أخطأ بينهما لانه ذكر أولا

(وَحْم \* لزوم أفعال السجاياء كنهم) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه وهو أن يكون دالاً على السجاياء أى الطبائع وهو ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له ثم مثل ذلك بقوله كنهم ومعناه أكثر أكلة ومثله حمق بكسر الميم وضمها ثم قال : ( كذا افعل والمضاهى اقعنسس ) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو افعل كاقشعر واطمأن وافعلن كاحرنجم واقعنسس والمضاهى المشابه واصطلاحه فى هذا الكتاب انه اذا علق الحكم على شبه شئ فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه فكأنه قال واقعنسس ومضاهيه وافعلن مبتدأ خبره كذا والمضاهى معطوف على افعلن واقعنسس مفعول بالمضاهى ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهى أى والنهى ضاهاه اقعنسس ثم قال : (وما اقتضى نظافة أو دنسا) نحو وضؤ وظهر فى النظافة ونجس فى النجاسة وقد روى فى الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهى ثم قال : (أو عرضا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفعل غير لازم له نحو مرض وكسل ونشط أو عرضا معطوف على دنسا ثم قال : (أوطاوع المعدى \* لواحد كده فامتدا)

يعنى أن علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعا لفعل متعدى واحد ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو دحرجته فتدحرج ومددت الثوب فامتد واحترز بقوله لواحد من المطاوع المتعدى لاثنتين فانه متعدى الى واحد كقولك علت زيدا الحساب فتعلمه ثم قال : ( وعد لازما بحرف جر ) يعنى أن الفعل اللازم اذا طلب مفعولا من جهة المعنى ولم يصل اليه بنفسه لضعفه عنه عدى اليه بحرف الجر نحو مررت بزيد وآليت على عمرو ثم قال : ( وان حذف فالتصب للنجس ) يعنى أن حرف الجر اذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين موقوف على السماع ومطرود وقد أشار الى الاول بقوله : ( تقلا ) أى سماعا كقول الشاعر :

آليت حب العراق الدهر طعمه \* والحب يأكله فى القرية السوس

أى آليت على حب العراق فحذف حرف الجر وانتصب المجرور وظاهر قوله تقلا ان النقل راجع للتصب

ما يستدل على لزومه بمعناه بوزنه ولذلك جعل يقول كلام الناظم هذا مما يستدل الخ (وَحْم \* لزوم أفعال السجاياء) (قول كدى لازم له) تبسع عبارة الناظم والعل المراد باللزوم الغالب فكون الانسان كثير الأكل مثلاً قد يزول بالمرض والحق قد ينفك عن صاحبه (وقوله ثم مثل ذلك بقوله كنهم ومعناه الخ) تمثيل الناظم بهم وتفسير المكودى له صواب موافق لكلام أهل اللغة لانهم عندهم تارة يطلق ويراد به من اشتدت شهوته للطعام فيكثر أكله وتارة يطلق ويراد به معنى شبع فالاول من أفعال السجاياء والثانى من الأفعال الدالة على العرض فالناظم مثل بهم وأراد به المعنى الاول والموضح مثل به للمعنى الثانى والكل صحيح وقول التصريح وأما منهم اذا صار أكلوا فلا ينسب لازما سبق قلم وعندهم منهم بضم النون مبني للمفعول ومعناه ولع فهو استعمال آخر ومعنى آخر يكون منهم معه متعديا ودليله صوغ مفهوم اسم مفعول منه وفى الحديث : منهم مان لا يشبعان طالب علم وطالب دنيا. ( كذا افعل ) ( قول كدى فالمراد به ذلك اللفظ الخ ) هذا فى الغالب ومن غير الغالب قد لا يراد ذلك اللفظ المشبه به كقوله فى باب النسب ياء كيا الكرسى الخ لأن ياء الكرسى ليست للنسب ( وقوله واقعنسس ومضاهيه ) المراد بالمضاهى المشابه لاقعنسس فى كون بعد النون حرفين أحدهما زائد للضعف فيكون شاملا لاقعنسس وما أشبهه فيما ذكره ﴿فان قلت﴾ كلام الناظم لا يشمل الوزن الاصلى بان يكون بعد النون حرفان أصليان كاحرنجم مع أنه لازم أيضا ﴿قلت﴾ بل يؤخذ بالأحرورية لانه اذا كان المالحق لازما فاحرى الاصلى ولذلك أدخله كدى فى كلام الناظم وهذا على احتمال الاول وهو جعل اقعنسس مفعولا وهو الصواب واما على الاحتمال الثانى وهو كون اقعنسس فاعلا فيكون الاصل كاحرنجم هو المراد وهل يدخل المالحق وهو اقعنسس وما أشبهه محتمل ويحتمل ( وما اقتضى نظافة أو دنسا ) الظاهر أن هذا داخل فى قوله بعد أو عرضا لانه من جملة ما دل على العرض فيكون ذكر العرض بعده من ذكر العام بعد الخاص ونجس وقذر بضم العين وكسر فيهما (أو عرضا) (قول كدى ما ليس حركة الخ) المراد بالحركة المنفية انتقال الجسم بتمامه من محل لآخر. فيدخل العرض نحو ارتعش لانه وان اقتضى حركة جسم لكنه ليس بتمام الجسم على الوجه المذكور فالارتعاش من العرض ﴿تنبيه﴾ هذه الأفعال التى ذكر الناظم من قوله وحتم لزوم الخ الى هنا كلها داخلية فى مصدوق قوله ولازم غير المعدى لان هذه الأفعال لاتصل بها غير المصدر فلا حاجة لذكرها واجيب بانه ذكرها تقريرا على المبتدى ( وعد لازما ) مراده باللازم حقيقة أو حكما فالحقيقى ما لا يتعدى إلا بحرف الجر كمثل كدى والحكمى ما يتعدى لمفعول واحد بنفسه ويطلب آخر لا يتوصل اليه إلا بحرف الجر وكان ينبغى للمكودى أن يبدل المثال الثانى بنحو قوله تعالى : ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض فالناس مفعول أول وبعضهم بدل منه وتعدى للثانى وهو بعض بالباء ليفيد القسمين معا تقلا ( وقوله كقول الشاعر آليت الخ ) البيت من البسيط وقائله المتامس جري بن عبد المسيح الضبعى ومعنى البيت حلفت ثم يحتمل أن يكون بضم التاء فيكون اخبارا عن نفسه ويحتمل أن يكون بفتحها فيكون خطا

وليس كذلك بل هو راجع الى حذف حرف الجر وأما النصب فليس ينقل وأشار الى الثانى بقوله :

( وفى أ ت وأ ت يطرد \* مع أمن لبس كعجبت أن يدوا )

يعنى أن حذف حرف الجر مع أن وأن المصدريتين مطرد اذا أمن اللبس فتقول عجبت من أنك تقوم وعجبت أنك تقوم وعجبت من أن تقوم وعجبت أن تقوم وعجبت أن يدوا أى يعطوا الدية واحترز بقوله مع أمن لبس من نحو رغبت في أن تقوم ورغبت عن أن تقوم ولا يجوز حذف حرف الجر هنا لئلا يلتبس وانما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة واختلف في موضعهما بعد الحذف فقل في موضع جر وقيل في موضع نصب وهو اقيس وقوله وان حذف حرف شرط وأدغم فاء حذف في فاء الجواب بعد تسكينها ونقلا مصدر في موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف وفاعل يطرد ضمير عائذ على الحذف المفهوم من حذف أيضا ثم قال :

( والاصل سبق فاعل معنى كمن \* من ألبس من زارك نسج الين )

اذا كان الفعل متعديا الى اثنين من غير باب ظن فلا بد أن يكون أحدهما فاعلا في المعنى وأصله أن يتقدم على ما ليس فاعلا في المعنى كقولك أعطيت زيد درهما فزيد هو الفاعل في المعنى لانه هو الذى أخذ الدرهم وكقولك ألبس من زارك نسج الين فمن زارك مفعول أول بألبس ونسج الين مفعول ثان والاول هو الفاعل في المعنى لانه هو الذى لبس نسج الين ونسج مصدر بمعنى اسم الفعول أى منسوج ثم ان المنعول الاول في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل في المعنى وقسم يجب فيه تأخير وقسم يجوز فيه الوجهان وقد أشار الى الاول بقوله :

للملك وهو الظاهر وذلك أن التلمس هذا هاجم ملك العراق خلف الملك أن لا يطعمه حب العراق فقر الشاعر إلى الشام والدهر منصوب على الظرفية وأطعمه على تقدير لا أطعمه جواب القسم وجملة والحب الخ حالية والشاهد في نصب حب على اسقاط الخافض ولا يصح أن يكون حب مفعولا بفعل محذوف يفسره أطعمه لان لا النافية وان كانت محذوفة لها صدر الكلام تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس قل القمح (وقوله وليس كذلك الخ) بل الحق ان النقل راجع لحذف حرف الجر والنصب معا فيكون حذف الجار وبقاء الاسم مجرورا بعده شاذا وحذفه ونصب الاسم شاذا أيضا ومعنى الشذوذ أنه لا يجوز لك أن ترتكب واحدا منهما ويكون حينئذ الضمير في يطرد عائذ على ما ذكر من الحذف والنصب اذا قلنا انه بعد حذف الجار يكون المجرور في محل نصب وعائذا على حذف الجار وبقائه مجرورا ان قلنا في محل جر على الخلاف الذى ذكره كدى بعد ﴿فان قيل﴾ كثير من الفحول كالناظم يرتكب حذف الجار مع أنه غير مقيس ﴿أجيب﴾ عنه بأنه اذا سمع في حرف يكون فيه مقيسا كما اذا سمع في الباء يجوز للمولدين القياس عليها وارتكابه ومعنى النقل أنه لا يقاس حذف غير مسموع على آخر مسموع وتأمل هذا ( كعجبت أن يدوا ) مضارع ودى كوعد وأصل المضارع قبل الاسناد يودى كيوعد فأُسند الى واو الجماعة فصار يوديون فحذفت الواو الاولى فاء الكسابة عملا بقول الناظم : فأمر او مضارع من كوعد \* احذف... فصار يديون استقلت الضمة على الياء فقلت الى الدال بعد سلب حركتها فالتقى سا كنان الياء والواو وحذفت الياء لدفعهما ثم دخل الناصب فحذف النون لقوله : \* وحذفها للجزم والنصب سمه \* فهو معرب منصوب بحذف النون (قول كدى لئلا يلتبس الخ) تبع في هذا الناظم واعترضه الموضح بحذف الجار في قوله تعالى : وترغبون أن تنكحوهن . مع ان المفسرين اختلفوا هل المقدر في أو عن وأجاب عنه المرادى بجوابين أحدهما أن يكون الجار حذف اتكالا على القرينة الثانى أن يكون حذف ردعا لمن يريد نكاحهن للجملهن ومالهن أو لمن يرغب عنهن لفقرهن على ان الناظم لا يريد عليه شئ لانه شرط أمن اللبس في الاطراد فقط ولا يلزم من عدم الاطراد عدم الورد فلا يريد عليه الآية حتى يحتاج للجواب على أن الذى في الآية اجمال لا لبس وهو من مقاصد العقلاء نعم ابن مالك لا يفرق بين اللبس والاجمال بل هما عنده بمعنى واحد (وقوله لطولهما بالصلة الخ) خففت بحذف الجار والاولى في التعليل ما علل به السهيلي استقباح دخول حرف على حرف ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين الموصول الحرفي والاسمى مع أن كلا منهما قد طال حتى اطرد الحذف مع الحرفي دون الاسمى ﴿قلت﴾ الجواب ان الموصول الحرفي مع صلتها واحد بدليل صحة التأويل فلذلك اعتبر طول الصلة بخلاف الموصول الاسمى فلا يصح فيه التأويل فلم يعتبر طول الصلة ثم ان تقديم المفعول الذى هو فى أن وأن الخ يوم اختصاص الاطراد بأن وأن وليس كذلك لان من جملة ما يطرد فيه ذلك كى كما نكتت زيادتها الموضح ( والاصل سبق فاعل معنى ) ( قول كدى من غير باب ظن ) تبع في هذا التخصيص ظاهر عبارة الناظم منضمة لمثاله واعترضه الموضح بأن الصواب أن ذلك عام في باب ظن مما أصل الاول مبتدأ وفي باب أعطى وفي باب اختار فالأصل في الجميع أن يتقدم المفعول الاول وأجيب عن الناظم بأن المفعولين في باب ظن أصلهما المبتدأ والخبر وقد تقدم حكم ترتيبهما في بابهما فاعادته هنا تكرر وفي اختيار في حكم التبدي الى واحد لان الثانى مجرور بمن لفظا أو تقديرا نحو اخترت زيدا من القوم أو القوم (وقوله ثم ان المفعول الاول الخ) هذه التوطئة

( ويلزم الأصل موجب عرى ) أى لموجب غنى وجاء والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا أو الحصر نحو ما أعطيت زيدا إلا درهما أو يكون الأول ضميرا متصلا بالفعل نحو أعطيتك درهما ثم أشار الى القسم الثانى بقوله : ( وترك ذلك الأصل ) أى قدرى ( يعنى انه قد يجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى لموجب أيضا وذلك الموجب كونه محصورا نحو ما أعطيت درهما لزيدا أو يكون الثانى ضميرا متصلا بالفعل نحو الدرهم أعطيت زيدا أو متلبسا بضمير يعود على الثانى نحو أسكنت الدار بانها وأما القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله والأصل سبق فاعل معنى وترك مبتدأ خبره قد يرى وحتما مفعول يرى وقد فى قوله قد يرى للتحقيق لا للتقليل ثم قال : ( وحذف فضلة أجزان لم يضر \* كحذف ماسيق جوابا أو حصر )

يعنى انه يجوز حذف الفضلة وفهم من اطلاقه فى الحذف انه يجوز حذفها اختصارا أو اقتصارا وشمل قوله فضلة مفعول الفعل المتعدي إلى واحد نحو ضربت الأول من المتعدي إلى اثنين كقوله عز وجل : وأعطى قليلا . والثانى نحو قوله تعالى : ولسوف يعطيك ربك . و ذل و الثانى معا نحو : فأما من أعطى واتقى . وقوله : ان لم يضر . أى ان لم يضر حذفه وذلك اذا كان جوابا نحو ضربت زيدا لمن قال من ضربت أو كان محصورا نحو ماضرت الأزيدا فى هذين الموضعين لا يجوز حذفهما اختصارا ولا اقتصارا وحذف مفعول متبهما بأجزان لم يضر شرط ومعنى يضر يضر يقال ضار يضر ضارا بمعنى ضر يضر ضرا وقوله كحذف هو على حذف مضاف والتقدير كضير حذف وما موصولة وصلتها الجملة الى آخر البيت وجوابا مفعول ثان بسبق وفى سيق ضمير مستتر عائد على الفضلة ثم ان الفعل الناصب للفضلة

معتبرة من وجوه ثلاثة أحدها كان الأولى أن يذكر هذه التوطئة قبل قوله والأصل الخ لأن القسم الذى يجوز فيه وجهان هو المشار اليه بقوله والأصل الخ الثانى أن الأولى فى التقسيم أن يقدم ما يجوز فيه وجهان ليوافق صنيع النظم بأن يقول على ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه وجهان الخ الثالث المناسب للتخصيص بغير باب ظن كما خصص هو أن يقول ثم ان المفعول الذى أصله فاعل فى المعنى وأما عبارته فتشبهل باب ظن مع أنها غير داخله عنده ( ويلزم الأصل موجب عرى ) ( قول كدى أو الحصر ) العبارات الصريحة أن يقول أو يكون المفعول الثانى محصورا فيه ﴿ فان قلت ﴾ اذا تعارض اللبس والحصر نحو ماضرب موسى لإعيسى وأردت أن الفاعل عيسى فباختيار اللبس يجب تقديم عيسى لكونه فاعلا وباختيار كونه محصورا فيه يجب تأخير ﴿ فالجواب ﴾ ان الذى يراعى الحصر وأما اللبس فيدفع بالتراثن ( وقوله أو يكون الأول ضميرا الخ ) لأن لو أخر لا تفصل والتاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله وقد مر وفى اختيار لا يحمى المنفصل الخ ( وترك ذلك الأصل حتما قد يرى ) ( وقول كدى أو يكون الثانى الخ ) أى باعتبار الرتبة والاعراب وان كان أولا باعتبار اللفظ الآن ( وقوله أو متلبسا الخ ) أى الثانى قيل فى العبارة قلب وصوابه أن يقول أو يتلبس الأول بضمير يعود على الثانى ويمكن الجواب بأن المراد بالأول فى كلامه لفظا وصورة لاحقة ورتبة ومن اعترض عليه بنى اعتراضه على أن مراده بالثانى والأول فى الرتبة ( وحذف فضلة أجزان لم يضر ) ( قول كدى يعنى أنه يجوز حذف الخ ) تبع فى التعبير بالجواز عبارة الناظم والظاهر أن المراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالحذف وجوباً نحو ضربت وضربى زيد اذا أعملنا الثانى وأهملنا الأول وعمل فى ضميره فيجب حذفه وسيقول الناظم ولا تحى مع أول قداً أهمل الخ ( وقوله انه يجوز حذفها اختصارا ) أى لدليل والدليل اما لفظى كتناسب القواصل فى نحو قوله تعالى : ما ودعك ربك وما قلى . أى قلاك وما معنى كاحتقاره كقوله تعالى : كتب الله لأغبين . أى الكافرين ( وقوله أو اختصارا ) مراده به أن يصير المحذوف نسيا منسيا فلا يحتاج الى قرينة فيتناول المتعدي منزلة اللازم لفظا وصورة وإلا فالمفعول لابد من تقديره إما مبالغة نحو فلان يعطى أى يبالغ فى الاعطاء وأما لتضمينه معنى فعل لازم نحو قوله تعالى : فإذا أفترق من عرفات . فان أفترق هو فى الأصل متعد لانه بمعنى صب ولكنه لما ضمن هنا معنى ارتحل صار لازما لفظا وصورة وحمل المذكور على النظم على الحذف العمومى الشامل للاقتصارى والاختصارى أولى من حمل الموضع على الاختصارى فقط ( وقوله كقوله عز وجل واعطى الخ ) تقدير الأصل والله أعلم الفقراء أو صاحب حق قال بعض الظاهر والله أعلم إن الآية مما حذف فيها المفعولان معا لأن قليلا ليس مفعولا ثانيا وإنما هو صفة ( وقوله نحو قوله تعالى ولسوف الخ ) تقدير الثانى الشفاعة أو سؤالك ( وقوله نحو فأما من أعطى ) تقديرهما الفقراء الزكاة ( وقوله يقال ضار يضر ) أصله يضر بكسر الياء فقلت حركتها لما قبلها عملا بقوله فيما يأتى لساكن صح اقبل التحريك الخ ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين (١) ( وقوله وجوابا مفعول ثان الخ ) الحق أنه حال لان سيق انما يتعدى لواحد ( وقوله وفى سيق ضمير مستتر عائد على الفضلة ) لو كان الامر كما قال لقال الناظم سيق قول الناظم سابقا : وانما تلزم فعل متبهما متصل وأجب عنه بأنه لما كانت ما واقعة على الفضلة ولفظ مذكر قال إنه عائد على الفضلة فتجوز مراعاته ولذا أعاد الضمير عليها مذكرا (١) ( قوله ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين ) لا يخفى انه لا حاجة اليه فالصواب حذفه أو زيادة عند دخول الجازم فتأمل اهـ .



يجوز حذفه وذلك على وجهين أحدهما على جهة الجواز والثاني على جهة الوجوب وقد أشار إلى الأول بقوله : (ويحذف الناصبها إن علما) يعني أنه يحذف الفعل الناصب لفضلة إذا علم جوازا كقولك لمن قال لك ماضربت أ حذابل زيدا وجوبا في باب الاشتغال والنداء والتحذير والاعراء وما كان مثلاً أو جارياً مجرى المثل وهذا هو الوجه الثاني واليه أشار بقوله : (وقد يكون حذفه ملزماً) وفهم منه أن قوله ويحذف الناصبها علماً على جهة الجواز لأنه في مقابلة الحذف على جهة اللزوم والناصبها مفعول لم يسم فاعله يحذف وهو اسم فاعل والضمير المتصل به منصوب الموضع على أنه مفعول به وهو عائد على الفضلة وحذفه اسم يكون والضمير فيه عائد على النصب .

### ﴿التنازع في العمل﴾

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى وقد بين ذلك بقوله : (إن عاملان اقتضيا في اسم عمل \* قبل فلو أحد منهما العمل)

المراد بالعاملين هنا الفعل وما جرى مجراه ولا مدخل للحرف في هذا الباب وشمل قوله عاملان الفعلين كقوله عز وجل : آتوني أفرغ عليه قطرا . والاسمين كقول الشاعر :

عهدت مغيثاً مغيثاً من أجرته \* فلم آخذ إلا فناءك موثلاً  
والفعل والاسم مع تقدم الاسم

(وقوله يجوز حذفه الخ) الأولى أن يقول قد يحذف لأن عبارته باعتبار ما بعدها فيها تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره ويمكن الجواب بأن مراده بالجواز في يجوز حذفه ما قابل الامتناع فيشمل الواجب والجائز المستوي الطرفين (ويحذف الناصبها إن علماً) (قول كدى لمن قال لك ماضربت الخ) كما يحذف لقريئة لفظية كما مثل يحذف لقريئة معنوية كقولك لمن رأيت متأهباً للسفر مكة أى تريد مكة (وقوله في باب الاشتغال الخ) أحجف المكودي هنا غاية الاجفاف حيث لم يأت بالأمثلة لكن اتكل على كونها معلومة فمثال الاشتغال زيدا ضربته فلا يجوز ذكر العامل لقوله فيما مر فالسابق انصبه بفعل أضمر احتمالاً ومثال النداء يا عبد الله فإنه مفعول بفعل محذوف قامت مقامه الياء مثلاً فهي عوض منه فلا يجمع بينهما ومثال التحذير إياك والشر أى إياك باعد واحذر الشر لقيام العطف أو التكرار مقامه وسيقول الناظم :

إياك والشر ونحوه نصب \* محذوفاً استتاره وجب

ومثال الاعراء المروءة والنجدة وسياً وكحذر بلا إيا اجعلاً مغري به وأما المثل بنحو الكلاب على البقر أى أرسل والمثل لا يغير فلا يذكر العامل ومثال ما جرى مجرى المثل : انتهوا أخيراً لكم . فغيراً مفعول بمحذوف وجوبا والتقدير والله أعلم وأتواخيراً لكم والفرق بين المثل وما جرى مجراه أن المثل تقدم له سبب ضرب لأجله في الأصل وأما ما جرى مجراه فلا سبب له لكنه لكثرة استعماله نزل منزلة المثل والله أعلم .

### ﴿التنازع في العمل﴾

لما كان العاملان الطالبان للاسم المتنازع فيه تارة يكونان متعديين نحو ضربت وضربني زيد وتارة يكونان لازمين نحو قام وقعد زيد ناسب أن يذكر التنازع عقب التعدى واللزوم ثم ان تعريف كدى شرح لكلام الناظم بدليل قوله بعد وقد بين ذلك بقوله : (ان عاملان اقتضيا في اسم عمل) (قول كدى وما جرى مجراه الخ) يعني في العمل لافي التصرف خلاف ما في التصريح لثلاً يخرج المصدر واسم الفعل ويدل لما قلنا تمثيل كدى بعد : بهاؤم اقرؤا كتابه . لأن هاؤم اسم فعل ولاحظ له في التصرف وعلى اخراج الجامد كما للموضح يكون المراد في التصرف كما في التصريح (وقوله ولا مدخل للحرف الخ) خص المكودي خروج الحرف فيقتضى أن التنازع يقع بين جامدين وبين جامد وغيره غير حرفين ولا أحدهما والموضح نص على أنه ممنوع في القسمين معا إلا أنه يشكل على الموضح تمثله بنفسه بهاؤم اقرؤا كتابه مع أن فيه التنازع بين هاؤم وهو جامد وقرؤا وهو متصرف ﴿قان قيل﴾ التنازع قد وقع بين حرفين في قوله تعالى : فان لم تفعلوا . ﴿فالجواب﴾ أنه لا تنازع لان ان تطلب مثبتاً ولم تطلب منفيًا وشروط التنازع الاتحاد في المعنى وحيثئذ فتفعلوا معمول للم وحدها ومطلوب ان في المعنى مجموع لم تفعلوا (وقوله كقولك عز وجل آتوني أفرغ الخ) أمر والواو فاعله والنون نون الوقاية والياء مفعوله وأفرغ مضارع مجزوم على جواب الأمر وقطار يطلبه الأول على أنه معمول ثان ويطلبه الثاني على أنه مفعول به فأعملنا الثاني لقربه وأعملنا الأول لأعمالنا في ضميره وحذفناه لأنه فضلة وسيقول ولا تجي مع أول قد أهملنا (وقوله كقول الشاعر عهدت الخ) البيت من الطويل وعهد فعل ماض مبني للمفعول والتاء المفتوحة نائبة عن الفاعل ومعناه عرفت ومغيثاً ومغيثاً حالان من التاء وكل منهما اسم فاعل الأول من أغاث والثاني من أغنى وبينهما جناس التصحيف ومن موصولة مطلوبة لغيثاً ومغيثاً فأعملنا الثاني لقربه إلى آخر ما مر من نظيره وجملة

كقوله تعالى : هاؤم اقرؤا كتابيه . والفعل والاسم مع تقدم الفعل كقول الشاعر :

لقد علمت أو لو المغيرة اني \* لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

ومعنى اقتضيا طلبا يخرج به نوعان أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملا في المتنازع فيه كقول امرئ القيس بن حجر :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة \* كئنانى ولم أطلب قليل من المال

فإن أطلب غير طالب لقليل الثانى أن يؤتى بالعامل الثانى توكيدا للأول كقول الشاعر :

فأين إلى أين النجاة بعلقتى \* أذاك أذاك لللاحقون احبس احبس

فإن أذاك الثانى غير طالب لللاحقون لأنه أتى به توكيدا لأذاك الأول وفهم من قوله فى اسم ان المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفهم من قوله قبل ان المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما وفى ذلك خلاف وقوله فللواحد منهما العمل يعنى ان العمل لاحدهما وعاملان فاعل بفعل محذوف يفسره اقتضيا وفى اسم متعلق باقتضيا وكذلك قبل وعمل مفعول باقتضيا وتقف عليه بالسكون على لغة ربعة والعمل مبتدأ وخبره للواحد ومنهما فى موضع الحال من الواحد وفهم منه جواز إعمال كل واحد منهما ولا خلاف فى ذلك وإنما الخلاف فى الاختيار وقد نبه عليه بقوله :

( والثان أولى عند أهل البصرة \* واختار عكسا غيرهم ذا أسره )

اختار البصريون إعمال الثانى لقربه من المعمول واختار السكوفيون إعمال الأول لسببته والصحيح مذهب البصريين لأن إعمال الثانى فى كلام العرب أكثر من إعمال الأول ذلك سيديويه وصرح الناظم بأهل البصرة وفهم من قوله غيرهم أنهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم مقابلة أهل البصرة والثانى مبتدأ وهو على حذف مضاف والتقدير وإعمال الثانى وأولى خبره وعند متعلق بأولى وعكسا مفعول باختيار وغيرهم فاعل وذا أسرة حال من الفاعل وأسرة الرجل رهطه وكفى بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول ثم قال :

أجرته صلة والعائد الهاء والفاء فى فلم سببية وأخذ فعل مضارع مجزوم من اتخذ متعديا لمفعولين الأول فناءك أى جوارك والثانى مؤثلا أى ملجأ والشاهد فى تنازع الاسمين وهما معنيا ومعنى فى من ( قوله كقوله تعالى : هاؤم الخ ) هاؤم اسم فعل بمعنى خذوا والميم حرف دال على الجمع وأصله هاكم أبدلت الكاف واوا ثم الواو همزة كذا فى التصريح والحق أنه بالهمزة لغة لا مبدلة من شئ وكتابه منصوب وعلامة نصبه فتحة متدرة فيما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء فى محل جر مضاف إليه والهاء هاء السكت والشاهد فى تنازع هاؤم مع اقرؤا فى كتابيه فاعلنا الثانى لقربه الخ وقيل هاؤم بمعنى تعالوا فيكون لازما ولا تنازع فيه ( وقوله كقول الشاعر لقد علمت الخ ) البيت من الطويل وأولو الواو بمعنى أصحاب فاعل علم مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكور السالم وفى نسخة أولى اسم إشارة فيكون فاعلا مبنيًا وعلى كل فالغيرة صفة لمحذوف أى الخيل المغيرة يقال اغارت الخيل فى الحرب إذا أسرع فى مشيها لكان على الأول يكون المغيرة بالجر لأنه صفة للخيل القدر المضاف إلى أولو وعلى الثانى يكون مرفوعا صفة لمحذوف واقع بدلا من اسم الإشارة أو عطف بيان وأنى سدمسد معمولى علم وأنكل مضارع بمعنى أعجز عن ضربه فى الحرب والشاهد فى تنازع أنكل والضرب فى مسمعا اسم رجل وهو مسمع بن مالك الشيبانى بناء على جواز إعمال المصدر المحلى بأل فاعلنا الثانى لقربه الخ كذا قالوا والحق الذى فى العيني ان المتنازع إنما هو بين لحقت والضرب وأما أنكل فمعناه أعجز وهو لازم ( وقوله لا يقتضى عملا فى المتنازع فيه ) تسميته متنازعا فيه مجاز إذ لا تنازع هنا ( قوله كقول امرئ القيس الخ ) البيت من الطويل ولو حرف امتناع وما مصدرية وأسعى صلتها بالمؤول اسم ان والتقدير ولو ان سعى وكفانى جواب لو وقليل بالرفع فاعل كئنانى ومفعول أطلب محذوف تقديره الملك بدليل قوله بعد :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل \* وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

لأن مقصوده أنه لو كان يسعى للعبشة الدينية كفاءه للمال القليل لكنه إنما يطلب الملك فلا يكفيه المال القليل ولو جعلت قليل مطلوبًا أيضا لأطلب على التنازع لوقع التناقض فى الكلام وذلك ان لو الامتناعية ان دخلت على منفى صار مثبتا وأطلب هنا منفى فيصير مثبتا فيقتضى أنه يطلب المال القليل وهو خلاف مراد الشاعر سابقا ولا حقا والشاهد فى وقوع قليل بعد عاملين لكنه غير مطلوب لاحدهما فلا تنازع ( وقوله كقول الشاعر فأين الخ ) البيت من الطويل وأين متعلق بمحذوف أى فأين نذهب وإلى أين خبر مقدم والنجاة مبتدأ واللاحقون فاعل أذاك الأول وأذاك الثانى توكيدا للأول وليس هنا تنازع إذ لو كان فيه تنازع لقال أتوك أذاك على إعمال الثانى وأذاك أتوك على إعمال الأول وهذا هو الشاهد واحبس احبس محكى بقول مقدر رأى قائلين احبس احبس ( وقوله ووقف عليه بالسكون الخ ) الأولى بحذف الألف وقد محاب بأنه لما حذف الألف صار الوقف بالسكون ( والثان أولى عند أهل البصرة ) ( قول كدى وأسرة الرجل رهطه ) أسرة بضم الهمزة

(وأعمل المهيمل في ضمير ما \* تنازعه والتزم ما التزم)

المهيمل هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازع فيه فيعمل في ضميره وقوله : والتزم ما التزم . يعنى من مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة ومن وجوب حذف الضمير في بعض الأحوال وتأخيره في بعضها ولفظها صالح لوقوعه على جميع ما ذكر وما الأولى موصولة واقعة على الاسم المتنازع فيه وصلتها تنازعه والضمير العائد على الموصول الهاء في تنازعه وفي متعلق بأعمل ثم أتى بمثالين فقال :

( كيجسنان ويسىء ابنكا \* وقد بغى واعتدى عبداكا )

فالمثال الأول على اختيار البصريين وهو أعمال الثاني فابنكا فاعل يسىء ويجسنان هو المهيمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف والمثال الثاني على اختيار الكوفيين وهو أعمال الأول فعبداكا فاعل يغى واعتدى هو المهيمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف من اعتدى وفهم من المثالين أنه يجب اضمار المرفوع قبل المفسر وبعده فاما على أعمال الأول فتشترك الفضلة مع العمدة في الاضمار في المهيمل وهو الثاني وأما على أعمال الأول ففيه تفصيل نبه عليه بقوله :

( ولا تجيء مع أول قد أهملنا \* بمضمير لغير رفع أو هلا )

يعنى ان المهيمل إذا كان أولا وكان يطاب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضم فيه نحو ضربت وضربنى زيد ولما كان المنصوب شاملا للفضلة ولما أصله العمدة أشار الى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله : ( بل حذفه التزم ان يكن غير خبر ) وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم قبل من قوله ولا تجيء مع أول قد أهملنا ثم أشار الى ان الحكم فيما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الاضمار والتأخير عن المفسر بقوله : ( وأخرنه ان يكن هو الخبر ) فمن كونه منصوبا ينبغى ان لا يضم قبل الذكر كالمرفوع ومن كونه عمدة في الأصل ينبغى ان لا يحذف فوجب عنده الاضمار والتأخير ومثال ذلك ظنى وظننت زيدا قائماياه

لا بفتحها خلافا للحطاب في اختصار للعرب ورهط الرجل أقاربه ويقال فيما فوق العشرة إلى الأربعين وأشار بهذا الى أن إطلاق النظم أسرة على الجماعة الغير الأقارب لا توافقه اللغة ولأنه يقتضى ان الناقلين الأولين ليسوا بجماعة مع أن الأمر بخلافه فلو قال ذا نصره بدل أسرة لكان أولى ليشير إلى ان لكل منهما حجة ( وأعمل المهيمل في ضمير ما \* تنازعه ) ( قول كدى هو العامل الذى الخ ) أعم من أن يكون هو الأول أو الثانى ( وقوله ومن حذف الفضلة الخ ) حمله على هذا يوجب التكرار مع قوله بعد ولا تجيء مع أول الخ فالأولى تخصيصه بما ذكره قبل كما حمله على ذلك خصوصا ولده وهو الاحتمال الأول من الاحتمالات الثلاثة عند المرادى ( فان قيل ) حمله أيضا على خصوص قوله من مطابقة الضمير للظاهر يوجب التكرار مع قوله في ضمير ما الخ لأنه من المعلوم أن الضمير يتطابق مفسره ( فالجواب ) أنه زاد والتزم الخ وان كان مستفادا مما قبله زيادة في الرد على من يقول يضم ضمير مفرد وان كان المتنازع فيه مثنى أو مجموعا رعاية لما ذكر ( كيجسنان ويسىء ابنكا ) الأصل يحسن ويسىء ابنكا وبغى واعتدى عبداكا ( قول كدى اضمار المرفوع ) أى الاتيان به ضميرا يكون عائدا على متأخر والتنازع مما يجوز فيه ذلك كامر ( وقوله وبعده ) اعترض بأن المثالين في النظم لم يضم فيهما المرفوع الا قبل المفسر ولم يضم بعده في واحد منهما قالوا فصوابه أن يقول لا بعده إذ مذهب الجمهور ان ضمير الرفع لا يضم مؤخرا ومذهب الفراء أنه يؤخر ويمكن الجواب عنه بأن معنى البعدية في كلامه بعدية الرتبة وذلك في مثال الثانى على إعمال الأول على ما للكوفيين فضمير اعتدى ذكر في اللفظ قبل المفسر الذى هو عبداكا ومرتبته التأخير ومرتبة عبداكا التقديم لتقديم فعله الذى هو بغى والأصل أن لا يفصل بين الفعل والفاعل بشيء والأصل عود الضمير على متقدم ( وقوله فاما على إعمال الخ ) هذا مفهوم قول النظم أول في قوله بعد ولا تجيء مع أول الخ ( وقوله في الاضمار ) المراد باضماره عدم جواز حذفه فلا يؤتى به ضمير المثال العمدة على المفهوم وهو إعمال الأول قول النظم بغى واعتدى الخ ومثال الفضلة ضربت وكتبته زيدافيتين ذكر الألف مع الأول والهاء مع الثانى ( ولا تجيء مع أول قد أهملنا ) ( قول كدى لم يضم فيه ) أى لم يؤت به ضميرا مذكورا بل محذوفا فضربت في مثاله يطلب زيدا على أنه مفعول وضربنى يطلبه على أنه فاعل فاعملنا الثانى ورفعنا زيد وأهملنا الأول وأعملناه في ضميره وحذف لأنه فضلة .

( بل حذفه التزم ان يكن غير خبر \* وأخرنه ان يكن هو الخبر )

( قول كدى قبل الذكر ) أى قبل ذكر المفسر ومعنى قوله كالمرفوع أنه لا يكون كالمرفوع الذى لم يضم قبل الذكر ومعنى هذا الكلام أن كونه منصوبا يقتضى حذفه وكونه عمدة يقتضى ذكره ولا يمكن العمل بهما على حقيقتهما لتناقضهما فوجب التأويل بأن يقال يحذف من موضع يذكر فيه العمدة ولا يحذف على الثانى لكن لا يذكر في موضع العمدة بل يذكر مؤخرا ( لا يقال ) ما الفرق بين المرفوع والمنصوب الذى أصله عمدة حتى كان المرفوع يضم قبل الذكر والمنصوب لا يضم ( لانا نقول ) لما كان المنصوب الذى هو عمدة في الأصل صورته الآن صورة الفضلة الأصلية كان لا يضم متقدما كالمرفوع وفيه مذاهب غير هذا ذكرها الموضح ( وقوله ومثال ذلك ظنى الخ ) فالأول يطلب زيدا على أنه فاعل وقائما مفعول ثان وظننت

وتجوز في اطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ لأن كل واحد منهما عمدة في الأصل وإذا حمل على هذا لم يحتج إلى ما قاله الشارح والمرادى وقوله مع أول متعلق بتجىء وكذلك بمضمرة وقد أهمل في موضع الصفة لأول وغير متعلق بأوهلا ومعنى أوهلا جعل أهلا لغير الرفع وحذفه مفعول مقدم بالزم وان يكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وكذلك ان يكن هو الخبر وهو ضمير فصل بين كان وخبرها أو توكيدها لاسمها أو مبتدأ خبره الخبر والجملة خبر كان ثم قال :

(وأظهر إن يكن ضمير خبرا \* لغير ما يطابق المفسرا)

يعنى أن الضمير إذا كان خبرا عن شئ يخالف المفسر في الأفراد والتذكير وفروعهما وجب اظهاره لانه إذا أضمر موافقا للمخبر عنه خالف المفسر وإذا أضمر موافقا للمفسر خالف المخبر عنه وان يكن شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولغير في موضع الصفة الخبر أو معمول له وما موصولة واقعة على المفعول الأول وصلتها الجملة التي بعدها ثم مثل ذلك بقوله :

(نحو أظن ويظناني أخوا \* زيد وعمرا أخوين في الرخا)

في هذا المثال على أعمال الأول فالثاني الذي هو يظناني هو المهمل ولذلك عمل في الضمير المثني فكان حق مفعوله الثاني الذي هو أخوا أن يكون ضميرا لكنه لو أضمر مفردا موافقا للمخبر عنه وهو الياء من يظناني يخالف المفسر وهو أخوين ولو أضمر مثني موافقا للمفسر يخالف المخبر عنه فوجب اظهار ذلك وفي بعض نسخ المرادى في هذا الفصل تخليط والصواب ما ذكرته .

### § المفعول المطلق §

المفاعيل خمسة مفعول به ومفعول مطلق وسمى مفعولا مطلقا لان المفاعيل كلها مقيدة بأداة ومفعول فيه ومفعول له ويسمى أيضا مفعولا لأجله ومفعول معه أما المفعول به فقد تقدم في باب المفاعيل وشرع الآن في بيان الأربع المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال :

يطلب على أنهما مفعولان فاعملنا الثاني لقربه وأعملنا الأول وعمل في ضمير زيد وقائم فاعلنا على زيد في ظني ضمير مستتر ولا يضر عوده على متأخر المأمور وإياد مفعول ثان لظني راجع لقائم ولا يحذف لانه خبر في الأصل (وقوله وتجوز في اطلاقه الخبر الخ) الحق أنه لا تجوز بل ذلك مأخوذ من كلامه لانه إذا لم يحذف الخبر الختلف في عمديته فأحرى للبند المتفق على عمديته وما يؤخذ بالأحروية من قبيل النطوق وحينئذ فلا حاجة لما أكثرناه من الاصطلاحات وبقي على المكودي مفهوم غير رفع ومفهوما انه ان كان لرفع فلا يحذف ومثاله كيحسنان ويسىء ابنا كالح وقد جمع يس معنى هذا البيت في بيت واحد مع رفع ايهام في كلامه بقوله :

واحدفه لان خيف لبس أوبرى \* لعمدة فجىء به مؤخرا

وهو أولى من اصلاح الشارح والمرادى نعم قد جمع بعضهم معنى الآيات الأربعة في بيت واحد فقال :

والفضلة احذف وسواها أخرا \* وأظهر الخالف المفسرا

(وقوله وقد أهمل في موضع الصفة لمضمرة) هكذا في بعض النسخ وهي سبق قلم لان الصفة لا تتقدم على الموصوف والصواب النسخة التي فيها الأول أو التي فيها أوها لا بدون ميم صفة لمضمرة (وأظهر إن يكن ضمير خبرا) هذا تشديد لقوله وأعمل المهمل كأنه قال محله إذا لم يكن هناك محذور والافيجب اظهاره وهو الذي أرادنا وهذه المسألة خارجة عن باب التنازع كما يعلم ذلك بالوقوف على كلام الموضح في قوله مسألة (نحو أظن ويظناني أخوا) (قول كدى فكان حق مفعوله الخ) أجحف المكودي هنا غاية الأولى أن يقول تعليما للمبتدئ أصل المثال أظن ويظناني زيد وعمرو أخوين فالأول يطلب زيد مع عمرو على انهما مفعول أول وأخوين مفعول ثان والثاني يطلب زيد وعمرا على انهما فاعل وأخوين على انهما مفعول ثان على ما قالوا فاعملنا الأول وأعملنا الثاني وعمل في ضمير زيد وعمرو وهو الألف وبقي علينا المفعول الثاني فكان من حقه الى آخر كلامه والحق انه لا تنازع في الأخوين لان يظنني لا يطلبه وإنما يطلب مفعولا ثانيا مفردا لان المعنى انهما يظناني أخوا لهما وأظهرهما أخوين لى والله أعلم .

### § المفعول المطلق §

(قول المكودي المفاعيل خمسة) زاد السير في سادسا وسماه المفعول منه كقولك اخترت زيدا القوم أى من القوم وزاد الجوهرى سابعا وسماه مفعولا دونه وهو المسمى في الاصطلاح عند الجمهور المستثنى نحو زيد من قام القوم الا زيدا (وقوله لان المفاعيل كلها الخ) بانه انك اذا قلت ضربت ضربا بالضرب مفعول حقيقة لانه نفس الشئ الذي فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس نفس الشئ الذي فعلته وإنما هو مفعول به بالفعل الذي هو الضرب فاستحق أن يتقدم على غيره ولما اقتضى الارتباط والمناسبة ذكر المفعول به في بعض المواضع قدمه (وقوله فقد تقدم في باب الخ) أى في قوله الأصل في المفعول ان يفصل وفي قوله وقد يجى المفعول قبل الفعل وتقدم في باب النائب في قوله ينوب مفعول به عن فاعل وفي قوله ولا ينوب بعض هذين ان وجد الخ وفي الاشتغال بقوله عمو ما فالسا بقى انصبه الخ وفي التعدي والازوم في قوله فانصب به مفعوله الخ وعموما في التنازع بقوله

( المصدر اسم ماسوى الزمان من \* مدلولى الفعل كأمن من أمن )

قال فى الترجمة المفعول المطلق ثم قال هنا المصدر وفى ذلك اشعار بان المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو ضربته سوطا ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو أعجبنى ضربك وفهم من قوله مدلولى الفعل ان للفعل مدلولين وبين أحدهما بقوله كأمن من أمن فأمن فعل يدل على الحدث والزمان وأمن اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولى الفعل ولم يبين المدلول الثانى وهو الزمان لانه غير مقصود فى هذا الباب والمصدر مبتدأ وخبره اسم ومما وصولة واقعة على الحدث وصلته اسوى الزمان ومن فى موضع نصب حال من الضمير المستتر فى الصلة ويحتمل أن يكون متعلقا بمحذوف تقديره أعنى ثم قال : ( بمثله أو فعل أو وصف نصب ) مثال ما انتصب بمثله أعجبنى ضربك زيد اضربا وشمل المائل فى اللفظ والمعنى كالمثال المذكور والمائل فى المعنى دون اللفظ كقولك أعجبنى قيامك وقولا أنه مماثل فى المعنى دون اللفظ ومثال ما انتصب بالفعل قولك قتت قياما ومثال ما انتصب بالوصف انما قائم قياما ثم قال : ( وكونه أصلا لهذين انتخب ) الإشارة بهذين الى الفعل والوصف وهو مذهب البصريين وانتخب أى اختير وذلك لوجوه مذكورة فى كتبهم ومذهب الكوفيين العكس وكونه مبتدأ وأصلا خبر كون ولهذين متعلق بإصلا وانتخب خبر المبتدأ ثم قال :

( تو كيدا او نوعا يمين أو عدد \* كسرت سيرتين سيردى رشد )

يعنى المفعول المطلق يؤتى به لاحد ثلاثة فوائد وأتى بمثالين الأول للعدد وهو قوله سرت سيرتين ومثله ضربته عشرين ضربة والثانى للنوع وهو قوله سيردى رشد ومثله الموصوف كقولك سرت سيرا شديدا ومصاحب أل كقولك سرت السير الذى تعلم منى ومثال التوكيد سرت سيرا وسى تو كيدا لانه لم يفد غير ما أفاده الفعل الناصب له ثم قال :

ولا تجيء مع أول الى قوله بل حذفه الزم ( المصدر اسم ماسوى الزمان ) ( قول كدى بل قد يكون المفعول الخ ) اعترضت عبارة الناظم من وجوه ثلاثة الأول انه يقتضى ان المفعول المطلق والمصدر مترادفان مع ان بينهما عموما وخصوصا من وجه يجتمعان فى نحو ضربته ضربا وينفرد المصدر فى أعجبنى ضربك وينفرد المفعول المطلق فى ضربته سوطا الثانى أن تعريفه يصدق باسم المصدر نحو اغتسل غسلا الثالث أن قوله كأمن من أمن يقتضى ان الفعل أصل للمصدر وهو خلاف صرح به بعد وأجيب عن الأول بأجوبة منها انه لما كان الغالب فى المفعول المطلق أن يكون مصدرا عرفه به والا فقد يكون غير مصدر ومنها أن قوله بعد بمثله أو فعل أو وصف نصب من تمام التعريف فيخرج المصدر المرفوع واما سوطا من ضربته سوطا فانه دل عليه فتاب عنه وسيقول قدينوب عنه ما عليه دل فالمصدر المنصوب والمفعول المطلق مترادفان وقول من قال معترضا على كدى الصواب ان سوطا مصدر ساط يسوط لامعنى له هنا لان سوطا اسم آلة وأجيب عن الثانى بانه قصد ادخال اسم المصدر لجواز اطلاق المصدر عليه مجازا أو بانه أخرجه بالمثال والفرق المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر وعن الثالث بان أمن من أمن متعلق بمحذوف خاص على حذف مضافين بين من ومجرورها والتقدير كأمن المفهوم من أحد مدلولى أمن ( بمثله أو فعل أو وصف نصب ) ( قول كدى والمائل فى المعنى الخ ) اعترض بأن الصواب حمل كلام الناظم على خصوص المائل فى اللفظ والمعنى دون المائل فى المعنى فقط لئلا يلزم التكرار مع قوله وقد ينوب عنه ما عليه دل وأجيب ان موضوع ما هنا فى ناصبه وما يأتى فيما ينوب عن المصدر نفسه فلا تكرار ثم ان المراد بالوصف فى النظم اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة دون الصفة المشبهة لان عملها مقصور على السبب ودون أفعال التفضيل لان الظاهر الذى يعمل فيه لا يكون الامر فوعا ( وكونه أصلا لهذين انتخب ) ( قول كدى لوجوه مذكورة الخ ) أحسنها ان يقال القاعدة ان كل فرع مشتق من أصل يشترط أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة والزيادة اما حسية وذلك فى المحسوسات كاللباب فانه فرع عن الساج والخشب وفيها زيادة كالمسامير واما معنوية وذلك فى المعنويات كالفعل والوصف فانهما فرعا المصدر لان الفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف والمصدر لا يدل على الحدث فدلتهم امر كبة وآلاتهم مفردة والمفرد أصل المركب واذا كان الفعل والوصف مشتقين من المصدر فأحرى غيرهما كاسم الآلة واسم الزمان والمكان ثم ان الاصل هنا انما هى باعتبار الاشتقاق وأما باعتبار العمل فالفعل أصل للجميع ومقابل انتخب أى اختير قول الكوفيين ان الفعل أصل لهما ومقاله بعض البصريين ان المصدر أصل للفعل والفعل أصل للوصف ( تو كيدا او نوعا يمين أو عدد ) ( قول كدى ومثله ضربته عشرين ضربة ) الأولى ان يبدل عشرين بضرتين لان عشرين مما ناب عنه لا غير ( وقوله الذى تعلم ) الأولى أن يزيد أى بأن يقول أى الذى تعلم فيكون الذى تعلم تفسيراً فى السير وأما إذا أبقيناه على حذف أى فيقتضى ان الذى صفة لماتبه ويكون النوع حينئذ مستفاد من الصفة لا من أل ( وقوله لانه لم يفد غير الخ ) يقتضى ان التوكيد للفعل



(وقد ينوب عنه ما عليه دل \* كجد كل الجد وافرح الجدل)

الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو ضربته ضربا وقد ينوب عنه ما عليه دل من مغاير اللفظ العامل فيه نحو جد كل الجد فكل منسوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ جد لكنه دال عليه لضافته إلى المصدر الذي هو من لفظ الفعل وكذلك افرح الجدل فالجدل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكنه في معناه فان الجدل هو الفرح وقدهنا للتحقيق لكثرة ورود النيابة في ذلك وما موصولة واقعة على النائب عن المصدر فاعلة ينوب وصلتها دل وعليه متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر في دل والضمير في عليه عائد على المدلول عليه وهو المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه ويجوز أن يكون الضمير في عليه هو الرابط وفاعل دل هو العائد على المصدر فيكون التقدير مادل المصدر عليه لأن كل واحد منهما دال على الآخر إذ هو في معناه ثم قال : ( وما لتوكيد فوجد أبدا \* وثن واجمع غيره وأفردا )

يعنى أن المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وغيره أى وغير المؤكد وشمل النوعى والعددى فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربته ضربتين وضربات وأما النوعى فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه كقول الشاعر :

هل من حلوم لأقوام فتخبرهم \* ما جرب القوم من عضى وتضريسى

واختلف في القياس عليه ومذهب سيوييه أنه لا يقاس عليه قال وليس كل جمع يجمع كالأجمع كل مصدر كالحلوم والاشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم فتقول على هذا ضربت زيداً ضربين وضرباً إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعاً وما موصولة مفعول مقدم بوجد وهى واقعة على المصدر المؤكد وصلتها لتوكيد وغيره مفعول باجمع ويطلبه ثن واجمع وأفردا فهو من باب التنازع والهاء في غيره عائدة على ما ثم ان عامل المصدر على ثلاثة أقسام تمتع الحذف وجأزه وواجه وقد أشار إلى الأول بقوله :

نقسه وليس كذلك كما قال بعض بل هو توكيد لمصدر فعله فإذا قلت ضربت فمعناه أحدثت ضرباً فإذا ذكر ضرباً بعده صار بمنزلة قولك أحدثت ضرباً ضرباً فهو توكيد للمصدر الذى تضمنه الفعل لا للحدث والزمان معاً قاله الدمامينى والتوكيد لفظى كما لا ين جنى ثم ان الذى يقتضيه النظم أن النوعى والعددى ليس فيهما توكيد وليس كذلك بل الحق ان التوكيد موجود فى الجميع لكن إن وجد معنى زائد عليه سمي بما أفاده الزائد والإسمى باسم التوكيد ( وقد ينوب عنه ما عليه دل ) الذى ينوب عنه خمسة عشر أمراً ذكر الموضع منها أحد عشر وبقي عليه أربعة ( قول كدى لكنه دال عليه الخ ) أى على المصدر المحذوف النائب عنه كل والأصل كجد جد كل الجد حذف المصدر وأقيم كل مقامه ( وقوله على أنه مفعول مطلق الخ ) أى وعامله افرح المذكور وهذا هو الحق ومذهب سيوييه وقيل عامله جدل بكسر الدال المعجمة والأول أولى لأن الأصل عدم الحذف ( وقوله يجوز أن يكون الخ ) لا معنى لهذا الوجه والأولى الاختصار على ما قبله وما عاله به من قوله لأن كل واحد الخ لا يصح لأن الدال فى الحقيقة إنما يكون موجوداً وأما المعدوم وهو المصدر هنا فلا يمكن أن يدل على الوجود ( وسالتوكيد فوجد أبدا ) ( قول كدى والفعل لا يثنى ولا يجمع ) غلة منع تثنيته وجمعه أن معناه يشمل القليل والكثير فهو كالجنس والجنس لا يتناهى والتثنية والجمع زيادة على الأصل والزيادة على ما لا يتناهى محال ( وقوله أما المعدود الخ ) مراده بالمعدود المختوم بئاء الوحدة وإنما جاز تثنيته وجمعه اتفاقاً لأنه باقترانه بالتاء صار يدل على معنى البرة الواحدة من ذلك المصدر ثم ان ضم إليها مرة أخرى ثنى وان زيد جمع ( وقوله كقول الشاعر هل من حلوم الخ ) البيت من البسيط وقائله جرير وحلوم مبتدأ مرفوع بضمه فى آخره منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من لأنها تزداد بعد الاستفهام بقوله وزيد فى نفى وشبهه وحلوم جمع حلم بكسر الحاء من حلم بضم اللام إذا كان يتأنى فى الأمور ولا يعجل والحلم العقل وهو المراد هنا فتخبرهم منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة فى جواب الاستفهام وهم مفعول أول وما مفعول ثان والجملة بعدها صلتها والعائد محذوف وهو الهاء أى جربه والعنى يكون بالأسنان والتضريس يكون بالاضراس والمراد بذلك المصائب والشاهد فى جميع حلوم وهو مصدر نوعى والدليل عليه الاخبار عنه بأقوام والخبر وصف للمبتدأ فى المعنى إذ المعنى أقوام مخصوصون ( فان قلت ) كلام الناظم فى المفعول المطلق وحلوم هنا ليس منصوباً والمفعول المطلق لا يكون الامنصوباً ( فالجواب ) أنه إنما هو شاهد لكون المصدر النوعى يجمع وإذا صحت جمعه مرفوعاً فكذلك إذا كان منصوباً إذ لا فرق ( وقوله كالحلوم والاشغال ) هذان مثالان لمفهوم كما لا يجمع كل مصدر إذ مفهومه ان بعض المصادر قد جمع لكن سماعى ومثاله كالحلوم الخ والاشغال جمع شغل بضم فسكون وهناك احتمال آخر وهو أنهما مثالان لقوله وليس كل جمع يجمع فهما جمعان ولا يجمعان وهذا بعيد جداً وإنما زاد الناظم قوله وأفردا مع أنه مأخوذ من قوله فوجد أبداً لأنه لما كان الكلام سابقاً فى المصدر المؤكد وكان مدلول قوله وثن الخ فى غيره وأوهم ان الغير لا يجوز فيه التوحيد

(وحذف عامل المؤكد امتنع) يعني ان حذف العامل في المؤكد ممتنع قال في شرح السكاكية لأن الصدر يقصد به تقوية عامله وتقير معناه وحذفه مناف لذلك واعترضه ولده بدر الدين بما هو مذكور في شرحه واعتراضه عليه متجه وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد في نحو زيد ضربا أى يضرب ضربا ولا إشكال في ان هذا مصدر مؤكد لأننا لو أظهرت العامل قلنا زيد يضرب ضربا تعين كونه مؤكدا ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (وفي سواه لدليل متسع) يعني ان سوى المؤكد وهو النوعى والمعدود يجوز فيه حذف عامله إذا دل عليه دليل ولا خلاف في ذلك كقولك لمن قال ما ضربت زيدا بل ضربت ابن بل ضربا شديدا ومتسع اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر وتقديره اتساع وهو مبتدأ خبره في سواه وهو على حذف مضاف تقديره وفي حذف سواه ولدليل متعاق يحذف للقدر ويجوز أن يكون متعلقا بالاستقرار العامل في الخبر أى واقع الدليل ويجوز أن يكون متسع خبرا لمبتدأ محذوف أى والحذف متسع فيه فيكون على هذا متسع اسم مفعول الا أنه حذف متعلقه وهو فيه ولدليل متعلق بمتسع ثم أشار إلى القسم الثالث فذكر أنه يجب حذف عامل المصدر في ستة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله:

(والحذف حتم مع آت بدلا \* من فعله كندلا للذا كندلا)

يعني أنه يجب حذف عامل المصدر الآتى بدلا من فعله كقولك ضربا زيدا وأشار بقوله كندلا إلى قول الشاعر:

على حين ألهمى الناس جل أمورهم \* فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا مصدر ندل وهو بدل من اللفظ بالفعل والتقدير اندل ومعنى الندل الخلف وزريق اسم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء والمال مفعول بندلا وقوله مع آت على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آت وبدلا منصوب على

رفع ذلك بقوله وأفردا (وحذف عامل المؤكد امتنع) (قول كدى لأن المصدر يقصد به الخ) التقوية التشديد والشبث في النفس وذكر الشئ مرتين أوقع في النفس من ذكره مرة واحدة (وقوله وحذفه مناف لذلك) إذا حذف مبنى على الاختصار والمؤكد مبنى على الطول فتنافيا ولذا يقولون جاءه يعاونه في قبر أبيه فهرب بالفاس إذ المصدر آتى يقوى العامل فيهرب ويتركه (وقوله ولده بدر الدين الخ) الصفوى كان ولد الناظم إماما ذكيا في النحو والمعاني والبديع والعروض والمنطق مشاركا في الأصول والفقه وقد كان أعلم من أبيه في علم البيان أخذ عن والده ووقع بينه وبينه مشاحنة فارتحل لبعابك وللمامات والده رجع لدمشق وسكنها وولى الوظائف التي كانت بيد أبيه شرح الألفية والكافية واللامية وغير ذلك توفي سنة ست وثمانين وسبعمائة (وقوله بما هو مذكور في شرحه الخ) حاصل اعتراضه أنه قال ما قاله الناظم غير صحيح لأن عامل المصدر المؤكد يحذف جوازا ووجوبا فالأول نحو أنت سيرا وهذا الوجه قد ذكره كدى والثاني مع التكرار نحو أنت سيرا انتهى بمعناه وانتصر غير واحد من الأئمة الاعلام للناظم وقالوا ان الأمثلة التي استدلل بها ولده على الحذف من قبيل ما جرى به بدلا من اللفظ بفعله والناظم يسلم الحذف فيه وسيقول والحذف حتم مع آت بدلا من فعله وليست من المصدر المؤكد فلا يتناولها وحذف عامل الخ وان قلنا منه باعتبار الأصل لذهاب ذلك الأصل حيث جعلته بدلا ولا يجمع بين البديل والبديل منه ومن اعترض راعى الأصل فكلام الناظم والمعارض لم يتوارد على محل واحد ﴿فان قلت﴾ نحو أنت سيرا مما يجوز فيه حذف العامل وذكره ليس من أقسام وحذف عامل المؤكد الخ ولا من أقسام والحذف حتم الخ فن أى قسم هو حينئذ ﴿فالجواب﴾ ان معنى جواز الوجهين فيه أنه يجوز فيه اعتباران أحدهما كونه مؤكدا للعامل فيجب حينئذ ذكر عامله وثانيهما كونه بدلا من اللفظ بفعله فيجب حينئذ حذف عامله وليس معناه جواز الاظهار والاضمار باعتبار واحد وإلا وقع التناقض وكتب بعضهم بطرة ولد الناظم رحمه الله تعالى: وابن اللبون إذا مالز في قرن \* لم يستطع صولة البرز القناعيس

وابن اللبون من الابل هو الذى كمل السنة الثانية ودخل في الثالثة والبرز جمع بازل وهو الجمل العظيم الذى دخل في السنة الثامنة أو التاسعة فابن مالك كالجمل الكبير وولده كابن اللبون وبما قالوا تعلم ما في قول المكودى واعتراضه عليه متجه وقد كشف الناظم على ابنه في اعتراضه فقال أنت ابنى حقا صرنا فلا تعترض على ثم لما خالفه واعترض عليه قال بعد ذلك: كلى بكى بكاء ذات عضله. حيث اعترضت على يا ولدى فما تركت لغيرك رحم الله الجميع وتداركنا بلطفه (وفي سواه لدليل متسع) (قول كدى إذا دل عليه دليل) الدليل اما مقالى أو حالى فالقالمى كثنائى المكودى فضربتين في مثاله مصدر عددى وضر بشديدا نوعى وعاملهما محذوف لدليل مقالى وهو ذكره في قوله القائل ما ضربت والدليل الحالى كقولك لمن قدم من الحج حجبتين أو حجبا مبرورا أى حجبت (وقوله فهو اسم مصدر الخ) أى فهو كاسم المصدر لا يدل على الحدث إلا بواسطة المصدر وكذلك اسم المفعول لا يدل عليه إلا بواسطة أيضا إذ هو الأصل وليس مراده ان متسع اسم مصدر حتى يعترض عليه كما فهمه كثير ممن حتى عليه (والحذف حتم مع آت بدلا) (قول كدى إلى قول الشاعر على الخ) البيت من الطويل وقائله الأحوص وقيل جرر وعلى حين

الحال من الضمير المستتر في آت ومن فعله متعلق ببدلا و كندلا في موضع الحال من فاعل آت والذلة في الذي وصلته كاندلا وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة ووقف عليها بالألف ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله :

( وما لتفصيل كإنا منا \* عامله يحذف حيث عنا )

يعني أن المصدر إذا آتى به تفصيل وجب حذف عامله وأشار بقوله كإنا منا إلى قوله عز وجل : فأما من بعد وإمفاء . وهو تفصيل لعاقبة ما قبله وهو قوله عز وجل : فشدوا الوثاق . وما موصولة واقعة على المصدر ولتفصيل صلته وكإما في موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره يحذف والجملة في موضع الخبر لما وحيث متعلق يحذف ومعنى عن عرض ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله :

( كذا مكرر وذو حصر ورد \* نائب فعل لاسم عين استند )

أي يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو زيد سير اسيرا أو بمحصر نحو إنما أنت سيرا واحترز باسم العين عن اسم المعنى نحو أمر ك سير فإن المصدر فيه مرفوع ومكرر مبتدأ وخبره كذا وذو حصر معطوف على المبتدأ وورد في موضع الصفة لمكرر وذو حصر معا وكان حقه أن يقول وردا ونائب فعل حال من فاعل ورد واستند في موضع الصفة المكرر وكان حقه أن يقول ونائب فعل واستندا لأن كلا المصدرين يردان مستنديين ونائبين عن فعل ولكنه أفرد على معنى ماذ كر ونظيره قوطهم هو أحسن الفتيان وأجمله ثم أشار إلى الرابع والخامس بقوله :

( أي ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤ كدا لنفسه أو غيره ثم مثل للأول بقوله : ( فالمبتدأ نحوله على ألف عرفا ) أي فالقسم الأول من المؤ كد وهو المؤ كد لنفسه مثاله له على ألف عرفا أي اعترافا وانما سمي مؤ كدا لنفسه لأنه واقع بعد جملة هي نص في معناه فله على ألف هو نفس الاعتراف ومثل الثاني بقوله : ( والثاني كابني أنت حقا صر فا ) أي والقسم الثاني من المؤ كد مثاله ابني أنت حقا صر فا وانما سمي مؤ كدا لغيره لأنه واقع بعد جملة صارت به نصافي معناه ويبانه أن قولك أنت ابني يحتمل الحقيقة والمجاز على أن المراد أنت مثل ابني فلهذا ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل وتعين الحقيقة والعامل في هذين النوعين فعل واجب الحذف

متعلق بفعل واقع في البيت قبله وحين يروى بالفتح على البناء وهو المختار لقوله واختر بنامتو فعل بنياء بالكسر على الاعراب وألهمي ماض من الالهاء وهو الاشتغال والناس بالنصب منفعوله وجل بالرفع فاعله وزريق اسم رجل كإما في المكودي والتصريح فيكون منادى يحذف حرف النداء مفرد علم مبني على الضم وقيل اسم قبيلة من الأنصار وقيل من طيء والمال منصوب ببدلا لأنه نائب عن اندل إذا قلنا زريق اسم رجل واندى بياء المؤثرة الخاطبة إذا قلنا أنه اسم قبيلة وندل تعالب منصوب على إسقاط الخافض أي كندل الثعالب في السرعة وهو في محل النعت لندلا ولا يضر كونه معرفة وندلا نكرة لأنه على حذف مضاف تقديره مثل ندل الثعالب ومثل لا تعرف بالاضافة والندل بالبدال المهمة المراد به هنا الخطف كما قال المكودي ويطلق على السرعة والسير والأخذ باليدين ومنه اشتقاق النديل والشاهد في وجوب حذف عامل ندلا لأنه بدل منه في المعنى والعمل ولا يجمع بينهما ( وما لتفصيل كإنا منا ) ( قول كدى إذا آتى به في تفصيل الخ ) أي واقع بعد أداة دالة على التفصيل وأما المصدر فلا دالة له على التفصيل ( وقوله والجملة في موضع الخبر لما ) هذا الاعراب مع تقديره أخذا بظاهر النظم وهم أن قول الناظم وما لتفصيل مع المسائل بعد مستأنف وليس من أفراد قوله والحذف حتم مع آت الخ قيل الحق أن جميع مسائل الوجوب داخلة في قوله والحذف حتم الخ فهي قسم منه لأنها مغايرة وحينئذ فالأولى أن ما في محل جر معطوفة على ندلا مدخولة للكاف ليفيد أن هذا من أقسام قوله والحذف الخ هكذا قرر هذا المحل غير واحد ( قلت ) الذي يظهر والله أعلم ما قرر به المكودي من الاستئفاف لأن جعله معطوفا على ندلا مدخولا للكاف يوجب التكرار مع قوله يحذف حيث عنا ومع قوله نائب فعل ( كذا مكرر وذو حصر ورد ) ( قول كدى نحو زيد سير اسيرا ) التكرار قائم مقام ذكر العامل فهو بدل منه والأصل أنت تسير سير اف حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه والحصر في المثل الثاني قائم مقام التكرار ( وقوله نحو أمر ك سير ) المناسب لموضع كلام الناظم أن آتى به مكررا ومحصورا مع كونه خبرا عن اسم معنى نحو ما أمر ك بالإسير والفرق بين المصدر الواقع بعد اسم العين والواقع بعد اسم المعنى أنه في الأول لا يصح رفع المصدر لأنه إذا رفع يكون خبرا عن اسم العين ولا يصح الأخبار بالمصدر عن اسم العين الأعلى سبيل المجاز نحو فانما هي إقبال وإدبار أي ذات إقبال وذات إدبار فلم يبق إلا أن ينصب ويكون عامله محذوفا ولا يذكر لعدم اللبس وأما الثاني فالمصدر إذا رفع يكون خبرا عن اسم المعنى وهو جائز فلا حاجة لنصبه وتقدير العامل ( وقوله في موضع الصفة لمكرر ) الحق أنه صفة لفعل ( وقوله واستندا ) أي بألف التثنية اعترض بأن الصواب بقاءه على إفراده ويكون فاعله ضمير استترعا دأ على فعل والتقدير استند الفعل لاسم عين على أن ضمير ورد يعود على المصدر ولأنا أول فيه ولا فيما بعده ( ومنه ما يدعونه مؤ كدا ) ( قول كدى هو نفس الاعتراف ) أي لأن الجملة نص فيه ولا تختمل غيره فذكر المصدر حينئذ بمنزلة إعادة الجملة التي قبله ( قول كدى يحتمل الحقيقة والمجاز ) هذا باعتبار الفعل والاف فالواقع أنما وضعه للحقيقة

تقديره أحق ان كان مبتدأ غير المتكلم وحقق ان كان متكلماً وفهم من قوله مؤ كذا أنه واجب التأخير عن الجملة لان المؤ كذا بعد المؤكد وما مبتدأ واقعة على المصدر وخبر هامنه وصلتها يدعونه والهاء مفعول أول يدعونه وهى الرابطة بين الصلة والموصول ومؤ كذا مفعول ثان والواو عائدة على النحويين ولنفسه متعلق بمؤ كذا أو غيره معطوف عليه وباقي اعراب البيت واضح ثم أشار إلى الموضع السادس بقوله :

( كذا ذو التشبيه بعد جملة \* كلى بكاء ذات عضله )

يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر أيضاً اذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك على خمسة شروط الاول أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط في قوله بعد جملة واحتزبه من الواقع بعدمفرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه الثانى أن تكون حاوية معناه الثالث أن تكون مشتملة على فاعله الرابع أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل الخامس أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث وانما لم يصرح الناظم بباقي الشروط لانها مستفادة من المثال وهو قوله : كلى بكاء ذات عضله فاجملة مشتملة على معنى المصدر وهو بكاء وعلى فاعله وهو البكاء من لى وليس فى المصدر الذى اشتملت عليه وهو بكاء صلاحية العمل لانه ليس نابياً عن الفعل ولا مقدر أبان والفعل وبكاه شعر بالحدوث فعلى هذا يكون المثال متمماً للحكم والشروط وذو التشبيه مبتدأ خبره كذا وبعد في موضع الحال من ذو والبكاء يمد ويقصر وقد استعمله فى المثال بالوجهين وذات عضله هى التى تمنع من التكاح والعامل فى المصدر فى هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكى . وهو المصدر المذكور علة للفعل

﴿ المفعول له ﴾

( وقوله تقديره أحق ان كان الخ ) وجه ذلك بأنه ان كان المبتدأ ضمير متكلم نحو أنا أبوك حقاً فيكون الأمر للمخاطب بالاعتراف بحقوق الابوة فالمناسب تقديره أمراً نحو حقنى أى حق أبوتى وان كان غير ضمير المتكلم كمثل الناظم قدر مضارعاً نحو أحق وأعرف أى أحق بنوتك ثم ان قول كدى ان كان المبتدأ غير متكلم يقتضى أنه مهما كان المبتدأ غير لفظ أنا لا يقدر الافعال مضارعاً ان كان المبتدأ ضمير مخاطب أو اسماً ظاهراً وليس كذلك بل ان كان ضمير مخاطب فالحكم كما قال وانه لا يقدر الامضارعاً وان كان اسماً ظاهراً نحو زيد أبوك عطوفاً فيجوز تقديره أمر أو مضارعاً فالأقسام ثلاثة طرفان وواسطة على أن الشيخ السناوى رحمه الله كتب على هذا التفصيل الصواب أنه يصح تقدير المضارع والأمر فى كل موضع لأن المصدر المذكور مؤ كذا لمضمون الجملة فيقدر عامله عاماً كيف أمكن ولا يفصل فى تقديره باعتبار المبتدأ إلا لو كان المصدر مؤ كذا للمبتدأ نفسه فقط ﴿ فان قيل ﴾ ما ذكره الناظم هنام من وجوب حذف عامل المؤ كذا سناقض لقوله وحذف عامل المؤ كذا امتنع ﴿ فالجواب ﴾ انه لا تناقض لان الموضوع مامر فى المصدر المؤ كذا لمضمون فعلة فقط دون الفاعل وما هنا موضوع للمصدر المؤ كذا لمضمون الجملة واذا اختلف الموضوع فلا مناقضة ولا تعارض وانما وجب حذف العامل مع المصدر المؤ كذا لنفسه أو غيره لكون الجملة دلتا عليه فكأنهما عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه ( وقوله انه واجب التأخير الخ ) قال بعض وجوب التأخير خاص بالتوكيد الاصطلاحي الذى هو حد التوابع وأما هنا فلا يجب التأخير وقد نصوا على جواز تقديم المصدر المؤ كذا على عامله ( كذا ذو التشبيه بعد جملة ) ( قول كدى خمسة شروط ) قيل صوابه ستة لأن من جملة أن يكون تشبيهاً والحق أنه لا يشترط لأن كونه تشبيهاً هو موضوع المسئلة فلا ينبغي أن يعد شرطاً لكن كان من حق كدى أن يسقط قوله قبل أتى به بعد الجملة لأنه من جملة الشروط ( وقوله وهو بكاء الخ ) هذا مبنى على أن البكاء بالمد والقصر معناها واحد وهو الذى فى القاموس وصدر به فى المصباح ولذا قال المسكودى بعد والبكاء يمد ويقصر الخ والذى فى الصحاح وهو الجارى على الأسنة أن بينهما فرقا فالبكاء بالقصر إرسال الدموع دون صوت وبالمد إرسالها مع صوت ولذلك يقولون المقصور للمقصور والمدود للمدود وحينئذ يشكل تمثيل الناظم لفقد الشرط الثانى عند المسكودى وأجيب على هذا بأن بكاء فى الموضعين بمدود قصر الأول الذى فى الجملة للضرورة واذا لم يصح أن يكون معمولاً للمصدر المذكور تعين أن يكون معمولاً لفعل واجب الحذف لتضمن الكلام معناه ( وقوله وذات عضله هى التى الخ ) هذا مبنى على أن عضلة بفتح العين ويحتمل أن يكون بضم العين فيكون معناها الداهية بمعنى المصيبة والعياذ بالله والله أعلم .

﴿ المفعول له ﴾

مناسبة ذكره عقب المفعول المطلق اشتراكهما فى كون الغالب فى كل منهما أن يكون مصدر احتق قال الزجاج انه مفعول مطلق ( قول كدى وهو المصدر ) خرج بذلك المصدر ماعدا المفعول المطلق وخرج المفعول المطلق بما بعده والأولى أن يقول هو الاسم لأمرين أحدهما لا يتناقض قوله وان يكون مصدراً لأنه جعل المصدر أولاً من ذاتياته فيقتضى أنه لا يكون أبداً المصدراً وثانياً من عوارضه لأن الشرط يمكن وجوده وعدمه الثانى أنه يقتضى أنه لا يكون المصدراً وليس كذلك بل كونه مصدر شرط فى صحة نصبه فقط كما يأتى وقد يكون غير مصدر كقوله تعالى :

ويشترط في نصبه أربعة شروط أن يكون مصدرا وأن يظهر التعليل وأن يتحد مع الفعل المعلن في الزمان وأن يتحد معه في الفاعل وقد نبه على اثنين منها بقوله : ( ينصب مفعولا له المصدر إن \* أبان تعليلا كجد شكر اودن )

فقوله ينصب مفعولا هذا هو الحكم وقوله المصدر هذا هو الشرط الاول فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك أكرمك لزيد وقوله إن أبان تعليلا هذا هو الشرط الثاني يعني أن أظهر تعليلا فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولا له كقولك جلست قعودا ثم مثل ذلك بقوله كجد شكرا فإن شكر مصدر وقد أبان التعليل لأن معناه جد لأجل الشكر ثم نبه على الشرطين الآخرين بقوله :

( وهو بما يعمل فيه متحد \* وقتا وفعلا )

يعني أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلن به وأن يتحد فاعلهما فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك أتيتك أمس لا كرامك لي غدا وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك أكرمك لا كرامك لي فثالث ما استوفى الشروط قولك قمت اجلا لا لك ومثله قوله جد شكرا والمصدر مفعول لم يسم فاعله بين نصب ومفعولا حال من المصدر وله متعلق بمفعولا وهو مبتدأ ومتحد خبره وقتا وفعلا منصوبا على حذف حرف الجر أي في وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل والتقدير متحد زمانهما وفاعلهما وفي هذا الوجه تقديم التمييز على عامله التصرف ومذهب الناطم جوازه ثم قال : ( وان شرط فقد \* فاجرره باللام ) يعني أنه إذا قدمت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام وانما اقتصر على اللام وان كان جره بالباء ومن وإلى جائزا لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر وان شرط وجوابه فاجرره وشرط مرفوع بفعل مضمر يفسره فقد ثم قال :

( وليس يمتنع \* مع الشروط كلزهد ذاقن )

يعني ان الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه فيجوز جره باللام مع وجودها فتقول قمت لاجلالك وهذا قنع لزهو اسم ليس ضمير مستتر يعود على المنعول له وفي يمتنع ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله فاجرره ويمنع خبرها ومع الشروط متعلق يمتنع وهو على حذف مضاف

والارض وضعها للنام . وقد يجاب عن الاعتراض الثاني بأن مراده تعريف المفعول له اصطلاحا وهو لا يكون الا مصدرا ( وقوله يشترط في نصبه أربعة الخ ) جعلها أربعة تبعا للناظم وزاد الموضح خامسا وهو أن يكون قليلا أي من أفعال النسب الباطنة فلا يجوز جئت قراءة العلم بالنصب لأن القراءة من أفعال الجوارح والحق ان هذا الشرط مستغنى عنه بقوله متحد وقتا لأن أفعال الجوارح كالقراءة هنا لا يمكن اجتماعها في الزمان مع المعلن وهو المحيى هنا وما احتمل الاجتماع يؤول ورحم الله المكودي حيث جعل الشروط في صحة النصب ولم يجعلها في تحقيق ماهية المنعول له ليندفع ما قيل ان الشرط الثاني وهو العلية محل الشروط والثاني لا يكون شرط لنفسه ولا تلقت لاعتراض كثير على التصريح الذي جعلها كالمكودي شروطا في صحة النصب بأن الصواب انها شروط في تحقيق ماهيته ( ينصب مفعولا له للمصدر ) ( قول كدى فلو كان غير مصدر الخ ) الفرق بين المصدر وغيره أن المصدر يشعر بالعية وأما الدوات فلا تكون عللا للأفعال غالبا والاولى للمكودي أن يؤخر هذه المفاهيم لقوله وان شرط فقد فاجرره باللام بان يقول ففقد الشرط الاول كذا الخ ( وقوله لان معناه جد لأجل الشكر ) أي لأجل أن تكون شاكر الله فان شكر الله طاعته ومن طاعته الجود والصدقة فالخاطب هو فاعل الجود والشكر وليس المراد جد لأجل أن يشكرك الناس لان فاعل الجود على هذا غير فاعل الشكر فيختل الشرط الرابع وهو الاتحاد في الفاعل ( ودن ) يحتمل أن يكون مثالا ثانيا حذف منه المفعول له لدلالة الاول عليه أي دن شكرا ويكون أمرا من دان إذا خضع كأنه قال اخضع لأجل أن تكون شاكر الله الذي أنعم عليك ويحتمل أن يكون تنميلا للبيت ومعناه اتخذ ذلك دينا وعادة ( وهو بما يعمل فيه متحد ) ( قول كدى أن يتحد زمانه وزمان الخ ) بأن يكون وقت الفعل المعلن بفتح اللام اسم مفعول ووقت المصدر المعلن بكسرها واحدا ( وقوله كقولك أتيتك أمس الخ ) هذا المثال ما اختلف فيه الفاعل أيضا فالاولى أن يعكس بأن يبدل ياء التكلم في لي بكاف الخطاب بان يقول لا كرام لي لك ( وقوله وفي هذا الوجه تقديم الخ ) سبق قلم لان عامله هو متحد وهو متقدم في نص الناطم ( وقوله ومذهب الناطم جوازه ) هذا سبق قلم أيضا لانه يقتضى ان الناطم يحيز تقديم التمييز مع التصرف ولو كان العامل غير فعل كاهنا وليس كذلك لقوله : والفعل ذو التصريف نزر اسبقا ( وان شرط فقد \* فاجرره باللام ) ( قول كدى ومن وإلى ) تبع في زيادة إلى المرادى واعترضه غير واحد بان لم يعد جعل إلى للتعليل وظاهر قوله فاجرره انه يقال له مفعول له اصطلاحا وليس كذلك ولذا اقل الموضح ومتى فقد المعلن وفي بعض نسخ النسخ فاجرره بالحرف بدل باللام وهي أولى وان كانت عامة ولا يحتاج لجواب كدى حينئذ ثم ان كلام الناطم من باب صرف الكلام لما يليق له أي فاجرره باللام ان أمكن بحيث يظهر المصدر التعليل والافلا نحو جلست قعودا ( وليس يمتنع \* مع الشروط كلزهد ) الزهد أن يكون الانسان بما عند الله أوثق بما في يده وقنع بكسر النون بمعنى رضى وهو المتعين في النظم واما قنع بفتح النون فمعناه طمع ولذا يقولون العبد حر ما قنع أي رضى والحر عبد ما قنع أي طمع ( قول كدى يعود على المفعول له ) هذا سبق قلم بل هو عائد على الجر المفهوم من اجرره باللام كما في الذي بعده



والتقدير وليس الجر متمنعا مع وجود الشروط وفهم من المثال انه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يختص ذلك بالجرور بل هو جائز في الجرور والمنصوب ثم قال : ( وقل أن يصحبها المجرد \* والعكس في مصحوب أل )

يعنى ان المفعول له إذا كان مجردا من الالف واللام والاضافة يقل أن تصحبه لام الجر وان كان مقترنا بأل يقل أن لا تصحبه اللام فنحو قمت لاكرامك قليل واكرامالك كثير ونحو قمت الاكرام قليل ولاكرام كثير وفهم من سكوته عن المضاف انه يستوى فيه الوجهان والهاء في يصحبها عائدة على لام الجر ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب أل فقال :

( وأنشدوا \* لأقعد الجنب عن الهيجاء \* ولو توات زمر الاعداء )

والشاهد في الجنب المفعول لاجله والجنب الخوف يقال رجل جبان وامرأة جبان وعن متعلق بالجنب والهيجاء الحرب والزمر الجماعات وقد جمع العجاج بين نصب الاقسام الثلاثة فقال : يركب كل عاقر جمهور \* مخافة وزعل الجبور \* والهلول من تهول الهبور \* المفعول فيه وهو المسمى ظرفا \*

المفعول خبر مبتدأ مضمرة وأل فيه موصولة وفيه متعلق بالمفعول واستفيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من المفاعيل اسمين مفعول فيه وظرف قوله :

( الظرف وقت أو مكان ضمنا \* في باطراد كهنا امكث أزمننا )

قسم الظرف الى زمان ومكان وشمل قوله وقت أو مكان الظرف وغير الظرف وأخرج بقوله ضمنا في ما ليس بظرف من الزمان والمكان نحو يوم الجمعة مبارك وأعجبنى موضع جلوسك واحترز بقوله باطراد من المكان المختص المنصوب بدخل نحو دخلت الدار والمسجد ونحوه فانه غير ظرف

وكذلك يوجد في بعض نسخه وهو صريح تقديره بعد ( وقوله انه يجوز تقديم المفعول له الخ ) رده الأزهري في معربه وقال ان الحكم في نفسه صحيح لكن في هذا المثال لا يصح لان الخبر الفعلي لا يجوز على مذهب الجمهور تقديمه على المبتدأ فأحرى معموله فالصواب انه ضرورة وانما يجوز لوقال ذا لزهدي قنع ولم أر أحدا تنبه لما قلته في هذا المثال بل حكموا فيه بالجواز مطلقا وقد وقف على كلام المعرب غير واحد وسلمه \* قات الذي ذكره كدى وغيره من أنه يؤخذ من المثال جواز تقديمه على عامله صحيح وكون التقديم على المبتدأ لضرورة أم لا شيء آخر منصوص عليه لغير واحد في غير موضع على أنه قد مر عن البصريين جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ اذا كان غير ظرف أو عديله فأحرى إذا كان أحدهما كما هنا وقد مر الاعتراض على المعرب بنقله الجواز في التصريح بنفسه ( وقل أن يصحبها المجرد ) ( قول كدى وفهم من سكوته ) مراده بالسكوت انه لما لم ينص على القلة والكثرة فيه كمنص على غيره علمنا بانه على الاصل وهو جواز الوجهين على السواء ( وأنشدوا لأقعد ) لم يدخل الناظم في الالفية من شواهد العرب الا هذا البيت بخلاف الكافية فانه كثيرا ما يدخل فيها شواهد من كلام العرب فلذلك كثرت أبياتها ولم يدرك قائل هذا البيت لكن الناظم حجة وحفظه وسمعه ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والمهيجاء الحرب يمد ويقصر ولو هذه للبالغة فلا جواب لها لفظا لدلالة ما قبله عليه وقيل لا جواب لها أصلا ومعنى توات تبايعت ( قول كدى والشاهد في الجنب المفعول لاجله ) حيث جاء منصوبا مع كونه مقرونا بأل ( وقول كدى وعن متعلق بالجنب ) الاولى انه متعلق بأقعد لان الفعل أصل في العمل ( وقوله وقد جمع العجاج الخ ) اسمه عبد الله بن رؤبة التميمي البصري تابعي وهذا الشعر من مشطور الرجز وفاعل يركب عائد على الصيد وكل بالنصب مفعوله والعاقر الكدية العالية من الرمل الذي لا ينبت شيئا وجمهور بضم الجيم معناه كثير ومخافة مفعول لاجله أى لاجل الخوف وزعل بالنصب معطوف على مخافة والزعل النشاط والجرور السور والهلول معطوف على مخافة وتهول تفعل من الهول والهبور جمع هبير كما في شرح الشواهد والهبير الموضع المنخفض من الارض وهو مكن الصائد والمعنى أن حمار الوحش أو غيره من أنواع الصيد يركب ويقصد الا ما كن العالية ذات الرمل بحيث إذا أتاه الصائد يهرب ويكثر الغبار فلا يراه لاجل الخوف وما عطف عليه والشاهد في نصب مخافة وزعل والهلول وهو من باب التثنية فالاول مجرد كثير والثاني مضاف على هذا السؤال والثالث مقرون بأل قليل والله اعلم \*

\* المفعول فيه وهو المسمى ظرفا \*

لما مر أن من شرط المفعول له المصدرية وكان المصدر هو الحدث وقد تقرر أنه لا بد للحدث من زمان ومكان يقع فيهما ناسب أن يذكر ظرف الزمان والمكان عقبه ( قول كدى وفيه متعلق بالمفعول ) ليس مراده ان فيه هو النائب عن الفاعل بل النائب ضمير يعود على الفعل أى الحدث المأخوذ من لفظ المفعول والتقدير هذا باب الشيء الذي فعل الفعل فيه أى جعل الحدث فيه فقولاك ضربت زيدا عندك أو يوم الجمعة الفعل هو الضرب وقع في مكان المخاطب أو في يوم الجمعة ( وقوله ان لهذا النوع الخ ) هذا على ما للبصريين وسماء الكسائي وأصحابه صفات وسماء القراء محلا وهو اصطلاح ولا مشاحة فيه ثم ان الظرف لغة الوعاء ومنه قول المختصر وإن ملء وعاء وأشار الناظم إلى تعريفه اصطلاحا بقوله ( الظرف وقت أو مكان ضمنا \* في )

فإنه لا يطر دنيبه مع سائر الافعال فلا تقول صليت المسجد ولا جلست الدار وفهم من ذلك أن الدار من نحو دخلت الدار ليس بظرف وفي نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص بثلاثة مذاهب الأول أنه انتصب نصب المفعول به بعد اسقاط الخافض على وجه التوسع والحجاز واليه ذهب الناظم الثاني أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة وان دخل معه متعد بنفسه الثالث أنه انتصب نصب الظرف وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه ان كان ظرفا فهو داخل في الظروف وان كان مفعولا به حقيقة فلا يحتاج أيضا إلى قيد الاطراد لانه ليس على معنى في وأما على الأول فيحتاج إلى قيد الاطراد خلافا للشارح فان نصبه على التوسع والحجاز حكم لفظي ولا يخرج ذلك عن معنى في وهذا هو الذي اعتبر الناظم فاحتاج إلى قيد الاطراد ثم مثل بظرفين أحدهما مكان وهو هنا والآخر زمان وهو أزمننا جمع زمان على اسقاط حرف الجر والظرف مبتدأ وخبره وقت أو مكان وأو للتفصيل وضمنا في موضع الصفة لوقت أو مكان وألفه للتثنية وفي مفعول ثان لضمنا وهو على حذف سضاف أى ضمنا معنى في وباطراد متعلق بضمنا ثم قال :

( فانصبه بالواقع فيه مظهرا \* كان والا فانوه مقدرا )

بين في هذا البيت أن حكم الظرف النصب وان الناصب له الواقع فيه من فعل أو مافي معناه نحو قعدت أما مامك وسرني قدومك يوم الجمعة وأنت سائر غدا وان العامل فيه يكون ظاهرا كما تقدم ويكون مقدرا أو أطلق في المقدر فشمّل المقدر جواز ان نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ووجوبها إذا وقع خبرا الذي خبر أو صفة أو رسالة أو حالا ومظهر اخبار كان مقدما وان حرف شرط ولا نافية ونعل الشرط محذوف تقديره وان لم يكن مظهرا

( وقول كدى بعد اسقاط الخافض الخ ) فالاصل دخلت في الدار فحذف الخافض وانتصب على المفعول به كما يحذف الجار وينصب المجرور كقوله تمرن الديار الاصل بالديار ( وقوله فلا يحتاج إلى قيد الاطراد ) بل تكون زيادته على القول الثاني حشو الخروج اسم المكان المختص بقوله ضمنا في ولذا قال الكودي بعد في هذا لانه ليس معنى في وأما على القول الثالث فيكون مضرا لانه يخرج به اسم المكان المذكور مع أن المقصود دخوله في الحد ( وقوله لانه ان كان ظرفا الخ ) هذا راجع للقول الثالث ( وقوله وان كان مفعولا به الخ ) هذا راجع للقول الثاني فكلامه من باب اللف والنشر المعكوس ( وقوله خلافا للشارح ) حاصل ما للشارح أنه اعترض زيادة والده باطراد من وجهين أحدهما أنه سطر على القول الثالث عند كدى وقد علمت وجه الضرر وحشو على القول الثاني والاول عنده أما على الثاني فظاهر لما مر وأما على الاول فلان اسم المكان المختص خارج بقوله أيضا ضمنا لان المفعول به الحقيقي ليس على تقدير حرف أصلا فما جرى مجراه كاسم المكان هنا يكون مثله واعترضه الكودي بما حاصله ان اعترضه من غير الوجه الذي قصد الناظم وذلك ان الناظم ذهب في اسم المكان المختص على القول الاول فقيد الاطراد محتاج اليه لا خراجه وما اعترضه به ولده بأن ما جرى مجرى المفعول به ينزل منزلة المفعول به فلا يقدر حرف فيهما فيكون خارجا بقوله ضمنا في يدفع بأن ما اعترض به حكم لفظي وصناعي وكونه ضمنا معنى حرف كما هنا حكم معنوي فالجبة منفكة لعدم تواردهما على محل واحد قلت \* رد ما فرق بين المكودي غير واحد بأنه إذا لم يكن التوسع باعتبار المعنى بأن بقي بعد سقوط في على معنى وقوع الفعل فيه لا عليه كان منصوبا حينئذ على الظرفية لصدق حقيقة الظرف عليه وكان القول الاول عين الثالث وكانت زيادة باطراد مضر أيضا مفسدة فيكون غسل دم بدم \* الوجه الثاني مما اعترض به أن هذا القيد مفسد لان كثيرا مما اتفق على ظرفيته لا يطر دنيبه جميع الافعال على معنى في فان المقادير كالفرسخ والبريد لا تنصب إلا بالأفعال الدالة على السير إذ لا يقال جلست ولا صليت فرسخا والذي صيغ من المصدر لا ينصب قياسا إلا بما اجتمع معه في المادة فبان بهذا صحة اعتراض الشارح ان قول الناظم باطراد حشو مفسد وهناك اعتراضات على الناظم وأجوبة مذكورة في حواشي التوضيح للوالد ( وقوله جمع زمان ) هكذا في غالب النسخ بألف بعد الميم والاولى مافي بعض النسخ جمع زمن بدون ألف كجمل لان جمع فعل بدون ألف على فعل قليل وجمع فعال كما كان عليه شاذ وحمل الناظم على القليل أولى من حمله على الشاذ ( وقوله على إسقاط حرف الجر ) سبق قلم لان الظرف لا يقال فيه إنه منصوب على إسقاط حرف الجر ويؤخذ من مثال الناظم جواز تقديم الظرف على عامله كما يؤخذ منه جواز عمل عامل واحد في ظرفين واعترض قول الناظم ضمنا في بأنه يقتضي أن الظروف كلها مبنية لان الاسم إذا تضمن معنى الحرف يبنى فالاولى عبارة النجاة بقولهم على تقدير في وما يقال الحرف المقدر قديم كروها لا يصح ذكره فلذلك عبر بالتضمنين يقال عليه إن المقدر قديم يجب أن لا يذكر كفاعل أو كفاعل فأنهم يقولون إنه مقدر فيه مع أنه لا يجوز ذكره ( فانصبه بالواقع فيه مظهرا ) ( قول كدى من أفعال أو مافي معناه ) أشار بهذا إلى أن عبارة الناظم لا تصح إلا بالتأويل بأن يقال فانصبه فاللفظ الدال على المعنى الواقع فيه والإبقاء عبارة الناظم على ظاهرها لا يصح لان الواقع في كلامه هو الحدث وهو معنى من المعاني وقد نصبوا على أنه لا ينصب إلا باللفظ ( وقوله إذا وقع خبر لذي خبر الخ ) مثال الخبر زيد عندك ومثال الصفة مررت بطائر فوق غصن ومثال الصلة جاء

والفاء جواب الشرط ثم قال : ( وكل وقت قابل ذاك ) يعنى أن أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهما ومختصا فالمبهم منها ما دل على زمان غير معين نحو وقت وحين ويوم والمختص ما ليس بهم كاسماء الشهور والأيام وما عرف بأل والعدد وانما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فقط ﴿ فان قلت ﴾ ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص ؟ قلت ﴿ من قوله بعدم ما يقبله المكان الامبها وفهم منه أن اسم الزمان يقبل الظرفية مبهما وغير مبهم وليس في مقابلة المبهم إلا المختص وكل مبتدأ وقابل خبره وإذا الإشارة إلى النصب على الظرفية ثم قال : ( وما يقبله المكان إلا مبهما ) يعنى أن أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم وفهم منه أن المختص لا يقبلها والمختص من أسماء المكان ماله صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والجبل والمبهم ما ليس كذلك ثم شرع في بيان المبهم منها فقال :

( نحو الجهات والمقادير وما \* صيغ من الفعل كرمى من رمى )

فذكر للمبهم ثلاثة أنواع الاول الجهات ويعنى بها الجهات الست نحو أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال الثانى المقادير نحو فرسخ وميل وبريد الثالث ما صيغ من الفعل كرمى ومذهب وظاهر قوله كرمى من رمى ان مرمى صيغ من لفظ رمى وليس كذلك ولا يبعد أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوى وهو المصدر فيكون قوله من رمى على حذف مضاف أى من مصدر رمى فتقول جلست أمامك وخلفك وسرت ميلا وفرسخا وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه فى الأصل وإلى ذلك أشار بقوله :

الذى عندك ومثال الحال رايت الهلال بين السحاب ( وكل وقت قابل ذاك ) ( قول كدى ويوم ) جعل يوما من المبهم فيكون حينئذ مرادا به مطلق الزمان مثل قوله تعالى : وآتو حقه يوم حصاده . وهو أحد اطلاقات أربعة فى يوم وباقيها مختص الاستعمال الثانى أن يكون مقابلا لليلة نحو قوله تعالى : سخرها عليهم سبع ليل وثمانية أيام . الثالث مدة القتال نحو قوله تعالى : ويوم حنين . الرابع الدولة نحو قوله عز وجل : وتلك الأيام نداؤها بين الناس . ( وقوله وانما استأثرت الخ ) بمعنى اختصت وانفردت وكان ينبغى له أن يؤخر هذا الكلام حتى يفرغ من الكلام على ظروف المكان فهناك يتوجه ذكر الفرق ( وقوله بصيغته وبالالتزام ) هكذا فى غالب النسخ وهو الصواب لما تقرر أن الفعل فى نفسه له مدلولان الحدث والزمان وذلك الحدث الذى دل عليه لا بدله فى نفسه من زمان ومكان يقع فيه فيكون الفعل قد تضمن أصالة شيئين واحدهما التزام الزمان والمكان فيكون حينئذ الفعل دل على الزمان مرتين مرة بنفسه ومرة بواسطة الحدث وأما المكان فلم يدل عليه إلا بواسطة الحدث فدلالته على الزمان أقوى ومافاله أقوى بين وقول بعض لم يظهر له معنى وقال والصواب النسخة التى فيها بصيغته من دون ذكر والالتزام أو النسخة التى فيها بالالتزام بالنفى سهو ظاهر ( وما \* يقبله المكان إلا مبهما ) ( قول كدى لا يقبل ) أشار بهذا إلى أن ما فى قول الناظم وما يقبله نافية حيث فسرهما بلا ( قوله الظرفية ) أى النصب عليها وهو تفسير للضمير فى قوله يقبله العائد على النصب المأخوذ من قوله فانصبه بالواقع الخ والمكان فى النظم بالرفع فاعل يقبل ومبهما حال من الكاف لأنه فى الأصل صفة له وهو الذى قرره كدى ( نحو الجهات والمقادير ) ( قول كدى فذكر للمبهم ثلاثة الخ ) جعل الأنواع الثلاثة من المبهم اعتبارا بظاهر النظم وهو صحيح فى الأول والثانى على رأى باطل فى الثالث أما الجهات فمبهمة لأن خلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا وأمامك اسم لما قبالة وجهك إلى آخر الدنيا وهكذا يقال فى الأربعة الباقية وأما فى الثانى وهو المقادير جمع مقدار وهو ما دل على مساحة مضبوطة لا تقبل الزيد والنقص فالجمهور على أنه من المبهم فأميل بكسر الميم يختلف ابتداءه وانتهاءه لا يخص موضعا بل من أى موضع أردت أن تبتدىء فلك ذلك والحق ما فى شرح الشذور لابن هشام أنه يقال فيه مبهم باعتبار كونه لا يختص بيقعة بعينها ويختص باعتبار دلالته على قدر معلوم ولذا لم يجعله هنا فى التوضيح من المبهم بل جعله من الشبيه به فقال وكأسماء المقادير وأما الثالث وهو ما صيغ الخ فهو مقابل للمبهم كما عليه الموضح والشارح وغيرهما وعليه فيشكل جعل الناظم له من المبهم ويمكن دفع الاشكال بأن يجعل قول الناظم وما صيغ معطوفا على مبهما والعطف يقتضى المعارة فيؤخذ منه ان هذا القسم غير مبهم وهذا ان جعلنا مانكرة موصوفة وان جعلناها موصولة فلا يصح لأن مبهما حال والمعطوف على الحال حال وما معرفة لا تكون حالا وحقق بعض ظاهرا للناظم ( وقوله ويعنى به الجهات الست ) جعلت ستا باعتبار الشخص الكائن فيها ( وقوله أن يحمل الفعل الخ ) المراد بالفعل المصرح به فى قول الناظم من الفعل ولما استشعر كدى ان جملة على الفعل اللغوى يبعده قوله بعد من رمى دفع هذا الاشكال بأن جعله على حذف مضاف أى من مصدر رمى ليوافق ما قبله ولقوله وكونه أصلا لهذين انتخب وقد يقال لاحذف بل يقرأ مرمى بالإضافة إلى من يفتح الميم فيكون التقدير كرمى الشخص الذى

(وشرط كون ذا مقيساً أن يقع \* ظرفاً لما في أصله معه اجتماع)

يعنى أن شرط القياس في نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتماع معه في الأصل المشتق منه نحو رميت مرمى وذهبت مذهبا وجلست مجلسا وشمل قوله لما في أصله الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو أنا رام مرمى وأعجبنى جلوسك مجلسا وفهم من قوله وشرط كون ذا مقيساً أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه في الأصل المشتق منه وانما ينصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك قولهم زيد منى مزجر السكاب ومقعد القابلة ومناط الثريا فالعامل في هذا الاستقرار وليس مما اجتماع معه في أصله ولو عمل في مزجر زجر وفي مقعد قعد وفي مناط ناط لكان مقيساً وشرط مبتدأ وذا إشارة إلى الظرف المشتق ومقيساً خبر كون وأنوما بعدها خبر المبتدأ وظرفاً منصوب على الحال من فاعل يقع ولما متعلق بظرفاً أوفى موضع الصفة لظرفاً وما موصولة واقعة على العامل واجتماع صلة ماوفى رمع متعلقتان باجتماع ثم قال :

(وما يرى ظرفاً وغير ظرف \* فذلك ذو تصرف في العرف وغير ذى التصرف الذى لزم \* ظرفية أو شبهها من الكلام)

يعنى أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفاً تارة وغير ظرف آخرى يسمى في عرف النحويين واصطلاحهم متصرفاً نحو يوم ومكان فيستعمل ظرفاً نحو خرجت يوم الجمعة وجلست مكانك وغير ظرف نحو أعجبنى يوم الجمعة ونظرت إلى مكانك وأن ما يانزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو سحر من يوم بعينه وقط وعوض أولاً يخرج عنها إلا إلى شبهها والمراد بشبهها الجر بمن نحو عند فانه لا يستعمل إلا ظرفاً نحو جلست عندك أو مجروراً بمن نحو خرجت من عندك فانه يسمى في الاصطلاح غير متصرف وما موصولة ويرى صاتها والظاهر انها قلبية والمفعول الأول مستتر في يرى وظرفاً مفعول ثان يرى ويجوز أن تكون ما شرطية والفاء جواب الشرط وغير مبتدأ وخبره لندى وظرفية مفعول يلزم أو شبهها معطوف على محذوف تقديره أولزم ظرفية أو شبهها وهو عند فانه يلزم احدى هذين النوعين ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ظرفية المنطوق به لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو شبهها وأو على هذا للتقسيم ومن الكلام متعلق بشبهها ويكون الكلام على هذا واقعا على من ويجوز أن يكون متعلقاً يلزم ويكون الكلام واقعا على الظروف التى تستعمل ظرفاً أو شبهها ثم قال :

رمى والفعل المصرح به على كل حال لغوى ومرعى اسم لمكان الرمى (وشرط كون ذا مقيساً) (قول المكودى اجتماع معه في الأصل الخ) حملة على هذا لا يصدق بما إذا كان ظرفاً لمصدره نحو أعجبنى قعودك مقعد زيد مع انه داخل وأجاب السيوطى بأن المصدر يفهم بالأحرورية والأولى أن يقال المراد بالأصل حروف المادة فيصدق بالمصدر وغيره (وقوله مزجر السكاب) أى من زاجره في التوسط واستقر مقعد القابلة من النفساء في القرب واستقر مناط التريامن الدبران في البعد ومن جر بكسر الجيم لا غيراذ هو المسموع من كلام العرب (وقوله ولو عمل في مزجر زجر الخ) أى من مثال آخر لا في هذا المثال نفسه كما يوهمه التصريح ﴿فان قيل﴾ ماذ كره الناظم هنا يخالف لتوله سابقاً في الحد باطراد اذ معناه مع اطراد نصبه بسائر العوامل وليس كذلك اذ عامله هنا مخصوص ﴿قلت﴾ قد مر أن زيادة باطراد بالنسبة الى هذين مفسدة (وقوله وذا إشارة إلى المصدر الخ) سبق قلم بل هو إشارة الى النوع الثالث وهو اسم المكان المشتق من المصدر وفي بعض النسخ المصححة إشارة الى الظرف المشتق وهو صواب (وما يرى ظرفاً وغير ظرف) (قول كدى وغير ظرف أخرى) بأن يستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً (وقوله البتة) البت في اللغة القطع يقال لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه قاله في الصحاح وهمزته همزة قطع كائنص عليه غير واحد لكن رده محشى القاموس وقال لا موجب لقطع الهمزة ولا تقل يعضده ولا قياس يساعده (وقوله وقط) اسم لما مضى من الزمان ققولك ما فعلته قط بمعنى من أول خلق الله أبابى إلى الآن وهى مبنيّة لتضمنها معنى حرفى الابتداء والغاية وهى من والى وبنيت على حركة دفعاً لالتقاء الساكنين وقد تبنى على الفتح والكسر (وقوله وعوض) اسم لما يستقبل من الزمان ققولك لا أفعله عوض بمعنى من الآن إلى آخر الدهر وبنيت على حركة لما ذكر فى قط وسمع بناؤها على الحركات الثلاث ومحل البناء إذا لم تصف والا أعربت (وقوله والمراد بشبهها الجر بمن) انما لم يجعلوا الخارج عن الظرفية الى الجر بمن من المتصرف لأن من كثرت زيادتها فلم يتعدها والظروف التى لا تتصرف وتجر بمن خمسة جمعها فى قولى: خمس ظروف خصصت جراً بمن \* قبل وبعد مع وعند ولعن

(وقوله ويجوز أن تكون ما شرطية) لا يصح لانها لو كانت شرطية لجزم الفعل وهو يرى بعدها نعم تكون شرطية على مذهب من يجزم المضارع بحذف الحركة المقدرة فى المعتل لكنه ضعيف وقد أمكن غيره فلا حاجة لدعواه (وقوله واقعا على من) أى على حذف مضاف تقديره على مجرور من لأنه هو المراد بقوله أو شبهها (وقوله ويجوز أن يكون متعلقاً الخ) هذا هو الذى يظهر لأنه لا يحتاج معه الى حذف مضاف والتقدير على هذا الذى لزم من الكلام ظرفية أو شبهها غير

( وقد ينوب عن مكان مصدر \* وذلك في ظرف الزمان يكثر )

يعنى أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان إلا أن نيابته عن ظرف المكان قليلة وفهم ذلك من قوله وقد ينوب ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة وصرح بذلك في قوله : يكثر ونيابته عنهما من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم جلست قرب زيد أى مكان قرب زيد ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم آتيتك طلوع الشمس وخفوق النجم أى وقت طلوع الشمس ووقت خفوق النجم والاشارة بقوله ذاك الى نيابة المصدر عن الظرف .

### ﴿ المفعول معه ﴾

المفعول معه هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التى بمعنى مع أى الدالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على أل لأنها موصولة وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثال فقال :

( ينصب تالى الواو مفعولا معه \* في نحو سيرى والطريق مسرعه )

يعنى أن حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو سيرى والطريق أى مع الطريق وتالى الواو مفعول لم يسمى فاعله ينصب ومفعولا حال منه ومسرعا حال من الياء في سيرى ثم قال : ( بمان الفعل وشبهه سبق \* ذا النصب لا بالواو في القول الاحق ) لما ذكر في البيت الذى قبله أن المفعول معه ينصب بين في هذا البيت الناصب له وفيهم من قوله بما من الفعل وشبهه انه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الاشارة وهو مذهب سيوييه والجمهور والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر فمثال الفعل استوى الماء والخشبة ومثال شبه الفعل الماء مستو والخشبة وأعجبنى استواء الماء والخشبة وفيهم من قوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وقوله لا بالواو اشارة الى مذهب عبد القاهر الجرجاني أن الناصب للمفعول معه الواو ورد بأنها لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها في قوله : تكون واياها بها مثالا بعدى \* وذا مبتدأ والنصب نعت له وخبره بما وما موصولة وصلتها سبق ومن الفعل متعلق بسبق ولا عاطفة وما بعدها معطوف على بما والاحق أفعل تفضيل والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه لا بالواو في القول المختار :

متصرف وإذا كان الذى يخرج عن الظرفية الى حالة تشبهها يقال فيه غير متصرف فأحرى الذى لا يخرج منها أصلا وهذا معنى الوجه الأول باعتبار المضاف المقدر وعلى كل فلا يحتاج الى تكلف من جعل الحكم مبتدأ وغيرذى مبتدأ ثان والذى خبر عن الثانى ومن بدل من شبهها ( وقد ينوب عن مكان مصدر ) الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله الظرف وقت لأنه من تتاهولنا قدمه الموضع تنكيته عليه ( قول كدى الا أن نيابته عن ظرف الخ ) وجه ذلك أن ظرف الزمان والمصدر الذى هو الحدث أخوان في كون الفعل يدل عليهما دل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته وإنما يدل على المكان بدلالة الالتزام العقلى الخارجى ودلالة التضمن أقوى من دلالة الالتزام على أن الفعل يدل أيضا على الزمان بالالتزام ولا يلزم من الكثرة القياس ولا من القلة عدمه بل كل منهما غير مقيس والله أعلم .

### ﴿ المفعول معه ﴾

جرت عادة النحاة أن يجعلوه آخر المفاعيل لأمرين أحدهما أنه لا يقال له مفعول الا بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف غيره الثانى أن غيره من المفاعيل قياسى اتفاقا وهذا قيل فيه سماعى وقيل قياسى وهو الصحيح ( قول كدى هو الاسم ) خرج به الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب بناء على أن الجنس يخرج ( وقوله المنتصب ) أى الفضلة فليس حينئذ حكما واحترزه من العمدة نحو اشترك زيد وعمرو ( قوله المذكور بعد الواو ) احترزه من نحو جئت مع عمرو واشترت الفرس بلجامه ﴿ لا يقال ﴾ ان هذين ونحوهما خرجا بقوله المنتصب ﴿ لأننا نقول ﴾ قد علمت انه ليس المراد بالنصب حقيقة بل الفضلة وهما من الفضلة ( وقوله التى بمعنى مع ) احترز من نحو رأيت زيدا وعمرا قبله أو بعده ( وقوله من غير تشريك في الحكم ) الكلام على حذف مضاف أى من غير اشتراط تشريك في الحكم والمعنى أنه لا يشترط أن يكون ما بعد الواو مشاركا لما قبلها في الحكم بل قد يوجد الاشتراك كفى سرت والجيش بالنصب أى معه وقد لا يوجد كقولك سرت والطريق وتقدير مضاف يسقط اعتراض كثير على المكودى على ظاهره ( وقوله وقد استغنى الناظم عن الحد ) أى عن تمامه والا فقد ذكر الناظم بعضه ( بمان الفعل وشبهه سبق ) ( قول المكودى انه لا يعمل فيه العامل المعنوى ) ليس المراد بالمعنوى الاصطلاحى وهو الابتداء والتجرد وإنما المراد به ان الاسم إذا كان شبيها بالفعل في معناه وحروفه كاسم الفاعل قيل له عامل لفظى وان تضمن معناه دون حروفه فمعنوى وذلك كاسم الاشارة وحينئذ فلا اشكال في تمثيل المكودى للمعنوى باسم الاشارة ( وقوله لا يتقدم على عامله ) فلا يقال والطريق سرت اتفاقا وعلة المنع أن الواو أصلها العطف فكما لا يتقدم المعطوف على العامل فكذلك لا يتقدم المفعول معه هنا على العامل ( وقوله في قوله تكون واياها الخ ) هذا عجز



(وبعدما استفهام أو كيف نصب \* بفعل كون مضمير بعض السرب)

ثم قال :

يعني انه يجوز نصب ما بعد الواو اذا تقدمت كيف أو ما الاستفهاميتين على تقدير تكون نحو كيف أنت وقصعة من تريد وما أنت وزيدا والتقدير كيف تكون وقصعة وما تكون وزيدا وكان المقدرة ناقصة وكيف وما خبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب ان بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفًا على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف وبعض العرب فاعل بنصب وبعد متعلق بنصب وكذلك بفعل ومضمير نعت لفعل لا لكون لأن المضمير هو الفعل \* ثم ان الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام قسم يرجع عطفه على النصب على المعية وقسم يرجع نصبه على المعية على العطف وقسم يمنع فيه العطف وقد أشار الى القسم الأول بقوله :

(والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق)

يعني ان أمكن العطف بلا ضعف كان راجحا على النصب على المعية نحو قام زيد وعمرو ويجوز النصب وانما يرجح العطف لانه لا ضعف فيه والعطف مبتدأ وخبره أحق وان يمكن شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لان الخبر مقدم في التقدير ثم أشار الى القسم الثاني بقوله :

بيت من التويل وصدره \* فآليت لأنفك أحنو قصيدة \* وقائله أبو ذئب الهذلي من قصيدة يخاطب بها ابن أخته خالدا لما بعته رسولاً محبوبته فأفسدها عليه ووردها لنفسه وآليت بمعنى حلفت وأنفك مضارع أنفك من أخوات كان وفيه ضمير مستتر اسمها وجملة أحنو خبرها وهو بالنال المعجمة من حدوث النعل بالنعل اذا سويت أحدهما على الآخر ويحتمل أن يكون بالمهملة فيكون من أفعال الشروع (١) وعلى كل حال فهو مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع منها الاستئصال لانها لام الكلمة وفاعلها أو اسمها عائد على التكلم وقصيدة مفعول على الأول وخبر على الثاني والشاهد في وياها فانه لو كان الواو هو العامل لقال وها بالضمير المتصل ادسائر الحروف اذا عملت في الضمير لا يكون الامتصلا نحو بك وانك لانه مهمات أتى اتصال الضمير فلا يعدل إلى انفصاله فلما أتى بالضمير منفصلا علم انها غير عاملة فبان بطلان ما للجر جاني ﴿فان قيل﴾ الناظم عبر بالأحق اسم تفضيل المقتضى ان ما للجر جاني حق مع ان الذي قرر به الكودي وغيره ان ذلك باطل ﴿فالجواب﴾ ان الناظم قصد ان يملطف مع الشيخ عبد القاهر الجرجاني لانه أحد الأربعة الدونين الأولين أو لهم سيدنا على كرم الله وجهه فانه أول من بدأ تدوين النحو الثاني سيدنا الامام الشافعي رضي الله عنه دون الأصول الثالث الخليل دون العروض الرابع عبد القاهر دون المعاني والبيان وكان من الأئمة المشهورين بالدين والصلاح وألف الكتابين دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة توفي رحمه الله سنة أربع وسبعين وأربعمائة ومن شعره ما ذ وقعت له نكبة :

كبر على العلم يا خليلي \* ومل الى الجهل ميل هائم

وعش حمارا تعش سعيدا \* فالسعد في طالع البهائم

والحق ان اسم التفضيل في النظم على بابه وان قول الجر جاني حق الا ان ما في النظم أحق منه وماردوا به عليه من انفصال الضمير في وياها يرد على الناظم نفسه اذ نص بعد على ان العامل في المستثنى هو الا وهو اذا كان ضميرا لا يكون الانفصال نحو ما ضربت الاياك فما كان جوابكم فهو جواب عن الجرجاني (وبعدما استفهام أو كيف نصب) هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائله أنت قلت لا بد من تقديم فعل أو شبهه يكون ناصبا للمفعول معه ووجدنا العرب نصبوا من دون تقديم ما ذكر فقال وبعد الخ ولذا قال الموضح فان قلت الخ (قول كدى والتقدير كيف تكون الخ) خص العامل بالكون تبع الظاهر النظم التابع لظاهر عبارة سيويه والحق ان العامل يقدر كونا غيره ولذا قرره الموضح كونا وغيره (وقوله وكان المقدرة ناقصة) الأولى وتكون لانه هو المقدر لا الماضي واسمها ضمير مستتر وكيف أو ما خبرها وتكون ناقصة أحد قولين والمشهور انها تامة وكيف حال ومما مفعول مطلق فلما حذف الفعل صار الضمير منفصلا بارزا بعد ان كان مستترا متصلا لقوله في الكافية :

وعامل الضمير مهما حذف \* فان فصله لديهم ألفا

(وقوله ثم ان الاسم الخ) هذه التوطئة في نفسها صحيحة لانه قيد بالاسم الصالح للمعية والصالح لها ليس فيه الا الأوجه الثلاثة كما ذكر لكن المناسب لتعميم الأقسام أن يقول ثم ان الاسم الواقع بعد الواو على خمسة أقسام واجب الرفع نحو اشترك زيد وعمرو وراجح الرفع وراجح النصب وواجب النصب ومعتمة ماعا وقد تكلم على الأقسام الأربعة المذكورة آخرنا منطوقا لفنا ونشر امربا وعلى الخامس الذي هو الأول بمفهوم بعض القيود المستفاد من المثال الذي هو سيري والطريق وهو أن يكون فضلة (والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق) (قول كدى لانه لا ضعف فيه)

(١) (قوله فيكون من أفعال الشروع) كذا في الأصل غير وهو صحيح اذ لم تجد في كتب النحو ولا في كتب اللغة ان هذا من أفعال الشروع على أنه يلزم عليه في مثالنا الاخبار بالقصيدة عن التكلم باعتبار الأصل وهو خطأ صراح فالصواب الاقتصار على الوجه الأول وعلى الاحتمال الثاني يفسر احنو باغنى كما هو أحد معانيه فليحذر اه .

يعنى ان النصب على اللمية أرجح من العطف عند ضعف النسق نحو قمت وزيدا لان العطف على ضمير الرفع المتصل بغير تأكيد ولا فصل ضعيف فلو قلت قمت أنا وزيدا لكان العطف أحق لعدم الضعف والنصب مختار مبتدأ وخبر ولدى متعلق بمختار وضعف مضاف لمحدوف وتقديره لدى ضعف عطف النسق ثم أشار الى القسم الثالث بقوله : ( والنصب ان لم يحجز العطف يجب ) يعنى ان نصب ما بعد الواو حيث لا يحجز العطف واجب وشمل صورتين إحداها لا يحجز فيها العطف لما منع لفظي نحو مالك وزيدا لان العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور وفي جعل هذا المثال مما عتنع فيه العطف كمثل به الشارح نظر لأن مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار وسيأتى في باب العطف ان شاء الله تعالى والاخرى لا يحجز فيها العطف لما منع معنوي نحو جلست والحائط وسرت والطريق لانه لا يصلح للمشاركة ثم ان ما لا يحجز فيه العطف على قسمين قسم يتعين أن يكون مفعولا معه كاتقدم وقسم عتنع أن يكون مفعولا معه فيجب اعتقاد عامل مضمرة الى ذلك أشار بقوله : ( أو اعتقد اضمار عامل نصب ) يعنى اذا لم يصح عطفه ولا نصبه على اللمية فيعتقد أن ناصبه مضمرة وذلك كقول الشاعر :

علفتها تبنا وماء باردا \* حتى شئت هالة عيناها

فهذا ونحوه لا يحجز فيه العطف ولا النصب على اللمية فيكون ماء مفعولا بفعل مضمرة تقديره وسقيتها ويحتمل أن يكون قوله أو اعتقد اضمار عامل فيما عتنع عطفه وينتصب على اللمية كقوله عز وجل : فاجمعوا أؤمركم وشركاءكم . فيمتنع العطف في شركاءكم لان أجمع بمعنى عزم لا ينصب الا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على اللمية أى مع شركائكم أو يكون مفعولا بفعل مضمرة تقديره واجمعوا شركاءكم من جمع والنصب مبتدأ ويجب خبره أو اعتقد معطوف على يجب وأوللتخير وجاز عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لان يجب فى معنى أوجب وتصب مجزوم على جواب الأمر ثم قال :

أى صناعة وللتناسب بين الاسمين في كون كل منهما مرفوعا ( والنصب مختار ) ( قول كدى ضعيف ) لقول الناظم في باب العطف : وان على ضمير رفع . الى أن قال وضعفه اعتقد ( والنصب ان لم يحجز العطف ) ( قول كدى لما منع لفظي الخ ) سيقول الناظم وعود خافض البيتين ( وقوله وفي جعل هذا المثال الخ ) لا معنى للاعتراض على الشارح هنا لانه قيد الامتناع بقوله عند الجمهور ولم يراع مذهب الناظم وبه مثل الواضح ( لا يقال ) هذا المثال وشبهه لا يصح ان يقال الاسم الواقع بعد الواو فيه مفعول معه لعدم تقدم فعل وما يجرى مجراه فيأمر ( لانا نقول ) لما اشتمل على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية كان من افراد قوله وبعدهما استفهام الخ ( وقوله نحو جلست والحائط الخ ) علة المنع هنا أن العطف يقتضى التشريك فى المعنى والحائط والطريق لا يتصفان بالجلوس ولا بالسير ( فان قلت ) السانع اللفظي هنا موجود أيضا وهو العطف على الضمير المتصل من غير فاصل ( فالجواب ) ان كلامنا فى مانع العطف الذى يوجب المفعولية وهو انما يرجحها ولهذا انما اعتبر في نحو هذا المانع المعنوي دون اللفظي ورحم الله الواضح حيث لم يثقل بما ذكر ومثل بعات زيد وطلوع الشمس الذى ليس فيه الا المانع المعنوي ( وقوله ثم ان ما لا يحجز الخ ) ما واقعة على الاسم الواقع بعد الواو وليست واقعة على المفعول معه كذا يكون فيه تناقض وتقسيم الشيء الى نفسه وغيره ( أو اعتقد اضمار عامل نصب ) ( قول كدى كقول الشاعر علقتها الخ ) البيت من الرجز أو من السكامل المختوم بخذف أول حرف من الجزء الأول وضمائر النؤثة الغائبة فى علقتها وما بعدها للدابة المحدث عنها ويروى شئت ويروى غدت ومعناها واحد وهالة حال وعيناها فاعل شئت والشاهد فى ماء فلا يصح فيه العطف لان الماء لا يعلف ولا النصب على اللمية لان العلف والماء لا يكونان دفعة فهو معمول لمحدوف وهو قول الفراء والفارسي وذهب غير واحد الى أنه لا حذف وان العامل المذكور يؤول بعامل يصح تسليطه عليهما معا فيؤول علقتها بناتولتها ( وقوله لا ينصب الا الأمر ) أى العانى ولا ينصب النوات والأعيان فلا تقول أجمعت زيدا ( وقوله ويجوز نصبه على اللمية الخ ) ( فان قيل ) يلزم عليه كونه معمول لا أجمعوا المذكور الذى هو أمر من أجمع بمعنى عزم لقوله سابقا بما من الفعل الخ فما فروا منه وتبعوا فيه ( فالجواب ) ان محل المنع المذكور اذا نصبه على انه مفعول به وأما اذا نصبه على كونه مفعولا معه كما هنا فيجوز إذ المفعول معه بمنزلة الظرف الذى ينصبه كل فعل متعد ولازم ( وقوله تقديره وأجمعوا الخ ) من أجمع بمعنى ضم المقترب والأولى أن يقدر بدل واجمعوا وادعوا إذ قرئ به وهو المناسب \* ثم اعلم ان المتعين فى تقرير النظم الاحتمال الأول لأمر منها ان الناظم يكون أفاد بكل شطر فائدة وصورة مستقلة وما يقال عليه انه على هذا الحمل تكون صورة الحمل الثانى عند المكودي باقية عليه محاب عنه بانها معلومة اصاله إذ الأصل جواز الوجهين ومنها ان يجب فى الشطر الأول يكون على بابه وتكون أوفى أو اعتقد للتويع اذا قبلها نوع مستقل وما بعدها كذلك ومنها موافقة توطئة المقدمة على قوله والعطف ان يمكن النح ( وقوله وأوللتخير وجاز عطف النح ) لا تكون أوللتخير ويأتى ما ذكر بعد الا على الاحتمال الثانى وقد علمت ما فيه على أن

## \* الاستثناء \*

الاستثناء هو الإخراج بالا أو بإحدى أخواتها وأدوات الاستثناء أربعة أقسام حرف واسم وفعل ومشارك بين الفعل والحرف فالحرف إلا وهي الأصل في أدوات الاستثناء لأن غيرها يقتدر بها ولذلك بدأ بها فقال : ( ما استثنيت إلا مع تمام ينتصب \* ) يعني أن المستثنى بالانتصب إذا كان الكلام تاما واحترز بالمستثنى بالأمن المستثنى غيرها من أدوات الاستثناء واحترز بالتام من المفرغ والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك قام القوم إلا زيد والنفي نحو ما قام أحد إلا زيد إلا أن الأول واجب النصب والثاني فيه تفصيل واليه أشار بقوله :

( وبعد نفي أو كنفى انتخب إبتاع ما اتصل وانصب ما انقطع \* )

يعني أن المستثنى بعد النفي أو ما أشبهه وهو الاستفهام والنهي إذا كان متصلا بغير إبتاعه على نصبه على الاستثناء فنحو ما قام أحدا لا زيد بالرفع وما مررت بأحد إلا زيد بالجر أحسن من ما قام أحدا لا زيد أو ما مررت بأحد إلا زيدا بالنصب فيهما والمتصل ما كان المستثنى بعض الأول وإذا كان منقطعا قلعة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللغة مفهومة من قوله وانصب ما انقطع والمنقطع هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو ما في الدار أحدا لا حمرا أو أما بنو تميم فيجوز عندهم فيه النصب وهو الراجح والاتباع وإلى ذلك أشار بقوله : ( وعن تميم فيه ابدال وقع ) يعني أن بني تميم يحيزون في المنقطع الإبدال فيقولون ما فيها أحد إلا وتد ومنه قوله : وبلدة ليس بها أنيس \* إلا العياض والالعيس وما في قوله ما استثنيت إلا مبتدأ موصول وصلته استثنيت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره استثنيت مع متعلق باستثنيت وينصب جواب الشرط ويصح تقديره مجزوما ومرفوعا ووقف عليه بالسكون ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنيت وينصب جواب الشرط ويصح تقديره مجزوما ومرفوعا ووقف عليه بالسكون هذا الاعراب يلزم عليه أمران أحدهما حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ثانيهما وقوع ما هو بمعنى الطاب خبرا والأول ممنوع والثاني خلاف الأكثر ولو جعل محب باقيا على معناه جواب الشرط وهو وجوابه خبر المبتدأ سلم من ذلك لكن يلزم عليه عطف الانشاء على الخبر وقدمه ابن مالك تبعا لليانيين وأجازه ابن الصفار والله أعلم .

## \* الاستثناء \*

مناسبة ذكره عقب المفعول معه أمران أحدهما اشتراكهما في كون كل منهما وقع بعد أداة لفظية وهي الواو في الأول وأدوات الاستثناء في الثاني ثانيهما إن الجوهرى جملة من جملة المفاعيل وسماه مفعولا دونه ثم أنه عبر بالاستثناء المصدر على عادته وأراد اسم المفعول وهو المستثنى إذ هو الذي ينصب والاستثناء لغة مطلق الإخراج واصطلاحا عرفه الكودي بقوله هو الإخراج بالا الخ والمراد بالإخراج بالنسبة للسامع ويان ذلك أنه إذا قال المتكلم قام القوم توهم السامع أن المتكلم أطلقه على ما يشمل زيدا فإذا زاد إلا زيدا علم السامع أن المتكلم لم يقصد ادخال زيد في القوم بل هو خارج لا بالنسبة للسامع ولا بالنسبة للمتكلم لأنه لم يقصد دخول زيد في القوم حتى يحتاج إلى إخراجهم والا كان فيه تهافت بأن يكون قصد أولا دخوله وثانيا خروجه ولذلك زاد الأزهرى في شرح الآجرومية ما لولاه لدخل في الكلام السابق أى لتوهم السامع دخوله الخ ثم الإخراج جنس يصدق بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتلوا الذي أن حارب وبالإستثناء ( وقوله بالا الخ ) مخرج لما عدا المستثنى ( ما استثنيت إلا مع تمام ينتصب ) قدم الناظم الكلام على التام لأنه أنسب للباب العقود للمنصوبات وقدم الموضح المفرغ لقلة الكلام عليه ( قول كدى وشمل الموجب الخ ) ( فان قلت ) حيث حمل النصب في النظم على الواجب وغيره فمن أين يؤخذ وجوب نصب الموجب التام فالجواب كقولنا أنه لما ذكر الاتباع في غير الموجب علمنا أن الموجب يجب فيه النصب والأولى أن يحمل النصب في النظم على الواجب ويكون في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفه والتقدير مع تمام وإيجاب يدل عليه قوله وبعد نفي وفي نصب المستثنى أقوال ثمانية أحدها أن الناصب إلا وهو الذي يؤخذ من قول الناظم ما استثنيت إلا مع قوله بعد كمالوا إلا عدما ومع قوله وألغ إلا ( قول كدى اختيارا بعبارة ) أى للمستثنى منه على أنه بدل بعض من كل عند البصريين والضمير مقدر أو يقال قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه نفي عن الضمير أو على أنه عطف نسق على ما للكوفيين لأن الا عندهم حرف عطف في خصوص هذا الباب ( وعن تميم فيه ابدال وقع ) ( قول كدى ومنه قوله وبلدة الخ ) البيت من الرجز وقائله عامر على الأصح ابن الحرث النخري والواو واو رب وقوله بلدة مجرورها أو رب محذوفة على الخلاف وأنيس اسم ليس وبها خبرها والعياض بالرفع بدل من أنيس بدل بعض من كل جمع يعفور ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء كبيض وبيضاء الأبل البيض التي يخالط بياضها شقرة والشاهد في رفع العياض والعيس على البدلية مع كون الاستثناء منقطعا وهي لغة تميم ومحل جواز النصب والبدل عند تميم أن كان يصح تسلط العامل على ما بعد إلا والاتباع النصب كما بين ذلك الموضح ( وقوله ويصح تقديره مجزوما الخ )

وانتخب فعل أمر وإتباع مفعول بانتخب وبعد نفى متعلق بانتخب ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنياً للمفعول فيرفع به اتباع على انه نائب عن الفاعل والأول أجود لمناسبته لقوله بعد وانصب ما انقطع وماموصولة وصلتها انقطع وابدال مبتدأ ووقع صفته وفيه متعلق بوقع وعن تميم خبره ويحتمل أن يكون فيه متعلقاً بالاستقرار الذي في الخبر وفي تنكير ابدال اشعار بقلة ابداله عند تميم ثم قال : ( وغير نصب سابق في النفي قد \* يأتي ) يعني ان المستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه بعد نفى قد يأتي غير منصوب فيكون مفعولاً له العامل الذي قبل الا ويعرب هو بدلاً منه قال سيديوه حدثني يونس أن قوماً من العرب يوثق بعريتهم يقولون مالى الا أخوك ناصر فيجعلون ناصرًا بدلاً وفهم من قوله قد يأتي ان غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال : ( ولكن نصبه اختر إن ورد ) وثبت هذا البيت في بعض النسخ وغير نصب سابق برفع غير وجرنصب وسابق واعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضافان اليه وقد يأتي خبر المبتدأ وفي النفي متعلق بيأتى وثبت أيضاً في بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجرنصب منونا ورفع سابق واعرابه على هذا الوجه سابق مبتدأ وفي النفي متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة وخبره قد يأتي وغير نصب حال من فاعل يأتي ونصب مضاف اليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير قد يأتي سابق في النفي غير منصوب ثم قال :

( وإن يفرغ سابق الالما \* بعد يكن كالو إلا عدما )

يعنى ان ما قبل الا إذا كانت مفعولاً لما بعدها فلا حكم ل ( إلا ) فتكون كأنها لم تذكر ولا يكون ذلك الا في نفي أو شبهه وكانت حقه أن ينه على ذلك وإنما ترك التنبيه عليه لوضوحه وشمل قوله سابق ما كان السابق فيه عاملاً نحو ما قام الا زيدوما كان غير عامل نحو ما في الدار الا زيدويكون التفرغ في جميع المعمولات الامع المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت الا ضرباً وسابقاً مفعول لم يسم فاعله يفرغ والا مفعول بسابق ولما متعلق يفرغ وبعد صلة لما وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف اليه بعده أى بعد إلا

لكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً الا أن الأولى الرفع لقول الناظم وبعد ماض رفعك الجزاء حسن ( وغير نصب سابق ) هذا تفسير لقوله انتخب اتباعاً ما اتصل كأنه يقول محل كون الاتباع مختاراً إذا تقدم المستثنى منه على المستثنى كما هو الأصل والا بأن عكس فالخيار النصب وهو المراد هنا ( قول كدى ويعرب هو ) أى المستثنى منه بدلاً منه أى من المستثنى بدل كل من كل <sup>١</sup> فان قلت <sup>٢</sup> على هذا يكون البدل أعم من المبدل منه والقاعدة العكس <sup>٣</sup> فالجواب <sup>٤</sup> ان عمومه باعتبار الأصل والاخيثة أريد ابداله هنا من خاص صار خاصاً يراد به ما يراد بما قبله فقط ( وقوله وفهم من قوله قد يأتي الخ ) هذا منطوق لا مفهوم له ولا يلائم قوله بعد وقد صرح بهذا المفهوم فالأولى أن يحذف غير ويبدل بـ قليل بكثير وحينئذ يكون مفهومه ويلائم ما بعده ( ولكن نصبه ) الهاء عائدة على مستثنى المحذوف الموصوف بسابق المتقدم على المستثنى منه فتقول في المثال المذكور مالى الا أخاك ناصر فيكون أخاك منصوب على الاستثناء ثم ان عبارة الناظم فيها شبه تناقض ويانه ان تعبيره باختر يقتضى ان النصب مقيس بمعنى انك إذا أردت تقديم المستثنى في كلامه واختر نصبه وتعبيره بأن ورد بكسر ان يقتضى ان النصب مسموع لأنه إذا اعتبر الورد ينطق به كاسمع منصوباً أو غيره وأجيب باجوبة منها أن ان بمعنى إذا تعليلية أى لوروده مختاراً في كلامهم كثيراً <sup>٥</sup> ولا يقال <sup>٦</sup> انه على هذا يقتضى انه لم يرد الا النصب <sup>٧</sup> لأننا نقول <sup>٨</sup> الورد راجع للاختيار والكثرة ومنها أن يكون معنى ورد صدر منك ومنها أن تقرأ أن بفتح الهمزة مصدرية على حذف لام العلة لكن ينوقف على صحة الرواية عن الناظم بفتح الهمزة ( وقوله والتقدير قد يأتي الخ ) هذا تقدير معنى لا تقدير اعراب والناسب لاعرابه وللناظم وسابق في النفي قد يأتي ( وإن يفرغ سابق الالما بعد ) ( قول كدى وكان حقه الخ ) بل هو مأخوذ من النظم لذكره منتظماً في سلك قوله وبعد نفى الخ فهو من تمام الكلام عليه <sup>٩</sup> تنبيه <sup>١٠</sup> لا يتأتى التفرغ في الايجاب نحو قام الا زيد لاقتضائه انه قام جميع الناس الا زيد وهو محال ( وقوله وما كان غير عامل نحو ما الخ ) هذا الكلام مثل ما يأتي له في قوله وان تكرر لا لتوكيد في الوجه الثالث الذى استصوب به كلام المرادى وهو مخالف لما ذكره قبل في نحو هذا المثال في قوله وغير نصب سابق الخ حيث قال : فيكون مفعولاً له العامل الذى قبل الا والحق ما اقتضاه كلامه في قوله وغير نصب سابق الخ وان ما في الدار الا زيد ومثله مالى الا أخوك ناصر مما فرغ فيه العامل الا انه ليس المراد بالعامل الجار والمجرور كما قد توهم لأنه لا يعمل الاعتماداً وهنا وان اعتمد على النفي بطل فكأنه لا اعتماد أصلاً بل المراد بالعامل الابتداء وذلك ان الأصل مالى ناصر الا أخوك وما في الدار أحد الا زيد فناصر وأحد مبتدآت فلما أخر ناصر وحذف أحد صار ما بعد الامر قوعاً بذلك الابتداء والابتداء يقدر سابقاً على الا فيكون العامل الذى هو الابتداء قد تفرغ للعمل فيما بعد إلا هذا حاصل جواب الدماميني ( وقوله إلا مع المصدر المؤكد الخ ) علة منع التفرغ

يعني ان اذا كررت للتوكيد ألغيت والغاؤها هو أن لا تنصب وتغنى مع البدل نحو مقام إلا أخوك الأزيد فلو أسقطت الالصح الكلام فبقول مقام الأخوك زيدو كررت لتوكيد الأولي ومثله قوله الالفى الالافالعللا بدل من الفى والتقدير لا تمر بهم الالفى العلالعللا هو الفى ومع عطف النسق نحو مقام إلا أخوك والأزيد فلو قلت مقام إلا أخوك وزيد لصح الكلام وقد جمع الشاعر بينهما فقال :

مالك من شيخك الا عمه \* الا رسيمة والا رماله

و ذات توکید حال من الإثم ان تکرارها غیر التوکید بكون مع التفریح ومع غیره وقد أشار الى الأول بقوله :

(وان تسکرر لالتو کیدفع \* تفریخ التأثير بالعامل دع \* فی واحدما بالا استثنی \* و لیس عن نصب سواه معنی)

قد تقدم ان التفرغ هو أن يكون ما قبل الاطالبا ما بعدهما فاذا كررت الا في التفرغ فانه يترك تأثير العامل الذي هو الا في واحد من المستثنين أو المستثنيات ويكون ما عدا الواحد منصوبا والواحد مجسب ما يطلبه ما قبل الا وفهم من قوله في واحد ان ترك العمل بالا ليس مخصوصا بواحد دون واحد بل يجوز الغاء الا في الأول دون الثاني والثالث دون الأول والثالث دون الأول والثاني في الثاني فتقول مقام الإزید الاعمر الاخالدا ومقام الإزید الاعمر والاخالدا ومقام الإزید الاعمر الاخالدا وقوله وليس عن نصب سواء معنى يعني أن ما سوى المستثنى الذي تلغى الامعه ينتصب ونصبه بالعامل الذي هو الا وعلى هذا حمل الراى العامل وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذي قبل الا وجعل دع بمعنى اجعل وما ذكره المرادى أصوب من ثلاثة أوجه الأول ان فيه التنبيه على أن الالهى العامل في المستثنى وهو موافق لتصريح الناظم به في غير هذا النظم الثاني ان دع بمعنى اجعل غير معهود في اللغة وانما يكون بمعنى ترك الثالث ان ما قبل الا في التفرغ قد يكون غير عامل نحو ما في الدار الإزید وقوله وان تكرر شرط وفي تكرر ضمير يعود على الا ولا عاطفة على معطوف مقدر تقديره لغير التوكيد لا للتوكيد والتأثير مفعول مقدم بدع ومع متعلق بدع وكذلك في واحد وما موصولة واقعة على المستثنيات واستثنى صلتها وبالا متعلق باستثنى والضمير المستكن في استثنى هو الرابط بين الصلة والموصول ومعنى اسم ليس وعن نصب متعلق به وخبر ليس محذوف تقديره وليس في ذلك أو ليس معن سواء موجودا ويحتمل أن يكون اسم ليس مضمرا تقديره ذلك ومعنى خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والأول أظهر ثم إن

مع عدم الفائدة وبيان ذلك أنه يجب أن يكون المستثنى عما يشمل المستثنى وغيره ومع المصدر المؤكد ما قبله لا بما بعدها ولا فائدة في الاستثناء حينئذ إذ كأنه استثناء الشيء من نفسه نعم إذا كان المصدر نوعيا جاز لأنه يكون ما قبله يشمله وغيره نحو قوله تعالى : إن نظن إلا ظنا . أي ضعيفا والله أعلم (وأنتج الذات تؤكد) (قول كدى والغاؤها هو أن لا تنصب) هذا بيان لمعنى الالغاء في النظم ورفع لما يتوهم من أن معنى الغائها بطلان معناها الذى هو الأخراج مع أنه لا يسطل وإن كان معناها مستفاد بدونها اذهى للتوكيد فقط وحكم الاسم الذى بعد الالمؤ كدة حكم الاسم الذى قبلها فى النصب والرفع والجر (وقوله وتلقى مع البدل) فى هذا المثال يتعين الرفع لأن الاسم الذى قبل الالمؤ كدة مرفوع على الفاعلية بتمام وإطلاقه فى البدل وإن لم يثبت الالمؤ البدل السكلى من السكلى يقتضى أن ذلك يجرى فى أقسام البدل الأربعة وبه قرر الأزهري كلام الموضح ومثل للجميع وهو الذى للموضح وابن هشام فى حواشى الألفية (وقوله فالعلا بدل من الفتى) بدل كل من كل والفتى بدل من ضمير الجمع المحرور بالباء ويجوز فى الفتى كونه منصوبا على الاستثناء لكن على وجه مرجوح فيكون العلاء بالنصب حينئذ (وقوله وقد جمع الشاعر بينهما الخ) أى بين البدل والعطف والبيت من الرجز وما نافية ولما خبر مقدم وعمله مبتدأ مؤخر ومن شيخك حال من ضمير الاستقرار الذى كان فى الخبر وانتقل للجار والمحرور وتقدم الحال على المبتدأ واجب لعود ضميره عليه والمراد بالشيخ الجمل والالمانية زائدة للتوكيد ورسمه بدل من عمله بدل بعض من كل على الأصح والواو فى وإلا حرف عطف والا زائدة أيضا للتوكيد والمعطوف بالواو رمله على رسميه والمعطوف على البدل بدل لأن الرسم والرمز نوعان من السير المراد بالعمل فى الشعر والرفع فهما متعين لأن البدل منه وهو عمله رفعه متعين لأن العامل وهو الابتداء مفرغ والشاهد فى الالمانية والواو مع الالمانية وفى هذا البيت إشارة إلى أن الشيخ إن كانت سيرته حسنة كان التلميذ كذلك غالبا والعكس بالعكس لأن كل كلام عليه حلة القلب الذى برز منه (وإن تكرر لا لتوكيد) (قول كدى قد تقدم أن التفريغ الخ) لم تتقدم له هذه العبارة بنفسها بل تقدم له عند قول الناظم وإن بفرغ سابق الخ ما يفيدها (وقوله من ثلاثة أوجه الأول الخ) جمل ابن عقيل هو الذى عليه جمهور الشراح كالموضح



تكرار إلا لغير التوكيد في غير التفريغ على قسمين الأول أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه والآخر أن يكون متأخرا عنه وقد أشار إلى الأول بقوله . (ودون تفريغ مع التقدم \* نصب الجميع احكم به والتزم)

يعني ان الاستثناء التام اذا كررت فيه الالغير توكيد وكان المستثنى مقدما على المستثنى منه نصب جميع المستثنيات نحو ما قام الازيدا الا عمرا الا خالدا القوم ودون ومع و به متعلقات باحكم ونصب مفعول بفعل محذوف يفسره احكم وفي قوله والتزم زيادة فائدة وهي ان قوله احكم به قد يحمل على الوجوب وقد يحمل على الجواز لأن الحكم بالشيء قد يكون واجبا وقد يكون جائزا وقوله والتزم نص في الوجوب ثم أشار إلى الثاني بقوله : (وانصب لتأخير وجيء بواحد \* منها كما لو كان دون زائد)

يعني ان المستثنيات اذا كانت متأخرة عن المستثنى منه ينصب جميعها الا واحدا منها فانه يحكم له بحكم ما لم يتكرر فيه الا فينصب وجوبا اذا كان الاستثناء موجبا نحو ما قام القوم الازيدا الاعمرا ويترجح اتباعه على نصبه ان كان منفيما وفهم من قوله وجيء بواحد منها ان الواحد الذي يجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث فتقول ما قام أحد الازيدا الاعمرا الا خالدا وما قام أحد الازيدا الاعمرا الا خالدا إلا أن الأولى أن يكون ذلك الواحد هو الأول ثم مثل بقوله :

(كلم يفوا الا امرؤ الاعلى \* وحكمها في القصد حكم الأول)

يجوز في هذا المثال رفع الأول بدلا من الواو في يفوا ونصب على وهو الاجود ويجوز نصب لمرؤ ورفع على ثم نبه على ان ما زاد على المستثنى الأول من المستثنيات حكمه في المعنى حكم الأول فان كان مخرجا كان ما زاد عليه كذلك وان كان مدخلا كان ما زاد عليه كذلك وبيان ذلك انك اذا قلت قام القوم الا زيد الا عمرا الا خالدا

وهو الأولى لوجوه منها ان الناظم صرح في التسهيل بأن المراد بالعامل ما قبل الا وموافقة كلامه أولى من مخالفته الثاني ان الناظم قال بما لا استثنى فلو كان المراد بالعمل الالقال لما به الضمير والعدول الى الظاهر عجز لا ينبغي نسبتها للناظم مع أنه يمكنه أن يقول: في واحد بما به تستثنى. بالمضارع البدوء بتاء الخطاب بل هو أشد ملاءمة للخطاب قبله وبعده والوجوه الثلاثة التي جعل كدوى بها ما المرادى أصوب كلها مجاب عنها أما الأول فلا حاجة اليه لأن كون المستثنى منصوبا بالاماخوذ من غير موضع من هذا الباب كما مر فلا تنافي وأما الثاني فان دع يصح تفسيره بترك ويصح حمل على المرادى وابن عقيل بان يكون على معناه ما للأول اطرحة ولا تتركه يؤثر وعلى ما للثاني يكون معناه اتركه على حاله وأبته مؤثرا فالخلاف لفظي في الحمل لا غير فلا يعترض بحمل على حمل ولا يعترض بقول ابن غازي لعل نسخة ابن عقيل ضع بالنضاد بهذا قرر العراق هذا الحل وهو حسن وأما الثالث فيجيب عنه بما مر قريبا عن الدماميني بأن العامل هو الابتداء (ودون تفريغ مع التقدم) (قول كدى نصب جميع المستثنيات) الأولى أن يقول وجب نصب جميع المستثنيات كما يقتضيه النظم وعلى الوجوب أنه لو رفع جميعها لكان من باب تعدد الفاعل ولورفع واحد ونصب ما عداه وجعل المستثنى منه وهو القوم في مثاله بدلا على حدمالى الأخوك ناصر وكان الواحد المرفوع غير موال للقوم المذكور آخر لزوم أمران الأول الفصل بين التابع وهو القوم في مثالنا والتبوع وهو الأول أو الثاني في مثاله بالثالث الأمر الثاني هذه اللغة انما وردت فيما مر دون ما هنا فيلزم عليه استعمال اللغة الضعيفة في غير ما وردت فيه وان كان المرفوع مواليا للقوم مثلا لزم الأمر الثاني فقط (وقوله نحو ما قام الخ) خص ذلك بغير الواجب مع أن الحكم في الموجب وجوب النصب أيضا نحو ما قام الازيدا الاعمرا الا خالدا القوم لدخول الموجب في قوله ما استثنت الا الخ وقال بعض إنه غير سديد لان ذلك في الذي لم يتكرر فيه الا وهما في المكرر (وقوله وقد يحمل على الجواز) فيه نظر لان الأصل في الأمر الوجوب ولا يخرج عنه الا القرينة ولا قرينة هنا فالأولى أن التزم مقدم من تأخير ونصب مفعول به خلافه للمكودي والتقدير التزم نصب الجميع وان طلب منك حكم فاحكم به (وانصب لتأخير وجيء بواحد \* منها) إنما تظهر فائدة قوله وجيء بواحد في غير الموجب اذ مع الموجب يجيء على نصب جميع المستثنيات لا يقال \* هذا تكرار مع قوله ما استثنت الامع تمام ينتصب \* لا ناقل \* ذلك في الذي لم يتكرر فيه الا وما هنا فيما فيه تكرارها (كلم يفوا الا امرؤ الاعلى) اعترض الشاطبي هذا المثال بأنه ليس من هذا القسم بل هو من قسم المفرغ فتكون امرؤ فاعلا ابن غازي وهذا وهم لان يفوا مسند الى الواو ضمير الجمع ولذا قال كدى بدلا من الواو وهو مضارع من وفي من الوفاء ضد الغدر وأصل يفوا يفي وأصله الأصيل يوفي فوقع الواو بين عدوتها الياء والكسرة فحذفت لقول الناظم : فامر أو مضارع من كوعد \* احذف... ثم أسند الى الواو ضمير جمع المذكورين فصار يفون استقلت الضمة على الياء فقلت الى الفاء بعد سلب حركتها فالتقى ما كنان فحذفنا الياء لذلك فصار يفون فدخل الحجاز فحذف النون فبقى لم يفوا بالواو فهو غير مفرغ قطعوا ولا يقال فيه مفرغ الا لو قال لم يف بكسر الفاء وحذف الواو مسندا الى الواحد ابن هشام في الحواشي اعترض هذا المثال بجواز أن يكون على بدلا من امرؤ وتكون الثانية توكيدا فيكون خروجا عن الموضوع (وحكمها في القصد)

فهي كلها مخرجة من القوم وان قلت مقام أحد الازيدا الاعمر الاخلاقا فهي كلها مدخلة والمراد منها اخراج الأول من المستثنى منه ثم اخراج الثاني مما بقي بعد اخراج الأول ثم اخراج الثالث مما بقي بعد اخراج الأول والثاني ولتاخير متعلق بالنصب والظاهر أن اللام بمعنى مع ومنها في موضع الصفة لواحد وكما في موضع الحال من واحد لا اختصاصه بالصفة أو صفة بعد صفة وما كافة ولو مصدرية وهو على حذف مضاف أي كحال وكان هنا تامة بمعنى وجدودون في موضع الحال والتقدير وجيء بواحد منها كحال وجوده دون زائد عليه ثم أشار الى القسم الثاني من أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال :

( واستثنى مجرورا بغير معربا \* بما مستثنى بالانساب )

يعني ان غير يستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتكون هي معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان التبعية نحو قام القوم غير زيد بوجوب النصب لانك تقول قام القوم الازيدا وما فيها أحد غير قرس برجحان النصب ومقام أحد غير زيد برجحان التبعية وأصل غير ان تكون صفة واجبة الاضافة لخالف موصوفها وقد تقطع عن الاضافة لفظا لامعنى فتبنى على الضم وتستعمل بمعنى الا كما ذكر في هذا الباب ومجرورا مفعول باستثنى وبغير متعلق باستثنى ومعربا حال من غير وبما متعلق بمعربا وما موصولة وصلتها نسبا والمستثنى متعلق بنسبا وبإلا متعلق بمستثنى ثم قال :

( ولسوى سوى سواء اجعلا \* على الاصح ما لغير جعل )

ذكر ان في سوى ثلاث لغات القصر مع كسر السين وضمها والدمع فتح السين وانها كلها يستثنى بها كاستثنى بغير وتعرب بما يعرب به غير أنه يقدر في المتصورة الاعراب وأشار بقوله على الاصح الى مخالفة سيبويه والتحليل فيها فانها عندها ظرف غير متصرف ولا تخرج عن الظرفية الا في الشعر قال سيبويه رحمه الله في باب ما يحتمل في الشعر وجعلوا ما لا يحىء في الكلام الا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء وذلك قول مرار بن مسامة العجلي : ولا ينطق الفحشاء من كان منهم \* اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

( قول كدى فهي كلها مخرجة ) حمل كدى الحكم في النظم على الاثبات فلذلك جعل ما بعد إلا تارة داخل وتارة خارجا والحق أن المراد بالحكم النسبة اثباتا أو نفيًا فاما بعد الا لا يكون حينئذ الا مخرجا فان كان من الاثبات فهو منفي وان كان من المنفي فهو مثبت ولولا قوله بعد فهي كلها مدخلة لجلنا الادخال في كلامه على المفرغ نحو مقام الازيدا لإعمر الاخلاقا ( وقوله والمراد منها إخراج الخ ) هذا الحكم متعين في كل ما لا يمكن فيه استثناء كل واحد مما قبله يليه كمثل كدى وان كان يمكن فليلجس مستثنى من الأول كالذى قبله وقيل كل واحد مستثنى مما قبله يليه وهو الحق وبذكر حكاية أبي يوسف مع الكسائي المشتملة على المثال يتبين ذلك فقد ورد أن أبا يوسف دخل على الخليفة وعنده الكسائي فقال للكسائي لو تفقّهت لكان أحسن لك فقال يا أبا يوسف ما تقول في رجل قال لفلان على مائة درهم الا عشرة إلا درهما كم تثبت عليه من الاقرار قال تسعة وثمانين لان الجميع مستثنى من أصل العدد قال له أخطأت قال ولم قال لأن الله تعالى قال في كتابه : انا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنهم نجوهم أجمعين الا امرأته. أخبرني يا أبا يوسف هل المرأء مستثناة من الآل أو من القوم فقال من الآل فقال كم ثبت عليه من الاقرار قال صدقت ثبت عليه من الاقرار احد وتسعون ( واستثنى مجرورا ) ( قول كدى بما يستحقه الاسم الخ ) تبع عبارة الناظم للمقتضية أن جهة النصب متحدة فكأن الاسم الواقع بعد الا ينصب على الاستثناء كذلك غير هنا تنصب على الاستثناء وهذا مذهب الجمهور وقيل إنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء وعليه حمل المرادى النظم وأول عبارته وقيل ان نصبها على التشبيه بظرف المكان ( وقوله وأصل غير الخ ) لأنها بمعنى مغاير الذى هو اسم فاعل والاولى أن يقدم هذا الكلام في أول التقرير ( وقوله لخالف موصوفها الخ ) المخالفة اما في الذات نحو مررت برجل غير زيد واما في الصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به ( وقوله وتستعمل بمعنى الا الخ ) ( ان قيل ) القياس حينئذ بناؤها لانهما تضمنت معنى الحرف ( فالجواب ) ان التضمن هنا عارض سيما وقد انضم اليه لزوم الاضافة التي هي من خصائص الاسماء وانما أعربت غير بما يستحقه الاسم الواقع بعد الا لان لا يحرف لا يمكن فيه الاعراب فجعل فيما بعدها وغير اسم يقبل الاعراب فجعل عليه ( ولسوى سوى سواء ) ( قول كدى ذكر أن في سوى الخ ) الاولى أن يبين كلام المصنف ثم بعد ذلك يذكر اللغات ونسب ذلك للمصنف إشارة الى أنه لم يستوفها واد الفارسي لغة رابعة وهى سراء كوعاء ( وقوله فانها عندها ظرف ) أى ظرف مكان وقال الرضى إنها في الأصل صفة للمكان ثم استعمل موضع مكان ثم موضع بدل فاذا قلت قام القوم سوى زيد فمعناه بدل زيد ( وقوله بمنزلة غيره من الأسماء ) أى انظروا في المتصرف ( وقوله ولا ينطق الفحشاء الخ ) البيت من الطويل والفحشاء الفاحشة من كل سوء جاوز حده منصوب على اسقاط الحافض أى بالفحشاء ومن موصولة فاعل ينطق وحمله كان صلتها والعائد الضمير في كان ومنا يتعلق بمحذوف حال من من أو بدل من ضمير منهم ويصير التقدير ولا ينطق بالفحشاء من كان منهم أى معهم حال كونه من أو من غيرنا وقيل من في منا بمعنى اللام أى

وقال الاعشى : \* وما قصدت من أهلها لسوائنا \* واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهد في كتبه فلا نظيل بها وفهم من قوله على الأصح أن مذهب سيبويه صحيح إلا أن مذهبه أصح منه ووقف على اجعلا بالالف لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال :

(واستثنى ناصبا ليس وخلا \* وبعدا و يكون بعدلا )

ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة منها مالا يستعمل إلا فعلا وهو ليس ولا يكون والمستثنى بهما واجب النصب نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا ومقام أحديس زيدا ولا يكون عمرا وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا ومنها ما يستعمل فعلا في نصب ما بعده وحرف جر فيجر ما بعده وهو خلا وعدا ولهما حالتان الأولى تجرهما من ما والثانية اقترانهما بها فإذا كانا مجردين من مجاز فيهما وجهان النصب والجر والأرجح النصب وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون وإلى ذلك أشار بقوله :

( واجرر بسابق يكون إن ترد \* وبعد ما انصب وانجرار قد يرد )

يعنى ان سابق يكون في البيت الذي قبل هذا وهما خلا وعدا يجوز جر المستثنى بهما وفهم منه شرط التجرد فانه أحال على لفظهما وهما خاليان من ما وفهم من قوله إن ترد أن الجر بهما مرجوح ثم أشار إلى الحالة الثانية وهى اقترانهما بما بقوله وبعدما انصب أى اذا اقترن خلا وعدا بما فالوجه نصب المستثنى بهما وانما انصب لأن ما مصدرية فلا يليها حرف جر وهذا مذهب الجمهور

لاجلنا أو لاجل غيرنا ويحتمل أن تكون بمعنى في متعلق بجلسوا أى اذا جلسوا فينا أو في غيرنا والشاهد في من سوائنا حيث خرج على الظرفية ضرورة عند سيبويه (وقوله وقال الاعشى وما الخ) صدره : \* تتجانب عن أهل اليمامة ناقتي \* وهو من الطويل وتجانب فعل مضارع وأصله تتجانب ثم حذفت إحدى التاءين وناقتي فاعل وما ناقتي وفاعل قصدت ضمير الناقتي ومن أهلها وسوائنا متعلق به والمعنى أن ناقتي تتجانب عن كل أحد ولا تقصد من أهلها وموضعها إلا لنا لا لغيرنا (وقوله واستشهد بشواهد) نظما ونثرا أما الواردة في النظم فلا يحسن الرد بها لأن سيبويه أيضا صرح بأنها تتصرف في النظم وأما التي هى في النثر فيحسن الرد بها فمأرد به عليه قوله عليه السلام : دعوت ربى أن لا يسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسهم. (ولا يقال) أن هذا الحديث ونحوه لا يحسن الرد به لأنها خرجت عن الظرفية إلى حالة تشبهها وهو الجر بمن (لانا نقول) هى عند سيبويه لا تخرج عن النصب على الظرفية في النثر ولولا إلى حالة تشبهها وكونه مرويا بالمعنى لا يقوله عاقل فضلا عن فاضل ومما رد به عليه ما حكاه الفراء من قولهم أتانى سواك (وقوله ان مذهب سيبويه صحيح الخ) أو رد عليه أن المذهبين متنافيان فكيف يكون مذهب سيبويه صحيحا فإذا كان أحدهما صحيحا كان مقابله باطلا وأجيب بأن المسئلة ظنية لأن سيبويه استدل بأدلة صحيحة والناظم استدل بأدلة أصح منها وهذا الجواب مما لا معنى له لأن سيبويه نفي تصرفها في النثر فيقتضى عدم وجوده في كلامهم والناظم وجد له شواهد في كلامهم فلا يكون مذهب سيبويه إلا باطلا والحق في الكلام أن الناظم عبر بالأصح تأدبا مع الامام وان كان مذهب الامام باطلا (واستثنى ناصبا) ظاهره أنه عام في المتصل والمنقطع والصواب خصوصه بالمتصل لأن المنقطع لا تدخل عليه هذه الافعال (قول كدى ضمير مستتر) أى وجوبا لأنه لو ظهر لكان فاصلا لهما عن منصوبهما فتفوت الدلالة على قصد الاستثناء (فرع) ليس هذه هى سبب قراءة سيبويه النحو وذلك أنه كان يقرأ على حماد بن سلمة الحديث فأملى عليه قوله صلى الله عليه وسلم : ليس من أحببى أحد إلا ولو شئت أخذت عليه ليس أبا الدرداء. فقال سيبويه ليس أبو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه فقال والله لأطبلن علما لا يلحننى معه أحد فلزم الخليل وقيل سبب قراءته أنه قال حماد ما تقول في رجل رعى بضم العين في الصلاة قال لحنت قل رعى بالفتح وهى الفصحى وقرأ الكسائى النحو على كبرسنه وسببه أنه مشى يوما في الطريق فحصل له التعب فجلس لقوم فقال عيت بكسر الياء مشددة فقالوا له لا تجالسنا لأنك لحنت فقال وما ذاك فقالوا له قل إذا حصل لك التعب أعيت بالهمز ومن الحيلة عيت بالتخفيف فخرج ولزم معادا حتى عرف ما عنده ولحق بالخليل فقال من أين أخذت علمك قال من العرب فخرج وجعل يطوف على العرب حتى عرف جميع اللغات ولم يكن همه إلا الخليل فلما رجع وجدته مات وتصدى يونس موضعه فوقع بينهما مجلس أقرله يونس فيها بالفضل (وقوله جاز فيهما وجهان) ان قلت الوجهان فيما بعدهما لافيها (قلت) فيهما على حذف مضاف أى فيما بعدهما أو في السببية أى جاز بسببها وجهان (وقوله وإلى ذلك الخ) هذا كلام غير حسن والأولى أن يقول وفهم ذلك من أمرين ذكره لهما مع ليس ومن مفهوم قوله واجرر بسابق يكون إن ترد وقد يجاب عن كدى بأن الإشارة من قوله وإلى ذلك إلى ما فهم سابقا فؤ خدمته أنه أخذ ذلك من شيئين (واجرر بسابق يكون إن ترد) (قول كدى وفهم منه شرط التجرد الخ) بل هو مأخوذ من مفهوم قوله ان ترد الخ وهذا المفهوم انما هو باعتبار ما هو موجود خارجا

وحكى بعضهم الجر بهما مقرونين بما وإلى ذلك أشار بقوله وانجرار قد يرد وفهم من تنكير انجرار ومن قوله قد يرد أن الجر بهما مع ما قيل وناصبا حال من فاعل استثنى وليس متعلق باستثنى ومفعول ناصبا محذوف أى ناصبا المستثنى وبعدلا في موضع الحال من يكون وان ترد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وانجرار مبتدأ وخبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال :  
( وحيث جرا فهما حرفان \* كما هما ان نصبا فعلا )

يعنى ان خلا وعدا إذا جرا ما بعدهما كانا حرفي جرو إذا نصباه كانا فاعلين والمستثنى حينئذ مفعول بهما وفهم منه انها إذا جرا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا منها وكذلك ان نصبا كانا فاعلين مطلقا وفهم منه ان ما قبلها إذا جرا زائدة لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر وحيث متعلق بقوله حرفان لأنه في معنى محكوم بحرفيتها وكما متعلق بعلان لأنه أيضا في معنى محكوم بفعليتها ويجوز أن تكون حيث شرط والفاء جوابه على مذهب الفراء لأنه يجوز أن يحزم بحيث دون ما والعامل فيها حينئذ الفعل الذي بعدها ثم قال :  
( ونحلا حاشا ولا تصحب ما \* وقيل حاش وحشا فاحفظها )

يعنى أن حاشا مثل خلا في أنها يستثنى بها ويجوز في المستثنى بها الجر والنصب على الوجه الذي جاز في خلا وقد تقدم ولما كانت حاشا مخالفة لخلافه لا يجوز اقترانها بما نهى على ذلك بقوله ولا تصحب ما يعنى ان حاشا لا تدخل عليها ما بخلاف خلا ولما كان في حاشا ثلاث لغات تبدل على ذلك بقوله وقيل حاش وحاشا فاحفظها ونوزع في ذلك .

### ✽ الحال ✽

يجوز في الحال التنكير والتأنيث وقد استعمل الناطم في هذا الباب اللغتين قوله : ( الحال وصف فضلة منتصب \* مفهوم في حال كفردا أذهب ) المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل وخرج بقوله فضلة العمدة كالجبر نحو زيد فاضل والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه وقد يعرض له ما يوجب ذكره اما الوقوع سادا مسدا كالجبر نحو ضرب زيد قائما ولتوقف المعنى عليه

وإلا فان نفسها لا تدل على قلة ولا عدمها ( وقوله وحكى بعضهم الخ ) فتكون حينئذ ما زائدة والحاصل أنها إن كانت مصدرية تعين النصب لأن ما المصدرية تدخل على الافعال بقياس وان كانت زائدة جاز وجهان الجر والنصب لأن وجودها حينئذ وعدمها على حد سواء ( وحيث جرا ) ( قول كدى وكما متعلق بعلان ) فتكون ما حينئذ موصولا حرفيا والجملة بعدها صلتها والمصدر المدلول عليه بحرف السبك يتصيد من الكون والبتار والجرور صفة لمحذوف والتقدير فهما محكوم بحرفيتها حكما كالحكم بكونها فاعلين ان نصبا ما بعدهما ( ولا تصحب ما ) أطلق فظا هره أنها لا تصحبها مصدرية أو زائدة أو نافية وهو كذلك وأما قوله عليه السلام : أسامة أحب الناس إلى ما حاشى فاطمة . فان قوله ما حاشى فاطمة من كلام الراوى بدليل ما في معجم الطبرانى ما حاشى فاطمة ولا غيرها فتكون حاشى في الحديث فعلا تاما متصرفا نصب مفعوله بمعنى أستثنى فليست حينئذ استثنائية ( فان قلت ) ما الفرق بين حاشا وخلا وعدا حتى كانت ما تفرق بالآخرين دون الأول ( قلت ) دخلت على خلا وعدا نظرا لأصلهما لانهما متصرفان في الاصل بخلاف حاشى هنا فهي جامدة حتى قال سيوريه انها حرف ( قول كدى ونوزع في ذلك ) أى في كون اللغتين الاخيرتين فيها الاستثناء أما لغة حتى بحذف الالف الاولى فانزع فيها الصغار وقال انها ليست للاستثناء وهو مردود بقوله :

حتى رهط النبي فان فيهم \* بحورا لا تكدرها الدلاء

فالنزاع فيها مردود نعم النزاع مع الناطم صحيح في حاشى التي بحذف الالف الثانية وإعماهى بمعنى التنزيه نحو حاش لله ( خاتمة ) ختم الله لنا بالحسنى جرت عادتهم أن يذكروا لا سيما هنا مع انها ليست للاستثناء بل للتنبيه على أن ما بعدها أولى بذلك الحكم مما قبلها ويجوز فيما بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب اذا كان نكرة فالجر على الاضافة وهو أرجحها وما زائدة مثلها في قوله تعالى : أيا الأجلين . والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وما موصولة والنصب على التمييز على حد نصب مدد فى قوله تعالى : ولوجئنا بمثله مددا . والله سبحانه وتعالى أعلم .

### ✽ الحال ✽

قدمها على التمييز وان كان التمييز مبينا للذات والحال للهيئة والمبين للذات متقدم على المبين للهيئة لان الحال أقرب للعمدة لانه لا يكون إلا منصوبا والتمييز يكون منصوبا ومجرورا والحال مشتقة من التحول أى التنقل وألفها منقلبة عن واولقوهم في جمعها أحوال وفي تصغيرها حويل ( قول كدى يجوز في الحال الخ ) يحتمل في لفظ الحال أى في صفتها والكل صحيح لانه يقال حال وحالة وحال حسن وحال حسنة والناظم تارة ذكرها وتارة أعاد الضمير عليها مؤثرا كفى قوله وعامل الحال بها ( الحال وصف ) ( قول كدى المراد بالوصف اسم الفاعل الخ ) أى ولو باعتبار التأويل لتدخل الجملة والظرف والجامد المؤول بالمشق ( وقوله والمراد بالفضلة الخ ) الاولى أن المراد بالفضلة ما يأتى بعد تمام الكلام أى بعد أخذ الفاعل فاعله والمبتدأ خبره أعنى من أن يكون الكلام

كقوله : إنما الميث من يعيش كشيئا \* كاسفا باله قليل الرجاء وحمل الشارح قوله منتصب على جائز النصب واعترضه بوصف المنصوب وحمله المرادى على واجب النصب فيخرج النعت لأنه غير لازم النصب وهو أظهر لان النصب من أحكام الحال اللازمة له وخرج بقوله مفهوم في حال التمييز نحو لله دره فارسا لانه لا يفهم في حال لكونه على تقدير من وتسامح الناظم في هذا التعريف لادخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لاجزاء من ماهيته ثم أتى بمثال بعد استثناء التعريف فقال كفردا أذهب وفي المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي وقوله الحال مبتدأ ووصف خبره وفصلة ومنتصب ومفهم نعوت لوصف وليست من باب تعدد الخبر لانها فصول فهي نعوت لوصف ثم قال :

( وكونه منتقلا مشتقا \* يغلب لكن ليس مستحقا )

المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالحاق والالوان والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها لان هذه كلها مشتقة من المصادر فالغالب في الحال أن يكون منتقلا مشتقا نحو جاء زيد راكبا فراكبا منتقل لانه قديكون غير راكب ومشتق من الركوب وفهم من قوله يغلب أنه قديأتي في غير الغالب غير منتقل وغير مشتق فمثال غير المنتقل قولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها فالزرافة مفعول مخلق ويديها بدل بعض من كل وأطول حال من يديها وهي لازمة لان كون يديها أطول من رجلها لازم لها ومثال غير المشتق قوله تعالى : وتحتون الجبال بيوتا . فيوتا غير مشتق وقوله لكن ليس مستحقا تتميم للبيت لجواز الاستغناء عنه يغلب وكونه مبتدأ ومنتقلا ومشتقا خبران لكون يغلب خبر المبتدأ ويجوز في مستحقا فتح الحاء على أنه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائدا على الفاعل يغلب أى ليس كونه منتقلا مشتقا مستحقا ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائدا على الحال ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور ويكون معمولا لمستحق والتقدير ليس الحال مستحقا لكونه منتقلا مشتقا ولما ذكر ان الحال قد تأتي غير مشتقة به على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال فقال :

يتوقف عليها أولا ولا يحتاج لقوله وقد يعرض له ( وقوله كقوله إنما الميث الخ ) البيت من الخفيف وقائله عدى العسائي وقوله :

ليس من مات فاستراح يميت \* إنما الميث ميت الاحياء

وليت بسكون الياء مبتدأ ومن موصولة خبر وجملة يعيش صلها والمعائد ضمير يعيش وكشيئا على وزن فاعل حال من ضمير يعيش والكشيئ السيء الحال المنكسر من الخوف وكاسفا على وزن فاعل حال أيضا وباله فاعل والبال الحال وقليل الرجاء بالنصب حال لان إضافة فاعل لا تنفيذ تعريفها وبالرفع خبر المحذوف والشاهد في كشيئا حيث كان المعنى متوقفا عليه ( وقوله واعترضه بوصف المنصوب ) نحو رأيت رجلا راكبا فيقتضى كلام الناظم على هذا أن راكبا حال اذهو مفهوم في حال كذا مع أنه نعت فيكون الحد غير مانع وولد الناظم اعترض بالنعت مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا لكن إنما يظهر الاعتراض في المنصوب وإذا خصصه المكودي به فلا وجه لاعتراض ع على كدى وأجيب بأن نعت المنصوب الذي اعترض به خارج بقوله مفهوم في حال لان النعت وان كان يفهم في حال لكن التراما لانه يؤتي به تقييد النعوت أو تخصيصه كما هنا فيكون مآل تقرير ولد الناظم والمرادى واحدا لكن ماقاله المرادى أظهر كما قال المكودي ( وقوله وخرج بقوله مفهوم الخ ) ( لا يقال ) القياس في الحال البناء لأنه مضمن معنى في ( لانا نقول ) ليس هو مضمن معنى في فقط حتى يبنى بل هو مضمن معنى الحرف والاسم وهو في حال ( وقوله وتسامح الناظم الخ ) أى حيث جعل النصب الذي هو حكم جزء من الماهية والحكم متوقف على التصور والتصور لا يمكن إلا بذكر جميع أجزاء الحدود التي من جملتها النصب فيأتي الدور وقد تقدم ان أخذ الحكم في التعريف إنما يؤدي إلى الدور إذا أخذ من حيث إنه حكم وأما إذا أخذ من حيث إنه خاص من خواصه هنا فلا دور فله در العلامة أبو حفص الفاسي وأجيب أيضا بأن محل الدور إذا جعل منتصب جزء من التعريف بأن يكون من نعوت وصف أما ان جعل خبرا لمبتدأ محذوف أى وهو منتصب والجملة اعتراضية بين صفى وصف فلا دور غايته أنه من تقديم الحكم على تمام التصور ولا محذوف لان بعض التصور قد حصل بقوله ووصف فصلة ( وقوله ثم أتى بمثال بعد الخ ) صحيح وقول الاشمو في انثال تتميم للتعريف لان فيه خللين تعريف الشيء بحكمه والثاني عدم تقييد النصب بالزوم ليجزى نعت النكرة المنصوب تقدم جوابها ( وقوله وسيأتي ) أى في قوله والحال ان ينصب بفعل صرفا ( وكونه منتقلا مشتقا ) ( قول كدى كالحاق والالوان ) مثال للزوم فالحلق كالطول والقصر والالوان كالبياض والسواد ( وقوله فالغالب في الحال الخ ) إنما كان الغالب في الحال الانتقال لان المراد من الحال التقييد وإنما يحتاج للقيدها بقدر تارة ويوجد أخرى هذا هو الصواب في التعليق خلاف ما في هري وكان الغالب فيها الاشتقاق لانها يقصد بها الدلالة على الحدث وصاحبه وهذه الدلالة إنما هي المشتقات ( وقوله تتميم للبيت ) قال الشهاب بل ليس تنميا لأن الغالب قديطلق على الواجب في الصحيح فرفع ذلك الابهام ( وقوله ويكون الضمير )



(ويكثر الجود في سعر وفي \* مبدى تأول بلا تكلف )

يعنى أن جمود الحال يكسر إذا دل على سعر كقولك بعث البرمدا بدرهم فمدا منصوب على الحال وهو جامد إلا أنه مؤول بالمشتق لأنه في معنى مسعرا ويجوز أن يقدر مسعرا اسم فاعل فيكون حالا من التاء في بعث وان يكون مسعرا بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من البر ويكثر إذا ظهر مؤولا بالمشتق غير متكلف وظاهر لفظه أن الدال على السعر ليس داخل في المبدى التأول وليس كذلك بل هو منه والعذر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص ثم ذكر مثالا من المبدى التأول دون تكلف فقال :

( كعبه مدا بكندا يدا بيد \* وكر زيد أسدا أى كأسد )

فذكر ثلاثة أنواع الأول أن يدل على السعر وهو قوله كعبه مدا بكندا وكأن هذا مثال لقوله ويكثر الجود في سعر الثانى أن يدل على مفاعلة وهو قوله يدا بيد أى مناجزة الثالث أن يدل على التشبيه وهو قوله وكر زيد أسدا وفسر ذلك بقوله أى كأسد وفهم من قوله كعبه أن هذه المثل ليس محيى الحال جامدا محصورا فيها وينبغي أن تجعل الكاف في قوله أى كأسد اسما بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفا ويجوز أن تكون حرفا ويكون قد قصد به تفسير المعنى لأنها هي الحال بنفسها ثم قال :

( والحال أن عرف لفظا فاعتقد \* تنكيره معنى كوحده اجتهد )

حق الحال أن يكون نكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وقد يحىء بصورة المعرفة بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو ادخلوا الأول فالأول بصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله نحو اجتهد وحدك أى منفردا والحال مبتدأ وان عرف شرط وفاعتقد جوابه وتنكيره مفعول باعتقد ونصب لفظا على اسقاط فى أو على التمييز وكذلك معنى ثم قال : ( ومصدر منكر حالا يقع \* بكثرة كعبته زيد طالع )

حق الحال أن يكون وصفا كما تقدم لأنه صفة لصاحبه فى المعنى وخبر عنه أيضا وقد يقع المصدر موقع الحال كما يقع صفة وخبرا وكل ذلك على خلاف الأصل ولا خلاف فى ورود المصدر حالا كقوله عز وجل : وادعوه خوفا وطمعا . وهو كثير ومع كثرتة فلا يقاس عليه عند الجمهور وأجاز المبرد القياس عليه وليس فى قول الناظم بكثرة اشعار بالقياس وفهم منه أن وقوع المصدر المعروف حالا قليل لتخصيصه الكثرة بالمنكر ومصدر مبتدأ ومنكر صفته ويقع خبره وحالا حال من فاعل يقع المستتر وبكثرة متعلق يقع

مراده بالضمير الضمير المستتر فى ليس وفاعل يعلى الضمير العائد على كونه ( ويكثر الجود ) ( قول كدى ليس داخل فى المبدى التأول ) أى بلا تكلف عملا بما يقتضيه عطف وفى مبدى تأول بلا تكلف على مسألة السعر والعطف يقتضى المغايرة وأصل هذا للشارح والمرادى وجعل الموضح مسألة السعر مما لا يبدى التأول أصلا والحاصل أن المصنف يقتضى أن مسألة السعر مما يبدى التأويل بتكلف والشارح والمرادى وتبعهما المكودى جعلوها مما يبدى التأويل بلا تكلف والموضح جعلها مما لا يبدى التأويل أصلا قالوا والصواب ما اقتضاه الناظم وان المغايرة بين المعطوفين فى النظم بالنسبة لقوله بلا تكلف ( كعبه مدا ) الضمير المنصوب عائد على المبيع من قح أو غيره ولا يجوز عوده على المشتري بأن تقول بعثله مدا بدرهم لأنه على الأول يفيد السعر وهو المقصود وعلى الثانى لا يفيد فيكون خارجا عن الموضوع ( قول كدى وكان هذا الخ ) الصواب أن هذا مثال له حقيقة ( وقوله ينبغي أن تجعل الكاف الخ ) هذا هو الذى يظهر من جهة النظر وما فى حاشية سيدى على قصاره من أن الكاف فى كأسد تفسير للمعنى فقط لا تقدير اعراب لا يعول عليه ( والحال إن عرف ) ( قول المكودى والخروج عن الأصل الخ ) وهو النكرة وقد تقدم فى النكرة والمعرفة أن النكرة هى الأصل والمعرفة فرع عنها فان أمكن الأصل فلا يعدل عنه الى غيره لبقاء التعريف ضائعا وأيضا لو عرف لتزعم أنه صفة إذا كان منصوبا كرايت زيدا العاقل ومقطوعا عن التبعية ان كان مجرورا أو مرفوعا كمررت زيد الراكب وجاء زيد الراكب بالنصب فهما ( وقوله فيحكم بزيادتها ) هو الذى فى شرح الشذور والمعنى وحينئذ فلا يحتاج لتأويل وقيل يؤولان بنكرة أى مرتبين وهو الذى فى الموضح وظاهر تعريفهما أنه موقوف على السماع ومثال الناظم ليس من عند نفسه وإنما هو إشارة لما سمع من قولهم جاء وحده وفيه شذوذ آخر من جهة أنه مصدر ( وقوله أو على التمييز الأولى أن يقتصر على هذا لأن النصب على اسقاط الخافض موقوف على السماع ( ومصدر منكر ) ( قول كدى كما تقدم ) فى قوله الحال وصف ( وقوله فى المعنى ) أشار بهذا إلى قول من قال ان المقصود بالوصف التخصيص والمقصود بالحال بيان الهيئة فأجاب بأنه وان كان المقصود به بيان الهيئة لكن يلزم منها ما يلزم من نعت النكرة وهو التخصيص ضمنا ( وقوله وقد يقع المصدر موقع الخ ) فيه اخراج لعبارة الناظم عن ظاهرها المقتضية أن المصدر لا يؤول وليس كذلك ( وقوله كما يقع صفة ) سيقول الناظم ونعتوا بمصدر كثيرا الخ ( وقوله كقوله عز وجل وادعوه الخ ) تبع فى هذا التمثيل بالآية المرادى والصواب أن المصدر هنا مفعول لأجله لتوفر شروط جواز النصب فيه وحيث أمكن القيس فلا يعدل عنه الى غير القيس ( وقوله وأجاز المبرد الخ ) ظاهره أن المبرد أجاز القياس

وبغته فعلة من البغت والبغت أن يفجأك الشيء قال الشاعر : ( ولكنهم بانوا ولم أدر بغته \* وأعظم شيء حين يفجأك البغت )  
تقول بغته أى فاجأه وبغته بغته أى فجأه ثم قال :

( ولم ينكر غالبا ذوالحال أن \* لم يتأخرا أو يخصص أو يبين \* من بعد نفي أو مضاهيه كلا \* يبيغ امرؤ على امرئ مستهلا )  
حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه بالحال في المعنى وقد يحىء نكرة ولذلك مسوعات كما أن للابتداء بالنكرة مسوعات وقد تقدمت في باب الابتداء فمن مسوعات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله أن لم يتأخر ومثاله في الدارقا  
رجل ومنه قول الشاعر : وبالجمم منى بينا لو علمته \* شحوب وان تستشهدى العين تشهد  
فصاحب الحال شحوب وبيننا منصوب على الحال وأصله شحوب بين ومنها أن يكون مخصصا وهو المنبه عليه بقوله أو يخصص وشمل صورتين الأولى أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل : فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا . والثانية أن يخصص بالاضافة إلى نكرة كقوله تعالى : في أربعة أيام سواء للسائلين . ومنها أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله أو يبين من بعد نفي أى يظهر بعد نفي ومثاله ما جاء رجل ضاحكا ومنه قوله عز وجل : وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم . ومنها أن يكون بعد مشابهة النفي وهو المنبه عليه بقوله أو مضاهيه أى مشابهه وشمل صورتين الأولى الاستفهام ومثاله هل جاء أحد ضاحكا ومنه قوله :

يا صاح هل حم عيش باقيا قترى \* لنفسك العذر في ابعادها الأملا  
الثانية النهى ومثاله لا يقيم أحد ضاحكا ومنه قوله : لا يركن أحد إلى الاحجام \* يوم الوغى متخوفا لحام

مطلقا وليس كذلك بل الحق كما في التوضيح وهو الذى عند غير واحد أنه قاسه فيما إذا كان نوعيا من العامل كجاء زيد سرعة وإلا فلا كجاء زيد ضحكا ( وقوله وبغته فعلة الخ ) وهو حال من فاعل طلع وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على الابتداء وقد تقدم الكلام عليه ( وقوله قال الشاعر الخ ) البيت من الطويل ومعنى بانوا ارتحلوا وانفصلوا وفارقوني والواو في ولم واو الحال وبغته منصوب على الحال من الواو في بانوا وأعظم مبتدأ والبغت أى الفجاء خبر ثمان المكودي أتى به شاهدا لكون معنى البغته الفجاء وعليه يكون مثال الناظم من عند نفسه فيقتضى أنه ذهب على ما للبرد والحق أن الناظم مشى على ما للجمهور ويكون أشار بهذا المثال لهذا البيت فليس المثال من كلام الناظم ( ولم ينكر غالبا ) ( قول كدى لأنه مخبر عنه بالحال الخ ) أى محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ( وقوله وهو المنبه عليه بقوله الخ ) أى مفهوم قوله الخ ( وقوله ومثاله في الدارقا رجل ) هذا مبنى على مذهب سيبويه الذى أجاز الحال من المبتدأ ومذهب الجمهور المنع وأولوا ما احتمل ذلك بأن قالوا في قائما في مثاله أنه حال من ضمير الاستقرار الذى انتقل للجار والمجرور ورجح ما لسيبويه بأنه إذا اجتمع اسمان أحدهما ظاهرا والآخر خفى فمرعاة الظاهر أولى ورجح ما للجمهور بأن اتیان الحال من المعرفة الذى هو الضمير أولى من اتیانها من النكرة وبأن الابتداء عامل ضعيف لا يمكنه أن يعمل في الحال وصاحبها المبتدأ بناء على أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ( وقوله ومنه قول الشاعر الخ ) البيت من الطويل وبالجمم خبر مقدم وشحوب مصدر شحب جسمه شحوبا وشحوبة إذا تغير مبتدأ ومنى صفة جسم على تقدير زيادة أل وحال على عدم الزيادة وبيننا حال من شحوب قدم عليه وفيه الشاهد ولو علمته اعتراضية ويروى لو نظرته والخطاب للمؤنث ومعنى وان تستشهدى العين أى وان تطلبي من العين الشهادة تشهد لك بارسال الدموع أو تغييرها كالجمم ( وقوله وأصله شحوب بين ) فلما قدم أعرب حالا على قاعدة نعت النكرة كقوله تعالى : ولم يكن له كفوا أحد ( وقوله كقوله عز وجل فيها يفرق الخ ) تبع في التمثيل بهذه الآية المرادى وولد الناظم وأصله للناظم في شرح التسهيل ورده الموضح بأنك إن جعلت أمرا حالا من أمر وهو مضاف إليه كل فمن شرط صحة اتیان الحال من المضاف إليه أن يكون المضاف عاملا في الحال أو جزأ من المضاف إليه عملا بقوله ولا تجز حالا من المضاف له الخ وكل ليس شيئا من ذلك وذكر الأزهري أن في نصب أمرا خمسة أقوال أولها أنه منصوب على الاختصاص واختار السفاقي ما للناظم وأجاب بأن المضاف الذى هو كل بمعنى الأمر لأنها بحسب ما تضاف إليه فهي كجزء والأمرا الأول واحد الأمور والأمر الثانى الحال واحد الأوامر ضد النهى أى أمورا به من عندنا هـ . ( وقوله ومنه قوله عز وجل وما الخ ) فجملة ولها حال من قرية ولا يصح أن تكون صفة لقرية وان كان احتياج النكرة إلى الصفة أكثر من الحال لأنه منع من الصفة أمران إلا وواو الحال لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف بأحد ذلك فضلا عنهما خلافا للزمخشري ( وقوله ومنه قوله يا صاح الخ ) البيت من البسيط وقائله رجل من بنى طيء وصاح مرخم صاحب على غير قياس لأنه نكرة وهل للاستفهام الإنكارى وحسب بضم الحاء مبنيًا للمفعول بمعنى قدر وعيش نائب وباقيا حال من عيش قترى الظاهر أنه منصوب في جواب الاستفهام بأن مقدرة بعد الفاء والعذر مفعول ترى وإبعاد مصدر أبعد من اضافة المصدر إلى الفاعل وكل بالمفعول وهو الأمل والشاهد في باقيا حيث أتى حالا من عيش وهو نكرة والمسوغ هو تقدم الاستفهام بهل ( وقوله ومنه قوله لا يركن الخ ) البيت من الكامل وقائله قطري بن فجاءة

فهذه ستة مسوغات وقدمت الناظم الصورة الأخيرة بقوله : لا ينع امرؤ على امرئ مستسهما . فستسهما حال من امرئ الأول وسوغ ذلك تقدم النهى وفهم من قوله غالبا أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب حكى سيبويه من كلام العرب مررت بماء تعدد رجل وعليه مائة أيضا وفي الحديث : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما . وذو الحال مفعول لم يسم فاعله ينكر وغالبا حال منه وان لم يتأخر الخ شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعدم تعلق يبين ثم قال :

( وسبق حال ما بحرف جر قد \* أبو ولا أمنعه فقد ورد )

يعني أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند قال المصنف وهذا الذي منعه ولا أمنعه أنا لوروده في كلام العرب وقد استدلل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله :

تسليت طرا عنكم بعد بعدكم \* بذكراكم حتى كأنكم عندي

فطر الحال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن ﴿فان قلت﴾ قد فهم من تخصيصه النع بالجور بالحرف أن ما عدا الجور بالحرف وهو الرفع والنصب والجور بالإضافة لا يمنع أن يسبقه الحال أما الرفع والنصب فلا شك في جواز تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكا زيدا وضربت منطلقا هندا وأما الجور بالإضافة فقد حكى الإجماع على منع جواز تقديم الحال عليه ﴿قلت﴾ هذا المفهوم معطل وإنما خص الجور بالحرف لأنها هي المسئلة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور ومن أجاز تقديم الحال على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضي قوله ولا أمنعه انفراد الجواز بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعا لغيره وسبق مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما مفعول بسبق وهي واقعة على صاحب الحال والضمير في أبوا عائد على النحويين وظاهره أنه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من أن بعضهم أجاز فوجب إعادته على الأكثرين والماء في أمنعه عائد على سبق ثم قال :

( ولا تجز حال من المضاف له \* إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفا \* أو مثل جزئه فلا تخيفا )

الخارجي ولا نهاية ويركن متعارض ركن مؤكدا والخفيفة مبنى وأحذفا له والاحجام بجاء فجيم النكوص والتأخير و يروى بتقديم الجيم على الحاء يوم الوغى أى يوم الحرب متعلق بيركن ومتخوفا حال من أحد والجم بكسر الحاء الموت والغنى لا يرضى الإنسان بهروب يوم الحرب خوفا من الموت فإن الأجل لا يزداد فيه ولا ينقص والشاهد في متخوفا حيث أتى حالا من أحد وهو نكرة وسوغ تقدم النهى بلا (وقوله من غير مسوغ) ليس المراد من غير مسوغ من المسوغات التي ذكرها الناظم حملها على ظاهره بل المراد من غير مسوغ من المسوغات التي ذكرها الناظم والتي زادها عليها النحاة بأن فقد الجميع فهنا يكون غير غالب والناظم يقتضى أنه مهما قدمت المسوغات التي ذكرها إلا ويكون اتیان صاحب الحال نكرة غير غالب وليس كذلك كما علمت (وقوله قعدة رجل) بكسر القاف وفتحها وفي القاموس القعدة مقدار ما أخذ القاعد من السكان (وقوله وعليه مائة أيضا) بصيغة الجمع بكسر الباء جمع أبيض يطلق على الدرهم والمعنى عليه دين قدره مائة درهم ويضا حال من مائة ولا يصح أن يكون تمييزا لأن تمييز المائة لا يكون جمعا وقد يقال إن المسوغ في هذه الأمثلة موجود أما الأول وهو قعدة فمن جملة المسوغات أن يكون الوصف بالحال على خلاف الأصل ومنه هذا لأن قعدة اسم مكان وأما الثاني وهو أيضا فالمسوغ الأخبار بجار ومجرور مقدم ويأتي فيه ما مر في مثال المكودي بنى الدار قائما رجل وأما الثالث وهو قياما فالمسوغ تقديم حال أخرى وهي قاعدا الذي أتى من المعرفة وهي رسول الله صلى الله عليه وسلم (وسبق حال) (قول كدى نحو مررت بهند الخ) لم يمثل بالمذكر نحو مررت بزيد قائما لدفع احتمال أن يكون قائما حالا من التاء (وقوله فلا يجوز عندهم الخ) علما وذلك بأن الأصل في الحال أن يعمل فيها عامل صاحبها والعامل في صاحب هنا حرف الجر وهو الباء وهو ضعيف لا يعمل في شيئين فيجبروا ضعفه بأن قالوا له وان كنت ضعيفا فلا تقنم الحال عليك وان كان العامل الاستقرار (وقوله منها قوله تسليت الخ) البيت من الطويل وطرا بمعنى جميعا حال وطرا وكافة الأزمان للنصب على الحال والتسلي التصبر وذكري مصدر ذكر مضاف إلى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل بذكري أياكم فحذف المضاف إليه الفاعل وهو الياء فاتصل الضمير والألف الموجود الآن في ذكرى للتأنيث وحتى ابتدائية والشاهد في طرا حيث أتى حالا من المجرور بمن مقدم عليه قال الموضح والحق أن البيت ضرورة (وقوله فقد حكى الإجماع على منع الخ) علما ومنع ذلك بأن المضاف والمضاف إليه كالصلة والموصول فكما لا يجوز تقديم ما تعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يجوز أن يتقدم ما تعلق بالمضاف إليه على المضاف ومن لزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه أن تأخر الحال عن المضاف وتقدم المضاف إليه (وقوله هذا المفهوم معطل الخ) أى غير معتبر والتعطيل هو بالنسبة لمفهوم بحرف واما بالنسبة لجر فمعتبر كما قرر هو وحينئذ فالصواب أن يقول إن هذا المفهوم فيه تفصيل والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (ولا تجز) لما أخذ

يعني ان صاحب الحال لا يكون مضافا اليه الا في ثلاثة مواضع الأول أن يقتضى المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل في كونه مصدرا أو اسما فاعل كقوله عز وجل : إلى الله مرجعكم جميعا . ومثله قولك أعجبنى ضرب هند قائمة وأنا ضارب هند قائمة فضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لان الحال لا يعمل فيها الا فاعل أو ما في معناه الثاني أن يكون المضاف جزءا من المضاف اليه كقوله عز وجل : ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا . فالصдор بعض ما أضيف اليه الثالث أن يكون المضاف مثل جزء المضاف اليه في صحة الاستغناء به عن الأول كقوله عز وجل : فاتبعوا إملة إبراهيم حنيفا . لصحة فاتبعوا إبراهيم فلو كان المضاف اليه غير ما ذكر لم يحز اتيان الحال منه نحو جاء غلام هند قائمة وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على ان الحال لا يعمل فيها الا الفاعل أو ما في معناه وان العامل في الحال هو العامل في صاحبها فإذا كان المضاف مصدرا أو اسما فاعل فلا اشكال في انه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معا وإذا كان المضاف بعض ما أضيف اليه أو مثل بعضه صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه وصار العامل فيه في التقدير عاملا في المضاف اليه فالهاء من صدورهم معمولة للاستقرار وإبراهيم معمول لا تتبعوا فحالا مفعول بتجز ومن المضاف متعلق بتجز واللام في له بمعنى الى فان المضاف متعدد بالي وعمله مفعول باقتضى والضمير فيه عائدا على الحال لاعلى المضاف اليه فان المضاف في نحو غلام زيد اقتضى العمل في المضاف اليه وهو جره وقوله فلا تخيفا أى عمل فهو تميم للبيت لصحة الاستغناء عنه \* ثم اعلم ان العامل في الحال إما فاعل أو شبهه أو متضمن معناه دون لفظه وقد أشار الى الأول والثاني بقوله :

( والحال إن ينصب بفعل صرفا \* أو صفة أشبهت المصرفا \* فجاز تقديمه كسرعا \* ذار احل ومخلصا زيدا دعا

يعني ان العامل في الحال اذا كان فعلا متصرفا أو صفة شبيهة به جاز تقديمه على عامله والمراد بالتصرف ما استعمل منه الماضي والمضارع والأمر والمراد بغير المتصرف ما تزم لفظ الماضي والمراد بالشبيهة بالتصرف أن يكون وصفا قابلا لعلامة الفرعية وهى التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير الشبيهة به أفعل التفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ثم أتى بمثالين الأول من الصفة الشبيهة بالتصرف وهو قوله مسرعا ذا راحل فقامبتدا وراحل خبره ومسرعا حال من الضمير المستتر في راحل وهو عائدا على مبتدأ والعامل في الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لانه اسم فاعل والآخ من الفعل وهو قوله ومخلصا زيد دعا فزيد مبتدأ ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد ومخلصا حال من ذلك الضمير والعامل في الحال دعا وهو فعل متصرف وفهم منه انه اذا كان العامل فعلا غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالتصرف لم يحز التقديم فلا يجوز في نحو ما أحسن هند متجردة أن تقول متجردة ما أحسن هند ولا ما متجردة أحسن هند وكذلك لا يجوز في نحو هند أجمل من زيد متجردة هند متجردة أجمل من زيد وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين احدهما ماذكر وهو أن يكون الحال متقدما على ما أسند اليه العامل والاخرى أن يكون الحال متقدما على العامل فقط فمثالهما في المثال الأول ذا مسرعا راحل وفي المثال الثانى زيد مخلصا دعا وأما قصد الصورتين الأولين للتنبية على جواز تقديمه على ما أسند اليه العامل فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أخرى والحال مبتدأ وان ينصب شرط

من كلامه انه يجوز اتيان الحال من المجرور بالحرف كأنه قيل له هل يأتي من المضاف اليه أم لا فقال ولا تجز (قول كدى كقوله عز وجل : الى الله مرجعكم الخ) ظاهره ان مرجع مصدر وليس كذلك بل هو اسم مصدر لرجع لان المبدوء بعم زائدة ان كان للمفعلة كقائلة ومخاصمة فهو مصدر حقيقة وان كان لغير المفاعلة كمرجع فهو اسم مصدر (وقوله وان العامل في الحال هو العامل الخ) هذا مذهب الجمهور والصحيح عند ابن مالك وصاحب المغنى خلافه (وقوله فهو تميم للبيت الخ) قد يقال انه غير تميم بل للرد على من منع ما عدا المسئلة الأولى وقال لا شاهد في إخوانا في الآية لاحتمال انه منصوب على المدح ولا في حنيفا لاحتمال أن يكون حنيفا حالا من ملة لأن المراد بالملة الدين وما احتمل وأصله فلا تخيفن الاستدلال ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال أو مثالين قال أبو حيان فيكون الناظم علم انه لا بد من الرد عليه فقال فلا تخيفا وأصله فلا تخيفن بنون التوكيد الخفيفة أبدلت في الوقف ألفا والحيث الميل (والحال إن ينصب) (قول كدى قابلا لعلامة الفرعية) لان التأنيث فرع التذكير والتثنية والجمع فرعا الافراد (وقوله والصفة المشبهة) ﴿ان قلت﴾ الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم لقوله فيما يأتي وسبق بالعمل فيه مجتنب فكيف يقال هنا انه يجوز التقديم ﴿قلت﴾ هذا الشرط انما هو بالنسبة الى رفع الفاعل ونصب المفعول حيث عملها بطريق الشبه بالفعل وعملها في الحال لما فيها من راحة الفعل (قوله وغير الشبيهة به أفعل التفضيل الخ) ظاهره ان أفعل التفضيل لا يطابق مطلقا مع ان محل لزوم عدم المطابقة فيه مخصوص بما اذا كان مجردا من أل والاضافة أو مضافا الى نكرة عملا بقوله وان لمنكور يضاف أو جرذا الخ والمقرون بأل تلزمه المطابقة عملا بقوله وتلوا طبق والعدله انه لما كان المقرون بأل قيل انه صفة شبهة أطلق في اسم التفضيل (وقوله وأما قصد الصورتين الخ) أى المثالين وهذه عبارة غير جيدة والأولى أن يقول واقتصر في المثالين

وبفعل متعلق بـ ينصب وصرفا في موضع الصفة لفعل أو صفة معطوف على فعل وأشبهت الصرفاء جملة في موضع الصفة لصفة والفاء جواب الشرط وجائز خبر مقدم وتقديمه مبتدأ ثم أشار الى الثالث فقال :

(وعامل ضمن معنى الفعل لا \* حروفه مؤخران لن يعملان)

يعنى ان العامل في الحال اذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه ثم مثل ذلك بثلاث كلمات فقال : ( كـ تلك ليت وكـان ) فـ تلك اسم اشارة وفيها معنى الفعل وهو اشير وليس فيها حروف الفعل الذى يفهم منه وليت حرف تمن وفيها معنى الفعل وهو أتمنى وكـان حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه وفهم من دخول الكاف على تلك أن ذلك مطرد في أسماء الاشارة كلها فمثال اسم الاشارة تلك هـندة منطقة وذلك عمرو وضاحكا ومثال التنى ليت عمرا مقيما عندنا ومثال التشبيه كأنك طالعا البدر فالعامل في الأول تلك لتضمنها معنى أشير وفي الثاني ليت لتضمنها معنى أتمنى وفي الثالث كأن لتضمنها معنى أشبه وفهم أيضا من الكاف ان ذلك غير محصور فيما ذكر وما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجى وحروف التنبيه وأما في الشرط والاستفهام المقصود به التعظيم ثم قال : ( وندر \* نحو سعيد مستقرا في هجر ) هذا أيضا من العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كما في نحو زيد عندك قاعدا وسعيد في هجر مستقرا فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما الظرف والمجرور لئيبهما مناب استقرار أو مستقر والحال في هذا المثال الذى ذكر مؤكدة لأن التقدير سعيد استقرار في هجر مستقرا وانما فصل هذه المسئلة من تلك وما ذكر بعدها وان كانت مثلها في تضمن معنى الفعل دون حروفه لأنه قد سمع فيها تقديم الحال على عاملها ولذلك أتى بالحال في المثال الذى ذكر وهو مستقر امقدا على عامله وهو في هجر ومثله قوله عز وجل في قراءة من قرأ : والسموات مطويات بيمينه . بنصب مطويات ومن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الألفحش ونحو فاعل بندر وسعيد وما بعده جملة اسمية محكية بقول محذوف تقديره وندر نحو قولك ثم قال :

( ونحو زيد مفردا أنفع من \* عمرو معانا مستجاز لن يهن )

على الصورة الأولى للتشبيه الخ ( وعامل ضمن ) هذا كأنه مفهوم قوله أو صفة فيما مر ذكر لما فيه من التفصيل لأن منه ما يمنع أصلا ومنه ما يجوز على قلة وهو قوله وندر نحو الخ ( قول كدى فالعامل في الأول الخ ) فيكون العامل في الحال وصاحبها واحدا وهو تلك عملت في صاحبها من جهة كونها مبتدأ وعملت في الحال لما فيه من راحة الفعل فهي عاملة في شيئين باعتبارين مختلفين وكذلك يقال في ليت وكـان وغيرهما فسؤال الأزهرى غير وارد من أصله ( وقوله مما ضمن معنى الخ ) مثال الترجى لعل الحبيب مقيما عندنا فمقيما حال من الحبيب والعامل في الحال وصاحبها لعل لأن معناها أترجى ومثال التنبيه ها عمرو منطلقا عندنا فمقيما حال من عمرو والعامل في منطقا ها لأن فيها معنى الفعل وهو انتبه والعامل في صاحبها وهو عمرو والابتداء ومثل بعضهم بهذا يدمي فمقيما حال من زيد والعامل في الحال وصاحبها يدمي فمقيما حال من زيد والعامل في صاحبها المبتدأ فيكون عامل الحال وصاحبها في المثالين مختلفا \* واعلم ان هاء التنبيه لا يمكن جعلها عاملا في كل مثال إلا إذا بنينا على أن عامل الحال غير عامل صاحبها كفي المثالين وإذا قلنا بذهب الجهور فلا تكون عاملة قطعا فالأولى للسكودى أن يحذفها ومثال أما في الشرط أما عاملا فعالم حال عامله أما لانها قائمة مقام اداة الشرط وفعله والتقدير مهما يذكر شخص في حال علم فهو عالم ( وقوله والاستفهام ) هو بالرفع معطوف على الترجى لا بالجر عطف على الشرط لاقتضاءه ان اما تكون في الاستفهام وليس كذلك ومثلا له بشرط بيت وهو : \* يا جارتا ما أنت جارة \* وجعلوا أنت مبتدأ وما خبر وجارة حال من معمول ما ولم ينصوا على صاحب الحال ولعله ضمير في الوصف الذى نابت عنه ما والتقدير أنت عظيمة في حال كونك جارة وقال أبو حيان بل لا شاهد فيه لاحتمال أن يكون جارة تميزا وما نافية حجازية وأنت اسمها وجارة خبرها أو تيمية وجارة بالرفع خبر أنت والمعنى ما أنت جارة بل أعظم تأمل ( وندر نحو سعيد ) هذا مستثنى من قوله وعامل ضمن الخ كأنه قال مهما كان العامل مضمنا معنى الفعل دون حروفه الا ولا يتقدم الحال عليه محله إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور وإلا فيجوز التقديم بقلة ( قول السكودى باسم ما الحال له الخ ) اسم بالتنوين وما نافية والمعنى باسم ليس هو صاحب الحال في اللفظ وإنما صاحبه ضميره الذى في الظرف أو عديله ومحتمل أن تكون موصولة ويقدر المضاف بين اللام والهاء أى الضمير ويدل له ما في بعض النسخ باسم الذى الحال له ( وقوله من تلك ) أى من لفظ تلك المذكورة في قوله كتلك ومراده بما ذكر بعده ليت وكـان ولو قال من تلك ولعل وكـان لكان أخصر وأوضح في المراد ( وقوله وهو في هجر ) هجر اسم مدينة باليمن يجوز فيه الصرف وعدمه باعتبار المسكن والبقة ( وقوله من قرأ ) الذى قرأ بذلك هو الحسن البصرى فالسموات مبتدأ ويصينه خبر ومطويات حال من الضمير المستتر الذى انتقل للجار والمجرور هكذا قال الناظم تبعا للأخفش والحق خلافه انظر الموضح ( نحو زيد مفردا ) هذا مستثنى من



قد تقدم ان أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لسكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال لكن له منزلة على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه بين حالين كالمثال المذكور ونحو مبتدأ وخبره مستجاز وزيد مبتدأ وخبره أنفع وفي أنفع ضمير مستتر عائد على زيد ومفردا حال من ذلك الضمير ومن عمر ومتعلق بأنفع ومعانا حال من عمر والعامل فيها أنفع وأصله زيد أنفع في حال كونه مفردا من عمر وفي حال كونه معانا وإنما كان أنفع عاملا في الحالين لأن صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور بمن مفعولان له والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وقوله لن يهن أى لن يضعف وهو خبر بعد خبر ثم قال :

( والحال قد يحىء ذا تعدد \* لمفرد فاعلم وغير مفرد )

يعنى أن الحال قد يحىء متعددا أى متكررا والمراد بالمفرد غير التكرار وغير المفرد للتكرار فمثال المفرد جاء زيد را كبا ضاحكا فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها وشمل قوله وغير مفرد ثلاث صور الأولى أن يكون صاحب الحال متعددا والحال مجتمعة نحو : وسخر لكم الشمس والقمر دائبين. الثانية أن يكون بتفريق مع عدم ايلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرًا الثالثة أن يكون بتفريق مع عدم ايلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرًا والاختيار في نحو هذا مع عدم

مفهوم قوله أو صفة أشبهت المصرفا ولذلك قال السكودي قد تقدم ثم إن المأخوذ من قول الناظم نحو ان المراد أن توسط اسم التفضيل بين حالين أعم من أن يختلف الحالان والذاتان كما هنا أو يتحد الذاتان ويختلف الحالان كزيد مفردا أنفع منه معانا أو عكسه كزيد مفردا أنفع من عمر ومفردا وأما اتحاد الجميع فمحال وبه يسقط قول السيوطي في النكت ان كلام المصنف قاصر نعم المصنف يقتضى جواز تقديم أحد الحالين وجواز تأخيرها معا ويظهر من كلامه أنه الأصل وليس كذلك بل تقديم الحال الفاضلة وتأخير المفضولة وتوسط اسم التفضيل بينهما واجب كما نكت به الموضح والجلال الدين السيوطي في هذه المسئلة تأليف سماه تحفة النجباء في قولهم هذا بسرا أطيّب منه رطباً ( مستملحة ) ذكر الراعي هنا مقامة ظريفة قال السكودي وغيره يجوز تقديم الحال على الظرف والجار والمجرور لتضمنهما معنى الفعل دون حروفه فوصل الخبر لأفعل التفضيل فنادى بالويل والعيول وقال يا للعجب ما السبب متى أنزلت إلى الحضيض السافل ورفع الظرف والمجرور لا على المنازل مع أنى تضمنت حروف الفعل ومعناه فوا أسفاهوا أسفاه وما ذلك إلا لقلة السعد ثم أطرق مليا وأشد :

وكم من ملىح لا يعز وضده \* يقبل منه العين والحد والقم  
هو الجد خذه ان أردت مسلما \* ولا تطلب التعليل فالأمر مبهم

ثم انه أغرورقت عيناه وتنفس تنفس الأواء وقال :

وحقك ما عدمت أثر مجد \* ولا عجزت خوئى عن سباق  
ولكنى بليت بسوء سعد \* كما تبلى المليحة بالطلاق

فلما غص بالبكاء مما بثه من الشكوى استرجع إلى شديد القوى وتأسى بقول الزمخشري :

وأخرنى دهرى وقدم معشرا \* على أنهم لا يعلمون وأعلم  
ومذ أفلح الجهال أيقنت أننى \* أنا اليم والأيام أفلح أعلم

ثم إنه لما أفاق من غمّته وما خامره من سكرته قال لا يرفع الجزع البلوى ولا إلى لئيم من شكوى ثم انه توجه لقاضى القضاة وامام النحاة فلما وقف بين يديه سلم عليه وقال أيد الله القاضى وتقبل منه المستقبل الماضى :

يا حار لا أرمين منكم بداهية \* لم يلقها سوقة قبلى ولا ملك

فقال القاضى أوجز في الكلام وبين المقصود والمرام فلما شرح له القصة قال له أزلت عن قلبك كل غصة وحق من رفع الخضرا وبسط الغبرا لأجبرن قلبك المكسور ولأسكننك أعالي القصور ولأوسطنك بين حالين حتى تكون بينهما كهلال بين نجمين وأنشده ونحو زيد مفردا أنفع من عمر والخ من كلام العرب هذا بسرا أطيّب منه رطباً ( قوله لن يهن أى لن يضعف ) مضارع وهن يهن وأصله يوهن فخذفت الواو لوقوعها بين عدوتها وهما الياء والكسرة ( والحال قد يحىء ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للناظم قلم الحال وصف لصاحبها فى المعنى وخبر عنه والنعت والخبر يجوز تعددهما وقد مر وأخبروا باثنين أو بأكثر ويأتى وان نعوت كثرت فهل الحال تعدد أم لا فأجاب بأنه يتعدد ( قول السكودي أى متكررا ) الأولى أن يقتصر على متعدد فلا يفسر بالتكرار لأن التكرار يقتضى أنه لا بد من إعادتها بلفظها نحو : وسخر لكم الخ فداثنين حال مؤسسة بمعنى دائمين والأصل دائبة ودائب أغلب جانب المذكر لا تفاق الحالين لفظا ومعنى مع أنه لا يشترط تكرارها بلفظها ( وقوله الثانية أن يكون بتفريق الخ ) الذى يظهر أن هذه الصورة لا تشملها الناظم ولا تدخل في كلامه ولم يذكرها الله سبحانه وقوله مع عدم

القرينة جعل الأول للثاني والثاني للأول لمصعدا في المثال حال من زيد ومنحدرا حال من التاء في لقيت والحال مبتدأ وخبره قد يجيء الخ والظاهر في قد أنها للتحقيق لا للتقليل ولمفرد متعلق يجيء \* ثم اعلم أن الحال على قسمين مبنية وقد تقدمت ومؤكدة وهي على قسمين مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون الجملة وقد أشار إلى الأول بقوله : ( وعامل الحال بها قد أكد ) يعني أن العامل في الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين الأول أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل : وأرسلناك للناس رسولا . الثاني أن تكون موافقة لعاملها بمعنى لا لفظا كقوله عز وجل : ولا تعشوا في الأرض مفسدين . لأن العشو هو الفساد ولهذا المثال أشار بقوله : ( في نحو لا تعث في الأرض مفسدا ) ففسدا حال من الفاعل بتعث المستر والعامل له تعث وهو موافق له في معناه دون لفظه ثم أشار إلى القسم الثاني من الحال المؤكدة فقال :

( وان تؤكد جملة فمضمرة \* عاملها ولفظها يؤخر )

يعني أن الحال نجية مؤكدة للجملة ويجب أن يكون عاملها مضمرا وأن تكون واجبة التأخير مثال ذلك زيد أبوك عطوفا فالعامل فيها واجب الحذف وتقديره ان كان المبتدأ غير أنا أحقه أو أعرفه وان كان أنا حقني أو أعرفني وإنما لم يصح تقديره أعرف أو أحق مع كون المبتدأ أنا لما يؤدي إليه من تعدى فعل الفاعل المضمرة المتصلة إلى ضميره المتصلة لأن التقدير أعرفني فيكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا مع كونهما ضميرين متصلين وإنما وجب تأخير الحال لأنها مؤكدة للجملة والمؤكد بعد المؤكد ويشترط في الجملة المؤكدة أن تكون اسمية وأن يكون جزأها معرفتين وأن يكونا جامدين وفهم كونها اسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكد لعاملها والمؤكد لعاملها فعلية وهذه قسميتها فوجب أن تكون اسمية وفهم اشتراط كون جزأها معرفتين من تسميتها مؤكدة

القرينة ) فلو كانت القرينة موجودة بأن كان أحدهما لمذكر والآخر لمؤنث فلا اشكال نحو لقيت هنداً راكباً راجلة أو لقيت هنداً راجلة راكباً فالمؤنث للمؤنث والمذكر للمذكر تقدم أو تأخر ( وقوله جعل الأول للثاني والثاني للأول ) فيكون من اللف والنشر المعكوس وهو أولى عند البيانين من المرتب لأنه في المعكوس أحد الخالين ولي صاحبه ولم يفصل إلا بين أحد الخالين من صاحبه وفي جعله مرتبا يكون فيه الفصل بين كل حال وصاحبه وقول الأزهرى ان اللف المرتب أولى ورتب سؤالا وجوابا مردود وعكس المصنف بان تكون الحال مفردة وما قبلها متعدد فان كان هنالك قرينة عمل عليها نحو ضربت هنداً عمرا راكبة أورا كبا فالأمر واضح والافالخثار أن تكون الحال من الآخر نحو لقيت زيدا راكباً فالخثار أن تكون حالا من زيدا لامن التاء وزاد المصنف فاعلم للرد على ابن عصفور والفارسي حيث منعا تعدد الحال المفرد ( وقوله مبنية ) هي التي يقال لها مؤسسة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها كجاء زيد راكباً فالر كوب لا يستفاد الا من الحال والمؤكد هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها ( وعامل الحال ) ( قول كدى وذلك على قسمين الأول الخ ) اعلم أن الحال المؤكدة فيها أقوال ثلاثة المنع مطلقا الجواز مطلقا التفصيل فان وافق الحال عامله لفظا ومعنى امتنع الحذف والابراز وهو مذهب الجمهور ولو مثل للقسم الأول لكان فيه الرد على المانع مطلقا وأما تفصيله وأما تمثله للقسم الثاني فلا يكون فيه الرد على المانع مطلقا ثم ان تعث بفتح التاء مجزوم بلا الناهية وعامة جزمه حذف الألف وهو من عثي كرجا بفتح الجيم ومعنى عثي أفسد ( وان تؤكد ) ( قول كدى ان كان المبتدأ غير أنا ) أى غير ضمير متكلم وأحق بفتح الهمزة وضم الحاء مبنى للفاعل من الثلاثي بمعنى حققت الشيء واعرف بفتح الهمزة وكسر الراء من عرف قاله الهماميني وما في ابن غازي من البناء للمفعول غير ظاهر ( وقوله من تعدى فعل الفاعل المضمرة الخ ) معنى هذه العبارة انه يلزم على ذلك أنه يتعدى الفعل وهو أعرف أو أحق الذي فاعله ضمير متصل الى ضمير آخر وهو المفعول وهو لا يجوز ( وقوله فيكون الفاعل والمفعول الخ ) علله الرضى بان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا في غيره والمفعول مؤثرا لغيره وأصلهما التغير بينهما معنى ويجب تغاير اللفظا فان اتحد معنى كره اتفاقهما لفظا فلا يقول فيما إذا كانا ظاهرين ضرب زيد زيدا تريد أن زيدا ضرب نفسه ولا فيما إذا كانا ضميرين ضربتني بضم التاء تريد أن المتكلم ضرب نفسه ولا ضربتك بفتح التاء تريد أن المخاطب ضرب نفسه فاذا أردت أحد هذه الثلاثة تعين ان يقال ضرب زيد نفسه وضربت نفسك والنفس المفعول وان كانت نفس الفاعل من جهة المعنى لكن لما أضيفت صارت كأنها غيره لأن الغالب في المضاف أن يكون مغايرا للمضاف اليه وهذا في غير أفعال القلوب وأما أفعال القلوب فيجوز أن يتحد الفاعل والمفعول به لفظا نحو ظننتي قائما لأنه ليس في الحقيقة المرفوع فاعلا والمنصوب الأول مفعول به وإنما المفعول به مضمون الجملة اه كلام الرضى بمعناه . ( وقوله وفهم كونها اسمية الخ ) هذا لا يصح لأن المؤكدة لعاملها تارة يكون العامل فعلا كما مر وتارة يكون اسما نحو هذا عاث في الأرض مفسدا ( وقوله والمؤكد لعاملها فعلية ) لا معنى لهذا الكلام لأن المؤكد للعامل هو الحال

لأنه لا يؤكدا ما قد عرف وفهم اشتراط كون جزأيه جامدين من قوله وان تؤكدا جملة لأنه لو كان أحد جزأيه مشتقا لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الأول وان تؤكدا شرط وجوابه فمضمرة عاملها ومضمرة خبر مقدم وعاملها مبتدأ وقوله ولفظها يؤخر جملة مستأنفة أفادت حكما غير الأول ثم اعلم أن الحال على قسمين مفردة وهو الأصل وقد تقدم وجملة ولما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني فقال : ( وموضع الحال تجيء جملة ) يعني أن الجملة تقع في موضع الحال فيحكم حينئذ عليها أنها في موضع نصب وشمل قوله جملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية ومثل للجملة الاسمية فقال ( كجاء زيد وهو ناو رحله ) وموضع ظرف مكان والعامل فيه تجيء أى تجيء الجملة في موضع الحال ثم قال :

( وذات بدء بمضارع ثبت \* حوت ضميرا ومن الواو خلت )

يعنى أن الجملة الواقعة في موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت فإنها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال وتخلو من الواو نحو جاء زيد يضحك وجاء زيد تقاد النجائب بين يديه وأتالم يقتن الفعل المضارع المذكور بالواو لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكما لا تدخل الواو على المفرد فتقول قائم زيد وضاحكا فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع وذات مبتدأ وهو مؤنث ذو معنى صاحب ومضارع متعلق بيده وثبت في موضع الصفة لمضارع وحوت ضميرا في موضع الخبر لاندات وخت معطوف على حوت ومن الواو متعلق بخلت والجملة خبران عن ذات ثم قال : ( وذات واو بعدها أنو مبتدأ \* له المضارع اجعلن مسندا )

يعنى أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت إذا وردت من كلام العرب مقترنة بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية بل ينوى بعد الواو مبتدأ ويجعل الفعل المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ قصير الجملة الاسمية وما ورد من ذلك قول العرب قت وأصاك عينيه ومعنى أصاك أضرب قال الله تعالى : فصكت وجهها . أى ضربته وذات مفعول بفعل محذوف يفسره أنو ويجوز رفعه على الابتداء وخبره أنو وبعدها متعلق بانو والمضارع مفعول أول باجعلن ومسندا مفعول ثان وله متعلق بمسندا والمهاء في بعدها عائدة على الواو والضمير في له عائدة على المبتدأ والتقدير أنو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ واجعل المضارع مسندا لذلك المبتدأ النوى ثم قال :

( وجملة الحال سوى ما قدما \* بواو أو بمضمر أو بهما )

يعنى أن الجملة الواقعة حالا إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتى فيها بالواو وحدها نحو جاء زيد والشمس طالعة أو بالمضمر دون الواو ونحو جاء زيد يديه على رأسه أو بالمضمر والواو معا نحو جاء زيد ويديه على رأسه إلا أن قوله سوى ما قدما شامل للجملة الاسمية مثبتة ومنفية وللجملة الفعلية المصدرة بالماضى مثبتة ومنفية وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفى وليس على إطلاقه بل فيه تفصيل ذكره الشارح فانظر هناك والعذر له في إطلاقه أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الوجه الثلاثة فاعتمد في ذلك على الأكثر وجملة الحال مبتدأ وخبره بواو وما بعدها عطف عليه والعامل هنا في الجور الواقع خبرا ليس بكون مطلق بل تقديره مستعمل أو جاء وحذف للعلم به وأو للتخير وسوى استثناء وما موصولة واقعة على

والحال اسم لا فعل وتعمل بعضهم لا دليل عليه ( وقوله لأنه لا يؤكدا ما قد عرف الخ ) فيه نظر إذ النكرة قد تؤكدا على أن المؤكدا كدهنا مضمون الجملة لا طرفاها واشتراط التعريف أنما هو للظرفين قاله شيخنا سيدي على قصاره ومثال كون أحد جزأيه مشتقا زيد معتكف صائما ( وقوله ثم اعلم أن الحال على قسمين الخ ) جعلها قسمين تبع الظاهر الناظم وجعلها غير ثلاثة أقسام والقسم الثالث مما يقع حالا الظرف والجار والجور ولعل الناظم لم يذكرهما لأنها متعلقان بمحذوف أن قدر مفردا فهما داخلان في المفرد وان قدر فعلا فهما داخلان في الجملة ( وموضع الحال تجيء جملة ) أطلق في الجملة مع أنها مقيدة بقيود ثلاثة كونها خبرية ذات رابط غير مصدرة بدليل استقبال اتكالا على المثال على عادته لأن المثال مستوف للشروط ( قول كدى فيحكم حينئذ عليها الخ ) هذا رفع للعموم الذى في قوله وموضع الحال تجيء جملة وهل يحكم عليها بأنها حال أولا يبقى ما هو أهم لكن هذا العموم يخصه قوله وجملة الحال سوى الخ ( وذات واو ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له فان ورد من كلام العرب وقوع المضارع المثبت بعد الواو فبأى شيء تؤوله فقال وذات الخ ( وقول كدى بفعل محذوف الخ ) لا يصح لفساد المعنى ( وقوله ويجوز رفعه على الابتداء الخ ) فيه نظر لأنه لا ضمير يعود على المبتدأ وأما ضمير بعدها فهو عائدة على الواو ( وأجيب ) بأن بعدها على حذف مضاف أى بعدوا وهو لم يبين السكودى أعراب قول الناظم له المضارع اجعلن الخ وقد سئل سيدي العري برده عن أعراب قول ابن مالك له المضارع اجعلن مسندا ( ان قلتم ) هو نعت لمبتدأ لزم منه وقوع الجملة المنعوت بها طليعية وان قلتم معطوف على جملة أنو ( قلنا ) لا يصح لأن المعطوف على الخبر خبر ولا رابط هنا في الجملة المعطوفة فأجاب باختيار الثانى وان الأصل اجعلن المضارع مسندا لمبتدأها ثم أتى بالضمير الذى هوها مكان الظاهر الذى هو لفظ مبتدأ وذكر لوقوعه موقع المذكر فيكون الضمير في له هو الرابط اه . ( قلت ) والظاهر أنه مستأنف كأنه لما قال وذات واو بعدها كأنت قائلا قال له وما تفعل بالمضارع قال له المصنف اجعلن الخ ( وجملة الحال ) ظاهر تقدير كدى ان أوفى الموضعين في النظم للتخير وصرح به بعد فيقتضى أن كل ما يجوز

الجملة للتقدمة ثم اعلم أن العامل في الحال قد يحذف وحذفه على نوعين جائز وواجب والى النوعين أشار بقوله :

(والحال قد يحذف ما فيها عمل \* وبعض ما يحذف ذكره حظل)

ويحذف جوازا إذا دل عليه دليل لغوي أو حالي فاللفظي كما إذا تقدم ذكره كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت والحالي كقولك للقدام من سفر مبرورا مأجورا أي قدمت ولك في هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول جئت راكبا وقد مت مبرورا ويحذف وجوبا إذا جرى مثلا كقول بعض العرب حظين بنات صلفين كنات فحظين و صلفين حالان والعامل فيهما عرقم والحظين اسم فاعل من حظي المشتق من الخطوة و صلفين من الصلف وهو عدم الخطوة يقال صلفت المرأة صلفا إذا لم تحظ عند زوجها وأبغضها والبنات جمع بنت والكنات جمع كنة وهي زوجة الابن فبنات وكنات منصوبان على التمييز ومن حذف عامل الحال وجوبا إذا سدت مسد الخبر وتقدم في باب الابتداء والحال مبتدأ وقد يحذف خبره وما مفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل في الحال والضمير في فيها عائد على الحال والضمير المستتر في عمل عائد على ما وبعض مبتدأ وما موصولة واقعة على العامل ويحذف صلتها وذكرة مبتدأ ثان وخبره حظل والجملة خبر عن بعض ومعنى حظل منع .

﴿ التمييز ﴾

التمييز هو الاسم المنكرة المضمن معنى من لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة أو أجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله ويقال فيه في الاصطلاح تمييز وتميز وتفسير ومفسر وتبيين ومبين قال :

( اسم بمعنى من مبين نكره \* ينصب تمييزا بما قد فسر )

اسم جنس وبمعنى من يشمل التمييز واسم لا والمفعول الثاني من نحو استغفر الله ذنبا والمشبّه بالمفعول به نحو الحسن الوجه ومبين مخرج لما سوى التمييز والمشبّه بالمفعول به ونكرة مخرج للمشبّه بالمفعول به وحكم التمييز النصب وهو المنبّه عليه بقوله ينصب وفيهم من قوله بما قد فسر أنه الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المحملة النسبة

فيه الضمير من غير ما يمر يجوز فيه الواو وليس كذلك كما يؤخذ من قوله والعذر له الخ وحمله على هذا يوجب في النظم فسادا إذ منهما يتعين فيه الضمير ومنهما يتعين فيه الواو ومنهما يجوز فيه وجهان فالصواب أن أول التفصيل والتقسيم ويكون في النظم أجمال وحمله على أن الأجمال أولى من حمله على الفساد وقد ذكر الموضح غالب الأقسام ومن أراد استيفاء الأقسام الثلاثة فعليه نحواشي التوضيح (والحال قد يحذف) (قول كدى إذا دل عليه دليل الخ) ﴿ ان قلت ﴾ من أين يؤخذ هذان كلام المصنف ﴿ قلت ﴾ من قوله سابقا ويحذف الناصب ان علما اذهومن أفراد تلك القاعدة وإنما أعاده هنا لأن ذكر كل في باب أولى (وقوله كقول العرب الخ) في المحكم هذا مثل يضرب لمن طلب حاجة فأصاب بعضها وعسر عليه البعض ( وقوله اسم فاعل) الأولى أن يقول جمع حظي كولي صفة مشبهة من حظي يحظى فهو حظي كفرح يفرح فهو فرح ثم جمع جمع مذكر سالما قليل حظين وأصله حظيين بياء في الأولى لام السكامة مشددة استقلت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ما كانا حذفت الأولى ثم كسرت الحاء اتباعا لحركة الظاء أو تقول استقلت الكسرة على الياء الأولى فنقلت لما قبلها بعد سلب فتحة الحاء ثم التقي سا كنان الخ (وقوله يقال صلفت) بكسر اللام كفرح تصلف فهي صلف ففعل به ما مر في حظين إلا أن الصاد يتعين بقاء فتحها ولا يجوز فيه الكسر لئلا يؤدي لاجتماع خمس كسرات كسرة الصاد واللام والفاء والياء مقدرة بكسرتين والمعنى أن لكم شرفا على غيركم فمن أجل هذا يرى لبناتكم شرف عند أزواجهن وبنات الناس عندكم لا ترون أتم لهم منزلة لشرفكم عليهن والله أعلم .

﴿ التمييز ﴾

هو في الأصل مصدر ميز تمييزا وهو من باب اطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ومعناه لغة فصل الشيء من غيره قال تعالى : وامتازوا اليوم أي المجرمون . أي انفصلوا من المؤمنين واصطلاحا أشار له المكودي وتعريفه مساو لتعريف الناظم فالأولى للاقتصار على تعريف الناظم وبين معنى قول الناظم مبين بأن يقول مبين لما قبله إلى آخر كلامه (قول المكودي مجمل الحقيقة الخ) مثاله هذا شبر أرضا ومثال نسبة الفعل إلى فاعله : اشتعل الرأس شيئا . ونسبة الفعل إلى المفعول : وفجرنا الأرض عيونا . وقد يكون محولا عن المبتدأ نحو زيداً أكثر مالا إذا الأصل مال زيد أكثر وقد يكون غير محول عن شيء نحو لله دره فارسا ( اسم بمعنى من) (قول كدى واسم لا الخ) أما اسم لا فهو على معنى من التي للاستعراق والمفعول الثاني على معنى من الابتدائية كأنه قال أستغفر الله من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى وقد اعترض تعريف الناظم بأنه غير جامع لأن من التمييز ما ليس على معنى من كطاب نفسا أنت أعلى الناس منزلا وحسن وجهها فيكون خارجا عن قوله بمعنى من ومنه ما ليس مبينا ومنه تمييز التوكيد كقوله تعالى : إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا . فان شهرا تمييز ولم يبين شيئا لأنه مستفاد من الشهور فيكون خارجا عن قوله مبينا

أما الاسم المجلد فلا إشكال في أنه هو الناصب له وهو متفق عليه. وأما الجملة ففيها خلاف فقيل الناصب له الفعل نحو طاب زيد نفسا أو ما أشبهه نحو زيد طيب نفسا وقيل الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على ظاهره فإنه قد نص بعد على أن العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه والعذر له أن التمييز في هذا النوع لما كان رافعا لابهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الابهام عنه وقوله اسم خبر مبتدأ مضمرة تقديره هو اسم أي التمييز اسم وبمعنى من في موضع الصفة لاسم ومن مضاف إليه ومبين نعت لاسم ونكرة نعت بعد نعت وينصب جملة مستأنفة وتعيينا منصوب على الحال وبما يتعلق وينصب وما موصولة واقعة على العامل وهو الفسر وقد فسره في موضع الصلاة والضمير العائد على الوصول الهاء في فسرته وفي فسرته ضمير مستتر عائد على التمييز ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب الخ الجملة خبر له والأول أظهر ثم مثل فقال :

(كشبر أرضا و قفيز برا \* ومنون عسلا و تمرا)

فأتى بثلاثة من المثل الأول المسوح وهو شبر أرضا والثاني السكيل وهو قفيز برا والثالث الموزون وهو قوله ومنون عسلا و تمرا وبقي عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسيدكره في بابيه وقوله أرضا تمييز لشبر و برا تمييز لقفيز وعسلا و تمرا تعيينان لمنون والمنون تشبيهة منا وهو الرطل ثم قال :

(وبعد ذى وشبهها اجرره اذا \* أضفتها كد حنطة غذا)

الإشارة بنى إلى ما دل على مساحة أو كيل أو وزن ففهم من ذلك أن التمييز بعد العدد لا يحىء بالوجهين وقوله اذا أضفتها أى اذا أضفتها إلى التمييز المنصوب فتقول شبر أرض و قفيز بر ومنوا عسل و تمر وقوله كد حنطة مبتدأ ومضاف إليه وغذا خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك مد حنطة غذا ثم قال : (والنصب بعدما أضيف وجبا \* ان كان مثل ملء الأرض ذهباً) يعنى ان الميز اذا أضيف إلى اسم آخر غير التمييز وجب نصب التمييز وفهم من قوله ان كان مثل ملء الأرض ذهباً انه لا يجب نصبه الا اذا كان كالمثال المذكور في كونه يصح اغناؤه عن المضاف إليه اذا لم يجوز ملء ذهب فلو صح اغناؤه عنه لم يكن النصب واجبا نحو هو أحسن الناس رجلا اذ يجوز أن تقول هو أحسن رجل

وأجاب ابن هشام في الحواشي عن الأول بأنه ليس المراد بكونه على معنى من أنه يصح التصريح بها قبله المراد التمييز معناه بيان الجنس كما أن تكون لذلك أيضا فيكون ذلك القسم داخلا وأجيب عن الثاني بأن التمييز مبين في نفسه مع قطع النظر عما يعين معناه قبل ذكره فتدخل الآية (وقوله أما الاسم المجلد فلا إشكال الخ) (ان قلت) ما وجه أعمال الاسم الخ في التمييز مع أنه جامد (فالجواب) لشبهه بالمبتدأ في الطلب فالمبتدأ عمل في الخبر لطلبه له من جهة المعنى والمميز عمل في التمييز لانه محتاج إليه ليبينه ويفسره ولشبهه بعض منه باسم الفاعل كعشرين فإنه يشبهه بضاربين (وقوله قد نص بعد الخ) في قوله والفاعل المعنى انصب بـ فافعل الخ وفي قوله والفعل ذو التصريف تر اسبقا وقال الأشموني ويحتمل أن الناظم ذهب هنا على قول ابن عصفور ونسبه للمحققين وذهب فيما يأتي على القول الآخر فيكون حينئذ قولان وعلى هذين الاحتمالين يكون كلام الناظم عاما في تمييز الذات والنسبة وقال يس الصواب أن ما واقعة على تمييز الذات فقط ويكون قوله كشبر أرضا حلا من الضمير في نصب أو من ما أو من الهاء في فسرته فيكون المصنف انما تكلم على تمييز الذات وتكلم فيما يأتي على تمييز النسبة وبهذا يتضح المقام لدوى الأفهام فهى تقارير ثلاثة الظاهر الاخير وهو ما قرره يس (وقوله قد رفع الابهام عنه) أى عن الفعل فهو داخل تحت قول المصنف بما قد فسره لانه انما فسر الفعل (وقوله والأول أظهر) الأولى الثاني وعليه اقتصر الشاطبي ووجهه الأزهرى في معربه (كشبر أرضا) (قول كدى الأول المسوح) يقال مسحت الأرض مسحاً أى ذرعتها ذرعا والاسم المساحة بكسر الهمزة وفتحها (وقوله وهو قفيز الخ) القفيز ثمانية وأربعون صاعا عند أهل العراق والنظر بيان ما قاله الأزهرى في حواشى التوضيح (وقوله وسيدكره في بابيه) اعلم ان تمييز العدد أكثر أنواع التمييز وكان ينبغي أن يذكره لكن لما كان الكلام فيه كثير اعتدله المصنف بابا يخصه ولو ذكر لاحتاج إلى استثنائه (وقوله وبعد ذى ونحوها الخ) لان غير تمييز العدد يجوز فيه وجهان وتميز العدد اما واجب النصب كعشرين دينارا أو واجب الجر بالاضافة كائتى درهم (اذا أضفتها) انما قيد الجر بالاضافة لانه لو أطلق لتوهم انه بمن ملفوظا بها أو مقدرة ويبقى النون أو التنوين فيفوت المعنى الذى قصده الناظم من كون الجر بالاضافة (قول كدى لا يحىء بالوجهين) بل يتعين فيه النصب أو الجر كما مر قريبا ويأتى مستوفى (وقوله وغذا خبره) وقال الشاطبي بل الخبر محذوف تقديره عندنا وغذا حال من الضمير الذى سكن في الظرف أو تمييز والغذاء بكسر الغين والذال المعجمة والمد ما يؤكل فى أى وقت والغذاء بفتح الغين والذال المهملة ما يؤكل فى وسط النهار ومنه قوله تعالى : آتنا غداءنا . (والنصب بعد ما أضيف) هذا تقييد لقوله وبعد ذى ونحوها اجرره كأنه قال محل كون تمييز غير العدد يجوز فيه وجهان النصب والجر ما لم يكن المميز مضافا إلى غير التمييز لتعذر الاضافة مرتين ويقيد بما اذا لم يكن مجرورا بمن وإلا فلا يجب نصبه لثلاث ناقض



على أن هذا المثال الثاني ينتصب فيه التمييز مادام المميز مضافا لكنه صالح للجبر بالاضافة عند حذف المضاف اليه بخلاف الاول والنصب مبتدأ وبعد متعلق به وما موصولة وصلتها أضيف ووجب خبر المبتدأ وان كان شرط ومثل خبر كان وملء الارض مبتدأ خبره محذوف تقديره لي أو نحوه والجملة محكية بقول محذوف تقديره ان كان مثل قولك لي ملء الارض ذهباً ثم قال :

( والفاعل المعنى انصب بانفعلا \* مفضلاً كانت أعلى منزلاً )

يعنى ان الاسم النكرة اذا وقع بعد أفعال التفضيل وكان فاعلا في المعنى وجب نصبه على التمييز وعلامة كونه فاعلا في المعنى انك اذا صنعت من أفعال التفضيل فعلا جعلت ذلك التمييز فاعلا به نحو أنت أعلى منزلاً أى علامتك وفهم منه ان الواقع بعد أفعال التفضيل اذا لم يكن فاعلا في المعنى لم ينتصب على التمييز نحو أنت أفضل رجل بل يجب جره بالاضافة الا إذا أضيف أفعال الى غيره فانه ينتصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلاً والفاعل مفعول مقدم بانصب والمعنى منصوب على اسقاط الحافض ولا يصح أن يكون الفاعل مضافا الى المعنى ومفضلاً حال من الفاعل المستتر في انصب وانفعلا غير منصرف للعلمية والوزن ثم قال :

( وبعد كل ما اقتضى تعجبا \* ميز كأكرم بأبى بكر أباً )

يعنى ان التمييز ينتصب بعد ما دل على تعجب ومثل ذلك بقوله كأكرم بأبى بكر أباً قال في شرح الكافية والمراد بأبى بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله عن أبى بكر صاحبه وفهم من قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا ان ذلك غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب وهما ما أفعله وأفعل به فدخل في ذلك ما أفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو ويله رجلاً وويحه انساناً والله دره فارساً وحسبك به كافلاً ونحو ذلك ثم قال :

قوله واجرر بمن الخ ( قول كدى على ان هذا المثال الخ ) أشار بهذا الى أنه لا فرق بين المنطوق والمفهوم لان العلة فيها واحدة وهى تعذر الاضافة مرتين ثم ان المكودى لم يعترض هذا الشرط الا بكونه ضاعاً و يقتضى خلاف المراد لان المدار على كون المميز مضافاً ولا فرق بين صحة الاستثناء عن المضاف اليه أم لا مع ان هذا المفهوم خارج قطعاً لان كلامنا في تمييز الذات والمفهوم تمييز نسبة فالصواب اسقاط هذا الشرط من أصله ولاجل هذا لم يعترض له الموضح ( والفاعل المعنى ) هذا شروع من المصنف في الكلام على تمييز النسبة ( قول كدى جعلت ذلك التمييز فاعلاً به ) اعترضه أبو حيان بان الفعل لا يدل على التفضيل والزيادة فلا يصح جعله موضع اسم التفضيل وأجيب بان المعنى في مثال كدى أنت علامتك على كل منزل فيفيد ما أفاده اسم التفضيل ( وقوله لم ينتصب على التمييز الخ ) استشكله الرضى بقوله تعالى : والله خير حافظاً . في قراءة من قرأ بصيغة اسم الفاعل ولم يجب عنه وعلامة ما لا يصح كونه فاعلاً في المعنى ان يحسن وضع بعض مواضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثاله أنت بعض الرجال هذا معنى كلامه وما قالوه قال بعض المحققين والحق ان كل تمييز واقع بعد اسم التفضيل فهو فاعل في المعنى فمعنى أنت أفضل رجل أنت فقت الرجال في الفضل فيكون فاعلاً من جهة المعنى ( وقوله فانه ينتصب حينئذ الخ ) عللوا ذلك بامتناع اضافة أفعال مرتين وقال الشهاب قد يجب النصب بل يحجر بمن مقدرة ورد بان حذف من انما يطرد في مواضع ليس هذا منها ( وقوله ولا يصح أن يكون الفاعل الخ ) هذا هو الظاهر وما في الازهرى عن الشاطبي من كونه مضافاً من كونه مضافاً من إضافة الصفة الى فاعلها وأل خلف عن مضاف اليه لا يخلو من تكلف غاية على ان اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعه الا اذا كان صفة مشبهة ( وبعد كل ما اقتضى ) ( قول كدى قال في شرح الكافية والمراد الخ ) ان كان المراد به ما قال فيكون أبا تمييز ذات لان أباً بنفس أبى بكر وقيل المراد بأبى والد أبى بكر وهو أبوقحافة رضى الله عنها فيكون من تمييز النسبة لان الاصل بأبى أبى بكر ثم حذف المضاف الذى هو أبى الاول وجىء به تمييزاً فان قلنا بما في شرح الكافية فيكون التمييز الذى هو أبى ليس واجب النصب بل يجوز جره بمن لانه تمييز ذات ويجوز نصبه على الحال وان قلنا بالثاني فيعين نصب أباً على التمييز لانه تمييز نسبة فعلى الاحتمال الاول يكون قول الناظم ميز محمولا على جواز نصبه على التمييز وعلى الثاني يكون محمولا على وجوب النصب على التمييز وبه يتضح الحال ويزول الاشكال ومثال الصيغة الثانية الموضوعة للتعجب ما أحسنه رجلاً ( وقوله نحو ويله رجلاً وويحه الخ ) الويل واد في جهنم ويقال ذلك لمن وقع في مهلكة يستحقها وويح كلمة ترحم تعالى لمن وقع في مهلكة لا يستحقها وهما مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة ( وقوله والله دره فارساً ) الدر بفتح الدال مصدر در اللبن يدر دراً ودرورا والمضارع بكسر الدال وضمها بمعنى كثر اللبن ويطلق الدر على اللبن نفسه فالتعجب حينئذ من اللبن الذى ارتضعه هذا الولد حتى أتى على هذه الحالة الكاملة وقال ابن المظفر في شرح المقامات الدر صوت اللبن عند حلبه في الاناء ولا يصوت الا بعد كثرته واللام في الله للقسمة ولا يدخل اللام في القسم الاعلى اسم الجلالة والتعجب معها لازم فيكون معنى لله دره والله ان صوت اللبن عند حلبه لكثير ويكون كناية عن التعجب من كثرة اللبن ثم استعير في كل من أحسن في شئء فروسية أو غيرها وعلى كل فالتمييز المنصوب

( واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد \* والفاعل المعنى )

قد تقدم ان التمييز على معنى من لكن منه ما يصلح لمباشرتها ومنه ما لا يصلح وكله صالح لمباشرتها الانوعين تمييز العدد وما هو فاعل في المعنى وقد استثناهما فلا يقال في نحو عندى عشرون درهما عشرون من درهم ولا في طاب زيد نفسا طاب زيد من نفس ثم أتى بمثال من الفاعل في المعنى فقال : ( كطب نفسا تفد ) فنفسا تمييز وهو فاعل المعنى لان التقدير لتطب نفسك وغير مفعول باجرر وبمن متعلق باجرر والفاعل مجرور عطف على ذى والوصوف بذى محذوف وكذلك بالفاعل والمعنى منصوب على اسقاط في وان شئت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان شئت فاجرر بمن غير التمييز صاحب العدد وغير تمييز الفاعل في المعنى ثم قال :

( وعامل التمييز قدم مطلقا \* والفعل ذو التصريف نورا سيقا )

يعنى ان العامل في التمييز يجب تقديمه عليه فيازم وجوب تأخير التمييز وقوله مطلقا أى سواء كان اسما أو فعلا أما اذا كان اسما فلا يتقدم عليه باجماع نحو عندى عشرون درهما فالعامل في درهم عشرون فلا يجوز عندى درهما عشرون واما اذا كان فعلا فان كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضا تقديمه عليه نحو ما أكرمك أبا ونعم رجلا زيد وان كان متصرفا ففي تقديم التمييز عليه خلاف والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيويه وأجاز قوم تقديمه منهم المازنى والمبرد وتبعهم الناظم في غير هذا النظم وظاهر قوله نورا سيقا ان له مذهبا ثالثا وهو جواز تقديمه بقله ولم يقل به أحد ومن شواهد تقديمه على عامله التصريف قوله :

ولست اذا ذرعا أضيق بضارع \* ولا يائس عند التعسر من يسر وأيات آخر

وعامل التمييز مفعول مقدم ومطلقا حال من عامل التمييز والفعل مبتدأ وذو التصريف نعت له والخبر في سبقا ونورا حال من الضمير المستتر في سبقا

بعدويله وويحه ودره تمييز نسبة ان كان معاد الضمير معلوما وتمييز ذات ان كان معاده مجهولا ( واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد ) ( قول كدى الانوعين ) تبع الناظم والحق انها ثلاثة بزيادة الحول عن المفعول نحو غرست الارض شجرا ثم ان من الداخلة على التمييز فيما يصح دخولها هي يائية وليست تبعيضية ولا زائدة وانما امتنع دخول من على تمييز العدد الباقي على طريقته لانك اذا قلت عشرون من درهم كان درهم الذى هو تمييز عشرون مفردا غير مطابق لعشرون وتمييز العدد اذا كان مجرورا بمن لا بد أن يطابق وانما امتنع ظهور من مع التمييز الفاعل في المعنى ومع الحول عن المفعول لان التمييز في النوعين تمييز نسبة وليس هنالك لفظ وذات تبين بمن ومحل المنع اذا بق بصيغة التمييز فان عرف دخلت عليه من فثاله في العدد عندى عشرون من الدراهم ومثاله في غير العدد قوله تعالى : وأعينهم تفيض من الدمع . ثم ان الموضح اعترض كلام الناظم بانه غير جامع وغير مانع أما كونه غير جامع فانه بقى عليه قسم ثالث وهو الحول عن المفعول وأما كونه غير مانع فانه أطلق في الفاعل المعنى فيقتضى انه مهما كان فاعلا في المعنى الا ولا تدخل عليه من كان محولا عن الفاعل صناعة أو عن مضاف أم لا مع انه مقيد بأن يكون محولا عن الفاعل صناعة أو عن مضاف والا فتظهر من معه الا ان الازهرى قال في تقييده بان يكون محولا عن الفاعل صناعة ولم أقف عليه لغيره على ان هذا القيد إن صح يحتمل أخذه من مثال الناظم بطب نفسا وتفد في النظم مجزوم على جواب الامر ومعناه ان من طابت نفسه أحبه الناس وخالطوه وأفادوه فوائده ومن خبثت نفسه يتقى الناس شره فيتركونه فلا يستفيد شيئا منهم ( وعامل التمييز قدم مطلقا ) ( قول كدى اما اذا كان اسما الخ ) علة منع تقديم التمييز على الاسم والفعل الجامدين انهما لا يتصرفان في أنفسهما فلا يتصرفان في معمولهما ( وقوله والمشهور منع تقديمه ) علل بامور منها ان الغالب في التمييز أن يكون فاعلا في المعنى محولا عن الفاعل صناعة وهو حيث كان فاعلا أصالة امتنع تقديمه فاستصحب منع التقديم بعد تحويل الاسناد وصيرورة الفاعل تمييزا ومنها ان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه وبحث في التعليل الاول بان الشيء قد يخرج على أصله ولا يراعى الاصل كالمفعول في نحو ضربت زيدا فانه يجوز تقديم المفعول بان يقال زيدا ضربت فاذا أنيب عن الفاعل بان قيل ضرب زيد امتنع التقديم ( وقوله وتبعهم الناظم في غير هذا النظم ) قال الناظم في شرح العمدة بقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ( وقوله ان له مذهبا ثالثا الخ ) بل الحق انه إنما أشار به للقول الثانى لا غير وأن القلة التي ذكرها إنما هي بالنسبة لعدم التقديم فاذا طاعت كلام العرب وجدت الغالب والكثير في أمثلتهم تقديم الفعل المتصرف وتأخير التمييز ووجدت القليل في كلامهم تقديم التمييز وتأخير الفعل المتصرف ولهذا احتاجوا الى الاتيان بالدليل على القليل فليس هنالك إلا قولان ولا يؤخذ من الناظم قول ثالث ( وقوله ولست اذا الخ ) البيت من الطويل والتاء في لست اسمها وبضارع خبرها والضارع الدليل للضارع وذرعا تمييز مقدم على عامله وهو أضيق ويقال ضقت بالامر ذرعا اذا لم تقدر عليه ولم تطقه ويأس البأس الذى هو القنوط معطوف على ضارع ومن يسر متعلق بيأس والشاهد في تقديم ذرعا التمييز على عامله

## ﴿حروف الجر﴾

(هاك حروف الجر وهى من إلى \* حتى خلا حاشا عدا فى عن على

مذ منذ رب اللام كى واو وتا \* والكاف والبا ولعل ومتى)

ذكر فى هذين البيتين عشر بن حروف وهى كلها متساوية فى جر الاسم وقد ذكر بعد هذا معنى كل واحد منها وما يختص به إلا خلا وعدا وحاشا فانه قد تقدم الكلام عليها فى باب الاستثناء وأما كى ولعل ومتى فانه لم يذكرها البتة لغرابة الجر بها أما كى فتجر ما الاستفهامية قالوا كيمه بمعنى له وما المصدرية مع صلتها نحو قوله : إذا أنت لم تنفع فضر فأنما \* يرجى الفتى كيمه ينفع وأن المصدرية وصلتها فى قوله : فقالت أكل الناس أصبحت مانحا \* لسانك كيمه أن تغر وتخدعا وهى فى هذه الواضع كلها بمعنى اللام ويطرد جرها لأن المصدرية ولذلك أجازوا فى نحو جئت كى تكون كى حرف جر وأن مقدرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما لعل فإن الجر بها وارد فى كلام العرب خلافا لمن أنكره كقوله : لعل الله فضلكم علينا \* بشئ أن أمكم شريم وأما متى فهى فى لغة هذيل بمعنى من ومنه قولهم أخرجها متى كيمه بمعنى من كيمه وهالك اسم فعل بمعنى خذولم يذكر الجوهري والزيدي فيه إلا التنبيه وزاد الجوهري فيها الزجر فهى عندها حرف فقط وقد ذكرها ابن مالك فى التسهيل من أسماء الافعال بمعنى خذ وحروف الجر مفعول به وهى مبتدأ وخبره من إلى آخر البيتين وكل ما بعد من معطوف عليه على استقامت العاطف ثم ان من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهى سبعة أحرف وقد أشار إليها بقوله :

التصرف الذى هو أضيى وقال الجمهور ان ذرعا معمولا محذوف تقديره إذا أضيى ذرعا أضيى والله سبحانه وتعالى أعلم .

## ﴿حروف الجر﴾

لما كان الحال على معنى فى والتمييز على معنى من ناسب أن يذكر حروف الجر بعدهما ولما كان الجر يكون بالحرف وبالمضاف وكان الأول متفقا عليه والثانى مختلفا فيه قدم الناظم الكلام على المجرور بالحرف وسميت حروف الجر باعتبار عملها كما يقال حروف النصب وحروف الجزم وكما سميت حروف الجر قيل لها حروف الاضافة لأنها تضيف معانى الافعال القاصرة إلى الاسماء ويقال حروف الصفات لاحداثها فى الاسم صفات من تبيض أو ظرفية أو غيرها (هاك حروف الجر وهى من إلى) (قول كدى ذكر فى هذين البيتين عشر بن حروف الخ) وهذا يقتضى أنها أكثر وقد زاد بعضهم الجر باثنى عشر حرفا وقال ان مجموع الحروف اثنان وثلاثون حرفا وجعل منها ها التنبيه وهمزة الاستفهام والحق أن حروف الجر اثناهى عشرون كما ذكر الناظم (وقوله وقد ذكر بعد هذا معنى الخ) هذا من باب المجموع لا من الجميع إذ لم يذكر معنى الواو ورب والتاء (وقوله فانه لم يذكرها) أى لم يذكر معانيها وأما ألفاظها فقد ذكرها فى هذين البيتين (وقوله قالوا كيمه الخ) وذلك إذا أرادوا أن يسألوا عن علة شئ قالوا كيمه وأصله كيمه بالألف فحذفت الألف لما يأتى فى قوله وما فى الاستفهام ان جرت حذف \* ألفها... ولحقت هاء السكت وقفنا حفظا للفتحة الدالة على الألف وسيقول وأولها لها إن تقف (وقوله نحو قوله إذا أنت الخ) البيت من الطويل وقائله النابعة وأنت فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده لأن إذا الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية ويجوز فى راء فضر الفتح للحمزة والضم اتباعا لحركة الضاد والكسر لأنه الأصل فى التخلص عند التقاء الساكنين وفاء فأنما للتعليل والفتى نائب فاعل يرجى ويروى يراد بدل يرجى واللعنى إذا أنت لم تنفع من استحق النفع فضر من يستحق الضرر فأنما يرجى الفتى لنفع من يستحق النفع ولضر من يستحق الضرر والشاهد فى كيمه حيث جرت كى ما المصدرية وقيل ما كافة لكى عن العمل (وقوله وأن المصدرية وصلتها فى قوله الخ) البيت من الطويل قال العيني هو لجمل بن عبد الله وهو أصح من قول الزمخشري انه لحسان والضمير فى قالت يعود على المحبوبة والهمزة فى أكل همزة الاستفهام وأصبح فعل ماض ناقص والتاء اسمها وما نحا بمعنى معطيا خبرها ولسانك مفعول ثان لما نحا على حذف مضاف أى حلاوة وكل المتقدم مفعول أول لما نحا وكى حرف جر وما زائدة وان مصدرية يسبك ما بعدها بمصدر مجرور بكى وفيه الشاهد لأن إظهار أن بعد كى ضرورة وعطف تخضع على تفرع عطف تفسير قال الأزهرى وتغر وتخضع مبنيان للفاعل والحداع ارادة المكروه بالانسان بحيث لا يشعر (وقوله كقوله لعل الخ) البيت من الوافر وإعرا به واضح والشرم المرأة المفضاة التى اختلطت مسلكها ولعل هنا الاشفاق وهى وان كانت حرف جر فلا تعلق بشئ لأنها شبيهة بالزائد والشاهد فى كون لعل جرت الاسم الظاهر بعدها ومجرورها محله نصب على أنها عاملة عمل ان أرفع بالابتداء وبدأ الناظم عن لأنها أقوى حروف الجر ولذلك اختصت بالدخول على بعض الظروف كعند وقبل وبعد (وقوله وهالك اسم فعل) ظاهره ان هالك بجملة اسم فعل والذى فى المعرب ان اسم الفعل انما هوها بالقصر وقد تعد وأما الكاف فهى حرف خطاب تصرف

(بالظاهر اخصص منذ مذ وحق \* والكاف والواو ورب والتاء)

يعنى أن هذه الاحرف السبعة لا تدخل على المضمر بل على الظاهر فقط نحو منذ يومين وحق مطلع الفجر وزيد كهمرو وحياتك ورب رجل وتالله وفهم منه أن ما عدا هذه السبعة من حروف الجر تدخل على الظاهر والمضمر ومنذ مفعول باخصص وما بعده معطوف عليه وبالظاهر متعلق باخصص ثم أن هذه الاحرف السبعة منها ما يختص اختصاصا آخر زائد على الاختصاص بالظاهر وهى أربعة وقد أشار إليها بقوله :

(واخصص بمنذ ومنذ وقتا ورب \* منكرا والتاء لله ورب)

يعنى أن منذ ومنذ لا يكون الظاهر الذى يدخلان عليه إلا وقتا يعنى اسم زمان نحو منذ يومنا ومنذ يوم الجمعة وإن رب لا يكون الظاهر الذى تدخل عليه إلا نكرة نحو رب رجل وإن التاء لا يكون الظاهر الذى تدخل عليه إلا لفظ الله كثر من دخولها على لفظ رب وفهم منه أن ما بقى من الاحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقا ووقتا مفعول باخصص وبمنذ متعلق باخصص ومنكرا معطوف على وقتا ورب معطوف على بمنذ والتاء مبتدأ وخبر لله ورب معطوف على الله ثم قال : وما رووا من نحو ربه فتى \* نزر كذا كها ونحوه أى قد تقدم أن رب والكاف من الاحرف المختصة بالظاهر وأشار في هذا البيت إلى أنهما قديما دخلان على المضمر قليلا ومنه قول العرب ربه رجلا وقول الراجز :  
خلى الذنابات شملا كشي \* وأم أوعال كها أو أقربا  
وفهم من المثال أن الضمير الذى يدخلان عليه لا يكون إلا ضمير غائب وقوله : ونحوه . أى كها . ويحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب نحوه وهن كقوله :

فلا ترى بعلا ولا حائلا \* كهولا كهن إلا حائلا

فيكون الضمير على هذا عائدا على ها والآخر أن يكون المراد ونحو ذلك أى من دخول الاحرف المختصة بالظاهر على الضمير تصرف الكاف الاسمى تفتح مع المذكر وتكسر مع المؤن وتثنى وتجمع كالـكاف اللاحقة لاسم الإشارة وما فى العرب هو الذى يظهر لأن المسكودى قال بعد ولم يذكر الجوهري والزبيدي الخ والجوهري والزبيدي إنما ذكرا هابدون كاف (بالظاهر اخصص) إنما اختصت منذ ومنذ بالظاهر ولا يكون إلا وقتا كما بئى لأن معناها إذا كانا اسمين الوقت وحيث كانا حرفي جر خصا بجر الاوقات للمناسبة بين معانيهما اسمين أو حرفين واختصا بالظاهر لأنه أظهر فى الدلالة على الوقت وخصت حتى بالظاهر لأنها للغاية وأصل للغاية أن تكون بالى الجارة للظاهر أو المضمر والفرع لا يقوى قوة الاصل وخصت الكاف بجر الظاهر لأنها بجر ضمير المخاطب فى نحو كك لأدى الى اجتماع كافين وهو ريك واطرد المنع فى سائر الضمائر وخصت الواو والتاء بجر الظاهر لأنها فرع عن الباء والباء بجر الظاهر والمضمر والفرع لا يقوى قوة الاصل وخصت رب بجرها الظاهر لأن مجرورها لا يكون إلا نكرة والضمير لا يكون إلا معرفة (وقوله وفهم منه أن ما عدا الخ) يصدق بالثلاثة عشر حرفا الباقية وهو مفهوم صحيح بالنسبة للمعنى وأما كى فانها لا تجر إلا ما ذكر سابقا (وبرب منكرا) إنما اختصت رب بالنكرة لأنها للتقليل قليلا نحو رب رجل صالح لقيته والتكثير كثيرا نحو رب رجل طالح لقيته هذا هو المشهور وقيل بالعكس وقيل هى لها على حد السواء والتقليل والتكثير يناسبهما النكرة التى هى للشيوع وأما المعرفة فلا تناسب للتقليل والتكثير لأنها معروفة المقدار ووجه اختصاص التاء بالله ورب أن التاء فى القسم فرع من الواو التى هى فرع عن الباء والواو تجر الظاهر كيفما كان والتاء فرع عنها والفرع لا يقوى قوة الاصل (وقوله ومنكرا معطوف على وقتا ورب الخ) فيه عطف معمولين وهما منكرا ورب على معمولين وهما وقتا وبمنذ لعامل واحد وهو اخصص وذلك جائز اتفاقا كما فى المعنى (وما رووا من نحو ربه فتى) ربه جار ومجرور وفق تمييز للضمير المحرور ورب ثم قيل ان رب غير معدية فلا تتعلق بشئ وقال الجمهور أنها حرف متعدية متعلقة بعامل بعدها لا يتقدم عليها ان وجد فذلك نحو رب رجل لقيته وإلا فيقدر كما هنا كذا ذكره الناظم مبنى على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة مطلقا كانت النكرة جائزة التكثير أو واجبة التكثير وهو الحق ومذهب الجمهور (قول كدى وقول الراجز خلى الخ) البيت من الرجز وقائله العجاج يصف حمارا وحشيا وفاعل خلى يعود على حمار الوحش والذنابات مفعول خلى وهو يفتح الذال المعجمة والنون والألف بعدها واء موحدة وألف وتاء جمع ذناب وهو فى الأصل شبه مخاطبة مع أنوف الابل وهنا اسم موضع بعينه وشمالا بكسر الشين ظرف أى لجهة الشمال وقال العيني انه مفعول ثان والأول أولى وكشيابفتح الكاف والتاء الثلاثة صفه ومعناه قريب وأم أوعال اسم هضبة بعينها والهضبة فى الأصل جبل منبسط على وجه الأرض وتجوز فى أم أوعال النصب بالعطف على الذنابات والرفع على أنه مبتدأ وكها خبره وأوأقرب معطوف على هامن غير إعادة الحافض والمعنى خلى حمار الوحش المواضع المعروفة بالذنابات بجهة الشمال أو قريبا منه وخلى أم أو عال كالذنابات أو أقرب منها والشاهد فى كها حيث جر الكاف الضمير (وقوله كقوله فلا ترى الخ)

كقوله : ( فلا والله لا يلقي أناس \* فتى حتاك يا ابن أبي زياد )

فأدخل حتى على الضمير وهي من الأحرف المختصة بالظاهر ومابتدأ وهي موصولة ورووا صلتها والضمير في رووا عائدا على النحويين والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره روه ووزر خبر المبتدأ وكها مبتدأ خبره كذا ونحوه أتى مبتدأ وخبر ثم شرع في معاني حروف الجر وبدأ منها بمن فقال :

( بعض وبين وابتدىء في الأمكنه \* بمن وقد تأتي لبدء الأزمنة \* وزيد في نفي وشبهه فجر \* نكرة )

فذكر لمن خمسة معان الأول التبعض كقوله تعالى : فمنهم من آمن ومنهم من كفر . الثاني التبيين كقوله عز وجل : فاجتنبوا الرجس من الأوثان . وعلامته أن يصبح تقدير الذي في موضعها أي فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان الثالث ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من المسجد كقوله تعالى : سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام . الرابع ابتداء الغاية في الزمان كقوله تعالى : من أول يوم أحق أن تقوم فيه . وفهم من قوله وقد تأتي أن اتيانها لا ابتداء الغاية في الزمان قليل وهو مختلف فيه ومذهب الأخفش والكوفي أنهما تكون لا ابتداء الغاية مطلقا وهو اختيار الناظم قال في شرح السكاكية وهو الصحيح لورود السماع بذلك الخامس الزيادة ويشترط في زيادتها أن تكون بعد نفي أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله وزيد في نفي وشبهه ونفي الاستفهام كقوله تعالى : هل من خالق غير الله يرزقكم . والنهي نحو لا يقيم من أحدوا أن يكون مجرورها نكرة وهو المنبه عليه بقوله فجر نكرة ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفي فقال : ( كالبلاغ من مفر ) فماني ومن زائدة في المبتدأ وبلاغ خبره وقوله بمن متعلق بابتدىء وهو مطلوب له ول بعض وبين فهو من باب التنازع وفي الأمكنه متعلق بابتدىء وقد تأتي جملة مستأنفة وليد متعلق بتأتي ثم قال : ( للاتها حتى ولام والى ) يعني أن هذه الأحرف الثلاثة متساوية في الدلالة على الاتهاء

البيت من الرجز وقائله رؤبة وبعلام مفعول أول بترى والبعل الزوج ولا حالًا معطوف عليه جمع حليلة امرأة الزوج وكه مفعول ثان لترى والضمير يعود على حمار الوحش المذكور قبل هذا البيت وضمير هن يعود على الاتن الوحشية وحاطلا قال العيني مستثنى من بعلا والحاطل بالظاء المشالة للانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشى ولا زوجات مثل الاتن الوحشية الا مانعين بناتهن من التزويج والشاهد في دخول السكاف على ها وهن ( وقوله كقوله فلاح ) البيت من الوافر والغاء عاطفة ولا تأكيد للقسم ولا يلقي جوابه بمعنى يوجد وفق مفعول يلقي والشاهد في حتاك حيث جر حتى الضمير والاحتمال الأول عند كدى هو الصواب لأن الاحتمال الثاني يوجب التكرار مع قوله من نحو ربه ويحتمل أن يكون الاحتمال الأول هو الذي يوجب التكرار فالأولى الاقتصار على أحد الاحتمالين ويكون الاحتمال الآخر مأخوذا من قوله من نحو ربه فتى ( وقوله ثم شرع في معاني حروف الجر ) مذهب البصريين أنه ليس لكل حرف إلا معنى واحد ولا ينوب حرف جر عن حرف جر كما أن أحرف النصب والجزم لا ينوب بعضها عن بعض وما ورد من ذلك فشاذ أو يؤول الفعل بفعل آخر ومذهب الكوفيين أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ( بعض وبين وابتدىء في الأمكنه ) ( قول كدى فذكر لمن خمسة معان الخ ) يعني هنا وسيصرح بالمعنى السادس في قوله ومن وباء يفهمان بدلا وهذا إذا جعلنا ابتداء الغاية في المكان والزمان قسمين والموضح جعلهما واحدا فيكون الناظم إنما ذكر خمسة معان لمن بما هنا وما بعد وقد ذكر الموضح لها سبعة معان بزيادة الظرفية والتعليل وزاد في التصريح نقلا عن المعنى ثمانية معان فجعل معانيها خمسة عشر وزاد الشيخ الطيب سادس عشر وهو القسم تقول من ربي لأفعلن بضم الميم وكسرها ( وقوله الثاني التبيين ) أي لبيان الجنس وهي التي تقدمها مجهول الجنس مفسرا لمدخلها ( وقوله وعلامته أن يصح الخ ) الحق أنه يقدر كل موصول يناسب المقام ولا يختص بالذي خلافا للرادى وتبعه المكودي ثم أن هذه العلامة التي ذكرها هي إذا كان مجرورها معرفة كمثاله فلو كان نكرة نحو قوله تعالى : أساور من ذهب . لكانت علامتها أن تأتي في موضعها بمبتدأ وتجعل مجرورها خبرا عنه فتقول في غير القرآن أساور هي ذهب ( وقوله الخامس الزيادة الخ ) معنى زيادتها أن العامل يتعدى للعمول بدونها فهي مقحمة بين طالب ومطلوب وليس المراد أنها لا تدل على معنى بل معناها التنصيص على عموم النفي أو تأكيد التنصيص عليه فإذا قلت ما جاءني رجل احتمل بل رجلا أو ثلاثة أو امرأة أو رجل قوى فإذا قلت ما جاءني من رجل تعين نفي هذا الجنس الصادق بالواحد والمتعدد والقوى والضعيف فهي هنا للنص على عموم النفي وإذا قلت ما جاءني أحد ففيه نص على العموم فإذا قلت ما جاءني من أحد كان فيه تأكيد عموم النفي لا غير ( وقوله نحو هل من خالق الخ ) خالق مبتدأ مرفوع بالضممة المقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وغير الله بالرفع نعت خالق على المحل والخبر محذوف تقديره والله أعلم لكم ولا يكون يرزقكم خبرا لخالق لأن هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل لأنه إذا كان بحيزها فاعل اختارت الدخول عليه فتكون الجملة فعلية وقيدة الاستفهام بأن يكون بهل خاصة ( كالبلاغ من مفر ) روى مفر بالغاء والمعنى أن من بغى لا مفر له دنيا وأخرى وروى مفر بالقاف أي لا منزل له يستقر به لا دنيا ولا أخرى ( للاتها حتى ولام والى ) المراد



إلا أن دلالة إلى على الانتهاء أكثر ثم حتى ثم اللام فثال إلى قوله تعالى : كل يجري إلى أجل مسمى . ومثال حتى قوله تعالى : فتول عنهم حتى حين . ومثال اللام : كل يجري لأجل مسمى ثم قال : ( ومن وباء يفهمان بدلا ) يعنى أن من والباء مستويان في الدلالة على البدل فثال من قوله تعالى : ولونشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون . ومثال الباء قوله صلى الله عليه وسلم في مولاتنا عائشة رضى الله عنها : لا يسرنى بها حمر النعم . أى بدلها ومن مبتدأ وباء معطوفة عليه ويفهمان بدلا في موضع الخبر ثم قال :

( واللام للملك وشبهه وفي \* تعدية أيضا وتعليل قفى \* وزيد )

قد تقدم أن اللام تكون للانتهاء وقد ذكرها هنا خمسة معان الأول الملك نحو المال لزيد الثاني شبه الملك نحو السرج للفرس الثالث التعدية نحو قوله تعالى : فهب لى من لدنك وليا . الرابع التعليل نحو جئت لا كرامك الخامس الزيادة وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير كقوله تعالى : ان كنتم للرؤيا تعبرون . أو لكونه فرعا نحو قوله تعالى : فقال لما يريد . وقد زاد لغير ذلك كقوله تعالى : ردف لكم . وقوله : واللام للملك . مبتدأ وخبر وشبهه معطوف على الملك وفي تعدية متعلق بقفى أى تبع وتعليل معطوف على تعدية وزيد فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير مستتر يعود على اللام ثم قال : ( والظرفية استبن بيا \* وفى وقد بينان السببا )

يعنى أن الباء وفي مشتركان في الدلالة على الظرفية والسببية فثال دلالة الباء على الظرفية قوله تعالى : وإنكم لتعرون عليهم مصبحين وبالليل . ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى : فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات . ومثال دلالة فى على الظرفية زيد فى المسجد ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى : لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم . والظرفية فى فى أكثر والسببية فى الباء أكثر وفهم من قوله وقد بينان السببا أن دلالتها على السببية قليلة والظرفية مفعول مقدم باستبن وبما متعلق باستبن ومعطوف على بيا وقد بينان جملة مستأنفة ثم قال : ( بالبا استعن وعد عوض ألصق \* ومثل مع ومن وعن بها انطق ) قد تقدم أن الباء تكون للظرفية والسببية والبدل وذكرها فى هذا البيت أيضا سبعة معان الأول الاستعانة نحو كتبت بالقلم

بالانتهاء الغاية مكانية أو زمانية ( قول المكودى إلا أن دلالة الح ) ( يقال ) أنه مناقض لقوله قبل مستوية في الدلالة على الانتهاء ( وبجاء ) بأن معناه مستوية في أصل الدلالة على الانتهاء الآن الانتهاء مع إلى أكثر ( فرع ) إلى تكون حرف جر وفاعلا واسما وقد اجتمعت الثلاثة فى قوله : إلى خلى إن ضاق المعاش إلى \* إلى خليلكما وقتما ضررا

قالى الأولى فعل أمر والألف فاعل أى الجأ وإلى الثانية حرف جر والثالثة اسم بمعنى النعمة يجمع على آلاء ومنه قوله تعالى : فبأى آلاء ربكما تكذبان . والمعنى الجأ يا خلى إلى نعم خليلكما ( ومن وباء يفهمان بدلا ) كان ينبغى لناظم أن يقدم هذا العجز على الصدر لتكون معانى من متصلة ( قول كدى فثال من قوله تعالى : ولونشاء الح ) الدليل على أنها للبدل أنها لا يصح أن تكون للبيان ولا للتبعض لأن الملائكة لا تكون من الانس وقيل ان من هنا ليست للبدل وإنما هى للابتداء لأن البدل مأخوذ من المخدوف المقدرا إذ التقدير والله أعلم لجعلنا بدلنا منكم ( واللام للملك وشبهه ) اعلم أن اللام أن كان ما قبلها يصح أن يكون مملوكا لما بعدها نحو المال لزيد فهى للملك وان كان ما بعدها يصح أن يكون مالكا وما قبلها لا يصح أن يكون مملوكا نحو زيد لعمرو فهى لشبهه للملك وان كان كل مما قبلها وما بعدها لا يصح أن يكون مالكا نحو السرج للدابة فهى للاستحقاق إذا علمت هذا فتشيل المكودى لشبهه للملك بالسرج للفرس فيه تسامح لأنها فيه للاستحقاق ( وقوله الثالث التعدية ) مراده التعدية الخاصة وهى المعاقبة لهمزة التعدية فى تصيير الفاعل مفعولا وليس المراد بالتعدية العامة التى هى اتصال معنى الفعل بالقاصر إلى الاسم على معنى ذلك الحرف لأن التعدية بهذا المعنى عامة فى جميع حروف الجر ( وقوله : فهب لى من لدنك وليا . ) تبع فى التمثيل بهذه الآية الشارح التابع لناظم فى شرح السكافية وقال الموضح فى المعنى الأولى عندى أن يمثّل بنحو ما أضرب زيدا لعمرو وبه مثل فى التوضيح إذ الآية مثل بها لناظم نفسه فى شرح التسهيل لشبهه الملك فصارت الآية محتملة وما ذكره فى التصريح من أن مثال الموضح نقلا عن الكوفيين أن اللام ليست للتعدية فيه وإنما هى مقوية للعامل لما ضعف باستعماله فى التعجب مردود بعدم صحة إسقاطها فتعين أنها للتعدية المجردة كما قال البصريون وبه تعلم ما فى كلام التصريح آخر ( وقوله وزيادتها لتقوية العامل الح ) صريح المكودى أن التقوية زائدة محضة وإذا كانت زائدة محضة فلا تتعلق بشىء والذى فى التوضيح أن التقوية ليست زائدة محضة ولا مقوية محضة واستشكله فى التصريح بأن الزائدة المحضة لا تتعلق بشىء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذى قوته فىكون فيه جمع بين متافيين وقال الشيخ الطيب يغلب جانب الزيادة فلا تتعلق بشىء ( وقوله كقوله تعالى ردف لكم ) قال فى التوضيح الظاهر أن ردف ضمن معنى اقتراب المتعدى باللام فلا تكون زائدة ( والظرفية استبن بيا وفى ) ( قول كدى والسببية فى الباء أكثر ) فيه تنكيت على الناظم الذى يقتضى أن السببية مع الباء قليلة ومعنى استبن فى النظم اطلب بيانها والدلالة عليها وفسره الشاطبى بأعرب ( بالبا استعن وعد ) ( قول المكودى الأول الاستعانة ) هى الداخلة على آلة الفعل حقيقة أو مجازا فالأول كمثاله لأن القلم

الثاني التعديدية وهي العاقبة لهمزة التعديدية نحو ذهبت يزيد أي أذهبته ومنه قوله عز وجل: ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم . أي لأذهب سمعهم وأبصارهم الثالث العوض وهي الداخلة على الأثمان نحو اشترت الفرس بألف الرابع الاصاق نحو : وامسحوا برءوسكم . الخامس معنى مع نحو قوله تعالى : قد جاءكم الرسول بالحق . أي مع الحق السادس معنى من يعني التي للتبويض كقوله تعالى : عينا يشرب بها عباد الله السابع معنى عن كقوله تعالى : ويوم تشقق السماء بالغمام . أي عن الغمام وقوله بالمتعلق باستعن ويطلبه عد وعوض فهو من باب التنازع ومثل حال من التضمير فيها وهو مضاف لمع ومن وعن معطوفان عليه والتقدير انطق بالباء في حال كونها ماثلة في المعنى لمع ومن وعن ثم قال : ( على للاستعلاء ومعنى في وعن ) ذكر لعل ثلاثة معان الأول الاستعلاء وهو أصلها ويكون حسيا كقولك ركب على الفرس ومعنويا كقوله :

قد استوى بشر على العراق \* من غير سيف ودم مهران

الثاني معنى في كقوله عز وجل : واتبعوا ما تارا الشياطين على سلك سليمان . الثالث معنى عن كقوله :

اذر حنيت على بنو قشير \* لعمر الله أعجبنى رضاها

وتلى مبتدأ وخبر للاستعلاء ومعنى معطوف على الاستعلاء وهو مضاف الى في وعن ثم قال :

( بعن تجاوزا عنى من قد فطن \* وقد تجى موضع بعد وعلى \* كما على موضع عن قد جعل )

ذكر لعل ثلاثة معان الأول التجاوز وهو الأصل فيها كقوله رميت السهم عن القوس وأخذت العلم عن زيد وفهم ذلك من قوله عنى من قد فطن الثاني معنى بعد كقوله عز وجل : لتركبن طبقا عن طبق . أي بعد طبق الثالث معنى على

هو الواسطة في حصول الكتابة حقيقة ومثال الجواز نحو فعلت هذا بعون الله ومنه باء البسملة على القول لأن اسم الله ليس آله وأما المقصود به التبرك في طلب حصول العمل ( وقوله وهي العاقبة لهمزة التعديدية ) أي في تصيير ما كان فاعلا مفعولا والتعديدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعديدية بمعنى اتصال الفعل فيبى عامة في جميع حروف الجر ما عدا الزائد ( وقوله وهي الداخلة على الأثمان ) ولهذا يقال لها باء المقابلة ( واعترض ) ذكر التعويض بأنه تكرار مع المعنى السابق الذي هو البديل ( وأجيب ) بأن التعويض ما يكون الثمن فيه من جهة والمثل من جهة فيكون الدفع وقع فيه من الجهتين وباء البديل أن تختار شيئا لا يقوم غيره مقامه ولا يكون هنالك دفع ومقابلة بين الجانبين نحو قوله عليه السلام في عائشة: ما يسرنى بها حمر النعم . أي بدلها ( وقوله الرابع الاصاق نحو : وامسحوا الخ . ) هذا ما عليه جمهور المالكية إشارة الى أنه لا يكفي المسح فوق حائل لغير عذر ومن قال أنه يكفي مسح البعض جعل الباء في الآية للتبويض ومثل الأزهرى بالآية للتبويض ولأجل الخلاف فيها لم يمثل الموضع بالآية لئلا يلاق ولا للتبويض ( وقوله الخامس معنى مع الخ ) وهو المصاحبة ( واستشكل ) هذا بان الباء حرف ومع اسم وكيف يكون الحرف مرادفا للاسم ( وأجيب ) بأنه ليس مرادفا له ولكن لما كان الاسم للمصاحبة الحقيقية والحرف للمصاحبة المجازية التي هي كون ما بعدها حالة لما قبلها ومصحوبا له صح أن يقال ان الباء بمعنى مع وكذا يقال في وقد تجى موضع بعد ( وقوله يعنى التي للتبويض ) فيه تنسكت على الناظم حيث لم يبين أي معنى من معانى من ( وقوله السابع معنى عن ) الذي هو المجاوزة وأما قال معنى عن لانها تصلح في موضعها عن ( وقوله فهو من باب التنازع ) قد مر أن الناظم لا يرى التنازع في متقدم فالأولى أنه من الحذف من الآخرين لدلالة الأول عليه ( وقوله ومثل حال الخ ) فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ومذهب الجمهور منعه ومذهب الناظم جوازه وقد مر : وسبق حال ما بحرف جر . ( على للاستعلاء ) ( قول كدى قد استوى بشر الخ ) البيت من الرجز وبشر فاعل استوى ومعناه غلبهم وقهرهم وبشر هذا هو بشر بن مروان أخو عبد الملك ابن مروان ووزيره وكان ولاءه على العراق فقبل فيه ذلك وسهرق نعت دم وأصله مراق ثم زيدت فيه الهاء والشاهد في كون الاستعلاء بمعنى القهر والغلبة ( وقوله كقوله عز وجل : واتبعوا الخ . ) قدره في انغنى يعنى زمن سليمان وجعل غيره تلو بمعنى تقول كقوله تعالى : تقول علينا . الآية ( وقوله الثالث معنى عن كقوله اذا الخ ) البيت من الوافر وقائله القحيف العميري والقحيف بقاف فوق مضمومة وحاء مفتوحة وباء مثناة تحت ساكنة وفاء آخره وبنو قشير وفي نسخة تميم بدل قشير فأعل رضيت وقشير علم قبيلة ولذا أعاد الضمير عليه في رضاها مؤثما ولعمر الله مبتدأ والخبر محذوف وجوبا أي قسمي ورضاها فاعل أعجبنى وجملة أعجبنى جواب اذا والشاهد في كون على بمعنى عن لان رضى لا يتعدى بعلى وقيل لاشاهد في البيت لاحتمال أن يكون معنى رضى عطف فتكون على في البيت على بابها .

( بعن تجاوزا عنى من قد فطن ) ( قول المكودي الأول التجاوز الخ ) المراد به المجاوزة التي هي بعد شيء عن المجرور بها بسبب اتحاد الفعل المعدي به ولما كانت المجاوزة على قسمين حقيقية ومجازية مثل المكودي بمثلين الأول للحقيقية والثاني للمجازية ومعنى المثال الأول جاوز السهم القوس ومعنى الثاني أخذت العلم عن زيد أي جاوز العلم زيدا ووصل الى التكلم ( وقوله الثالث معنى على ) الذي هو الاستعلاء

كقول الشاعر :

لا ابن عمك لأفضلت في حسب \* عني ولأنت ديانى فتخزوني

وفهم من قوله وقد تجى ان اتيانها بمعنى بعد على قليل وقوله كما على موضع عن قد جعلنا تسميم البيت فانه قد سبق في البيت الذى قبله أن على تجى بمعنى عن الآن فيه اشارة الى الحمل والمعادلة وتجاوز مفعول مقدم معنى وعن متعلق معنى وموضع منصوب على الظرفية وهو متعلق بتجى وبعد مضاف اليه ثم قال : ( شبه بكاف وبها التعليل قد \* يعنى وزائدا لتوكيد ورد )

ذكر للكاف ثلاثة معان الأول التشبيه وهو أصلها وأكثر معانها نحو زيد كعمرو الثانى التعليل وهو المشار اليه بقوله وبها التعليل قد يعنى كقولهم عز وجل : واذكروه كما هذا كم . أى لاجل هدايته إياكم وفهم من قوله قديعى ان اتيانها للتعليل قليل الثالث زيادتها لتوكيد وهو المشار اليه بقوله وزائدا لتوكيد ورد كقولهم عز وجل : ليس كمثل شيء . أى ليس مثله شيء والتعليل مبتدأ وخبره قديعى وبها متعلق يعنى وزائدا منصوب على الحال من الضمير المستتر فى ورد ولتوكيد متعلق بزائدا \* واعلم أن من حروف الجر ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسما وذلك خمسة أحرف أشار الى ثلاثة منها بقوله : ( واستعمل اسما وكذا عن وعلى ) يعنى ان كاف التشبيه يستعمل اسما قليل

فى الضرورة وهو مذهب سيويه كقوله : ورحنا بكابن الماء بحجب وسطنا \* تصوب فيه العين طورا وترتقى وقيل فى الاختيار وهو مذهب الأخفش واليه ذهب المصنف ولذلك أطلق فى قوله واستعمل اسما وعن وعلى يستعملان أيضا اسمين واليهما أشار بقوله وكذا عن وعلى يعنى وكذلك أيضا يستعمل عن وعلى اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسما ثم علل استعمالها اسمين بقوله

( وقوله كقول الشاعر لا ابن عمك الخ ) البيت من البسيط وقائله ذو الاصبغ العدوانى من قدماء شعراء الجاهلية لقب بذي الاصبغ قيل لان حية نهشته فى أصبعه فقطعها عاش ثلاثمائة سنة وهذا البيت من قصيدة خاطب بها ابن عم له كان ينافسه ويعاديه وابن عمك مبتدأ مؤخر ولام خبره مقدم وأصله لله در ابن عمك فحذف اللامين الجارة والأخرى شذوذا كفى التصريح والذى ذكره ابن النحاس ما يقتضى أن المحذوف احدى اللامين اما الجارة واما الأصلية لا المحذوف اللام الجارة واللام الأصلية معا معنى لا أفضلت ليس لك فضل تنفرد به على والحسب بفتح الحاء والسين ما يعده الانسان من مفاخر آباءه أنت مبتدأ وديانى خبره والديان هو الحال كما والمالك فتخزوني مرفوع لامنصوب لان شرط النصب بعد الفاء الواقعة فى جواب النفي أن يكون خالصا من معنى الاثبات والاعتين الرفع كما هنا لان معنى فتخزوني فكيف تقهرنى وقيل بصحة نصبه على تقدير الفتحة على الواو الساكنة وليس ضرورة لانه قرىء فى الشواذ : إلا أن يعفون أو يعفوا . بسكون واو يعفوا ومعنى البيت لله در ابن عمك فانه حاز من الأوصاف الجميلة ما يتعجب منه وأما أنت فانك لم تفضل على فى مفاخر الآباء ولأنت مالك أمرى فتسوسنى وتقهرنى والمراد بابن عمك الشاعر نفسه ويدل له قوله عنى بياء المسكلم والشاهد فى عن فى قوله عنى فانها بمعنى على

( شبه بكاف وبها التعليل قد \* يعنى ) ( قول المكودى أى لأجل هدايته إياكم الخ ) أشار بهذا الى أن ما فى الآية فى كمال صدقية وهذا أظهر من جعل الزحشرى وابن عطية ما زائدة لان الأصل ابقاء عمل الكاف ( وقوله وفهم من قوله قديعى ان اتيانها الخ ) هذا المفهوم صحيح بالنسبة للقاعدة الأغلبية من دخول قد على المضارع والحق ان قد هنا لتحقيق لان الناظم صرح فى شرح الكافية بانه كثير ولهذا لم يقل الموضح انه قليل بل جعله كغيره من سائر المعانى ( وقوله الثالث زيادتها لتوكيد الخ ) معنى كونها زائدة لتوكيد ان زيادة حرف بمنزلة اعادة الجملة كلها مرة ثانية ( وقوله كقولهم عز وجل : ليس الخ . ) كون الكاف زائدة هو قول الجمهور لانهم اذا لم يجعلوها زائدة صار المعنى ليس شيء من مثل مثله فيلزم الحال وهو اثبات المثل وقيل الكاف غير زائدة والزائد هو مثل كما زيدت فى : فان آمنوا أمثل ما آمنتم به . لكن اذا دار الأمر بين زيادة الحرف والاسم فزيادة الحرف أولى وقيل إن الكاف ومثل غير زائدين وانما مثل بمعنى الذات أو الصفة أى ليس لذاته أو صفته شبهة والحق والله أعلم ما حققه بعض المتأخرين من أن الآية من باب الكناية فكأن بنى مثل المثل عن نفي المثل اذ يلزم من نفي مثل المثل نفي المثل اذ لو اتى مثل المثل وبقى المثل ثابتا لكان الله مثل ذلك المثل والفرض أنه نفي مثل المثل فيؤدى لنفي المولى مع انه مسلم الوجود ونظيره ليس لأخى زيد أخ أى لا أخ يزيد كذلك هنا لا مثل لله تعالى لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله ثم ان الناظم أعاد ضمير بها على الكاف مؤثما وضمير ورد على الكاف مذكرا إشارة لجواز التذكير والتأنيث باعتبار الحرف أو الكافة ( واستعمل اسما ) ( قول المكودى يعنى ان كاف التشبيه الخ ) هذا يقتضى أن الحرف يصير اسما والحق خلافه بل المراد أن هذه الكلمات لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية ( وقوله كقولهم ورحنا الخ ) البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس ومعنى رحنا رجعنا والكاف فى بكابن صفة لمحذوف أى بفرس مثل ابن الماء الذى هو الغريق ومعنى يحجب يدور ووسطنا ظرف وتصوب أصله تصوب أى تتحدر والعين فاعل تصوب وترتقى معطوف على تصوب والمعنى رجعنا فى وقت العشى بفرس مثل ابن الماء فى سرعته مرة تتحدر العين وتنظر أسفله ومرة ترتقى وتنظر أعلاه وتتعجب من حسنه والشاهد فى كون الكاف اسمية فى بكابن لدخول

( من أجل ذا عليهما من دخلا ) أى من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما من لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف وإنما يدخل على الاسم فمن دخول من على عن قوله :

فقلت المركب لما أن علا بهم \* من عن يمين الحيا نظرة قبل

ومن دخولها على على قوله :

غدت من عليه بعد ماتم ظموها \* تصل وعن قيض بزئاء مجهل

ومعنى عن جانب وعلى فوق واسما حال من الضمير المستترى استعمل العائد على كاف التشبيه وعن وعلى مبتدآن وخبرها كذا ومن مبتدأ ودخلا فى موضع رفع خبره ومن أجل متعلق بدخلا وكذا عليهما ثم أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسما بقوله :

( ومنذ ومنذ اسمان حيث رفعا \* أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا )

يعنى ان منذ ومنذ يكونان اسمين فى موضعين الاول أن يرتفع ما بعدها نحو منذ يوم الجمعة ومنذ يومان وفهم من قوله حيث رفعا ان منذ ومنذ عنده مبتدآن لاسناد الرفع اليهما لأن المبتدأ رافع للخبر وهو أحد المذاهب فيهما خلافا لمن قال انهما خبران الثانى أن يليهما فعل نحو أتيتك منذ قام زيد ومنذ دعا عمرو وفهم من قوله أو أوليا الفعل أنهما ظرفان مضافات إلى الجملة الفعلية خلافا لمن قال انهما مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبرها ومنذ مبتدأ ومنذ معطوف عليه واسمان خبر وحيث ظرف مضاف لرفعا والعامل فى الظرف اسمان لأنه فى معنى محكوم باسميهما وأوليا معطوف على رفعا والفعل مفعول ثان بأوليا ثم قال :

حرف الجر عليها وهذا البيت لم يذكره العيني فى الشواهد ( من أجل ذا عليهما من دخلا ) ( قول المكودى قوله فقلت للمركب الخ ) البيت من البسيط وقائله القطاى شاعر اسلامى من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان والفاء للعطف والركب جمع راكب عند الاخفش واسم جمع عند سيويه والقول إذا وقع بعده اللام كان بمعنى الخطاب وعلا فعل ماض والباء فى بهم زائدة وهم مفعول علا ومن حرف جر وعن بمعنى جانب مجرور بهما بنى على السكون ويمين مضاف والحيا مضاف اليه وهى بصيغة التصغير اسم موضع بالشام ونظرة بالرفع فاعل علا وذكر علا لأن الفاعل غير حقيقى التأنيث وللفضل وقبل صفة نظرة وهو بفتح القاف والباء بمعنى أنه لم يتقدمها نظرة والشاهد فى كون عن اسماء الدخول من عليها ( وقوله ومن دخولها على على الخ ) البيت من الطويل وقائله مزاحم بن الحرث العقيلي شاعر اسلامى معاصر للفردق وجريز وغدا فعل ماض ناقص وان لم يذكره فيما سبق واسمها ضمير مستتر يعود على القطاة المذكورة فى الأبيات قبل ومن جارة وعلى مجرورها اسمية قيل مبنية وقيل معربة بحركة مقدرة فى الألف منع منها التعذر ومعناها فوق والهاء مضاف اليه تعود على الفرخ وظمؤها فاعل تم وهو العطش وتصل بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أى تصوت من شدة العطش خبر غدت وعن قيض معطوف على عليه فعن هنا اسم لأنه معطوف على مدخول من والقيض بالقاف والضاد المعجمة قشرة البيضة العليا وزئاء صفة لقيض والزئاء بزاءين ما ارتفع من الأرض وغلظ ويروى ببذاء بالبدال المهمة المفازة الحالية من الأرض والمجهل بفتح الميم والهاء المفازة التى لا يهتدى فيها بعلامة فهو مضاف إلى زئاء ولا يصح أن يكون نعتا لأنه اسم جامد غير مؤول بالمشتق والمعنى ان نافقة هذا الشاعر سريرة المشى جدا مثل القطاة التى تركت أولادها صغارا ومسرها لالزال قريبا من الفراع وصارت تشرب بعد كمال عطشها وهى تصبر عن الماء ثلاثة أيام وأربعة ثم تصير تشرب بسرعة وترجع بسرعة لأولادها والشاهد فى دخول من على على ويكون الشاهد أيضا فى كون عن اسما أيضا وأخذ من قول الناظم : من أجل ذا عليهما من دخلا \* انهما قد يكونان اسمين ولو لم تدخل عليهما من وهو كذلك فيكون إنما أتى بقوله من أجل ذا شاهدا للاسمية لا ضابطا فاذا قلت زيد على السطح بالجر أو سرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية فان دخلت عليهما من تعينت الاسمية ( ومنذ ومنذ اسمان حيث رفعا ) ( قول المكودى نحو منذ يوم الجمعة ومنذ يومان ) أخذ من مثالى المكودى ان مرفوعهما الواقع خبرا لهما لا يكون إلا اسم زمان وهو الحق والناظم يومه فى اطلاقه أن المرفوع يكون اسم زمان ويكون غيره وأجاب عن الماردى بأنه نص عليه أول الباب حيث قال : واخصص بمنذ ومنذ وقتا وهذا الجواب لا ينفع لأن المذكورين أول الباب الحرفيتان وحمله على ما يعم الاسمتين والحرفيين بعيد جدا ( وقوله ان منذ ومنذ عنده مبتدآن الخ ) ( استشكات ) الابتدائية لأنهما اما معرفتان ولا معرف واما نكرتان ولا مسوغ ( وأجيب ) بأنهما معرفتان معنى نكرتان لفظا وهما مبنيان لتضمنهما معنى الحرف الذى هما بمعناه ( أو أوليا الفعل ) أى الماضى بدليل تمثيله بعدو أما المستقبل فلا يليهما لأن عاملهما لا يكون الا ماضيا وإذا وقع بعدهما مستقبل تنافيا إلا أنهما كما يدخلان على الماضى يدخلان على الجملة الاسمية كما فى الموضح فلو قال أو أوليا الجملة نحو منذ دعا الشمل الجمليتين وعبارته فى الكافية أحسن حيث قال : ومنذ ومنذ اسمان حيث رفعا \* وفى اضافة كاذ قد وقعا فقوله كاذ يفيد ظرفيهما واضافتهما للجمليتين وأصل منذ منذ بالنون فحذفت النون بدليل رجوع الضم عند ملاقة الساكن وقيل

( وإن يجرا في مضى فكمن \* هما وفي الحضور معنى في استبن )

بين في هذا البيت معنى منذ وإذا كانا حرفين فقال معناها معنى من إذا كان الجورور بهما ماضيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة ومعنى في إذا كان الجورور بهما حاضرا نحو ما رأيته منذ يومنا أى في يومنا وإن يجرا شرط وفي مضى متعلق بيجرا والفاء جواب الشرط وهما مبتدأ وخبره كمن أى فهما كمن ومعنى مفعول مقدم باستبن مضاف إلى في وفي الحضور متعلق باستبن ولا بد من تقدير بهما فيكون التقدير استبن بهما أى اطلب بهما أى منذ ومنذ في الحضور معنى في \* ثم اعلم أن من حروف الجر ما يزداد بعده ما وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله : ( وبعد من وعن وباء زيد ما \* فلم يعق عن عمل قد علما )

فزيادتها بعد من نحو قوله تعالى : مما خطيأتهم . وبعد عن : عما قيل . وبعد الباء : فبا رحمة من الله . وقوله فلم يعق عن عمل أى فلم يمنع عملها كما في التثنية وما مفعول لم يسم فاعله يزيد وبعد متعلق بزيد وفي يعق ضمير مستتر عائد على ما وعن عمل متعلق بيعق ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقه ما فقال : ( وزيد بعد رب والكاف فكف \* وقد يليهما وجر لم يكف )

يعنى أن ما تزداد أيضا بعد رب والكاف فتارة تكفهما عن العمل كقوله عز وجل : ربما يود الذين كفروا . وكقول الشاعر :  
لعمرك انى وأبا حميد \* كما النشوان والرجل الحليم  
وتارة لا تكفهما كقوله : ربما ضربة بسيف صقيل \* بين بصرى وطعنة نجلاء  
وقوله : ونصر مولانا ونعلم أنه \* كالناس مجروم عليه وجارم

أصلان لأنه لا تصرف في الحروف ورد بتخفيف ان وأن وكأن مع انها حروف ( وإن يجرا في مضى فكمن ) التي لا ابتداء الغاية أى المسافة ( قول المكودي من يوم الجمعة ) أى من ابتداء هذه المدة ( وبعد من وعن وباء زيد ما ) ( فان قلت \* ما الفرق بين هذه الأحرف الثلاثة وبين إن وأخواتها عد البيت في الغالب حتى كانت ما إذا اتصلت هنا لا تكف وهناك تكف \* فالجواب \* أن عمل هذه الأحرف الجر هنا أصلى فهي قوية وعمل إن وأخواتها غير أصلى بل بالحمل فكانت ضعيفة فلذلك أهملت مع ما ( وزيد بعد رب والكاف فكف ) ( قول المكودي كقوله تعالى : ربما يود الذين كفروا . ) اعلم أن الغالب في رب المكفوفة أن تدخل على الفعل الماضى لأن التكثير والتقليل انما يكونان فى الذى عرف حده والمستقبل مجهول وهذه الآية التى مثل بها المكودي رب فيها مكفوفة ودخلت على المضارع وأجيب عنه بأجوبة أو لاها ان المستقبل عند الله محقق الوقوع فحكمه حكم الماضى والجواب بتقدير كان الشانية بين ربما ويود يقال عليه ان حذف كان دون ان ولو الشرطيتين غير مشهور وقيل ان ما فى ربما يود نكرة موصوفة فيود بمعنى ود وتكون ما حينئذ مفعولة قرنت رب لأن رب كالحرف الزائد ولذا تدخل على المفعول به فى نحو رب رجل صالح لقيت ( وقوله كقول الشاعر لعمرك الخ ) البيت من الوافر وقائله زياد وعمر ك مبتدأ والخبر محذوف تقديره قسمى وأبا حميد بالنصب معطوف على الياء فى انى وما فى كما كافة للكاف عن العمل والنشوان بالرفع خبر إن والحليم معطوف عليه وقال الدمامى النشوان مبتدأ والرجل الحليم عطف عليه والخبر محذوف أى كائنان وتأمله والنشوان السكران والحليم الصابر على ما فعل به ومن عادة السكران أن يعيث بالرجل الحليم والآخر صابرله كذلك شأن الشاعر مع أبى حميد وفى هذا تعريض بمدح الشاعر نفسه وذم أبى حميد وبعده :

أريد هجاءه وأخاف ربى \* وأعلم أنه عبيد لئيم

والشاهد فى كون ما اتصلت بالكاف فكفتها ولذا رفع النشوان ( وقوله كقولهم ربما الخ ) البيت من الخفيف وقائله عدى الغسانى وضربة بالجر مجرور بالكاف وما غير كافة وبسيف متعلق بضربة وصقيل نعت سيف وبين بصرى متعلق بضربة وبصرى بضم الباء قال فى القاموس بلدة بين الشام وبغداد وهى أول مدينة فتحت صلاحا وقال فى التصريح بلدة بالشام كرسى حوران وحوران كورة بدمشق أو ماء بنجد والكورة المدينة والكلام على حذف مضاف أى بين أما كمن بصرى وقال العيى ا كتنفى بالمفرد لاشتماله على أمكنة فلا حذف وطعنة معطوف على بصرى ونجلاء بمعنى واسعة نعت طعنة وهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة لكن كسرت الميمزة للقافية لأن القوافى كلها مكسورة لأن من جملة القصيدة قوله :

ليس من مات فاستراح بمت \* إنما الميت ميت الأحياء \* إنما الميت من يعيش كثيرا \* كاسفا باله قليل الرجاء

والشاهد فى كون ما اتصلت رب ولم تكفها عن العمل ( وقوله ونصر مولانا الخ ) البيت من الطويل وقائله عمرو بن براقة التهمى بالنون كما فى العيى والتصريح والذى فى الأثموى عمرو بن براقة الهمدانى وبراقة اسم أمه وأما اسم أبيه فنبه وأعراب البيت واضح ومجروم بالرفع خبر أن وجارم معطوف عليه من الجرم بضم الجيم بمعنى الظلم ويروى بدل مجروم وجارم مظلوم وظالم والمعنى انا نصر مولانا على كل حالة ظالما أو مظلوما إذ هو كالناس والشاهد فى اتصال



وفهم من قوله : وقد يلينها أن عملها قليل وقد صرح به في الكافية ثم قال :  
( وحذف رب جرت بعد بل \* والفا وبعد الواو شاع ذا العمل )  
يعنى أن رب تحذف ويبقى عملها وذلك بعد بل ومثاله :

بل بلد ملء الفجاج قتمه \* لا يشتري كتانه وجهرمه  
وبعد الفاء كقوله :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع \* فألهيتها عن ذى تمام محول  
وبعد الواو كقوله :

وليل كوج البحر أرخى سدوله \* على بأنواع المعلوم ليبتلى  
وفهم من قوله وبعد الواو شاع ذا العمل ان ذلك بعد بل والفاء غير شائع وهو مفهوم صحيح وعراب البيت واضح ثم قال :  
( وقد يجر بسوى رب لى \* حذف وبعضه يرى مطردا )  
يعنى أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين غير مضرد وهو المشار اليه بقوله وقد يجر وفهم من التقاليد  
عدم الاطراد ومنه قوله : إذا قيل أى الناس شر قبيلة \* أشارت كليب بالا كف الاصابع

ما بالكاف وأنها لم تكفها ( فإن قلت ) ما الفرق بين من وعن والباء وبين رب والكاف حتى كانت الثلاثة الأولى تتصل بهما ويبقى عملها  
والاثنتان الأخيران إذا اتصلت بهما ما قبل عملها ويكثر الإهمال ( فالجواب ) أن اختصاص الثلاثة المذكورة أولا بالاسماء أقوى بدليل  
أنها تجر كل اسم بخلاف رب والكاف فانها يجران بعض الاسماء كما تقدم فضعفا بسبب ذلك ( وحذف رب جرت بعد بل ) ( قول  
المكودى ومثاله بل الخ ) البيت من الرجز وقائله رؤبة وبلد مجرور برب محذوفة وجملة ملء الفجاج قتمه من مبتدأ وخبرعت بلد والفج  
الطريق وقال الجوهرى الطريق الواسع بين الجبلين ويجمع على فجاج والقم بفتح القاف الغبار وجهرمه أصله جهرمية بياء النسب  
لقرية بفارس تسمى جهرم كجعفر والشاهد في جر بلد برب محذوفة بعد بل ( وقوله وبعد الفاء كقوله فمثلك حبلى الخ ) البيت من  
الطويل وقائلة امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة التي أولها : قفانك من ذكرى حبيب ومنزل . ومثلك مجرور برب محذوفة  
وحبلى بدل من مثلك أو نعتة والخطاب لعنيزة محبوبته المذكورة قبل في قوله : ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة . ومعنى طرقت أتيتها لا  
ومرضعا بالنصب معطوف على مثلك لأن مثلك في محل نصب مفعول طرقت وان كان مجرورا لفظا رب مقدرة لأنها تشبه الحرف  
الزائد كما علمت ويحتمل أن يكون حبلى حالا من مثلك ومرضعا معطوفا على حبلى فيكون قسم المثل إلى قسمين إلى حبلى ومرضع لأنه  
لم يرد مثلا معينا لتوغل مثل في الإبهام فاضافتها إلى الضمير لانفيد تعريفا ومعنى ألهيها شغلها بشدة حبها الى والتأتم جمع تيمة ما يعلق  
على الصبي خوف العين أو السحر والقييل بكسر الميم وسكون العين هو الذى تجماع أمه وهى مرضع أو حامل ويروى بضم الميم وسكون  
القاف وفتح الياء وهو المرضع وأمّه حبلى وفي نسخة بدل مغيل محول من أحول والصبي إذا تم له حول أى سنة وإما خص الحبلى  
والمرضع بالذكر لأنهما أزهد النساء في الرجال وأراد امرؤ القيس أن ينفي عن نفسه الفرق بفتح الفاء وهو بغض النساء للرجال وذلك  
ان امرأ القيس كان جميلا لكنه معها تزوج امرأة إلا طلبت فراقه فكان يسألهن عن ذلك فلا يجبرنه حتى سأل امرأة فقالت انك إذا كنت  
تجماع وعرفت فاحت منك رائحة الكلب فقال لها صدقتى فاني لما كنت صبيا أرضعنى أهلى كلبة ولم تبصر معى الامراة من كندة وكان  
أكثر أولاده منها والشاهد في جر مثلك برب محذوفة بعد الفاء ( وقوله وبعد الواو كقوله وليل الخ ) البيت من الطويل وقائله امرؤ  
القيس من القصيدة التي منها : فمثلك حبلى الخ المذكور قبل وليل مجرور برب محذوفة والكاف في كوج اسمية نعت ليل وجملة أرخى سدوله صفة  
ليل والسدول جمع سدل بضم السين وكسرهما الستور التي تحول بين البصر وأدراك البصرات وشبه ظلام الليل بالستور بجماع عدم  
ظهور ما يكون بالليل وما يكون تحت الستور ثم أطلق اسم المشبه به الذى هو الستور على المشبه الذى هو الظلام فيكون فيه استعارة  
تصريحية وعلى متعلق بأرخى والباء في بانواع المصاحبة ومعنى ليبتلى ليختبر ما عندى هل أصبر أم لا وأصله ليبتلى بنون الوقاية وياء المتكلم  
مفعول بعدها ثم حذفت الياء وحذفت النون لزوال سببها الذى هو الياء والشاهد في كون ليل مجرورا برب محذوفة بعد الواو ( وقوله  
وهو مفهوم صحيح ) بل هذا المفهوم الذى قال بصحته يقتضى أن الفاء وبل في القلة وعدم الشيوع سواء وليس كذلك بل حذف رب بعد  
الفاء كثير وان كان بعد الواو أكثر وأما حذفها بعد بل فهو قليل فكان ينبغى للمكودى ان يقول هذا المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به  
( وقد يجر بسوى رب ) ( قول المكودى ومنه قوله إذا قيل الخ ) البيت من الطويل وقائله الفرزدق يهجو جريرا ورهطه وإذا

ومطرده وهو المشار اليه بقوله وبعضه يرى مطردا وذلك في لفظ الله في القسم نحو الله لافعلن وبعدكم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو بكم درهم أى بكم من درهم وقد ذكر المرادى من هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشتهر .

### ﴿ الاضافة ﴾

( نونا تلى الاعراب أو تنوينا \* مما تضيف احذف كطور سينا )

يعنى أنك إذا أردت إضافة اسم إلى اسم حذفت ما في المضاف من نون تلى علامة الاعراب أو تنوين وشمل النون نون المثني والمجموع على حده وما ألحق بهما نحو غلامك وابنا زيد صاحبو عمرو وعشروك وأهلو عمرو وشمل التنوين الظاهر نحو غلامك في غلام والمقدر نحو دراهمك في دراهم وطور سينا اسم جبل بالشام ويقال له أيضا طور سينين وقد جاء في القرآن بالوجهين وأصله قبل الإضافة طور وهو لسم جبل أيضا ونونا مفعول مقدم باحذف وتنوينا معطوف عليه ومما متعلق باحذف وهذا الذى ذكره في هذا البيت هو حكم الاسم الأول من المتضافين وأما الثانى فحكمه الجر وعلى ذلك نبه بقوله :

ظرف مضمن معنى الشرط وأى مبتدأ وشرط خبر والجملة محكية بقل وأشارت جواب إذا وفاعله الاصابع بعد وكيلى مجرور بالى محذوفه وبالألف كلف من الاصابع والباء بمعنى مع والمعنى أشارت الاصابع فى حال كونها مع الألف مبالغة فى الإشارة وكيلى رهط جرير والشاهد فى جر كلى بالى محذوفه ( وقوله نحو الله لافعلن ) أصله والله بالواو فلما كثر الاستعمال حذفوا الواو ( وقوله بكم من درهم ) هذا هو الآتى فى قول الناظم :

وأجزان تجره من مضمر \* ان وليت كم حرف جر مظهرا

ولا يصلح أن يكون درهم مضافا إلى كم لأنها لاتصلح لعمل الجر لأنها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل فكذلك ما قام مقامه وأما كم الخبرية فتميزها يكون مجرورا بالاضافة إليها ولذا قيد المكودى بالاستفهامية والله أعلم .

### ﴿ الاضافة ﴾

هذا هو النوع الثانى من أنواع الجرورات وأطلق المصدر الذى هو الإضافة وأراد اسم المفعول المطلق وهو المضاف والمقيد بالجار وهو المضاف إليه لأنه تكلم عليها معا والاضافة فى الأصل مصدر أضاف يضيف إضافة وأصله أضيف تحركت الياء (١) وانفتح ما قبلها فقلت ألفا قول : الناظم من ياء أو واو بتحريك أصل \* ألفا بديل... فاجتمع ألفان حذفت الثانية لقوله الناظم... وألف الأفعال واستفعال \* أزل لذا الاعلال... وعوض منها التاء وسيقول والتاء الزم عوض والاضافة فى اللغة الاسناد يقال أضفت ظهري إلى الحائط أى أسندته إليه واصطلاحا ضم اسم إلى آخر على تنزيل الثانى من الأول منزلة تنويه أو ما يقوم مقامه فى الدلالة على تمامه وانفصاله عما بعده فيصير الثانى من تنمة الأول والاكثر على أن يسمى الأول مضافا والثانى مضافا إليه ما قبله وقيل بالعكس وقيل يجوز التسميتان لكل من الأول والثانى وعرفها فى التسهيل بقوله نسبة تقييدية بين اسمين توجب جر الثانى منها أبدا ( نونا تلى الاعراب أو تنوينا ) ( قول المكودى والمقدر نحو دراهمك فى دراهم ) لأن الاسم الذى لا ينصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذى يدل على أن فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز فى نحو أنت أحسن وجها إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين كذا قالوا واعترضه الدمامنى بأن العواب أن المنوع من الصرف لا تنوين فيه لا ظاهرا ولا مقدرا ولو صح ما قالوا لقل ان فى الاسم المبنى تنوينا مقدرا منع من ظهوره شبه الحرف ولم يقل به أحد ( وقوله وهو اسم جبل أيضا ) ( اعتراض ) عليه بأنه يقتضى أن طور سينا وحده اسم جبل آخر مع أنه ليس كذلك ( قلت ) الذى يقتضيه القاموس هو ما فى المكودى ونصه والطور بالضم الجبل وفناء الدار وجبل قرب أيلة يضاف إلى سيناء وسينين اه وسيناء بالمدحجارة معروفة إذا كسرت يخرج من داخلها صورة شجرة العوسج ولذا تحب اليهود هذه الشجرة حتى صارت تسمى شجرة اليهود وسيناء ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة لألف والتأنيث لأنه ليس من أوزان ألف التأنيث فيعاد وإنما وجب حذف النون أو التنوين للإضافة لأن النون والتنوين علامتان على تمام الاسم والاضافة تقتضى عدم التمام لافتقار المضاف للمضاف إليه الذى هو كجزئه فلا يصح الجمع بينهما لتنا فيهما ويشمل كلام الناظم جميع أقسام التنوين الأربعة وما أظف قول بعضهم :

وكنا خمس عشرة فى التثام \* على رغم الحسود بغير آفه

فقد أصبحت تنوينا وأضحى \* حبيى لا تفارقه الاضافة

(١) ( قوله تحركت الياء الخ ) هو مرتب على محذوف تقديره فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم يقال تحركت الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب لأن فقلت الخ اه .

(والثاني اجرر) يعنى ان حكم المضاف اليه الجر ثم ان الاضافة تنقدر عنده بثلاثة أحرف والى ذلك اشار بقوله :

(وانو من أوفى اذا \* لم يصلح الاذاك واللام خذا \* لما سوى ذينك )

مثال الاضافة المقدره عن خاتم فضة وباب ساج ونحو ذلك وضابطه أن يكون المضاف اليه اسما للجنس الذى منه المضاف ومثال المقدره بى بل مكر الليل وضابطه أن يكون المضاف اليه اسم زمان وقع فيه المضاف والى هذين أشار بقوله : وانو من أوفى . وقوله : إذا لم يصلح الاذاك . يعنى إذا لم يصلح فى التأويل الا تقديرهما وقوله : واللام خذا \* لما سوى ذينك أى قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف وشمل قوله اللام التى للملك نحو دار زيد والتى للاستحقاق نحو باب الدار وسرج الدابة ومن مفعول بانو وفى معطوف على من وأو للتقسيم وذلك فاعل يصلح وهو اشارة لنية من أو فى واللام مفعول بخذا والالف فى خذا بدل من نون التوكيد الخفيفة ولما متعلق بخذا وما موصولة وصلتها سوى ذينك وتجوز فى قوله : خذا . لأنه أراد به قدر ثم اعلم ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وقد اشار الى القسم الاول بقوله :

(واخصص أولا \* أو أعطه التعريف بالذى تلا )

يعنى ان الاضافة المحضة تفيد تخصيص الأول ان أضيف الى نكرة نحو غلام رجل وتعريفه ان أضيف الى معرفة نحو غلام زيد وفهم كون القسم الاول هو المضاف الى نكرة من ذكر المعرفة فى قسميه وأولا مفعولا باخصص واعطه معطوف على اخصص واو للتقسيم والتعريف مفعول ثان لا عطه بالذى متعلق باعطه وهو مطلوب أيضا لاخصص لان الاختصاص انما يتحصل الاول بالثانى وتلاصلة للذى والذى واقع على المضاف اليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر فى تلاثم اشار الى القسم الثانى من الاضافة غير المحضة فقال :

(وقول من قال )

أزال الله عنكم كل آفة \* وسد لديكم سبل الخافة

ولا زالت نوابك جميعا \* كنون الجمع فى حال الاضافة

(والثانى اجرر) لم يبين العامل للجر فى المضاف اليه ومذهب سيبويه انه المضاف وقال الزجاج بلام مقدره وقيل بالاضافة وما قاله سيبويه هو الحق لانه إذا كان المضاف اليه ضميرا اتصل بالمضاف وهو لا يتصل بالعاملة وأجمل الناظم هنا فليبين عاملا لكن يفهم أن العامل فى المضاف اليه هو المضاف من قوله فيما مر كذلك حذف ما بوصف خفضا: ومن قوله فيما يأتى: وألزموا اضافة لدن فجر. نكرة... ومن قوله وبعد جره الذى أضيف له الخ ( وانو من أوفى ) ( قول المكودى اسما للجنس الخ ) أصل هذا الضابط للرضى ومحصله محصل ضابط التوضيح قالوا هذا الضابط فيه شئ لانه قد يكون العكس بأن يكون المضاف جنسا للمضاف اليه نحو شجر اراك مع ان الاضافة على معنى من لانها قد تظهر نحو: لا تكون من شجر من زقوم ( وقوله اسم زمان ) لوجه تخصيصه باسم الزمان بل يكون اسم مكان نحو يا صاحبي السجن ونحو مالك عالم المدينة فلو قال أن يكون المضاف اليه ظرفا لشمليها ( واللام خذا \* لما سوى ذينك ) أى فيما لم يصح تقدير من أوفى قدر اللام سواء صح ظهورها نحو غلام زيد أو لم يصح ظهورها نحو عند زيد ومع عمرو وضابط هذا الاخير أن تأتى مكان المضاف بلفظ مرادف له فى المعنى فتبدل عند بكان ومع بصاحب ( قوله وشمل قوله اللام التى للملك الخ ) قد مر عند قوله واللام للملك وشبهه الخ بيان لام الملك من غيرها فراجع ( وقوله وتجوز فى قوله خذا الخ ) قرينة تفسير خذا بقدر قوله قبل وانو من أوفى ( واخصص أولا ) ( قول المكودى نحو غلام رجل الخ ) فعلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص لاحتمال أن يكون غلام رجل أو امرأة فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فعلام رجل أخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد ثم ان الناظم أطلق التعريف على التعرف لان التعريف فعل الفاعل الاختيارى ولا كلام فيه بل الكلام فى حال المضاف مع المضاف اليه فان كان المضاف إليه نكرة وقع التخصيص للمضاف من غير اختيار وان كان معرفة وقع التعريف له من غير اختيار وقد جعل الموضح وغيره أنواع الاضافة ثلاثة ما يفيد تارة التعريف وتارة التخصيص كغلام ان أضيف وما لا يفيد الا التخصيص كاضافة مثل وغير فان اضيف للمعرفة فلا يفيد الا التخصيص لتوغلها فى الابهام وما لا يفيد واحدا هو الاضافة اللفظية الآتية والحق ان أنواع الاضافة أربعة الثلاثة المتقدمة والرابع هو ما لا يفيد الا التعرف نحو كلا وكلتا وليك وسعديك وكلام الناظم هنا شامل لاقسام ثلاثة لان قوله واخصص أولا فقط أو اعطه التعريف فقط أو اخصص تارة وعرف أخرى والتسم الرابع سيأتى فى قوله وان يشابه المضاف يفعل الخ واخذ من قوله والثانى اجرر مع قوله واخصص أولا ان كل واحد أثر فى الآخر الآن المضاف أثر فى المضاف اليه امرا لفظيا وهو الجر والمضاف إليه أثر فى المضاف امرامعنويا وظاهر الناظم ان قوله واخصص أولا الخ عام فى المضاف الى المفرد المضاف الى الجملة مع انه وقع خلاف فى المضاف الى الجملة هل لا يفيد الا التخصيص لانها نكرة أو الا التعريف لانها فى تأويل المصدر المضاف فى التقدير الى فاعله (تمة) اعترض ابو حسان

(وان يشابه المضاف يفعل \* وصفافعن تنكيره لا يعزل)

يعنى ان المضاف إذا كان شبيها بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حمل عليه أمثلة المبالغة والصفة المشبهة كانت اضافته غير محضة لانفيد تخصيصا ولا تعريفا وانما هي مجرد التخفيف وذلك نحو ضارب زيد وضاربا عمرو وأصله ضارب زيدا وضاربان عمرا والمضاف مفعول يشابه ويفعل فاعل به ويجوز العكس وهو أظهر ووصفا حال من المضاف والفاء جواب الشرط وعن تنكير متعلق بيعزل ثم أتى بمثاليين من الاضافة غير المحضة فقال :

(كرب راجينا عظيم الامل \* مروع القلب قليل الحيل)

فراجينا اسم فاعل مضاف الى الضمير ولم تفد الاضافة تخصيصا ولا تعريفا بل هو نكرة ولذلك أدخل عليه رب لاختصاصها بالنكرة وعظيم صفة مشبهة باسم الفاعل واضاقها الى الامل غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة ومروع اسم مفعول واضافته الى القاب غير محضة وقليل صفة مشبهة واضافته الى الحيل غير محضة وهذه الصفات كلها نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة ثم قال :

(وذى الاضافة اسمها لفظيه \* وتلك محضة ومعنويه)

الاشارة بذى الى اقرب القسمين وهى الاضافة غير المحضة يعنى انها تسمى لفظية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط وهى التخفيف وتسمى أيضا مجازية وغير محضة والاشارة بتلك الى أول القسمين يعنى انها تجيء محضة أى خالصة لافادتها التخصيص أو التعريف وذى مبتدأ والضافة نعت له واسمها مبتدأ ثان ولفظية خبر المبتدأ الثانى والجمله خبر الاول وتلك محضة ومعنوية مبتدأ وخبر ثم قال :

تقسيم النحاة الاضافة إلى التخصيص والتعريف لانه من قبيل تقسيم الشئ الى نفسه لان التعريف قسم من التخصيص لا مقابل له والحق ان الاضافة إنما تفيد التخصيص دائما وهى أقوى مرتبة من التعريف لكن يقال ان الذى قاله باعتبار الأصل وأما النحاة فهذا اصطلاحهم فلا اعتراض ويرحم الله سيدنا الجدى إذ يقول فى كون المضاف يكتسب التعريف من المضاف اليه :

خفضنا إذ أضفت لنا جناحا \* وان الخفض من شأن الاضافة وصرت بنا معرف كل حى \* فلست تخاف فى سبل الخافه

(وان يشابه المضاف يفعل) مراده يفعال الفعل المضارع والراد بالشبه الشبه فى العمل فيصدق الشبه باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر لكنه أخرج المصدر بقوله وصفا فان اضافته تفيد التعريف ولا يفسر الشبه بالشبه فى الوزن أو فى كونه بمعنى الحال والاستقبال لانا لو فسرناه بالوزن لم يشمل الا اسم الفاعل دون غيره ويكون قوله وصفا ضاعوا لو فسرناه بالشبه فى الحال والاستقبال كما فى المكودى لخرج اسم الفاعل بمعنى الماضى للقرون بأل نحو الضارب الرجل أمس مع أن المقصود أن يكون داخلا ولخرجت الصفة المشبهة وأفعال التفضيل لانها لا يدلان الاعلى الثبوت وبما قررناه تعلم ما فى المكودى وغيره قاله بعض المحققين وقول من قال ان اضافة اسم التفضيل لانفيد تخصيصا ويدل لذلك ان الناظم لم يمثل له بعد مردود بما يعلم من الوقوف على المطولات ﴿فان قلت﴾ التخصيص موجود فى قولك ضارب زيد وضارب عمرو لانه أخص من ضارب ﴿فالجواب﴾ ان الاصل ضارب زيدا بالنصب وضارب عمرا فالتخصيص وقع بالمعمول قبل الاضافة فلما أضيف لم تؤثر فيه الاضافة تخصيصا ابدا وإنما هى للتخفيف ولذا قال المكودى وأصله ضارب زيدا وضاربان عمرا اشارة لما قلناه وانما كان الخفض أخف لانه لا تنوين معه ولا نون (قول المكودى وهو أظهر) بل هو المتعين الذى قرر به كمدى نفسه لان المقصود تشبيه المضاف بيفعل فالمضاف فاعل وبيفعل مفعول به (كرب راجينا عظيم الامل) الاصل فى المضاف اليه فى الجميع الرفع لكن الرفع فيه قبيح وهو خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف فقول الامناد وصار المرفوع منصوبا فوقع هنالك قبح وهو اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى فأضيف ليرتفع القبحان فقد تبين لك ان الجر من النصب لامن الرفع والالزم اضافة الشئ الى نفسه وسيقول الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى (وذى الاضافة اسمها لفظيه) (قول كدى وهى التخفيف) بحذف النون أو التنوين وكذلك تفيد ذهاب قبح الرفع والنصب كما علمت ﴿واعترض﴾ بان القسم الثانى من الاضافة وهى المعنوية تفيد التخفيف أيضا بحذف النون أو التنوين ﴿وأجيب﴾ بان الغرض فيها تعريف المضاف أو تخصيصه بالمضاف اليه وحذف النون أو التنوين مبالغة فى اتصال الاول بالثانى (وقوله وغير محضة) لأنها فى تقدير الانفصال تقولك عمرو وضارب زيد بالاضافة فى تقدير الانفصال لان الفاعل بالوصف ضمير مستتر عائد على عمرو ومثلا فهو فاصل بين المضاف والمضاف اليه (وقوله لافادتها التخصيص الخ) هذه العلة راجعة لتسميتها بمعنوية وعلة تسميتها محضة خلوها من شائبة الانفصال اذ لا يقال فى غلام زيد غلام بنون غلام ويرحم الله تعالى سيدنا الجدى إذ يقول :

ليست اضافتنا لكم \* يوم بتقدير انفصال لما أفادتنا معا \* نى موجبات الاتصال

( ووصل آل بهذا المضاف مغتفر \* ان وصلت بالثان كالجعد الشعر )  
أو بالذى له أضيف الثانى \* كزيد الضارب رأس الجانى )

الإشارة بهذا إلى أقرب مذكور وهو ما اضافته غير محضة يعنى أنه يغتفر دخول آل على المضاف لكن بشرط أن تدخل على الثانى نحو الضارب الرجل والجعد الشعر أو يكون الثانى مضافا الى ما فيه آل نحو الحسن وجه الأب والضارب رأس الجانى فلم يتصل آل بالثانى ولا بما أضيف اليه الثانى لم يحز دخول آل على المضاف فلا يجوز الضارب زيد ولا الضارب صاحب زيد ووصل آل مبتدأ ومضاف اليه ومغتفر خبره وبهذا متعلق بوصول والمضاف نعمت لنا وان وصلت شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والجعد من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جعد جماعه أو بالذى معطوف على قوله بالثانى وزيد مبتدأ والضارب الخ البيت خبره والجملة على حذف القول والتقدير كقولك ثم قال :

( وكونها فى الوصف كاف ان وقع \* مثنى أو جمعا سبيله اتبع )

يعنى ان وجود آل فى الوصف المخاف ان كان مثنى أو مجموعا على حده وهو الذى اتبع سبيل المثنى فى كون الاعراب فيه بحرف بعده نون واحترز به من جمع التكسير لانه مهما اقترنت بالأول لا بد من اقترانها بالثانى ولا كذلك الجمع الذى على حد المثنى فانه يكفى عن وجودها فى المضاف اليه نحو الضارب زيد والمكرم وعمره وقوله : سبيله اتبع . أى اتبع سبيل المثنى فيما ذكر وكونها مبتدأ وأن وقع مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول هذاما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير وعندى فى اعرابه غير هذا الوجه وهو أن كونها مبتدأ والظاهر انه مصدر كان التامة أى وجودها وفى الوصف متعلق به وكاف خبره وأن وقع فى موضع المصدر نصب على اسقاط لام التعايل والتقدير وجودها أى آل فى الوصف كاف لوقوعه أى لوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده ويجوز فى همة ان الكسر وقد جاء كذلك فى بعض النسخ فوق وقع الوصف مثنى أو مجموعا على حده شرط فى الاكتفاء عن وجود آل فى المضاف اليه وسبيله مفعول باتبع والجملة فى موضع الصفة لجمعا ثم قال :

( وربما اكسب ثان أولا \* تأنيثا ان كان لحذف موهلا )

يعنى ان المضاف المذكور قد اكتسب التأنيث من المضاف اليه اذا كان مؤثرا وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثانى عن الأول وهو المنبه عليه بقوله : ان كان لحذف موهلا . أى اذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى كقول الشاعر :

مشين كما اهترت رماح تسفهت \* أعاليها مر الرياح النواسم

( ووصل آل بهذا المضاف مغتفر ) هذامستثنى من مفعول قوله أو اعطه التعريف الخ فان ظاهره ان للمضاف لا يعرف الا بالمضاف اليه وهو كذلك فلا يضاف حتى يقدر تنكيره ثم استثنى من ذلك قوله ووصل آل الخ اذ يجوز أن يكون المضاف فيها معرفا بال فيبقى ماعدا على المنع وهذا كله ان كانت الاضافة غير محضة وأما ان كانت محضة ودخلت آل على المضاف نحو الغلام فلا يجوز اضافته فلا يقال الغلام زيد وعلى هذا النوع قولهم آل والاضافة لا يجتمعان ( كالجعد الشعر ) القاموس الجعد من الشعر خلاف السبط والقصور يقال جعد ككرم جموعة وجعادة والتخفيف فى إضافة الجعد الى الشعر بحذف الضمير فقط أو الجار والمجرور اذا الأصل الجعد شعره أو شعره ولا تخفف بالتثنية اذ لا تنوين مع وجود آل وانما لم يحز اقتران المضاف بال فى نحو قولك الضارب زيد فيما عدا ما استثنى لان المضاف اليه بدل من التثنية والتنوين لا يجتمع مع آل فكذلك لا يجتمع آل مع ما هو بدل من التثنية وهو المضاف اليه ثم انه قد اعترض قوله ووصل آل الخ بأنه تكرار مع قوله فى الصفة المشبهة ولا تجوز بها مع آل الخ لان ما استفيد منها هو ما استفيد فيما يأتى وأجيب كإياى بأن ما هنا عام فى الصفة المشبهة وفى غيرها وما يأتى خاص بالصفة المشبهة ولا تكرار بين أخص وأعم ( وكونها فى الوصف كاف ) الفرق بين المثنى والجمع على حده وبين المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم حتى جاز دخول آل على الأولين اذا كانا مضافين دون شرط وفى الأمور الأخيرة لا بد مما مر أن المثنى والجمع على حده المضاف اليهما منزل منزلة النون والنون تجامع الألف واللام فكذلك ماناب عنها والثلاثة المذكورة آخر المضاف اليه فيها منزل منزلة التنوين والتنوين لا يجامع آل فكذلك ماناب منها ( قول المكودي وهو صعب التقدير ) صحيح وفيه شئ آخر وهو خلو الجملة من الرابط بينها وبين المبتدأ الأول الذى هو كون لان الضمير فى وقع عائد على الوصف وقول من قال إن أن وقع فاعل كاف الذى هو خبر كون سبق قلم بل فاعل كاف ضمير عائد على كون ولو جعلنا فاعله ان وقع لكان كاف خبرا مشتقا وليس فيه ولا فى مرفوعه ضمير يعود على المبتدأ لأن ضمير وقع يعود على الوصف ( وربما اكسب ثان أولا \* تأنيثا ) ( قول كدى والاستغناء عنه بالثانى ) بأن يبقى المعنى صحيحا بعد حذف المضاف مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازا فحيث كان مسندا الى المضاف كان حقيقة وحيث أسند الى المضاف اليه صار مجازا فلا بد من قرينة ( وقوله كقول الشاعر مشين الخ ) البيت من الطويل وقائله ذوالرمة واسمه غيلان بن عقبة ويكنى أبا الحرث



فمر فاعل بتسفهت ولحقت التاء الفعل المسند اليه لا كتسابه التأنيث من المضاف اليه وهو الريح لا يجوز الاستغناء بالريح عن مرفق قول تسفهت الريح فلو كان المضاف للمؤنث محملا يصح الاستغناء عنه بالثاني لم يجز تأنيثه نحو قام غلام هند اذ لا يصح ان تقول قام هند وأنت تريد قام غلام هند وفهم من قوله وربما ان ذلك قليل وفي ذكر هذا الشرط اشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف اليه اذا صح الاستغناء عنه بالثاني كقوله :

رؤية الفكر ما يؤول له الأم \* ر معين على اجتناب التواني

فمعين خبر عن رؤية و ذكره هو خبر عن مؤنث لا كتساب المبتدأ التذكير من المضاف اليه وهو الفكر لصحة الاستغناء بالثاني عن الأول لانه يجوز أن تقول الفكر معين اذ العلة واحدة وثان فاعل با كسب وأولا مفعول أول با كسب وتأنيثا مفعول ثان وان كان شرط جوابه محذوف للدلالة ما تقدم عليه ولحذف متعلق بموهلا ثم قال :

ولقبته بنى الرمة مية محبوبته وذلك انه مر بجبانها فوجدها مع أمها فقال لأمرها مريها فلتسقى ماء فلما أته بالماء وجدت على عاتقه حبلا فقال له اشرب ياذا الرمة التي هي الجبل قلبه به وقيل لقب بذلك في صغره لانه كان يصيحه جزع فعلق عليه حرز في جبل فقيل له ذوالرمة وقيل غير ذلك والنون في مشين عائدة على النسوة فاعل مشى والكاف في كما اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف وما مصدرية وما بعدها يؤول بمصدر مضاف الى الكاف ورماع فاعل اهترت وجملة تسفهت صفة رماع وفاعل تسفهت مر وأعالها مفعوله ومعنى تسفهت أمالت والنواسم جمع ناسمة وهي أول هبوب الريح قبل استمداها والمعنى مشيت النسوة مشية مثل اهتراز الرماح حين أمال أعالها مرور الريح عليها في أول هبوبها والمعنى كل واحدة تميل وتتبختر في مشيتها والشاهد قد ذكره المكودي (وقوله كقوله رؤية الفكر الخ) البيت من الخفيف وما مفعول رؤية وهي موصولة وفاعل يؤول الأمر وجملة يؤول له الأمر صلة ما والعائد هاء له والتواني التكاسل ويروى على ا كتساب التواني أى التأخير والمعنى أن تفكر الانسان في عاقبة الأمور معين على اجتناب التأخير للطاعة بل يقدمها والشاهد قد صرح به المكودي وأنشدوا على هذا الثاني قول من قال :

عليك بأرباب الصدور فمن غدا \* مضافا لأرباب الصدور تصدرا

وأنشدوا على الأول :

وياك أن ترضى بصحبة ساقط \* فتنحط قدرا من علاك وتحقرا

وقد اعترض قول المكودي قبل وفي ذكر هذا الشرط اشعار الخ بأنه لا إشعار فيه أصلا اللهم الا أن يقال انه تقاس هذه الصورة على الصورة التي صرح بها المصنف أو يقال انه ترك هذه الصورة لقلتها كما يقتضيه كلامه في التسهيل انتهى ما قالوا والحق ان هذه الصورة مأخوذة بالأحرورية وبالشرط الذى فى معنى العلة أما الاحرورية فانه اذا كان المضاف للذكر الأشرف يكتسب من المضاف اليه المؤنث الأدنى التأنيث فأحرى العكس الذى هو الغالب فى كل شيء وأما الشرط الذى فى معنى العلة فهو قوله: ان كان لحذف موهلا . كأنه قال لأجل صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه ومن شرط العلة الاطراد وقرر الأشموني كلام الناظم على ما يشمل صورتين بان جعله من باب حذف الواو مع ما عطفت بان قال وربما أ كسب ثان من للتضايين وهو المضاف اليه أولا منهما وهو المضاف تأنيثا أو تذكيرا اه وكلام الناظم فى السكافية أحسن مما فى الألفية وأصرح ونصها :

تأنيثا ا كسب أولا وال ضد إن \* يصح حذف وهو كالبعض يعن

ثم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه أحد عشر أمرا من التعريف أو التخصيص أو التخفيف أو ازالة التبع وقد مر ذلك أو التأنيث أو التذكير كما هنا السابع الظرفية : تؤتى أ كلها كل حين . فكل منصوب على الظرفية وهو غير ظرف لكنه لما أضيف الى حين الظرف ا كتسب الظرفية الثامن المصدرية كما هو فى قول الناظم: وقد ينوب عنه ما عليه دل \* كجد كل الجد... فكل ليس مصدرا ولكنه لما أضيف الى المصدر ا كتسب المصدرية التاسع الصدارة نحو صبيحة أى يوم سفرك فصبيحة مضاف ليس من أدوات الصدور لكن لما أضيف الى أى التي هى من أدوات الصدور ا كتسب الصدارة وقد مر : كذا اذا يستوجب التصديرا . العاشر البناء نحو : لقد تقطع بينكم . بفتح النون فى قراءة الجمهور فان بين معرفة لكن لما أضيف الى كم البنى بنيت الحادى عشر

(ولا يضاف اسم لما به اتحد \* معنى وأول موها إذا ورد)

يجب أن يكون المضاف مغايراً للمضاف إليه ولو بوجه ما لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه فان ورد من كلام العرب ما يؤهم إضافة الشيء الى نفسه أول ذلك بإضافة الاسم الى اللقب نحو سعيد كرز فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم والاسم خلاف المسمى ونحو مسجد الجامع فيؤول على حذف الموصوف والتقدير مسجد المكان الجامع ومعنى منصوب على التمييز أو على اسقاط في وموها مفعول بأول وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره موها جواز إضافة الشيء إلى نفسه \* ثم اعلم ان من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ولا يخلو عنها البتة ومنها ما يلزم معنى ويخلو عنها لفظاً وقد أشار إلى الأول بقوله : ( وبعض الأسماء يضاف أبداً ) يعنى ان من الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافاً نحو قصارى الشيء وحما داه وذلك على خلاف الأصل فان الأصل في الاسم أن يستعمل مضافاً تارة وغير مضاف أخرى ثم ان من اللازم للإضافة ما يلزمها معنى ويجوز افراده لفظاً وإلى هذا أشار بقوله : ( وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً ) الإشارة بدا إلى ما تقدم اضافته وفهم منه ان ما يلزم الإضافة على قسمين لازم الإضافة لفظاً ومعنى وذلك نحو قصارى الشيء وحما داه ولازم للإضافة معنى وذلك نحو كل وبعض وقبل وبعد وبعض الأسماء مبتدأ ويضاف خبره وأبداً منصوب على الظرف وبعض ذا مبتدأ وقد يأت خبره وحذف الياء من يأت استعناء بالكسرة ومفرداً حال من الضمير المستتر في يأت ولفظاً منصوب على اسقاط الحافض ويجوز نصبه على التمييز ثم قال :

(وبعض ما يضاف حتماً امتنع \* ايلاؤه اسماً ظاهراً حيث وقع)

يعنى ان بعض الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى يمتنع ان يضاف إلى الظاهر فتجب اضافته الى الضمير وفي هذا النوع خروج

الأعراب نحو هذا خمسة عشر زيد برقع عشر بضمة من غير تنوين فهو مبنى في الأصل لتركيبه لكنه لما أضيف الى العرب وهو زيد أعرب في لغة قليلة وسيقول الناظم رحمه الله تعالى : وان أضيف عدد مركب \* يبقى البناء وعجز قد يعرب

(ولا يضاف اسم لما به اتحد \* معنى) ( قول المكودي لأن المضاف الخ ) هذه العلة بها علل في التصريح وهي قاصرة على الإضافة المعنوية والصواب الاتيان بعللة جامعة للإضافة اللفظية للمعنوية وعلل ذلك بان الإضافة تقتضى التغير من جهة ان المضاف الى تقييد للمضاف والشيء لا يتقيد بنفسه ( وقوله والثاني بالاسم ) أى باللفظ الدال على المسمى فكأنك قلت جاءنى مسمى هذا الاسم وخص الأول بالمسمى لأنه في موضع ينادى ويسند اليه فلا يليق ذلك الا بالمسمى وقصد بالثاني الاسم الذى هو مجرد اللفظ ليقع تغير ما قال في التصريح عن قريب الوضوح وهذا إذا نسب للأول ما ينسب للذوات أما إذا نسب له ما ينسب للالفاظ تعين أن يكون المراد بالأول الاسم والثاني المسمى فإذا قلت كتبت سعيد كرز تعين أن يكون المراد كتبت اسم هذا المسمى وفيه بحث لأن هذا التأويل يقتضى أنك إنما كتبت لفظ سعيد دون كرز مع أنك كتبتهما معا فالصواب ان المفعول مجموعهما وحكيك اضافتها الأصلية فيقيان على حالهما من كون المراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم ثم قيل ان قوله هنا ولا يضاف اسم مناقض لقوله في العلم : وان يكونا مفردين فأضف. فان ما هنا يقتضى ان الإضافة مسموعة وما مر يقتضى انها مقيسة وقد مر الجواب عنه بأن ما مر تقييد لما هنا فانهم نصوا على ان إضافة الاسم الى اللقب مقيسة فما هنا يقيد بما مروى انه مشى هناك على ما للكوفيين المحيزين ذلك وهنا على ما للبصريين المانعين ذلك والله أعلم . (وبعض الأسماء يضاف أبداً) ( قول المكودي نحو قصارى الشيء وحما داه ) معنى قصارى وحماى واحد وهو غاية الشيء ومنتهاه ثم منطوق الناظم هنا باعتبار ظاهره يشمل ثلاثة أقسام ما يضاف تارة إلى الظاهر وتارة إلى الضمير نحو مثالى المكودي وما يضاف إلى الظاهر دائماً نحو أولو وأولات وما يضاف إلى الضمير دائماً نحو وحدلاً انه يصدق على الجميع أنه أضيف أبداً لكن لما نص بعد في منطوق قوله وبعض ما يضاف الخ على ما يلزم الإضافة الى الضمير خص كلامه هنا بالصورتين الأوليين وقد اعترض أبو حيان قول الناظم أبداً بأنه ظرف للمستقبل ويصير معنى الناظم على هذا وبعض الأسماء يضاف في الزمان المستقبل وهذا ليس بشيء لأنه لا فائدة في التخصيص بالمستقبل وان عني بقوله أبداً دائماً فقد ناقض الديقومة بقوله وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً أى بعض ما يضاف دائماً قد ينكشف عن الإضافة وقوع التناقض بين كون الإضافة دائماً مع الانكشاف وأجيب بأن مراده بأبداً دائماً والإشارة في قوله وبعض ذا عائداً لما يضاف لا بقيد كونه دائماً ( وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً ) أى مقطوعاً عن الإضافة في اللفظ فينون ( قول المكودي نحو كل وبعض ) مثالها قوله تعالى : وكل في فلك يسبحون. فضلنا بعضهم على بعض. والصحيح ان تنوينهما للصرف لا للعوض ومحل افراد كل إذا لم تكن نعتاً أو توكيداً والا لزمّت الإضافة لفظاً ولا تفرد ( وقوله وقبل وبعد ) قرئ لله الأرض من قبل ومن بعد بالتنوين فيهما ( وقوله وحذف الياء من يأت ) منه قوله تعالى : يوم يأت لاتكلم نفس إلا باذنه. (وبعض ما يضاف حتماً امتنع) ( قول المكودي فتجب اضافته الى الضمير الخ )

عن الأصل من وجهين لزوم الإضافة وكون المضاف إليه ضميراً ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال: (كوحدي ودوالي سعدي) أما وحدي فقد تقدم الكلام عليه في باب الحال وأنه لازم النصب على الحال تقول جاء زيد وحده أي منفرداً وقد جاء مضافاً إليه في قولهم في المدح نسيج وحده وفريد دهره وفي الذم في قولهم جحش وحده وعير وحده وأما لي فانه أيضاً لازم الإضافة إلى الضمير نحو ليك ومعنى ليك إقامة على إجابتك بعد إقامة وأما دوالي فتضاف أيضاً إلى الضمير وجوباً نحو دواليك ومعناه أدالة لك بعد أدالته وسعدي كذلك تقول وسعديك ومعناه أسعاده لك بعد أسعاده وقد جاء في الشعر إضافة لي إلى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله: (وشذايلاء يدي للي) أي وشذ إضافة لي ليدي وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

دعوت لما نابي مسورا \* فلي فلي يدي مسور

فإضافة لي إلى يدي مسور وإيلاء فاعل شذ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الأول واللام في للي زائدة في المفعول الثاني تقوية للضعف العامل لكونه فرعاً أعنى في العمل فان إيلاء مصدر آلي وهو متعد إلى اثنين بنفسه ثم قال: (وألزموا إضافة إلى الجمل \* حيث واذ) أما حيث فهو ظرف مكان وأما إذ

صادق بصورتين ما يضاف لكل ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب مفرد أو مثنى أو مجموع مذكر أو مؤنث كوحدي وما يضاف لضمير المخاطب فقط كليك ولذا كرر الناظم الأمثلة فقال: (كوحدي ودوالي) أما وحده فهو مصدر وحده كعلم وكرم أو من وحده حذف الزوائد من الاتحاد ولا يلزم النصب على الحال خلافاً للمكودي بل تكون منصوبة على الحال وعلى المصدرية وعلى حذف الجار الذي هو على وهو لازم للأفراد والتذكير غالباً (قوله نسيج وحده) قال الجوهري نسيج وحده أي لا نظير له في علم أو غيره وأصله في الثوب إذا كان رقيقاً لا نظير له ولم ينسج على منواله (وقوله وفي الذم في قولهم الخ) الجوهري يقال للرجل إذا كان يستبد برأيه جحش وحده وهو ذم وفلان عير وحده أي معجب برأيه وهو ذم وحديث تصغير جحش ولد الحمار وعير تصغير عير الذي هو الحمار (وقوله وأما لي) هو مثنى مصدر لب الثلاثي أو اسم مصدر من ألب بالمسكان إذا أقام به (وقوله معنى ليك) أشار بهذا إلى أن ليك وما بعده من الألفاظ مثناة لفظاً ومعناها التكرار لأنهم لما قصدوا بها التأكيد جعلوا التثنية علماً على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره (وقوله إقامة على إجابتك بعد إقامة) هذا أحد معان أربعة ذكرها في القاموس وهو أولها عنده فيكون ليك على هذا مفعولاً مطلقاً وعامله محذوف قيل يقدر من معناه أي أجبته وقيل يقدر من لفظه أي ألي (وقوله وأما دوالي) قال في القاموس يقال أداله وتداوله أخذه بالدول فهو حينئذ اسم مصدر لأحدهما أو مصدر ودواليك مفعولاً مطلقاً وعامله يقدر من لفظه (وقوله ومعناه أدالة لك بعد إدالة) أصله لولد الناظم وقال في التصريح الانسب أن يقول كما قال الموضح تداولين تداول لأن الأدالة الغلبة يقال اللهم أدلني على فلان وانصرني عليه لكن في التصريح لم يأت دليل ودليله قول الصحاح تداولته الأيدي أي أخذته هذه مرة وهذه مرة وقولهم دواليك أي تداولاً بعد تداول قال تعالى: وتلك الأيام نداولها بين الناس أي نصر فيها بينهم يوماً للفرقة ويوماً للآخرى ليتعظوا (وقوله وسعدي كذلك) هو اسم مصدر لقولك أسعد أو ساعد بمعنى أعان وهو مفعول مطلق وعامله يقدر من لفظه زاد الموضح وغيره ولا يستعمل سعديك إلا بعد ليك فهو كالتركيد له وأما ليك فيستعمل وحده وأنشد لسان الحال:

ان يغنيا عن المستوطنان عدن \* فاني لست يوماً عنهما بغن

قال يس وعوام مصر يفردون سعديك عن ليك (وشذايلاء يدي للي) (قول المكودي إلى قول الشاعر دعوت الخ) البيت من بحر التقارب وقائله أعرابي من بني أسد ودعوت فعل وفاعل ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت وما موصولة وجملة نابي صلة والعائد الضمير الفاعل بناب ومسورا اسم رجل مفعول دعوت والفاء في فلي للعطف على دعوت والتعقيب ومفعول لي محذوف أي لباني ولي يدي مسور وأصله أن رجلاً لزمته دية قطاب من مسور أن يعينه فيها فأجابه إلى ذلك وخص اليمين بالذكر لأنهما هما اللتان دفعتا له المال وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقاً فجاء النهي عنه \* روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إذا دعا أحدكم أخاه فقال ليك فلا يقول له لي يديك وليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبي والشاهد إضافة لي ليدي وقيل ان يدي هنا زائدة فلا شاهد فيه (وقوله في للي زائدة) صرح ابن هشام بأن المقوية ليست بزائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما (وألزموا إضافة إلى الجمل \* حيث واذ) (قول المكودي أما حيث فظرف مكان الخ) تقدم أن وجه بناء إذ وحيث شبه الحرف في الافتقار وبنيت حيث على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وفيها لغات الضم والفتح والكسر للشاء

فهي ظرف للزمان الماضي وكلاهما يلزم الاضافة الى الجمل وشمل قوله الجمل الجملة الاسمية نحو جلست حيث زيد جالس والفعلية نحو جلست حيث جلس زيد وأنتيتك إذ زيد قائم واذ قام زيد ثم ان اذ تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها والى ذلك أشار بقوله :  
( وان ينون يحتمل \* افراده ) الضمير في ينون عائد على أقرب مذكور وهو اذأى وان ينون اذ يحتمل افراده كقوله تعالى : ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله . وقوله : وأنتم حينئذ تنظرون . والضمير في الزموا عائد على العرب وحيث واذا مفعول أول بالزموا وضافة مفعول ثان وهو مقدم من تأخير والى الجمل متعلق بالزموا والضمير في ينون عائد على اذ وكذلك الهاء في افراده \* واعلم ان من أسماء الزمان ما يجري مجرى اذ في الاضافة الى الجمل والى ذلك أشار بقوله :

( وما كإذ معنى كإذ \* أضف جوازا نحو حين جانبذ )

يعنى ان ماشابه إذ في كونه اسم زمان مبهم معنى الماضي يجري مجرى اذ في اضافته الى الجملة الاسمية والفعلية جوازا لا لزوما نحو يوم ووقت وحين فتقول وقت يوم قام زيد وحين زيد قائم وفهم منه انه اذا كان غير مبهم لم يضاف الى الجمل نحو نهار وكذلك اذا كان محدودا نحو شهر فلا يجري مجرى اذ إلا اذا استوفى الشبه في الأوجه المذكورة ومما وصولة واقعة على أسماء الزمان الشبيهة باذ وهي مفعول مقدم بأضف وصلتها كاذومعنى منصوب على اسقاط الخافض وجوازا مصدر وصف لمصدر محذوف تقديره أضف اضافة جائزة ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال اذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة والأول أظهر وكذا الثاني متعلق بأضف وهو على حذف مضاف أى كضافة اذ ويحتمل أن يكون في موضع الحال على أنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير اضافة كضافة اذ وهو أظهر ويكون التقدير أضف ما أشبه اذ من ظروف الزمان كضافة إذ إلى الجمل ولذلك عقبه بقوله جوازا لانه لو لم يقل جوازا لفهم منه انها تضاف إلى الجمل لزوما وقوله : حين جانبذ . مثال لاضافة

( وقوله فهي ظرف للزمان الماضي ) ظاهره انها لا تكون للمستقبل وهو قول الجمهور ورور عليهم بقوله تعالى : فسوف يعلمون إذا أغلغل في أعناقهم .  
( والجواب ) بان المستقبل ينزل منزلة الماضي لا يتأتى مع كون المضارع مقرونا بسوف فالحق ان كونها للماضى غالب ومن غير الغالب كونها للمستقبل كفى الآية ( وقوله ثم ان اذ تنفرد الخ ) هذا أحد أمور ثلاثة تفرق فيها اذ من حيث الثاني ان حيث ظرف مكان واذ ظرف زمان الثالث ان حيث قد تجوز إضافتها الى الفرد على قلة بخلاف اذ ( وان ينون يحتمل \* افراده ) ( قول المسكودي كقوله تعالى ويومئذ الخ ) الأصل والله أعلم ويوم إذ غلبت الروم فارسا يفرح المؤمنون بنصر الله فحذفت الجملة من الفاعل والفاعل والمفعول وعوض منها التنوين وكسرت الدال على أصل التعاء الساكنين واذباقية على بناءها على الأصح وقال الأخفش ان كسرة الدال كسرة اعراب بالاضافة ( وقوله وأنتم حينئذ تنظرون ) الأصل والله أعلم وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون ( وقوله والى الجمل متعلق بالزموا ) الحق انه متعلق باضافة كإذ صرح به المسكودي نفسه بان الى جمل متعلق باضافة اعراب قوله بعد : وألزموا اذ اضافة الى \* جمل الأفعال ... ( وقوله وكذلك الهاء في افراده ) نسخة المسكودي افراده بالضمير ونسخة العرب افراد اذ والوزن يقبل الجميع لكن على نسخة المسكودي لا اشكال وعلى نسخة غيره يكون أظهر في موضع الاضمار قال العرب والذى سهل كونهما في جملتين وتباعدا بين الظاهرين اه ثم ان من الشراح من فسر يحتمل في النظم يقبل ومنهم من فسره يغتفر والحق ان الذى يفسره به يجب لا غير ( وما كإذ معنى كإذ ) ( قول المسكودي في كونه اسم زمان ) عبر باسم الزمان اشارة الى أن العبرة باسم الزمان لا فرق بين كونه ظرفا أو غير ظرف ( وقوله مبهم ) أى غير محدود ومحتز به ذكره كدى بعد ( وقوله فتقول وقت يوم الخ ) يوم بمنزلة اذ في المضى والناصب له وقت لانه ماض فلا يعمل فيه الماض وكذلك يقال في حين بعد والجملة الواقعة بعد اسم الزمان مضاف اليها لان هذه الجملة انما آتى بها لتخصيص الزمان والجملة المخصصة لا تخلو من أحدث ثلاثة أشياء اماصلة أوصفة أو في تقدير مضاف اليه ولا يصح أن تكون صلة أوصفة لانه لا بد فيها من رابط ولا رابط هنا فتعين أن تكون في تأويل المضاف اليه ( وقوله وفهم منه أنه اذا كان غير مبهم الخ ) يقتضى كلامه حيث قال بعد وكذلك اذا كان محدودا أنه بين غير المبهم والمحدود فرق مع ان الظاهر انه لا فرق بينهما بل اسم الزمان اما مبهم وهو غير المحدود واما غير مبهم وهو المحدود ( فان قيل ) ما الفرق بين يوم ونهار حتى كان الأول من المبهم والثاني من غير المبهم ( فالجواب ) أن اليوم يطلق ويراد به قطعة من الزمان كقوله تعالى : إلى ربك يومئذ المساق . أى يوم الاحتضار وهو يكون بالليل والنهار وأما النهار فهو من طلوع الشمس إلى غروبها أو من طلوع الفجر وكذلك شهر فانه عبارة عما بين الرؤيتين قال ابن قاسم الظاهر ان اضافة اذ الى الجملة محضة تفيد التعريف ووجهه ابن ذكوى في شرح الفريدة في العرب والبنى ( وقوله وكإذ الثاني متعلق بأضف ) قال العرب الاوجه أن تكون الكاف اسما بمعنى مثل نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الجار والمجرور وجوازا

حين للجملة الفعلية وهو متعلق بنبد ومسى بند طرح ثم قال :

( وابن أوعرب ما كاذ قد أجريا \* واختربنا متلو فعل بنيا وقبل فعل معرب أو مبتدا \* أعرب ومن بنى فلان يفندا )  
يعنى ان ماجرى من أسماء الزمان مجرى اذ فاضيف الى الجملة يجوز فيه حينئذ البناء والاعراب الا ان الجملة اذا كانت مصدرية بفعل اختي  
البناء وشمل قوله فعل بنيا الماضى كقول الشاعر : \* على حين ألمى الناس جل أمورهم \* والمضارع المبني كقوله : \* على حين يستصين كل حلیم \*  
وان كانت الجملة المضاف اليها مصدرية بالفعل المعرب وهو المضارع العارى عن موانع الاعراب كقوله عز وجل : هذا يوم ينفع الصادقين .  
أو بالمبتدا نحو قول الشاعر :

ألم تعلمى يا عمر ك الله انى \* كريم على حين الكرام قليل

فالوجه الاعراب وهو متفق عليه ولذلك قال : ( وقبل فعل معرب أو مبتدا \* أعرب ) وأجاز الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناظم  
ولذلك قال : ( ومن بنى فلان يفندا ) ويؤيده قراءة نافع : هذا يوم ينفع الصادقين . وقوله : على حين الكرام قليل . روى بفتح  
حين والتفنيذ التكذيب والذى يبنى عليه الظرف في هذا الفصل الفتح ولم يبنه عليه الناظم وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية  
مجرى اذ وهى مفعولة بأعرب ومطلوبة لابن ففى من باب التنازع وأول التخيير وصلة ما قد أجريا وكاذ متعلق بأعرب وقصر بنا لضرورة الوزن  
وبنى فى موضع الصفة لفعل وقبل متعلق بأعرب وأول التقسيم ومن شرط فى موضع رفع بالابتداء وخبره بنى والفاء جواب الشرط ثم قال :

( وألزموا اذا إضافة الى \* جمل الأفعال كمن اذا اعتلى )

يعنى أن العرب ألزمت اذا الاضافة الى الجمل الفعلية ويعنى باذا الظرفية لا الفجائية والجملة بعدها فى موضع جر عند الجمهور

مفعول مطلق والتقديز أضف الزمان المبهم الذى كاذ اضافة لمثل إضافة اذ الى الجمل جوازا ( وقوله ومعنى بند طرح ) الطرح  
يكون حقيقة نحو نبذ الثوب أى طرحته ويكون حكما يعنى البعد والطرده ومنه مثال الناظم وجاء فى النظم قيل مقصور من جاء ضرورة  
وقيل لغة وهو الحق ( وابن أوعرب ما كاذ قد أجريا ) وجه البناء الافتقار العارض للجملة لكن لما كان افتقار إذ متصلا كان البناء واجبا ولما  
كان الافتقار فى اسم الزمان غير متصل كان البناء جائزا وبني على الفتح للتخفيف ووجه الاعراب الاستصحاب للأصل ( قول المكودى كقول  
الشاعر على حين الخ ) هذا صدر بيت وعجزه : \* فندلا زريق المال نندل الثعالب \* وهو من الطويل وتقدم هذا البيت فى المفعول المطلق  
وروى على حين بكسر نون حين كسرة اعراب على الأصل وفتح النون على البناء وهو المختار لكونه مضافا الى مبنى أصالة وهو ألهى ( وقوله  
والمضارع المبني كقوله على حين يستصين الخ ) هذا عجز بيت وصدره : \* لاجتذب منهن قباي تحملها \* وهو من الطويل واجتذب  
مؤ كدبنون التوكيد الخفيفة وتحملها بضم اللام المشددة تكلف الحلم بكسر الحاء وعلى فى على حين بمعنى فى قاله الدمامي مثل قوله تعالى : ودخل  
المدينة على حين غفلة من أهلها . وروى على حين بكسر نون حين على الاعراب الذى هو الأصل وروى بفتح النون على البناء وهو المختار  
لكونه متبوعا بفعل مبنى عروضا وهو يستصين الذى هو فعل مضارع متصل بنون الاناث الفاعل وكل بالنصب مفعول يستصين وحليم  
باللام مضاف اليه ويروى حكيم بالكاف بدل اللام ويستصين مضارع استصيت فلانا اذ عددته صبيا وجعلته من جملة عداد الصبيان ( وقوله  
كقوله عز وجل : هذا يوم الخ . ) قرىء برفع يوم وقرأ نافع بفتح أما الرفع فظاهر متفق عليه وأما الفتح فأجازه الكوفيون وتبعهم  
الناظم ومنعه البصريون لكن قراءة نافع تردهم وأجاب البصريون بأن الفتحة فى يوم ليست فتحة بناء وإلزام كون الشئ ظرفا لنفسه  
وانما هى فتحة اعراب وان الاشارة فى هذا ليست ليوم نفسه وانما الاشارة لجرى المقالة التى بين الله تعالى وعيسى عليه السلام وهى قوله :  
أ أنت قلت للناس . الآية والله أعلم انظر الشيخ الخطيب ( وقوله نحو قول الشاعر ألم تعلمى الخ ) البيت من الطويل وقائله موئل بن جهم  
الموحجى وكان قبيح المنظر والهزمة فى ألم للاستفهام وتعلمى مجزوم بخذف النون واللتينيه وعمر ك بفتح الراء منصوب على أنه مفعول مطلق  
مصدر محذوف الزوائد والأصل تعميرك الله وهو مصدر مضاف الى المفعول والله فاعله وهو دعاء لها بطول العمر كأنه قال يطيل الله عمر ك  
وهذا أولى من جعل الله مقسما به وجملة انى الخ سدت مسد مفعولى تعلمى وروى على حين بالكسر الذى هو الاعراب على الأصل وهو  
الأرجح وروى على حين بفتح النون على البناء وبه يرد أيضا على البصريين وأجاب البصريون بان الكرام قليل جملة خبر عن كأن الشانية  
المحذوفة مع اسمها فى كون الظرف مضافا الى المبني ( وقوله والتفنيذ التكذيب ) بل التفنيذ اللوم وضعف رأى مأخوذ من الفند وهو ضعف  
الرأى من الكبر ( وقوله ومن شرط ) الحق ان من موصولة وبني صلتها وجملة فلن يفندا خبرها ودخلت الفاء فى خبرها لشبه من الموصولة  
بالشرطية فى العموم والابهام ( وألزموا اذا إضافة الى \* جمل الأفعال ) ( قول المكودى ويعنى باذا الظرفية ) هذا مأخوذ من  
مثال الناظم والغالب أن تكون مستقبلة فى معنى الشرط ولا تجزم الا ضرورة كقوله :



والعامل فيها جوابها على المشهور وإذا مفعول أول بالزموا وإضافة مفعول ثان والى متعلق بإضافة وهن فعل أمر من هان يهون ضد صعب ثم قال :

( لمفهم اثنين معرف بلا \* تفرق أضيف كلتا وكلا )

من الأسماء اللازمة للإضافة لفظا ومعنى كلتا وكلا وفهمهم من قوله لمفهم اثنين انهما لا يضافان للمفرد وشمل قوله لمفهم اثنين اللثنى نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما وما دل عليه نحو كلانا واسم الإشارة نحو كلا ذينك وفهمهم من قوله معرف أنهما لا يضافان الى نكرة فلا يقال كلا رجائين وفهمهم من قوله بلا تفرق انه لا يقال كلا زيد وعمرو وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله :

كلا أخى وخليلى واحدى عضدا \* فى النائبات والمسام الملمات ومعرف نعت لمفهم واللام فيه متعلقة بأضيف

استغن ما أغناك ربك بالغنى \* وإذا تصبك خصاصة فتحمّل

وقيل تفيد أن شرطها مجزوم به محقق الوقوع لا شك فيه عكس ان ولدا قيل :

سلم على شيخ النجاة وقل له \* عندى سؤال من يحبه يعظم

أنا ان شككت وجدتموني جازما \* وإذا جزمت فاني لم أجزم

قيل وقد تخرج عن الظرفية وجعلوا منه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : أنى لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت على غضبي . فان إذا مفعول لأعلم أى لأعلم وقت رضاك ووقت غضبك وأجيب بأن مفعول اعلم محذوف أى أنى لأعلم شأنك إذا كنت الخ وقد تكون شرطية فى نحو القسم نحو قوله تعالى : والليل إذا يغشى . والنجم إذا هوى . فاذا فى القسم بدل من المقسم به ومن خروجها عن الشرط مثال النظم بهن إذا اعتلا ويجوز ان تكون فى النظم شرطية محذوفة الجواب لدلالة ما تقدم عليه وأشار الناظم بهذا المثال الى المثال المشهور وهو : إذا عز أخوك فهن . بضم الماء وكسرهما أى أخفض جناحك ولينه ومعنى عز فى المثال اشتد وعلا وتكبر عليك فى وقت من العزاز وهى الأرض السلبة ( وقوله والعامل فيها جوابها الخ ) رده فى الغنى بوجوه منها ان الجواب قد يقترب بما ينعنه من العمل فيما قبله كذا الفجائية فى قوله تعالى : ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون . فاذا الثانية لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وقال المحققون إن العامل فيها شرطها ورد بأن الشرط مضاف اليه ولا يعمل المضاف اليه فى المضاف وأجيب بأنها عند هؤلاء غير مضافة واعلم انه إذا ورد ما يقتضى أن إذا الشرطية مضافة الى الجملة الاسمية فلا بد من تأويله نحو قوله تعالى : إذا السماء انشقت . فيكون السماء فاعلا محذوف يفسره ما بعده أى إذا انشقت السماء انشقت ومنه قول الشاعر :

إذا باهلى تحته حظلية \* له ولد منها فذاك المذرع

قدرة الموضح يحذف كان الثانية والباهلى منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة وباهلة فى الأصل اسم امرأة نسب ولدها اليها والحظلية منسوب الى حظلة وهى قبيلة فى تميم والمذرع بالذال المعجمة هو الذى تكون أمه أشرف من أبيه وقد تقرر أن حظلة أشرف من باهلة والعرب لا تحب النسبة الى هذه القبيلة وتكرهه قال الشاعر :

ولو قيل للكباب يا باهلى \* عوى الكباب من لؤم هذا النسب

وقد روى أن الأشعث بن قيس الكندي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أتتكافأ دماؤنا قال : نعم لو قتلت رجلا من باهلة لقتلتك به . وقيل لأبي عبيد إن الاصمعى ينسب الى باهلة فقال هذا لا يمكن لأن الانسان إذا كان من باهلة تبرأ منها فكيف بمن ليس منها ينسب اليها \* ويذكر أن اعرابيا لقي شخصا فى الطريق فسأله عن نسبه فقال من باهلة فأشفق عليه الاعرابى فقال وأزيدك أنى لست من صريحهم بل من مواليهم فأقبل الاعرابى عليه يقبل يديه ورجليه فقال لم فقال له الاعرابى لأن الله تعالى ما ابتلاك فى الدنيا إلا وهو يعوضك فى الآخرة وقيل لاعرابى أيسرك أن تدخل الجنة وأنت من باهلة قال نعم بشرط أن لا يعلم أهل الجنة أنى من باهلة تعتمد الله جميعنا برحمته ( لمفهم اثنين معرف بلا ) انما خست كلا وكلتا بالإضافة الى المعرفة لأنهما للاحاطة والشمول ففهما عموم ولا يتبين الا بالإضافة

الى المعرفة ( قول المكودي وقد جاء فى ضرورة الشعر كقوله كلا أخى الخ ) البيت من البسيط وكلام مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف وأخى مضاف اليه وخليلى من الحلة التى هى صفاء المودة معطوف عليه وواحدى اسم فاعل خبر كلا وأفرده باعتبار كلا لأن لفظها مفرد ومعناها مثني فيجوز مراعاة لفظها ومعناها والياء فى واحدى مفعول أول وعضدا مفعول ثان والعضد الساعد وكنى به عن القوة والالاقة والنائبات المصائب ومعنى اللام نزول الملمات جمع مامة وهى نوازل الدهر ومصائبه والشاهد فى إضافة كلا الى مفرق ضرورة ولا يجوز فى النشر

وكذلك بلا تفرق ولا زائدة بين الجار والمجرور ثم قال : ( ولا تضاف لمفرد معرف \* أي ) من الأسماء اللازمة للاضافة معنى دون لفظ أى وقوله ولا تضاف نهى أن تضاف لمفرد معرف وفهم منه أنها تضاف للجمع والمثنى مطلقا نكرة كان أو معرفة نحو أى رجل وأى رجلين وأى الرجال وأى الرجلين وفهم منه أيضا أنها تضاف الى المفرد النكرة نحو أى رجل ويمتنع أن تضاف الى المفرد المعرفة الا فى صورتين أشار الى الأولى بقوله : ( وان كررتها فأضف ) يعنى انك إذا كررت أى جاز أن تضيفها الى المفرد المعرف نحو أى زيد وأى عمرو عندك بمعنى أى الرجلين عندك قيل ولا تأتى إلا فى الشعر كقوله : ألا تسألون الناس أى وأىكم \* غداة التقينا كان خيرا وأكرما ثم أشار الى الصورة الثانية بقوله : ( أو تنو الاجزا ) أى تجوز اضافتها الى المفرد المعرف إذا نويت اجزاء ذلك الاسم كقولك أى زيد ضربت والتحقيق انها فى هذه الصورة مضافة الى الجمع لأن التقدير أى أجزائه ضربت ولذلك يكون الجواب يده أو رأسه \* ثم اعلم ان أى بالنظر الى اضافتها الى المعرفة والنكرة على ثلاثة أقسام أشار الى القسم الأول منها بقوله : ( واخصص بالمعرفة \* موصولة أى ) يعنى ان أى إذا كانت موصولة تختص باضافتها الى المعرفة نحو امرر بأى الرجال هو أفضل وأهم هو أكرم ثم أشار الى الثانى بقوله : ( وبالعكس الصفة ) يعنى ان أى إذا كانت صفة بعكس الموصولة وهى انها تختص باضافتها الى النكرة نحو مررت برجل أى رجل وكذلك إذا كانت حالا كقولك جاء زيد أى فارس ثم أشار الى الثالث بقوله :

( وان تكن شرطا أو استفهاما \* فطلقا كمل بها الكلاما )

يعنى ان أى إذا كانت شرطا أو استفهاما جاز ان تضاف الى المعرفة والنكرة نحو أى رجل تضرب اضربه وأى الرجال تكرم أكرمهم وأى رجل عندك وأى الرجال عندك وأى مفعول بتضف وان كررتها شرط وجوابه فاضف وحذف مفعول اضف والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدم عليه والتقدير فاضفها للمعرفة أو تنو معطوف على كررتها فشرط والتقدير وان كررتها أو نويت الاجزاء فاضفها وفيه نظر لأن ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه فاضف وهو جواب ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط ولم أر فيما وقفت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب ونظيره ان قام زيد فأكرمهم أو يقعد على ان الاكرام مرتب على الفعلين ويتخرج على ان يكون على حذف ان الشرطية قبل تنوعى مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير أو ان تنو الاجزاء فاضف وحذف فاضف لدلالة ما تقدم عليه ﴿ فان قلت ﴾ مذهب من أجاز ذلك ان الفعل يرتفع بعد حذف ان

( وقوله وكذلك بلا تفرق ) أى متعلق بأضيف لا معنى له والحق أنه متعلق بحذف صفة لاسم المقدّر قبل مفهم والتقدير أضيف كلا وكلنا لاسم مفهم اثنين كأن بلا تفرق ( وقوله ولا زائدة ) معنى زيادتها انها ذكرت بين شيئين متلازمين وهما الجار والمجرور هنا والافصحها لزال قائما كقولك جئت بلا زاد ( وان كررتها فأضف ) المراد بالتكرار العطف بالواو خاصة لأنها للجمع والمعطوف بها فى حكم المثنى فلو قال الناظم :

ولا تضاف لمفرد معرف \* أى وكررها بواو تضاف

لكان أحسن ( قول المكودى كقوله ألا تسألون الخ ) البيت من الطويل وألا للاستفتاح وجملة تسألون الناس فعل وفاعل ومفعول وأى مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة فيما قبل ياء التكلم واىكم معطوف عليه وغداة منصوب على الظرفية. يضاف الى جملة التقينا المركبة من الفعل والفاعل وجملة كان خيرا خبر أى وأىكم وأكرم معطوف على خيرا الواقع خبرا لكان والشاهد فى اضافة أى الى المفرد للكرر المعرفة فى الموضعين ( أو تنو الاجزا ) ( قول كدى والتحقيق انها فى هذه الصورة الخ ) هذا كأنه اعترض على الناظم بأن ايا فى هذه الصورة مضافة الى الجمع حقيقة وأجيب بأن مبنى الاعتراض على انه لا بد من تقدير الأجزاء مع ان الصواب ان نية الاجزاء كافية عن التقدير كفى الشاطبي والمرادى فيبقى كلام الناظم على ظاهره ( واخصص بالمعرفة \* موصولة أى ) قيل يجتمع معرفان على معرف واحد وأجيب بما نقله الأشمونى عن الرضى بأنه يجوز الجمع بين تعريفين إذا اختلفت الجهة وبيانه هانان المضاف اليه عرف الجنس والصلة عرفت الشخص فنحو مررت بأى الرجال جاءك فالمضاف اليه الذى هو الرجال عرف الجنس الذى وقعت عليه أى وجاءك الذى هو الصلة عرف الشخص المقصود ( وبالعكس الصفة ) العكس لغرد آخر الشئ أوله وليس المراد هنا بل المراد بالعكس الضد ولو عبر به لكان أولى ثم ان المكودى حمل الصفة على الحقيقة وعلى المجاز وهو الحال وانما وجب اضافة الموصولة للمعرفة لأنها لا يراد بها حيث تكون موصولة الا لشيء بعينه فلا بد من أن تكون الصلة معينة وانما وجب اضافتها الى النكرة حيث تكون صفة أو حالا لأن الحال ونعت النكرة يجب ان يكونا نكرتين ( وان تكن شرطا أو استفهاما ) أى لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالنكرة والمعرفة ( قول كدى ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط ) أجاب عنه العرب بأن فى الكلام تقديم وتأخيرا

كقوله: وانسان عيني يحسر الماء تارة \* فيبدو وتارات يحم فيغرق (قلت) يجوز أن يكون تنوم رفوعا واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله عز وجل: والليل اذا يسر. في قراءة من حذف الياء أو يكون حذف الياء من تنو لالتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة النقل في أل وقوله أيا مفعول باخصص وبالمعرفة متعلق به وموصوله حال من أيا مقدم عليها والصفة مبتدأ خبره بالعكس وان شرط جوابه فطلقا الى آخر البيت ومطلقا حال من أيا يعنى مضافة الى المعرفة والنكرة ومعنى كمل بها الكلام أى الكلام الذى هى جزؤه لأنها مع ما أضيفت اليه جزء كلام ثم قال: (وألزموا إضافة لدن جـ) لدن من الاسماء اللازمة للإضافة لفظا ومعنى ومعناها قيل يعنى عند وقيل هى لأول غاية من الزمان والمكان وفيهم من قوله جـ أنها لاتضاف الا للمفرد وجعل المرادى قوله جـ شامل للجـر فى اللفظ والمحل لتندرج الجملة وجعل من إضافتها الى الجملة قوله :

صريع غوان راقهن ورقنه \* لدن شب حتى شاب سود النوائب

والفعل عند المصنف فى نحو هذا على تقديره أن قال فى الكافية :

وائر ربت ولدن ان قدرا \* من قبل فعل نحو من لدن قرا

لتصحيح النظم والاصل ان كررتها أو تنو الاجزاء فأضف كما قالوا فى قوله تعالى: فذكر ان نعت الذكرى ان الاصل ان نعت الذكرى فذكر وانما آخر لرؤوس الآى اه أو يقال انه جرى على مذهب من يحيز تقديم الجواب على الشرط أو بأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى التبوع وانما صح عطف تنو وهو مستقبل على كررت الماضى لأن كررت مدخول لأن الشرطية فهو مستقبل معنى فلذلك صح عطف المستقبل عليه (وقوله كقوله وانسان عيني الخ) البيت من الطويل وقائله ذو الرمة وانسان مبتدأ وعيني مضاف اليه وانسان العين المثال الذى يظهر فى سواد العين ويحسر بالرفع فعل مضارع بضم السين وكسرهما من يحسر والماء بالرفع فاعله وقال الاشمونى نائبه وتارة منصوب على الظرفية والجملة خبر المبتدأ ولا عائد لكن لما عطف فيبدو عليه المشتمل على ضمير مستتر عائد على المبتدأ صح وقوعها خبرا لأن عطف احدى الجملتين على الأخرى بفاء السببية ينزلان منزلة كون الخبر وقع بمجموعها وقال فى المعنى إن العائد محذوف تقديره يحسر الماء عنه أى تنكشف عنه ويجم بضم الجيم وكسرهما مضارع جم بمعنى كثر واجتمع وهو خبر لمبتدأ محذوف أى هو يجم ويغرق مضارع غرق والمعنى أن الماء والدمع اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق فى الدموع واستتر ثم ان يس اعترض استشهاد المكودى بهذا البيت على حذف ان الشرطية فان الجواب هو فيبدو وهو مقترن بالفاء ولا يصح دخول الفاء على الجواب الا اذا كان الجواب لا يصح جعله شرطا وهنا يصح ومع ذلك دخلت عليه الفاء فدل على انه ليس جوابا ولا تقديرا لأن (وقوله مطلقا حال من أيا) اعترضه العرب بأنه تكون الفاء داخلة على أجنبي من الجواب وهو لا يصح وقال الشاطبى حال من التكميل المفهوم من كمل والحق ان مراد المكودى بقوله حال من أيا أى أنه حال من ضميرها العائد عليها فى بها على حذف مضاف تقديره بمجرورها ولذلك ذكر مطلقا ولو كان مراده حالا من أى لقال مطلقة بالتأنيث لكن الأولى أن يكون مطلقا صفة لمحذوف مفعولا مطلقا تقديره تكميلا مطلقا ( وألزموا إضافة لدن جـ ) وهى مبنية واختلوا فى وجه بناءها قليل ان وجه بناءها شبهها بالحرف فى الوضع اذ من جملة لغاتها العشر أو الاحدى عشرة لدن غير تنوين وحملت النون على غيرها وعلل الرضى بناءها بشبهها بالحرف فى الجمود المحض لأنها مع كونها ظرفا غير متصرف كعند فقد فارقت الظروف الغير المتصرفة بلزوم معنى الابتداء فتوغل فى مشابهة الحرف دونها ( قول كدى قيل بمعنى عند) فيكون اسم المكان الحضور أو زمانه وضعفه المكودى بقليل لان لدن تفارق عند فى ستة أمور انظرها فى التوضيح ( وقوله الالمفرد ) فيكون المراد بالجـر فى النظم الجـر فى اللفظ وانما جمع الناظم بين اضافة مع قوله جـ مع أن الاضافة تستلزم الجـر اشارة الى أن العامل فى المضاف اليه هو المضاف (وقوله وجعل من اضافتها الى الجملة) (قوله صريع غوان الخ) البيت من الطويل وقائله القطامى وصريع خبر لمبتدأ محذوف أى هو صريع والصريع هو المطروح على وجه الارض غلبة وغوان جمع غانية الجارية التى استغنت بحسنها على الحلى وقيل غنيت بزوجها على غيره وقيل استغنت ببيت أبويها ولم تتزوج ومعنى راقهن أعجبهن لحسنه وجماله ومعنى رقه أعجبته وقيل أصبناه حتى لا حركة له من لدن شب أى من وقت شبابه الى وقت شيبه قبل ان يجرب الامور ويكون له علم ينهه عن القبيح والفجور فان اللذات انما تكون قبل التجارب والنوائب ومن نظرى عواقب الامور لم يتبق له لذة قال يس من لدن تنازعه العوامل الثلاثة قبله صريع وراقهن ورقنه واضافة سود الى النوائب من اضافة الصفة الى الموصوف أى النوائب السود والنوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة فى المفرد بعد الذال المعجمة وكان حقها أن تثبت فى الجمع ولكنهم استقلوا وقوع

وأجاز المرادى أيضا أن تضاف الى الجملة الاسمية كقوله :

وتذكر نعماء لدن أنت يافع . وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره لدن وقت أنت فيه يافع وقد سمع نصب غدوة بعد لدن والى ذلك أشار بقوله : ( ونصب غدوة بها عنهم ندر )

يعنى أنه قل نصب غدوة بعد لدن كقول ذى الرمة : لدن غدوة حتى اذا امتدت الضحى \* وحث القطين الشجشان المكلف ونصبه قيل على تشبيه لدن باسم الفاعل النون وقيل على اضممار كان الناقصة وقيل على التمييز وقد سمي بعض المتأخرين تنوين غدوة مع لدن تنوين الفرق ولدن مفعول أول بالزمو واضافة مفعول ثان ومفعول جر محذوف تقديره فجر ما أضيف اليه ونصب مبتدأ خبره ندر وبها متعلق بنصب ثم قال : ( ومع مع فيها قليل وتقل \* فتح وكسر لسكون يتصل )

من الاسماء اللازمة للاضافة مع وهى اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية وقد تفردي لم نصبها على الحال نحو جاء الزيدان معاً أى جميعاً وقد حكى جرهما عن وحكى سيبويه من قولهم ذهب من معه وقوله مع فيها قليل يعنى أن فيها القتين فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة وقوله وتقل فتح وكسر يعنى فى لغة السكون اذا التقت العين الساكنة مع ما كن بعدها وجب تحريكها فمن حركها بالفتح فلا تخفيف ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء

الالفين همزتين فابدلوا الاولى واو والشاهد فى اضافة لدن الى الجملة وقيل هذا البيت لاشاهد فيه لان الفعل عند المصنف على تقدير أن الى آخر ما للكودى وماردوا هذا به من أنه يلزم عليه حذف الموصول الحرفى وبقاء صلتة يحاج عنه بانه قد ورد حذف الموصول الحرفى مع بقاء صلتة كما يأتى فى قوله وان على اسم خالص الخ ( وقوله كقوله وتذكر الخ ) هذا صدر بيت من الطويل ونعماء مفعول تذكر والنعماء بالقصر وضم النون النعمة وان فتحت النون مددته ويافع هو الذى دون المراهق هو الذى قرب الاحتلام والشاهد فى اضافة لدن الى الجملة الاسمية ( ونصب غدوة بها عنهم ندر ) ( قول المكودى كقول ذى الرمة لدن غدوة الخ ) البيت من الطويل الغدوة من صلاة الصبح الى طلوع الشمس والضحى فاعل امتدت ومعنى امتدت دخل وقتها وحث بالياء المثلثة بمعنى حض وألف والقطين بالنصب مفعول حث مقدم على الفاعل والقطين الخفيف الضعيف الذى لا يقدر على السير والشجشان بالرفع فاعل حث وهو القوى الشديد والمكلف صفتة والمعنى كان هذا الامر من الصباح الى وقت الضحى الى أن قرب تمام النهار وصار المكلف القوى على السير يحض الضعيف على السير لكونهما فى رقة واحدة خوفا من أن يتأخر الضعيف فكأن الشاعر قال كان ما ذكر فى اليوم كله ( وقوله على تشبيه لدن باسم الفاعل الخ ) بيان الشبه أن لدن تحذف نونه تارة وتارة تثبت فيكون مثل ضارب زيد ايثبت تنوينه اذا نصب زيدا ويحذف اذا أضيف الى زيد ( وقوله وقيل على اضممار كان الخ ) فيكون المحذوف كان واسمها وغدوة خبرها والتقدير لدن كان الوقت غدوة ويدل على الرقة المقدرة لدن وهذا الوجه أحسن لان فيه بقاء لدن على ما عهد لها من الاضافة بدليل من لدشولا اذ قدر سيبويه من لدن أن كانت شولا ( وقوله وقيل على التمييز ) وجهه أن لدن تضم لامه وتفتح وتكسر وقد تحذف نونها فأشبهت حركة الدال حركة الاعراب والنون التنوين فصار لدن غدوة بمنزلة رطل زيتا وكلام الناظم يحتمل لهذه الاقوال الثلاثة أما على الاول والثالث فظاهرى وأما على الثانى فتكون الباء بمعنى مع ( وقوله وقد سمي بعض المتأخرين الخ ) تنوين الفرق هو اللاحق لغدوة بعد لدن وذلك ان غدوة اذا أريد به غدوة يوم بعينه إما أن يكون منصوباً أو مجروراً فالاول ينون وتنوينه دال على نصبه والثانى المجرور لا ينون بل يكون مجروراً بالفتحة ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث فالتنوين فارق بين النصب والجرفع يشكل عليه اذا أريد غدوة مطلقة لا يوم بعينه فينون على كل حال ولا يفرق حينئذ بينهما ( ومع مع فيها قليل وتقل ) ( قول المكودى من الاسماء اللازمة الخ ) دليل كونها اسماء تنوينها فى بعض الاحيان ودخول من عليها نحو جئت من معه وقرئ : هذا ذكر من معى . بكسر ميم من ( وقوله وهى اسم لموضع الاجتماع الخ ) كما تكون اسما لموضع الاجتماع نحو زيد معك : ودخل معه السجن فتيان . تكون اسماء زمان الاجتماع نحو جئتكم مع العصر وقد تكون لمطلق الاجتماع من غير اعتبار مكان ولا زمان نحو قوله تعالى : واركعوا مع الراكعين . ( وقوله وقد تفرّد ) قيل فى كلامه تناقض لان تصريحه قبل بملازمتها الاضافة يقتضى انها لا تفرّد وأجيب عنه بان قوله قبل من الاسماء اللازمة للاضافة أى غالبا بدليل قوله وقد تفرّد ( وقوله أى جميعا ) يؤخذ من كلام المكودى أن معنى معا وجميعا واحد وهو مطلق الجمعية وهو مذهب المصنف فلا اعتراض عليه فى قوله سابقا : يكسر فى الجر وفى النصب معا . وقيل ان معا أخص من جميعا لانه يفيد المصاحبة فيكون مفيدا للجمعية والمصاحبة بخلاف جميعا فانما يفيد الجمعية الاعمية فلا اعتراض عليه فيما مروراد وفتحة معا اذا نونت فتحة اعراب على الاصح كما كانت فتحة اعراب فى حال الاضافة وأخذ من قول الناظم فيها ان مع الساكة اسم

السالكين و قول المرادى هـ امر تبان لامفرعان غير صحيح بل هـ امرعان لامر تبان لان لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكما وانما يحدث في لغة السكون ويدل على صحة ما ذكرته قوله لسكون فجعل الفتح والكسر لأجل السكون ومع معطوف على لدن في البيت الذي قبله والتقدير وأنزموا إضافة لدن ومع الساكن العين مبتدا وقيل خبره وفيها متعاقب بقليل ولا يصح أن يكون مع الفتوح العين مبتدا والجملة بعده خبر لان ذلك لا يؤخذ منه حكم في لزومها الاضافة بل يؤخذ منه ان فيها لغتين فقط بخلاف الاعراب الأول ثم قال :

(واضمم بناء غير ان عدمت ما \* له أضيف ناويا ماعدا)

غير من الأسماء اللازمة للاضافة وقد تخلو عنها لفظا وذلك مفهوم من قوله ان عدمت ماله أضيف يعني ان عدمته في اللفظ وقوله ناويا ماعدا يعني ان المضاف اليه يكون محذوفا لفظا ومنويا معنى وفهم منه انه اذا لم يعدم المضاف اليه لم يبن على الضم وأنه ان حذف ولم ينو لم يبن أيضا على الضم ويعني ناويا معنى ماعدم دون لفظه فهو على حذف مضاف لانه اذا نوى لفظه ومعناه كان معربا كالمفعول بالضم وبناء مصدر في موضع الحال أى باننا وان عدمت شرط ومما وصولة مفعول بعدمت واقع على المضاف اليه وأضيف صلة لما وله متعلق بأضيف والضمير العائد من الصلة الى الموصول الهاء في له والضمير في أضيف عائد على غير ناويا حال من الفاعل في اضمم أو من التاء في عدمت وما مفعول بناويا وهى واقعة على المضاف اليه وصلتها ماعدا ثم قال :

( قبل كغير بعد حسب أول \* ودون والجهات أيضا وعلى )

لما قدم حكم غير وهو انها تبنى على الضم اذا قطعت عن الاضافة ونوى المضاف اليه ألحق بغير في ذلك الحكم قبل وبعد وما بعدها فقبل وبعد نحو قوله عز وجل : لله الأمر من قبل ومن بعد. وحسب كقولك ماعندى غير درهم حسب وأول نحو ابدأ بذا من أول ودون نحو من دون والجهات يعني الجهات الست وهى يمين وشمال وفوق وتحت ووراء وأمام تقول جئت من فوق ومن تحت وعن يمين وعن شمال فهذه كلها تبنى على الضم كغير اذا عدم ما أضيف اليه ونوى معناه دون لفظه ثم قال :

( وأعربوا نصباً اذا ما انكرا \* قبلا وما من بعده قد ذكرا )

هذا تصريح بما فهم من قوله ناويا ماعدا فانه ان لم ينو لم يبن على الضم فلم يبق الا الاعراب وهو الأصل الا أن قوله نصباً يوجب انه لا يعرب حال قطعه عن الاضافة الا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب ان كان ظرفا كقوله :

فساغ لى الشراب وكنت قبلا \* أ كاد أغص بالماء الزلال

وبالجرد داخل عليه حرف الجر نحو قوله تعالى : لله الأمر من قبل ومن بعد. في قراءة من جرونون وكأنه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الأول له وخص النصب بالذكر لكثرة والحاصل ان قبلا وما بعدها لها أربعة أحوال :

لانه جعلها لغة خلافا لابن النحاس الذى قال ان مع الساكنة حرف وأخذ من قوله قليل أن الساكنة غير ضرورة خلافا للسيبويه ثم ان مع المتحركة معربة والساكنة مبنيّة وعلل التصريح تقلا عن الشاطبي بناءها بأن وجهه تضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أو لم يوضع لكن هذا التعليل يقتضى عموم البناء فى المتحركة والساكنة والظاهر اعراضهما معا ان قلنا انهما ثلاثيا الوضع أو بناؤهما ان قلنا ثانيا الوضع ولا وجه للفرقة بينهما ( وقوله هـ امر تبان ) أى من باب اللف والنشر المرتب فالفتح راجع للمتحركة والكسر راجع للساكنة وهذا هو ظاهر التسهيل ( وقوله بل هـ امرعان ) أى على مع الساكنة لا غير وما فى المكودى هو الحق الذى فى الوضع والشاطبي زاد الشاطبي ( فان قيل ) لم حملته على حالة التسيكين وحدها ( قلنا ) لانها فى اللغة الأخرى معربة وحركة الاعراب لا تختلف مع الساكن اه نعم ما استدلل به المكودى من قوله لسكون لا دليل فيه لاحتمال أن تكون اللام بمعنى عند توقية لتعليلية ومع الاحتمال يستقط الاستدلال ( واضمم بناء غيرا ) هذا شروع منه فى الكلام على الحجاز وبدأ منه بحذف المضاف اليه فى قوله ويحذف الثانى الخ وسيتم على حذف المضاف فى قوله وما يلى المضاف الخ وثالث الفصل بين المتضامين فى قوله فصل مضاف الخ ثم ان تقديم النظم غير على قبل وبعد وتشبيههما بها يقتضى انها الأصل فى ذلك والظروف بعدها ملتصقة بها والأمر على العكس اذا الحكم فى قبل وبعد متفق عليه ومع غير مختلف فيه حتى احتجج الى علة لحاق غير بقبل وبعد وعلل بشبهها لهما فى الإيهام والشيوع لأن غيرا شائع فى كل غير وقبلا شائع فى كل قبل وان تخالفا فى كون قبل ظرفا وغير اسم غير ظرف ولذا نكت عليه الموضع فى قوله لانها كقبل فى الإيهام فلولا تالمصنف واضمم بناء قبل الخ بدل غير لوافق الحق وغير اسم دال على مخالفة ما بعدها لما قبلها اما فى الذات نحو زيد غير عمر وأوفى الصفات نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به ( وقوله على الضم ) الأولى حذف على الضم فى الموضعين لانه يقتضى انها تبنى لساكنها ليس على الضم مع انها معربة كحاشيات فى تحصيل المكودى بعدم وجه البناء ( وأعربوا نصباً اذا ما انكرا ) ( قول المكودى كقوله : فساغ لى الخ ) البيت من الوافر وقائله عبد الله بن يعرب وكان له نثر فادركه والشراب فاعل ساغ بمعنى حلا على حد قوله تعالى : ساغ شرابه . أى حلوا والواو فى وكنتم واو الحال وقبلها منصوب على الظرفية وأكاد مضارع كاد من أفعال المقاربة وأغص مضارع غص وجملة



تصریح بالضاف اليه ونيت لفظا ومعنى وعدمه لفظا ومعنى وهى فى هذه الأحوال الثلاثة معربة على الأصل وعدم ذكر المضاف اليه ونيتته معنى لالفاظا وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم وانما بنيت فى هذه الصورة لان لها شيئا بالحرف لتوغلها فى الابهام فاذا انضم الى ذلك تضمن معنى الاضافة ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ما هى مقطوعة عنه كمال بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم لانه أقوى الحركات تنبيها على عروض سبب البناء وقبل مبتدأ وخبره كغير ويجوز ضبط قبل وغير بالضم من غير تنوين وبالتنوين والرفع وهو الأصل لانهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء ووجه الضم انه ذكرهما على الحالة التى يكونان عليها فى حال قطعهما عن الاضافة وأما بعد ودون وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين اذ لا يستقيم الوزن الا به ووجه ما تقدم فى قبل وغير وهى معطوفة على قبل والجهات وعل كذلك والواو فى أعربوا تعود على العرب ونصب مصدر فى موضع الحال أى ناصبين ويجوز أن يكون منصوبا على حذف الجار أى بنصب وقبله مفعول بأعربوا ولا يجوز فيه الضم كما جاز فيما قبل إذ لا وجه فيه للضم وما موصولة معطوفة على قبل وصلتها قد ذكرنا ومن بعده متعلق بذكرنا وغير داخل فيما بعد قبل لانه قال قبل كغير ونطق بعل مبني على الضم ووجه ما تقدم فى بعد ودون ثم قال :

( وما يلى المضاف يأتى خلفا \* عنه فى الاعراب اذا ما حذفنا )

ما يلى المضاف هو المضاف اليه والغرض بهذا الكلام الاعلام بان المضاف قد يحذف ويقام المضاف اليه مقامه فى الاعراب كقوله تعالى : وأشرىوا فى قلوبهم العجل . أى حب العجل وكقوله عز وجل : وأسأل القرية . أى أهل القرية وما موصولة وهى مبتدأ وصلتها يلى المضاف وخبرها يأتى خلفا ونصب خلفا على الحال من الضمير فى يأتى العائد على ما وعنه متعلق بخلفا وفى الاعراب متعلق بيأتى واذا متعلق بخلفا أو يأتى ثم قال :

( وربما جروا الذى أبقوا كما \* قد كان قبل حذف ما تقدما )

الوجه فى حذف المضاف أن ينوب عنه المضاف اليه فى الاعراب كما تقدم وقد يحجىء المضاف اليه مجرورا كما لو صرح بالمضاف والذى أبقوه

أعص خبراً كاد وجملة كاد خبر كان وروى بالماء القرات وروى بدل القرات الزلال وهما مناسبان للمعنى وفى بعضها بالماء الحميم أى الحار ومنه اشتق الحمام وهو لا يناسب وقيل ان الحميم من أسماء الأضداد فيكون مناسباً وروى بالماء العين وهذا اذا قلنا ان هذا البيت يتيم وحده وان كان له ثان تعين روى الثانى قبله أو بعده والشاهد فى قوله قبل فانه حذف منه المضاف اليه ولم ينو فلذلك نون (وقوله تصریح بالضاف اليه) نحو أنتظرك قبل العصر وبعده (وقوله ونيت لفظا الخ) أى نية المضاف اليه فيبقى الاعراب على حاله ويبقى ترك التنوين وقرئ فى الشواذ : لله الأمر من قبل ومن بعد بكسرة واحدة من غير تنوين أى من قبل الغلب (وقوله وعدمه لفظا ومعنى) فيبقى الاعراب على حاله من نصب على الظرفية أو جر بمن ولكن يرجع التنوين الذى كان حذف للاضافة لزوال الاضافة لفظا ومعنى قرئ كما مر عن السكودي : لله الأمر من قبل ومن بعد . بالجر والتنوين وقبل وبعد فى الصورة الثالثة نكرتان وفى الأولين معرفتان لفظا فى الأولى وتقديرا فى الثانية وكذلك فى الرابعة خلاف ما وقع فى البسيط وحسنه فى شرح السكاكية انها فى صورة البناء نكرة (وقوله لتوغلها فى الابهام) بيان ذلك ان غير شائع فى كل غير وقبل وبعد شائعان فى كل قبل وبعد وكل واحد منهما مقتدر الى ما بين المعنى المقصود بها فاشبهت الحرف حينئذ فى مطلق الافتقار هذا مآله والحق فى تعليل البناء شبه قبل وبعد بحرف الجواب كعم وبلى فى كون حرف الجواب يستغنى به عن ذكر الشئ بعده فكذلك هما اذا قطعنا عن الاضافة مع ما فيها من شبه الحرف فى الجود والافتقار وانما لم يبنيا دائما للزومهما الاضافة للبعده عن شبه الحرف وانما خص البناء بهذه الصورة لان الاضافة فى الصورة الأولى لفظا فهى مانعة من البناء وفى الثانية تقديرا وتقدير المضاف اليه كذكره وحذف المضاف اليه فى الثالثة وعدم نيته لفظا وتقديرا يجعل الافتقار كالعدم فلم يبق الافتقار مؤثرا الا فى الصورة الرابعة وبنينا على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وكانت خصوص ضمة قال السكودي لانها أقوى الحركات الخ وللفرق بين حركة البناء وحركة الاعراب ولانه الأليق ببناء الظروف التى لا تصرف اذ انضم حركة لا تكون لها حالة الاعراب لانها فى الاعراب امام منصوبة أو مجرورة بمن فيكون الظرف الغير المتصرف قد استوفى الحركات كلها (فان قيل) ما الفرق بين قبل وبعد وبين كل وبعض حتى بنى الاولان دون الاخيرين مع اشتراك كل فى حذف المضاف اليه ونية معناه (فالجواب) ان كلا وبعضا متصرفان وتنوينهما تنوين عوض فناسبهما الاعراب وقبل وبعد غير متصرفين فناسبهما البناء (وقوله بالتنوين والرفع) يعنى فى قبل وأما غير فيكون منونا مجرورا بالكاف فتقول قبل كغير (وقوله اذلا يستقيم الوزن الا به) بل يستقيم الوزن أيضا بتنوين حسب (وقوله وغير داخل الخ) أشار بهذا الى الجواب عما يقال هل غير تنون وتبكر كقبل وبعد أم لا فاجاب بان المأخوذ من الناظم انها تنون وتبكر لانها ذكرت فى اللفظ بعد قبل فى قوله قبل كغير وهذا اذا قلنا ان المراد بالنصب مطلق النصب وقال ليس الصواب ان غير وحسب خارجان من قوله وما من بعده قد ذكرنا لان المراد بالنصب فى قوله وأعربوا نصبا للنصب على الظرفية لا مطلق النصب (وما يلى المضاف يأتى خلفا) (قول السكودي أى حب العجل) هذا أولى منه تقدر

هو المضاف اليه لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف ومعنى قوله أبقوا كما إلى آخر البيت أى تركوه على الحالة التى كان عليها قبل حذف المضاف  
وهى الجر وفهم من قوله وربما ان ذلك قليل وفيه مع قلة شرط به عليه بقوله:

( لكن بشرط أن يكون ما حذف \* مماثلاً لما عليه قد عطف )

يعنى انه لا يجوز بقاء المضاف اليه مجروراً إذا حذف المضاف الا بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً على مماثله لفظاً ومعنى كقوله :

أكل امرئ تحسبين امرأ \* ونار توقد بالليل نارا

فنار مضاف اليه كل وحذف كل وبقى نار مجروراً لأن المضاف الذى هو كل معطوف على كل المنطوق به المضاف الى امرئ وما موصولة  
واقعة على المضاف وحذف صلتها وهى اسم يكون ومماثلاً لا خبر يكون ولما متعلق به وما موصولة وصلتها قد عطف وعليه متعلق بعطف وفي عطف  
ضمير يعود على ما والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه ثم قال :

( ويحذف الثانى ويبقى الأول \* كحاله إذا به يتصل )

يعنى ان الثانى الذى هو المضاف اليه يحذف ويبقى الأول الذى هو المضاف على الحالة التى كان عليها مع اتصال المضاف اليه به من حذف  
التنوين ان كان مفردا والنون ان كان مثنى أو مجموعا على حده لكن بشرط به عليه بقوله :

( بشرط عطف وإضافة الى \* مثل الذى له أضفت الأول )

يعنى ان بقاء المضاف إذا حذف المضاف اليه على الحالة التى كان عليها مشروط بان يعطف عليه اسم مضاف الى مثل  
المضاف اليه الأول وذلك كقوله قطع الله يد رجل من قائلها أى قطع الله يد من قائلها فحذف من قائلها وبقى يد غير منون كما كان  
مع وجود المضاف اليه لأنه قد عطف عليه رجل مضافا الى مثل المحذوف

بعضهم حب عبادة العجل لأن المقصود تقليل المقدما أمكن وأخذ من قول الناظم فى الاعراب أنه لا يحذف المضاف إلا اذا أمن اللبس  
بأن بقى ما يدل عليه كإلى الآية فان بنى اسرائيل أشربوا حب العجل لا ذات العجل وكإلى الآية الثانية عند المكودى لأن من شأن  
السؤال أن يكون لأهل القرية لا للقرية ويحتمل أن يكون لا حذف فى الثانية وان السؤال يقع للقرية نفسها ولا مانع منه ثم إذا حذف  
المضاف تارة لا تعتبره فتعيد الضمير على المضاف اليه وتارة تعتبره فتعيد الضمير على المضاف المقدر وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى : وكم  
من قرية أهلكتناها فجاءها بأسنا ياتا أوهم قائلون . لأن التقدير والله أعلم من أهل قرية فأعاد الضمير فى أهلكتناها على القرية المضاف  
اليه وثانيا فى قوله : أوهم قائلون . أعاده على المضاف ﴿ فان قيل ﴾ قول الناظم إذا ما حذفنا مستغنى عنه بقوله خلفا اذ خلف الشيء لا  
يجتمع معه ﴿ فالجواب ﴾ أنه أتى به لينبه على ان حذفه شروطا وهو بقاء ما يدل عليه وكون المضاف اليه غير جملة كذا قيل وتأمله ثم ان  
المضاف اليه كما يخلف المضاف فى الاعراب يخلفه فى التنكير ان كان المضاف المحذوف نكرة والمضاف اليه معرفة وفى التذكير ان كان المضاف  
مذكرا والمضاف اليه مؤنثا وفى التأنيث ان كان المضاف مؤنثا والمضاف اليه مذكرا فلو قال المصنف عنه فى الأحكام إذا ما حذفنا بدل  
فى الاعراب لوفى بالمراد ( لكن بشرط ان يكون ما حذف ) وهذا متعلق باسم فاعل محذوف حال من الذى أبقوا والتقدير حال كون  
الذى أبقوا متلبسا بشرط ومعنى جرروا الذى أبقوه على جره ودليله قوله كما قد كان قبل حذف والام لم تكن فائدة للشرط الثانى  
( قول المكودى كقوله أكل امرئ الخ ) البيت من المتقارب وقائله حارثة بن الحجاج يخاطب زوجته حين أنكرت حاله بعد كبره  
والهمزة للاستفهام وكل مفعول أول بتحسين وامرأ مفعول ثان وجملة توقد فحذفت احدى التاءين لقوله وما بتأين  
ابتدى الخ والمعنى انه ليس كل رجل رجلا بل الرجل السكامل هو صاحب الأوصاف المحمودة وليست كل نار تراها بالليل نارا كاملة  
بل النار السكاملة هى التى تكون للاضياف ويهتدى بها السائر والشاهد فى حذف كل وبقاء نار على جره وانما جعلوا نارا مجرورا بكل  
محذوفة ولم يجعلوا نار بالجر معطوفا على امرئ المجرور المدخول لكل لئلا يأنزى العطف على معمولين وهما امرئ وامرأ لعاملين  
مختلفين وهما كل وتحسين وهو ممنوع وحيث جعلنا نارا المجرور معمولا لكل محذوفة فيكون فيه عطف معمولين وهما كل المقدرة  
ونارا المنصوب على معمولين وهما كل وامرأ المنصوب لعامل واحد وهو تحسين وهو جائز والله در من قال فى معنى هذا البيت :

لقد كثرت دعاة الفقه حتى \* لقد غلب النعيق على الصهيل \* وما كل الوقود كنار موسى \* ولا كل الفواطم كالبترول

( ويحذف الثانى ويبقى الأول ) هذه المسئلة عكس المسئلة التى قبلها وهى من الحذف من الأوائل لدلالة الثانى عليه  
وهذه المسئلة شبيهة بباب التنازع ( بشرط عطف وإضافة ) ما ذكره الناظم فى قطع الله يد ورجل من قائلها  
هو مذهب المبرد والذى لسيبويه عكسه وهو أن الأصل قطع الله يد من قائلها ورجل من قائلها فحذف من قائلها من  
الثانى فبقى قطع الله يد من قائلها ورجل بين يد ومن قائلها وقيل لا حذف بل يد ورجل كل منهما مضاف إلى من قائلها

ومنه قول الشاعر : يا من رأى عارضا يسر به \* بين ذراعى وجهة الأسد فذراعى مضاف الى محذوف مثل الذى أضيف اليه المعطوف وكحاله في موضع الحال من الأول وإذا متعلق بالاستقرار العامل في كحاله وهى مضافة الى يتصل به متعلق يتصل وبشرط متعلق يحذف الى متعلق باضافة والذى واقع على المضاف اليه المحذوف وصلته أضفت وله متعلق به والضمير المجرور عائد على الموصول \* ثم اعلم ان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة الا في ضرورة الشعر هذا مذهب جمهور النحويين وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف اليه على قسمين جائز في السعة ومخصوص بالضرورة وقد أشار إلى الأول بقوله :

( فصل مضاف شبه فعل ما نصب \* مفعولا أو ظرفا اجزولم يجب \* فصل عين )

فجعل الجائز في السعة على ثلاثة أنواع الأول أن يكون المضاف شبيها بالفعل والفصل بينهما بمفعول المضاف فشمل نوعين الأول كقراءة ابن عامر : وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم . بنصب أولادهم وجسر شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف اليه لأن المضاف مصدر والمصدر شبيهه بالفعل الثاني اسم الفاعل كقوله تعالى في قراءة بعض السلف : فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله . بنصب وعده وجسر رسله ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده لأن المضاف اسم فاعل واسم الفاعل شبيهه بالفعل هذا معنى قوله : فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا . النوع الثاني أن يكون الفصل بين المضاف اليه والمضاف بظرف معمول للمضاف كقوله : كناحت يوما صخرة بعسيل . وهذا معنى قوله أو ظرفا وفهم منه جواز الفصل بالمجرور إذ الظرف والمجرور من واد واحد ومن ذلك قوله : لأنت معتاد في الهيجا مصابة . ففصل بين معتاد ومصابة بقوله في الهيجا النوع الثالث الفصل بالقسم ومنه ما حكاه الكسائي هذا غلام والله زيد ففصل بين غلام وزيد بالقسم وهذا معنى قوله ولم يجب فصل عين ثم أشار الى الثاني بقوله :

( واضطرارا وجدا \* بأجنبي أو بنعت أو ندا )

فجعل الفصل للاضطرار على ثلاثة أقسام الأول أن يكون الفاصل أجنبيا يعنى اجنبيا من المضاف اليه كقوله :

كما خط الكتاب بكف يوما \* يهودى يقارب أو يزيل

ففصل بين كف ويهودى بيوم وهو أجنبي من المضاف أى غير معمول له الثاني أن يفصل بين المضاف والمضاف بالنعت أى بنعت المضاف

( قول كدى ومنه قول الشاعر يامن رأى الخ ) البيت من المنسرح وقائله الفرزدق والعارض السحاب ويسر من السرور بمعنى الفرخ وبين ظرف متعلق برأى والشاهد ذكره المسكودى ثم الأولى للناظم أن يبدل واضافة بعمل ليشمل ما إذا كان مضافا وما إذا كان عاملا في مثل المحذوف نحو \* بمثل أو أنفع من ويل الديم \* والأصل بمثل ويل الديم أو أنفع من ويل الديم كما نكت بذلك الموضح ( فصل مضاف شبه فعل ) ( قول المسكودى في السعة ) بفتح السين أى في النثر ضد الضيق ( وقوله كقراءة ابن عامر ) في الكافية :

وعمدتى قراءة ابن عامر \* وكم لها من عضد وناصر

( وقوله في قراءة بعض السلف ) مخلف اسم فاعل متعد إلى اثنين فعلى قراءة بعض السلف يكون من اضافة الوصف الى مفعوله الأول الذى هو رسله وفصل بالمفعول الثاني الذى هو وعده وأما على قراءة الجمهور بجر وعده ونصب رسله فالوصف مضاف إلى المفعول الثاني ورسله مفعول أول وأما قدم المفعول الثاني على كلا القراءتين إشارة الى ان الله لا يخلف وعده أحد فكيف يخلف وعد رسله ( وقوله كقوله كناحت الخ ) هذا عجز بيت من الطويل وصدره : فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى . ورشنى أمر من راش السهم اذا ألزم عليه الرش ومعناه أصلح حالى بخير والواو في ومدحتى أى مدحتى بمعنى مع وناحت اسم فاعل قال في القاموس النحت النقرو يوما ظرف متعلق بناحت وصخرة مضاف الى ناحت من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله والعسيل مكنسة العطار التى يجمع بها العطر ولاشك أن مكنسة العطار إذا مربها على الصخرة فلا تؤثر فيها وذلك كناية عن كون سعيه لا فائدة فيه مع حصول التعب والشاهد في كون يوما فاصلا بين ناحت وصخرة ( وقوله ولأنت معتاد الخ ) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه : يصلى بها كل من عادك نيرانا . وأنت مبتدأ ومعتاد بضمه واحدة خبره وفي الهيجا متعلق بمعتاد ومصابة بالجر مضاف الى معتاد والهيجا الحرب والمصابة الصبر ويصلى من صليت الكافر نارا بمعنى أدخلته النار وباء بها سبية والمجرور عائد على مصابة والمعنى ان عادتك الصبر في الحرب فبسببها تدخل أعداءك نار الحرب والشاهد ذكره المسكودى ( واضطرارا وجدا ) ( قول المسكودى كقوله كما خط الكتاب الخ ) البيت من الوافر وقائله أبو مية النمرى يصف رسم دار فالكاف في كما اسمية بمعنى مثل خبر لمبتدأ محذوف وما مصدرية وخط مبنى للمفعول والكتاب نائب الفاعل والتقدير رسم هذه الدار مثل خط اليهودى وخص اليهودى بالذكر لأنه من أهل الكتاب وجملة يقارب صفة يهودى ومعناه يقارب اليهودى خطه ويصل حروفه بعضها ببعض

نجوت وقد بل الرادى سيفه \* من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

أراد من ابن أبي طالب شيخ الأباطح وهو المراد بقوله أو نبعت الثالث النداء كقول الشاعر :

وفاق كعب بجير منتقلك من \* تعجيل تهلكة والحلد في سقرا

وهو المراد بقوله أو ندا وفصل مفعول مقدم بأجز وهو مصدر مضاف الى المنعول وشبه فعل نعت لمضاف وماموصولة واقعة على الفاصل وصلتها نصب والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره نصبه وهى فاعل بفصل ومفعولا أو ظرفا حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف اليه منصوبه فى حال كونه مفعولا أو ظرفا وفصل بين مفعول لم يسم فاعله يعيب وهو مصدر مضاف الى الفاعل والتقدير لم يعيب ان يفصل اليمين المضاف واضطرارا مفعول له وهو تعليل لوجوده وفي وجد ضمير عائد على الفصل وبأجنبي متعلق بوجد .

ومعنى يزيل يفصل بعضها ببعض والمعنى ان هذا الرسم شبه بخط اليهودى الذى وصل حروفه بعضها ببعض أوفرقتها والشاهد فى يوم الفاصل بين المتضامين مع انه معمول بخط (وقوله كقول الشاعر نجوت الخ) البيت من الطويل وقائله سيدنا ومولانا معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه وذلك حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل سيدنا معاوية وسيدنا على بن أبى طالب وسيدنا عمرو بن العاص ويكون قتالهم فى صبيحة ليلة معينة من رمضان عند صلاة الصبح فسلم الله معاوية وعمرا وقتل على وذلك أن الذى خرج لقتل معاوية كان سيفه قصيرا فلما ضربه لم يمكنه وإنما قطع منه عرق النكاح فأخذه معاوية وقطع له يده ورجله ثم تزوج الرجل فولد له فقال يزيد بن معاوية انك تلد وأمير المؤمنين لا يولد له فقتله وأما عمرو بن العاص فكان مريضا تلك الليلة فامر خاتمة بالصلاة فلما شرع فى الصلاة ضربه الرجل وكان الرجل لا يعرف عمرا فلما أخذ الرجل وذهبوا به الى عمرو وجعلوا يقولون يا عمرو فقال ألسنت قتلت عمرا فقالوا إنما قتلت خاتمة فقال أردت عمرا وأراد الله خاتمة وأما الذى ذهب الى سيدنا على وهو عبد الرحمن بن ملجم أجمعه الله بلجام من النار فضربه عند الخروج لصلاة الصبح فأخذه وأتوا به الى على فقال لهم ان أنا عشت فالأمر لى وان أنا مت فالأمر لكم ولما مات وأرادوا قتله قال لسيدنا الحسن ابن سيدنا على رضى الله عنه لك حاجة عندى والآن لا أقولها لك الا فى أذنك فقال الناس قرب أذنك له فقال الحسن أعامت ما أراد قالوا قال انه أراد أن يأخذ أذن من أصلها قال له عدوا لله والله لو قربت عندى لقلعتها من أصلها والواو فى وقد بل واو الحال والمرادى هو عبد الرحمن بن ملجم وشيخ الأباطح صفة لأبى المضاف (فان قيل) ان أبا طالب كنية وهى من قبيل العلم فالنعت فى الحقيقة للمضاف والمضاف اليه فكيف يقال ان النعت وقع للمضاف وحده وهو الأب (فالجواب) انه لما كان النعت تابعا لمنعوتة فى الاعراب وهو انما يتبع المضاف فقط نزل كأن النعت انما وقع للمضاف فقط والأباطح جمع بطحاء والمراد بها مكة لأن أبا طالب كان من أشياخ مكة وأشرفها والشاهد فى فصل شيخ الأباطح بين أبى طالب ولله در ابن حماد اذ يقول :

قتلت أفضل من يمشى على قدم \* وأول الناس اسلاما وإيمانا

وأعلم الناس بالقرآن ثم بما \* سن الرسول لنا شرعا وتبانا

صهر النبى ومولاه وناصره \* أضحت مناقبه نورا وبرهانا

وكان منه على رغم الحسود له \* مكان هرون من موسى بن عمران

وقال للنبي صلى الله عليه وسلم : من أشقى الأولين قال عاقرة ناقة صالح فقال ومن أشقى الآخرين قال الذى يضربك على هذا يعنى يافوخه يخضب هذه يعنى لحية ( قال المسكودى كقول الشاعر وفاق كعب الخ ) البيت من البسيط وقائله بجير أخو كعب وذلك أن النبي ﷺ أهدر دم كعب فلم أخوه بجير أنه لا بد أن يقتل ويصير الى النار فأنشد قصيدة يطلب فيها من كعب الاسلام لأجل أن ينجو فى الدنيا من القتل وفى الآخرة من النار فلما بلغ الخبر الى كعب أنشد قصيدته بانت سعادة المشهورة التى منها :

ان الرسول لسيف يستضاء به \* مهند من سيوف الله مسلول

فلم يشعر به النبي صلى الله عليه وسلم حتى أتاه مسلما ووقف على رأسه وأنشد القصيدة المشار لها ووافق مبتدأ وكعب منادى مبنى على الضم باسقاط حرف النداء وبجير مضاف الى وفاق وهو خبر وفاق واعراب باقى البيت واضح والشاهد فى كون كعب المنادى فصل بين وفاق والمضاف وبجير المضاف اليه والله أعلم .

## \* المضاف الى ياء التكلم \*

انما أفردها الباب بالذكر لان فيه أحكاما ليست في الباب الذي قبله فمنها ان آخر المضاف الى ياء التكلم يكون مكسورا والى ذلك أشار بقوله :  
 ( آخر ما أضيف ليا كسر ) نحو هذا غلامى وصاحي وصديقي ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والثنى وجمع المذكر السالم وقد أشار الى الأول  
 بقوله : ( اذ لم يك معتلا ) يعنى ما لم يكن المضاف الى ياء التكلم معتلا الآخر وشمل المنقوص والمقصود ولذلك أتى بمثالين فقال :  
 ( كرام وقذى ) فرام مثال للمنقوص وقذى مثال للمقصود والقذى ما وقع في العين ثم نبه على الثانى والثالث بقوله : ( أويك كابنين وزيدى )  
 يعنى أويك مثنى كابنين أو جمعا على حدة كزيدى وفهم من كلامه أن هذه الأشياء التى ذكرتها لا يكون ما قبل التاء فيها مكسورا وأما حكم  
 الياء فى نفسها فقد نبه عليه بقوله : ( فذى \* جميعها ليا بعد فتحها احتذى ) فذى إشارة الى الأربعة المذكورة يعنى أن  
 هذه الأشياء المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة وفهم من قوله احتذى وجوب فتحها وفهم من تخصيصه الياء فى هذه المواضع أن الياء  
 فى غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو غلامى وغلامى ثم بين حكم ما قبل الياء بقوله :  
 ( وتدغم الياء فيه والواو وان \* ما قبل واو ضم فاكسره يمين \* وألفاسلم )

يعنى أن ما قبل ياء التكلم ان كان ياء أدغمت فى ياء وشمل المنقوص نحو راحى والمثنى والمجموع على حدة فى حالة الجر والنصب نحو مررت بزيدى  
 ورأيت زيدى ومررت بمسلمى ورأيت مسلمى فى زيدى ومسلمين وقوله والواو يعنى فى جمع المذكر السالم فى حالة الرفع وفهم منه وجوب قلب  
 الواو ياء لان الحرف لا يدغم الا فى مثله وفهم من قوله وان ما قبل واو ضم فاكسره يعنى ان ما قبل الواو فى الجمع يكون مضموما فيجب كسره

## \* المضاف الى ياء التكلم \*

ترجم للمضاف الى ياء التكلم ولم يترجم للياء مع انه ذكرها فى قوله فذى جميعها ليا بترعانه والزيادة لا يعترض بها نظرا الى أن الله سأل موسى  
 عن العصا وزاد موسى زيادات قال تعالى : وماتلك يمينك يا موسى قال هى عصاى أتوكأ عليها الآية . وقد سئل عليه الصلاة والسلام  
 عن البحر فقال هو الطهور ماؤه الحل ميتته والذي يضر انما هو النقصان بأن يترجم للشيء ولا يذكره ثم اختلفوا فى المضاف الى ياء التكلم  
 فالجمهور على انه معرب بحركة مقدرة فيما قبل ياء التكلم منع منها اشتغال المحل بحركة المناسبة فى حالة الرفع والنصب والجر وقيل يعرب  
 فى حالة الرفع والنصب بالحركة المقدرة وفى حالة الجر بالحركة الظاهرة واختاره فى التسهيل وقيل مبنى وهو مذهب عبد القادر الجرجاني  
 لانه مضاف لغير معرب وقيل خصى لامعرب ولا مبنى وهو مذهب ابن جنى ( قول السكودى فيها الخ ) أى ومنها قوله :  
 ( وقدغم الياء فيه والواو وان \* ما قبل واو ضم الخ ) ( آخر ما أضيف ليا كسر ) اللام فى ليا بمعنى الى وانما وجب الكسر مناسبة للياء  
 ( اذ لم يك معتلا ) ( اعترض ) كلام الناظم بان تعبيره بمعتل عام يشمل المنقوص والمقصود وغيرها كدلو وظي فيقتضى ان دلوا وظيا اذا أضيفا  
 للياء لا يكسران مع أن الصواب كسرها وان حكمهما حكم الصحيح ( وأجيب ) بان مثاليه بام وقذى يخص ذلك لكن التخصيص بالمثال  
 وأحسن منه قوله فى السكافية :

وآخر المضاف ليا كسر إذا \* لم ينقص أو يقصر كرام وقدنا

هذا ما لهم والحق ما قاله بعضهم من أن مراد الناظم بمعتل المعتل الاصطلاحى المار فى قوله : وسم معتلا الخ . فخرج دلو وظي لان اعتلالهما  
 ليس اصطلاحيا واعتلال الاصطلاحى أن يكون آخره حرف علة وقبلها حركة من جنسها ( أويك كابنين ) هذا مدخول للنفى الذى هو لم  
 واستغنى عن التصريح بالمثنى والجمع بالمثالين ( قول السكودى لا يكون ما قبل الياء فيها الامكسورا ) بل يبقى على سكونه كما كان قبل الاضافة  
 ( فذى جميعها ) ( قول السكودى وجوب فتحها الخ ) هذا اذا فسرت احتذى بالترم كفى المعرب وواقته اللغة والافالمشهور عندهم ان منع  
 احتذى اتبع فلا يدل على الوجوب دلالة قطعية ( وقوله بل يجوز فتحها وسكونها ) وقد اجتمع الفتح والسكون فى قوله تعالى : قل لن يخرجوا  
 معى أبدا ولن تقاتلوا معى عدوا . ( فان قلت ) لموجب فتحها فى هذه الأربع دون أن تضم أو تكسر ( قلت ) لو سكنت لالتقى ساكنان ولو  
 ضمت أو كسرت لوقع الثقل على حرف العلة فلم يبق الا الفتح لحقته ودليل خفته ظهوره فى المنقوص نحو قاض ( وتدغم الياء فيه ) لما أخرج فيما سبق  
 المسائل الأربع من كسر ما قبل الياء كأن قائلها قال ما حكم آخرها فبين انه مبنى على السكون لكن كان ينبغى للناظم أن يقدم هذا على قوله فذى  
 جميعها الخ ليكون الحكم متصلا فينبغى للطلاب عند التدريس أن يوصله بما قبله عند ذكر الأقسام الأربعة ( قول السكودى وفهم منه  
 وجوب الواو ياء الخ ) قال شيخ شيوخنا الحافظ سيدي الطيب وبه يلغز ويقال ما جمع مذكر مرفوع بالياء وقد ألغز فيه شيخنا  
 العلامة سيدي على قصاره بقوله :

أفدى نبيه العصر ما جمع سالم \* أتى لذكور وهو بالياء يرفع



بعد قلب الواو ياء وادغامها في الياء نحو هؤلاء مسلمي أو مفتوحا فيبقى على حاله نحو هؤلاء مصطفى في جمع مصطفى وقوله وألفاسم أي تركها على حالها وشمل المقصور نحو فتى وعصا والمثنى في حالة الرفع نحو هذا غلاماى على لغة جمهور العرب وهذيل يبذلون ألف المقصور ياء ويدغمونها في ياء المتكلم وهو المنبه عليه بقوله :

( وفي المقصور عن \* هذيل انقلابها ياء حسن )

وفهم من تخصيصه المقصور أن ألف التشبيه في حال الرفع لا تبدل عندهم وفهم منه أيضا أن الياء المبدلة من الالف تدغم في ياء المتكلم لاجتماع مثلين الاول منهما ساكن فتقول هذا فتى ومن ذلك قول الشاعر :

سبقوا هوى وأعتقوا لهواهم \* فتخروا ولكل جنب مصرع

وقوله آخر مفعول بكسر وأل في الياء للعهد إما لما في الترجمة من قوله ياء المتكلم أو في أول الكتاب من قوله وقبل يالنفس وقوله فدى مبتدأ وجميعها تأ كيدله والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر عن المبتدأ الثالث والضمير المستتر فيه عائد على فتحها والجملة خبر المبتدأ الثاني الذى هو الياء والضمير العائد عليه من الجملة الهاء في فتحها والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير العائد عليه محذوف تقديره بعدها مخذف وهو منوى ولذلك بنيت بعد ويجوز أن يكون جميعها مبتدأ ثانيا وهو وما بعده خبر المبتدأ الاول والعائد على المبتدأ الاول في هذا الوجه الهاء في جميعها والعائد على جميعها هو الضمير المقدر الذى كان يعود على المبتدأ الاول في الوجه الاول والياء مفعول لم يسم فاعله بتدغم وفيه متعلق بتدغم والهاء فيه عائدة على ياء المتكلم وان شرط وما مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره ضم ويهن مضارع مجزوم على جواب الامر وهماؤه مضمومة وهان يهون اذا سهل ولا يصح كسر هاء لانه مضارع وهن يهن اذا ضعف لان المراد به هنا اذا ادغم يسهل ويخف ولا يضعف والقامفعل مقدم بسلم وانقلابها مبتدأ وياء منصوب على إسقاط لام الجر

فأجبت به بقولى : جوابك يا شيخ النجاة جميعهم \* ومن لجميع المشكلات يدافع

بدا في أنا مسلمي فرفعه \* بياء لغز والحقيقة تتبع

فقوله مسلمي مرفوع على الفاعلية بآى وعلامة رفعة الواو المقلوبة ياء المدغمة في ياء المتكلم فهو باللفظ مرفوع بالياء فلذا قلنا فرفعه بياء لغز أى لغز تصغير لغز بمعنى التعمية وفي الحقيقة مرفوع بواو قلبت ياء ولذا قلنا والحقيقة تتبع وبهذا يسقط ما قد يقال ان هذا اللغز مبنى على غير أساس ( وقوله بعد قلب الواو ياء الخ ) هذا مبنى على أن قلب الحرف سابق على قلب الحركة ويؤيده أن موجب القلب اجتماع الواو والياء وسبق الواو بالسكون كما يأتى في قوله: ان يسكن السابق من واو ويا الخ وقلب الضمة كسرة تتبع وبدأنا بالتابع لانه من باب رأى الامر يفضى الى آخره فصير آخره أولا فكان ينبغى لناظم حينئذ أن يقول وان ما قبل ياء ضم فيبدل واو بياء وقد يقال ان الناظم سماه واوا باعتبار ما كان عليه قبل القلب وقيل ان قلب الحركة سابق على قلب الحرف فككون عبارة الناظم حينئذ سالمة ( وقوله نحو هؤلاء مصطفى الخ ) بفتح الفاء أصله مصطفىون بواوين الاولى مضمومة من الصفو تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلب ألها فصار مصطفىون فالتقى ساكنان حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار مصطفىون ثم اضيف للياء حذفت النون للاضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وأدغمت في الياء كقوله ان يسكن السابق الخ وتبقى الفتحة على حالها ( وفي المقصور عن هذيل ) ( قول المكودي قول الشاعر سبقوا الخ ) البيت من الكامل لابي ذؤيب الهذلي من قصيدة يرثي بها بنيه الخمسة الذين ماتوا في طاعون واحد وأولها :

أودى بنى وأعقبوني حسرة \* عند الرقاد وعبرة لا تقلع

وتجلدى للشامتين أريهم \* أنى لرب الدهر لا أتضع

وإذا المنية أنشبت أظفارها \* ألفت كل تميمه لا تنفع

ومنها

ومنها

ويذكر أنه لما حضرت معاوية الوفاة دخل عليه بعض من نازعه في الخلافة فأظهر من نفسه القوة وأشد وتجلدى للشامتين الخ ففهم الآخر مراده فقال وإذا المنية الخ والواو في سبقوا عائدة على بنيه الخمسة وهو مفعول وفيه الشاهد وأصله هواى فقلب الالف ياء على لغة هذيل وأدغمت الياء في ياء المتكلم وهو منصوب بفتحة مقدرة على الالف المقلوبة ياء المدغمة في ياء المتكلم واعتقوا من العنق وهو نوع من السير والمراد تابع بعضهم بعضا وفي نسخة وأجنحوا بمعنى جئنا فتخروا أى احترمتهم المنية وأخذتهم واحدا بعد واحد ثم صبر نفسه بأن مصيبة الموت عامة والمصيبة اذا عمت هانت فقوله ولكل جنب أى ذات خبر مقدم ومصرع مبتدأ اسم مكان أى مكان يحشر فيه وهو القبر والمعنى كل واحد لابد أن يصرع على وجه الارض ( وقوله وياء منصوب على إسقاط الخ ) الاولى أنه مفعول بانقلاب لان انقلاب مصدر

## ﴿ أعمال المصدر ﴾

( بفعله المصدر ألحق في العمل ) . يعني أن المصدر يلحق في العمل بفعله الذي اشتق منه في رفع الفاعل ان كان لازما نحو عجبت من قيام زيد وفي رفع الفاعل ونصب المفعول ان كان متعديا لواحد نحو عجبت من ضرب زيد عمرا ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف نحو أعجبنى مرورك بزيد ويتعدى الى مفعولين إن كان الفعل يتعدى اليهما نحو عجبت من إعطاء زيد عمرا درهما وكذلك المتعدى الى ثلاثة نحو عجبت من اعلام زيد عمرا بكرا شاخصا وهذا كله مستفاد من قوله : بفعله للمصدر ألحق في العمل . وهذا سواء كان مضافا أو مجردا من الاضافة أو مقرونا بأل والى ذلك أشار بقوله :

( مضافا او مجردا أو مع أل ) فاعماله مضافا أكثر من إعماله مجردا وإعماله مجردا أكثر من إعماله مقرونا بأل والحاقه بفعله في العمل المذكور ليس مطلقا بل بشرط نبه عليه بقوله : ( ان كان فعل مع أن أو مايحل \* محله )

يعني أنه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل وأن أو ما المصدريتان نحو أعجبنى قيامك أي أن تقوم وعجبت من قيامك الآن أي مما تقوم وشمل قوله ان الناصبة والخففة وفهم منه ان المصدر اذا لم يحل محله ان أو ما لا يعمل عمل الفعل نحو له صوت صوت حمار ولذلك جعل صوت حمار مفعولا بفعل محذوف وقد تقدم ثم قال : ( ولاسم مصدر عمل ) اسم المصدر هو ما في أوله ميم زائدة

مضاف الى الفاعل وكل بالمفعول وذلك لان انقلاب مصدر انقلاب مطاوع قلب المتعدى الى اثنين فيتعدى المطاوع الى واحد تقول قلبت الالف ياء فانقلبت الالف ياء والله سبحانه وتعالى أعلم

## ﴿ أعمال المصدر ﴾

لما فرغ من الكلام على ما يعمل أصالة من اسم أو فعل أو حرف شرع يتكلم على ما يعمل بحسب النيابة والناسب أن يقدم أبنية المصادر وأبنية اسم الفاعل على إعمالها لان معرفة الذات سابقة على معرفة الحكم وأجيب بأنه لما كان الكلام في الاضافة وهما يكونان مضافين غالبا ناسب أن يقدم العامل على البنية والذات وأطلق الناظم المصدر على ما يعم اسمه فلا يقال انه ترجم للمصدر وذكر داخل الترجمة المصدر واسمه ( مضافا او مجردا أو مع أل ) كان ينبغي للكودى أن يأتي بمثال هنا لكل واحد من الثلاثة فمثال المضاف قوله تعالى : ولولا دفع الله الناس . ومثال المجرد من أل والاضافة قوله تعالى : أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما . فيتدأ مفعول لاطعام ومثال القرون بأل \* ضعيف النكاية أعداءه \* فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف وأعداء مفعوله ( ان كان فعل ) ( قول كدى وعجبت من قيامك الآن الخ ) انما زاد الآن الذي هو للحال إشارة الى أن المصدر مع ما يعمل مطلقا كان الزمان حالا أو ماضيا أو مستقبلا وأما مع أن فلا يعمل إلا إذا كان ماضيا أو مستقبلا وليس مراده أن ما لا يعمل المصدر معها إلا إذا كان الزمان حالا بدليل أنه يتبع المرادى كثيرا وعبارة المرادى صريحة فيما قلنا واشترط حلول الوصف مع أن أو ما محله ينفى عن الشروط التي ذكرها الازهرى وغيره تقييدا لاطلاق المصنف ( وقوله والخففة ) مثاله علمت ضربك زيدا فريدا معمول لضربك المصدر وهو ينحل الى أن الخففة والفعل والتقدير علمت أن قد ضربت زيدا فأن مخففة من الثقيلة بدليل وقوعها بعد العلم وفيه ضمير مستتر هو اسمها أي الامر والشأن وجملة قد ضربت خبرها وفصل بين أن والخبر بقدر قول الناظم سابقا : فالاحسن الفصل بقدر الخ ( وقوله ولنداء جعل الخ ) أي ولأجل فقد هذا الشرط جعل الخ ( وقوله مفعولا بفعل محذوف ) لم يرد أنه مفعول به بل أراد انه مفعول مطلق وتقدير السامع له صوت يصوت صوت حمار ولا يصح أن يكون صوت المنسوب معمول لصوت المبتدأ لانه لا يصح أن يحل محله أن والفعل لأن الغرض بهذا الكلام الاخبار فلو جعلت ان والفعل مكانه لصار المعنى له أن يصوت صوت حمار فيصير انشاء ( وقوله وقد تقدم ) أي في قول الناظم ( كذلك ذو التشبيه بعد جملة \* كلى بكاء بكاء ذات عضله )

ومفهوم قول الناظم مع أن أو ما انه إذا صح أن يحل محله فعل دون أن أو ما فلا يفعل المصدر أيضا وذلك كالمصدر المؤكد نحو ضربت ضربا زيدا فزيدا منصوب بضربت العامل لان ضربا وان صح أن يحل محله فعل ويكون الفعل مؤكدا لكن دون أن أو ما كالمصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا لكن هذا فيه خلاف فمقتضى مفهوم قوله مع أن أو ما أنه لا يعمل لانه ينحل للفعل دون أن أو ما والأصل اضرب زيدا والمنع هو الذي لابن هشام في شرح القطر وذهب ابن مالك في جميع كتبه غير مفهوم الالقية الى جواز عمله ( ولاسم مصدر عمل ) تقدم أن المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل عليه بواسطة المصدر كقولك غسل بضم الاول فسكون الثاني فانه اسم مصدر اغتسل فهو يدل على المعنى الذي هو فعل الشخص بواسطة المصدر الذي هو الاغتسال والاغتسال يدل على المعنى بنفسه وظاهر المصنف أن كل اسم مصدر يعمل وليس كذلك بل هو ثلاثة أقسام قسم لا يعمل اتفاقا كفجار اسم جنس الفجور وسبحان اسم للتسييح وقسم يعمل اتفاقا وهو ما اذا كان مبدؤا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو

لغير المفاعلة نحو المحمّدة والمضربة أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي نحو الوضوء والغسل فإن فعلهما تَوْضَأً وَاغْتَسَلَ وَأَمَّا فَصْلُ النَّازِمِ  
 هَذَا النَّوعِ مِنَ الْمَصْدَرِ لِقَلَّةِ عَمَلِهِ وَثِقَلِ تَكْوِينِ عَمَلِهِ تَنْبِيْهُ عَلَى ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ وَمِنْ أَعْمَالِهِ قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَنْ قَبْلَةَ الرَّجُلِ  
 أَمْرَاتُهُ الْوَضُوءَ. فاعمل قبلة وهو اسم مصدر لأن فعله قبل والمصدر مفعول مقدم بألحق وبفعله وفي العمل متعلقان بألحق ومضافا  
 وما بعده أحوال من المصدر وإن كان فعل شرط ومع في موضع الصفة لفعل وما معطوفة على أن ويحل في موضع خبر كان ومحلّه في  
 موضع نصب على الظرف ولا سم مصدر عمل مبتدأ وخبر ثم قال: (وبعد جره الذي أضيف له \* كمل بنصب أو برفع عمله)  
 قد تقدم أن المصدر يكون مضافا أو مجردا أو مقرونا بأل فالمضاف إن كان مضافا إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله:  
 كمل بنصب. نحو أعجبتني أكل الخبز ومنه قوله تعالى: ولولا دفع الله الناس. وإن كان مضافا إلى المفعول كمل برفع فاعله وهذا هو المراد  
 بقوله أو برفع نحو أعجبتني أكل الخبز وعمر ومنه قوله تعالى: ولله على الناس حج البيت من استطاع. في أخذ التأويلات وإضافته إلى الفاعل  
 ونصب المفعول أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل وقوله كمل بنصب لا يريد أن ذلك واجب بل هو جائز لأنه يجوز أن يضاف إلى  
 الناعل ولا يذكر معه مفعول نحو أعجبتني أكل زيد وإلى المفعول ولا يذكر معه فاعل نحو أعجبتني أكل الخبز ومنه قوله عز وجل: بسؤال نعتك.  
 وبعد متعلق بكمل والذي مفعول بجره وجره مصدر مضاف إلى الفاعل والذي مفعول به (١) فهو مصدر مضاف كمل بالمنصوب وأضيف  
 له صلة الذي والضمير العائد على الموصول المضاف في له وفي أضيف ضمير مستتر عائد على المصدر وعمله مفعول بكمل والماء فيه عائدة على المصدر  
 وبنصب متعلق بكمل أو برفع معطوف عليه أو للتقسيم لا للتخيير ثم قال: (وجر ما يتبع ما جر ومن \* راعى في الاتباع المحل فحسن)  
 قد تقدم أن المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول فإن أضيف إلى الفاعل فلغظه مجرور وموضعه مرفوع وإن أضيف إلى المفعول  
 فلغظه مجرور وموضعه منصوب إن قدر بأن وفعل الفاعل ومرفوع إن قدر بأن وفعل المفعول فيجوز في تابع المضاف إليه إذا كان  
 فاعلا الجر على اللفظ والرفع على الموضع وشمل قوله ما يتبع جميع التوابع فتقول أعجبتني أكل زيد الظريف بالجر حملا على اللفظ والظريف  
 بالرفع حملا على الموضع وكذلك أعجبتني أكل زيد وعمر وبالجر حملا على اللفظ وعمر وبالرفع حملا على الموضع وأعجبتني أكل الخبز واللحم  
 بالجر حملا على اللفظ وبالنصب حملا على الموضع على تقدير المصدر بأن وفعل الفاعل وبالرفع على الموضع أيضا على تقدير المصدر بأن وفعل

أظالم أن مصابكم رجلا \* أهدى السلام تحية ظلم

فصاحب اسم مصدر ميمى مضاف إلى السكاف من إضافة المصدر إلى فاعله ورجلا بالنصب مفعوله والجملة بعدها نعت وظلم خبر إن \* وقد  
 ورد أن المازني طلب منه ذى قراءة كتاب سيديويه ويعطيه مائة دينار فامتنع فلامه تلهينه المبرد لما يعلم من فاقته فقال فكرت في كتاب سيديويه  
 فوجدت فيها ما يزيد على ثلاثمائة آية فكرهت أن أمكنها من يهودى ثم قدر الله أن غنت جارية بمحض الوائق بهذا البيت فاختلف  
 الحاضرون في نصب لفظ رجل أو رفعه وأصرت الجارية على النصب وقالت أخذته عن المازني فبعثت إلى البصرة فأحضر المازني فأبدى وجهه  
 النصب وهو ماصر فأخذ اليازدي في معارضته فقال له المازني هذا البيت مثل قولك إن ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الوائق وأمر له بألف  
 دينار فرجع إلى بلده فقال للمبرد تركت لله مائة فعوضني ألفا والحق أن المبدوء بالميم مصدر حقيقي وتسميته باسم مصدر مجاز وقسم في  
 عمله خلاف وهو ما إذا كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي فتمعه البصريون وأجازوه السكوفيون ولأجل إخراج القسم الأول خص  
 المسكودي كلام الناظم بالقسمين الآخرين فقوله اسم المصدر أى العامل فلا ينافى أن هنالك اسم مصدر آخر غير عامل وهو القسم الأول  
 (قول المسكودي لغير المفاعلة) احترازا مما إذا كانت الميم المفاعلة كالتحاسة والمقابلة فانه مصدر اتفاقا لا اسم مصدر (وقوله نحو  
 المحمّدة) بفتح الأول وكسر الثالث ومضربة بفتحهما (وقوله فإن فعلهما تَوْضَأً الخ) فمصدرها الحقيقي تَوْضَأً وَاغْتَسَلَ واسم المصدر  
 هو الوضوء والغسل بضم أولهما (وقوله من قبلة الرجل امرأته الخ) الوضوء بالرفع مبتدأ مؤخر ومن قبلة خبر مقدم وقبلة اسم مصدر  
 قبل وقياس مصدره التقييل والرجل مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله وامرأته بالنصب مفعوله (وقوله منصوب على المصدر)  
 الأولى أنه منصوب على الظرف (وبعد جره الذي) (قول المسكودي في أحد التأويلات الخ) فحج مصدر مضاف إلى المفعول وكمل  
 بالفاعل وهذا التأويل ليس بصحيح لأنه يصير المعنى والله على الناس أن يحج البيت المستطیع فإذا حج سقط عنهم وإذالم يحج فهم مؤاخذون  
 به وهو فاسد معنى التأويل الثاني أن من بدل من الناس بدل بعض من كل وهو ظاهر التأويل الثالث أن من مبتدأ والخبر محذوف تقديره  
 من استطاع منهم (وقوله ومنه قوله عز وجل بسؤال) فسؤال مصدر مضاف إلى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل والله أعلم  
 بسؤاله نعتك الخ (وقوله مصدر مضاف إلى الخ) قد وقع في كلامه ما يتكلم عليه ويقع ذلك كثيرا في كلام الناظم (وجر ما يتبع)

المفعول والتقدير أن أكل الخبز واللحم وقوله المحل شامل للأوجه المذكورة كلها والأحسن في ذلك المحل على اللفظ ولذلك بدأ به وقوله وجرفعل أمر وما مفعول بجر وهي أيضا موصولة وصلتها يتبع وما الثانية مفعول يتبع وهي أيضا موصولة وصلتها جرو من شرطية في موضع رفع بالابتداء وخبرها راعى وفي الاتباع متعلق براعى والفاء جواب الشرط وحسن خبر مبتدا محذوف تقديره ففعله حسن .

### ﴿إعمال اسم الفاعل﴾

المراد باسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله جاريا مجرى الفعل في الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال ثم قال : (كفعله اسم فاعل في العمل) يعني أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل إن كان فعله لازما نحو أقائم زيد وينصب المفعول إن كان فعله متعديا لواحد نحو أضارب زيد عمرا وينصب المفعولين إن كان فعله متعديا إلى اثنين نحو أمعط زيد عمرا درهما وهذه كلها مستفادة من قوله : كفعله اسم فاعل في العمل لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين أشار إلى الأول منهما بقوله : (إن كان عن مضيه بمعزل) يعني أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه أشبه فاعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو أنا ضارب زيدا غدا أو الآن فلو كان بمعنى المضى لم يعمل لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله : (وولى استفهاما أو حرف ندا \* أو نفيًا أو جاذفة أو مسندا)

يعني أن من شرط إعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله وذلك خمسة مواضع الأول أن يلي الاستفهام نحو أضارب أنت عمرا الثاني أن يلي حرف النداء نحو ياطالما جبلا والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف لأن التقدير يار جلا طالما جبلا وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لأنه خاص بالاسم الثالث أن يلي نفيًا نحو ما ضارب أنت زيد الرابع أن يكون صفة لموصوف نحو مررت برجل ضارب عمرا وفي ضمن ذلك الحال لأنها صفة في المعنى نحو جاء زيدرا كذا فرسا الخامس أن يكون مسندا وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو زيدا

(قول المكودي شامل للأوجه المذكورة الخ) هي الاتباع بالرفع فقط إن أضيف المصدر لفاعله أو الاتباع بالرفع أو النصب إن أضيف المصدر لمفعوله على الاحتمالين فتحصل أن في الإضافة إلى الفاعل وجهين الاتباع بالجر على اللفظ وبالرفع على المحل وفي الإضافة إلى المفعول ثلاثة أوجه الاتباع بالجر على اللفظ وبالرفع أو بالنصب على المحل باعتبار تقديره مبنيًا للفاعل أو المفعول والله أعلم

### ﴿إعمال اسم الفاعل﴾

عمل فعله في التعدي وال لزوم (قول المكودي ما دل على حدث الخ) هذا كأنه جنس في الحديث بصدق بكل ما دل على حدث (وقوله وفاعله) فصل أول خرج به اسم المفعول كضروب فانه دل على حدث ومفعوله وخرج به أيضا الفعل فانه دل على الحدث والزمان وضعا ولم يدل على الفاعل إلا التزاما لا وضعا وكلامنا فيما دل عليه وضعا وخرج به أيضا المصدر (وقوله جاريا مجرى الفعل في الحدوث الخ) فصل ثان خرج به الصفة المشبهة بحسن واسم التفضيل كأفضل فانه لا يدلان إلا على الثبوت وأورد عليه نحو دائم وثابت من اسم الفاعل الذي دل على الثبوت وأجيب بأن الثبوت فيهما مستفاد من خصوص المادة فقوله باق مثلا الثبوت مستفاد من حروفه (وقوله والصلاحية للاستعمال الخ) الصلاحية بالجر عطف تفسير على الحدوث كأنه قيل فما معنى حدوثه فقال حيث كان يصلح للأزمنة الثلاثة فهو يدل على الحدوث فلا يخرج بذلك الصلاحية شيء فيكون حد المكودي مع حد التوضيح متوافقين (كفعله اسم فاعل) هذا التشبيه غير تام لأن اسم الفاعل تجوز إضافته إلى ما بعده عملا بقوله : وانصب بذى الأعمال تلوا واخفض . والفعل لا يمكن إضافته (إن كان عن مضيه بمعزل) هذا الشرط والذي بعده ليس لعمله مطلقا بل في خصوص نصب المفعول به أما رفعه الضمير للتصل أو عمله في الحال أو التمييز أو الظرف فلا يحتاج إلى شرط اتفاقا وأما رفعه الضمير المنفصل أو الظاهر فذهب الجمهور أنه لا يحتاج إليهما وقيل يحتاج (قول كدى إلا إذا كان بمعنى الحال الخ) يؤخذ منه أن الفعل الذي يشبهه هو المضارع لأنه هو الذي يكون لما ذكر (وقوله نحو أنا ضارب زيدا غدا الخ) فان ضارب جار على الضرب في الحركات والسكنات وإن اختلفت صفة السكون والحروف لأن كلا منهما أربعة فهو مثله في اللفظ ومعناها واحد وهو الحال والاستقبال (وقوله لم يعمل) لأنه لم يشبه فلا يقال ضارب زيدا أمس لأن معناه هذا ضرب زيدا فلم يجر اسم الفاعل على لفظ الفعل فلا يعمل النصب بل تجب إضافته وأجاز الكسائي إعماله انظر التوضيح (وولى استفهاما) (قول المكودي والظاهر أن هذا الخ) مثل هذا الاعتراض في التوضيح وغيره وأصله لولد الناظم وقال الدنوشري والشهاب السهو أما هو من الشراح لأن الناظم لم يصرح بأن الاعتماد على حرف النداء بل إنما ذكر أن اسم الفاعل يعمل إذا ولى حرف النداء وهل هو المسوغ فيبقى ما هو أعظم قلت الظاهر أن السهو إنما هو من الدنوشري والشهاب لأن المصنف في مقام تعداد عدد المسوغات لعمل اسم الفاعل فما مراده إلا أن حرف النداء مسوغ بنفسه وقال بعضهم لو كان مراده ما قاله الدنوشري والشهاب كان تكرار ما قبله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ (وقوله وفي ضمن ذلك الحال) أشار بهذا إلى أن المراد بالصفة ما يعم

ضارب عمرا وان زيدا ضارب عمرا وكان زيد ضاربا عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا لان اسم الفاعل في هذه المثل كلها مسند واسم فاعل مبتدأ وخبره كفعله وفي العمل متعلق بالاستقرار الذي في الخبر وان كان شرط والباء في بعزل ظرفية بمعنى في والمجرور خبر كان وعن مضيه متعلق بعزل والماء في مضيه عائدة على اسم الفاعل واستفهما مفعول بولي وأو حرف ندا أو نفي معطوفان على استفهما وأوجا معطوف على ولي ومسندا معطوف على صفة ثم قال : ( وقد يكون نعت محذوف \* فيستحق العمل الذي وصف )  
يعني ان اسم الفاعل يأتي معتمداً على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ماهو صفة المذكور كقول الشاعر :

كناطح صخرة يوما ليوهنها \* فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

أي كوعلى ناطح وقد تقدم ان ما وقع بعد حرف النداء من هذا الباب معتمد على الموصوف والضمير في يكون اسمها وهو عائدة على اسم الفاعل ونعت خبرها وعرف في موضع الصفة لمحذوف ثم قال :

( وإن يكن صلة أل ففي المضي \* وغيره إعماله قد ارتضى )

يعني ان اسم الفاعل اذا وقع صلة لأل عمل العمل المذكور مطاقا حالاً كان او مستقبلا أو ماضيا وانما عمل مطلقا لانه صار بمنزلة الفعل قال الشارح لانه لما كان صلة للموصول وغنى بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالا فأعطى حكمه في العمل كما أعطى حكمه في صحة عطف الفعل عليه كافي قوله تعالى : ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً. وقوله تعالى : فالمغيرات صبحاً فأثرن به نفعاً. انتهى قلت جعله واقعا صلة أل مسوغا لعطف الفعل عليه فيه نظرا لانه قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة لأل نحو قوله عز وجل : أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن. وان يكن شرط وصلة أل خبر يكن والفاء جواب الشرط وإعماله مبتدأ وخبره قد ارتضى وفي المضي متعلق بارتضى ثم قال :

الاعوية ومثل هذا مرفى قوله وبالعكس الصفة ( وقوله واستفهما مفعول بولي الخ ) واما ولي فيصح أن يكون معطوفا على كان مدخولا لان ويصح أن تكون الواو لاجال على حذف قد أي وقد ولي الخ ( وقد يكون نعت محذوف ) ( قول الكودي على موصوف محذوف الخ ) تتبع عبارة الناظم المتضمنة أن الاعتماد على المحذوف لا يكون الا في الوصف وليس كذلك والصواب ان هذه الاشياء المتقدمة كلها اذا حذفت ودل عليها دليل حكمها كالتعت المحذوف انظر أمثلتها في الموضح وأصلح الحافظ الحجة سيدي الطيب الشطر الاول بقوله :

\* وأعملن معتمدا بما حذف \* وهو أولى من اصلاح غيره ( وقوله كناطح صخرة الخ ) البيت من البسيط وقائله الاعشى ميمون وناطح اسم فاعل من نطح وفيه الشاهد حيث عمل لاعتماده على موصوف محذوف أي كوعلى ناطح وفاعله ضمير عائدة على الموصوف المحذوف وصخرة مفعوله والوعل تيس الجبل وهو المعز ويوهنها منصوب بان مضمرة بعد اللام معناه لينزعها ويروي ليقلعها بدل يوهنها ويضرها بكسر الصاد مضارع ضار يضير بمعنى ضر يضر وأوهى فعل ماض بمعنى خرق يقال أوهيت الجلد اذا خرقتة والوعل كفرس وكتف ودئل فاعل اوهى وقرنه بالنصب مفعوله وضميره عائدة على الوعل وهو وان تأخر لفظا فرتبته التقديم وقد قال الناظم :

وشاع نحو خاف ربه عمر. والمعنى أنك تكلف نفسك ما لاتصل اليه ويرجع ضرره عليك كالمعز الذي يأتي الى صخرة ينطحها فلا يضرها وانما يضر قرنه بان يخرق ولا يصل لما أراد ( وإن يكن صلة أل ) ( قول كدي معنى واستعمالا ) هامن باب اللف والنشر المعكوس فقوله معنى يرجع لقوله وغنى بمرفوعه الخ فالمعنى الذي يفيد قولك جاء الضارب به زيد هو الذي يفيد جاء الذي ضرب به زيد وقوله واستعمالا راجع لقوله صلة الموصول والمعنى ان الوصف يستعمل استعمال الفعل فكما ان الفعل يقع صلة أصالة فكذلك الوصف لتزيله منزله وكذا يقولون ان صلة أل فعل في صورة الاسم حولوه اليه استكرها لادخال شبه أل المعرفة على الفعل فأعطى حكمه في العمل أي في العمل مطلقا من غير قيد بزمن كالنعل ( وقوله كافي قوله تعالى إن المصدقين الخ ) في عطف أقرضوا اشكال إذ لا يصح عطفه على المصدقين فقط لان المصدقين صلة والمعطوف على الصلة صلة وقد فصل بينهما بالمعطوف وهو المصدقات ولا يصح العطف على المصدقات والاتقال وأقرضن واجيب بجوابين أحدهما أن يجعل العطف على المصدقين والمصدقات معا وغلب جانب المذكر ثانيهما أن يكون أقرضوا صلة لمحذوف أي والذين أقرضوا وصح حذفه لعطفه على موصول ( وقوله فيه نظرا لانه الخ ) في نظره نظر لان موضوع كل منهما مختلف فمراد الشارح بالفعل الذي يصح عطفه على الصلة الفعل الباقي على فعليته لعطفه على اسم حال محل الفعل وفاعله وهو جملة لا محل لها فلا تؤول بمفرد لكونها صلة فكذلك لا يؤول ما عطف عليها كأقرضوا في الآية بل يبقى على فعليته بخلاف ويقبضن من قوله تعالى : أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن. لتأويله بقابضات لانه معطوف على صافات الحال الذي الاصل فيه الافراد والتنكير فلا تؤول الآية الاولى وتؤول الثانية فاختلف الموضوع واعترض أيضا بان الشارح لم يدع حصرا حتى يعترض عليه بما ذكر لكن قد يقال على هذا الآخرا قول الشارح كما أعطى حكمه في صحة الخ يقتضى أن المسوغ لعطف الفعل عليه هو كونه مقرونا بال فاذا لم يقرب بال لم يصح العطف وهذا معنى الحصر



( فعال او مفعال او فعول \* في كثرة عن فاعل بديل \* فيستحق ماله من عمل \* وفي فعيل قل ذا وفعل )

يعنى ان هذه الامثلة الخمسة التي هي فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل متساوية في انها تعمل عمل اسم الفاعل بالشرط المتقدمة فيه وقوله في كثرة اي مرادا به الكثرة أى التكثير وهي الزيادة في الفعل ولذلك سميت امثلة المبالغة ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله في الكافية:

وقد يصير فاعل فعالا \* تكثيرا أو فعولا او مفعالا

وعلى هذا شرح الشارح ويحتمل عندي أن يكون أراد بكثرة ان هذه الامثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور ويؤيده قوله بعد وفي فعيل قل ذا وفعل ويدل على صحة هذا التأويل قوله في شرح الكافية وأكثرها استعمالا فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل أما اعمال فعال فنحو ما حكاه سيويه من قولهم أما العسل فانا شراب وأما اعمال مفعال فنحو انه لمنحار بوائكها وأما اعمال فعول فنحو قول الشاعر:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها \* اذا عدموا زادوا فانك عاقر

واما اعمال فعيل فنحو ان الله سميع دعاء من دعاه واما اعمال فعل فنحو قوله :

حذر أمورا لاتضير وآمن \* مالميس منجيه من الاقدار

وفعال مبتدأ وأو مفعال أو فعول معطوفان على فعال وبديل خبر المبتدأ وفي كثرة وعن فاعل متعلقان ببديل واقرء بديلا

فشدبك على الوجه الاول ( فعال او مفعال ) ( قول كدى تعمل عمل اسم الفاعل الخ ) يقتضى انها ليست باسم فاعل وليس كذلك هي منه والعذر له انها لما كان فيها زيادة التكثير سموها اصطلاحاً أمثلة المبالغة والافهى اسم فاعل ( وقوله بالشرط المتقدمة الخ ) أطلق الجمع هنا على اللثني لانه لم يتقدم في اسم الفاعل الغير المقرون بال إناشرطان وفي المقرون بال شرط واحد ( وقوله الزيادة الفعل الخ ) وفي بعض النسخ العمل ومراده بالفعل أو العمل الحدث فقولك ضارب يدل على مطلق الضرب وضراب يدل على الزيادة والتكثير الصادر من الشخص فيه ( وقوله العمل المذكور الخ ) فالمعنى حينئذ ان هذه الاوزان الثلاثة يكثر عملها عمل اسم الفاعل ويقل العمل المذكور في الوزنين الآخرين ( وقوله ويؤيد قوله بعد الخ ) استعمالها له قليل بالنسبة للثلاثة الاول ( وقوله ويدل على صحة الخ ) اعلم انه لا يدل مافى شرح الكافية على ما قاله الاول قال واكثرها عملا واما حيث عبر بالاستعمال فالمراد به الدلالة على التكثير والاحتمالان مبنيان على كون في من قوله في كثرة بمعنى عند أو بمعنى الباء فعلى الاحتمال الاول تكون بمعنى عند ويكون التقدير فعال الخ بديل عن فاعل عند ارادة الكثرة أى التكثير وعلى ما لى كودى تكون بمعنى الباء ويكون التقدير فعال الخ بديل عن فاعل بكثرة والظاهر الاحتمال الاول لانه يفيد كون هذه الخمسة تدل على التكثير والزيادة الا أن الثلاثة الاول أكثر في الدلالة على التكثير من الآخرين وكونها تعمل عمل اسم الفاعل صرح به بعد في قوله فيستحق ماله من عمل وعلى احتمال الكودى يكون كلام الناظم قاصرا على العمل ويكون فيه شبه تكرار مع قوله فيستحق ماله من عمل ( وقوله أما العسل فانا شراب الخ ) ضمير التكلم مبتدأ وشراب خبره وفيه ضمير مستتر يعود على التكلم فاعل به والعسل بالنصب مفعول مقدم بشراب ﴿ فان قلت ﴾ ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فكيف يكون العسل مفعول بشراب ﴿ قلت ﴾ محل ذلك اذا كانت الفاء في محلها وهنا مزحمة عن محلها لان الاصل مهما يكن من شيء فالعسل أنا شراب والمعنى لا أقدم شيئا على شرب العسل ثم أقيمت اما مقام مهما وفعل الشرط فصار أما فالعسل أنا شراب فحصل ثقل في اللفظ فزحلت الفاء عن محلها فان اتصل ضمير العسل بشراب بان قلت أما العسل فانا شرابه فيجوز في العسل وجهان الرفع بالابتداء وما بعده خبره والنصب بوصف محذوف تقديره أما شراب العسل فانا شرابه ( وقوله انه لمنحار بوائكها ) منحار مبالغة في نحر وفاعله عائد على اسم ان وبوائكها بالنصب مفعول سنجار جمع بائكة وهي السمينة الحسنة من النوق وهذا مبالغة في مدحه بكونه لا يذبح الا الابل السمينة للاضياف ( وقوله قول الشاعر ضروب بنصل الخ ) البيت من الطويل لابي طالب عم النبي ﷺ يرثي بها ختنه زوج أخته أمية بن المغيرة الخزومي وضروب خبر لمحذوف تقديره أنت ضروب ولا يقدر هو لقوله فانك عاقر وضروب مبالغة في ضارب وفيه ضمير مستتر فاعله به وسوق بالنصب جمع ساق مفعول وضروب وسمانها جمع سمينة ونصل السيف شفرته وقد يسمى السيف كله نصلا والمعنى انه كان يعرقب الابل السمينة للضيافان عند عدل زادهما فإكلون ويتزودون واذا كان يفعل ذلك لمن يأكل ويتزود فاحرى من يأكل فقط والشاهد في ضروب فانه عمل عمل ضارب ( وقوله حذر أمورا الخ ) البيت من الكامل وحذر خبر لمحذوف وتقديره هو حذر وأمورا بالنصب مفعول له وجملة لاتضير مضارع ضار بمعنى ضر في محل نصب نعتة أى لاتضر وآمن معطوف على حذر وما موصولة مفعول آمن ومنجيه بالنصب خبر ليس وجملة ليس صلة ما والعائد ضمير اسم ليس او الضمير المضاف الى منجيه وهذا البيت محتمل المدح والذم والشاهد في حذر حيث نصب المفعول وقيل البيت مصنوع وان سيويه سأل

وهو خبر عن أكثر من واحد لأن فعلا قد جاء الاخبار به عن الجمع وما مفعول يستحق وهي موصولة وصلتها له ومن عمل متعلق بالاستقرار الذي تعلقت به الصلة وإذا فاعل بقر وفي فعل متعلق بقر ومفعول معطوف عليه ثم قال :

( وما سوى المفرد مثله جعل \* في الحكم والشروط حيثما عمل )

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع وشمل الجمع الذي على حد المثنى وجمع التكسير فالتثنية نحو هذان ضاربان زيدا والجمع نحو هؤلاء ضاربون عمروا وضارب زيدا فاعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه وما مبتدأ وهو موصول وصلته سوى المفرد ومثله مفعول ثان بجعل والمفعول الأول الضمير المستتر في جعل وهو العائد على المتبدا وفي الحكم متعلق بجعل وكذلك حيثما ثم قال : ( وانصب بذى الأعمال تلوا واخضع ) يعني بذى الأعمال ما توفرت فيه شروط العمل المذكورة وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة والتلو التابع وفهم من تقديمه نصب أنه هو الأصل والخفض جائز وإن كان على خلاف الأصل ووجهه قصد التخفيف فتقول هذا ضارب زيدا وضارب زيد وهذان ضاربان زيدا وضاربا زيد وهؤلاء ضاربون زيدا وضاربو زيد وضارب زيدا وضارب زيد هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو بدل منه الى واحد وإن كان متعديا إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله :

أبا يحيى اللاحقى عن فعل بفتح الفاء وكسر العين هل سمعت في إعمالها شيئا من العرب فقال هذا البيت ونسبه للعرب والحق أنه من كلام العرب لأن سيديويه أثبتته في كتابه وهو امام جليل يأبى أن يثبت في كلامه ما ليس من كلام العرب وقد سمع في غير هذا البيت ( وقوله وهو خبر عن أكثر من واحد الخ ) سبق قلم فإن بديلا لم يجز به إلا عن واحد لأن الصحيح ان المعطوفات بأو يعود الضمير عليها مفردا على أن المراد واحد لا بعينه أو عودها على الأول استغناء به عما عداه على حد قوله تعالى : وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها . الأصل انفضوا اليهما وقوله : ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا . الأصل بهما وقوله به الخبر صوابه الصلة لأنه لا خبر هنا على أن الصواب ان من عمل يان لما فيكون متعلقا بمحذوف حال منهما والتقدير فيستحق الشيء الذي ثبت له حال كون هذا الشيء من عمل ( وما سوى المفرد ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له هل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة لا يعملان إلا إذا كانا مفردين لقوة شبهتهما بالفعل وأما ان كانا مثنيين أو جمعا فلا يعملان لبعدهما من الفعل لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء أو يعملان مطلقا فأجاب بأنهما يعملان مطلقا ( فان قلت ) لم عمل غير المفرد من اسم الفاعل والمصدر لا يعمل إلا إذا كان مفردا وقال في الكافية : وأعمل المصدر والمحدود \* ومصدر فارقه التوحيد ( أجيب عنه ) بأن اسم الفاعل أشبه الفعل المضارع لفظا ومعنى لدلالته على الأزمنة الثلاثة والمصدر أشبه الفعل في اللفظ فقط الذي هو تضمن حروفه فضعف ( قول المكودي وكذلك حيثما ) هذا ان جعلنا حيث ظرفا وما للتصلة بها زائدة وجملة عمل في محل جر باضافة حيث إليها وجملة جعل خبر المبتدأ ويحتمل أن تكون حيثما اسم شرط متعلق بعمل وعمل فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم ان حيثما الخ تتميم للبيت قطعاً لأن قوله في الحكم معناه العمل والشروط صرح بها فبقى قوله حيثما ضائعا أو هو للزيادة في الرد على من يمنع إعمال غير المفرد ( وانصب بذى الأعمال ) قد مر أن هذا رفع لما يقتضيه قوله كفعله اسم فاعل من أن التشبيه من كل وجه مع أن اسم الفاعل يخالف الفعل لجواز اضافته ( قول المكودي انه هو الأصل الخ ) هذا ظاهر كلام سيديويه وقال الكسائي لا أولوية لأحدهما وقيل الاضافة أولى للتخفيف وقد قرئ بالجر والنصب قوله تعالى : ان الله بالغ أمره . ( وقوله هذا حكم الخ ) قالوا في هذه التوطئة نظراً لأنها تقتضى ان جواز الوجهين مخصوص بالمتعدى إلى واحد فان كان متعديا الى أكثر فحكم الأول وجوب النصب أيضا ويكون داخلا في قوله وهو النصب الخ وليس كذلك والصواب أن يقول هذا ان كان المعمول متصلا باسم الفاعل أو فصل بينهما بما يجوز به الفصل فان فصل بينهما بغير ذلك فقد أشار اليه الخ والحاصل أن المعتمد الذي يجب حمل النظم عليه أن يقول إذا لم يقع فصل أصلا بين المعمول واسم الفاعل جاز في المعمول وجهان ولا فرق بين أن يكون اسم الفاعل حينئذ متعديا إلى واحد أو أكثر فمثالهم أنا ضارب زيد وأنا معطى زيد درهما فيجوز في زيد الوجهان وكذلك ان فصل بينهما بما يجوز به الفصل بين المضاف والمضاف اليه مما مر في قوله فصل مضاف نحو أنا ضارب غدا زيد وأنا معطى والله زيد درهما فيجوز في زيد أيضا الوجهان وعلى هذين يحمل تلوا من قول الناظم : وانصب بذى الأعمال تلوا . فالتلو إما حقيقة بأن لا يقع فصل أصلا أو وقع بما يجوز به الفصل وان فصل بين اسم الفاعل ومعموله بمعمول آخر تعين نصب المعمول المفصول واحدا أو متعددا وذلك فيما إذا كان اسم الفاعل متعديا إلى أكثر من واحد نحو أنا معطى زيد درهما وأنا معلم زيد عمرا منطلقا فدرهما في المثال الأول وعمرا منطلقا في الثاني يتعين نصبهما للفصل بالمعمول الأول وان فصل بين المعمول الأول واسم الفاعل بما لا يجوز الفصل به فيجب

( وهو لنصب ما سواه مقتضى ) يعنى ان اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف الى الأول نصب ما عدا الأول وشمل ذلك المتعدى الى اثنين نحو أنا معطى زيد درهما والمتعدى الى ثلاثة نحو أنا معلم زيدا عمرا منطلقا وشمل أيضا ما كان منصوبا باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف نحو أنا ضارب زيد اليوم وفهم منه أن المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف الى الأول إذا كان بمعنى الماضى غير منصوب باسم الفاعل المذكور وهو المشهور نحو أنا معطى زيد درهما أمس فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر لأنه إنما جعل الحكم فى ذلك لما استوفى شروط العمل واسم الفاعل بمعنى المضى لم يستوفها وتلو مفعول بانصب وهو مطلوب لانصب واخفص فهو من باب التنازع وكذلك بنى وهو مبتدأ وخبره مقتضى ولنصب متعلق بمقتضى ثم قال : ( واجرر أو انصب تابع الذى انخفص ) إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز فى تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل جميع التوابع واختلف فى الناصب له قليل اسم الفاعل المضاف وقيل فعل مضمر وهو مذهب سيديوه وكلام الناظم محتمل للمذهبين إذ لم ينص على ناصبه لكن صرح فى شرح الكافية بأنه محمول على الموضع وان ناصبه اسم الفاعل المذكور وتابع مفعول بانصب وهو مطلوب أيضا لاجرر فهو من باب التنازع ثم مثل بقوله : ( كبتنى جاء وما لامن نهض ) فمن فى المثال مبتدأ وهو موصول وصلته نهض ومبتغى خبر مقدم وهو مضاف إلى جاء وما لا معطوف على المحل ثم قال :

( وكل ما قرر لاسم فاعل \* يعطى اسم مفعول بلا تفاضل )

يعنى ان اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة فى اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ومطلقا إذا كان صلة أل وبشرط الاعتماد وكل مبتدأ مضاف لما وهى موصولة وصلتها قرر ولاسم متعلق بقرر ويعطى الخ خبر كل وبلا تفاضل تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله ثم قال : ( فهو كفعل صيغ للمفعول فى \* معناه كالملعطى كفافا يكتفى ) يعنى ان اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول فى معناه كما ان اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل فى معناه فتقول زيد مضروب أبوه فيرفع ما بعدم مضروب على أنه مفعول لم اسم فاعله كما تقول زيد ضرب أبوه وكفعل خبر هو وصيغ فى موضع الصفة للفعل وفى معناه فى موضع الحال

نصبه أيضا ولا فرق بين اسم الفاعل المتعدى إلى واحد أو أكثر مثال الأول أنا ضارب أخوك قائم زيدا ومثال الثانى أنا معطى أخوك قائم زيدا درهما وأنا معلم أخوك قائم زيدا عمرا منطلقا فيتعين النصب فى الجميع وضمير سواه فى قول الناظم ما سواه عائدا على الثانى فيصدق بما إذا كان الفصل بالمفعول الثانى نفسه وبما إذا كان السوى حكما بأن كان الفصل بين اسم الفاعل والمفعول الأول بأجنبي كما مر هذا هو التحرير الذى يرشد إليه كلام الحافظ سيدى الطيب ( وهو لنصب ) ( قول المكودى إذا كان يطلب أكثر الخ ) قد علمت أن الصواب عدم التخصيص بما ذكر ( وقوله بفعل مقدر ) تقديره أنا معطى زيد أعطيته درهما أمس ويقيد جواز الوجهين السابقين بما إذا كان الثانى ظاهرا فان كان ضميرا تعين جره بالاضافة نحو هذا مكرمك الآن أو غدا وقال الأخفش وهشام الكاف فى محل نصب مثلهافى قولك اللهواقيك ( وقوله من باب التنازع الخ ) لا يصح على مذهب الناظم لأنه لا يرى التنازع فى متوسط والأولى أنه محذوف من الآخر لالة الأول عليه نعم يصح التنازع على مذهب الفارسي الذى يجيزه فى المتوسط ( واجرر أو انصب ) ( قول المكودى إذا جر اسم الفاعل الخ ) المراد به الذى توفرت فيه شروط العمل لأن الكلام فيه وأما تابع مالا يعمل فيتعين فيه الخفض ( وقوله وشمل جميع التوابع الخ ) ان كان شاملا باعتبار ظاهره هنالك فالصواب تخصيصه بعطف النسق كما يستفاد فى المثال وغيره من التوابع يتعين فيه الجر ( وقوله وكلام الناظم محتمل الخ ) مثله فى الأزهرى وفيه نظرا لأنه سماه تابعا وإذا قدرنا له عاملا لا يصدق عليه أنه تابع حينئذ وانما يتعين أن يكون مخفوضا على اللفظ أو منصوبا على المحل وقد يقال إنه سماه تابعا باعتبار أنه وقع بعد المضاف اليه حينئذ فيصح كلام هذا الشارح ( وكل ما قرر لاسم فاعل ) اسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله فما دل على حدث كأنه جنس وقولهم ومفعوله مخرج لما عدا اسم المفعول من كل مالا يدل على حدث أصلا أو دل عليه وعلى فاعله ولا يدخل فى الحد الفعل المبني للمفعول لأن الكلام فى الأسماء قاله غير واحد وقال بعض يزداد فى الحد وحدث ( بلا تفاضل ) قيل هذا كالمتناقض مع قوله بعد وقد يضاف ذا الخ لأن اسم المفعول مختص بالاضافة إلى الرفوع معنى وأجيب بأن المراد أن اسم الفاعل هو الذى لا يفاضل اسم المفعول وأما اسم المفعول فيفاضل اسم الفاعل وقال غير واحد الحق أن التناقض ليس بصحيح لأن كلا منهما يضاف للفاعل معنى لكن اضافة اسم المفعول مستحسنة واطافة اسم الفاعل قبيحة ( فهو كفعل ) هذا دفع لما يتوهم من التشبيه المقتضى أن اسم المفعول مثل اسم الفاعل فى النيابة عن الفعل المبني للفاعل وزاد قوله : فى معناه . مقتصرا ولم يقل وعمله مع أنه مثله فيهما لأن العمل داخل تحت الكلية من قوله وكل ما قرر والكفاف زوجة وخادم ودار وما يقوم به لفقته ( قول كدى زيد ضرب أبوه ) الحق أن يقول يضرب بدل ضرب لما علمت أنه لا يعمل إلا

من الضمير في صيغ أى صيغ للمفعول في حال كونه موافقا له في المعنى وأتى بمثابة من المتعدى إلى ، فعولين وهو قوله كالمعطى كفاضا يكتفى بالمعطى مبتدأ وأل فيه موصولة وفي المعطى ضمير مستتر عائدا على آل المفعول الأول بالمعطى وكفاضا مفعول ثان للمعطى ويكتفى خبر المبتدأ ثم قال :

(وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع \* معنى كمحمود المقاصد الورع)

يعنى ان اسم المفعول انفراد بجواز اضافته الى ماهو مرفوع بمعنى كقولك زيد مكسور العبد وأصله مكسور عبده ومثله قوله كمحمود المقاصد الورع وقد التحقّق للالتفات لكثر إضافة اسم المفعول الى مرفوعه وذافاعل يضاف وهو إشارة إلى اسم المفعول ومرتفع نعت لاسم ومعنى منصوب على حذف حرف الجر أى في معنى والورع مبتدأ وخبره محمود وهو مضاف إلى المقاصد وأصله محمودة مقاصده .

### ﴿أبنية المصادر﴾

اعلم أن الفعل الماضي ثلاثى وزيد فالثلاثى أربعة أقسام متعد ولازم مكسور العين ولازم مفتوح العين ولازم مضموم العين وقد أشار إلى الأول بقوله :

(فعل قياس مصدر المعدى \* من ذى ثلاثه كردد ا)

يعنى ان مصدر الفعل الثلاثى المتعدى يأتى على فعل بسكون العين ويشمل قول المعدى فعل المفتوح العين نحو ضرب ضربا وفعل المكسور العين نحو فهم فهمما والمعتل الفاء نحو وعد وعدا والمعتل العين نحو باع وبعاء وقال قولاً والمعتل اللام نحو رمى رميا وغزا غزوا والمضعف نحو رددا وفعل خبر مقدم وقياس مبتدأ ومن ذى في موضع الحال من مصدر ويجوز أن يكون فعل مبتدأ وقياس خبره لأن فعلا معرفة بالعلمية ثم أشار الى الثانى بقوله :

(وفعل اللازم بابه فعل \* كفرح وكجوى وكشلى)

هذا هو القسم الثانى من الفعل الثلاثى وهو اللازم المكسور العين وقياس مصدره أن يأتى على فعل بفتح العين ويستوى في ذلك الصحيح كفرح فرحا وأشرا أشرا والمعتل اللام كجوى جوى وعمى عمى والمضعف

إذا كان للحال أو للاستقبال (وقوله من الضمير في صيغ الخ) سبق قلم والصواب أنه حال من لفظ المفعول المجرور باللام لأن الموافق بالكسر هو المفعول والوافق بالفتح الفعل ويصير المعنى حال كون المفعول موافقا للفعل في معناه وهو أولى من جعله خبرا بعد خبر أو متعلقا بالكاف التى بمعنى مثل (وقد يضاف ذا) (قول كدى يعنى ان اسم المفعول انفراد الخ) أى عن اسم الفاعل وهذا الكلام يقتضى أن اسم الفاعل لا تجوز إضافته لمرفوعه معنى والحق ما مر أن إضافة اسم المفعول حسنة وإضافة اسم الفاعل قبيحة ولا تجوز إضافة واحد منهما للمرفوع معنى إلا اذا أريد به الثبوت (كمحمود المقاصد الورع) أصله محمودة مقاصده فقاصده نائب عن الفاعل لمحمود وقيل فاعل لتنزل اسم المفعول منزلة الصفة المشبهة ثم حول الاسناد عن المقاصد إلى المضاف اليه وهو الهاء فانتصب المقاصد على التشبيه بالمفعول به وصح دخول آل على المقاصد لزوال إضافته التى كانت تنافيا وليسست خلفا عن الضمير كما زعم الأزهرى لأن الضمير لم يحذف ولكنه انتقل الى اسم المفعول ثم جر المقاصد بالإضافة فرار من قبح اجراء الوصف المتعدى لواحد وهو محمود مجرى الوصف المتعدى لاثنتين أحدهما الضمير النائب عن الفاعل وثانتهما المنصوب على التشبيه بالمفعول به فالإضافة من نصب لامن رفع لثلاثين لم يزل عليه إضافة الشئ الى نفسه واستفيد من مثال المنصف أن إضافة اسم المفعول لمرفوعه معنى إنما تجوز إذا كان اسم المفعول متعديا الى واحد فان كان من القاصر أو من المتعدى الى اثنين أو أكثر فلا تجوز إضافته وبه تعلم أن تمثيل المكودى بمكسور العبد غير صواب لأنه اسم مفعول من كسا المتعدى الى اثنين فلا تجوز إضافته بهذا قرره بعض المحققين وتأمله (قول المكودى وذافاعل الخ) فيه نظر بل هو نائب عن الفاعل والله سبحانه وتعالى أعلم .

### ﴿أبنية المصادر﴾

الأولى أن يؤخر هذا الباب والذي بعده إلى آخر التصريف وهو الذى فعل في كافيته لأن الكلام فيهما يتعلق بالمفردات فهما من قبيل علم التصريف لاعلم النحو وقد يقال إنه لما ذكر عملهما ناسب ذكر ذاتهما والأبنية جمع بناء والبناء مصدر بنى بنى بناء والمراد بالأبنية الأوزان كأنه قال أوزان المصادر (قول كدى فالثلاثى أربعة أقسام) باعتبار عدال الثلاثى المكسور العين أو المفتوح العين الذى مصدره فعل بسكون العين قسما واحدا والافان اعتبر كسر العين وفتحها وضمها من غير نظر إلى التعدى والوزوم كانت ثلاثة وبالنظر اليهما كانت خمسة لأن مكسور العين ومفتوحها يكونان متعديين ولازمين وفعل المضموم لا يكون إلا لازما (فعل قياس) المراد بالقياس هنا أنه اذا ورد شئ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا إلا أنك تقيس وزنا مع وجود السماع بغيره قاله سيدييه والأخفش (قول المكودى وقال قولاً) تمثيله يقال قولاً هنا غير صواب لأن كلامنا في المتعدى والقول وما تصرف منه لازم لأنه إنما تحكى به الجمل أو ينصب به المفرد الذى في معنى الجملة كقلت خطبة كالممر (وقوله في موضع الحال من مصدر الخ) الأولى أنه حال من الفعل المتعدى (وفعل اللازم) (قول كدى وأشرا أشرا) الأشتر البطر والباطر الكافر للنعمة (وقوله كجوى جوى) الجوى شدة الوجد من عشق أو حزن أو مطلق

كشلا شلا وقطا وقطا وفعل مبتدأ واللازم نعت له وبابه مبتدأ ثان وفعل خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر عن الأول ثم أشار الى الثالث بقوله :  
( وفعل اللازم مثل قعدا \* له فعول باطراد كعدا )

يعنى ان فعل اللازم يأتى مصدره على فعل ويستوى في ذلك الصحيح نحو قد قعدا والمعتل العين نحو حال حوولا والمعتل اللازم نحو ساسموا وغدا وغدا وفعل مبتدأ واللازم نعت له ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر في اللازم ويجوز أن يكون منعولا بفعل محذوف تقديره أعنى وفعل مبتدأ وخبره في له والجملة خبر المبتدأ الأول وباطراد في موضع الحال من فعول ثم ان اطراد فعول في فعل اللازم يشترط فيه ان لا يكون الفعل مستوجبا لأحد الأوزان المذكورة في قوله :

( ما لم يكن مستوجبا فعلا \* أو فعلا فادر أو فعلا )

فذكر في هذا البيت ثلاثة أوزان وسيدكر رابعا بعد وهى فعال بكسر الفاء وفعلا بفتح الفاء والعين وفعال بضم الفاء وماظرفية مصدرية ومستوجبا خبر يكن وفعلا مفعول بمستوجبا وأفعلا أو فعلا معطوفان على فعلا ثم بين وجه معانى الأفعال التى تستحق هذه الأوزان فقال :  
( فأول لئى امتناع كآبى ) يعنى بالأول فعلا وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الامتناع نحو أبى إباء ونفر نغارا وفرارا ونار نار او قوله :  
( والثانى لئى اقتضى تقلبا ) يعنى بالثانى فعلا وهو أيضا مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو لمعانا وجال جولانا وغلت القدر غليانا وقوله : ( للدا فعال ) هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الداء والمرض نحو سعل سعالا وزك زكاما ثم قال ( أو لصوت ) يعنى ان فعلا يكون أيضا مصدرامطرادا في فعل اللازم الدال على الصوت نحو نغق نغاقا ويعرت الشاة يعارا ورغا البعير رغاء ففعال على هذا يكون لفعل الدال على الداء ولفعل الدال على الصوت وقوله : ( وشمل \* سير او صوتا الفعيل كصهل ) هذا هو الوزن الرابع وهو فعيل ويكون مصدره مطردا في فعل اللازم الدال على السير نحو ذمل ذميلا ورسم رسميا والدال على الصوت نحو صهل صهيلا وهذا معنى قوله وشمل سير او صوتا وقوله فأول مبتدأ وسوغ الابتداء به التوبيخ أو انه وصف المحذوف والتقدير فوزن أول وخبره لئى امتناع أى لفعل صاحب امتناع فهو على حذف مضاف والثانى مبتدأ وأصله والثانى بالياء فحذف الياء واستغنى عنها بالكسرة وخبره للذى واقتضى صلة الذى وتقلبا مفعول باقتضى وفعال مبتدأ وخبره للدا وأراد للدا ققصه ضرورة وأو لصوت معطوف على للدا والتقدير فعال مصدر للداء ولصوت وشمل فيه لغتان شمل يشمل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع وشمل يشمل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهى اللغة الفصحى الأتية ينبغى أن يضبط هنا بالفتح صونا من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى المفيد والتفصيل

المرض أو خصوص داء الجوف ( وقوله كشلا شلا الخ ) الشلل هو يئس بعض الأعضاء نسأل الله السلامة والعافية وشل أصله شلل من باب فعل المكسور ( فان قلت ) ما الفرق بين رد المصدر المتقدم وشلا وقطط حتى أدغم الأولى دون الآخرين مع اجتماع الثلاثين فى كل ( قلت ) الأول مصدر للتعدى فينبه ساكنة فوجب الادغام موجود فيه والاخيران من اللازم فينبهما محركة ووزنهما فعل بفتحيتين وهما الوزن الرابع من الأوزان السبعة التى لا يجوز فيها الادغام للشار إليها بقول الناظم فيما يأتى لا كمثل صفف وذلك وكل وللب وأعا وقع الادغام فى الفعل فى الجميع لأن الادغام فى الفعل أصل وفى الأسماء فرع ( وفعل اللازم ) ( قول كدى وباطراد فى موضع الحال من فعول الخ ) لا يصح لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها والعامل فى صاحبها هنا الابتداء والابتداء لا يعمل فى شيئين من جهة واحدة فاحرى من جهتين مختلفتين على أن الحال لا يعمل فيها إلا لفعل أو ما فى معناه والحق أنه حال من الضمير الذى انتقل من الاستقرار للجار والجور الذى هو له وغدا بالمهمل بفتح الهمزة ( كآبى ) اعترض عليه التمثيل بأبى فانه متعد تقول أبى زيد فعل كذا والحق أن أبى يستعمل بمعنى كرهه تقول أبى كرهته فهو متعد وليس مراد او يستعمل بمعنى امتنع فيكون لازما وفى الصباح أبى الرجل بأبى بمعنى امتنع وقال الزمخشري فى تفسير أبى من قوله تعالى : إلا إبليس أبى. امتنع مما أمر به به وهذا الأخير هو مراد الناظم وبه يسقط اعتراض الأزهري وغيره ( للدا فعال ) ( قول كدى وزك زكاما الخ ) تمثله بهذا غير صواب لأنه متعد فى قاموس زكاه فهو مزكوم ( أو لصوت ) ( قول كدى نحو نغق نغاقا ) بضم النون ونعيقا وهو صياح الراعى بنغمه وزجره لها وصياح الغراب والمضارع بفتح العين وكسرهما ومنه : كشل الذى ينغق ( وقوله ويعرت الشاة يعارا ) الصياح يعرت العنز تعير يعارا بضم الياء ان صاحت وأما اليعار بفتح الياء فهو الجدى يربط على الزبية لأجل أن يقع الأسد فيها اذا آتى ليأكل الجدى ( وقوله ورغا البعير رغاء ) بمعنى صوت مبالغة فى التصويت ( وشمل سير او صوتا ) أخذ من كلامه أن فعل الدال على الصوت له مصدران فعال بضم الفاء وفعيل وليس المراد كل مادل على الصوت يكون مصدره عليهما معا بل منه ما سمع مصدره عليهما كنعق نغاقا ونعيقا ومنه ما سمع فيه فعال فقط كيعرت الشاة يعارا ومنه ما سمع فيه فعيل فقط نحو صهل صهيلا كهمر ( وقوله على حذف مضاف الخ ) صوابه على حذف الموصوف ( وقوله قبل الروى المقيد الخ ) الروى المقيد عند العروضيين الذى ليس آخره حرف لين من واو أو ياء أو ألف ويان



فاعل بشمل وسيرا مفعول بشمل وصوتا معطوف عليه ثم أشار الى الرابع فقال :

( فعولة فعالة لفعلا \* كسهل الأمر وزيد جزلا )

يعنى أن فعل المضموم العين ولا يكون إلا لازما يطرد في مصدره وزنان الأول فعولة نحو سهل الأمر سهولة وصعب صعوبة والثاني فعالة نحو جزل جزالة وفتح فصاحة وضخم ضخامة ونظف نظافة وفعولة مبتدأ وفعالة معطوف عليه بحذف حرف العطف ولفعل آخر المبتدأ ثم قال :

( وما أتى مخالفا لما مضى \* فبابه النقل كسخط ورضى )

يعنى أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثى فهو منقول سماعا عن العرب وفهم منه أن جميع ما ذكره مما تقدم من المصادر مقيس وفهم أيضا منه أن مصادر الثلاثى أتت على غير قياس وذكر منها مصدرين سخطا وهو مصدر سخط وقياسه سخط بفتح السين والحاء وقد جاء كذلك ورضى وهو مصدر رضى وقياسه رضى بفتح الراء وفهم من قوله كسخط في اتيانه بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس وما مبتدأ وهى شرطية خبرها أتى ومخالفا حال من الضمير المستتر في أتى وهو الضمير العائد على المبتدأ ولما متعلق بمخالفا والفاء جواب الشرط ولما فرغ من مصادر الثلاثى شرع في بيان مصادر الزيد فقال :

( وغير ذى ثلاثة مقيس \* مصدره ) يعنى أن غير الثلاثى من الافعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع وشمل قوله غير ذى ثلاثة الرباعى الأصول نحو دحرج والمزيد من الرباعى نحو احرنجم والمزيد من الثلاثى نحو استخرج وله أبنية كثيرة وبدأ منها بفعل فقال :

( كقدس التقديس ) يعنى أن فعل الشدد العين نحو قدس يأتي مصدره على تفعيل نحو قدس تقديسا وعلم تعلما وغير مبتدأ ومقيس وخبره ومصدره مفعول لم يسم فاعله تقديس ويجوز أن يكون مقيس خبرا مقدما ومصدره مبتدأ مؤخر والجملة خبر المبتدأ ثم قال : ( وزكه تركية )

السناد أن الروى في سهل هو اللام وما قبله مفتوح فلو قلنا فيما قبله شمل بالكسر على اللغة الفصحى لاختفت حركة الحرف الذى قبل اللام وهو عيب السناد ( فعولة فعالة لفعلا ) ليس المراد أن كل ما صح فيه فعولة يصح فيه فعالة بل فعولة خاص بفعل الذى الوصف منه على وزن فعل يسكون العين نحو سهل فهو سهل فمصدره سهولة وصعب فهو صعب فمصدره صعوبة وفعالة خاص بفعل الذى الوصف منه على وزن فعيل كجزل فهو جزل فمصدره جزالة ونظف نظافة فهو نظيف وكرم كرامة فهو كريم ولأجل ما قلنا مثل المصنف بمثالين هما من باب اللف والنشر المرتب فسهل يرجع لفعولة وجزل يرجع لفعالة مستفاد منه مامر ( وما أتى مخالفا ) ( قول كدى وقياسه سخط ) مع قوله وقياسه رضى وانما كان قياسها ذلك لقوله سابقا وفعل اللازم بانه فعل ( وقوله وما مبتدأ وهى شرطية الخ ) الاولى جعلها موصولة مبتدأ وجملة أتى صلتها وخبرها جملة فبابه ودخلت الفاء في خبرها لان المبتدأ أشبه الشرط في العموم والابهام والله أعلم ( وقوله في بيان مصادر الزيد الخ ) أطلق الزيد على ما يشمل الرباعى الأصول كما يدل له تقريره لانه لا يصدق عليه أنه زاد على ثلاثة ( وغير ذى ثلاثة ) ( قول المكودى وله أبنية كثيرة ) ضميره عائد على غير الثلاثى فيصدق بالرباعى الأصول الآتى في قوله فعال أو فعالة لفعلا ويصدق بالمزيد منه الداخل في عموم قوله وما يلى الآخر الخ والمزيد من الثلاثى فيؤخذ من المكودى أن المصنف تكلم على مصادر الجميع وهو كذلك ولو جعلت الضمير عائدا على المزيد من الثلاثى وما قبله على ما يلىه كما توهم واعتراض به لاقتضى أن الناظم لم يتكلم على الرباعى الأصول والمزيد منه والأمر بخلافه كما قد علمت ومعنى دحرج تابع وفى القاموس دحرج الابل رد بعضها على بعض واحرنجم أراد الأمر ثم رجع عنه واحرنجم الابل أو القوم إذا اجتمع بعضها على بعض وازدحموا ( كقدس ) بالبناء للمفعول والتقديس نائبه والزائد هو أحد المثلين المدغم أحدهما فى الآخر بدليل أنه لم يوجد إلا أحد المدغمين فى المصدر ( قول المكودى بمقيس ) لان مقيس اسم مفعول من قاس وأصله مقيوس فتقات حركة الياء الى الساكن قبلها وهو القاف فالتقى سا كان الياء والواو فحذفت الواو الساكن الثانى على أحد المذهبين ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء ثم ان عبارة المصنف على اعرابى المكودى تقتضى أنه لم يستعمل لغير الثلاثى الا المصدر المقيس ولم يستعمل له المسموع وليس كذلك كما يأتى وحينئذ فالأولى أن يقرأ مقيس بضمة واحدة من غير تنوين مبتدأ ثان ومصدره بالجر مضاف اليه والكاف في قوله كقدس اسم بمعنى مثل خبر عن الثانى والثانى وخبره خبر عن الأول

فقلت والظاهر ان اعرابى كدى صحيحان والعموم الذى ذكره يخصه قول المصنف بعد وغير مامر السماع عادله فينتفى الاعتراض الذى أطبقوا عليه ثم ان كل فعل غير ثلاثى لا بد له من مصدر مقيس وهذه الكلية لا تؤخذ من الناظم ولو قال :

لكل ما جاوزه مقيس \* كما تقول قدس التقديس

لا فادها ويكون الضمير البارز في جاوزه عائدا على الثلاثى ومقيس صفة لمحذوف أى مصدر مقيس وقد عبر الموضع بالكلية تنكيته على المصنف حيث لا بد لكل فعل غير ثلاثى من مصدر مقيس الخ ( وزكه تركية ) هذا تقييد لما قبله كأنه قال محل كون تفعيل من دون تقييد مصدر الفعل المضعف إذا كان فعل صحيح اللام فان كان معتل اللام فمصدره التفعيل أيضا ولكنه بعد تغييره لتفعله بأن تحذف ياء تفعيل ويعوض منها التاء كما أشار اليه هنا

( وأجلا \* اجمال من تجملا تجملا ) هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرهما وكلها من الثلاثي المزيد الأول زكه وهو أمر من زكى ومصدره يأتي على تركية ومثله نعى تسمية وسمى تسمية الثاني أجمل وهو أمر من أجمل ومصدره يأتي على اجمال ومثله أكرم أكرما وأعطى اعطاء الثالث تجمل وهو فعل ماض ومصدره يأتي على تفعل ومثله تكلم تكلم وتعلم تعلم وزكه وما بعده معطوف على قوله في البيت الذي قبله كقديس التقديس واجمال مصدر أجمل وهو مضاف الى من وهي موصولة وصلتها تجملا وقدم المصدر على فعله والتقدير من تجمل تجملا ثم قال : ( واستعذ استعاذة ثم أقم \* اقامة ) ذكر في هذا البيت فعلين مع مصدريهما من الثلاثي المزيد الأول استعذ وهو فعل أمر من استعاذ ومصدره يأتي على استعاذة ومثله استقم استقامة الثاني أقم وهو فعل أمر من أقام ومصدره يأتي على اقامة ومثله أجاز اجازة ثم قال : ( وغالبا ذا التالزم ) الاشارة بهذا الى المصدرين وانما أفرده على ارادة ما ذكر وانما لزمته التاء لأن استعاذة أصله استعواذا واقامة أصلها اقواما فنقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن وانقلبت الواو ألفا وحذفت إحدى الالفين وعوض منها التاء وفهم من قوله غالبا أنها تحذف في غير الغالب كقول بعضهم أرى أراء واستفاه استفاهها وإذا مبتدأ ولزم خبره والتاء مفعول بلزم ويجوز أن تكون التاء مبتدأ ولزم خبره وإذا مفعول مقدم بلزم ثم قال :

وبه تعلم أن ياء تركية وتسمية وتنمية مخففة لام الكلمة ووزنه في الأصل وزن الصحيح إذا علمت هذا فقول المكودي هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال إنما ذلك صورة والا ففي الحقيقة ان زكى من باب قدس كما علمت والتركبة اخراج مال الزكاة والتطهير وتركبة في هذا المثال مفعول مطلق عامله الفعل الواقع قبله وهكذا يقال في المصادر الواقعة بعد أفعالها في كلام المصنف ( وأجلا \* اجمال ) يأتي مصدر أفعل على افعال لا فرق بين كونه صحيح العين أو معتلها كأقام الا أنه في المعتل العين لا بد فيه من اعلال كما يأتي في أقم اقامة ومعنى أجمل أحسن احسانا من أحسن احسانا ( وقوله وهي موصولة الخ ) ولا يصح كونها حرف جر لايهامه أن الفعل أصله المصدر فيكون مخالفا لقوله فيهما : وكونه أصلا لهذين انتخب. كذا قالوا وانظر ما معنى هذا الكلام فان اجمالا ليس مصدر تجمل حتى يأتي ما قالوا وانما هو مصدر من أجمل والصواب ان عدم صحته من جهة المعنى لانه أمره أن يجمل اجمالا هذا الشخص الموصوف بكذا ( وقوله وقدم المصدر على فعله الخ ) كون الأول مصدرا والثاني فعلا متعين في كلام المصنف لانه لو كان الأول فعلا ما وزن البيت الا بتنوين والتنوين لا يلحق الافعال فتعين تقديم النون وهو المصدر ثم ان تجمل تجملا من جملة ما يدخل في قوله وضم ما يربع أمثال الخ فلو حذفه ماضره ( وغالبا ذا التالزم ) ( قول المكودي ) وانما أفرده ( أى أفرد ذامع كون الاشارة الى اثنين ) وقوله فنقلت حركة الواو فيهما الخ ) أى في المصدرين تبعا لنقل الحركة فيهما وهذا النقل هو المشار اليه فيما يأتي بقوله : لساكن صح انقل التحريك من \* ذى لين آت عين فعل... ( وقوله وقلبت ألفها ) أى لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحالة الراهنة ( وقوله وحذفت إحدى الالفين الخ ) عند التحليل وسيبويه أنها ألف المصدر لزيادتها وقربها من الطرف وهو الموافق لما يأتي في قوله : وألف الافعال واستفعال \* أزل الخ واختار الاخفش والفراء الأولى المقلوبة عن عين الكلمة فيكون وزن اقامة على الاول أفعلة وعلى الثاني افالة وما قيل في اقامة يقال في اجازة \* وقد وردان طالبا سأل علما أن يعطيه الاجازة فقال له صرف لي لفظ اجازة أعطتك الاجازة ( وقوله أرى أراء الخ ) أصل أرى أرى أى نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة تخفيفا لقول ابن برى رحمه الله :

والهمز بعد نقلهم حركته \* يحذف تخفيفا لحقق علته

وأصل المصدر اراء بهمزين بينهما ألف ففعل بالهمزة الاولى مافعل بهمزة الفعل وفعل باستفاه واستفاهها مافعل باستقام استقامة الا تعويض التاء والقياس أن تعوض التاء من الالف المحذوفة في اراء واستفاهها ثم قيل لافائدة في قول المصنف واستعذ استعاذة لانه داخل في قوله وأجمل اجمال الخ وأجيب بان هذين الوزنين لما اشتركا في الاعلال وكان لهما حكم ينفردان به عن غيرهما من الصحيح وهو حذف الالف وكون التاء عوضا منه خصمها بالذكر كما اعترض على المصنف أيضا في قوله وغالبا ذا التالزم بان الغلبة تقتضي نفى اللزوم واللزوم هنا وفي قوله الآتي :

والتاء الزم عوض \* وحذفها بالنقل نادر عرض

ينافي الغلبة وأجيب بان هذا ليس حكما من المصنف وانما هو بيان لما وقع في كلام العرب كأنه قال الغالب والكثير في كلام العرب ان التاء لا تنفك ومن غير الغالب انفكا كما ( وقوله والتاء مفعول بلزم الخ ) يلزم على هذا الوجه الفصل بين الابتداء والخبر بمفعول الخبر وهو جائز لكنه على خلاف الاصل وهذا الوجه أحسن الوجود ويلزم على الاعراب الثاني تقديم مفعول الخبر وهو ذاء على الابتداء وهو التاء وهو خاص بالضرورة قالوا والصواب اعراب العرب وهو ان ذاء مبتدأ أول والتاء مبتدأ ثان ولزم خبر عن الثاني والجملة من الثاني وخبره خبر عن الأول والرابط محذوف

( وما يلي الآخر مد وافتحا \* مع كسر تلو الثان مما افتتحا \* بهمز وصل )

هذا ضابط في مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل . يعنى ان الحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل إذا كان الفعل مفتوحا بهمزة الوصل فإنه يمد ويفتح ما قبل المدة فينشأ من ذلك الألف ثم اكسر تلو الحرف الثانى من الفعل وهو الحرف الثالث وما موصولة مفعول مقدم بمد وهو مطلوب أيضا لافتح فهو من باب التنازع ومع متعلق بمد وكذلك ما وهى موصولة وصلتها افتتحا بهمز متعلق بافتح ثم مثل بقوله : ( كاصطفي ) فتقول اصطفي اصطفاء ومثله انطلق انطلاقا واستخرج استخراجا واقتدر اقتدارا ثم قال : ( وضم ما \* يربع في أمثال قد تلما ) يعنى ان مصدر تفعّل يضم فيه رابع الفصل فيصير مصدرا نحو تلم تلما ومثله تدرج تدرجا وتنفس تنفسا وضم فعل أمر وما مفعول به وهو موصول وصلته يربع ويحتمل أن يكون ضم فعلا ماضيا مبنيًا للمفعول وما مفعول لم يسم فاعله والأول أظهر ثم قال : ( فعلا أو فعلة لفعلا ) يعنى ان فعلا يأتي مصدره على فعلا وعلى فعلة نحو درج درجا ودحرجة وفهمه أنه مصدر الملحق بفعال كمصدر فعلا نحو جلب وجلب وجلبا وجلبية وحوقل حيقلا وحوقة إلا أن المقيس منهما فعلة دون فعلا وقد نبه على ذلك بقوله : ( واجعل مقيسا ثانيا لا أولا ) وجعلهما في التسهيل مقيسين معا وفعلا مبتدأ وفعلة معطوف عليه والخبر لفعلا وثانيا مفعول أول باجعل ومقيسا مفعول ثان ولا عاطفة عطفت أولا على ثانيا ثم قال : ( لفاعل الفاعل والمفاعله ) يعنى ان فاعل له مصدران وهما الفاعل والمفاعلة نحو قاتل قتالا ومقاتلة وخاصما ومحاصمة والفاعل مبتدأ والمفاعلة معطوف عليه والخبر في المجرور قبله ثم قال : ( وغير ما مر السماع عادله ) يعنى ان ما تقدم من مصادر غير الثلاثى هو القياس وما جاء على خلافه عادله السماع أى صار عادلا له وما جاء من ذلك قول الراجز بابت تنزى دلوها تنزيا \* كما تنزى شهلة صيدا وقياس مصدر نزي تنزية مثل زكى تزكية ومن ذلك أيضا كذاب في مصدر كذب وقياسه تكذيب وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها مر والسماع مبتدأ ثان وعادله في موضع الخبر والجملة خبر المبتدأ الأول ثم قال :

وغلبا حال مقدم من فاعل لزم والتقدير إذا أى المصدر التاء لزمته حال كون ذلك غالبا ويلزم عليه أكثر مما لزم على اعرابي السكودي وهو تقديم معمول الخبر الفعلي على مبتدئين فالأولى الاعراب الأول عند السكودي كما علمت ( وما يلي الآخر ) ( قول كدى يعنى ان الحرف المتصل به الحرف الخ ) بالرفع فاعل متصل فيؤخذ منه أن الأخير في كلام المصنف بالرفع فاعل يلى ومفعوله محذوف تقديره والحرف الذى يليه ويتبعه الحرف الأخير ولم يكتف المصنف بمد عن افتحا لأن المد لا يعين الألف إذ قد يكون ألفا أو واوا أو ياء مع أن المراد الألف فلا بد من ذكر الفتح لعينه والأولى تقديم افتحا على مدلان الفتح سابق على المد وقد يقال الواو لا تقتضى ترتيبا ومعنى افتحا أدمه على فتحه وقيل الفتح غير الفتح ( وقوله فهو من باب التنازع الخ ) غير صحيح صناعة عند الناظم والصواب انه من الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه ( كاصطفي ) أصله اصطفوا لأنه من الصفو فقلبت الواو ألفا وتقول اصطفاوا بالواو ثم قلبت الواو همزة لقوله فأبدل الهمزة من واو ياء آخر إثر ألف زيد فصار اصطفاء ( وضم ما يربع ) بفتح الباء وقد تكسر وتضم أى يصير الثلاثة أربعة بنفسه فهو رابع والتعلم الاجتماع يقال تعلم الركب أو الجيش إذا اجتمع بعضه إلى بعض وقال المصنف في أمثال ولم يقل في مثال بالافراد إشارة إلى أن هذا الجملة غير خاص بتفعّل بل هو عامل في البدوء بالتاء فيشمل تفعّل نحو تكلم تكلما وتفاعل نحو تقاتل وتخاصم وما كان ملحقا بتفعّل نحو تجلب وتبيطر ومحل وجوب ضمه في اللفظان كان صحيح اللام والا بأن كان لام الكلمة ياء كسر الرابع كسرا عارضا كالتواني والتداني لأن الواو متى تطرفت بعد ثلاثة أحرف وجب قلبها ياء لما يأتي في قوله : والواو لا ما بعد فتح يا انقلاب وتعليل الأزهرى غير صواب ( وقوله وضم فعل أمر الخ ) وأصله اضم فقلنا حركة الميم إلى الضاد قلبها خذفت الهمزة وأدغمت الميم في الميم ( وقوله ويحتمل أن يكون ضم فعلا ماضيا ) فأصله حينئذ ضم بضم الأول وكسر الثانى فأدغمنا أحد المثليين في الآخر ( فعلا أو فعلة ) ( قول كدى نحو درج درجا الخ ) الذى في الأزهرى عن الصميرى انه لم يسمع الادحرجة ولم يسمع فيه درجا والذى في القاموس والصاحح انهما سمعا معا ( وقوله نحو جلب ) هو من الرباعى الزيد الذى ضعفت فيه اللام ليكون ملحقا بالرباعى الأصول كدحرج وبه يسقط اعتراض بعض من أن الصواب انه رباعى الأصول كدحرج ومعنى جلب لبس الجلباب ( وقوله وحوقل ) هو مما زيدت فيه الواو إلخا بالرباعى الأصول أيضا والحوقة مشية الشيخ الضعيف قاله الزمخشري والحوقة أيضا الفتور عن الجماع لكبرولا يقال حوقة في لحوول ولا قوة الا بالله وإنما يقال الحوقة بتقديم اللام على القاف قاله غير واحد ( وغير ما مر ) ( قول السكودي أى صار عادلا الخ ) أى نظيره ومما ثلله في كونه لا يقاس ( وقوله بابت تنزى دلوها الخ ) البيت من الرجز وبات فعل ماض من أخوات كان واسمها ضمير عائذ على المرأة المحدث عنها وقيل عائذ على ناقة وتنزى فعل مضارع نزى بمعنى حرك ودلوها بالنصب مفعوله

: يعني انك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثي أتيت بفعلة بفتح الفاء وسكون العين نحو جلس جلسة وضرب ضربة وإذا أردت الهيئة أتيت بفعلة بكسر الفاء نحو جلست جلسة حسنة وقد يكون بناء المصدر على فعلة نحو رحمة وعلى فعلة كدربة فلا يكون في إلحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة إلا بقرينة تدل على ذلك ثم قال : ( في غير ذى الثلاث بالتاء المرة ) يعني ان مصدر غير الثلاثي إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره القياسي فتقول في نحو أكرمه أكرما إذا أردت المرة أكرامة وفي نحو انطلق انطلاقا فلو كان المصدر من ذلك مبنيا على التاء نحو زكى تزكية واستعاذ استعاذة لم يدل على المرة فيه إلا بقرينة نحو زكى تزكية واحدة وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد الأعلى وجه الشذوذ وإلى ذلك أشار بقوله : ( وشذ فيه هيئة كالخمره ) يعني انه قد جاءت الهيئة على فعلة في مصدر غير الثلاثي كقولهم الخمره وهي من اختمرت المرأة إذ لبست الحمار ومثله العمه من اعتم والقمصه من تقمص والنقبة من انتقب والمرة مبتدأ والخبر في قوله بالتاء إنما حذفت التاء في الثلاث لأنواعي تأنيث الحرف والتقدير في غير الفعل صاحب الثلاث الأحرف وفي غير ذى الثلاث متعلق بالاستقرار العامل في الخبر أو في موضع الحال من الفاعل بالاستقرار .

﴿ أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها ﴾

وتزيما مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وفيه الشاهد لأن القياس فيه تنزية بالتاء عملا بقوله وزكه تزكية وكما الكاف اسم بمعنى مثل وما مصدرية وما بعدها في تأويل مصدر وتقدير الكلام مثل تنزية والشبهة قال الأزهرى والعينى العجوز والذى في الصحاح والمصباح الشبهة المرأة النصف العاقلة والنصف بفتح الحين المتوسطة في السن والقاموس جمع بينهما فقال هي النصف العجوز قال الشاعر :

لا تتكحن عجوزا أو مطلقة \* ولا يسوقنها لحبلك القدر فان أتوك وقالوا انها نصف \* فان أمثل نصفها الذى غير وخص النصف بالذكر لأنها تحب الصبيان أكثر من الشابة فترقيصها له أكثر كذلك وهذه المرأة أو الناقة تحرك الدلو عند الأخذ للماء من البئر كثيرا ( وفعلة لمرة ) لما ذكر المصادر من الثلاثى وغيره وكان المصدر بمنزلة اسم الجنس يحتمل القليل والكثير ويحتمل مطلق الهيئات كأنه قيل له ﴿ وإذا أردنا الدلالة منه على خصوص الوحدة أو هيئة مخصوصة كيف التوصل الى ذلك ﴾ فقال ﴿ وفعلة الخ ( قول المكودى من مصدر الثلاثى الخ ) يدل على التخصيص قول المصنف بعد في غير ذى الثلاث الخ ( وقوله نحو جلس جلسة الخ ) مثل بمثلين إشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون في مصدر الثلاثى زيادة على حروف النعل بجلس جلوسا أولا كضرب ضربا فان لم تكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله وان كان هنالك زيادة فانك تطرحها وإذا حذفت الزيادة فتبنى فعلة من الباقي وتختمه بالتاء فرقا بين المرة الواحدة والجنس ( وقوله نحو جلست جلسة حسنة ) هكذا في غالب النسخ زيادة الوصف بحسنة والأولى اسقاطها لأن الهيئة حينئذ مستفادة من الوصف وفي بعض النسخ باسقاطها وهو الصواب ( وقوله إلا بقرينة ) أى كالوصف ولا تختص به خلافا في الموضع ( وشذ فيه هيئة ) انما شذ لأنه يؤدي الى هدم بنية الكلمة بحذف الحروف التى قصد اثباتها لوجودها في الفعل وبيانه ان اختمر مصدره اختمار فاذا أردت الهيئة وقلت مثلا خمره فقد أدى الى حذف همزة الوصل والتاء وهما موجودان في الفعل ( قول المكودى إذا لبست الحمار ) أى غطت رأسها به ( وقوله من اعتم ) إذا لبس العمامة على رأسه ( وقوله من تقمص ) إذا لبس القميص ( وقوله من انتقب ) إذا لبس النقاب وهو المسمى في العرف باللاثام ( وقوله في الثلاث ) الواقع في كلام المصنف (١) في غير ذى الثلاث ولعله كان ذلك في كلامه وناسخ المبيضة هو الذى حذف غير ذى الثلاث مجرور بالاضافة ( وقوله أوفى موضع الحال ) هو نادر لتقدير الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وهو الجار والمجرور وقد قال الناظم سابقا : وعامل ضمن معنى الفعل لا \* حروفه الخ الى أن قال : ونذر \* نحو سعيد مستقرا الخ .

﴿ أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها ﴾

هكذا في بعض النسخ باسقاط وأسماء المفعولين وهي نسخة كدى فلذا قال في قول المصنف بعد وان فتحت منه ما كان انكسر الخ انه تبرع بذكره وفي غالب النسخ زيادة وأسماء المفعولين وهي الصواب وحينئذ فلا تبرع وإنما ساغ جمع فاعل على فاعلين جمع مذكر سالما مع ان فاعل اسم للفظ وهو غير علم ولا يجمع جمع مذكر سالما إلا ما كان لعاقل كما مر لأن اللفظ واقع على الشخص المصنف بمعناه والشخص يكون عاقلا وغير عاقل فقلبنا العاقل لشرفه على غيره ﴿ فان قلت ﴾ قاعدة المركب الاضافى أن يجمع المضاف اليه دون المضاف على ما للجههور كما تقول في جماعة كل واحد منهم يسمى بعبد الله عبيد الله والأصل عبيدوت حذفت النون للاضافة

(١) قوله الواقع في كلام المصنف الخ الظاهر ان مراد الشارح ان ينص على نكتة حذف التاء من خصوص لفظ الثلاث في الواقعة في عبارته بمعنى من وليست هي عبارة المصنف وهذا لا ينافي أن لفظ الثلاث في عبارة المصنف مجرور بالاضافة فلما نسب حذف هذه القولة بتأنيدها

الفعل على قسمين ثلاثي وغير ثلاثي فالثلاثي بالنظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع مفتوح العين مطلقاً ومكسور العين متعدّد وهذا هو القسم الأول ومكسور العين لازم وهذا هو القسم الثاني ومضموم العين ولا يكون إلا لازم وهذا هو القسم الثالث وقد أشار إلى الأول فقال :

( كفاعل صغ اسم فاعل إذا \* من ذى ثلاثة يكون كغذا )

المراد بقوله كفاعل هذا الوزن الذى على صيغة فاعل والمراد باسم الفاعل اسم الفاعل الذى هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل كضارب أو على غيره كمكرم ومدحرج وشمل قوله من ذى ثلاثة جميع أنواع الفعل الثلاثي ثم أخرج فعل بالكسر اللازم وفعل المضموم العين ولا يكون إلا لازم بقوله : ( وهو قليل في فعلت وفعل \* غير معدي ) وهو ضمير عائذ على فاعل في البيت الذى قبله يعنى أن فاعلاً قليل في اسم الفاعل من فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم نحو فـه العبد فهو فاره وسلم فهو سالم وفهم منه أنه كثير في ما عدا هذين الوزنين من الثلاثي وهو ثلاثة أنواع مفتوح العين متعدّد نحو ضرب فهو ضارب وغير متعدّد نحو قعد فهو قاعد ومكسور العين متعدّد نحو شرب فهو شارب واسم فاعل مفعول بصغ وكفاعل وإذا متعلقان به والظاهر أن يكون تامة بمعنى يوجد من ذى متعلق بها وغذا يحتمل أن يكون من غذوت الصبي بالبن أى ربيته به فيكون متعدّداً ويحتمل أن يكون بمعنى غذا الماء أى سأل فيكون لازماً واسم الفاعل منهما معا على فاعل والمراد بقليل شاذ ولذلك قال بعد بل قياسه فعل وهو قليل مبتدأ وخبر وفي متعلق بقليل وغير معدي حال من فعل الأخير ثم أشار إلى النوع الثاني من الثلاثين فقال : ( بل قياسه فعل \* وأفعـل فعلان ) فذكر لاسم الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان فعل وأفعـل وفعلان وتجاوز في إطلاق اسم الفاعل عليه وأما هي صفات مشبهات باسم الفاعل ولما كان كل واحد من هذه الأوزان يختص بمعنى في الفعل يقتضيه ذلك بالمثال فقال : ( نحو أشر \* ونحو صديان ونحو الأجر ) ففعل للاعراض نحو فرح فهو فرح وأشر فهو أشر وفعلان للامتلاء وحرارة البطن نحو غرث فهو غرثان وصدي فهو صديان وأفعـل للخلق والألوان نحو حمر فهو أحمر وجهر فهو أجهر ثم أشار إلى النوع الثالث فقال : ( وفعل أولى وفعل بفعل \* كالضخم والجمل والفعل جمل ) يعنى أن الأولى بفعل المضموم العين فعل نحو سهـل

وهنا جمعت المضاف والمضاف إليه معا ﴿قلت﴾ ما ذكر خاص بالعلم أو ما أضيف إلى العلم ولفظ اسم في اسم الفاعل ليس علماً وإنما هو اسم جنس بدليل تسكيره تارة بتكثير المضاف إليه فتقول اسم فاعل وتعريفه بتعريف المضاف إليه بأل فتقول اسم الفاعل فلذلك صح جمع المضاف إليه (قول المكودي مطاقاً) أى متعدداً ولازم (وقوله متعدّد) يرجع لمكسور العين فقط كما هو ظاهر (كفاعل صغ اسم فاعل الخ) (قول المكودي الذى على صيغة الخ) أشار بهذا إلى أن الكاف في قول المصنف كفاعل بمعنى على وهو على حذف مضاف فهي مثلها فيمن قال كيف أصبحت تقول كخير أى على خير (وقوله والمراد باسم الفاعل الخ) أى من حيث هو لا بقيد كونه الثلاثي بدليل آخر كلامه وعبارته توهم أن عندنا اسم الفاعل غير وصف وليس كذلك (وهو قليل في فعلت) (قول المكودي نحو فـه العبد الخ) معناه حذق فهو حاذق ومثله طهر فهو طاهر وحمض فهو حامض ومثل فهو مائل (وقوله والظاهر أن يكون الخ) ويصح أن تكون ناقصة وخبرها من ذى ثلاثة (وقوله من غذوت) أى بتخفيف الدال العجمة لأنه ثلاثي (وقوله أى سأل) منه قولهم غذا الشيب إذا أسرع وغذا البول إذا انقطع وغذا العرق إذا انقطع فهو من باب أسماء الأضداد (وقوله وتجاوز في إطلاق الخ) الأولى أن يؤخر هذا الكلام حتى يفرغ من سائر الأوصاف لأن جميع هذه الأوصاف صفة مشبهة ما عدا لفظ فاعل فهو اسم فاعل لا غير إلا أن أضيف إلى مرفوعه معنى فهو صفة مشبهة أيضاً ﴿نحو أشر﴾ كرر نحو ليفيد أن هذه الأمثلة الثلاثة كل واحد منها راجع للفعل الدال على معنى خاص فهو لف مرتب بالنسبة لرجوع الأول للأول ولف معكوس بالنسبة لكون الثاني للثالث والثالث للثاني (قول المكودي ففعل للاعراض) جمع عرض وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كالفرح فإنه غير لازم للإنسان والأشهر هو الذى لا يحمد النعمة والعافية ويقال للذى بالغ في الظلم والكذب وهو من معنى ما قبله (وقوله وحرارة البطن) عطفه على ما قبله ليس عطف تفسير بل هو من عطف المغاير فكان ينبغى للمكودي أن يأتى بمثال تكون فيه فعل دالة على الامتلاء كشبع فهو شبعان وروى فهو ريان وأما مثاله فأنما هم المائل على حرارة في البطن لأن غرث معناه جاع كافي القاموس وصدي معناه عطش (وقوله فهو أجهر) الأجر هو الذى لا يبصر في الشمس ومنه قولهم أعلم من علم إذا كان مشقوق العنبا وأفلح من فلح إذا كان مشقوق الشفة السفلى وما أحسن قول الزخسرى يشكود دهره : وأخرنى دهرى وقدم معشر \* على أنهم لا يعلمون وأعلم

ومذأفلح الجهال أيقنت أننى \* أنا الميم والأيام أفلح أعلم

فمن كانت شفتاه مشقوقتين لا يقدر على النطق بالميم لأن مخرجها منهما (وفعل أولى) قدم الموضح فصيلاً على فعل لأن فعلاً دون فـعل في القياس تسكيماً على الناظم القمضى العكس والضخم من كل شيء العظيم اللحم (والفعل جمل) لم يشرحه المكودي إشارة إلى أنه لا فائدة



فهو ضخم وفعل نحو ظرف فهو ظرف وجمل فهو جمل وفهم من قوله أولى ان اسم الفاعل منه يأتي على غير الوزنين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله : (وأفعل فيه قليل وفعل) يعني ان اسم الفاعل من فعل المضموم العين قدياً تأتي على وزن أفعل نحو حرش فهو أحرش وعلى وزن فعل نحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن وفهم من تنصيصه على القلة في أفعل وفعل ان الوزنين السابقين كثيران وقياسه مبتدأ وخبره فعل وأفعل معطوف عليه وكذلك فعلاّن على حذف العاطف وأفعل مبتدأ وقليل خبره متعلق بقليل وفعل معطوف على أفعل ثم قال : (وبسوى الفاعل قديغنى فعل) يعني ان فعل المفتوح العين قدياً تأتي اسم فاعله على وزن غير فاعل ولم يذكر الوزن الذي يأتي على غير فاعل ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد والذي جاء من ذلك طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعف فهو عفيف وفهم من قوله : قد يغنى التقليل وبسوى متعلق بـ يغنى وفعل فاعل يغنى \* ولمّا فرغ من اسم الفاعل من الثلاثي شرع في بيان اسم الفاعل من غير الثلاثي فقال :

(وزنة المضارع اسم فاعل \* من غير ذى الثلاث كالمواصل

مع كسر متلو الاخير مطلقا \* وضم ميم زائد قد سبقا)

أتى في هذين البيتين بضابط في اسم الفاعل من غير الثلاثي وهو انه اذا أردت اسم الفاعل غير الثلاثي أتيت بوزن مضارعه الا أنك تكسر ما قبل الآخر وتجعل عوض حرف المضارعة مما زائدة مضمومة وتشمل غير الثلاثي الرباعي الأصول كيد حرج والرباعي المزيد كيجر نجم والثلاثي المزيد كينطلق ويستخرج فتقول في اسم الفاعل من دحرج مدحرج ومن احر نجم محر نجم ومن انطلق منطلق ومن استخرج مستخرج ومعنى قوله : مع كسر متلو الاخير . انه اذا كان مفتوحا في المضارع كسر في اسم الفاعل نحو يتدحرج فتقول متدحرج وفهم من قوله مطلقا انه اذا كان مكسورا في المضارع يكسر في اسم الفاعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو منطلق في ينطق وزنة المضارع مبتدأ وهو على حذف مضاف واسم فاعل خبره والتقدير وصاحب زنة المضارع ويحتمل أن يكون اسم فاعل مبتدأ وزنة خبر مقدم ومن غير متعلق بزنة ومع في موضع الحال من المضارع ومطلقا حال من كسر وضم معطوف على كسر ثم قال :

(وان فتحت منه ما كان انكسر \* صار اسم مفعول كمثل المنتظر)

يعني ان الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثي اذا فتحته صار اسم مفعول فتقول في اسم الفاعل من دحرج مدحرج وفي اسم المفعول مدحرج وفي اسم الفاعل من انتظر منتظر وفي اسم المفعول منتظر وقد تبرع بذكر اسم المفعول في هذا الباب لانه انما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات به وان فتحت شرط والضمير في منه على اسم الفاعل ومنه متعلق بفتحت وما مفعول بفتحت وهي موصولة وصلتها كان وانكسر في موضع خبر كان وصار جواب الشرط ثم قال : (وفي اسم مفعول الثلاثي اطرء \* زنة مفعول كأت من قصد) يعني ان اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن

فيه وأجيب عنه بانه احترز به من جمل الشجم بفتح الميم بمعنى أذابه وفي الحديث : لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها وأكلوا منها . فعني جمّلوها أذابوها فان فعلا من المفتوح بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل ولا يحتاج لهذا الاحتراز لان الموضوع فعل المضموم والمقام محرز (وأفعل فيه قليل) (قول المكودي كثيران) الكثرة مأخوذة من قول الناظم أولى وزاد الموضح على الناظم أوزانا آخر قليلة تنكيتا عليه في تخصيص القلة بالوزنين المذكورين (قد يغنى) يفتح الياء والنون مبني للفاعل مضارع غنى كفرح يفرح بمعنى يستغنى وتفسير المكودي في التقرير له بما يأتي تفسير معنى (قول المكودي فهو أشيب الخ) ولا يقال شائب كما في السنة الناس لانه لم يسمع وليس منها مات فهو ميت لانه قريء إنك مائت فلم يستغن بسوى الفاعل (وزنة المضارع) (قول المكودي عوض حرف المضارعة الخ) هذاتنكيت على المصنف لانه ذكر سبقية الميم ولم يبين ان حرف المضارعة يحذف وتكون هي موضعه ويحجب بان مثاله بين ذلك وأيضا حرف المضارعة خاص بالفعل فلا يتوهم بقاءه واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة حروف العلة لان الواو لا تزداد أولا وزيادة الألف والياء توقع في التباس اسم الفاعل بالمضارع وخصت الميم دون سائر حروف الزيادة لتكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانها من الشفتين وحركت بالضم لان الفتح يؤدي إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض المواضع نحو مجلس والكسر يؤدي إلى التباس باسم الآلة منه نحو مقيس اسم الآلة التي يقاس بها (وقوله ومن غير متعلق بزنة الخ) الأولى من هذا كله ان اسم فاعل مبتدأ لانه هو المحدث عنه ومن غير ذي متعلق بمحذوف صفة لاسم فاعل وذى صفة لمحذوف على حذف مضاف وزنة بمعنى وزن خبر المبتدأ وأل في المضارع خلف عن مضاف اليه على حذف مضاف والتقدير اسم الفاعل المصوغ من غير مصدر فعل صاحب ثلاثة أحرف وزن مضارع فعلة (وقوله ومطلقا حال من كسر الخ) فيه نظر لان فيه اتيان الحال من المضاف اليه دون شرط والصواب انه حال من متلو الشرط موجود فيه لان كسر مصدر وهو مضاف يقتضى العمل في المضاف اليه (كمثل المنتظر) الكاف زائدة ويحتمل أن تكون مثل هي الزائدة كما زيدت في قوله تعالى : فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به . (قول المكودي وقد تبرع الخ) قد علمت ان هذا إنما يأتي على اسقاط وأسماء المفعولين من الترجمة على نسخته (وفي اسم مفعول الثلاثي اطرء) قدم الموضح اسم مفعول من الثلاثي على

مفعوله وقوله كآت من قصد أى كالمفعول الآتى من قصدوهو مقصود ومثله مضروب من ضرب ومدعو من دعا ومرضى من مرضى وأصل مدعو مدعوو وأصل مرضى مرضوى وزنة فاعل باطرد وفي اسم متعلق باطرد ثم قال :

( وناب نقلا عنه ذو فعيل \* نحو فتاة أو فتى كحيل )

يعنى أن صاحب هذا الوزن الذى هو فاعيل ناب عن مفعول نحو قتيل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل مقيس وفهم من تمثيله بفتاه وفتى أن فعلا المذكور يجرى على الذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو فتى كحيل وفتاة كحيل وذو فاعل بناب ونقلا مصدر فى موضع الحال من ذو .

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

الصفة المشبهة باسم الفاعل هى ما يصيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف دون افادة معنى الحدوث وتعيين من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باضاقتها اليه والى ذلك أشار بقوله :

غيره لأن الثلاثى سابق على غيره تنكيته على الناظم وما فعله الناظم له وجه لأنه لما تكلم على اسم الفاعل من غير الثلاثى ناسب أن يذكر اسم للمفعول منه ( قول المكودى وأصل مرضى مرضوى ) اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء لقوله : ان يسكن السابق من واو ويا الخ وقلب الضمة كسرة مناسبة للياء وقيل قلب الحركة قبل قلب الواو وكذلك مبيع أصله مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان حذف الساكن الثانى وهو الواو على أحد المذهبين ثم قلبت الضمة كسرة ومقول أصله مقوول نقلنا حركة الواو الى الساكن قبلها وحذفت الواو الثانية على مذهب سيبويه ولا فرق بين المتعدى واللازم لكن فى اللازم يتصل به الحرف الذى يتعدى به ذلك الفعل نحو ممرور به ( وناب نقلا عنه ) ( قول المكودى ) يعنى أن صاحب هذا الخ ( تبع عبارة الناظم بذو مفسر له بصاحب وهى عبارة غير حسنة ولذا لم يرتكبها الموضح والأولى أن يقول يعنى أن فعلا ينوب الخ والمراد بالنيابة صحة الاستغناء بلفظ فعيل عن لفظ مفعول فى افادة معنى مفعول لافى رفع الظاهر فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه نعم يرفع التمييز المستتر على النيابة عن الفاعل نحو مررت برجل كحيل الخ أى هو ( وقوله فهو غير مقيس ) هو قول الناظم نقلا فى النظم والله أعلم .

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

لا يقال هذه الترجمة مكررة مع ذكره الصفة المشبهة فى الترجمة قبل هذه لأننا نقول الموضوع مختلف ذكرت هنالك لبيان أوزانها وهنا لبيان حقيقتها وما تصاغ منه وعملها ﴿فان قلت﴾ ما وجه شبهها باسم الفاعل ﴿قلت﴾ أشبهته فى المعنى واللفظ أما المعنى فدلتها على حدث ومن قام به كاسم الفاعل وأما اللفظ فانها تؤنث وتثنى وتجمع كاسم الفاعل تقول حسن وحسنة وحسان وحسنون وحسنات كما تقول ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب وكان الأصل فيها أن لا تعمل النصب لافادتها الثبوت ولصوغها من القاصر ولا يلزم من كونها شبيهة باسم الفاعل أنها مساوية له لأن المشبهة لا يقوى قوة المشبه به ولذا كان المنسوب بعد اسم الفاعل منصوبا على أنه مفعول به حقيقة وهى ناصبة له على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة أو على التمييز ان كان نكرة ( قول المكودى ما صيغ الخ ) ما بمعنى لفظ وخرج بصيغ المصدر كضرب بسكون الراء فانه لم يصغ من غيره وبقوله لغير تفضيل اسم التفضيل كأحسن وبقوله من فعل لازم اسم الفاعل واسم المفعول من التعدى كضارب ومضروب وبقوله لقصد نسبة الحدث ما لا دلالة له على الحدث كأسماء الزمان والمكان والآلة وما دل على الحدث ولكنه منسوب لغير الموصوف وهو اسم المفعول من اللازم نحو زيد ممرور به فان ممرورا وصف لزيد وزيد وقع به المرور لا مار لأن الحدث الواقع منسوب لغير الموصوف والمراد باتحاد المعنى القائم بالموصوف أعين من كونه صادرا منه ككون زيد حيا بعمره أم لا تحسن الوجه وأعين من كونه حادثا كما ذكر أو قديما ليدخل علم من قولنا الله علم وبقوله دون افادة معنى الحدوث بل تفيد الدوام والاستمرار فى الأزمنة الثلاثة اسم الفاعل من اللازم كقواعد لأن الصفة المشبهة تفيد الثبوت وضما وخارجا واسم الفاعل وضعه الواضع أيضا ليفيد الثبوت واستعمل فى الخارج لافادة التجدد والحدوث فقائم من قولك زيد قائم وضعه الواضع لتحقيق المحمول الذى هو الخبر للموضوع الذى هو المبتدأ لسكنه فى الخارج يفيد أن القيام متجدد وحادث وموجود بعد ان لم يكن ( وقوله وتتميز الخ ) تبع فى هذا الكلام ولد الناظم حيث قال ان الناظم

( صفة استحسان جر فاعل \* معنى بها المشبهة اسم الفاعل )

يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل استحسان أن يجربها ما هو فاعل في المعنى نحو الحسن الوجه إذ أصله الحسن وجهه وذلك لا يصح في اسم الفاعل وفهم من قول استحسان أن ذلك موجود في اسم الفاعل إلا أنه غير مستحسن نحو كاتب الأب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازه وفهم منه أيضا أن الجربها غير لازم بل يجوز فيه الرفع والنصب كما يأتي وصفة مبتدا واستحسن صفته وجر مرفوع باستحسن ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وبها متعلق بجر والمشبهة خبر المبتدا واسم الفاعل يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة وبالكسر على أنه مضاف إليه

عرف الصفة المشبهة بالخاصة تعريفه تمييز لها فقط لاحد ولو أراد حدها المنطبق عليها لقال ما يصيغ لغير الى آخر ما للكودى ومثل هذا وقع للأزهري لأن الموضح عرف الصفة المشبهة بتعريف الناظم فأخرجه الأزهري عن ظاهره وقال ان تعريفها بذلك تعريف لها بالخاصة وعرفها الأزهري بما عرفها به ولد الناظم الذى عند كدى وهذا مبنى على التفريق بين الحد والخاصة وقال الحافظ سيدى الطيب والحق أن أهل هذا الفن لا يفرقون بين التعريف بالحد والتعريف بالخاصة ( صفة استحسان ) ( قول المكودى إذ أصله الحسن وجهه الخ ) رفع وجهه على الفاعلية فحول الاسناد عن الظاهر الذى هو الوجه إلى الضمير المضاف إليه وهو الماء العائدة على زيد فصار الحسن مسندا إلى ضمير زيد مجازا لأن من حسن بعضه صح أن يسند الحسن لجميعه ثم انتصب على التشبيه بالمفعول به ثم لما أريد بيان الموصوف بالحسن حقيقة الذى هو الوجه أضيفت الصفة إليه فالأصل الرفع ثم النصب ثم الجر ﴿ فان قلت ﴾ لم حولوا الاسناد عن الظاهر الى الضمير ﴿ قلت ﴾ لقصد التخفيف وبيانه أن قولك زيد حسن وجهه فيه عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شئ واحد فالصفة المعنوية التى هى حسن والموصوف معنى لا اصطلاحا الذى هو زيد كالشئ الواحد والصفة ومرفوعا وهو وجهه كالشئ الواحد والمضاف وهو وجهه والمضاف إليه وهو الماء كذلك فصل الثقل فلما قصدوا التخفيف لم يمكنهم أن يربوا من اللفظ الا الضمير المضاف اليه فتقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها الى آخر ما مر ولأجل كون الاسناد محولا عبر الناظم بفاعل معنى ( وقوله وذلك لا يصح في اسم الخ ) قد يقال إن هذا مناقض لقوله بعد إن ذلك موجود في اسم الفاعل إلا أنه الخ والحق أنه لا تناقض إذ كل محمول على شئ غير محمول عليه الآخر وبيانه أن قوله لا يصح في اسم الفاعل المراد به المتعدى نحو زيد ضارب أبوه فان اضافة الوصف الذى هو ضارب إلى الأب الفاعل هنا ممتنعة لثلا يوهم انه من اضافة الوصف إلى منصوبه وان الأصل زيد ضارب أباه فيقتضى أن الأب مضروب مع أنه ضارب فتوقع الاضافة في لبس فتجنب وأن قوله آخر أن ذلك موجود الخ محمول على اسم الفاعل اللازم لكن بشكل عليه حينئذ تمثيله بكاتب الأب فان كاتب من كتب وهو متعد قال تعالى: فويل للذين يكتبون الكتاب. فالأولى أن يمثل بنحو قائم ويكون قسما اسم الفاعل المتعدى واللازم خارجين من قوله استحسان فالتعدى لا يصح فيه الاضافة واللازم لا تستحسن فيه فيحمل الاستحسان في كل على ما يليق به هذا تعريف ما قالوه بناء على أن اسم الفاعل مهما قصد به الثبوت ليس صفة مشبهة وانما يعامل معاملتها فقط وهو رأى الناظم والصواب أن اسم الفاعل مهما قصد به الثبوت صار صفة مشبهة حقيقة فتصح اضافته إذا كان لازما كقائم وقاعد وكذلك ان كان متعديا الى واحد كضارب وكاتب لكن لا بد في هذا الأخير من قرينة يرتفع بها اللبس كما في التسهيل وان قصد باسم الفاعل مجرد الحدوث فهو غير صفة مشبهة بل نزاع فلا تصح إضافته أصلا لا انها لا تحسن فقط انظر المرادى فلو عبر المصنف بالصحة بدل الاستحسان بأن يقول وصفة يصح جر فاعل الخ لافاد ما هو الصواب ويرفع أيضا الإبهام الذى تقتضيه عبارته بالاستحسان وهو أن الضعيف كما في نحو زيد حسن وجهه أو حسن وجهه أي به بجر وجهه فيها مما أضيفت فيه الصفة المجردة من آل الى المعمول المضاف الى الضمير كما في المثال الأول أو المعمول المضاف الى المضاف الى الضمير كما في الثانى لا يقال له صفة مشبهة مع انه صفة مشبهة قطعا الا أن الاضافة ضعيفة غير مستحسنة ولو عبر بالصفة لدخل الضعيف فيكون الحد جامعا للحسن والضعيف وتكون الصحة وعدمها متعلقين بالدوام والحدوث لأن الحسن والقبح معلقان بقرب المجاز أو بعده كما في الموضح وقررناه سابقا قال معنى

ويجوز أن يكون المشبهة مبتدأ وصفه خبره ثم قال :

(وصوغها من لازم لحاضر \* كظاهر القلب جميل الظاهر)

يعنى ان الصفة المشبهة باسم الفاعل لاتصاع الامن الفعل اللازم ولا تكون الالاحال وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل فان اسم الفاعل يصاغ من الفعل اللازم والمتعدى ويكون للحال والاستقبال والماضى ثم أتى بمثالين وهما ظاهر وجميل فظاهر مصوغ من طهر وهو لازم والمراد به الحال وجميل وهو مصوغ من جمل وهو أيضا لازم ويراد به الحال وفيهم من تمثيله بالوصفين أن الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع في الحركات والسكنات وعددا وحروف كظاهر فانه جار فيما ذكر على يظهر وغير جارية عليه كجميل فانه غير جار على يحمل وصوغها مبتدأ ومن لازم ولحاضر متعلقان بصوغها والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما خبرا عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز أن يكون معطوفا على جرفاعل لان جرفاعل بها مستحسن وصوغها بما ذكر واجب ثم قال :

(وعمل اسم فاعل المعدى \* لما على الحد الذى قد حدا)

يعنى ان الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فتقول زيد حسن الوجه كما تقول زيد ضارب الرجل والمراد بالمعدى المعدى الى مفعول واحد وفيهم من قوله على الحد الذى قد حدا انها تعمل عملا بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل من الاعتماد ولا ينبغي أن يحمل على جميع الشروط السابقة التي منها أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لانه نص على أنها لا تكون الالاحال بقوله لحاضر وعمل مبتدأ واسم فاعل مضاف الى المعدى وهو على حذف الموصوف والتقدير فاعل الفعل المعدى ولها في موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل أو بالاستقرار الذى يتعلق به الخبر أو في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار الذى يتعلق به الخبر وحاصله ان الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدى الى واحد فتنب ما بعدها الا انه يخالف منصوب اسم الفاعل في أمرين وقد اشار اليهما بقوله :

(وسبق ما تعمل فيه يختب \* وكونه ذا سبية وجب)

هذا الحافظ سيدي الطيب (وقوله ويجوز أن يكون المشبهة الخ) بل هذا الوجه هو المتعين في اعراب كلام المصنف ولا يصح غيره لان المحكوم عليه هو الصفة المشبهة والمحكوم به هو كونها صفة استحسن الخ (وصوغها من لازم) اما وضعها كحسن من حسن فان فعل المضموم لا يكون الا لازما أو استعمالا كرحمان ورحيم من رحم المضموم العين المنقول من رحم المكسور المتعدى (قول المكودى ولا تكون إلا للحال الخ) هذا تفسير لحاضر في النظم وظاهر المكودى تبعا لظاهر عبارة الناظم بصوغها وهو الذى في الموضع وهو الذى ذكره غير واحد ان هذا الشرط في صوغها واشتاقها من أصلها وصحة تسميتها صفة مشبهة وفيه نظر اذ قد تكون صفة مشبهة مع كونها للماضى المنقطع كقوله كان وجهه زيد حسنا فتبيح ومنه قوله تعالى : أو من كان ميتا فأحييناه. فبما صفة مشبهة للماضى المنقطع بل الصواب أن كونها للحال من جملة الشرط وفي صحة عملها النصب لا غير وقد قال أبو حيان أكثر النحويين على عدم اشتراط كونها للحال وقال ابن طاهر تكون للأزمنة الثلاثة (وقوله وبهذين الوصفين الخ) ليس المراد انها لاتتفارق الا في هذين الوجهين فقط كما يوهمه تقديم هذين المعمولين بل تفارقه في تسعة عشر أمرا أخذ من كلام المصنف خمسة وعليها اقتصر الموضع صراحة وقيل المأخوذ من الناظم والموضع سبعة ومن أراد استيفاءها فعليه بالتصريح (وقوله لعدم الفائدة) أى التامة فالنفي الذى هو عدمه يتسلط على الفائدة على سبيل الاطلاق اذ مطلق الفائدة بالاخبار بالمجورين أو أحدهما حاصلة قطعا وانما النفي يتسلط على الفائدة المقيدة بالتام ويان ذلك ان الجار والمجرور ان جعلته خبرا فهو متعلق بكون عام وتقديره وصوغها كائن من لازم الخ فيستفاد منه فائدة مطلقة وهو كونها مصوغة من لازم وهل كذلك على سبيل الوجوب يبقى ما هو أعم فما قرره المكودى أم فائدة وبما قرره يسقط اعتراض غير واحد على المكودى (وعمل اسم فاعل المعدى) (قول المكودى كما تقول زيد ضارب الرجل الخ) بنصب الرجل الا ان النصب يختلف فيه كما مر فالمنصوب بعد اسم الفاعل على المفعولية وبعد الصفة على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة أو التمييز ان كان نكرة (وقوله والمراد بالمعدى الخ) هذا فيه تنكيث على الناظم حيث أطلق في العمل مع اسم الفاعل يكون متعديا لواحد كضارب أو لاثنين كزيد معطى عمرا درهما أو ثلاثة كزيد معطى عمرا كبشا سمينا ولذا اصلحه من قال لواحد لها على ما حاد أو أوجب عن الناظم بانه أطلق لان الاصل في التعدية أن يكون لواحد (وقوله بالشروط الخ) (ان قلت) ليس عندنا الا شرط واحد وهو الاعتماد كما صرح به فلم جمع الشروط (أوجب) بانه جمع الشرط باعتبار تعدد أفراده لان الاعتمادا على نفي أو استفهام أو غيرها مما مر أو باعتبار ان كل واحد مما يعتمد عليه شرط على البدلية (وقوله وسبق ما تعمل فيه) لما علمت أن مما تفرقه الصفة المشبهة من اسم الفاعل خمسة أمور وتقدم ثلاثة منها اشار الى الاثنين الباقيين لكن كان ينبغي للمصنف أن يقدم هذا البيت على قوله وعمل اسم فاعل الخ لتكون الاشياء التي تفرقها الصفة من اسم الفاعل متصلة ويكون العمل

يعني ان الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في شيئين الأول ان معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول زيد حسن الوجه ولا يجوز زيد الوجه حسن بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز أن تقول زيد الرجل ضارب وهو المنبه عليه بقوله وسبق ماتعمل فيه يجنب الثاني انه لا يكون الا سبباً كالمثال المتقدم بخلاف معمول اسم الفاعل فانه يكون سبباً نحو زيد ضارب أباه وأجنبياً نحو زيد ضارب عمرا وهو المنبه عليه بقوله وكونه ذا سببية وجب وسبق مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما موصولة وصلتها تعمل فيه والضمير العائد على الموصول المحرور بفي ويجنب في موضع خبر المبتدأ وكونه مبتدأ وإذا خبر لكونه وهو مضاف الى اسمه ووجب خبره ثم قال :

(فارفع بها وانصب وجر مع أل \* ودون أل مصحوب أل وما اتصل \* بها مضافا أو مجردا )

فالرفع بها على الفاعلية وهو الاصل فيها والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بها على الاضافة وقوله مع أل أى مع كون الصفة مصحوبة لأل ودون أل أى مجردة من أل مصحوب أل أى الم معمول للصفة وما اتصل أى وما اتصل من معمول الصفة بالصفة في حال كونه مضافا لما بعده أو مجردا بمعنى من أل والاضافة لحاصله ان الصفة لها حالان مقرونة بال ومجردة منها ومعمولها له ثلاثة أحوال اقتران بال وضافة وتجرد فالمرور بال نوع واحد نحو الحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثاني مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه أليه الثالث مضاف الى المرفع بال نحو حسن وجهه الأب الرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجهه أب الخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة أنه من قولك مررت بامرأة حسن وجهه جاريتها جميلة أنه فالأنف معمول لجميلة وهو مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى ضمير الجارية مضاف الى ضمير المرأة السادس مضاف

متصلاً بما بينه وهو قوله فارفع الخ ( قول المكودى يعنى ان الصفة المشبهة تخالف الخ ) لاتنافى بين نسبة التخالف في التقرير للصفة المشبهة وبين نسبتها في التوطئة لمنصوبها في قوله إلا أنه أى في منصوبها يخالف الخ لانه إذا خالف منصوبها منصوبه فقد خالفت هي اسم الفاعل وهذا على نسخة الا أنه بضمير المفرد المذكور العائد على منصوبها وفي بعض النسخ الأتية بضمير التانيث العائد على الصفة المشبهة وحيث فلا اشكال لكن الأولى حينئذ أن يحذف منصوبها بأن يقول الا أنها تخالف اسم الفاعل أى ليستقيم الكلام ( وقوله ولا يجوز زيد الوجه حسن الخ ) بنصب الوجه وعلته المنع عنها فرع عن اسم الفاعل والفرع لا يقوى قوة الاصل ولان أصله الرفع فهو فاعل معنى والفاعل لا يتقدم ﴿فان قلت﴾ لم يخص المكودى معمول بالمنصوب المعرفة مع أن معمولها قد يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً نكرة ﴿قلت﴾ إذا كان مرفوعاً فهو فاعل لها وقد مر في قوله وبعد فعل فاعل ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فأحرى ما أشبهه وهو اسم الفاعل فأحرى ما أشبهه ما أشبهه وإذا عملت الخفض فما بعده مضاف اليه والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف كالمعلوم أيضاً وإذا كان منصوباً نكرة فهو تمييز والتمييز لا يتقدم على عامله عملاً بقوله وعامل التمييز قدم مطلقاً فلم يبق ما يتوهم فيه الجواز الا الصورة التي عند المكودى وقد يقال انه خصص ذلك ليخبرك أن محل منع تقديم معمول عليها إذا عملت فيه لشبهها باسم الفاعل وأما ما عملت فيه برأحة الفعل كالظرف فيجوز تقديمه عليها وقال الرضى المناسب لضعفها أن لا يتقدم عليها معمول كيفما كان ( وقوله الاسيبيا ) كان الاولى أن يفسر بان يقول هو الاسم الظاهر التلبس بضمير يعود على الموصوف والضمير اماملفوظ به كقولك زيد حسن وجهه أو مقدر كمثاله المتقدم وهو قوله زيد حسن الوجه والضمير فيه مقدر أى منه كما علمت (فارفع بها) الفاء في جواب شرط مقدر وارد على قوله وعمل اسم فاعل كأنه قيل هل تعمل عمله رفعا ونصبا وجرأ أو شيئاً دون شيء فاجاب بانها تعمل مطلقاً ( قوله المكودى على الفاعلية الخ ) هذا مذهب الجمهور وقيل الفاعل بها ضمير مستتر يعود على الموصوف والاسم الظاهر بعده مرفوعاً على البدلية من ذلك الضمير ( وقوله والنصب على التشبيه ) هذا ان كان معمول معرفة فان كان نكرة فعلى التمييز كما مر ( وقوله وما اتصل الخ ) معنى اتصال معمول بها هنا أن لا يفصل بينها وبين معمول بال والا إذا كان معمول مقروناً فهو متصل بها أيضاً لكن فصل بال ( وقوله الأول مضاف الخ ) مضاف في كلامه في هذه الصورة وفي الصور السبع بعد صفة الموصوف محذوف تقديره معمول للصفة مضاف إلى كذا ( وقوله نحو حسن وجهه ) الأولى ان يصرح بالموصوف هنا وفيما بعد بان يقول زيد حسن وجهه مثلاً وهكذا ( وقوله الخامس مضاف الى ضمير الخ ) يجب قراءة ضمير محذوف التنوين مضافاً الى ما بعده صفة لا اسم محذوف والتقدير الخامس أن يكون معمول مضافاً الى ضمير اسم مضاف أى الى ضمير عائد على اسم مضاف ذلك الاسم الاسم آخر ظاهر وذلك الظاهر مضاف الى الضمير العائد على الموصوف ويوجد في بعض نسخ كدى بعد قوله في المثال انه مانصه فالأنف معمول لجميلة وهو مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى الجارية والجارية مضافة الى ضمير المرأة وهي الموصوفة انتهى ثم أنه في مثال كدى يتعين فيه النصب أو الجر ولا يجوز فيه الرفع



الى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها السابع مضاف الى موصول نحو والطبي كل مالتاثة به الازر من قوله : فجع بها قبل الأخيار منزلة \* والطبي كل مالتاثة به الازر الثامن مضاف الى موصوف يشبهه نحو رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وأل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله :

أسيلات أبدان رقاق خصورها \* وثيرات مالتفت عليه المآزر والموصوف نحو جما نوال أعده من قوله : أزور امرأ جما نوال أعده \* لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرها نحو مررت برجل حسن وجها فالصفة لخالان كما تقدم وعملها رفع ونصب وجر ومعمولها له اثنتا عشرة حالة كما تقدم فهي من ضرب اثني عشر في ستة باشرين وسبعين وقد ذكر المرادى هذه الواجه كلها وقال انها من ضرب أحد عشر في ستة والمجموع ستة وستون مسألة

لان الحقة ليست مسندة له وانما هي مسندة لضمير الجارية بدليل تأنيث جملة بالتاء وفي بعض نسخ المكدودي جميل بالتذكير قال بعض وهي الصواب لان الموصوف هو الوجه لا الجارية ويكون أنه بالرفع حيثند فاعلا ويأتي في نصبه وجره ما ذكر في حسن وجهه وهذا هو الجدول السادس طولاً والستة عرضاً الا أنه ابدل في الجدول جميل بالحسن أو حسن واختصر المثال اتكالا على مامله هنا والا فاللفظ الذي في الجدول مع قطع النظر عن أصله المذكور هنا يقال عليه انه مكرر مع الحسن وجهه الذي في الجدول الثاني لان المعمول في كل منها مضاف الى الضمير ( وقوله الى ضمير معمول الخ ) يجب قراءة ضمير بحذف التنوين مضافا الى معمول ويكون التقدير السادس أن يكون المعمول مضافا الى ضمير اسم وذلك الاسم معمول لصفة أخرى فالجميل صفة مشبهة وخالها معمولها وهو مضاف الى ضمير عائد على الوجنة والوجنة معمول لصفة أخرى وهي حسن وخالها بالرفع لا غير ولونصب أو جر لكان الاسناد محولا ولوحول لأنث الصفة وهي هنا مذكورة فدل على انها مسندة لخال فهو مرفوع والوجنة هي أعلا الحد والحال نقطة سوداء تكون على الوجنة غالبا وهي من كمال الجمال والحسن ( فان قلت ) هذه الصورة السادسة مكررة مع الخامسة لان الضمير في كل منها عائد على معمول صفة أخرى ففي المسئلة الخامسة عائد على الوجه وهو معمول حسن وفي السادسة عائد على الوجنة وهي معمول حسن ( قلت ) لا تكرار لان معمول الصفة الاولى في الخامسة مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف ومعمول الصفة الاولى هنا غير مضاف أصلا فهذا الاعتبار تغايرا ( وقوله فجع بها الخ ) البيت من البسيط وقائله الفرزدق والفاء للعطف وعج بمعنى سر أمر من عاج وضمير بها يعود على النوق وقبل بكسر القاف وفتح الباء ظرف بمعنى جهة ومنزلة منصوب على التمييز والطبي معطوف على الخيار وهو جمع مذكر سالم مفرد طيب صفة مشبهة حذف نونه للاضافة لمعموله الذي هو كل ومما موصولة مضافة الى المعمول الذي هو كل وفيه الشاهد والتاثة فعل ماض وفاعله الازر جمع ازار والجملة صلة ما والعائد الضمير المحرور بالباء ومعنى التاثة اختلطت ومعلوم ان الشيء الذي تختلط به الازر هو الفرج وهذا كناية عن العفاف وانهم حافظون لفرجهم من الزنا ويحتمل أن يكون معنى التاثة اشتملت وتكون الباء حينئذ في به بمعنى على وفي بعض النسخ ففتحها فيكون عاج فعلا ماضيا متعديا بنفسه ومعناه حينئذ عطفت رأسها بالزمام وأدبرتها لجهة الخيار والطبي كل ما هو الذي أبدله المكدودي في الجدول الثامن طولاً والست صور عرضاً بالحسن أو حسن كل ماتحت تقابه والنقاب اللثام وما تحته هو الوجه وانما أبدله لانه أتى بشاهد من كلام العرب ثم أتى بمثال يجري عليه الصور الست ( وقوله يشبهه ) وجه الشبه بينها أن كلامها يفتقر الى ما بعده فالموصوف يفتقر الى الصفة والموصول يفتقر الى الصلة ( وقوله حديد سنان ) بحذف تنوين حديد واضافته لسنان ويصح أن ينون حديد فيرفع حينئذ سنان على انه فاعل وينصب على ان الفاعل ضمير رجل ويأتي فيه ما في تحويل الاسناد ( وقوله يطعن ) بضم العين لانه يقال طعن بفتح العين يطعن بضمها اذا كان الطعن بالرمح ويقال طعن يطعن بفتح العين فيها اذا كان الطعن في النسب وحديد هو الذي أبدله في الجدول التاسع طولاً والستة عرضاً بالحسن أو حسن ( وقوله نحو قوله اسيلات الخ ) البيت من الطويل وقائله عمر بن أبي ربيعة واسيلات جمع أسيلة وهي الطويلة خبر لمبتدأ محذوف تقديره هن اسيلات وابدان مضاف اليه جمع بدن وخصورها جمع خصر وهو محل الحزام مبتدأ ورقاق جمع رقيق خبرها والجملة في محل جر صفة لابدان هذا ما لمهم هنا والاولى أن يقرأ رقاق بالجر صفة لابدان وخصورها فاعل رقاق وثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثناة أي غليظة لا عجزا وارتفاعه على أنه خبر بخبر للمحذوف ومما موصولة مضاف اليه وفيه الشاهد والتفت فعل ماض بمعنى اشتملت والمآزر جمع مئزر وهذا مما يدح به النساء بان تكون المرأة طويلة وخصرها رقيق وعجزها غليظ وهذا هو المشار اليه في البيت العاشر في الجدول ل طولاً مع الست عرضاً وأبدل المثال بالحسن ماتحت تقابه لأنه أتى أولاً بشاهد له من كلام العرب ثم أتى في الجدول بمثال تنزل عليه الصور الست في الجدول ( وقوله من قوله أزور امرأ الخ ) البيت من الطويل

والصواب انها اثنان وسبعون وأنا أرسم لك جدولاً يجمعها على ترتيب النظم ان شاء الله تعالى : وهو حسبنا ونعم الوكيل .  
ولا حول ولا قوة الا بالله وهو هذا :

وأزور مضارع زار وامراً بالنصب مفعول وجماصفة مشبهة من جم بمعنى عظم ونوال بمعنى عطاء بالرفع فاعله والضمير مقدر أى نواله  
ويصح نصبه فيكون الاسناد محولاً وأعد فعل ماض وفاعله ضمير الراء والهاء مفعوله والجملة في محل رفع أو نصب نعت نوال والشاهد  
في نوال فانه معمول للصفة موصوف بتابعده ولمن متعلق بأعد ومن موصولة وأم بمعنى قصد فعل ماض وفاعله ضمير من والهاء مفعوله  
عائدة على امرىء ومستكفياً قيل مفعول ثان لاعده وأزمة أى شدة الدهر والزمان منصوب بمستكفياً وهذا هو المشار اليه في البيت  
الحادى عشر طولاً والستة عرضاً وأبدل في الجدول جما بالحسن أو حسن .

الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
الوجه	الوجه	الوجه	الوجه	الوجه	الوجه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
أنفه	أنفه	أنفه	أنفه	أنفه	أنفه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
خالها	خالها	خالها	خالها	خالها	خالها
الحسن كل ما	الحسن كل ما	الحسن كل ما	الحسن كل ما	الحسن كل ما	الحسن كل ما
تحت نقابه	تحت نقابه	تحت نقابه	تحت نقابه	تحت نقابه	تحت نقابه
الحسن سنان	الحسن سنان	الحسن سنان	الحسن سنان	الحسن سنان	الحسن سنان
رمح يطعن به	رمح يطعن به	رمح يطعن به	رمح يطعن به	رمح يطعن به	رمح يطعن به
الحسن ما	الحسن ما	الحسن ما	الحسن ما	الحسن ما	الحسن ما
تحت نقابه	تحت نقابه	تحت نقابه	تحت نقابه	تحت نقابه	تحت نقابه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
نوال أعده	نوال أعده	نوال أعده	نوال أعده	نوال أعده	نوال أعده
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه

فهذه اثنتان وسبعون مسألة كلها مفهومة من بيت واحد وثلاث بيت ووتد مجموع وذلك قوله :

فأرفع بها وانصب وجر مع آل \* ودون آل مصحوب آل وما اتصل \* بها مضافا أو مجردا ...

فإذا قرأت فأرفع بها فأجعل طرف سبابتك على البيت الأول من الجدول ومربه طولاً إلى البيت الآخر المقابل له وإذا قرأت وانصب فأنتقل سبابتك إلى البيت الثاني منه ومربه كذلك إلى البيت الآخر المقابل له وإذا قرأت وجر فأنتقله أيضاً إلى البيت الثالث ومربه كذلك إلى البيت الآخر وإذا قرأت مع آل فأجعل طرف سبابتك أيضاً على البيت الأول ومربه على البيت الثاني والذين يليانه بعده وإذا قرأت ودون آل فأنتقل سبابتك إلى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من آل ومربه إلى آخر السطر ثم أشير بظاهر أنا ملك إلى البيوت التي تحتها مشيراً إلى الرفع والنصب والجر وإذا قرأت مصحوب آل فأجعله على معمول الصفة من البيت الأول ومربه عرضاً إلى آخر السطر وإذا قرأت وما اتصل بها مضافاً فأنتقل أصبعك إلى الجدول الأول وأشير إلى معمول الصفة في ثمانية أبيات طولاً والست جداول عرضاً وهي المحتوية على المعمول لنضاف وإذا قرأت أو مجرداً فأنتقل إلى البيت الأول من الجداول الثلاثة الأخيرة وأشير إلى معمولات الصفة في ذلك وهي أنواع الجرد وقد استوفيت بذلك جميع المسائل \* ثم إن معمول الصفة قد يكون ضميراً كقول الشاعر :

حسن الوجه طلقه أنت في السلسلـم وفي الحرب كالح مكفهر

وعملها فيه جرباً لزيادة إن بشرته وخلت من آل نحو مررت برجل حسن الوجه جميلة ونصب إن فصلت أو قرنت بآل فالفصلة نحو قوله :  
قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها . والمقرونة بآل نحو زيد الحسن الوجه الجميلة فهذه ثلاثة مسائل فإذا أضفنا إلى المسائل

( وقوله وكلها مفهومة من بيت واحد وثلاث بيت ) أشار إلى التنويه بقدر الناظم وجلالته في العلم وبلاغته وفصاحته حيث جمع هذه الصور الكثيرة في هذا اللفظ المختصر فله دره ما أحسنه ( وقوله ووتد مجموع الخ ) مراده به رداً من قوله مجرداً وليس ذلك وتداً بل هما سببان خفيفان على صورة الوجدان أول في مستعملين الثالث دخله زحاف يسمى عند أهل العروض بالخبث يخدّف السنين من مستعملين فبقى متحركاً وهما الراء والدال بعدهما ساكن وهما النون وذلك صورة الوجدان المجموع الذي هو متحرك كان بعدهما ساكن ولذلك سماهما المكودي وتداً مجموعاً أي صورة وفي الحقيقة سببان خفيفان ( وقوله المقابل له الخ ) المقابل للأول هو الثاني عشر وسماه مقابلاً لأنه آخر وأخر مقابل للأول وهكذا يقال فيما بعد ( وقوله والذين يليانه الخ ) أي عرضاً طولاً وأشير بظاهر أنا ملك إلى الرفع والنصب والجر إلى آخر الجداول الثلاثة طولاً فيكون جميع الصور التي فيها الصفة المشبهة مقرونة بآل ستاً وثلاثين ولم ينص على ذلك هنا اكتفاء بما بعد ( وقوله إلى البيوت التي تحتها إلى الخ ) أي إلى آخر الجداول الثلاثة طولاً فيكون جميع ما فيه الصفة غير مقرونة بآل ستاً وثلاثين أيضاً ومجموع هذا وما قبله اثنتان وسبعون فيكون قول الناظم فأرفع يشمل أربعاً وعشرين صورة اثنتي عشرة في الجدول الأول طولاً واثنتي عشرة في الجدول الرابع طولاً ويكون قوله وانصب يشمل أربعاً وعشرين اثنتي عشرة في الجدول الثاني عرضاً إلى الآخر طولاً وفي الجدول الخامس إلى آخر الجدول طولاً ويكون وجر شاملاً لأربع وعشرين اثنتي عشرة في الجدول الثالث عرضاً إلى الآخر وفي السادس عرضاً إلى الآخر فتكون الصورة المذكورة في الجدول مأخوذة من أرفع وانصب وجر وتؤخذ أيضاً من قول الناظم مع آل ودون آل إذ قوله مع آل شامل لست وثلاثين صورة وهي المذكورة في الجداول الثلاثة عرضاً إلى الآخر طولاً وقوله ودون آل شامل لست وثلاثين وهي المذكورة آخراً وتؤخذ أيضاً مما قال المكودي فرحم الله الناظم ما أبلغه وأفصحه ( وقوله فأنتقله إلى البيت الأول الخ ) وهو الجدول العاشر الممثل له بالحسن ماتحت نقابه الخ ( وقوله كقول الشاعر حسن الوجه الخ ) البيت من الحفيف وحسن خبر البتداً مخدوف تقديره أنت حسن الوجه وطلقه أي غير عبوس صفة مشبهة بدل من حسن الشاهد في طلق حيث عمل في الهاء للتبعية به التي هي في محل جر بالصفة وليس الشاهد في أنت وإن كان أنت فاعلاً معمولاً أيضاً لطاق ويصح أن يكون أنت غير معمول لطاق فيكون مبتدأ وحسن خبر مقدم وإنما قلنا الشاهد في خصوص الضمير المجرور لتخصيص المكودي بعد الضمير بالجرور والنصوص دون الرفع وحكمنا على الهاء هنا بأنها في محل جر لا في محل نصب لقول المكودي بعد وعملها فيه جرباً إن بشرته وخلت من آل والقيدان معاً موجودان هنا والسلم بكسر السين كما في شرح الشواهد وكتب أهل اللغة الصلح وكالح من الكلوح وهي عبوسة فيها تكش ومكفهر اسم فاعل من اكفهر بمعنى عبس ( وقوله قريش نجباء الخ ) قريش مبتدأ ونجباء خبره وذرية

الذكورة صارت الصور خمسة وسبعين وهذا كله بالنظر الى اختلاف معمول الصفة الى ما ذكر واختلاف عملها وكون الصفة مقرونة بأل أو مجردة منها فإذا نوعت الصفة الى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمان صور مضروبة في خمس وسبعين بستمائة فإذا نوعت الصفة أيضا الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور ألفا وثمانمائة من ضرب ثلاثة في ستمائة فإذا نوعت معمول الصفة أيضا الى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة في ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه ويستثنى من هذه الصور الضمير فإنه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صورته مائة وأربع وأربعون فالباقي أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون وجها \* ثم اعلم أن هذه الصور الاثنين والسبعين المرسومة في الجدول تنقسم الى جائز وممتنع وقد أشار الى الممتنع منها بقوله :

( ولا \* تجر بها مع أل سما من أل خلا \* ومن إضافة لتاليها )

يعنى انه يمتنع إضافة الصفة المقرونة بأل الى المجرد ومن إضافة الى ما فيه أل فشمع عشرة مسألة وهى مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين وهما الأولى والرابعة فالأولى الحسن الوجه والرابعة الحسن وجه الأب فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة الآن الصورة السابعة وهى قولك مررت برجل حسن الوجنة الجميل حالها أجازها في التسهيل وظاهر النظم امتناعها وقد فهم من ذكر الصور الممتنعة أن ماعداها من الصور جائز لامن مسائل الاضافة ولا من غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور مسائل الاضافة فقال :

( وما \* لم يخل فموجب الجواز وسما ) أى لم يخل من الاضافة الى ما فيه أل أو الى ما أضيف الى المقرون بها فهو موسوم بالجواز وذلك صورتان كانتا الحسن الوجه والحسن وجه الأب \* ثم ان هذه المسائل الجائزة تنقسم الى حسن وقبيح وضعيف

منصوب على التمييز وكرام معطوف على نجباء وهو جمع كريم صفة مشبهة وهو مضاف الى هم من اضافة الصفة المشبهة الى مرفوعها والهاء فى محل نصب معموله لكرام وفيها الشاهد وهى عائدة على ذرية وذرية تميز ثم قيل العائد على التمييز تميز واستشكاه الشيخ مجبر بأن التمييز لا يكون الانكسرة وهنا وقع ضميرا ولم يجب عنه والحق ان الضمير العائد على التمييز معرفة وليس منصوبا على التمييز بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول به ولا يلزم من عوده على التمييز أن يكون تميزا ويسقط حينئذ الاشكال من أصله ( وقوله وجملة صورته مائة وأربع الخ ) يبينها ان أحوال معمول الصفة ثمانية كاذكر وجميعها موجود فى الظاهر ولم يكن فى الضمير إلا خمس صور من الثانية مفرد مذكر مطلقة مفردة مؤنثة طلقتها مثنى مذكر طلقتها جمع مذكر سالم طلقتها جمع مؤنث سالم طلقتها وبقيت له من الثانية ثلاث صيغ وهى مثنى مؤنث جمع مكسر للمذكر جمع مكسر للمؤنث فإذا ضربت هذه الثلاثة صور الضمير المثناة فى ثمانية أحوال الصفة من كونها مفردا مذكرا أو مثنى مذكرا أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير للمذكر ومثل الأربعة فى المؤنث كان الخارج أربعة وعشرين تضربها فى أحوال نفس الصفة الثلاثة من كونها مرفوعة أو منصوبة أو مخفوضة باثنين وسبعين تضربها فى حالتى اقتران الصفة بأن وتجريدها تكن مائة وأربعة وأربعين هذا هو الصواب فى بيانها كما حققه العلامة سيدي محمد الزوالى وأبو العلاء سيدى ادريس العراقى نقلا عن شيخهما الأكبر سيدى التاودى بن سودة وكثيرا ما يقع الغلط وبما قررنا تعلم أن قول كدى وتبعه الأزهرى لا يكون جمع سلامة غير صحيح والصواب أن يجعل بدل جمع سلامة أنه لا يكون مثنى مؤنث ولو اعتبرنا ما قال المكودى لكانت صور الضمير المستثناة أربعة ثلاثا جمع التكسير مذكر ومؤنث جمع سالم للمذكر ومؤنث فتزيد صور الضمير على ما ذكر بل تكون مائة واثنين وتسعين وادرا كهما بأدنى تأمل ثم غالب صورها على غير اللغة الفصحى وإطالة الكلام فيها بالزيادة على ما فى الجدول لا تجدى نفعا فلا تشغل نفسك بذلك ( ولا تجر بها ) ( قول المكودى اثنتى عشرة الخ ) صوابه عشر صور لأن فاعل شمل فى كلام المكودى عائد على المنع أو على كلام المصنف والمنع وكلام المصنف إنما يشتمل على عشر صور والمكودى عمم واستثنى صورتين الجائزتين والحكم فى نفسه صحيح لكن لا يلائم كلام المصنف ولا تقريره أولا ( وقوله السطر الثالث ) أى عرضا وفى الطول اثنتا عشرة ( وقوله الجميل خالها الخ ) بتعريف الصفة هذا هو الصواب لأن الموضوع أن الصفة المشبهة مقرونة بأل لكن الصواب أن يبدل رجل النكرة بالرجل المعرفة كما هو كذلك فى التسهيل لتكون الصفة مقرونة بأل وفى بعض النسخ جميل بغير أل وهو خروج عن الموضوع والشاهد فى كون الصفة التى هى الجميل مقرونة بأل ومعمولها مجرد مضاف الى الضمير والضمير مجرد لكن هو عائد على المقرونة بأل وهو الوجنة ( وما لم يخل ) ( قول المكودى الى حسن وقبيح الخ ) الحسن ما فيه ضمير واحد والقبيح ما عرى عن الضمير والضعيف ما تكرر فيه الضمير الا ما صرح بمنعه

ونادروا أنا أبسطها وأوجب الكلام عليها في الشرح الكبير ان شاء الله تعالى اذ لا يليق ذكرها في هذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها . وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لأذكر الامايتعلق بالفاظها وقوله أو مجردا معطوف على ما اتصل وأو بمعنى الواو والتقدير فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافا أو مجردا ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله مضافا وأو على هذا على بابها من التقسيم والتقدير فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافا أو مجردا قسم المتصل بالصفة الى مضاف ومجرد .

### ✽ التعجب ✽

أحسن ما قيل في التعجب قول ابن عصفور هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها التعجب منه على نظائره أو قل نظيره ثم ان التعجب في كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين في هذا الباب وبغيرهما نحو

هذا مذهب ابن الحاجب ومن أراد استيفاء صور المكودي فعليه بتقييد للزروالي في الصفة المشبهة فقد أجاد فيه ولكون نظم ابن عاشر المذكور مرتبا على ما للموضع لم أذكره هنا ولم أجد من تكلم على النادر الذي ذكره كدى وقد كتب عليه بعض الصواب اسقاطه وقال ان ونادر في كلام كدى معطوف على ضعيف عطفت تفسير ولا اشكال حينئذ ( وقوله وأنا أبسط الخ ) تقدم ان هذا يقتضى أن شرحه الكبير متأخر عن الصغير وما ذكره أول الكتاب يقتضى انه سابق وقد تقدم الجواب انه شرع في الكبير ولم يتمه حتى أتم الصغير ثم ان قول المصنف هنا ولا تجرر بها الخ مكرر مع قوله سابقا : ووصل أل بنى المضاف مغتفر . وأجيب بأن ذلك عام في الصفة وغيرها وهذا خاص بالصفة ولا تكرار بين أخص وأعم والله تعالى أعلم .

### ✽ التعجب ✽

مناسبة ذكر التعجب عقب الصفة المشبهة أن أفعل أحد ضيغى التعجب قيل انه صفة مشبهة والمنصوب بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به والتعجب هو سبب وضع النحو وذلك أن ابنة أبي الأسود قالت يا أبت ما أشد الحر فرفعت أشد وجرت الحر فظن أنها مستفهمة فقال لها زمننا حر فقالت يا أبت انما أردت التعجب وكان من حقها أن تنطق بأشد مفتوحا والحر منصوبا على انه مفعول به فذهب الى على وقال اختلطت السنة العرب بغيرها الى آخر ما مر ( قول المكودي استعظام زيادة الخ ) أى استعظام ما يقبل الزيادة والنقصان كالكرم الذى في زيد من قولك ما أكرم زيدا فان الكرم يقبل الزيادة والنقصان فيخرج زيادة ما لا يقبل الزيادة والنقصان من الأشياء الثابتة كالطول والقصير وشد قولهم ما أطوله وما أقصره ويخرج بنى وصف الفاعل استعظام زيادة في وصف المفعول فلا يقال ما ضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد واليه الإشارة بقوله بعد وغير سالك سبيل فعلا وخرج بخفي سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب من شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل العجب فلا تستعظم الكتابة من حيث كاتبها لأن سببها ظاهر وهو الكاتب نعم تستعظم من حيث زيادة حسنها ( وقوله خرج بها الخ ) في غالب النسخ وخرج بالواو ثم قيل هى للحال على حذف قد فيكون قيدا من تمام التعريف كما هى كذلك على نسخة اسقاطها ويخرج به ما يكثر نظائره في الوجود فلا يتعجب منه والحق أن ما يكثر وجوده لا يمكن استعظامه فيكون ما خرج بقوله وخرج به الخ خارجا بقوله استعظام زيادة بل الاولى ان وخرج زيادة البيان لا للحال حتى تكون قيدا فلا يخرج به شيء ثم ان المأخوذ من قوله استعظام ان التعجب انما يتصور ممن يمكن منه الاستعظام فلا يجوز أن يرد التعجب من الله فان ورد مايوهمه وجب تأويله نحو قوله تعالى : فما أصبرهم على النار . أى هؤلاء لصبرهم على النار من رآهم يتعجب من حالهم لأن الله تعالى تعجب منه ثم ان قول المكودي أحسن ما قيل الخ يؤخذ منه أن هنالك حدودا أخر هذا أحسنها لكونه لا يرد عليه ما ورد عليها ورد هذا الاستحسان بأن حد ابن عصفور أو رد عليه أمور منها انه غير جامع لانه لا يشمل كيف تكفرون بالله ولا نحو قوله صلى الله عليه وسلم : سبحان الله المؤمن لا ينجس . مما التعجب فيه من أصل الوصف لا من الزيادة فقط لان التعجب في الاول من أصل الكفر وفى الثانى من ظن أبى هريرة ان المؤمن لا ينجس ولا يشمل نحو ما أخره من اختصر البنى للمفعول لان التعجب فيه من وصف المفعول لا من وصف الفاعل وهو وان كان شاذا فلا بد من شمول التعريف له وبأن فيه دورا لأخذ التعجب منه في حد التعجب فيتوقف التعجب على التعجب منه والتعجب اسم مفعول مشتق من التعجب ومعرفته المشتق منه الذى هو التعجب سابقة على معرفة المشتق وهو التعجب منه فجاء الدور لان هذا التعريف انما هو للتعجب لغة لا اصطلاحا والتعجب اصطلاحا هو اللفظ التعجب به وكلام النحاة انما هو في الالفاظ لا في المعنى وأجيب عن الاول والثانى بأن مقصوده تعريف الوزنين المشهورين للتعجب المقيسين لا التعجب من حيث هو وعن الثالث بأنه انما يرد على جعل قوله وخرج من تمام التعريف وقد علمت ما فيه الدور وعن الرابع بأنه عرف المصدر ويلزم منه تعريف اسم



سبحان الله ويالك من رجل ونحو ذلك ان كانت هنالك قرينة تبينه وانما اقتصر النحويون في هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لا طراد التعجب بهما وهما ما أفعل وافعل به وقد أشار الى الأول منهما بقوله : ( بأفعل انطق بعدما تعجبا ) أى انطق بوزن أفعل بعدما فتقول ما أحسن ونصب تعجبا على أنه مصدر في موضع الحال أى متعجبا أو مفعول له أى لأجل انشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف ثم أشار الى الثانى فقال : ( أوجىء بأفعل قبل مجرور بيا ) يعنى أوجىء بوزن أفعل قبل اسم مجرور بياء الجر فتقول أحسن يزيد فأتى بأفعل مكلا بمعموله وهو المتعجب منه المجرور بالباء ثم كمل ما أفعل بقوله : ( وتلو أفعل انصبه ) يعنى انك تأتى بعد ما أفعل باسم منصوب فتقول ما أحسن زيدا وبذلك كمل الكلام المستفاد منه انشاء التعجب ثم مثل أفعل بقوله : ( كما \* أوفى خليلنا ) فمافى المثال مبتدأ بمعنى شىء وأوفى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما و خليلنا مفعول بأوفى والهمزة في أوفى للنقل والتقدير شىء أوفى خليلنا أى صيرها وافين ثم مثل أفعل بقوله : ( وأصدق بهما ) فأصدق لفظه الأمر ومعناه الخبر والباء زائدة فى الفاعل والهمزة فى أفعل للصيرورة والتقدير أحسن زيد أى صار حسنا ثم قال : ( وحذف مامنه تعجبت استبح \* ان كان عند الحذف معناه يضح ) فشملم ما المتعجب منه بعدما أفعل وبعد أفعل فمثال حذفه بعدما أفعل قول على بن أبى طالب رضى الله عنه : جزى الله عنى والجزاء بفضل \* ربيعة خيرا ما أعف وأكرما أى ما أعفهم وأكرهم ومثال حذفه بعدما أفعل قوله عز وجل : أسمع بهم وأبصر . أى وأبصر بهم وفهم من قوله ان كان عند الحذف معناه يضح

المفعول (وقوله سبحان الله) قيل انه مصدر محذوف الزوائد والأصل تسبيحا وقيل انه اسم مصدر وعلى كل فهو منصوب على المفعولية المطلقة وعامله أسبح محذوف وجوبا لان المصدر بدل منه ويقال سبحان الله عند رؤية أمر غريب عجيب لأنه الموجد للأمر كليا (وقوله يالك من رجل) يا حرف تنبيه وليست للنداء واللام للاستغاثة والكاف مستغاث به ومن رجل جار ومجرور مسننات من أجله متعلق بمحذوف كما أن اللام كذلك والأصل ألا أستغيث بك ما أعظمك من رجل فلما حذف الفعل أبدلت الباء لاما ثم حذف ما وفعل التعجب فصار لك من رجل ثم أتى بياء التنبيه توكيدا للكلام وصار التركيب بهما يفيد التعجب وقيل ان يا للنداء والنادى محذوف واللام فى لك للاستغاثة متعلق بمحذوف كما لا كثر (وقوله ونحو ذلك) بالجر معطوف على سبحان الله والأولى حذفه لانه مستغنى عنه بنحو الأول (وقوله لا طرادا التعجب الخ) وجه الاطراد انهما يدلان على التعجب بغير قرينة وغيرهما لا يدل على التعجب الا بقرينة (بأفعل انطق) (قول المكودى فى موضع الحال) الأولى الوجه الثانى عنده لان تعجبا مصدر ووقوعه حالا موقوف على السماع (كما \* أوفى خليلنا) مذهب سيديويه فى ما أنها نسكرة تامة مبتدأ لا تحتاج لصفة وأفعل فعل التعجب فعل ماض وفيه ضمير مستتر يعود على ما وزيدا مفعول بأفعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ والعائد الضمير فى أفعل ﴿حكاية﴾ ذكر ابن غازى فى حواشى الرادى وأبو اسحق الشاطبى أن بعض أصحاب المبرد قدم بغداد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن ما التعجبية فأجاب بمقتضى قول سيديويه فى ما أحسن زيدا ان التقدير شىء صير زيدا احسنا فقبل له ما تقول فى ما أعظم الله فأجاب مثل ذلك فأنكروا عليه ذلك وجروه من الحلقة والصواب ان الجواب شىء عظيم أعلمنا بعظمة الله (وحذف مامنه تعجبت) (قول المكودى فشملم ما) أى ما الواقعة فى قول المصنف وحذف ما فتكون مامن فشملم ما فى محل رفع فاعل شمل والتعجب بالنصب مفعوله (وقوله جزى الله عنى الخ) البيت من الطويل وكون قائله عليا مشكل مع ما فى القاموس أن عليا لم ينشد شعرا لنفسه الا بيتين والحق كما ذكره أبو اسحق وغيره أن عليا كان كثيرا ما ينشد الشعر لنفسه وأما ما فى الاستيعاب ان عمر كان شاعرا وكذا أبو بكر وكان مولانا على أشعرهما فقد لا يخالف ما فى القاموس بان يقال معنى قوله أشعرهما انه كان يحفظ الشعر كثيرا لانه كان ينشده لنفسه وجزى فعل ماض والله فاعل والجزاء مبتدأ والواو واو الحال وبفضله متعلق بمحذوف خبر و ربيعة مفعول أول بنجزى وخيرا مفعول ثان وما اسم تعجب مبتدأ وأعف فعمل التعجب وفيه ضمير مستتر يعود على ما فالاسم التعجب من فضله محذوف قدره المكودى أعفهم وأكرهم فيكون عائدا على أهل ربيعة ويصح تقديره أعفها وأكرمها فيكون عائدا على ربيعة لان الغالب انهم هم للعلاء وها لغير العلاء والجملة خبر ما والشاهد فى حذف المنصوب من أعف وأكرم وحذفه دليل وهو ربيعة المتقدم ولا يحذف المنصوب الا ان كان ضميرا (وقوله أى وأبصر بهم الخ) ﴿فان قلت﴾ كيف صح حذف التعجب منه بعد أفعل مع انه فاعل ﴿قلت﴾ لما كان على صورة الفضلة (٣٠ - ابن حمدون - أول)

ان الحذف لا يجوز إلا إذا كان معناه واضحا وحذف مفعول باستبح وهو مصدر مضاف الى المفعول وما موصولة وصلتها تعجبت ومنه متعلق بتعجبت ومعناه اسم كان ويصح في موضع خبرها وهو مضارع وضع يضح بمعنى اتضح وعند متعلق يوضح ثم قال :

( وفي كلا الفعلين قدما لزما \* منع تصرف بحكم حتما )

يعنى ان فعلى التعجب وهما ما أفعل وأفعل به غير متصرفين لا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال بل يلزم ما أفعل لفظ الماضى ويلزم أفعل لفظ الأمر ومنع فاعل يلزم وهو مصدر مضاف الى المفعول وقدما منصوب على الظرف وفي كلا متعلق يلزم وكذلك قدما ثم قال :

( وضعهما من ذى ثلاث صرفا \* قابل فضل تم غير ذى انتفا )

( وغير ذى وصف يضاهى أشهلا \* وغير سالك سبيل فعلا )

استعمل هذان البيتان على شروط الفعل الذى يجوز أن يصاغ منه فعلا التعجب وهى ثمانية الأول أن يكون فعلا وفهم ذلك من قوله من ذى ثلاث لأن ذى صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذى ثلاث الثانى أن يكون ثلاثيا وفهم ذلك من قوله من ذى ثلاث فلا يصاغان مما زاد على الثلاث الثالث أن يكون متصرفا وفهم ذلك من قوله صرفا فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنعم وبئس ونحوها الرابع أن يكون قابلا للفضلية فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية نحو مات وفى الخامس أن يكون تاما فلا يصاغان من كان وأخواتها وفهم ذلك من قوله تم السادس أن يكون غير لازم للنفي كعاج يقال ما عاج زيد بالدواء أى ما انتفع به ولا يستعمل عاج فى غير النفي وذلك مفهوم من قوله غير ذى انتفا السابع أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل نحو أشهل وأحمر وفهم ذلك من قوله وغير ذى وصف يضاهى أشهلا الثامن أن يكون مبنيا للفاعل

لدخول حرف الجر عليه ساغ فيه ذلك وأخذ من قول المصنف استبح ان الحذف على خلاف الأصل والراجع الاثبات لأنه يقال زيد استباح عرض فلان وما كان ينبغي له ذلك ووجه ترجيح الاثبات بأن جملة التعجب انما سيقى له فحذفه مستكره فهو كمن جاء له شخص يعاونه فى قبر أبيه فهرب بالفأس ( وقوله مضارع وضع يضح الخ ) وأصله يوضح فوقعت الواو بين عدوتها الياء والكسرة فحذفت الواو لقوله : فإمر أو مضارع من كوعد \* احذف... وفى بعض النسخ يصح بصاد مهملة ( وضعهما من ذى ثلاث ) ( قول المسكودى على شروط الفعل ) الصواب أن يقول على شروط اللفظ لأن أول الشروط الثمانية كونه فعلا فيكون شرط الشيء فى نفسه ( وقوله من فعل ذى الخ ) الأولى من مصدر فعل ليوافق قوله وكونه أصلا لهذين انتخب فلا يصاغان من الاسم كالحجار والكلب وقول بعضهم ما أكلبه خطأ ( وقوله فلا يصاغان مما زاد الخ ) علة المنع أنه إن بنى من رباعى الأصول كدحرج أدى الى حذف بعض الحروف الأصلية وإن بنى من المزيد كاستعان وناصح أدى الى حذف بعض الزوائد الدالة على معنى مقصود نحو ما أعونه من استعان فتفوت الدلالة على الطلب وما أخصمه من خاصم فتفوت الدلالة على المعاغة اللهم الا ان كان المزيد أفعل ففيه خلاف ( وقوله من فعل غير متصرف الخ ) فلا يقال ما أنعمه وأيسسه وعلة المنع اننا لو بنينا فعلى التعجب من الجامد لأدى ذلك إلى التصرف فيما لم تتصرف فيه العرب ( وقوله أن يكون قابلا للفضلية الخ ) أى التفاضل فى الصفات التى تختلف بها أحوال الناس كالكرم والعلم والفضل ( وقوله نحو مات الخ ) هذا إن أريد الموت الحقيقى ضد الحياة فإن أريد موت القلب فانه يتعجب منه تقول ما أموت به معنى ما أموت قلبه وانما لم يصغ بما لا يقبل الزيادة لأنه لا يمكن فيه التعجب لأنه استعظام زيادة كما مر ( وقوله فلا يصاغان من كان الخ ) فلا يقال ما أكون زيدا قائما لأنه ناقص فلا ينصب للمفعول وانما ينصب الخبر والتعجب ينصب للمفعول ( وقوله أن يكون غير لازم للنفي الخ ) هذه العبارة تقتضى أنه إذا كان الفعل ملازما للنفي امتنع بناء فعلى التعجب منه كعاج وان كان غير ملازم للنفي نحو ما ضرب لم يمتنع بناء فعلى التعجب منه والصواب ان الفعل مهما كان منفيا لم يبن منه فعل التعجب وهذا هو المأخوذ من المصنف فصوابه أن يقول السادس أن يكون غير منفى ثم ان كعاج مثال للمفهوم وعلة المنع فى المنفى ان التعجب يقتضى الاثبات والفعل المنفى يقتضى النفي وهما متنافيان ( وقوله ولا يستعمل عاج فى غير النفي الخ ) بل قالوا انه يستعمل فى غير النفي نادرا سمع من كلامهم \* ولا مشربا أروى به فأعيج ( وقوله نحو أشهل الخ ) الشهلة بضم الشين قلة سواد الحديقة حتى تكون كأنها حمراء والاحمر هو الذى لا يبصر فى الشمس كما مر ووجه منع بناء فعلى التعجب من هذا النوع امتناع صوغ أفعل التفضيل منه وصيغتا التعجب مساويان له فى اللفظ والمعنى ويجريان مجراه فى أمور كثيرة

فلا يصاغان من فعل مبني للمفعول نحو ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله وغير سالك سبيل فعلا وهذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف وهي كلها مفردة الا قوله صرفا وتم فانهما جملتان فعليتان ثم قال :

(واشدد أو أشد أو شبههما \* يخالف ما بعض الشروط عدما

ومصدر العادم بعد ينتصب \* وبعد أفعل جره بالبا يجب )

يعني انه اذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة يتوصل الى ذلك بان يصاغ الوزان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويؤتى بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوبا بعدما أفعل ومجرورا بالباء بعدما أفعل مضافين الى فاعل الفعل فتقول اذا تعجبت من البياض من نحو أبيض زيد ما أشد بياض زيد وأشد بياضه ومن استخرج زيد ما أكثر استخراجاه وأكثر استخراجه وما أشبه ذلك وفهم من قوله ومصدر العادم ان ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشروط لا يتعجب منه البتة كالأفعال التي لا تتصرف وقوله وأشد أو أشد مبتدأ ومعطوف عليه وخبره يخلف وما مفعول يخلف وهي موصولة وصلتها عدما وبعض مفعول بعدما ولا بد من حذف بين يخلف وما ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغتي التعجب المصوغتين بماعدم بعض الشروط ثم قال :

(وبالنسبة الى ما ذكر \* ولا تنس على الذي منه أثر )

فهم من قوله وبالنسبة الى ما ذكر انه قد جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط وان ذلك نادر أى غير مقيس وما أتى من غير الفعل قولهم أقمن زيد لانه موصوف لافعله وما أتى من غير الثلاثي قولهم ما أعطاه من أعطى وما أقفره من افتقر وما أتى من الفعل الذى أتى اسم فاعله على أفعل قولهم ما أحرقه وما أرعنه وما أتى من غير المتصرف قولهم ما أعساه وأعس به من عسى وما أتى من الفعل المبني للمفعول ما أجنه من جن وما أولعه من ولع ثم قال :

(وفعل هذا الباب لن يقدم \* معموله ووصله به الزما )

شمل قوله وفعل هذا الباب الصيغتين المذكورتين وهما ما أفعله وأفعل به فلا يتقدم المنصوب على ما أفعل ولا المحجور

(وقوله نحو ضرب زيد الخ) فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الواقع عليه لانه يلبس بالتعجب من فعل الفاعل وأخذ بعضهم من هذه العلة التي هو اللبس ان الفعل المبني للمفعول اذا كان لا لبس فيه بان كان لا يستعمل مبني للفاعل نحو عنى وزهى جاز بناء فعل التعجب منه فيقال ما أعناه حاجتك وما أزهاه علمنا وفيه خلاف وصرح في التسهيل بجوازه (واشدد أو أشد) (قول كدى مما توفرت فيه الشروط الخ) (اعترض) هذا بان أشدد أو أشد المذكورين في النظم ليسا مما توفرت فيهما الشروط الثانية لان فعلهما أشد خاسى فيكون فيه التوصل بالمنوع الى المنوع كارد به على الناظم (قلت) هذا مبني على انه لم يسمع شد الثلاثي وهو الذى عند غير واحد والحق الذى صرح به الزبيدي وابن مالك في شرح العمدة انه سمع شد الثلاثي وأصله شدد وحينئذ فلا يرد السؤال من أصله (وقوله مضافين) أى المنصوب بعد اشد والمجور بعد اشد (وقوله الى فاعل الخ) أى الاسم التعجب من فعل مساه أعم من أن يكون الفعل صدر منه كالاستخراج أو تلبس به فقط ولم يصدر منه كالبياض ولهذا مثل المكودى بمثالين (وقوله ما أكثر) هذا هو قول الناظم أو شبههما (وقوله ان ما لا مصدر له من الأفعال) الأولى من الألفاظ ليدخل الاسم فيؤخذ منه أن ما المصدرية سواء كان فعلا أو اسما لا يتعجب منه وهو كذلك كما هو ظاهر عبارة الناظم (وقوله وأشد أو أشد مبتدأ الخ) المبتدأ هو أشدد وأشد معطوف عليه ولما كان المعطوف على المبتدأ أطلق على الجميع مبتدأ وأشد وان كان فعلا في الأصل فالمراد هنا هذا اللفظ ولك حكايته وإعرابه (وبالنسبة الى ما ذكر) (قول كدى من الخ) الأولى أن يقول من اللفظ لانه قد ورد صوغه من غير الفعل كأقمن الذى مثل به بعد (وقوله من وصف لافعل له الخ) الوصف المأخوذ منه قمن بمعنى حقيق ومنه قولهم ما أقمنه وما أجدره (وقوله وما أرعنه) أى شد لده في الخصومة (وقوله قولهم ما أعساه الخ) تبع في هذا المرادى وتبعهما الأزهرى والحق انهما من قولهم هو عسى بياء مشددة ومن عسى بحذف الياء أى حقيق بكذا فعنى ما أعساه ما أحقه نعم هو شاذ من جهة كونه لافعله فهو مثل ما أقمنه وأقمن به ثم قيل لافائدة في قول الناظم وبالنسبة الى ما ذكره قولهم ما أعساه ما أحقه نعم هو شاذ من جهة كونه لافعله فهو مثل ما أقمنه وأقمن به وان ورد ما يخالف بعض الشروط من كلام العرب فما يحكم عليه فأجاب بأنه نادر غير مقيس (فان قلت) سلمنا ان فائدة الشطر الأول ما ذكرت فما فائدة الثاني مع قوله وبالنسبة الى ما ذكره وقد قال ابن هشام انه حشو (فالجواب) ان فائدته كما قال يس أن الناظم قد يطلق النادر على القليل المقيس فلو لم يزد فلا تنس لتوهم أنه نادر مقيس فرفع ذلك التوهم ومعنى أثر نقل (وفعل هذا الباب) الأولى أن يأتي بهذا البيت والذي بعده عقب قوله وفي كلا القطعين ويبدل الواو بفاء التفريع لأن هذا الحكم مفرع عن جوده فالأمر



(فعلات غير متصرفين \* نعم وبئس رافعان اسمين)

صرح بفعلية نعم وبئس وفي ذلك خلاف ومذهب البصريين أنهما فعلان ثم بين أنهما رافعان اسمين لقوله رافعان اسمين يعني أن كل واحد منهما يرفع اسما ومجموعهما يرفع اسمين لا أن كل واحد منهما يرفع اسمين وفعلان خبر مقدم وغير متصرفين نعت لفعلان ونعم وبئس مبتدأ ومعطوف ورافعان نعت لفعلان أيضا ولا يجوز أن يكون غير متصرفين ورافعان أخبارا لأنهما قيد في فعلان وليس المراد أن يخبر بهما عن نعم وبئس واسمين مفعول برافعان وفهم منه أن رفع الاسمين بعدهما على الفاعلية لتصريحه بفعليتهما ثم اعلم أن مرفوعهما يكون ظاهرا ومضمرا وقد أشار إلى الأول منهما بقوله : (مقارنى أل أو مضافين لما \* قارنهما) وقد مثل للثاني بقوله : (كنعم عقبي الكرم) ومثله قوله عز وجل : ولنعم دار المتقين . ومثال الأول قوله تعالى : فنعم المولى ونعم النصير . ثم أشار إلى الثاني فقال : (ويرفعان مضمرا يفسره \* ميم) وفهم من قوله يفسره ميم أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم عليه بل التمييز المتأخر عنه وقد مثل ذلك بقوله : (كنعم قوما معشره) فنعم فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو وهو مفسر بقوله : قوما وفهم من المثال أن نعم وبئس لا يكتفيان بفاعلهما بل لا بد من اسم آخر بعدهما وهو معشره ويسمى مخصوصا وسيأتي ثم قال : (وجمع تمييز وفاعل ظهر \* فيه خلاف عنهم قد اشتهر)

يعنى أن في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافا مشهورا واستدل من أجاز ذلك بقوله : تزود مثل زادا أيك فينا \* فنعم الزاد زاد أيك زادا

والندح وهذا هو الآتي في قوله واجعل كبئس الخ (فعلان غير متصرفين \* نعم وبئس) (قول الكودى ومذهب البصريين الخ) استدلو على ذلك بأمور منها اتصال تاء التأنيث بهما في نحو قوله عليه السلام : من توشأ يوم الجمعة فيها ونعمت. أى الرخصة التى هى الوضوء وتقول بثست المرأة هند وتاء التأنيث علامة على الفعل الماضى كما مر وقال الكوفيون انهما اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما في نحو قول رجل من عقيل حين ولدت له بنت فقيل له نعم الولد فقال والله ما هى بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة فأدخل الباء على نعم وفي نحو قول بعض العرب وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير فأدخل على وهى حرف جر على بئس وأجيب بأن الجورور بحرف الجر فيهما محذوف مع القول والجملة من نعم وبئس محكية بالقول المقدر والتقدير في الأول ما هى بولد مقول فيه نعم الولد وفي الثانى نعم السير على غير مقول فيه بئس العير فيكون حينئذ الاسم الواقع بعد نعم وبئس الداخلى عليهما حرف الجر مرفوعا وقال الكوفيون انه مجرور بدل من نعم وبئس ثم ان في نعم لغات أربعة أفصحها كسر النون مع سكون العين وهى لغة القرآن ثم نعم بكسرتين قال الله تعالى : فنعمها هى . ثم نعم بفتح فكسر ثم نعم بفتح فسكون وقال غير واحد ان اللغات الأربع أيضا واردة في بئس (وقوله قيد في فعلان) ولا يمكن وجود القيد الذى هو غير ورافعان بدون المقيد وهو فعلان وان كانا خبرين فيوجدان بدون لکن يلزم على كون رافعان نعتا لفعلان الفصل بين النعوت والنعت بالابتداء وهو أجنبي من الخبر بمعنى أنه غير معمول له والأولى أن يكون رافعان خبرا لمبتدأ محذوف مستأنف تقديره هما وهذا هو المناسب لتقدير الكودى حيث قال ثم انهما الخ لأن التعبير بتم يقتضى أنه مستأنف (وقوله يكون ظاهرا الخ) قال مجر في هذه العبارة قلق والصواب أن يقول إلى الظاهر والمضمر والظاهر إمامقرون بأل أو مضاف الى المقرون بها وقد أشار الى الظاهر بقسميه ﴿قلت﴾ والحق أنه لا قلق في عبارة الكودى وانما فيها العموم في ظاهرا وهذا العموم بينه كلام المصنف نعم الأولى البيان (مقارنى أل) هذه العبارة تقتضى أن الاسم مهما كان مقرونا بأل الا ويكون فاعلا تعرف بأل أم لا وليس كذلك بل محل كون المقرون بأل يصح أن يكون فاعلا إذا تعرف بها وأما إذا لم يتعرف بها نحو الذى فلا يكون فاعلا ولذا انكت عليه الموضح في ابدال مقارنى أل بمعرفتين بأل الخ والمراد بأل الجنسية كما يدل عليه قول الناظم في باب الفاعل : والحذف في نعم الفتاة استحسنوا \* لأن قصد الجنس فيه بين ولقوله بعدو يدكر المخصوص بعدمبتدأ الخ لأن التخصيص انما يكون بعد التعميم وقيل للعهد (كنعم عقبي الكرم) فنعم فعل مدح وعقبى فاعله والكرم ما جمع كريم مضاف اليه والكرم يطلق على الشرف وعلى الجود والمخصوص بالمدح محذوف أى الجنة والجملة محكية بقول مقدر (ويرفعان مضمرا) أى جنس المضمرة وليس المراد أنهما رافعان ضميرا واحدا وكان ينبغي له أن يقيد الضمير بالاستتار كما فعل الموضح تنكيما وقال الأزهري ان الاستتار واجب سواء كان التمييز مثنى أو جمعا (كنعم) (قول الكودى تقديره هو) الصواب هم كما يوجد في بعض النسخ لأنه مفسر باسم جمع وهو قوم الذى هو تمييز والتمييز لا يكون إلا مطا بقا ومعشر الرجل بفتح اليم عشيرته (وقوله وسيأتى) أى في قوله ويذكر المخصوص الخ (وجمع تمييز) (قول الكودى تزود مثل زادا الخ) البيت من الوافر وقائله جرير يمدح عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه وتزود أمى من تزود وفاعله ضمير المخاطب ومثل مفعول مطلق وزاد مضاف اليه وأليك مضاف بعدم مضاف وفيما متعلق يزاد ونعم فعل مدح والزاد هو الفاعل وزادا أيك بالرفع مخصوص بالمدح وزادا تمييز والشاهد



وبأبيات آخر وتأول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر ثم قال :

( وما مميز وقيل فاعل \* في نحو نعم ما يقول الفاضل )

إذا لحقت مانع وبئس فتارة يليها الفعل كالمثال المذكور وتارة يليها الاسم كقوله تعالى : فعما هي . فان وليها فعل ففيها عشرة أقوال وان وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال وكلامه صالح لجميع الأقوال وجميعها راجع إلى كونه تمييزاً أو فاعلاً واقتصر في شرح الكافية إذا وليها الفعل على قولين الأول أنها نكرة في موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف والآخر أنها فاعل وأنها اسم تام معربة والفعل بعدها صفة للمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء يقول الفاضل وإذا وليها الاسم على قول واحد وهو أنها فاعل والاسم بعدها هو المخصوص وينبغي أن يحمل تمثله على أن المراد في نحو نعم ما يقول الفاضل وشبهه مما لحقت فيه مانع وبئس ليدخل فيه ما وليه الاسم وفي تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه أشهر القولين ثم قال :

( ويذكر المخصوص بعد مبتدا \* أو خبر اسم ليس يبدو أبداً )

المخصوص في الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالنم بعد بئس وفي أعرابه ثلاثة أوجه أحدها أنه مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذي في الفاعل وهذا قول متفق عليه الثاني أنه مبتدأ والخبر محذوف وهذا قول مرغوب عنه وقد أجازوه قوم منهم ابن عصفور الثالث أنه خبر مبتدأ مضمرة وهذا أيضاً مختلف فيه وقال به كثير ونسب المصنف إجازته إلى سيبويه وفهم من كلام الناظم الأقوال الثلاثة لأن قوله مبتدأ محتمل للوجهين إذا لم يذكر الخبر وقوله ليس يبدو أبداً يعني أنه إذا جعل المخصوص خبراً كان حذف المبتدأ واجباً وفهم من قوله بعد أن محل المخصوص يكون متأخراً عن فاعل نعم وبئس وبعد متعلق بذكر ومبتدأ حال من المخصوص ثم قال :

( وان يقدم مشعره كفي \* كالعلم نعم المقتنى والمقتنى )

يعني أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل نعم وبئس وشمل ذلك صورتين الأولى أن يذكر قبل نعم متصلاً بها

في كون الشاعر جمع بين الاسم الظاهر الذي هو الزاد والتمييز الذي هو زادا ( وقوله وتأول المانعون الخ ) أول بوجوه أولها ما أوله به أبو حيان بأن فاعل نعم ضمير مستتر والزاد هو المخصوص بالمدح وزاد أيك بالرفع بدل منه وزادا تمييزاً وحينئذ فليس فيه الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ( وما مميز وقيل فاعل ) ( قول المكودي وكلامه صالح لجميع الأقوال الخ ) أي العشرة فيها إذا وليها فعل أو الثلاثة فيها إذا وليها اسم وهو غير صحيح فيها بل إذا وليها فعل فلا يشمل النظم من العشرة إلا الثانية وأما القول بأن الفاعل ضمير وما هو المخصوص والقول بأن ما حرف كافلنعم وبئس عن الفعل كما كفت قل وطال ولذلك دخلت نعم وبئس على الجمل الفعلية فلا يصدق بهما كلام الناظم ولو أراد المصنف التنصيص على ما يشمل هذين القولين لقال وقيل مخصوص وكف حاصل كذا قيل لكن لا يؤخذ من الناظم هل ذلك فيما وليها فعل أو اسم وأما إذا وليها اسم فلا يشمل كلام الناظم الاقولين كونها تمييزاً أو فاعلاً وأما الثالث وهو أنها مركبة من نعم وصيرورة الجميع فعلاً ماضياً وما بعده فاعل فلا يشملها الناظم ( وقوله وجميعها ) قد علمت أن الذي يرجع إلى كون ما تمييزاً أو فاعلاً من العشرة ثمانية فقط ( وقوله والفعل بعدها صفة لها ) وفاعل نعم ضمير مستتر والعائد من الصفة إلى الموصوف محذوف كالمخصوص بالمدح والتقدير نعم هو شيئاً من نعمته وصفته بقوله الفاضل الحق ( ويذكر المخصوص بعد ) أي بعد ما ذكر من فاعل نعم وبئس الظاهر وبعد التمييز إذا كان الفاعل ضميراً وعبرة الناظم هنا أحسن من عبارة الموضح وإنما احتيج للمخصوص لأن فاعل نعم وبئس المقصود به الجنس والجنس عام يحتاج إلى بيان من يتوجه إليه المدح والنم على سبيل التخصيص فيكون كأنه تفصيل بعد الإجمال وخصوص بعد التعميم ليكون أوقع في النفس ( قول المكودي والخبر محذوف الخ ) تقديره زيد المدح أو المذموم ( وقوله وهذا قول مرغوب عنه ) وجه كونه مرغوباً عنه أن هذا الحذف للخبر هنا ملتزم ولم نجد خبراً يجب حذفه إلا مع شيء يسد مسده وليس هنا ما يسد مسده ( وقوله إلى سيبويه ) يعني في غير هذا الكتاب ( وقوله وفهم من كلام الناظم الأقوال الخ ) هي وإن كانت باعتبار ظاهره مفهومة من المصنف هنا فالصواب تخصيصه بالأول والثالث لأنه صرح في غير هذا الكتاب برد الثاني فلا ينبغي حمل كلامه عليه ( وان يقدم مشعر ) اعترض ابن هشام وغيره مثال الناظم بأنه ليس من تقديم المشعر كما تقتضيه عبارة الناظم وقرره المكودي

كالثال الذي ذكر . الثانية أن يذكر في الكلام الذي قبل نعم غير متصل بها كقوله تعالى : انا وجدناه صابرا نعم العبد . أى نعم العبد أيوب وقد يكون المشعر بالخصوص في كلام غير المتكلم بنعم وذلك أن يتكلم متكلم فيقول مثلا زيد حسن الأفعال فيقول المجيب نعم الرجل ومشعر صفة لمحذوف والتقدير اسم مشعر ومعمول كفي محذوف والتقدير كفي عن ذكر الخصوص بعد والمقتنى المكتسب والمقتنى المتبع ولما فرغ من أحكام نعم وبئس شرع في حكم ما جرى مجراها فقال : ( واجعل كبئس ساء ) يعنى ان ساء مساوية لبئس في المعنى والحكم فتقول ساء الرجل أبو جهل وساء رجلا أبو لهب وألف ساء منقلبة عن واووزنه فعل بضم العين وساء مفعول أول واجعل وكبئس مفعول ثان ثم قال :

( واجعل فعلا \* من ذى ثلاثة كنعم مسجلا )

يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثى وزن فعل بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبئس من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل نعم وبئس ويستوى في ذلك ما كان وضعه على وزن فعل نحو كبرت كلمة وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو وضئ الرجل زيد وعلم الرجل عمرو ويعنى بقوله كنعم في الحكم لافي المعنى لأن فعل كما يقصد به المدح يقصد به الذم نحو جهل الرجل زيد وقوله مسجلا منصوب على الحال من فعل والمسجل المبذول المباح الذي لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقا فيكون التقدير واجعل فعلا في حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل ويجوز أن يكون حالا من نعم فيكون التقدير واجعل فعل كنعم مطلقا أى في جميع أحكامها ثم قال : ( ومثل نعم حيندا )

بذلك بل هو من تقديم الخصوص والاعتراض البنى على ان العلم بالرفع في النظم مبتدأ والحق أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا العلم أو يقرأ العلم بالنصب فيكون منصوبا على الاعراء أى الزم العلم فعلى هذين الوجهين يكون من تقديم المشعر فقط ( واجعل كبئس ساء ) ( قول السكودي فتقول ساء الرجل الخ ) مثل بمثلين إشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الفاعل ظاهرا كما في المثال الأول أو ضميرا مفسرا بتميز كما في المثال الثاني ( وقوله ووزنه فعل بضم الخ ) لكن بعد التحويل لأن الأصل فيه فعل بفتح العين من السوء ضد السرور من ساء الأمر يسوء متعدي متصرف ثم حول إلى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن من معنى بئس فصار جامدا قاصرا وفي قوله ووزنه فعل اعتراض على الناظم فإنه لا وجه لافراذه بالذكر مع دخوله في عموم قوله بعد واجعل فعلا الخ وستعلم جوابه بعد ( واجعل فعلا ) ( قول كدى وبئس من الذم ) هذا اعتراض ثان على الناظم سيتبين مع غيره والحاصل أنه اعتراض هذا البيت بوجوده منها إفرا دساء عن فعل المذكور بعده مع أنه منه كما ذكره كدى ونكت به الموضح في قوله ومنه أمثلة ساء فعطف ما بعده عليه من عطف عام على خاص قيل ولا نكتة ومنها أنه جعل فعل كنعم فقط مع أنه كما يكون كنعم يكون كبئس أيضا كما صرح به السكودي والموضح ومنها أن الناظم يقتضى أن فعل المذكور لا يكون فاعله إلا ظاهرا مقرونا بأل أو مضافا للمقرون بها أو ضميرا مفسرا بتميز ولا يكون غير ذلك مع أنه قد يكون الفاعل ظاهرا من غير اقتران ولا إضافة نحو فهم زيد وقد يأتي مجرورا بالباء نحو جاد بهن أياتا فهن فاعل مجرور بالباء الزائدة حملا على أفعال به في التعجب ومنها أن الناظم يقتضى أن كل فعل ثلاثى يصاغ منه فعل سواء توفرت شروط التعجب الثانية أم لا وليس كذلك بل لا يصاغ إلا ما توفرت فيه شروط التعجب الثمانية المارة في قوله : وصغهما الخ وهذان الاعتراضان الأخيران مأخوذان من الموضح ولم يشر لهما كدى وأجيب عن الأول بأمور منها أن ساء أفردت بالذكر للاتفاق على لزوم اجرائها في الأحكام مجرى بئس بخلاف غيرها من أفراد فعل ففيه خلاف ومنها أن ساء للذم العام كبئس بخلاف نحو جهل وبخل فهى للذم الخاص وأجيب عن الثانى بأن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف والتقدير كنعم وبئس ويدل لهذا ساء فإنه من باب فعل كما علمت وأجيب عن الثالث بأن الأخفش حكى لغتين عن العرب لغة تجرى فعل مثل نعم وبئس في جميع الأحكام دون زيادة ولا نقصان وهى الفصحى وعليها اقتصر الناظم فلا اعتراض عليه وإن حكى الأخفش لغة أخرى وإن فعل لا يجرى مجراها في جميع الأحكام وهى التى في الموضح لكنها غير فصحية فلا اعتراض على الموضح لذكره غير الفصحى لا على الناظم نعم الرابع لم يحییوا عنه وقد أصلحو الشرط الثانى بما نصه : واجعل فعلا \* مما تعجب كنعم مسجلا أى مما تعجب منه فحذفت إحدى التاءين وحذفها مطرد وحذف العائد لوجود شرطه وهو جر العائد بمثل الحرف الذى جر به الوصول ( ومثل نعم حيندا ) ذكر حب بعد قوله واجعل الخ من ذكر الخاص بعد العام لأن حب أصله حب بضم الباء ونكتة التصريح بهذا الخاص اختصاص حب مع فاعلها بأمور سندكر بعضها

يعنى أن حبذا مثل نعم مع فاعلها في المعنى لافي الحكم لاختلاف بعض أحكامها الآن في حبذا زيادة على نعم وهي الحب والتقريب من القلب وهي مستفادة من لفظ حب ثم قال : ( الفاعل ذا ) يعنى ان ذا فاعل بحب وفهم منه أن حب فعل وأن حبذا جملة من فعل وفاعل ثم قال : ( وان ترد ذما فقل لا حبذا ) يعنى انك إذا أردت بحبذا الذم أدخلت عليها لا فتقول لا حبذا زيد فتساوى معنى بئس لان نفي المدح ذم وقد جمع الشاعر بينهما فقال :

ألا حبذا أهل الملا غير أنه \* اذا ذكرتى فلا حبذا هيا

( وأول ذا الخصوص أيا كان لا \* تعدل بذنا فهو يضاهى المثالا )

اعلم أن حبذا تحتاج الى مخصوص كما تحتاج اليه نعم فتقول حبذا زيد كما تقول نعم الرجل زيد وفهم من قوله وأول ذا الخصوص ان مخصوص حبذا لا يكون الا متأخرا عن ذلخالف الخصوص بعد نعم فانه يتقدم وفهم من سكوته عن اعرابه أنه مبتدأ وخبره في الجملة

( قول كدى مع فاعلها ) أى مع فاعل نعم وأشار بهذا الى رفع ماقتضيه عبارة الناظم من أن حب وذا معا بمعنى نعم خاصة وأجيب عن الناظم بان في كلامه حذف الواو مع ما عطف والتقدير ومثل نعم وفاعلها الخ وقول المرادى جوابا عن المصنف أنه ذكر حب مقرونة بذنا ليمين أنها لا تكون بمنزلة نعم إلا إذا كانت مقرونة بذنا مردود بتصريح الناظم بعد بأن فاعل حب قديكون غير ذا في قوله : وماسوى ذا ارفع محب أو فجر الخ ( وقوله لاختلاف بعض أحكامها الخ ) من جملة ما اختلفا فيه عدم جواز تقديم الخصوص بعد حب كما يؤخذ من : وأول ذا الخصوص الخ والخصوص بنعم يجوز تقديمه ومنها أن مخصوص نعم لا يكون إلا مطابقا لفاعلها والمختصر بعد حبذا لا يلزم فيه المطابقة كما يؤخذ من قوله : لا تعدل بذنا الخ ومنها جواز دخول حرف النداء بتأويل على حبذا ولا يجوز دخول حرف النداء على نعم ( الفاعل ذا ) هذا مذهب سيويه وان حب فعل مدح وذا فاعل وقيل ان حب ركب مع ذا وصار الأصل نسيا منسيا ثم قيل غلبت حب على ذا فصار الجميع فعلا ماضيا والمخصوص هو الفاعل وقيل غلب ذا على حب فصار الجميع اسما مبتدأ والمخصوص خبر انظر وجه هذه الأقوال الثلاثة في الأزهرى ( وان ترد ذما ) ( قول المكودي لان نفي المدح ذم الخ ) ( فان قلت ) لا يلزم من نفي المدح ثبوت الذم بل يحتمل ذمه ويحتمل السكوت عنه من غير تعرض للذم ﴿ قلت ﴾ ان المدح والذم ضدان لا واسطة بينهما فنفي أحدهما يوجب ثبوت ضده ( وقوله ألا حبذا الخ ) البيت من الطويل وقائله أم سلمة في مية صاحبة ذى الرمة وألا حرف تنبيه وحب فعل مدح وذا فاعل بها وأهل مخصوص بالمدح مبتدأ وما قبله خبر والملا مضاف اليه بمعنى الجماعة وغير منصوب على الحال وأن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها وإذا ظرف خبرها وذكرت فعل ماض مبنى للمفعول ومى بضم الياء نائبة عن الفاعل هو مخرمية في غير النداء اذ أصله مية فلا لقاء واقعة في جواب اذا ولا نافية وحبذا فعل وفاعل وهيا هو الخصوص بالذم مبتدأ وما قبله خبر والشاهد في حبذا الأولى ولا حبذا الثانية ( وأول ذا الخصوص ) ( قول المكودي لا يكون الا متأخرا ) انما وجب تأخيرها لأنه اذا تقدم يوهى ان في حب ضميرا مستترا يعود على الاسم السابق وذا في محل نصب مفعول به ( وقوله والأمثال لا تغير ) أى فكذلك ما أشبهها \* ومن الأمثال قولهم الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء يقال لمن طلب شيئا فاته وقته ويقال بكسر التاء عند خطاب المذكر والمثنى والجمع وهو في الأصل خطاب لامرأة اسمها سدوس بنت لقيط بن زرارة كانت متزوجة بعمر بن عدى وكان شيخا كبيرا موسرا فسكرهته وسألته الطلاق فطلقها فتروجت ولد عمها عمرو بن سعيد بن زرارة وكان شابا فقيرا فلما أتى وقت الشتاء قل اللبن فأرسلت طلبه من مفارقها فقال الصيف الخ فلما رجع اليها الرسول وأخبرها الخبر ضربت على منكب زوجها الشاب وقالت هذا ومزقه خير ثم ان التحقيق ان التاء المذكورة ليست لخطاب المذكر والمثنى والجمع بل الكلام مستعار لما يضرب له فكأنه قيل للذى ضرب له حاله كحال من قيل لما الصيف ضيعت اللبن فالتاء لازالت في خطاب المؤنث فلا يعنى بها المخاطب في الحال وانما يعتبر أصلها قال الشيخ سيدى الطيب وهذا التحقيق يريك فساد ألغاز بعض القاصرين اذ قال :

يانحاة الزمان أية تاء \* في خطاب الذكور تنكسر حقا

وبنظم النصيح ذلك نص \* لا يرد بكسرها فلترقا

فأجابه قاصر مثله بقوله :

يا إمام النحاة غربا وشرقا \* كل علم لفهمكم صار رقا

مثل الفوت في جوابك كاف \* لا برحت على البرية ترقى

واللغز للبركة الأفضل العلامة الأمل سيدى التاودى بن سودة والجواب للعلامة المحقق الشريف سيدى على بن هشام العراقى

قبله كما سبق في مخصوص نعم وقوله ايا كان يعني مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مشى أو مجموعا وقوله لاتعدل بدا يعني أنه لا يكون الامفردا مذكرا وان كان المخصوص على خلاف ذلك فقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان وحبذا العمرون وكان القياس أن يكون اسم الإشارة مطابقا للمخصوص في التأنيث والتثنية والجمع لكنه أفرد في الأحوال كلها لشبهه بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله : فهو يضاهي المثلا . أى يشابه المثل والأمثال لاتغير ثم قال :

( وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر \* بالبا ) يعني ان حب قد يكون فاعلها غير ذا من الاسماء مع ارادة المدح وفى فاعلها حينئذ وجهان أحدهما الرفع والآخر الجر بالباء الزائدة وفى حائها اذ ذاك الضم وهو الاكثر والفتح والى ذلك أشار بقوله : ( ودون ذا انضمام الحاكث ) ووجه الفتح البقاء على الأصل ووجه الضم ان الأصل فيه حب بضم الباء فنقلت الضمة الى الحاء

فتقول على هذا حب زيد وحب زيد وحب بزيد ومن شواهد ضم الحاء وزيادة الباء فى الفاعل قوله :

فقلت اقتلوا عنكم بمزاجها \* وحب بها مقتولة حين تقتل

وما مفعول مقدم بارفع أو فجر فهو من باب التنازع وصلتها سوى انتهى .

المعروف بسيدى زيان والد سبيويه وقته سيدى ادريس العراقى واعتراض الشيخ الطيب عليها غير سديد لأنه بناء على تحقيق الأمر والغز مبنى على الظاهر والستر وهو فى الظاهر الخطاب انما هو للحاضر لاسيما من لا يعرف المجاز رحم الله الجميع وعمنا وعمهم بفضلهم ( قوله ايا كان ) ايا اسم شرط خبر كان مقدم عليها وكان فعل الشرط واسم كان ضمير المخصوص وجملة لاتعدل جواب الشرط ( قوله فهو يضاهي ) ظاهر تقدير المكودى ان هو انما يعود على ذافىكون علة للزوم ذا فى جميع الأحوال والظاهر وهو الذى قرره الواضح انه يعود على ما ذكر فيكون علة لأمرين لزوم تأخير المخصوص ولزوم افراد ذا ( وما سوى ذا ) ( قول المكودى وهو الأكثر ) تبسح فيه ولد الناظم والا فعبارة النظم تصدق بكون الضم مساويا للفتح أو راجحا أو مرجوحا ولا بدل قوله كثر على أنه أكثر من الفتح كما قد توهم لأنه صرح بكثرة الضم فى نفسه وهل الفتح أكثر منه أو مساو له أو أقل يبقى ماهو أعم ( ودون ذا انضمام ) ( قول المكودى قوله فقلت اقتلوا الخ ) البيت من الطويل وقائله الأخطل والفاء فى فقلت عاطفة وجملة اقتلوا من الفعل والفاعل والمفعول محكية بالقول والضمير المنصوب المؤنث فى اقتلوا عائد على الحجر ومعنى مزجها خلطها بالماء وحب بضم الحاء فعل مدح وبها فاعل ومقتولة تمييز وحين ظرف وجملة تقتل مضافة لحين والمعنى اقتلوا الحجر بخلطها بالماء

فان الحجر اذا خلطت بالماء يحبها الشارب أكثر من غير الخلطة بالماء وعلة ذلك كما قيل انها اذا

خلطت بالماء قدر الشارب على شربها وخفت رائحتها وقيل غير ذلك . الشاهد

فى ضم حاء حب وزيادة الباء فى الفاعل ( وقوله فهو من باب التنازع الخ )

قد علمت أن الناظم لا يرى التنازع فى متقدم والاولى انه من

الحذف من الأواخر لدلالة الأول عليه ثم انهم استشكلوا

دخول حرف العطف على مثله فى قول المصنف

أو فجر فان أو دخلت على الفاء وأجيب بان

الفاء زائدة وقيل هى غير زائدة بل

جواب شرط مقدر كأنه قال

أو ان لم ترفع فجر والله

مبجانه وتعالى

أعلم

﴿ تم الجزء الأول ويليه الجزء الثانى وأوله أفعل التفضيل ﴾

﴿ فهرست حاشية سيدى العلامة ابن حمدون على شرح العلامة المكودى رحمهما الله ﴾

صفحة	صفحة
١٣٨ تعدى الفعل ولزومه	٥ التعريف بالامام المكودى رحمه الله
١٤٣ التنازع فى العمل	١٦ الكلام وما يتألف منه
١٤٦ المفعول المطلق	٢٥ العرب والبنى
١٥١ المفعول له	٤٥ النكرة والمعرفة
١٥٣ المفعول فيه وهو المسمى ظرفا	٥٤ العلم
١٥٧ المفعول معه	٥٩ اسم الاشارة
١٦٠ الاستثناء	٦٢ الموصول
١٦٦ الحال	٧٠ المعرفة بأداة التعريف
١٧٦ التمييز	٧٤ الابتداء
١٨٠ حروف الجر	٨٨ كان وأخواتها
١٨٩ الاضافة	٩٤ فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس
٢٠٧ المضاف الى ياء المتكلم	٩٧ أفعال المقاربة
٢٠٩ اعمال المصدر	١٠٢ ان وأخواتها
٢١١ اعمال اسم الفاعل	١١١ لا التى لنفى الجنس
٢١٦ أبنية المصادر	١١٥ ظن وأخواتها
٢٢١ أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها	١٢٠ أعلم وأرى
٢٢٤ الصفة المشبهة باسم الفاعل	١٢٢ الفاعل
٢٣٢ التعجب	١٢٩ النائب عن الفاعل
٢٣٧ نعم وبئس وما جرى مجراها	١٣٤ اشتغال العامل عن المعمول



# التاج الجامع للأصول

في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم  
تأليف

السبح منصور على ناصف

من علماء الأزهر الشريف ومدرس بالجامع الزينبي

قد جمعه مؤلفه من كتب الأحاديث الخمسة المعتمدة .

والكتاب حسن الترتيب جميل الشكل سهل العبارة متين الأسلوب وقد

افتتح مؤلفه أبوابه بما يناسبها من آيات القرآن الكريم وزاد فيه من أحاديث  
الموطأ .

والكتاب أيضا مزدان بشرح حوى ما تمس إليه الحاجة من الموضوعات

الدينية مع الإمام بمذاهب الأئمة المجتهدين .

وقد طبع على ورق جيد مصقول

ويطلب من :

دار الكتب العلمية

ميسى الباني الجبني وشركاه

صندوق بريد القورية رقم ٢٦ - القاهرة

